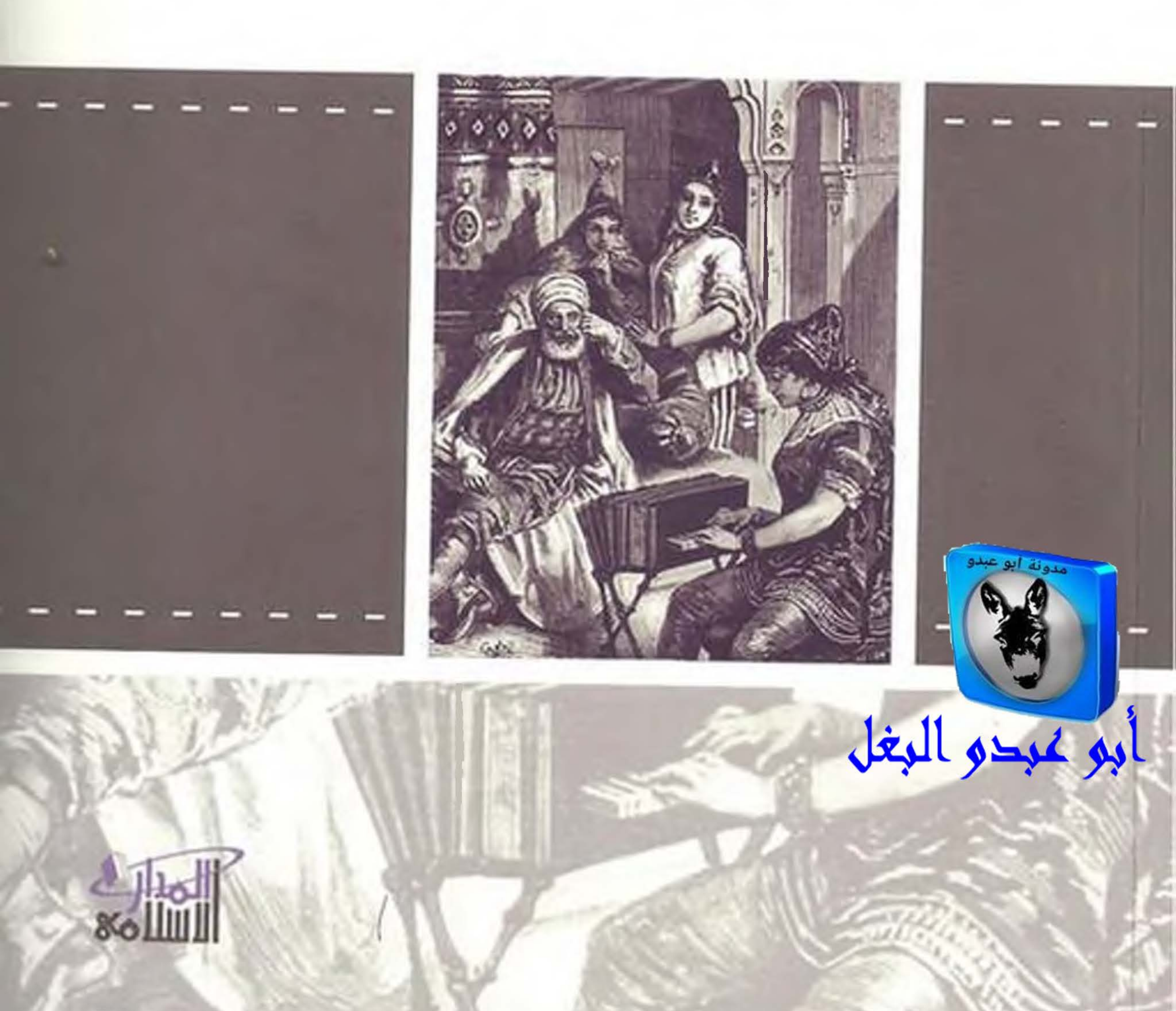
د. رضا بن رجب

يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية





د. رضا بن رجب

- من مواليد مدينة تونس.

تحصّل على:

- شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ الحديث من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس.
- دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث من جامعة باريس III، السوربون الجديدة في باريس.
- شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث من الجامعة التونسية.
- يشغل اليوم خطة مدرّس باحث في الجامعة التونسية وعضو فريق بحث "دراسات عثمانية".
- شارك في العديد من الندوات الدولية والمحلية.

من مؤلفاته:

- الشرطة وأمن حاضرة تونس. (بالعربية).
- الأقلية اليهودية الليفورنية خلال العهد الحسيني. (بالفرنسية).
- التصدير والمصدرون بإيالة تونس في أواسط القرن التاسع عشر. (بالفرنسية).
- اليهود بالبلاد التونسية من خلال وثائق الأرشيف الوطني. (بالفرنسية).
- المسألة اليهودية والإصلاحات الدستورية بتونس (1857-1861). (بالفرنسية).
- الانشقاق بين يهود تونس ويهود الجزائر عل ضوء وثيقة أرشيفية لسنة 1876. (بالفرنسية).

يهود البلاط ويهود المال
في تونس العثمانيَّة
(1857-1685)

تأليـف

الدكتور رضـا بـن رجـب

تقديم

أ. د. عبد الحميد الأرقش

دار المدار الإسلامي

يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانيّة

الدكتور رضا بن رجب

الطبعة الأولى
حزيران/يونيو/الصيف 2010 إفرنجي

موضوع الكتاب دراسات عثمانية
تصميم الغلاف دار المدار الإسلامي
الحجم 17 × 24 سم
التجليد برش مع ردّه

ردمك ISBN 978-9959-29-432-4
(دار الكتب الوطنية/بنغازي - ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2008/765

صورة الغلاف: عائلة ثرية من يهود إيالة تونس العثمانية (أواسط القرن التاسع عشر)
المصدر: جريدة الأسفار والمغامرات في البر والبحر، عدد 374 بتاريخ 1-9-1884
Journal des voyages et des aventures de terre et de mer N°374 - 01/9/1884

دار المدار الإسلامي
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس.
هاتف +961 1 75 03 04 نقال +961 3 83 39 69
+961 1 75 03 05 فاكس +961 1 75 03 07
ص.ب. 14/6703 بيروت - لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق الهاري، طرابلس - الجماهيرية العظمى
هاتف وفاكس +218 21 34 07 013 نقال +218 91 21 45 463
بريد إلكتروني oeabooks@yahoo.com

تقديم

الأستاذ عبد الحميد الأرقش

لقد بقي موضوع الأقليات العرقية والدينية في العالم العربي والإسلامي إلى زمن ليس بالبعيد، من المسكوت عنه في الكتابات التاريخية والدراسات الاجتماعية والسياسية. فقد اعتبره البعض من الممنوعات والبعض الآخر من باب الشاذ، وبقي التاريخ زمناً طويلاً ضحية التصوّرات العقائدية والفكرية المنغلقة دينياً وقومياً، وكادت الدراسات والأبحاث حول تلك الأقليات في مجتمعاتنا تبقى حكراً على مثقّفي تلك الجاليات ومفكّريها مع ما ينجرّ عن ذلك من انحرافات ومغالاة.

فصورة اليهودي أو المسيحي في العالم الإسلامي بقيت تحدّدها تلك الكتابات المركزة على مفهوم الذمّي «المهان والمهمّش» اجتماعياً وسياسياً، وكاد القارئ العربي ينسى أنّ الإمبراطورية العثمانية الممتدّة أطرافها من أوروبا إلى بلاد المغرب مروراً بالمشرق العربي كانت فسيفساء عرقية ودينية تعايشت في ظلّها وعلى مدى قرون الجاليات الدينية، ومارست معتقداتها ونشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية في كامل الحرية تحت السيادة الإسلامية.

لهذه الاعتبارات، فإنّ هذا الكتاب هو عمل جريء ومجدّد في المدرسة التاريخية العربية عموماً والمغاربية بالخصوص، وكان لي الشرف في مواكبة هذا البحث منذ خطواته الأولى في الجامعة التونسيّة وفي أروقة الأرشيف الوطني التونسي حين تفطّنا أن المدرسة التاريخية في تونس قد أهملت جانب التنوّع في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وكادت تنغلق على الجذور التاريخية للدولة الوطنية، وعلى مجتمع الأغلبية، وكأنّ البحث عن التجانس يقتضي نفي التنوّع في التاريخ.

واختار الباحث منهج الدقّة والموضوعية، فقام بقراءة متأنّية في دفاتر الأرشيف ليكشف عن حقيقة الدور الاقتصادي للنُّخَب اليهودية في تونس خلال العهد العثماني أي على مدى ثلاثة قرون، ويخرج باستنتاجات نوعية جديدة مصدرها الأرشيف وسجلات المتجر والالتزام، ومنهجها التحليل النقدي والموضوعي للمصادر والمراجع، وهدفها رسم الصورة التاريخية لدور أقلية نشطة في الانتقال باقتصاد الإيالة التونسيّة من طور الاقتصاد الهامشي إلى اقتصاد تجاري مركنتيلي مدمج في الشبكة المتوسّطية.

لقد نجح المؤلّف، من خلال مواكبة تاريخ الأقلية اليهودية بفئتيها المحلية المتأصّلة والقرنية القادمة من إيطاليا، في بناء صورة تاريخية حية لموقعها وتبايناتها الداخلية وخاصةً لعلاقات نخبها بالسلطة وبالفئات الحاكمة وتطوّر تلك العلاقات.

وقد تأكّد ذلك التحالف بين الفئات الصاعدة للأقلية اليهودية ونخب المال والسلطة منذ القرن الثامن عشر على قاعدة انتقال مدينة تونس من مدينة قرصنية ريعية إلى مدينة صناعية تجارية، فاستفادت السلطة المحلية من دور الوساطة الذي أمّنه نخب المال والتجارة اليهودية بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاد المتوسطي. كما استفادت النخب اليهودية من ذلك الدور فدعّمت نفوذها واحتكرت أجزاء هامة من نظام الالتزام بالتوازي مع تصاعد دورها في التجارة الخارجية.

وعلى منوال النخب اليهودية القرنية بدأ يتنامى دور النخب اليهودية المحلية واستأنس بايات تونس بهم من حَمُّودة باشا باي الحسيني إلى أحمد باشا باي صاحب الإصلاحات التحديثية المعروفة، وأصبحت عائلات معروفة صاحبة جاه وثروة مثل لمبروزو وعتّال وشمّامة وتقلّد العديد منهم مناصب في وزارة المال ودار السكّة. ومن أبرز الاستنتاجات التي توصّل إليها المؤلف، أنّ النخبَ اليهودية قد لعبت دوراً محوريًا في إدخال الحداثة وتقنياتها إلى الإيالة التّونسيّة لا سيما خلال القرن التاسع عشر.

وبهذا العمل يخرج تاريخ الأقلية اليهودية في تونس من دائرة المفاهيم والتصوّرات الأيديولوجية البالية إلى ميدان البحث العلمي النقدي والموضوعي. فلا عهد الذمّي الميثولوجي حكم في حياة اليهود ونخبهم، ولا التباعد الديني حدّد موقعهم من السّلطة والمجتمع، لأنّ الحراكَ الاجتماعي كما وصفه وحلّله المؤلّف

حدّدته المصالح الاقتصادية والسياسية للفئات الحاكمة وكان لنخب اليهود ولخبرتهم ومهاراتهم الدورُ المتميّزُ فيه.

فالارتقاء الاجتماعي كان هو السّمة البارزة لمسار النخب اليهودية في تونس، وذلك الارتقاء تمّ على قاعدة موضوعية هي تصاعد الاقتصاد الأوروبي المركنتيلي وهيمنته على ضفاف المتوسّط. وبالتوازي مع ذلك المسار الحركي للنخب اليهودية في تونس تدعّم مسار الإدماج الاجتماعي داخل عالم النخب.

ومن مزايا هذا الكتاب أنه اعتمد بالدرجة الأولى على الأرشيف المحلي وخاصّة دفاتر مداخيل الدولة ومصاريفها، فجاء مدعّماً بالدراسات الكمّية الدقيقة ووضع حدًّا للتأويلات والافتراضات التي تزخرُ بها الأدبيات التي تناولت هذه المواضيع من قبل. فالمكتبة العربية في أشدّ الحاجة اليوم لمثل هذه الأبحاث، وأملنا أن تأخذ النخب العربية على عاتقها هذه المهمّة لتخرج من عالم الماورائيات إلى عالم النور والعقلانية النقدية.

تونس في 29 حزيران/يونيو 2008

قائمة المختصرات

1. باللغة العربية

أ.و.ت . :الأرشيف الوطني التّونسي.
ج. : جزء.
د : دفتر.
د.ت. : دون تاريخ.
س.ت . : السلسلة التاريخيّة.
س.د . : السلسلة «د».
ش.ت.ب : شهادة التعمق في البحث.
ص. : صفحة.
صن : صندوق.
ع/ر : عدد رتبي
غ.م. : غير مذكور.
م : ملف.
م.ت.م. : المجلة التاريخية المغربية.
ن : نسخة.
و : وثيقة.

2. باللّغة الفرنسية

A.C.C.M : Archives de la Chambre de Commerce de Marseille.
A.C.F.T : Archives du Consulat de France à Tunis.
A.E.P : Archives des Affaires Etrangères à Paris.
A.E.S.C : Annales, Economies, Sociétés, Civilisations.
A.I : Archives Israélites.
A.N.P : Archives Nationales à Paris.
Aff. Etr. : Affaires étrangères.
Art. : Article.
B.A.I.U : Bulletin de l'Alliance Israélite Universelle.
B.E.S.T : Bulletin Economique et Sociale de la Tunisie.
C.E.R.E.S : Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales. (Tunis).

C.E.R.O.M.A	: Centre d'Etude et de Recherche Ottomanes et Morisco-Andalouses.
C.N.R.S	: Centre National de la Recherche Scientifique. (Paris).
Coll.	: Collection
C.P.U.	: Centre de Publication Universitaire. (Tunis).
C.T	: Les Cahiers de Tunisie.
E.U	: Encyclopédia Universalis.
Ed.	: Edition.
F.T.E.R.S.I	: Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information.
I.B.L.A	: Revue de l'Institut des Belles-Lettres Arabes.
I.N.A.A	: Institut National d'Archéologie et d'Art. (Tunis).
p.	: Page.
R.A.	: Revue Africaine.
R.E.I	: Revue des Etudes Islamiques.
R.E.J	: Revue des Etudes Juives.
R.H.M	: Revue d'Histoire Maghrébine.
R.H.M.C	: Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine.
R.M.I	: Rassegna Mensile di Israel.
R.T	: Revue Tunisienne.
S.T.D.	: Société Tunisienne de Diffusion.
t.	: Tome.
U.I	: Univers Israélite
Univ.	: Université.
Vol(s)	: Volume(s).

المُقدّمـة

ظهرت في السّنوات الأخيرة بعض الأبحاث العلميّة في مختلف الاختصاصات تناولت بالدّرس تاريخ الأقلّيات العرقيّة والدّينيّة[1] في عدّة أقطار من العالم، اندرجت ضمن سياق عالمي نادى بحقوق هذه الأقلّيات ومصيرها[2]، ونُشير ضمن هذه الأبحاث الّتي تتقارب ونطاق بحثنا إلى الدّراسات التّاريخيّة الّتي أنجزت حول الأقلّية الأرمنيّة والقبطيّة بالعديد من إيالات الإمبراطورية العثمانيّة،

(1) اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الأقلّية، فهناك من يذكر أنّ الأقلّية هي «جماعة اجتماعيّة تتميّز بخصائص سلاليّة أو لغويّة أو دينيّة تكون سببًا في الانعزال الاختياري أو العزلة القسريّة وما يتبع ذلك من التّمييز ضدّها كنتيجة لتميّزها وبالتّالي تتدنّى أهميّتها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا...». وهناك من يرى أنّ الأقلّية هي: «جماعة متوطّنة في المجتمع تتمتّع بتقاليد وخصائص إثنيّة أو دينيّة أو لغويّة تختلف عن تلك الموجودة لدى بقيّة السّكّان في مجتمع ما وترغب في المحافظة عليها...»، لكن توجّهنا في هذه الدّراسة لا نريده أن يتجاوز المفهوم اللّغوي والاصطلاحي المتّفق عليه والّذي أقرّته موسوعات الأقلّيات وقواميسها والّذي يعرّف الأقلّية بأنها: «جماعة بشريّة تتميّز بدينها أو عرقها أو لونها، تعيش في مجتمع يفوقها عددًا. أي أنّها جماعة فرعيّة تعيش بين جماعة أكبر، وتكوّن مجتمعاً تربطه ملامح مشتركة تميّزه عن المحيط الاجتماعي حوله، وتعتبر هذه الجماعة نفسها مجتمعاً يعاني من تسلّط مجموعة أكبر عدديًا تتمتّع بمنزلة اجتماعيّة أعلى». ونورد هذا المفهوم دون اعتبارات أيديولوجيّة أو سياسيّة أو دينيّة أو فلسفيّة. في هذا الصدد انظر: غيث، م.ع؛ قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1999. غليون، برهان؛ نظام الطّائفيّة: من الدّولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت ـ الدار البيضاء، 1990.

Yacoub, J., *Les minorités dans le monde : Faits et analyses*, D.D.B., Paris, 1998.

(2) في الحقيقة لم يكن الاهتمام بواقع الأقلّيات وليد هذه الفترة بل يمكن أن يعود إلى بداية القرن العشرين، لكن تركيزنا هنا لا يتعدّى الأبحاث العلميّة والأكاديميّة الّتي شدّها طرافة موضوع الأقلّيات.

والأقليّات اليهوديّة المنتشرة بأصقاع عدّة من العالم. ومن بين ما أبرزت هذه الدّراسات الأوضاع الّتي عاشتها هذه الأقليّات ومدى التحامها وتأثيرها أو تأثّرها بالمحيط الّذي تواجدت به، والدّور الّذي تقلّدته في مختلف الميادين(3).

وقد حظيت الأقليّة اليهوديّة بنصيب من هذه الدّراسات التّاريخيّة الّتي ركّزت أساساً على شتّى أنواع المظالم وأشكال التّميز الّتي تعرّضت لها داخل المجتمعات الّتي انتمت إليها عبر التّاريخ، كما حظيت نفس هذه الأقليّة من قبل بتاريخ وشّحته أساطير حيكت حول تشتّتها وحلّها وترحالها، تجسّد بؤس حاضرها وترسم من الصّور ما يُنبئ بطريق الخلاص في مستقبلها(4).

غير أنّ هذه الدّراسات بقيت إلى حدّ بعيد سجينةَ القراءات النّقلية الأسطوريّة الّتي تبني تاريخ اليهود على فكرة الخلاص بعد السّقوط. لكن رغم هذا فقد أبرزت مواطن الضّعف في كتابة تاريخ هذه الأقليّات والنّقائص الّتي تضمّنته، والّتي يتوجّب على أصحاب الاختصاص تناولها للتعرّف على خصوصيّات هذه الأقليّات، وما ميّزها عن المجتمعات الّتي عاشت ضمنها(5).

ويسعى البحث الّذي ننجز إلى تناول إحدى المسائل الدّقيقة والهامّة في تاريخ البلاد التّونسيّة، بما أنّه يروم الكشف عن حقيقة الدّور الّذي شغله اليهود في

(3) Rousso-Lenoir, F., & autres, *Minorités et droits de l'Homme: l'Europe et son double*, Bruylant, Bruxelles, Paris, 1999, 199 p. Hovanessian, M., *Les arméniens et leurs territoires*, éd. Autrement, Paris, 1999, 173 p. Laurence, A., *Les coptes d'Egypte*, Publisud, Paris, 144 p. Marin, Y., *Citoyenneté et communauté*, organisé par le CREHU, dirigé par Yvette Marin, Annales Littéraires de l'Université de Franche-Comté, 1996, 259 p. Yacoub, J., *Les minorités: quelles protection?*, D.D.B., Paris, 1995, 389 p.

(4) Serfaty, N., *Les courtisans juifs des sultans marocains, XIIIe-XVIIIe siècles*, Bouchène, Paris, 1999, 272 p. Malvezin, T., *Histoire des juifs à Bordeaux*, Gironde, 1999, 288 p. Lewis, B., *Juifs en terre d'Islam*, Flammarion, Paris, 1999, 258 P. Poirier, V., *Ashkénazes et Sépharades. Cerf, Paris, 1998. 312 p.* Iancu, D., & Iancu, C., *Les juifs du midi*. éd. Barthélemy, Le Pontet, 1998, 351 p.

(5) في ما يتعلّق بتاريخ الأقليّة اليهودية بالإيالة التّونسيّة في الفترة الحديثة سنحاول إبراز هذه الثّغرات من خلال قراءتنا الإحصائيّة لبعض الدّراسات الّتي أنجزت حول هذا الموضوع والّتي ستأتي لاحقاً.

اقتصاد الإيالة، وهو موضوع لم يقع التطرّق إليه بصفة ضافية في الدّراسات التّاريخية كما سنبيّن ذلك.

ومن هذا المنطلق يندرج بحثنا في إطار التّاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبلاد التّونسيّة في العصر الحديث، بما أنّه يتطرّق إلى الوزن الاقتصادي للأقليّة الدينيّة والعرقيّة الوحيدة الّتي انصهرت في صلب مجتمع الأغلبيّة والتحمت به وكانت جزءاً منه في أغلب مراحل تاريخها.

كما يتنزّل ضمن إشكاليّة تطرح مسألة دور كبار التجّار اليهود في توجيه البلاد نحو الاقتصاد المركنتيلي، ونحو الرأسماليّة التجاريّة، بما أنّ مشاركتهم الفاعلة في القطاعات الاقتصادية الحسّاسة قد تزامنت وانفتاح البلاد على أهمّ المراكز التجاريّة نشاطاً بحوضَي البحر الأبيض المتوسّط، كما تزامنت مع حركة التوسّع الأوروبيّ وما نتج عنها من ترويج لأفكار الحريّة الاقتصاديّة ومبادئها.

وتتفرّع عن هذا الطّرح عدّة إشكاليّات أخرى مبحثها الأساسي ثنائيّة الضّعف والقوّة اللّذين لازما مسار هذه الأقليّة خلال الفترة الحديثة خاصّة، فالضّعف من المميّزات الظّاهرة لهذه الأقليّة، وقد شكّله وضعها القانوني المتدنّي بوصف أفرادها رعايا دولة من «درجة ثانية» كما تصفه بعض الكتابات[6]، أمّا مَواطن القوّة فتكمن في نفاذ نخبها إلى القطاعات الماليّة والتجاريّة والسّيطرة عليها أحياناً.

وبمنطق الاستفهام يمكن أن نُورِدَ كيف استطاعت هذه الأقليّة المهمّشة اجتماعيًّا وسياسيًّا أن تتحوّل إلى سلطة اقتصاديّة قادرة على التّأثير في المسار العام للبلاد؟

وقد قادنا إلى اختيار هذا الموضوع إلى جانب طرافته والإشكاليات الّتي يطرحها، عدّة دوافع أخرى تمخّضت عن «قراءة إحصائيّة» للمؤلّفات التّاريخية الّتي كتبت حول اليهود بالبلاد التّونسيّة، وهي ليست قراءة نقديّة، بقدر ما سنركّز من خلالها على بعض الجوانب الأساسيّة الّتي تُحفز على طَرْقِ هذا الموضوع من جهة، والإشارة إلى العديد من المعطيات الّتي تدعو إلى إعادة النّظر في الكتابة عن

(6) Memmi, Albert., *Portrait d'un Juif*, Paris, 1962. Cohen-Hadria, Elie., «les milieux juifs de Tunisie avant 1914 vus par un témoin», *Le mouvement Social*, n°.60, juillet-septembre 1967, p. 89-107.

المجتمع اليهودي بالإيالة بوصفه جزءاً لم يخرج عن النسيج العام للمجتمع التونسي من جهة ثانية.

وقد اخترنا أن تكون محطّة انطلاقنا للتعرّض إلى ما أُلّفَ عن تاريخ اليهود بالبلاد التونسيّة كشّافاً ببليوغرافياً جُمِّعَ فيه كلّ ما خطّ عن يهود المغرب العربي بغثّه وسمينه، من مصادر ومراجع إلى دراسات ومقالات صحفيّة[7]، وقد احتوى قسم خاصّ منه على ما وقع نشره من هذه المؤلّفات حول تاريخ اليهود بالبلاد التونسيّة[8]. وقد أمدّنا هذا الكشّاف بحوالى ألفي دراسة جاءت بلغات مختلفة[9]، استخرجنا من خلالها العديد من الملاحظات، وهي كما بدت لنا:

* ندرة الكتابات باللّغة العربيّة حول المجتمع اليهودي بالبلاد التّونسيّة؛ فباستثناء أربع دراسات[10] لا نعثر إلاّ على بعض الصّفحات في كتب عامّة، بالرّغم من مساهمة بعض الباحثين التّونسيين منذ بداية القرن العشرين بكتابات خاصّة عن اليهود لكن باللّغة الفرنسيّة[11].

---

(7) Attal, R., *Les juifs d'Afrique du Nord: Bibliographie, édition refondue et élargie*. Institut Ben -Zvi, Yad Izhak Ben -Zvi et Université Hébraïque, Jerusalem, 1993, 672 p. + CIII p.

(8) المرجع السّابق، ص147-262.

(9) بلغ العدد الجملي الذي أحصيناه 2002، وقد نحّينا جانباً المصادر الإخبارية وكتب الرّحالة الأجانب الّتي تعرّضت بالذّكر إلى المجتمع اليهودي بالبلاد التّونسيّة واقتصرنا على ما نشر من دراسات وبحوث ومقالات.

(10) بن الخوجة، محمد: «معجم لأسماء الأعلام الإسرائيلية الدارجة بتونس»، الروزنامة التّونسيّة، السنة 16، 1324هـ، ص113-124. كما أصدر نفس المؤلّف كتاباً يحمل عنوان يهود المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973، لم يأت الكشّاف على ذكره.

الجنحاني، الحبيب: «وثيقة حول مشاركة ممثلين عن اليهود في المؤسّسات الدستورية للدولة التّونسيّة قبل الحماية»، م.ت.م.، عدد 10-11، كانون الثاني/ يناير 1978، ص113-129.

التيمومي، الهادي: «نشوء الحركة الصهيونيّة في تونس: 1897-1941»، الكراسات التّونسيّة، مجلد 26، عدد 105-106، 1978، ص79-107. ـ النّشاط الصهيوني بتونس بين 1897 و1948، تونس 1982، 212ص. وطبع هذا الكتاب طبعة ثانية بنفس العنوان عن دار محمد علي الحامي للنشر، سنة 2001، وتضمّن 208ص.

(11) Bach-Hamba, Ali., «Les israélites tunisiens», *in Hassen Guellati, La justice*

ومقابل نُدرة الكتابات باللّغة العربيّة تتكثّف المنشورات المتنوّعة باللّغتين الفرنسيّة والعبرية أساساً، وفي مرتبة دونهما عدد قليل نشر باللّغة الإنكليزية والألمانية والإيطالية[12].

* قلّة الدّراسات التاريخيّة عن المجتمع اليهودي عامّة بالبلاد التّونسيّة في الفترة التّاريخية لاختصاصنا وهي الفترة الحديثة، ذلك أن أغلب ما نشر تناول فترة التّاريخ القديم محاولة من كتّابه البحث أو تثبيت شرعيّة التّواجد اليهودي بالبلاد التّونسيّة قبل مجيء الإسلام. كما تناول التّاريخ المعاصر إبراز فضل الدّول الغربيّة على اليهود في إعتاقهم الّذي جاء بعد الثّورة الفرنسيّة وحركات التوسّع الاستعماري. وفي هذا الإطار التّاريخي كشفت بعض المنشورات الأخرى الدّور السياسي الّذي لعبه اليهود داخل الحركة الصهيونية[13].

* قلة الدّراسات المعمّقة، إذ إن جُلّ ما كتب لا يتجاوز العشر صفحات، وإن تجاوزت هذا العدد فأغلبها مؤلّفات تاريخيّة عامّة تتعرض إلى تاريخ اليهود «من الجذور إلى أيّامنا» وعلى هذا الشّكل من العناوين فإنّ مناهجها تنأى عن الدّراسات الأكاديميّة، كما أنّ العدد القليل من الصّفحات وأغلبها مقالات وردت في صحف ومجلات غير مختصّة لا تخوّل لكتّابها نسج تاريخ المجتمع اليهودي[14].

= *tunisienne*, Tunis 1909, p. 73-94. Snoussi, M.L., *Les activités sionistes dans la Tunisie de l'entre deux-guerres (1920-1939)*, C.A.R., Univ. de Tunis, 1980, 148 + XIII P. [ronéo]. -, «La presse judéo-arabe parue en Tunisie entre 1884 et 1897», *C.T.*, vol. 36, n°143-144, 1988, p. 183-219.

Kassab, A., «La communauté israélite de Tunisie entre la francisation et le sionisme (1930-1940)», in *Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 30*, Tunis, 1987, p. 525-548

(12) بلغ عدد المؤلّفات باللّغة العبرية 683 دراسة، وباللغة الفرنسيّة 1138، أمّا المؤلّفات بلغات أوروبيّة أخرى فقد ناهز عددها 130 دراسة.

(13) أحصينا في اختصاص التّاريخ القديم 301 دراسة، وفي التّاريخ الوسيط 191 دراسة، وفي التّاريخ الحديث 14 دراسة، وفي التّاريخ المعاصر 673 دراسة. وهذه الإحصاءات هي إحصاءات تقريبيّة نظراً لاكتفائنا بعدّ ما أُلّف باللّغات الأوروبيّة، أي دون إحصاء المؤلّفات باللّغة العبريّة الّتي قد تغيّر من صواب هذه الأرقام.

(14) الحكم الّذي نصدره هنا استقيناه من خلال الاطّلاع على نسبة هامّة من هذه الدّراسات المحفوظة بمكتبة «الرّابطة الإسرائيليّة العالميّة بباريس» (L'Alliance Israélite Universelle).

* ندرة الدّراسات الّتي تناولت الدّور الاقتصادي الّذي لعبته النّخب اليهوديّة بالبلاد التّونسيّة في الفترة الحديثة، وما توصّلنا إليه من مؤلّفات لا يتضمّن إلاّ عدداً قليلاً من الصّفحات أو بعض الإشارات العابرة في هذا الجانب(15). وإذا تطرّق بعض الباحثين أو المؤرّخين التّونسيين في إطار دراستهم لاقتصاد الإيالة التّونسيّة إلى النّشاط الاقتصادي لليهود فإنّهم لم يتناولوا هذا النّشاط كموضوع مستقلّ أو على حدة.

* انسياق المؤرّخين والأكاديميين عامّة إلى التّركيز على كتابة التّاريخ الاجتماعي والثّقافي والدّيني والسياسي للمجتمع اليهودي دون إيلاء دورهم الاقتصادي اهتماماً يذكر، وذلك للعسر الّذي يحيط بمثل هذه المواضيع الّتي كادت تنعدم حولها المصادر الإحصائيّة الدّقيقة وهو ما وفّره لنا المخزونُ الوثائقي للأرشيف الوطني التّونسي(16).

وباطلاعنا على جُملةٍ من هذه المؤلّفات يمكن أن نضيف ملاحظة هامّة وهي تشابه الكثير منها، ولا نبالغ إذا أوردنا أنّ قراءة عدد محدود من هذه المؤلّفات يُغني المطّلع عن الرّجوع إلى كتب أخرى، وهذا التّشابه جاء بتركيز واضح على بعض المعطيات، وتداول نفس المعلومات، خاصّة في علاقة المجتمع اليهودي بميثاق عهد الذمّة ووضعهم الاجتماعي المتدنّي ضمن مجتمع الأغلبيّة(17).

(15) ما أحصيناه في هذا الميدان لا يتجاوز 6 مقالات.

(16) ستعرض لهذه الوثائق بالوصف والتّحليل في موضع لاحق.

(17) في هذا الصّدد انظر على سبيل المثال:

Ayoun, R., «Le commerce des juifs livournais à Tunis à la fin du XVIIe s.», in *Tunis cité de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux choix de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle, 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alia baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, 361 p, p. 203-214. Chouraqui, A., *La saga des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1972, 385 p., - *Histoire des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1985, 640 p. Cohen, David; *Le parler arabe des juifs de Tunis; textes et documents linguistiques et ethnographiques*, tome 1, Paris - La Haye, 1964, 177 p. Tome 2, Etude linguistique, Paris, 1975, 318 p. Saada, Lucienne; *le parler arabe des Juifs de Sousse*, Thèse 3ème cycle, Langues Orientales, Paris, 1969, 382 p. [ronéo]. Rozen, M., «The Leghorn Merchants in Tunis and their trade with Marseilles at the end of the 17th centery», in *Les relations Intercommunautaires juives en Méditerranée Occidentale, XIIIe-XXe*, actes du

وعلى غرار هذه القراءة الّتي استقيناها من المصنّف البيليوغرافي لما كتب حول يهود شمال إفريقيا، والّذي يتوقف ثبته للدّراسات المنشورة سنة 1992، برزت بعض الكتابات الأخرى، كان انطلاقها من الجامعة التّونسيّة ونادت بضرورة إعادة كتابة تاريخ المجتمع اليهودي في كلّ الفترات التّاريخيّة، وهو ما تضمّنته بعض الأطروحات الجامعيّة(18)، وعدد من النّدوات العلميّة الّتي ساهم فيها ثُلّةٌ من الباحثين التّونسيين والأجانب كلّ حسب اختصاصه وميدانه، واتّسمت دراساتهم بالموضوعية في معالجة العديد من القضايا وتحديد الإشكاليّات، كما نبّهت إلى وجوب الاطّلاع على المصادر المحليّة الّتي قد تُحيل إلى كتابات مغايرة(19).

= colloque, Paris, 1984, p. 51-59.- «Les marchands juifs livournais à Tunis et le commerce avec Marseille à la fin du XVIIe siècles», *Michael*, vol. 9, 1985, p. 87-129.

(18) العلاّقي، عبد الكريم، الأقليّة اليهوديّة بتونس من انتصاب الحماية إلى سنة 1948، شهادة التّعمق في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل التّميمي، الجامعة التّونسيّة، 1993، 563ص. [مرقونة].

Larguèche, A., *Pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis (XVIII ème et XIX ème siècles)*, sous la direction du Professeur Mohamed Hédi Chérif, Univ. Tunis I, 1997, [ronéo.].

وقد نُشرت هذه الأطروحة تحت عنوان: (*Les ombres de la ville*) في ثلاث طبعات، الطّبعة الأولى والثّالثة نشرهما مركز النّشر الجامعي بالاشتراك مع كليّة الآداب بمنّوبة سنتي 1999 و2002، والطّبعة الثّانية نُشرت بباريس عن دار «Arcantères» للنّشر سنة 2000، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الطّبعة الأولى الّتي سبق أن أثبتناها.

Jammoussi, H., *Juifs et chrétiens en Tunisie au XIX ème siècle : Essai d'une étude socio-culturelle des communautés non-musulmanes (1815-1881)*, Doctorat en Histoire, sous la direction du Professeur Abdeljelil Temimi, Univ. Tunis I, 1999, 517 p. [ronéo].

(19) Colloque : *La Tunisie au miroir de sa communauté juive*. actes du colloque organisé à Paris, le 24/5/1993, *Confluences Méditerranée*, n°10, printemps 1994, p. 75-154.

Colloque : *Histoire communautaire, histoire plurielle ; La communauté juive de Tunisie*, actes du colloque de Tunis organisé les 25-27 février 1998 à la Faculté des Lettres de Manouba, Centre de Publication Universitaire, 1999, 310 p.

Colloque : *Les relations judéo-musulmanes en Tunisie du Moyen-âge à nos jours: Regards croisés*, actes du colloque international organisé les 22-24 mars 1999 à la Sorbonne, sous presse.

Colloque : *Les Communautés Méditerranéennes de Tunisie*. *actes du colloque international* organisé les 1- 4 mars 2000 à la Faculté des Lettre de Manouba, sous presse.

ومن هذا المنطلق كان تعويلنا على مخزون الأرشيف الوطني التونسي، الّذي لم يقع استغلاله في كتابة تاريخ المجتمع اليهودي[20]، لنحاول من خلال ما يوفّره لنا من مادّة أوّلية وضع قراءة تُضيف معطيات موضوعيّة تساهم في بناء مقاربة تاريخيّة جديدة، وتتجاوز ما عُتّم من تاريخ البلاد التونسيّة في الفترة الحديثة، وما غُضّ عنه النّظر من تاريخ المجتمع اليهودي في نفس الفترة، بحكم أنّنا اخترنا أن نخوض غمار بحث يندرج ضمن دراسات التّاريخ الكمّي لارتكازه على مادّة إحصائيّة ذات أرقام جافّة بعيدة عن كلّ تأويل أو أفكار مسبقة، وقابلة في الآن ذاته للتّحليل.

وعلى ضوء هذا كان لا بدّ من تحديد موضوع البحث بدقّة وحصر الفترة التاريخيّة للدّراسة وكان توجّهنا إلى التّركيز أساساً على حقلين هامّين في اقتصاد البلاد.

الحقل الأوّل يتّصل بنظام الالتزام، إذ بالرّغم من أنّه نظام جبائي، إلا أنّه في ارتباط عضوي بالأنشطة التجاريّة والحرفيّة والماليّة بداخل البلاد، وعلى هذا الأساس فإنّ مداخيله لا تقلّ أهميّة عن موارد التّجارة البحريّة، بل إنّ إيراداته تأتي في مقدّمة مداخيل الدّولة. ولم يفت النّخب التجّارية اليهوديّة أن تنخرط فيه بما أنّه حقل خصب للاستثمارات الماليّة، إضافةً إلى أنّ النظام الاقتصادي قبل الحماية الفرنسيّة قد ارتكز على اللّزمة كنظام تجميعي وعلى وساطة الدّولة بين دواخل البلاد والسّوق المركنتيلي، وهذا الطّرح أبرزته كلّ من دراسات الأستاذ محمد الهادي الشّريف[21]، وتعرّضت إليه الأستاذة لوسيت فلنسي (Lucette Valensi)[22].

ويتّصل الحقل الثّاني بالتّجارة البحريّة أساساً باعتبار أنّ موارد هذا القطاع من

---

(20) وهنا نستثني كتابات بعض المؤرّخين التّونسيّين الّتي أشرنا إليها سابقاً وركّزت أساساً على فترة التاريخ المعاصر.

(21) Chérif M.H.., «Expansion européenne et difficultés tunisiennes», *Annales E.S.C*, n°3, Mai-Juin 1970, p. 714-745. - *Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bin Ali (1705-1740)*, Publication de l'Université de Tunis, 2 tomes, 1984. - «Fermage et fermiers d'impôts dans la Tunisie des XVIIè - XVIIIème siècles», *Cahiers de la Méditerranée*, n°41, 1990m p. 19-29.

(22) Valensi. L., «Islam et capitalisme: production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVIIe et XIXe siècles», *R.H.M.C.*, 1969, p. 376-400.

Fellahs Tunisiens: L'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIIIè et XIXè siècles, Mouton, La Haye, 1978.

أهمّ الموارد الّتي اعتمدت عليها السّلطة لدعم مداخيلها. ولا شكّ أنّ النّخب من التّجار اليهود بحكم مشاركتهم في هذا القطاع سيبرز كنه الدّور الّذي لعبوه، بالإضافة إلى أنّ التّجارة البحريّة قد جرّت الإيالة إلى الانخراط في منظومة الاقتصاد المركنتيلي. وما ينبغي أن نلفت إليه الانتباه في تناولنا لهذا الحقل الاقتصادي أنّنا نذكر «التّجارة البحريّة» دون إيراد لفظة «التّجارة الخارجيّة» إلا في حالات قليلة لاعتبارين اثنين:

* أوّلاً: أنّ موارد التّجارة الخارجيّة عموماً قد تأتّت أساساً من مداخيل التّجارة البحريّة، أي من حركة التّصدير والتّوريد عبر المتوسّط، وهو القطاع الّذي يتميّز بأهميّة نشاطه.

* ثانياً: إذا تعرّضنا إلى موارد التّجارة الخارجيّة إجمالاً ليس باستطاعتنا أن نستثني موارد التّجارة الصّحراويّة، الّتي شهدت حركتها ركوداً هامّاً خاصّة في القرن التّاسع عشر، كما انعدمت عنها المعلومات والإحصاءات، ومن الأسس الّتي قام عليها البحثُ اعتماده بدرجة أولى على بيانات اقتصاديّة وإحصائيّة لم توفّرها غير سجلّات المتجر، لذلك فضّلنا عدم التطرّق لها دون توفّر جملة من المعطيات وخاصّة منها الأرقام.

أمّا الفترة التّاريخيّة فمنطلقها الفعليّ تزامن والرّبع الأخير من القرن السّابع عشر، لاعتبارين اثنين، أولهما توفّر قدر من الأرقام والإحصاءات كوّنت لنا جزءاً من مادّة اقتصادية، رأينا من الأجدى استغلالها وتوظيفها في البحث لما تحتوي عليه من معلومات قيّمة وضّحت لنا علاقة نخبة من التّجار اليهود بالموانئ التّونسيّة، ونشير هنا إلى الوثائق المنشورة للقنصليّة الفرنسيّة بتونس[23]، الّتي قادتنا إلى الاعتبار الثّاني وهو التركّز الرّسمي لليهود القادمين من ليفورنو بالإيالة سنة

---

(23) Grandchamp. Pierre., *La France en Tunisie de la fin du XVI^ème^ siècle à l'avènement de la dynastie Hassinite., documents inédits,* Tunis, 10 vols,1920-1933.

وقد اخترنا من جملة هذه الوثائق ما ورد في الأجزاء الثلاثة الأخيرة الّتي تغطّي الفترة الممتدّة بين سنة 1681 وسنة 1705، وهي الّتي اتّخذنا منها العديد من العيّنات لتتبّع التواجد اليهودي القرني في البلاد التّونسيّة خلال العهد التركي.

1685، وبداية بروزهم في قطاع التّجارة البحريّة. لكن استغلال إحصاءات الرّبع الأخير من القرن السّابع عشر لم يحل بيننا وبين الرجوع في بعض الأحيان إلى ما وفّرته نفس الوثائق من معلومات عن النّشاط التّجاري لليهود في بداية القرن، كما لم تكن حاجزاً أمامنا للبحث عن جذور هؤلاء التّجار والأسباب الّتي حفّزتهم على الاستقرار بالإيالة والّتي تعود إلى بداية القرن السّادس عشر.

وقد قيّدنا هذا الموضوع في نهايته بالإعلان عن عهد الأمان سنة 1857 وذلك لأسباب أربعة:

أوّلاً، لم نتوصّل إلى وثائق إحصائية تتعلق بالمتجر أو بنظام الالتزام بعد هذا التاريخ، سوى النّزر القليل الّذي لا يكّون لنا مادّة اقتصادية، بما أنّ البحث مقيّد ومحكوم عليه بأن يتواصل مع الإحصاءات. وهنا أجبرتنا الضّرورة في حالات نادرة أن نستقي بعض المعلومات من وثائق أرشيفية يعود تاريخها إلى السّنوات الأخيرة من ستينيات القرن التاسع عشر، لدعم البحث أو لسدّ بعض الفجوات.

ثانياً، يمثّل الإعلان عن هذا الميثاق حدثاً فريداً من نوعه في تاريخ الإيالة التّونسيّة، إذ هو في علاقة هامّة بالوضع الاجتماعي لأفراد الأقلّيّة اليهوديّة وبالوضع السّياسي للبلاد، فقد أقرّ هذا الإعلان بعض المكاسب القانونيّة لليهود، وحاولت السّلطة أن تتخذ من بعض مبادئه نبراساً لها لتتماهى والدّول الأوروبيّة في كسب بعض مقوّمات الحداثة[24].

ثالثاً، بُعَيْدَ هذا التّاريخ ستواجه الإيالة العديد من المصاعب منها النتائج الّتي ترتبت على الأزمة المالية المنجرّة عن تداينها الضّخم وسياستها الإسرافية، والّتي

(24) ابن أبي الضياف، أحمد؛ إتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، 8 أجزاء، تحقيق لجنة من كتابة الدّولة للشؤون الثّقافيّة والإرشاد، تونس، المطبعة الرسميّة، 1963-1964. سنشير إلى هذا المصدر بلفظة الإتحاف. بيرم الخامس، محمد؛ صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، المطبعة الإعلامية بمصر، 1884-1854. خير الدّين؛ أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق محمد الشّنوفي، بيت الحكمة، تونس، 1991. كريكن، ف؛ خير الدّين والبلاد التّونسيّة 1856-1881، ترجمة البشير بن سلامة، تونس، لندن، 1988.

قادت إلى انتفاضة علي بن غذاهم سنة 1864[25]، وإلى دخول ماليتها تحت مراقبة «الكومسيون المالي»[26] وهو موضوع متشعّب الأطراف يتطلّب عملاً مستقلاً بذاته من منطلق الدّور الّذي شغله اليهود في هذه الأزمة، وهو ما ارتأينا تأجيله إلى بحث لاحق ينطلق من وثائق أرشيفيّة محليّة ليأخذ حظّه من الدّرس.

رابعاً، اتّضح لنا جيّداً في أواسط القرن التّاسع عشر سيطرة نخب المال من اليهود على قطاعات واسعة من اقتصاد الإيالة سواءً بتمكّنهم من التّجارة البحرية أو بمشاركتهم في موارد نظام الالتزام، فهل يجوز اعتبار أنّ تغلغل هذه النّخب في أهمّ قطاعين ماليين قد أفرز «بورجوازية» يهوديّة ساهمت في توجيه اقتصاد البلاد، من منطلق ارتباط مصالحها بالسّلطة وبالقوى الأجنبيّة الّتي كان لممثليها حضور قويّ في السّاحة التّجارية للبلاد؟ وهل ساهمت النّخب اليهوديّة في إرساء الرّوافد الماديّة للحداثة الّتي تاق إلى تحقيقها زعماءُ الإصلاح في أواسط القرن التّاسع عشر، أم أنّها عمّقت تبعيّة البلاد للقوى الأوروبية تبعاً لما حتّمته المصالح الاقتصاديّة لهذه النّخب؟

وتجدرُ الإشارة إلى أنّه بالرّغم من اتّخاذنا سنتَي 1685 و1857 تاريخاً يحدّد الموضوع، فإنّ ندرة المعلومات جعلتنا نلتجئ في بعض الحالات إلى استغلال بعض الوثائق الّتي تتجاوز زمنيًا هذين التّاريخين. وهذا التّجاوز هو من قبيل الاستطرادات الضّروريّة تعود بالحدث إلى ما قبل الفترة الحديثة أو تتابع تطوّره بعد ذلك.

وقد فرض علينا هذا الموضوع تقسيماً أخضع الدّراسة إلى مقدّمة عامّة وثلاثة أبواب ذيّلناها بخاتمة وعدّة فهارس. ففي الباب الأوّل كان لابدّ من التّعرض إلى جذور اليهود وتواجدهم بالبلاد التّونسيّة وعددهم ووضعهم الاجتماعي في الفترة

(25) Slama B., *L'Insurrection de 1864 en Tunisie*, Tunis, M.T.E, 1967. Chater, Khélifa., *Insurrection et répression dans la Tunisie du XIXè siècle: La mehalla de Zarrouk au Sahel (1864)*. publication de l'Université de Tunis, 1978, 230 p.

(26) الأرشيف الوطني التّونسي، السلسلة التّاريخية، صندوق: 87، ملف: 31، وثيقة: 1-15، أوامر ومراسلات تتعلّق ببعث الكومسيون المالي، بتاريخ ربيع الأول 1286هـ، الموافق لشهر آب/أغسطس 1868. سنشير إلى هذا المصدر الأرشيفي بالمختصرات التالية: أ.و.ت.، س. ت.، صن:، م:، و:.

الحديثة بوصفهم أقليّة دينيّة التحمت بالنّسيج العام لمجتمع الأغلبيّة وتأقلمت معه اقتصاديًا واجتماعيًا. وفي هذا الصّدد انبنى تقسيم هذا الباب على انقسام الطّائفتين اليهوديتين بالإيالة وعدم تجانسهما، فالفصل الأوّل خصّصناه للتّعريف بالطّائفة اليهوديّة المحليّة باعتبارها الأقدم تواجداً بالبلاد، إلى جانب التّعريف بيهود ليفورنو وقدومهم إلى الإيالة وتركّزهم بها، وقد سعينا في الفصل الثاني إلى التعرّض إلى الوضع الدّيموغرافي والقانوني لليهود إجمالاً لإبراز العوائق والضّغوطات الّتي كانت تواجههم، وهي حواجز بإمكانها أن تحول دون ازدهار أنشطتهم الاقتصاديّة. أمّا الفصل الثّالث الّذي أفردناه إلى بروز يهود القرنة بالوسط التّجاري للإيالة فقد أدرجناه ضمن هذا الباب لعلّة اعتبارات، منها أنّ أفراد هذه الجالية قد ساهموا بقدر كبير في تنشيط التّجارة الخارجيّة في الفترة الحديثة على خلاف أفراد الطّائفة اليهوديّة المحليّة، الّذين كانت مشاركتهم في هذا القطاع محتشمة خاصّة بين نهاية القرن السّابع عشر وبداية القرن الثّامن عشر، إضافة إلى تميّز اليهود المنحدرين من ليفورنو بالمكاسب الّتي حظوا بها من السّلطات التّوسكانية، وهذه المكاسب كانت وراء اندفاعهم وحرصهم على التكتّل وتكوين طائفة فرضت نفسها على الطّائفة اليهودية المحليّة، بانشقاقها عنها ثم باستقلالها في إدارة شؤونها الداخليّة، كما كان تألّق أفراد هذه الجالية على السّاحة التجاريّة وراء اعتراف السلطات التونسيّة بهم، وإصرارها على بقائهم تحت نفوذها وحمايتها. لكن هذا التّقسيم لم يمنعنا في بعض الحالات من التطرّق إلى الطّائفتين معاً، وذلك عند النّظر في أعدادهم وتوزّعهم الجغرافي، أو عند التطرّق إلى وضعهم القانوني. وقد فصلنا بين الطّائفتين في هذا الباب من منطلق أنّ لكلّ طائفة خصائص تميّزها عن الأخرى، خاصّة في ما يتعلّق بأنشطتهم الاقتصاديّة، وقد لاحظنا في هذا المجال توجّه النّخب اليهوديّة المحليّة إلى الاستثمار في موارد نظام الالتزام، في حين استقطبت مرافق التّجارة البحريّة أغلب النّخب القرنيّة.

ومن هذا المنطلق خصّصنا الباب الثاني لنظام الالتزام في الإيالة التّونسيّة ومشاركة اليهود فيه، وقد صدّرنا الفصل الأوّل منه بجزء يعرّف بهذا النّظام، ومراحل تطوّره خلال العهد الحسيني، وتراتيبه الإدارية وأسعار اللّزم وأنواعها ومداخيله وآليات العمل وفقه بصفة عامّة، وذلك تمهيداً منا حتّى ندرك قيمة هذا النظام في اقتصاد البلاد بوصفه نظاماً جبائيًا ارتبط أساساً بالموارد الداخليّة للبلاد،

كما ارتبطت أهمّ بضائعه بالتّجارة الخارجيّة للإيالة. وفي صلب هذا النّظام كان لا بدّ أن نتطرّق إلى انخراط التجّار اليهود في دواليب عمله وإحصاء اللّزم الّتي أشرفوا على جباية إيراداتها خلال الفترة الحديثة، وموقعهم ووزنهم. وهو ما تتبّعناه بدقّة في الفصل الثّاني من هذا الباب، حيث تعرّضنا بالوصف والتّحليل إلى إبراز اللّزم الّتي تواصل عملهم فيها لمدّة طويلة، وقد قسّمناها إلى لزم الأنشطة الحرفيّة والتجاريّة ولزم الخدمات. وتعرّضنا في جانب مستقلّ إلى لزمة «دار الجلد» باعتبارها أهمّ لزمة أفرزها هذا النّظام في الفترة الحديثة، وتمسّك بها اليهود وتناوبوا على نشاطها وبضائعها أكثر من قرن، ولم يقدر بقيّة التجّار على منافستهم للانتفاع بمواردها غير سلطة الدّولة وسلطانها. وممّا قد نؤاخذ عليه في هذا الجانب إطنابنا في التعرّض إلى هذه اللّزم، لزمة بلزمة دون النّظر إليها في صلب نظام الالتزام بصفة عامّة، الأمر الّذي قد يراه البعض مُخِلاّ بتوازن الدّراسة، وحتّى وإن كان الأمر كذلك فإنّنا لم ننظر إليها من هذه الزّاوية، بقدر ما وجّهنا اهتمامنا لإبراز طرافة هذه اللّزم الّتي تكمن في العديد من جزئيّاتها، إضافة وإلى حدّ علمنا أنه لم يقع التطرّق في الدّراسات والبحوث الّتي تناولت الفترة الحديثة بالدّرس إلى آليات نظام الالتزام، وآليات عمل لزمه بالوصف والشّرح والتّحليل وفق المنهج الّذي اتّبعناه. وهذا لا يعني أنّنا كنّا السّاقين لمعالجة نظام الالتزام، بل يكفي أن نذكر أنّ عديد الدّراسات الجامعيّة في الموضوع ذاته قد أنارت لنا السّبيل واستفدنا منها أيّما استفادة[27].

أمّا الباب الثّالث من هذه الدّراسة فقد خصّصناه للنظر في النّشاط التّجاري البحري للنّخب اليهوديّة، وتعرّضنا في الفصل الأوّل منه إلى استثماراتهم الماليّة في هذا القطاع، وذلك من خلال إحصاءات لأغلب البضائع المصدّرة والمستوردة، والّتي ساهمت بقدر كبير في تدعيم ثروات بعض التجّار اليهود، كما ساهمت في تثبيتهم على السّاحة التجاريّة للإيالة. في حين تعرّضنا في الفصل الثاني من هذا الباب إلى مراحل تطوّر التّجارة الخارجيّة للإيالة بشكل عام، وتأثير القرارات

(27) Bachrouch, T., *Le saint et le prince en Tunisie*, pub. de l'Univ. de Tunis I, 1989. Boubaker, Sadok., *la Régence de Tunis au XVIIè siècle, ses relations commerciales avec les ports de l'Europe, Marseille et Livourne*, publication du CEROMA, Tunis, 1987. Chérif, M-H., «Fermage et fermiers d'impôts dans la Tunisie des XVIIè - XVIIIème siècles», *Cahiers de la Méditerranée*, n°41, 1990, p. 19-29.

السياسيّة في توجيه مسار اقتصاد البلاد عموماً، لاعتقادنا أنّ حضور التجّار اليهود في الوسط التّجاري المحليّ ارتبط بصفة هامّة بقرارات بعض البايات الحسينيّين وتصرّفاتهم. وقد أنهينا هذا الباب بمحاولة تتبّع مسيرة بعض العائلات اليهوديّة الّتي اشتهرت بثرائها وعلاقتها بأصحاب النّفوذ السّياسي من سلطات محليّة وممثّلي القوى الأوروبيّة بالإيالة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّنا توخّينا نهج المقارنة في كلّ سبيل طرقناه، أي أنّنا لم نقتصر على دراسة نشاط التجّار اليهود فحسب، بل قارنّاه مع نشاط التجّار المسلمين ونشاط تجّار الجاليات الأوروبيّة بالإيالة، ذلك أنّ دور النّخب اليهوديّة لم يكن بمعزل عن دور النّخب المسلمة أو الأوروبيّة، سواء في حضورهم أو في عدد عملياتهم التّجارية أو في مبالغ استثماراتهم، وذلك حتّى يتّضح لنا بحقّ الدّور الّذي مارسه التجّار اليهود في الوسط التّجاري البحري، ومن هذا الباب رصدنا تطوّر هذا القطاع بشكل عام بين القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر.

أمّا **الفهارس** فقد تضمّنت فهرساً للأماكن الجغرافيّة، وفهرساً لأسماء الأعلام ثمّ فهرساً ثالثاً يتضمّن كشّافاً للمصطلحات الّتي وردت في الكتاب استخرجت بدرجة أولى من الوثائق الأرشيفيّة المستعملة في هذه الدّراسة، ومن بعض المصادر والمراجع بدرجة أقلّ، وقد ناهز عددها الـ 300 مصطلح. علماً أنّ المصطلحات الّتي وردت باللغة العبريّة وهي ليست كثيرة ضمّمناها إلى حواشي النّص لتكون قريبة من القارئ.

وعلى ضوء ما تضمّنته أبواب هذه الدّراسة وفهارسها، كان لا بدّ من **تحديد بعض المصطلحات** وتوضيحها بالرّغم من أنّها لا تشتمل على كثير من الألفاظ ذات المفاهيم المتنوّعة أو المقاصد المختلفة بالنّسبة للكلمة الواحدة، وذلك لتجنّبنا منذ البدء استعمال صيغ التّأويل والإسقاطات وإسباغ مفاهيم نظريّة على الدراسة قد لا يتحمّل وزرها المنهج العلمي.

ومن بين هذه الألفاظ الّتي يتواتر استعمالها مصطلح، «الأقليّة اليهودية» و«الطائفة اليهودية» أو «الطّوائف اليهوديّة» «بصيغة الجمع» للدّلالة على الأفراد الّذين يتكوّن منهم المجتمع اليهودي المتواجد بالبلاد التّونسيّة ككلّ، وهي مصطلحات لا تتضمّن أبعاداً دينيّة ولا عرقيّة.

وقد فرض علينا تعدّد انحدارات اليهود وانتماءاتهم إلى تقسيمهم وفق هذه المعطيات؛ «فاليهود المحليّون» أو «يهود الطّائفة المحليّة» هم الّذين أطلقت عليهم العديد من الوثائق والدّراسات «اليهود التّوانسة» لتواجدهم القديم بالبلاد ولانتمائهم إلى حماية الباي. أمّا أفراد «الطائفة القرنية»، فقد نعتناهم أوّلاً «بيهود ليفورنو» قبل أن يطالبوا السّلطات المحليّة بالانضمام إلى جالية أو طائفة، ثمّ «الجالية القرنيّة» انطلاقاً من تعريب لفظة (La nation Livournaise) الواردة في الوثائق الفرنسيّة لأواخر القرن السّابع عشر، ثم «يهود القرنة» أو «القرانة» أو «الطائفة القرنية» بعد الانشقاق الّذي حصل بينهم وبين «الطائفة المحليّة»، وتواتر هذه المصطلحات في الوثائق الّتي استعملناها تشير إلى تميّزهم واستقلالهم في تسيير شؤونهم عن «طائفة التوانسة». في حين يدلّ مصطلح «اليهود المحميّين» على أولئك الّذين جذبتهم بعض الامتيازات الّتي تمنحها القنصليّات الأجنبيّة إلى رعايا بلدانها، وبانتمائهم إليها خرجوا عن حماية الباي. وفي نفس الإطار يشير مصطلح «اليهود الأجانب» أو «اليهود الأوروبيّين» إلى حاملي جنسيّات بعض البلدان الأوروبيّة الّذين انضووا آليًا تحت قوانين قنصليات البلدان الّتي انحدروا منها، أو الّتي انتموا إليها، وقد بدأ يتّضح نشاطهم التّجاري بالإيالة مع مطلع القرن التّاسع عشر خاصّة.

وهذا التّقسيم يخوّلنا التّعرف على الوزن الاقتصادي والمالي لكل مجموعة مع التّذكير أن كلّ هذه المصطلحات هي في منأى تامّ عن كلّ أبعاد دينية أو أيديولوجية أو عرقية.

والتجأنا إلى استعمال لفظة «الفئات التجارية» وذلك للدّلالة على العناصر الّتي نشطت في الميدان التّجاري سواء كانوا مسلمين أو أوروبيّين أو يهوداً (قرانة وتوانسة ومحميّون)، وكلّ مجموعة من هؤلاء التجّار يمكن أن تُنعَت بفئة تجاريّة.

كما تواتر استعمالنا لبعض الألفاظ العاميّة الّتي حتّمتها علينا الوثائق الأرشيفية مثل مصطلح «لزمة» للدّلالة على بضاعة أو حرفة معيّنة أو ما شابههما أخضعت إلى نظام الالتزام، أو مصطلح «لزّام» الّذي يعني الملتزم في وثائقنا، ولمزيد من التّثبت في هذين المصطلحين نحيل إلى الفصل الأوّل من باب نظام الالتزام وانخراط اليهود فيه.

أمّا مصطلح «بورجوازية» الّذي بدا لنا أنّه غير إجرائي (Anachronique)

بالنّسبة للفترة الّتي ندرس، فقد حتّم استعمالها طبيعة الموضوع، ولا نقصد بها طبقة اجتماعيّة تمتلك وسائل الإنتاج والتّبادل وتعيش على استغلال العمل المأجور وفائض القيمة، بل نشير بها إلى بعض الأفراد أو العائلات اليهوديّة الّتي كوّنت ثروات طائلة واشتهرت بها من خلال تنوّع أنشطتها واستثماراتها المالية في القطاع التّجاري. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه بعد تحديد وضبط هذه المصطلحات سوف نوردها في النصّ دون معقّفين.

ودراسة موضوع حول بعض فروع الاقتصاد، تطلّب بالضّرورة الحصول على إحصائيات دقيقة وشاملة، لذلك لجأنا إلى الاعتماد على ما في حصيلة مخزون **الأرشيف الوطني** من وثائق وسجلات لمداخيل الدّولة ومصاريفها باعتبار أن إيراداتها من موارد التّجارة البحرية، وما وظّفه نظام الالتزام على الأنشطة الحرفية والتجارية من مكوس وأداءات صبّت كلها في خزينة الدّولة، وقد تتبعنا هذه الدفاتر ومضامينها وحاولنا أن نستخرج منها كلّ المعلومات والإحصاءات الّتي حتّمها علينا هذا البحث، وهي إذا كانت تحتوي على سلسلة من الأرقام الجافة، فإنها تؤسّس لمعرفة تاريخية صائبة إذا تجاوزنا غموض هذه الأرقام وتعاملنا معها كمادّة اقتصادية ثرية وقيّمة.

دفاتر المتجر

أطلقنا عليها العديد من التّسميات وهي كلّها تصبّ في معين واحد مثل «سجلاّت المتجر»، «سجلاّت الجمارك»، «قائمات المتجر» أو «دفاتر الديوانة»، ورغم قلّة عددها لعدم تغطيتها كامل الفترة الحديثة بصفة مسترسلة، إلاّ أنّها تعدّ من المصادر الأرشيفية الوحيدة تقريباً لصياغة إحصاءات تعكس النّشاط التّجاري البحري لإيالة تونس في سنوات معيّنة من الفترة الّتي ندرس، وارتباطاً بما أملته علينا هذه السجلاّت لم يكن أمامنا من خيار سوى أن نستغلّ بدقّة ما ورد فيها من أرقام لتتبّع حركتي التّوريد والتّصدير.

التّوريد: احتوى مخزون الأرشيف الوطني على دفترين لهذا النّشاط لا غير، ينتمي الأوّل وهو الوحيد والمتكامل إلى الرّبع الأخير من القرن الثّامن عشر، وقد استخرجنا منه عيّنة غطّت عام 1195 هجري (1780-1781)، ومن خلالها برزت لنا ملامح التّوجه التّجاري لعلي باي [1759-1782]، كما قد تفرز هذه العيّنة سياسة

حمودة باشا باي [1782-1814] إزاء اقتصاد البلاد، بما أن تسييره لشؤونها سبق اعتلاءه العرش الحسيني. أمّا الدّفتر الثّاني الّذي سجّل هذا النّشاط، فقد اخترنا منه عيّنة أخرى امتدّت على كامل عام 1260 هجري (1844-1845) وهي سنة كشفت عن السّياسة الإسرافيّة لأحمد باشا باي [1837-1855] إضافة إلى انفتاح أسواق الإيالة على البضائع الأوروبيّة.

التّصدير: حاولنا تغطية هذا النّشاط بعيّنة تتوزّع على سنتي 1228-1230 هجري (1814-1815) وهي الفترة الّتي برزت فيها بجلاء نتائج السّياسة التّجارية الّتي شرع في تنفيذها علي باي مع اعتلائه العرش سنة 1759، وتوخّاها من بعده حمودة باشا باي. كما اتّخذنا عيّنة ثانية امتدّت إحصائياتها على سنتي 1856 و1858، وهي الفترة الّتي بدأت تبرز فيها الأزمة الماليّة للبلاد، واحتياج السّلطة الملحّ للسّيولة النّقدية لمجابهة مصاريفها.

ومن خصائص هذه السجلّات الّتي امتازت به عن غيرها من الوثائق الأخرى، أنّها تورد البضائع المصدّرة أو المورّدة ومبلغ الأداء بالنّسبة لبضائع التّوريد، أو مبلغ «تذكرة السّراح» بالنّسبة لبضائع التّصدير، كما تدرج ضمن هذا نوعيّة البضائع وفي أغلب الأحيان كميّتها، إضافة إلى أسماء وألقاب التجّار، وهو ما ساعدنا على ترتيبهم حسب انتماءاتهم (مسلمون، يهود، أوروبيّون) وأنار لنا السّبيل للتّعرف على اليهود وانتماءاتهم كذلك، الأمر الّذي أكسبنا جانباً من الخبرة اعتمدناه للتّمييز بين «يهود القرنة» و«اليهود المحليّين» (أو التوانسة) و«اليهود المحميّين»، الّذين عادة ما ترفق أسماؤهم بلفظة «حماية» أو «نسيون» أو «سوديتو» للإشارة إلى تمتّعهم بامتيازات التجّار الأجانب، وانضمامهم قانونيًا إلى حماية بعض القنصليات الأوروبيّة.

وقد أتاحت لنا المواصفات الّتي تضمّنتها سجلات المتجر فرصة تدعيم منهجنا بمقارنة أنشطة كلّ الفئات التجارية، كما مكّنتنا من رصد العديد من التّطورات الّتي طرأت على السّاحة التجارية للإيالة في اقترانها بالظّرفيات التّاريخية.

دفاتر الالتزام

هناك القليل من الوثائق الّتي تتعلق بنظام الالتزام مباشرة ذلك أن إيرادات هذا النّظام سجّلت بدفاتر مداخيل الدّولة ومصاريفها، ما عدا البعض منها مثل وثائق دار الجلد الّتي أمدتنا بأسعار هذه اللّزمة وغطّت الفترة المتراوحة بين 1721-1850، ومصاريف «لزمة النّفقة» و«لزمة المهمّات» و«لزمة كساوي العسكر». وإذا اختلفت دفاتر هذا النّظام عن دفاتر المتجر من حيث عددها الّذي فاق المائة، فإنّه لم يكن هناك اختلاف كبير من حيث مضامينها ومادّتها الإحصائية، فهي تسجّل نوعيّة اللّزمة والثّمن الّذي أرسي عليها بعد المزايدة العلنيّة، واسم الملتزم والمدّة الّتي سيشرف فيها على مراقبتها. وقد توخّينا فيها نفس المنهج الّذي سلكناه في سجلاّت المتجر لاستخراج العديد من البيانات والإلمام بالأرقام الّتي وفّرتها لنا.

ومن أهمّ الصعوبات الّتي اعترضتنا في هذه الدفاتر توزّع المعلومات وانتشارها على عدد كبير من الدّفاتر، لذلك لجأنا إلى تتبّعها بدقة لتثبيت كلّ أنواع اللّزم بما أنّها استثمارات تجارية ومن بينها الّتي انخرط فيها التّجار اليهود لرصد تطوّرها بتواصلها أو سحبها من سوق الالتزام.

وبالرّغم من محدوديّة هذه السجلاّت بشكل عام، إلاّ أنّها تضمّنت العديد من الجزئيّات الهامّة سواء من خلال الإحصاءات أو من خلال المعلومات الّتي توردها. وبشكل عام كان تعويلنا بدرجة أولى على هذه النوعيّة من الوثائق الإحصائية الّتي لم يقع استغلالها في البحوث الّتي تناولت بالدّرس جزءاً من تاريخ الأقليّة اليهودية بالإيالة التّونسيّة في الفترة الحديثة.

ولم تقتصر هذه الدّراسة على هذه الوثائق فحسب بل التجأنا إلى مخزون «السّلسلة التاريخية» وبعض ملفات «السلسلة د» الّتي كمّلت العديد من النّواقص والمعلومات الّتي لم تأت على ذكرها السجلاّت الإداريّة والجبائيّة.

كما طعّمنا هذه الدّراسة ببعض الوثائق من الأرشيفات الفرنسيّة ولئن لم تحتو على إحصائيات مفصّلة ومبوّبة كالّتي تضمّنتها سجلات المتجر، فإنها هامّة جدّاً كمادّة تاريخيّة واقتصاديّة، بل وضّحت لنا العديد من المواقف وساعدتنا على تتبّع بعض الأنشطة التجاريّة لليهود، وهي الّتي كمّلتها الوثائق التجاريّة والسياسيّة الفرنسيّة

المنشورة والّتي يعود أصلها إلى المخزون الوثائقي للقنصليّة الفرنسيّة بتونس[28]، وقد استخرجنا منها تقريباً كلّ ما أوردته حول كبار تجّار اليهود وكوّنا من خلالها عينة لتتبّع نشاطهم التّجاري خلال الرّبع الأخير من القرن السّابع عشر، أي خلال الفترة الّتي تكتّل فيها يهود ليفورنو في صلب جالية عبريّة استمدّت شرعيّتها من قوّتها الماليّة، كما استمدّت نفوذها من سيطرتها على محور تونس - ليفورنو.

وفي هذا الإطار من الدّراسة كان لا بدّ لنا من الاطّلاع على المصادر الإخباريّة وتقصّي ما دوّنته، وأهمّها كتاب **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** لأحمد بن أبي الضّياف، الّذي أبرز موقف كاتبه من اليهود في عدّة مواضع[29]. **والكتاب الباشي** لحمودة بن عبد العزيز وغيرهما.

وبالرّغم من تعرُّض هذه المصادر بصفة عَرَضِيّة إلى الأنشطة الاقتصاديّة لليهود، أو الإشارة إلى المجتمع اليهودي ككلّ بإشارات عابرة، إلاّ أنّها دعّمت البحث بمعلومات هامّة حول الظّرفيات التّاريخية في اقترانها بالأوضاع السّياسيّة والاجتماعيّة وتطوّر المسار الاقتصادي للإيالة في الفترات الّتي كتبت فيها.

وقد توازت هذه المصادر في نفس قيمتها التّاريخية والإخباريّة مع ما سجّلته العديد من مدوّنات الرحّالة الأجانب الّذين زاروا البلاد التّونسيّة بين القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر، إلاّ أنّهم تميّزوا على ما أوردته المصادر الإخباريّة بتطرّقهم إلى الحديث عن المجتمع اليهودي والتّركيز على أهمّ ملامحه سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وواقعه المعيش تحت حماية دولة إسلاميّة فرضت على هذا المجتمع جُملةً من القيود.

---

(28) ونقصد بهذه الوثائق العقود التّجارية والمراسلات السّياسيّة الّتي دوّنتها المنشورات التّالية:

Grandchamp, P., *La France en Tunisie de La fin du XVIe siècle à l'avènement de la dynastie Hassinite*, 10 volumes, Tunis, 1920-1933.

Plantet, E., *Correspondance des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour. 1577-1830*, 3 volumes, Paris, 1893-1899.

(29) تناول بالدّرس مواقف ابن أبي الضّياف تجاه اليهود بالبلاد التّونسيّة الأستاذ محمد الهادي الشّريف في مقال له:

Chérif, M.H., «Ben Dhyâf et les juifs tunisiens», in *La Tunisie au miroir de sa communauté juive*, sous la direction du Professeur Abdelbaki Hermassi, *Confluences Méditerranée*, n°10, 1994, p. 89-96.

أما مراجع البحث فهي متنوعة وكثيرة، منها ما يتعلّق بتاريخ البلاد التّونسيّة في الفترة الحديثة وأغلبها رسائل جامعيّة ودراسات أكاديميّة لباحثين تونسيّين أساساً، وقد أفادتنا كثيراً بأسلوبها العلمي وموضوعيّتها. ومنها ما يتعلّق بتاريخ المجتمع اليهودي سواء بالإيالة أو ببلدان أخرى، وقسم هامّ من هذه المراجع ألّفه الكتّاب اليهود، وقد تعاملنا مع المعلومات الّتي استقيناها منها بحذر نظراً لأنّ بعضها يعدّ من الكتابات الموجّهة الّتي تنأى في العديد من مضامينها عن كلّ موضوعية ونزاهة علميّة.

وقد حاولنا التقيّد بالمنهج العلمي والتشبّث به في كلّ مراحل هذه الدّراسة، الّتي لا نخالها فريدة من نوعها في هذا البحث التاريخي، ولا الأخيرة بالنّسبة لنا ولغيرنا من الباحثين للحسم النّهائي في الموضوع الّذي ندرس، بل هي محاولة تنضاف إلى عديد المحاولات الأخرى الغاية منها الإسهام ولو بجزء بسيط في كتابة تاريخ البلاد التّونسيّة في الفترة الحديثة.

الباب الأوّل

الجذور التّاريخية لليهود
ووضعهم الدّيموغرافي والقانوني

لا يسمح الإطار الزّمني المحدّد لدراستنا بالتطرق إلى الجذور التاريخيّة البعيدة لليهود بالبلاد التّونسيّة، أو البحث في تاريخ يهود الشّتات (Diaspora)، وهجراتهم المتعاقبة واستيطان بعضهم شمال إفريقيا، فهذا البحث يتجاوزنا ونُفضّل تركه لأصحاب الاختصاص للبتّ فيه[1]. لكن ما يمكن تضمينه أن التّواجد اليهوديّ بالبلاد التّونسيّة يعود إلى أحقاب بعيدة زمنيًا، غير أن هذا الزمن تلفّه سحابات من الغموض الشّديد[2]، تختلط فيه معالمُ الحقيقة بخيالات الأسطورة، وربما تتلاشى الحقيقة وتغيب لتحلّ محلّها الأسطورة فترسي بعض جوانب هذه الجذور[3]. فمن أين يبدأ تاريخ يهود تونس؟

---

(1) Hadas-Lebel, M., «Les juifs en Afrique romaine», in *Histoire communautaire... op. cit.*, p. 101-133.

(2) Lassère, J-M., *Peuplement et mouvements de population dans l'Afrique romaine de la chute de Carthage à la fin de la dynastie des Sevères (146a.c-235a.c)*, C.N.R.S., 1977, p. 412-413

(3) تعرّضت العديد من الدّراسات إلى الأساطير المؤسّسة للتّاريخ اليهودي بالبلاد التّونسيّة، أهمّها أسطورة نشأة الغريبة بجربة، وأسطورة نشأة الحارة والنّور الّذي لعبه الوليّ سيدي محرز بن خلف في ذلك، وبدورنا سنشير إليها في هذه الدراسة دون أن نتعمّق في تحليل جوانبها، في هذا الصّدد انظر:

Benattar, L., «La Gheriba de Djerba», *Vie de Tunisie*, n°21, juin 1924, p. 140-143.

Larguèche, A., *Les ombres ... op. cit.*, p. 349-350. Jamoussi, H., «Le légendaire dans l'Histoire des juifs de Tunisie: Exemple de la Hara», in *Histoire communautaire... op. cit.*, p. 91-99.

الفصل الأوّل

الجالية اليهوديّة المحليّة
وقدوم يهود ليفورنو

I - يهود الطوائف المحلية: جذور غامضة وتاريخ متباين

انطلقت بعض الدّراسات الّتي اهتمت بتاريخ اليهود القديم من فرضيّات ومقاربات بين عناصر ومعطيات تاريخية، لإثبات أن التّواجد اليهوديّ بالبلاد التّونسيّة قد سبق الحقبة القرطاجيّة، وما تقدّمه هذه الفرضيّات يبقى مشكوكاً في مصداقيّته، إذ إنّ أغلب استنتاجاتها خاضعة لكل تأويل لعدم ارتكازها على مستندات تاريخيّة صحيحة(1).

1 - اليهود تحت عواصف الرّومنة

تشير العديد من المصادر إلى حضور اليهود خلال الفترة الرومانيّة وما بعدها، فانتشارهم على عديد المناطق من المقاطعة البرونصوليّة وتوزّعهم بها، وحضورهم بين القبائل البربريّة، يدلّ على قدم استقرارهم بالبلاد واندماجهم في نسيجه الإثني(2).

(1) Cazès, D., *Essai sur l'Histoire des israélites de Tunisie*, Paris, 1988, p. 29. Slousch, N., «Civilisation hébraïque et phénicienne à Carthage», *R.T.*, n°85, 1911, p. 213-219. Le Bohec, Y., *Antiquité Africaine, inscriptions juives et judaïsantes de l'Afrique romaine*, Paris, C.N.R.S., 1981, p. 181.

(2) Juster, J., *Les juifs dans l'Empire romain, Leurs conditions juridique, économique et sociale*, 2. Paris, 1914, vol. 1, p. 31. Hadas-Lebel, M., «Les juifs en Afrique romaine», in *Histoire communautaire...*, *op. cit.*, p. 101-133.

ويبدو أن هذا الاستقرار قد يسّر لهم ضمّ شملهم بعد تشتّتهم في صلب مجموعات يهودية أو قبائل، حافظوا من خلالها على تكتّلهم، وعلى خصائصهم الدينيّة والثقافية، الّتي ميّزتهم عن غيرهم دون أن تمنع التحامهم بالمجتمع البربري. فقد تواجدت قبائل يهوديّة بربريّة، اشتركت مع البربر في أساليب عيشهم وطرقه، ويعبّر هذا الانصهار عن تلاقح حضاري أفرزته علاقة التأثير والتأثّر، طرحت فرضيّة أولى تبرز تبنّي اليهود خصائص المجتمع البربري، كما طرحت فرضيّة ثانية لتؤكّد اعتناق بعض القبائل البربريّة الدّيانة اليهوديّة(3).

ولا يهمّ هنا صحّة أو تأويل هذه الاحتمالات المتباينة، بقدر ما يهمّ أنّ العلاقة الّتي جمعت اليهود بالبربر تشير إلى قدم تواجدهم وتأقلمهم مع الفضاءات الّتي احتوتهم، وهو ما ساهم في دعم وضعهم الدّيموغرافي، الّذي ما انفكّ يتطوّر بفعل الهجرات الّتي استقطبتها الشّبكات التّجارية، والّتي ربطت قرطاج الرّومانية بمختلف مراكز التّجارة بالمتوسط وبجنوب الصحراء(4).

ولا يمكن أن نتصوّر أنّه في ظلّ هذا الاستقرار نَعِمَ اليهود بحياة الهدوء والسّكينة تحت الحكم الرّوماني، فالإجراءات القمعيّة ترصّدت دروبهم ولازمت مجرى حياتهم مثلهم مثل البربر، وبالتّالي جمعهم مصيرٌ مشتركٌ بالسكّان الأصليّين، دعّم أواصر الرّوابط والتّعاطف بينهم.

وتُشير مصادر الفترة الرومانيّة إلى بعض الأسباب الّتي كانت وراء تصدّي أباطرة الرّوم لليهود والتّضييق عليهم، منها وجوب استئصال الدّيانة اليهوديّة من أراضي شمال إفريقيا، خوفاً من تآمر اليهود على الدّيانة المسيحيّة والإطاحة بها(5). وقد شنّ هذه الحملات ضدّهم وصعّدها القدّيس أغسطين [354–430]، لكن يبدو

---

(3) Chemouilli, H., *Une diaspora méconnue, les juifs d'Algérie*, Paris, 1976, p. 98-117.

(4) تشير إحدى الدّراسات إلى أنّ عدد اليهود بقرطاج الرّومانيّة قدّر بحوالي 30,000 يهودي، وهو عدد مبالغ فيه، ولم تشر هذه الدّراسة إلى أيّ التقديرات اعتمدت لتحدّد هذا العدد، انظر: Ayoun, R., & Cohen, B., *Les juifs d'Algérie ; deux mille ans d'Histoire*, Paris, 1982, p. 29.

(5) انظر ما تضمّنته الدّراسة التّالية من مواقف لبعض معاصري الفترة الرّومانيّة تجاه اليهود: Sehili, S., «Les juifs en Afrique romaine d'après Tertullien et Saint Augustin», *in Histoire communautaire...*, *op. cit.*, p. 125-133.

أنّ هذا السّبب لم يكن الباعث الأساسي لنبذ اليهود، بما أنّ المسيحيّة كانت في أوج سيطرتها وتأثيرها على أباطرة الرّوم، خاصّة بعد أن غدت الدّيانة الرّسمية للإمبراطوريّة في عهد قسطنطين الأكبر [274-337]، وما تضمّنته كتابات القدّيس أغسطين نفسه، تحيل إلى أن هذه المعاداة تفجّرت بعنف نتيجة تحالف اليهود مع البربر، وهو ما لا يتماشى والمصالح الدنيوية للكنيسة[6] الّتي لا تستطيع المحافظة عليها إلاّ بالتّوسع التّرابي، وبسط سيطرتها على كلّ الشّعوب، والهيمنة عليهم.

ويبدو أنّ هذا العداء شحنه سببٌ آخر وهو سيطرةُ اليهود على موارد النّشاط التّجاري الداخلي والخارجي، بحكم أن أباطرة الرومان وأعضادهم لم يكن لهم اهتمام إلا بامتلاك الأراضي والمزارع، الّتي تمرّ نسبة هامّة من منتجاتها إلى أيدي اليهود بما أنّ أغلبهم كانوا تجّاراً. وهذا العامل صرّح به ترتوليان «Tertullien» قبل القدّيس أغسطين حين اعتبر اليهود خطراً يهدّد الرّومان من جرّاء «جشعهم وانتهازيّتهم وامتلاكهم للمال وتقديسهم له» على حدّ قوله[7].

لكنّ هذه المضايقات الشّديدة الّتي تعقّبتهم على امتداد فترات طويلة من الحكم الرّوماني لئن دفعتهم إلى الانتشار في داخل البلاد حيث تواجدوا في قرطاج وأوتيك وهنشير الدّوامس قرب القيروان وهادروميتوم ونيابليس، فإنّها لم تدفعهم إلى الهجرة من جديد للبحث عن مواطن آمنة للتخلّص من هيمنة الرّومان وكنيستهم، بل زادتهم إصراراً على التصدّي «للرّومنة» ومقاومتها إلى جانب البربر. لذلك عندما غزا الوندال قرطاج سنة 429 ميلادي سارع اليهود إلى التّحالف معهم، أملاً في أن تتغيّر أحوالهم المتردّية[8].

وبالفعل فإنّ الغزاة الجدد لم يخيّبوا آمالهم فقد أحاطوهم بالرّعاية والعطف، حتّى عدّ العهد الوندالي فترة أمن وهدوء بالنّسبة لليهود، حيث انتعشت حياتهم الدّينية

---

(6) الشّريف، محمد الهادي؛ تاريخ تونس، سيراس للنشر، تونس، 1998، ص33.

(7) Aziza, C., *Tertullien et le judaïsme*, Nice, 1977, p. 115-121. Barnes, T-D., *Tertyllian, a historical and Litterary survey, Oxford, 1971. p. 283-286*. Sehili, S., «Les juifs en Afrique romaine...», art.cit.

(8) Simon, M., *Les relations entre juifs et chrétiens sous l'Empire romain*, Paris, 1983, p. 80-82.

والاجتماعيّة، وازدهرت أوضاعهم الاقتصادية، وهو ما زاد في تشبّثهم بالاستقرار[(9)].

2 ـ اليهود تحت الحكم البيزنطي

لكنْ لم تفتأ وضعيةُ السّلم أن انقلبت إلى أسوأ حال، عندما احتلّ البيزنطيّون شمال إفريقيا وأزاحوا منها الوندال سنة 439 ميلادي، وكبّلوا اليهود بإجراءات تقيّد حرّيتهم وتهمّشهم من جديد، خاصّة في عهد الإمبراطور جوستنيان [527-565] الّذي كانت أوامره صارمة لإرغامهم على اعتناق المسيحيّة عنوةً، إذ حوّل معابدهم إلى كنائس، ومنعهم من ممارسة طقوسهم الدّينية، حتّى يستأصل نهائيًا جذور اليهودية من شمال إفريقيا[(10)].

وأمام هذه الإجراءات القمعيّة العنيفة، لم يكن لليهود من خيار سوى اعتناق المسيحيّة أو التّظاهر باعتناقها حفاظاً على سلامتهم، أو الهروب إلى المناطق الّتي لا تطالها يدُ البيزنطيّين والاحتماء بها. وقد مثّلت المناطق الجبليّة الوعرة بشمال البلاد وجنوبها دروعاً حصينة حمتهم[(11)]، في انتظار أن تخفّ وطأة قرارات حكّام بيزنطة عليهم أو يتغيّر الوضع بالبلاد إلى الأحسن. وفعلاً لم ينفرج كَرْبهم إلاّ في أواخر القرن السّادس ميلادي، حيث ألغى الإمبراطور موريس [582-602] قوانين وإجراءات جوستنيان القمعيّة الّتي أقصتهم من أغلب وظائف الحياة الاجتماعية، وأبعدتهم عن أماكن أنشطتهم الاقتصادية[(12)].

ما يمكن ملاحظته أنّ التّواجد المستمرّ لليهود بالبلاد التّونسيّة قد عبّر عن تأصّلهم وتوطّد أقدامهم «بأرض التّيه»[(13)]، واتّخاذهم من هذه الأرض مستقرّاً لهم وهو ما يتأكّد بدخول الإسلام إلى شمال إفريقيا.

(9) Icards, J., «seaux et plombs marqués trouvés à Carthage», *R.T*, 1934, p. 156.
Monceaux, P., «Les colonies juives de l'Afrique romaine», *C.T.*, 1970, p. 157-184.

(10) Diehl, Ch., *L'Afrique byzantine*, Paris 1896, p. 40-41.

(11) Simon, M., «Le judaïsme berbère dans l'Afrique ancienne», in, *Recherches d'Histoire judéo - chrétienne*, Paris-La Haye, 1962, p. 81-82.

(12) Monceaux, P., «Les colonies juives...», art. cit., p. 159-161.

(13) عبارة كثيراً ما استعملها ابن خلدون للتعبير عن يهود الشّتات، انظر: ابن خلدون، عبد الرحمان؛ المقدمة، الدار التّونسيّة للنشر، تونس، 1984، ج1، ص27، 38، 221.

3 ـ اليهود في إفريقيّة المسلمة: بحث عن توازن أم استقرار نهائي

مثّل دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا في القرن السّابع ميلادي منعرجاً هامًا في تاريخ هذه المنطقة على المستوى الدّيني والسّياسي والاجتماعي، بما أنّ هذا الفتح يعدّ حلقةً من سلسلة الفتوحات العربية الإسلامية الّتي تهدف بحركة الغزو والتوسّع إلى تحقيق عالميّة الدّين الإسلامي. وقد تمّ للمسلمين هذا الفتح، لكن بعد صعوبات وغزوات تواصلت إلى بداية القرن الثّامن ميلادي، تمكّنوا على إثرها من إخضاع السكّان المحليّين من بربر ويهود إلى سلطتهم الجديدة ونظامها.

أ. اليهود والبربر والمصير المشترك

وقد أبدى السكّان المحليّون على امتداد أكثر من نصف قرن مقاومة شديدة[14]، تزعّمتها بعض القبائل تحت إمرة القائد كسيلة[15] الّذي استطاع تجميع كتلة التلاقية من القوّات البربريّة تصدّت إلى عقبة بن نافع [621-683] وهزمته[16].

وقد خلفته في زعامة هذه المقاومة بعد مقتله بمعركة ممّس جنوب القيروان، امرأة بربريّة لقّبها خصومها من العرب بالكاهنة[17]، تنتمي إلى قبيلة جراوة من

(14) وذلك إذا اعتبرنا أنّ المقاومة البربريّة انطلقت مع أوّل غزوة إسلاميّة قادها العبادلة سنة 25 هجري (645م) وعقبتها حملة معاوية بن حديج سنة 45 هجري (665 م)، ثمّ غزوة عقبة ابن نافع سنة 50 هجري (670 م)، حيث استطاع التغلّب على البيزنطيين ومقاومة البربر.

(15) كسيلة البربري: يذكر أنّه من إحدى القبائل البربريّة الواقعة على التّخوم الجزائريّة المغربيّة، وهي قبيلة البرانس الّتي اعتنقت المسيحيّة، وقد عدّ كسيلة بطل المقاومة ضدّ العرب خاصّة بانتصاره على عقبة بن نافع.

(16) Camps, G., *Des rives de la méditerranée aux marges méridionales du Sahara; Les berbères*, Edisud, Paris, 1996, p. 25-28. Servier, J., *Les berbères*, coll. Q.S.J., P.U.F., Paris, 1994, p. 12-16.

(17) الكاهنة: اشتهرت بهذه الكنية الّتي كنّاها بها خصومها من العرب لتنبّهها بمقتلها حاثّة أبناءها على الالتحاق بصفوف المنتصرين في الوقت المناسب. وقد ظلّت هذه الشّخصية روح المقاومة البربريّة إلى حدود سنة 84 هجري/ 701 ميلادي في معركة جمعتها بحسّان بن النّعمان بجبال الأوراس بالجزائر. وتذكر الرّوايات أنّها اعتمدت في مقاومتها للمسلمين على إتلاف كلّ ما يصبو إليه الغزاة من منافع، وقد روي عنها أنّها توجّهت بنداء لبني قومها قائلة: «. . . إنّ العرب لا يطلبون من إفريقيّة إلاّ المدن والذّهب والفضّة، ونحن نريد المزارع والمراعي، فالرّأي عندي تخريب المدن وقطع الأشجار حتّى تنقطع أطماع =

أعني القبائل البربرية المستقرّة بجبال الأوراس، ويذكرها ابن خلدون [1332-1406] بقوله: «. . . وكذلك ربّما كان بعض هؤلاء البربر دانوا بدين اليهوديّة أخذوه عن بني إسرائيل عند استفحال ملكهم، لقرب الشّام وسلطانه منهم كما كان جراوة أهل جبل الأوراس قبيلة الكاهنة مقتولة العرب لأوّل الفتح. وكانت نفوسة من برابر إفريقيّة وقندلاوة ومديونة وبهلولة وغياثة وبنوفزان من برابرة المغرب الأقصى حتّى محا إدريس الأكبر. . . جميع ما كان في نواحيه من بقايا الأديان والملل. . .»(18).

وبالرّغم من احتمال ابن خلدون اعتناق هذه القبائل البربريّة للدّيانة اليهوديّة، فإنّ ما يمكن استنتاجه أنّ المقاومة قد تأتّت من البربر واليهود لدرء المسلمين عن أراضي شمال إفريقيا، بما أن مصيراً مشتركاً قد جمعهم للمحافظة على كيانهم.

ولا شكّ في أنّ الفاتحين الجدد قد حملوا معهم أنظمةً جديدة وتصوّرات، تنطلق من مبادئ دينهم لتحدّد تعاملهم مع أصحاب البلاد المفتوحة، فما هي مميّزات هذا التّعامل مع اليهود الّذين أضحوا من السكّان المحلّيين بحكم استقرارهم القديم بشمال إفريقيا؟

ب. الطّائفة اليهوديّة بالقيروان: من الزحف الهلالي إلى ظهور الموحّدين

تشير بعض الدّراسات إلى نشأة طائفة يهودية بالقيروان تتكوّن من تجّار وحرفيين، تزامن توطينها وحملة عقبة بن نافع بغية إعمار عاصمة الإسلام الأولى بشمال إفريقيا. وتتضارب المعلومات حول انحدار هذه الطّائفة، فهناك رأي يذكر

= العرب. . .». فكان من أتباعها أن طبّقوا ما أمرت به، فهدّمت المدن واقتلعت الأشجار وأحرقت الغابات، ويبدو أنّ هذه الرّواية في مجملها صحيحة، ذلك أنّه بعد سيطرة حسّان ابن النّعمان على البلاد وزّع على صغار فلاّحي البربر مساحات كبيرة من الأراضي الّتي كانت ملكاً للبيزنطيين.

Marçais, G., *La Berbèrie musulmane et l'Orient au Moyen Age, Paris*, 1946, p. 34.

Talbi, M., «Un nouveau fragment de l'Histoire de l'Occident musulman : 62-196/682-812, l'épopée d'Al Kahina», *C.T.*, vol., 19, 1971, p. 19-52.

(18) ابن خلدون، عبد الرحمان؛ كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ البربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983، مجلد 6، ج، 11، ص214.

أنّها قدمت من يثرب عقب انتشار الإسلام بالجزيرة العربيّة[19]، ورأي يشير إلى أنّ هذه الطّائفة استقدمت مع عائلات قبطيّة من مصر لتنشيط الدّورة الاقتصاديّة، ولدعم جهود الفاتحين[20]، وآراء أخرى ركّزت على موجات هجرة اليهود من المشرق، ومن الأندلس بعد فتحها، دعّمت أعداد اليهود عامّة بإفريقيّة، وميزة هذه الهجرات أنّها ذات أصول متنوّعة وسلالات مختلفة[21].

كثيرةٌ هي الافتراضات في ظلّ غياب مصادر تتبّع تاريخ اليهود، لكن ما يتأكّد أنّ هناك فعلاً طائفة يهوديّة استقرّت بالقيروان في أعقاب السّنوات الأولى من الفتح الإسلامي. وقد أنشأت هذه الطّائفة أو انتمى إليها بعد قرن ونيّف أسماء لامعة في الميدان العلمي والديني والاقتصادي، كما يتأكّد لدينا أن ميثاق عهد الذمّة[22] المنسوب إلى عمر بن الخطاب [634-644]، ثم عدّله عمر بن عبد العزيز [717-719]، ليؤطّر تعامل المسلمين مع غيرهم من أهل الكتاب، لم يطبق إبّان الفتح مباشرة، بل من المحتمل أن البعض من تعاليمه قد نفّذت بعد إحكام السّيطرة على السكّان المحليّين وتراجع مقاومتهم، خاصّة فيما يتعلّق بضريبة الجزية[23].

في ظل هذه الأحكام، تغيب كلّ المعلومات عن أوضاع اليهود، وحياتهم بالمغرب الإسلامي، الأمر الّذي يجعلنا نذهب إلى القول بأنّ دورهم في أعقاب الفتح الإسلامي كان باهتاً، وهو ما يمكن تفسيره باعتبار أنّ اليهود كانوا في مرحلة إعادة تنظيم شؤونهم الطائفية للتأقلم مع ما سيفرزه الوضع الجديد.

---

(19) Eisenbeth, M., *Les Juifs en Algérie : Esquisse historique depuis les origines jusqu'à nos jours*, Paris, 1957, p. 167.

(20) Chouraqui, A., *La saga... op. cit.*, p. 98-99.

ثبت خطأ هذا الرّأي، فاليهود الّذين قدموا مع العائلات القبطيّة من مصر لم يتواجدوا بإفريقيّة قبل ولاية حسّان بن النعمان.

(21) رقة، ع.ع؛ اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيّين والوطّاسيّين، سورية، 1999، ص31.

(22) سنتعرّض إلى ميثاق عهد الذمّة عند التطرّق إلى الوضع القانوني لليهود بالبلاد التّونسيّة.

(23) الطالبي، محمد؛ دراسات في تاريخ إفريقيّة وفي الحضارة الإسلاميّة في العصر الوسيط، منشورات الجامعة التّونسيّة، تونس، 1982. انظر كذلك:

Daghfous, Radhi; «Le pact d'Omar: mythe ou réalité», in *Juifs et musulmans en Tunisie: Fraternité et déchirements*, sous la direction de Sonia Fellous, Somogy, Paris, 2003, p. 113-118.

بداية من القرن التّاسع والعاشر للميلاد لاحت لنا ملامح طائفة مهيكلة، تكيّفت خلال قرن من الزمن مع ما فرضته المبادئ الإسلامية من قوانين تجاه أهل الذمّة؛ فوثائق الجنيزة المصرية الّتي يمتدّ تاريخها بين القرن التّاسع والقرن الثّاني عشر، تؤكّد على تعامل تجاري مزدهر بين يهود إفريقيّة ويهود الإسكندرية والقاهرة، وعلى حركة تنقّل منتظمة غدوّاً ورواحاً بين هذه المناطق لتتبّع استثماراتهم. ومن هذه المراكز التجارية توسّعت نطاقات أنشطة يهود إفريقيّة برّاً وبحراً(24).

وقد جالت تجارتهم في كلّ البضائع الّتي توفّرها الموانئ والقوافل للتّصدير أو التّوريد، كالجلد والصّوف والزّيت والتّوابل بمختلف أنواعها، والأقمشة الكتّانية والحريريّة والعطور والمعادن الثّمينة والمجوهرات، وبرز من بين التّجار اليهود المستقرين بالقيروان الّتي انطلقت أعمالهم منها، عائلة التّاهرتي الّتي اشتهرت في القرن العاشر بثرائها الّذي اكتسبته من وراء استثماراتها التجارية بالمشرق الإسلامي وتونس والأندلس(25).

إلى جانب هذا الازدهار الاقتصادي للطائفة اليهودية بإفريقية، ازدهرت معالمُ ثقافتهم وعلومهم الدينيّة والعلميّة، حيث برز من بين أفراد الطّائفة طبيبُ البلاط الأغلبي إسحاق بن سليمان الإسرائيلي(26) الطّبيب الخاص لزيادة الله الثّالث [903-909] ولعبيد اللّه الفاطمي [909-934] ولخليفته محمد القائم [934-946]، ودوناش بن تميم الّذي اتّخذه إسماعيل بن القائم [946-956] طبيباً خاصّاً له بعد وفاة إسحاق بن سليمان، وقد تنوّعت معارف ابن تميم فألّف في الطبّ والرّياضيات وعلم الفلك(27). كما برز الرّبي يعقوب بن نسيم بن شاهين متولّي

(24) Margolis, Max et Alexander, Marx., *Histoire du peuple juif*, Paris, 1930. Nahon, Gerard., *Métropoles et périphérie sépharades d'Occident : Kairouan, Amsterdam, Bayonne, Bordeaux, Jérusalem*, éd. Du Cerf, 1993.

(25) Goitein, S-D., *A Mediterranean society, The jews communities of arab world, as portrayed in the documents of the cairo Geniza*, Univ. California Press, 5 tomes, 1971-1988, t. 1, p 279, t. 2, p. 320-337.

(26) Chiche, Jérome., *La Tunisie et le progrès de la médecine et de la pharmacie: Ishaq ibn suleiman al Israeli, médecin tunisien du Xe siècle., contribution à l'étude de sa vie et son œuvre pharmacologique*, Univ. de Rennes, 1958. [ronéo]

(27) Nahum, André., «Dounach ben Temim (890-955), médecin de Kairouan», *A.M.I.F.* n°. 293, février 1981, p. 166-170. - «Médecine et pharmacie à Tunis au

الشّؤون الدينيّة لليهود بالقيروان والأب الرّوحي للطّائفة، وقد خلفه في مركزه الربّي حنانيل بن حوشيل مؤسّس المدرسة التّلمودية بالقيروان في نهاية القرن العاشر وهي الّتي ضاهت في معارفها المجمع العلمي اليهودي ببغداد(28).

ويبدو أنّه في هذه الفترة أولت السّلط السياسية المحليّة عناية بالطائفة اليهودية، الّتي عبّر ازدهارها في عديد المجالات عن حسن تأقلمها مع ما فرضه الإسلام والارتياح له، بل إن هذه العناية هي تفطّن لمزيد تأطير الطائفة اليهودية وإخضاعها لسلطان الحكم الإسلامي، ومن هنا كان تعيينها لأوّل «ناجد» للطائفة اليهودية بالقيروان وهو إبراهم بن عطا في بداية القرن الحادي عشر، ومهمّته تمثيل أفرادها لدى السّلطة الإسلامية، أي أنّه رئيس الطّائفة وزعيمها.

لكنّ هذا الازدهار الّذي شهدته الطائفة اليهودية بالقيروان انتكس مع الزّحف الهلالي في أواسط القرن الحادي عشر (1050 م)(29). إذ انقسمت البلاد إلى إمارات سيطر على أغلبها الهلاليّون، وتبعاً لهذا الزّحف احتُلّت مدينة القيروان سنة 1057 للميلاد بعد أن هجرها حاكمها، وتشتّت أهلها من يهود ومسلمين، وفقدت بذلك إشعاعها كمنارة علميّة، ووزنها كقطب تجاري(30).

وقد مثّل إجلاء اليهود عن القيروان وطردهم منها نهائياً الضّربة الأولى الحادّة الّتي حصلت لهم في تاريخ إفريقية المسلمة، إذ أدّت إلى تشتّتهم وانتشارهم بحثاً عن أماكن بعيدة عن بطش البدو الهلاليين، مثل المهديّة الّتي هاجر إليها حاكم القيروان، وقابس المحتفظة ببعض الازدهار، وتونس الّتي أصبحت أهم مدينة بإفريقية مع بني خراسان باحتضانها ما فقدته القيروان من مقوّماتها الثقافيّة والعلميّة والاقتصاديّة. ولم يتحسّن وضع اليهود الاجتماعي والاقتصادي بانتقالهم بدرجة

= XIXe siècle», *Revue d'histoire de la Médecine Hébraïque* nº.154, octobre 1985, p. 48-49

(28) Ibid., t. 1, p. 181-182. Vajda, G., *Introduction à la pensée juive du Moyen Age*, Paris, 1947, p. 60. Sebag, P., *Histoires des Juifs de Tunisie des origines à nos jours*, l'Harmattan, Paris, p. 52-56.

(29) Marçais, G., *Les arabes en Berbérie du XIe au XIVe siècle*, Constantine-Paris, 1913.

(30) إدريس، هادي روجي؛ تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12، نقله إلى العربيّة حمّادي السّاحلي، جزءان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982، ج1، ص 245-284.

أولى إلى ضاحية من ضواحي مدينة تونس وهي الملاّسين واتّخاذها مأوى ومقرّاً لأنشطتهم التجارية، فتراجع الحياة الحضريّة وتقلّصها ساهما في تدهور الأنشطة الاقتصادية بالبلاد عامّة، وتبعاً لهذا سُدَّت منافذُ التطوّر وآفاقه، خاصّة وأن المنفذ الأساسي الّذي بإمكانه أن يحدّ من تدهور الاقتصاد وهو النّشاط التّجاري البحري عبر المتوسط، قد طوّقه في تلك الفترة العالمُ المسيحي بمحاصرته، وتمكينه لتجّار أوروبا الجنويّة كالجنويّين والبيزيّين من التحّكم في المبادلات التجاريّة، وبالتّالي السيطرة التامّة على التّجارة الخارجيّة للبلاد(31).

وإذا كان الزّحف الهلالي قد تسبّب مباشرة في إجلاء اليهود عن مواطن استقرارهم بعد أن نشطت بها حرفهم وتجارتهم، فإنّ هذا الإجلاء قد قرّبهم من المدن ذات المواقع التجاريّة الحسّاسة، فمدينة تونس انفتحت منذ القديم على المدن التجاريّة بجنوب أوروبا، وعلى حوضي المتوسّط. والمهديّة جذبت إليها آنذاك مدن الشّريط السّاحلي وأطلت بدورها على جزيرة مالطا والجزر اليونانيّة. وقابس لها علاقاتها التجاريّة مع ميناء طرابلس وميناء الإسكندريّة(32).

لكن قرب اليهود من هذه المراكز التجاريّة لم يفكّ أزمتهم، بل إنّ هذه الأزمة زادت حدّةً ببروز الموحّدين [1130-1269] في بلاد المغرب عامّة، ومدّ نفوذهم إلى بلاد الأندلس، وانتهاجهم سياسةً تقومُ على اضطهاد أهل الذمّة وغصبهم على اعتناق الإسلام.

وقد انطلقت أولى الحملات الّتي شنّها الموحّدون على اليهود من المغرب الأقصى، ودفعت بأعداد كبيرة منهم إلى الهجرة من مرّاكش وفاس وسجلماسة وسبتة ومكناس إلى الجزائر وتونس أساساً. وتعقّبت هذه الحملات أثرَ يهود إفريقيّة بأعمال العنف والقمع في مواطن استقرارهم بتونس وسوسة والمهديّة وقفصة والحامّة وقابس وجربة، أرغمتهم على اعتناق الإسلام(33).

(31) الشريف، محمد الهادي: تاريخ تونس، سبق ذكره، ص40-41، 51.

(32) Ben Sasson, M., «The Jews community of Gabs in the The centery», in Institut Ben-Zvi, *Communautés Juives des marges sahariennes*, Jérusalem, 1982, p. 265-284.

(33) برنشفيك، روبار: تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي من القرن الثّالث عشر إلى القرن الخامس عشر ميلادي، نقله إلى العربيّة حمّادي السّاحلي، ج1، ص430. زيتة، ع.ع: اليهود في بلاد المغرب الأقصى... سبق ذكره، ص33-34.

وفي هذه الظروف اتّخذ أفراد الطوائف اليهودية القديمة صفة الأهالي أو «التوانسة» فيما بعد، وهي صفة تُسبغ عليهم أحقيّة التواجد، وقد تجسّد شعورهم بذلك في أسطورة تستند إلى أبرز شخصية دينية في ذلك العصر وهو محرز بن خلف الّذي عرف «بسلطان المدينة»، ووُظّفت مكارمه وتسامحه ونفوذه لاكتساب حقّ لا يدحض لتواجدهم في مدينته، وتذكر الأسطورة أنّه رمى بعصاه من مقرّ زاويته وقرّر أنّ المكان الذي ستسقط فيه يثبّت فيه اليهود ويكون مأوى دائماً لهم، فكانت نشأة «الحارة» في الجزء الشرقي للمدينة تطلّ على باب البحر وباب قرطاجنة وتصل إلى مشارف باب سويقة، واتخذوها مقرّاً لهم بعد مغادرتهم الملاّسين حيث كانوا يعيشون(34).

لكنّ رغم هذا الانفراج النّسبي المستند إلى خيالات الأسطورة فإنّ ما ترتّب على السّياسة القمعيّة الّتي أصرّ على تطبيقها الخليفة الموحّدي أبو يوسف يعقوب المنصور [1184-1199]، تنفيذاً لسياسة محمد بن تومرت [1080-1130] تجاه أهل الذمّة(35)، قد أدّى إلى اعتناق بعض اليهود الدّين الإسلامي وتظاهر العديد منهم بالاهتداء إليه، إلى حدّ أنّ السّلطة الموحّدية لم تعد تصدّق من تخلّى عن يهوديّته بحقّ، ويذكر عبد الواحد المراكشي في كتابه **المعجب في تلخيص أخبار المغرب** على لسان المنصور قوله: «...لو صحّ عندي إسلامهم لتركتهم يختلطون بالمسلمين في أنكحتهم وسائر أمورهم، ولو صحّ عندي كفرهم لقتلت رجالهم وسبيت ذراريهم وجعلت أموالهم فيئاً للمسلمين، ولكنّي متردّد في أمرهم...»(36).

هذا التردّد نبع دون شكّ عن تفطّن السّلطة إلى بقاء اليهود على ديانتهم في الخفاء، وهو ما عَدَلَ عنه المنصور بعد ذلك تخوّفاً من النّتائج الّتي قد تترتّب على

---

(34) Sebag. P., *L'évolution d'un ghetto nord-africain., la Hara de Tunis*, Paris, 1959.
Paollilo, M., *Contes et légendes de Tunisie*, Paris, 1952.
Vehel, Jaques., *La Hara conte... folklore judéo-tunisien*, Tunis, 1929.

(35) Idris, H-R., «Contribution à l'Histoire d'Ifriqiya», *R.E.J.*, 1936, p. 42.-, *La Berbèrie orientale sous les Zirides, (X-XIIe siècles)*, Paris, t. 2, p. 767.

(36) المراكشي، عبد الواحد: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1963، ص383.

تظاهرهم باعتناق الإسلام والاحتفاظ بدينهم، لكن لم يتخلّ عن التّضييق عليهم، بل ضغط عليهم بقيود أخرى نكّلت بهم.

وقد برز لأوّل مرّة في تاريخ يهود إفريقيّة إلزام قسري بارتداء ألبسة تشوّه من مظهرهم الخارجي، وهذا لا يعني أنّه لم يفرض عليهم من قبل علامات تميّز غيارهم، ففي القرن العاشر تحت الحكم الأغلبي فرض على اليهود والنّصارى على السّواء وضع خرقة من القماش الأبيض على أكتافهم، وفي القرن الحادي عشر لاحظ القاضي أبو عمران الفاسي أنّ إبراهم بن عطا طبيب المعزّ بن باديس لا يحمل علامة مميّزة[37]. وهذه العلامات هي علامات عاديّة لا تشوّه من مظهرهم للسّخرية بهم وتحقيرهم، لكن بالقبح الّذي تصفه بعض المصادر لم يحدث لهم إلاّ مع الموحّدين حين أمر المنصور سنة 1198 للميلاد: «...اليهود بلباس يختصّون به دون غيرهم، وذلك ثياب كحلية وأكمام مفرطة السّعة تصل إلى قريب من أقدامهم، وبدلاً من العمائم كلوتات على أشنع صورة كأنها البراديع تبلغ إلى تحت آذانهم فشاع هذا الزي في جميع يهود المغرب...»[38].

لكن لم يتواصل ارتداؤهم لهذه الألبسة المحقرة، إذ عدّل من قبحها الخليفة النّاصر بن أبي يوسف يعقوب المنصور [1199-1214] حين أمرهم بارتداء ثياب وعمائم صفراء.

لا شكّ أنّ هذه الإجراءات الّتي ضربت الحصار على اليهود وضيّقت عليهم أثّرت في وضعهم الاقتصادي بالبلاد، فهجرة العديد منهم إلى مصر لتركيز أعمالهم بها، تتنزّل في إطار تدهور مكانتهم الاقتصاديّة في الفترة المتراوحة بين أواسط القرن الحادي عشر إلى بداية القرن الثّالث عشر، وهي فترة عصيبة لا على الطّوائف اليهوديّة المحليّة الّتي هُدّدت في كيانها فحسب، بل على البلاد بشكل عامّ الّتي تزعزعت وحدتها من جرّاء الانقسامات السّياسية[39]، وجعلتها فريسة سهلة لمن قصدها من الغزاة. لكنّ مظاهر العنف وأشكال القمع المختلفة الّتي أرعبت

(37) Sebag, P., *Histoires des juifs de Tunisie... op. cit.*, p. 50-51.

(38) المراكشي، عبد الواحد؛ المعجب في تلخيص أخبار المغرب... سبق ذكره، 384.

(39) ادريس، هادي روجي؛ تاريخ إفريقيّة... سبق ذكره، ص245-246.

اليهود وجعلت أغلبهم يعيشون في شبه عزلة، تطوّرت نسبيًا نحو الأفضل بتغيّر الوضعيّة السّياسية بالبلاد، وهو ما لمحناه مع تراجع النّفوذ الموحّدي.

يذكر المراكشي أنّه تمّ استئصال كلّ الطوائف اليهوديّة من المغرب الإسلامي زمن الموحّدين بقوله: «... لم تنعقد عندنا ذمّة ليهودي ولا نصراني منذ قيام أمر المصامدة، ولا في جميع بلاد المسلمين بالمغرب بيعة ولا كنيسة. وإنّما اليهود عندنا يظهرون الإسلام ويصلّون في المساجد ويقرؤون أولادهم القرآن جارين على ملّتنا وسنّتنا والله أعلم بما تكنّ صدورهم وتحويه بيوتهم ...»[40].

ولئن تضمّنت هذه الشّهادة ما قام به الموحّدون تجاه اليهود لإرغامهم على اعتناق الإسلام، فإنّها لا تشير إلى استئصال اليهود أو طردهم من ديار الإسلام بقدر ما تشير إلى تشبّثهم بالاستقرار وتهيّئهم للرّجوع إلى دياناتهم الأصلية، وهو ما تمّ لهم مع تقلّد الحفصيّين [1228-1573] مهام السّلطة، واستقلال إفريقيّة عن الخليفة الموحّدي بالمغرب الأقصى[41].

ج. الطوائف اليهودية المحلية تحت الحكم الحفصي وقدوم يهود الأندلس

لا يمكن إدراج التحسّن النّسبي لأوضاع اليهود بإفريقية في إطار مقولة التّسامح الدّيني، فالظّرفية السياسية حتّمت على أمراء بني حفص تلافي المشاكل الدّاخليّة للتمكّن من إرساء بنيان سلطتهم[42]. وبشكل عام لم يتعرّض اليهود على امتداد الحكم الحفصي إلى مضايقات شديدة من شأنها أن تُجبرهم على الانكماش أو تُقصيهم من الحياة العامّة، فما فُرض على بعض الأفراد منهم يدخل في إطار علاقة السّلطة بالمجتمع الّذي تسوس، وفي علاقة المجتمع المسلم بهذه الأقليّة الدّينيّة.

(40) المصدر السابق، ص383.

(41) ابن رشد، محمد؛ فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال، تحقيق محمد عمارة، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص6. يذكر أن الموحّدين كانوا يطردون اليهود الأندلسيين والمغاربة المشكوك في عقائدهم وأفكارهم إلى مدينة أليسانة.

(42) تخلى المأمون الموحّدي عن أفكار ابن تومرت وفكرة المهدي المنتظر، وأصدر أوامره إلى الأقاليم بمحو اسم المهدي من السّكة والخطبة، وهو ما قام به تقريباً أبو زكرياء الحفصي حين أمر بأن تقام الصلاة باسمه في ثلاثينات القرن الثالث عشر تعبيراً عن استقلاله عن الموحّدين. ابن خلدون، كتاب العبر... مجلد 6، ج11، ص530.

وقد تكون بعض هذه الإجراءات صارمة وقمعيّة ومتشدّدة، لكن تبقى في إطار ردع المارقين عن حدود ما فرضته السّلط، أو ما أقرّه الموروث الدّيني في شأن اليهود، مثل العقوبات الجزائية الّتي تعرّض لها بعض العاملين منهم في سكّ العملة بتورّطهم في ضرب دراهم مزيفة[43]، أو عقوبات القتل الّتي تذكرها مصادر الفترة مراراً، وذهب ضحيّتها من اتهم بالقدح في رسول الإسلام أو شتم دينه، لكن هذه العقوبات إن سلّطت على من تورّطوا فيها، فإنّها لم تتعدّ إلى قمع الطّائفة اليهوديّة بمجملها، كما حدث ذلك في المغرب الأوسط والأقصى في نفس الفترة[44]، أو في بعض البلدان الأوروبية، حيث أدت تهم مماثلة إلى عقاب جماعي وطرد شامل[45].

ولا يحيل هذا إلى أنّ الطائفة اليهوديّة خلال العهد الحفصي قد تجاوزت أوضاعها القانونية كلّ أشكال التردّي وأوصافه، وارتفعت اجتماعياً لتتماهى والمجتمع المسلم، فالمستنصر فرض عليهم «الشّكلة» مستبدلاً آخر ما فرضه عليهم الموحّدون من غبار، ولا تمدّنا مصادر الفترة بنوعيّة هذه الثّياب وشكلها، وإذا بدا لبعض الدّراسات أنّها أقلّ ازدراء ممّا كانوا قد ارتدوا، فإنّها تدلّ على النّظرة الدّونيّة المتجذّرة في أوساط عديدة من الخاصّة والعامّة، والّتي تحقّر اليهود، فالوليّ الصالح سيدي أحمد بن عروس الّذي كان من أبرز أولياء القرن الخامس عشر، كانت له مواقف سلبيّة تجاه اليهود عامّة إلى حدّ الاشمئزاز منهم ووصفهم بالكلاب[46].

ولا يبتعد موقف هذا الوليّ من اليهود عمّا علق بالأذهان من رواسب دينيّة وخلفيّات عقائديّة أفرزت مظاهر الحقد والبغضاء والكراهيّة تجاههم، وكأنها اللّعنة الأزليّة لازمتهم منذ تشتّتهم إلى استقرارهم بمختلف الأقاليم. ويذكر ابن خلدون في هذا المعنى باحثاً في أسباب النقائص التي تنسب إليهم «...وهكذا وقع لكلّ أمة

(43) Jadla, I ; «Les juifs en Ifriqiya à l'époque hafside», *in Histoire communautaire... op. cit.*, p. 145.

(44) استناداً إلى ما أورده برلنشفيك، ر، تاريخ إفريقية... سبق ذكره، ص439–440

(45) Le goff, J., *La civilisation de l'occident médiéval,*, Paris, 1984, p. 357-358.

(46) الراشدي، ابتسام العروس في مناقب سيدي ابن عروس، تونس، 1303 هجري، ص437، 446.

حصلت في قبضة القهر ونال منها العسف. . . وأنظره في اليهود وما حصل بذلك فيهم من خلق السّوء حتى أنّهم يوصفون في كل أفق وعصر بالخرج، ومعناه في الاصطلاح المشهور التخابث والكيد. . .»[47].

لكن رغم القهر الذي تعرّض له اليهود، ورغم النّظرة الدونية التي وسمت حياتهم، فقد توصّلوا إلى الخروج من عزلتهم والتّأقلم مع المجتمع الإسلامي الحفصي، وتبيّن ذلك من خلال مشاركتهم في الحياة اليومية وانصهارهم داخلها بأنشطتهم الاقتصادية التي بدأت تتوسّع مع توفّر أسباب الأمن، فانتشار الباعة المتجوّلين بين البوادي والأرياف لعرض سلعهم للمستهلكين مباشرة، والتحاق بعضهم بالصحراء لتتبع ما توفّره تجارة القوافل، يشير إلى حرية تنقّلهم وتعاطيهم لمختلف أنواع الأنشطة التّجارية.

كما أنّ توزّعهم بين أسواق المدن بالبلاد مثل تونس وسوسة والمهديّة وصفاقس وقابس وجربة متاجرين في المعادن الثّمينة والأقمشة والملابس والجلود، واشتغالهم بعدّة حرف وصنائع مثل صناعة الحلي والمجوهرات وحرفة الصّباغة والخياطة والحدادة والنّجارة يشير كذلك إلى توفّر مناخ لاءم أنشطتهم ودمجهم في الدّورة الاقتصادية للبلاد.

ويدحض احتراف مختلف هذه الأنشطة والصنائع الرّأي القائل بأن اليهود بديار الإسلام أرغموا على ممارسة حرف دون غيرها[48]، فتواصلهم في احتراف الصنائع الّتي توارثوها من قبل واختصاصهم فيها لاسيما التجارة بمختلف بضائعها وأنواعها كفلت لهم حريّتهم في كسب أرزاقهم دون رقيب أو اعتماد على رأس مال الغير.

وقد تميّز تاريخ الطائفة اليهودية بإفريقية في ظلّ هذا المناخ بسمة بارزة ساهمت في تطوّرها، تمثّلت في احتضانها لوفود من اليهود هجروا الأندلس دون إرادتهم، ودعموا أعداد اليهود وبعثوا في الطائفة المحلية روحاً جديدة وهم لا يدرون، وتزامن تدفّق هذه الهجرات مع أواخر القرن الرابع عشر إثر الحملات

---

(47) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص703-704.

(48) Bat Ye'or, G-L., *Juifs et chrétiens sous l'Islam, les dhimmis face au défi intégriste*, Paris, 1994, p. 424.

التي تعرّض لها يهود قشتالة وكتلونيا وجزر البليار، ثم إثر صدور المرسوم الملكي سنة 1492 القاضي بطردهم والمسلمين من شبه الجزيرة الإيبيرية(49).

ولم تتركّز هجرة هؤلاء على البلاد التّونسيّة فحسب، بل تشتّتوا بين أغلب البلدان المتاخمة لحوضَي المتوسّط الّتي توفّر فيها قدر من الأمن، سواء في المدن الأوروبية حيث عرفوا باسم «المرّانوس» أو «المسيحيون الجدد» أو في ديار الإسلام من المغرب الأقصى إلى حلب، وقد استقطبت إفريقية الحفصيّة نسبة هامّة منهم أطلقت عليهم المصادر العبريّة اسم «الميقوراشيم» ويعني «الهاربين» مقابل «الطوشابيم» للدّلالة على اليهود المستقرّين أو المحلّيّين(50).

وتشير العديد من المصادر العبريّة إلى أنّ الطوائف اليهودية المحليّة، سواء بإفريقيّة أو ببقية بلدان المغرب قد استقبلت «الميقوراشيم» بكل حفاوة وترحاب(51)، كما استحسنت السّلط السياسية المحليّة قدومهم، أملاً فيما يمكن أن يحقّقوه من مشاريع اقتصادية، بما أنّ أموالهم متوفّرة وتقنيات أنشطتهم التجارية متطوّرة، وعلاقاتهم بأوروبا قديمة مثلهم مثل الموريسكيين.

وإذا نجح «الميقوراشيم» في لفت نظر السّلط السياسية، فإنهم فشلوا في إقامة علاقات مع «الطوشابيم»، فمنذ حلولهم بالبلاد بدأت تبرز بوادرُ الاختلافات الّتي عمقتها التباينات الثقافية والفوارق الاقتصادية(52) فالجهل كان طاغياً على أغلب أفراد الطوائف اليهودية المحليّة، والفقر كان متفشّياً في أوساطهم، عدا عدد

---

(49) Roth. Cecil., *Histoire des marranes*, traduit de l'anglais par Rosy Pinhas-Delpech, coll. Histoire, éd. Liana Lévi, 1990, p. 75-89.

(50) الميقوراشيم: عبرية من ميقوراش وتعني الهاربين .الطوشابيم: من طوشاب وتعني المستقرّين. وقد أطلقت المصادر العبريّة الّتي يعود تاريخها إلى القرن السّادس عشر تسمية «قهل نفوش مقوراشيم» أي «الجماعة المقدّسة المهجّرة» على المجموعة الأولى، مقابل «قهل قلوش هطوشابيم» على المجموعة الثانية.

Zafrani, H., *Mille ans de vie juive au Maroc: Histoire, culture et religion*. Paris, 1983, p. 123-124.

(51) استناداً إلى ما أوردته الدّراسة التالية:

Roth, C., *History round the clock ; the worlf of Sephardim*, Tel Aviv, 1954, p. 13-15.

(52) المرجع السابق.

محدود منهم، وهذه الاختلافات مهّدت إلى شقاق خطير بعد حوالى قرنين من الزمن، أعقبها انقسام الأقلية اليهودية إلى طائفتين متباينتين باستقطاب البلاد خلال العهد التركي لفئات أخرى من اليهود قدمت بمحض إرادتها من ليفورنو[53] ووجدت الطريق ممهّداً للتحالف مع «الميقوراشيم» ضدّ «الطوشابيم».

فما هي الجذور التاريخية ليهود ليفورنو؟ ولماذا هاجروا إلى البلاد التونسيّة؟ وما هي غايات هجرتهم ومغزاها؟ وبماذا امتازوا عن يهود الطوائف المحليّة القديمة؟ وكيف برزوا في الثورة الاقتصاديّة للإيالة العثمانيّة؟

II - يهود ليفورنو واستقرارهم بالبلاد التّونسيّة

لا يمكننا التعرّض إلى تشكّل الجالية القرنيّة من وجهة نظر مؤسّساتية، بمعزل عن الإطار الّذي انحدر منه أفرادها، وبمعزل عن علاقتها بالطائفة الأمّ بليفورنو، الّتي ستساهم في تكريس رفعتهم وحظوتهم في الفضاء الذي حلّوا به محاولين تجاوز قيود أهل الذمّة. كما لا يمكننا الحديث عن تشكّل هذه الجالية بمنأى عن الوضع القانوني لليهود المحلّيين بإيالة تونس خلال الفترة الحديثة، فوضعيّتهم تشابهت انطلاقاً من المنظور الدّيني، كأقليّة دينية احتمت بسلطة إسلامية في فضاء إسلامي[54]، واختلفت في جانبها الاجتماعي بحكم عدم تجانس الوضع الاقتصادي لكلا الشقّين.

1 - من ليفورنو إلى إيالة تونس أو «الجالية العبرية اللّيفورنية بتونس»

يمكن أن نجزم أنّ اليهود الّذين حطّوا رحالهم بإيالة تونس قد قدموا من

(53) مدينة تقع شمال غربي إيطاليا، تطلّ على البحر الأبيض المتوسّط من جانب البحر الليغوري (Mer Ligurienne)، برزت شهرتها كمرسى تجاري من أهمّ المراسي الإيطاليّة والمتوسّطية بين القرنين السّابع عشر والثّامن عشر، وكانت قد استقطبت في نهاية القرن الخامس عشر عدداً هامّاً من اليهود الّذين هُجّروا من شبه الجزيرة الإيبيريّة إثر مرسوم 1492.

(54) ابن خوجة، م، ح.، يهود المغرب العربي، القاهرة، 1978، 215ص.
Jamoussi, H., *Juifs et chrétiens en Tunisie au XIX siècle*, Doctorat en Histoire, sous la direction du professeur Abdeljelil Temimi, Univ. Tunis I, 1998-1999.

ليفورنو ولم يكن لهم من مقصد غير استثمار أموالهم عبر قنوات التّجارة البحريّة، والبحث عن فرص تجاريّة رابحة لتنمية أموالهم، وقد اتّخذ حضور البعض منهم بموانئ الإيالة شكل استقرار نهائي، مهّد لإرسائه مناخ التّسامح الّذي أشادت به مصادر العصر[55]، ويسّره من جانب ما عرف عن اليهود عموماً من خبرة في الميدان المالي لتنشيط القطاع التّجاري لبلدان الوافدين عليها، ومن جانب ثانٍ تواجد نظراء لهم من اليهود ذوي الانحدارات الإيبيرية قادتهم ظروف الهجرة القَسْريّة إلى اتخاذ البلاد التّونسيّة مستقرّاً لهم، مثلهم مثل الموريسكيّين، بعد أن استأصلتهم محاكمُ التّفتيش الإسبانيّة والبرتغالية من سائر فضاءاتها[56].

أ - الظهور

يعود ظهور التّجّار اليهود المنحدرين من ليفورنو في قطاع التّجارة البحريّة للإيالة التّونسيّة إلى السّنوات الأولى من القرن السّابع عشر، إذ تشير أولى الوثائق التي تتعلّق بنشاط البعض منهم إلى خلاف بين التّاجر هودة بارينتي[57] (Juda PARIENTI) المستقرّ بالحاضرة وقائد سفينة من بيزا (Pisa)[58].

---

(55) D'Arvieux, L., *Voyages du Chevalier d'Arvieux à Tunis*, éd., Kimé, coll. «Manuscrits retrouvés», Paris, 1994, p. 82.

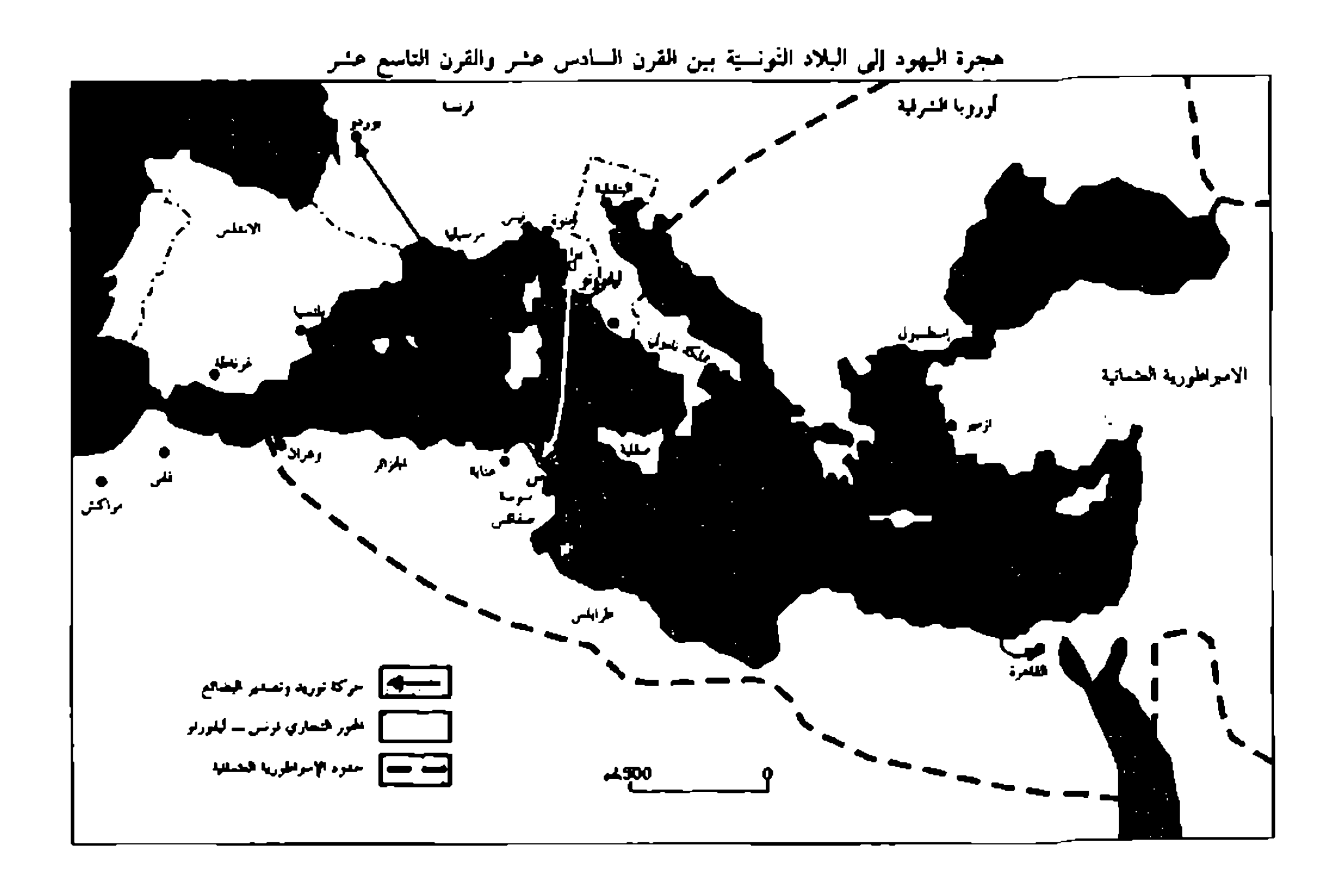
(56) Temimi, A., *Religions, identités et sources documentaires sur les Morisques andalous*, actes du IIe Symposium International du C.I.E.M., études réunies et présentées par Abdeljelil Temimi, 2 vols., Tunis, 1984.

(57) هذا إذا استثنينا نشاط التاجر صموئيل الأشكنازي الذي برز في العشرية الأخيرة من القرن السّادس عشر كتاجر للعبيد، أو بالأحرى كوسيط بين سردينيا وجنوه من جهة والسلطات التّونسيّة من جهة ثانية، لافتداء أسرى القرصنة، ونستبعده هنا كتاجر يهودي انحدر من ليفورنو، نظراً لأن لقبه يوحي بأنّ جذوره تعود إلى أحد بلدان أوروبا الشرقية.

Grandchamp, P., *La France... op. cit.*, t. I, p. 57, du 7/11/1593.

(58) شكّلت بيزا (Pisa) قوّة من القوى التّجارية في المتوسّط خاصة خلال القرن الحادي عشر ميلادي، تدهور وضعها الاقتصادي بعد أن هزمتها جنوه وحطّمت أسطولها التجاري سنة 1284، وقع ضمّها إلى فلورانسا سنة 1406. وطرد اليهود منها في مناسبتين خلال القرن السّادس عشر، مرّة أولى سنة 1515 ثم سنة 1550 مرّة ثانية.

هجرة اليهود إلى البلاد التونسية بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر



تتواتر عمليّاتهم التّجارية إلى حدود الرّبع الأوّل من القرن السّابع عشر ممهّدة إلى إرساء علاقة تجاريّة منقطعة النّظير بين الموانئ التّونسيّة وميناء ليفورنو[59]. وقد مثّلت سنة 1615 بداية بروزهم كتجّار كبار، متمتعين بوزن ماليّ هامّ، فجملة العقود التّجارية الّتي أشرف على إبرامها القنصلُ الفرنسيّ بالحاضرة، فاق عددها 153 عقداً، مقابل 73 عقداً بين سنتَي 1611 و1614[60]. ويمكن أن نعتبر هذا التّاريخ (أي سنة 1615) بدايةً لانطلاق نشاطهم الفعليّ والرّسمي، ذلك أنّ شحنات البضائع الّتي شاركوا في تصديرها وتوريدها أو المبالغ التي وظّفت في هذا القطاع، توحي لنا ببداية تأقلمهم مع الفضاء التّجاري للإيالة، بالرّغم من احتداد المنافسة للسيطرة على موارده من قبل العديد من التّجار الأوروبيّين[61].

ب ـ تأثير الطّائفة الأمّ بليفورنو

لم يكن ميثاق «اللّيفورنينة» الّذي استقطب نُخبةً هامّة من اليهود المتواجدين بعديد الموانئ المتوسطيّة بمنأى عن الإتيان بثمار. فقد استجاب هذا الميثاق لرغبات وتطلّعات «الشّتات اليهودي» كما استجابوا هم له، واحتواهم بما كانوا يتوقون إليه، واحتووه ولم يكن لهم نصير سواه، في فترة تألّبت عليهم كلّ الدّنيا، دعوة «عالمية»، شدّهم إليها سحر وعودها، وأظهرت لهم بصيصاً من النّور في اتجاه أسباب انعتاقهم قبل الانعتاق. إذن هي مصلحة مشتركة أفرزت ما كان يأمله الطرفان، دعم ميناء ليفورنو، وتنشيط تجارة توسكانيا بالنسبة للدّاعين، والأمن والحرّية والاعتراف بالوجود بالنّسبة للمدعوّين.

وكان انتقالهم إلى الإيالة، من حيث أنها تمثّل مركزاً هامًّا من المراكز

---

(59) تشير بعض الدراسات والوثائق إلى أنّ البلاد التّونسيّة هي من أهمّ الفضاءات التي استقطبت التجّار اليهود من ليفورنو كما أنّ العلاقات التجارية بين الميناءَين كانت مزدهرة.
Schwarzfuchs, S., «"La Nazione Ebrea Livornese" au Levant», *R.M.I.*, vol. L., 1984, p. 713-716. Ayoun, R., «Les juifs livournais....», art. cit., p. 651-653.

(60) Grandchamp, P; *La France... op. cit.*, t.III, p. 1-166. 1611-1614, p. 1-115., 1615, p. 116-166

(61) سنتطرق إلى هذا الموضوع في إبّانه.

التّجارية المتوسطيّة، وأهمّ مدينة تجارية بشمال إفريقيا[62]، بحكم موقعها الجغرافي الّذي توسّط حوضي البحر الأبيض، وجعل منها محطّة عبور وتوقف للأساطيل البحريّة[63]، وبحكم حقول الاستثمار الّتي بإمكانها أن توفّرها، مع بداية انتقال مراكز الثّقل التّجاري من داخل البلاد إلى سواحلها[64].

بعد تأقلم التجّار اليهود بليفورنو وإرساء صرح طائفة لهم مكّنتهم من دعم شرعيّة وجودهم، أشعروا السّلط التوسكانيّة بوضعهم القانوني المتردّي في البلدان الّتي يحلّون بها للتّعامل معها، وهو عائق يكبّل تجارتهم، ويعوزهم لتجاوزه الانتماء الفعلي لهذه السلطة المسيحيّة، بأن يُسبغ عليهم فردينان الثّاني [1610-1670] Ferdinand II، لقبَ «الجالية اللّيفورنيّة» للاستناد إلى حمايته خارج المجال الجغرافي لتوسكانيا[65].

تزعّم هذا الطّلب سنة 1667، الّذي حظي بموافقة عاجلة، نخبة من تجّار الطّائفة، موسى فرانكو (Moise FRANCO) ومردخاي صوريا (Mordokhai SORIA) وإسحاق أرقاس (Isaac ERGAS) وغيرهم من التجّار الأثرياء. ولم يكن ليتمتّع هؤلاء بمكسب تنو المكسب لولا وعي السلطات التوسكانيّة المسيحيّة باحتياجها لفضائلهم على المستوى التّجاري، ووعيها بنفوذهم الاقتصادي القوي، الأمر الذي أدّى ببعض معاصري الفترة من الفرنسيين إلى الكتابة مبالغاً ـ دون شكّ ـ، بأنّ الاعتداء على الدوق الأكبر لتوسكانيا أخفّ وطأة من الاعتداء على يهودي بليفورنو[66].

---

(62) Planet, E,. *Correspondance... op. cit.*, t.I, p. 164., Mémoire de chevalier Paul sur ce qu'il y a à faire pour ruiner Alger, Tunis et Tripoli 1661.

(63) حول تجارة العبور بالإيالة (Commerce de transit) انظر:

Boubaker, S., *La Régence... op. cit., p. 105-108.*

(64) Boubaker, S., «Les espaces maritimes de Tunisie XVIII ème et XVIIIème siècles», in *Tunis cité de la mer* , actes de colloque Tunis 1997, l'Or du temps, Tunis, 1999, p. 63.

(65) Toaf, R., *La Nazione... op. cit.*, p. 49. Masi, C., «Fixation de statut...», art. cit., p. 157.

استندت هاتان الدراستان إلى الإخباري الإيطالي فيفولي (Vivoli).

(66) Brosse, Charles de., *Lettres Familières d'Italie 1739-1740*, éd. club Français du Livre, 1985, p. 125.

شارل دي بروس (1709-1777)، قاضٍ وكاتب فرنسي، وهو أوّل رئيس لمحكمة =

2 ـ الجالية القرنيّة بالإيالة التّونسيّة: المفهوم والتّأسيس[67]

ليس من المستبعد أن يكون هؤلاء التجّار الّذين تزعّموا «الجالية اللّيفورنيّة»، قد تعاملوا ببضائع الإيالة في تلك الفترة أو قبلها، أي أنّ استقرار البعض من أفراد هذه العائلات: «أبراهام بنيامين فرانكو» وأخيه «دانيال»، و«موسى صوريا» وأخيه «دافيد»، يؤكّد هذا التوجّه. أمّا عائلة «أرقاس»، فبالرّغم من عدم تواجدها بالإيالة بعد القرن السّابع عشر، فإنّ تعاملها التّجاري كان انطلاقاً من ليفورنو، مع تجّار يهود بتونس.

ويبدو أنّه عن طريق هؤلاء التجّار وأمثالهم، تسرّب مفهوم «الجالية»، وطمح التجّار اليهود المستقرّون بالإيالة، والذين ارتبطت أنشطتهم بليفورنو إلى بعث هذه «المؤسسة الجديدة» والانتماء إليها[68]؛ إذ بعد أقلّ من عقدين من هذا الطّلب وتحديداً في شهر آب/أغسطس 1685 يظهر على السّاحة التجاريّة التّونسيّة، وفي أروقة القنصليّة الفرنسيّة، ما يُشير علناً إلى «الجالية العبريّة اللّيفورنيّة بتونس»، وانطلاقاً من هذا التّاريخ يصرّ التجّار اليهود المنحدرون من ليفورنو على الانتماء إلى هذه «الجالية»، والتّلقب بنعتها. فما هو المفهوم الّذي يمكن أن تتّخذه هذه اللّفظة في القرن السّابع عشر؟ وما هي أبعاده وانعكاساته على أفرادها؟

أ ـ مفهوم الجالية في الفترة الحديثة

تجدر الإشارة إلى أنّ لفظة «*Nation*»، اصطُلح على تعريبها بلفظة «الجالية»،

---

* ديجون (Dijon)، اشتهر من خلال كتاباته حول الرّحلات الّتي قام بها إلى البندقيّة وليفورنو وروما ونابولي. له سبعة مؤلّفات تتعلّق كلّها برحلاته إلى هذه المدن. وندرج شهادته في دراستنا لاعتبارين اثنين: أوّلهما: أنّه بحكم تكوينه القانوني ووظيفته كقاضٍ، فهو على عين بصيرة بنفوذ اليهود بليفورنو. الاعتبار الثّاني: أنّه شاهد على ذلك العصر وشدّه الانتباه إلى الوضعيّة الّتي تمكّن منها اليهود حتى بالغ في أمرها. ولا يمكن تأويل هذه الشّهادة في غير إطار الحظوة والرّفعة اللتين منحتا لليهود.

(67) التّسمية الإنكليزية لمدينة ليفورنو (Leghorn)، ومنها انحدرت لفظة «قرني» و«قرانة» بصيغة المفرد أو الجمع، وهي ألفاظ سيتواتر استعمالها في هذه الدّراسة.

(68) لا يمكن أن تكون هذه «المؤسّسة الجديدة» كذلك بمنأى عن تأثير الامتيازات التجاريّة التي حظيت بها بعض الجاليات الأخرى، وسنشير إلى هذا الموضوع لاحقاً.

لذلك كان لزاماً علينا البحث في هذين المصطلحين وتحديد وجه التقارب في الفترة التي ندرس. ويبدو أن القواميس العربيّة المعاصرة قد بسّطت هذه الكلمة وأفرغتها من محتواها وأبعادها، حتى كادت تحيد بها عن معناها الأصلي، شارحة إيّاها بلفظة «أمّة»[69].

ليست لفظة «الجالية» من الألفاظ الدّخيلة على اللغة العربيّة أو المستحدثة، بل إنّ جذورها ممتدّة في لسان العرب، فابن منظور يفسّرها بما تستحقّه من الشروح، فمن «جلا القوم عن أوطانهم إذا خرجوا من بلد إلى بلد»، إلى أن «قيل لأهل الذمّة الجالية لأن عمر بن الخطاب جلاهم عن جزيرة العرب»[70].

ويمكن أن يتقارب هذا الشّرح مع ما تتضمّنه في استعمال مطلق للكلمة كلّ من اللغة البرتغاليّة (Naço) والإسبانيّة (*Nacion*) والإيطاليّة (*Nazione*)؛ إذ تشير في شرحها للفظة «الجالية» إلى «المازانوس» أو فئة من «المسيحيين الجدد»، الذين هجّروا من شبه الجزيرة الإيبيرية، لكن يتجاوز «القاموس التاريخي للغة الفرنسيّة» البعد الديني للكلمة بوضعها في سياق تاريخي معيّن، إذ بين نهاية القرن الخامس عشر والقرن السّابع عشر، تشير لفظة (*Nation*) إلى مجموعة من الأفراد انضووا تحت لواء حرفة معيّنة، ووحّدهم تقاسم المصلحة المشتركة للحرفة، ويدقّق بالإشارة إلى مجموعة تجّار بلد معيّن تواجدوا ببلد أجنبي[71].

(69) انظر على سبيل المثال البعض من هذه القواميس: **القاموس الجديد للطلاب**، تأليف علي بن هادية، بلحسن البليش، الجيلاني بلحاج يحيى، تقديم محمود المسعدي، تونس، 1979.

(70) نورد هنا نصّ الشرح كاملاً لما فيه من إضافات: «جلا القوم عن أوطانهم وأجلوا إذ خرجوا من بلد إلى بلد وتفيد الطّرد والنفي، ويقال أجلاهم السلطان فأجلوا أي أخرجهم فخرجوا، والجلاء الخروج عن البلد... وقيل لأهل الذمة الجالية لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أجلاهم عن جزيرة العرب لما تقدّم عن النبي (صلعم) فسمّوا جالية ولزمهم هذا الاسم أين حلّوا، ويقال استعمل فلان على الجالية، أي على جزية أهل الذمة...». ابن منظور، **لسان العرب**، سبق ذكره، «جلا» مجلّد، 14، الرقم 8909، الصفحة 149.

(71) *Dictionnaire français - portugais, portuguèse- francés*. Larousse, 1997.

Garcia-Pelayo, R. & Testa, J., *Dictionnaire général français-espagnol, espagnol-français*, Larousse, Paris, 1999.

Merguenon, C & Folena, G., *Dictionnaire français-Italien, italien-français*, Larousse, Paris, 1999.

إذا كانت لكلّ هذه الشّروح قواسم مشتركة انحصرت بين «أهل الذمّة» أوّلاً، و«التاجر» ثانياً، ثمّ «اليهودي» ثالثاً، فإنّ ما قدّمه القاموس التّاريخي للغة الفرنسية ينطبق أكثر من غيره على مفهوم «الجالية» عموماً، ذلك أنّه في إطار البلاد التّونسيّة في بدايات الفترة التي ندرس، وفي غيرها من المدن التّجاريّة، تواجد بصفة فعليّة وعمليّة عدد من التجّار الأوروبيين غادروا بلدانهم واستقروا بالإيالة(72)، لفترة قد تطول وتقصر منضوين في صلب جاليات مستندة أغلبها إلى معاهدات السّلم، إلى جانب حماية السّلطات القنصلية فيما بعد، أبرزها الجالية الفرنسيّة والجالية الإنكليزيّة والجالية الجنويّة والجالية الهولنديّة(73).

لم تتعرّض هذه الجاليات إلى عراقيل هامة تعيق تجارتها أو تمنعها، بل إنّ العديد من الرحّالة الأجانب أشادوا بصفات الحفاوة وحسن الاستقبال(74). وفي ظلّ هذا المناخ الذي ميّز البلاد التّونسيّة عن غيرها من بلدان شمال إفريقيا، واستناماً بعوامل سلوكيّة تحفّز العمل التجاري وتدعمه، كان للتجّار اليهود المنحدرين من ليفورنو توق إلى التّماهي بتجّار الجاليات الأوروبية الأخرى، باعتبارهم ينحدرون من نفس الفضاء الجغرافي من ناحية، ومن ناحية ثانية، لهم من الوزن والنّشاط التجاري ما يفوق أو يعادل أبرز هذه الجاليات، ولعلّه استناداً إلى هذا المنطلق كان يحقّ لهم وفق تصوّرهم - إن جازت العبارة - أخذ نصيب لهم من الامتيازات الممنوحة للتجّار الأوروبيين بالإيالة(75).

- Lévy, L., *La nation portugaise : Livourne, Amsterdam, Tunis*, l'Harmattan, Paris, 1999, p. 15.

(72) لم يرتبط استقرار التجّار الأجانب بالموانئ التّونسيّة بالفترة الحديثة بل تواجد قبل ذلك، حول هذا الموضوع انظر:

Gourdin, Ph., «Les marchands étrangers à Tunis à la fin du moyen Age», in *Tunis cité de la mer...*, *op. cit.*, p. 157-184.

(73) Sebag, P., *Tunis au XVIIème siècle Une cité barbaresque au temps de la course*, L'Harmattan, 1989, p 44.

(74) D'Arvieux, L., *Voyage... op. cit.*, p. 82 et 102. Dan, P., *Histoire de Barbarie et de ses corsaires*, Paris, 1637, 514 P. p. 148- 149, 201.

Maupassant, Guy de., *De Tunis à Kairouan*, Tunis, 1993, p. 27. «*C'est des rares points du monde où le juif semble chez lui comme dans une patrie..*».

(75) أهم الامتيازات الممنوحة للتجّار الأوروبيين لا تخرج عن إطار الأداءات الجمركيّة =

ب - تشكّل الجالية اليهودية القرنية وتأسيسها (1685-1701)

بدءاً، يمكن أن تتحدّد لنا دواعي تشبّث التجّار اليهود اللّيفورنيين ببعث جالية نهم، ذلك أن الانتماء إلى جالية تجارية معيّنة، كفيل بأن يضمن لتجّارها قدراً من الأمان والنشاط بحريّة دون مصاعب وعراقيل وبالتالي يخوّلهم تدعيم مكاسبهم.

أثبتت العديد من الوثائق التجارية الفرنسية انبعاث هذه الجالية، وسجّلت ثلاث وثائق منها أسماء التجّار الذين تقدّموا لإرساء هيكلها، ففي وثيقة أولى بتاريخ 30 آب/أغسطس 1685، أمضى تسعة وأربعون تاجراً منضوين تحت لواء «الجالية العبريّة اللّيفورنيّة بتونس»، ومسدين وكالة أعمالهم التجارية إلى اليهودي صموئيل دي مدينا (Samuuel di MEDINA) المستقرّ بليفورنو، ستّة وأربعون من هؤلاء التجّار حضروا فعليًّا، وثلاثة منهم وقعت المصادقة على موافقتهم بالنيابة لغيابهم عن كتابة العقد[76].

وفي وثيقة ثانية بتاريخ 24 نيسان/أبريل 1686 كتبت بالإيطاليّة، ونفسها تكرّرت بتاريخ غرّة أيار/مايو من نفس السّنة وكتبت بالفرنسيّة، تعهّد ثمانية وعشرون تاجراً بتسديد دين للقنصل الفرنسي[77].

وفي الوثيقة الثالثة التي تعدّ متأخرة نسبياً، بتاريخ 26 آذار/مارس 1701، أمضى ما يزيد عن العشرين تاجراً عقد دين على غاسبار بورغيه (Guaspard

---

• المفروضة على البضائع، بما أن حرّية التجارة مجازة لكل التجّار ستتعرّض إلى هذا الموضوع لاحقاً.

D'arvieux, L., *Voyage...*, *op. cit.*, p. 102.

(76) Grandchamp, P., *La France....*, *op. cit.*, p. 52 du 30/08/1685.

التجّار الغائبون هم: موسى إسرائيل مدينا ونابه دانيال فرانكو وإسحاق موسى إسرائيل ونابه إسحاق كوهين دي لارا، إسحاق كويللو وصادق على موافقته نطالي ليفي. كما أمضى أبراهام إسرائيل مدينا عوضاً عن يعقوب نوناز لعدم معرفته الكتابة، أمضى بنامين قوماز دي أفيلا عوضاً عن يعقوب كوسطا. وللتنبيه إنّ العقد غيّب ثلاثة إمضاءات وردت بالخط العبري لأسباب مطبعيّة.

(77) Ibid., p. 57-58, du 24/4/1686. p 59, du 1/5/1686.

(BOURGUET) وجـاك رو (Jacques ROUX) وسـيـمـون مـيـرلـيـه[78] (Simon MERLET) وثلاثتهم من التجّار الفرنسيّين المستقرّين بتونس[79].

من خلال هذه الوثائق المتميزة، تشدّ انتباهنا بعض الملاحظات ذات الأهمّية القصوى في تتبّع تشييد هيكل هذه الجالية :

أوّلاً: تسجيل هذه الوثائق بالقنصليّة الفرنسيّة بتونس على امتداد أكثر من 15 سنة، يثبت فعلياً اعتراف السّلط القنصليّة بهذه الجالية، بالرّغم ممّا يشكّله هذا الاعتراف من منافسة حادّة للتجّار الفرنسيين أنفسهم.

ثانياً: لم تتكوّن الجالية من التجّار اليهود المنحدرين من ليفورنو والمستقرّين بالإيالة دون غيرهم، بل ساهمت في إرساء صرحها عناصر أخرى.

ثالثاً: الجالية التّجاريّة المراد بعثها، أو الّتي أرست هياكلها، لم تتكوّن من التجّار الليفورنيين، بل انضمّت إليها عناصر يهوديّة محليّة.

نتطلق من تحليل الملاحظة الثانية، التي احتلّت مكانة وسطى، إذ هي على علاقة وثيقة بما أوردناه في الملاحظتين الأخريين، وبتتبّع أسماء التجّار اليهود الواردة أسماؤهم في هذه الوثائق وجمعها، نلاحظ أنّ عدد المساهمين في تكوين هذه الجالية ناهز المائة تاجر، إذا أقصينا غياب بعضهم، من الّذين لم يقيموا بالإيالة، أو الّذين كانت إقامتهم محدودة زمنياً مثل دافيد فراني (David VRANY) ويعقوب سواراز (Jacob SUAREZ) وغيرهما.

كما يتأكّد لنا انضمام بعض التجّار من اليهود المحليّين إلى هذه الجالية ذلك من خلال بعض الأنشطة التّجارية المشتركة الّتي جمعتهم بنظرائهم من اليهود الليفورنيّين، مثل اشتراك التّاجرين التّونسيين: القائد أبراهام كوهين والتّاجر ميمون

(78) حول مسيرة هذا التاجر الفرنسي بالإيالة التّونسيّة وأعماله التّجاريّة بها انظر:
Boubaker, S., «Simon Merlet, marchand marseillais dans la Régence de Tunis (1693-1741)», in *Provence Historique*, t. XXXIV, p. 327-343.

(79) Grandchamp, P., *La France*...., *op. cit.*, p. 11, du 26/03/1701.
عدد التجّار غير مضبوط بدقة في هذا العقد، فهو يتراوح بين 20 و22 تاجراً وقد استعصى علينا ضبطه نظراً لعدم توصلنا إلى معرفة عدد الأخوة بوطبول، ومن الأكيد أن الإمضاء يتجاوز الإمضاء الواحد.

مع التّاجر القرني أبراهام ناهون (Abraham NAHON) في صفقة تجاريّة لتوريد القمح من طرابلس[80]. أو محاولة آخرين الانتماء للجالية القرنيّة من خلال نفس النّشاط مثل هودة البنزرتي والقائدين أبراهام وسعدية[81]. كما تمتّن نشاط اليهود الليفورنيين وارتبط أكثر بالتّجار اليهود المهجّرين من شبه الجزيرة الإيبيريّة لاتّسام علاقاتهم بالتّواصل والاستمرار، وقد أدّى هذا التّقارب في العديد من الأحيان إلى علاقات التّصاهر[82].

3 ـ من جالية أوروبيّة إلى طائفة محليّة (1701-1741)

اكتفت أغلب الدّراسات في معرض إشارتها إلى تكوّن الجالية القرنيّة بالإيالة التّونسيّة، إلى التّركيز على المعطى الدّيني والثقافي وإبرازه كأساس للخلافات الّتي نشبت بين اليهود وأدّت إلى انقسامهم[83]، دون التّعرّض بدقّة إلى جذور المسألة، ولا يمكننا أن نحيدَ هنا عن هذه العوامل أو نتجاهلها، إذ لها من التأثير ما يسّر لليهود المنحدرين من ليفورنو أو من أوروبا الغربيّة عموماً توحيد صفوفهم والتكتّل داخل إطار طائفة جديدة، رافضين الانتماء إلى الطّائفة المحليّة القديمة باستقلالهم في تسيير كلّ ما يتعلّق بشؤونهم الحياتيّة. فكيف كان احتكاك تجّار القرنة باليهود المحليّين؟ وكيف كان تواصلهم مع التّجار الأوروبيين بالإيالة؟

أ ـ الاحتكاك باليهود المحلّيين

في نفس هذه الظّروف، وفي هذا الإطار الّذي أعاق جزءاً من التّجارة البحريّة، ووقف حيال التّجار المحلّيين صادًا إيّاهم عن التمتّع بمواردها، وتوسع

(80) Grandchamp, P., *La France..., op. cit.*, t. VIII, p. 105, du 9/4/1697.

(81) Ibid., t. X, p. 11, du 26/03/1700.

(82) Attal, R., «Deux registres de ketubot de la communauté juive portugaise de Tunis», *R.E.J.*, vol. CXLVII, juillet - Déc., 1988, fasc. 3-4, p. 403-408. Attal, R., Avivi, J., *Registres matrimoniaux de la communauté portugaise de Tunis au XVIIIe et XIXe siècles*, Jérusalem, 1989.

(83) Avrahim, I., *Le mémorial de la communauté israélite portugaise de Tunis : les Grana (1710-1944)*, Jérusalem, 1997, p. 9-12. Zarka, Ch.,«Sur le syncrétisme culturelle entre Livourne et Tunis», R.M.I., vol. L, 1984, p. 766. Jamoussi, H., *Juif et chrétiens....., op. cit.*, p. 27-30.

آفاق تجارتهم، كان للتجّار اليهود القرنيّين أساساً حظّ تجاوز هذا العائق والتغلّب عليه. فكيف تسنّى لهم ذلك ؟

لم يواجه تجّار الجالية القرنيّة منذ حلولهم بموانئ الإيالة، قادمين من ليفورنو في بداية القرن السّابع عشر، ما يهدّد أمنهم وسلامتهم، أو ما يعكّر صفو تجارتهم، إذ إنّ اندماجهم داخل المجتمع المحلّي عموماً لم يعترض سبيله من الحواجز ما يكبّله أو يُقصيه. ويبدو أن التّواجد اليهودي بكلّ طوائفه، قد أثبت في مرحلة أولى مساهمته الفعّالة في عمليّة انصهار القرانة والتحامهم، سواء بمجتمع الأغلبيّة أو بالطوائف اليهوديّة المحليّة خاصّة، أي قبل أن تتحوّل علاقة الطّرفين إلى علاقة نفور مطلق.

ونبني الملاحظة السّابقة على تعامل البعض من هؤلاء التجّار من وراء الموانئ الداخلية مع كبريات العائلات اليهودية، ونبعاً لهذا يمكن أن يكونوا وسطاء بين الموزّدين والأسواق المحليّة، أو بين المصدّرين والأسواق الخارجيّة، أو تجّار تجزئة، غلب على نشاطهم التعامل اليومي من بيع وشراء وتصريف البضائع.

وإذا كان هذا التوجه صائباً، فلا شكّ أن إطار أعمالهم لا يمكن أن يكون خارج السّوق الّذي احتكروا النشاط به، باحتكارهم لاسمه، وهو سوق القرانة، الّذي مازال يشير إلى اليوم إلى فضاء انحدارهم. وهنا تطرح أمامنا مسألة السّوق كفضاء هندسي، وفضاء تجاري، كما تطرح أمامنا عديد الاستفهامات الأخرى، كيف عُمّر؟ كيف تمكّن منه اليهود اللّيفورنيون؟ هل هو فضاء مهجور استغنى عنه اليهود المحلّيون، وهو المتاخم لحارتهم؟ هل وقع التّخلّي عنه في إطار منح فضاءات تجارية لهؤلاء القادمين الجدد؟

في الحقيقة لا يمكننا التوصّل إلى الإلمام، أو معالجة كلّ هذه الاستفهامات، إلا بالاستناد إلى بعض المقاربات الّتي قد تصيب كما قد تخطئ، فمصادر الفترة ووثائقها سواء التّونسيّة أو الأجنبيّة، لا تذكر هذا الفضاء، ولا تشير إليه، باستثناء بعض الكتابات المتأخّرة عن الفترة الّتي ندرس[84]. لكن ما يمكن التّأكيد عليه، أنّ اليهود اللّيفورنيين كانت لهم اليدُ الطولى في بعث هذا السّوق، واحتوى جزء كبير

(84) الحشايشي، محمد بن عثمان، الهدية أو الفوائد العلميّة في العادات التّونسيّة، دراسة وتحقيق، الجيلاني بن الحاج يحيى، سيراس للنشر، تونس، 1994، ص383-384.

منه على كميّات هامّة من البضائع الّتي ترد على الإيالة مثل العقاقير بمختلف أنواعها، والخردوات بتعدّد أصنافها، ويباع فيه أيضاً: «سائر الأبزرة من القرفة والزعفران، والفلفل الأكحل، وشوش الورد، والحبة السوداء، وقاع القلة، والسكّر بأنواعه، والقهوة، والشاي، والثمار المجفّفة، كالزبيب والكرموس والمشمش والعناب، وأنواع الصابون، وزيت الحجر، وجميع أنواع الزّيت، والقرمز، والشبّ والطرطر، وفيه مخازن كبيرة تأخذ منها جميع العطارة بالحاضرة وسكان المملكة عموماً من كلّ بلد، وتجّار هذا السّوق من اليهود الأغنياء»[85].

إذن، فهذا السّوق تُعرض فيه بضائع استهلاكية يوميّة، تتطلبها الضرورة الحياتية، وبإمكان فضائه أن يقيم علاقات بين تجّاره ومختلف أفراد المجتمع من خلال الاتصال اليومي. وإلى جانب كونه سوق تجزئة، فهو كذلك سوق تباع فيه البضائع بالجملة، من خلال تزويد مخازنه لتجّار التجزئة سواء بالحاضرة أو بداخل البلاد، وهو أيضاً فضاء تواصل واختلاط لربطه لعلاقات بين التجّار اليهود والتجّار المسلمين، خاصة إذا لم تخضع البضائع المعروضة إلى تسديد قيمتها عند الرّفع، وهو تعامل مألوف وعادي لدى التجّار اليهود شرط أن تتوفر لهم الضّمانات.

لم يكن ليتمكّن تجّار ليفورنو من إعمار هذا السّوق في القرن السّابع عشر، بمعزل عن مساعدة اليهود المحليين، بحكم حسن استقبالهم للقادمين الجدد ومحاولة احتضانهم لهم بحفاوة[86]؛ ذلك أنّ التّعامل فيما بينهم، سواء عند حلول ركب اليهود الليفورنيين، وقبلهم اليهود المهجّرين من إسبانيا والبرتغال، لم تشبه أي شائبة، ونستشفّ ذلك خاصّةً من خلال الوثائق التي أشادت ببعث جالية يهوديّة ليفورنية بالإيالة، والّتي أمضى فيها عدد من اليهود المحليين الذين أقلهم وزنهم وسلطانهم المالي، ووضعيّتهم الاقتصادية الوقوف ندّاً بندّ ومجابهة عناصر الأرستقراطيّة التجاريّة المنحدرة من أوروبا، وتحديداً من ليفورنو، أو التسلّل في صلب الجالية التي أصرّت على أن تبقى متميّزة، وألاّ تجمعها بالمحليّين صلة مهما كان نوعها، وآخت التجّار الأوروبيين للحصول على البعض من امتيازاتهم التجاريّة.

---

(85) نفس المصدر والصّفحة. وفي ما يتعلّق بشروح بعض الكلمات الواردة في هذا الاستشهاد، انظر كشّاف المصطلحات في آخر هذا الكتاب.

(86) Cazès, D., *Essai sur l'histoire...*, *op. cit.*, p. 118.

ب ـ الاحتكاك بتجّار الجاليات الأوروبيّة

لم يختلف التجّار الذين شكّلوا الجالية القرنيّة ـ باستثناء المحليّين منهم ـ، عن تجّار الجاليات الأوروبيّة، في عديد من المظاهر، باعتبارهم ينحدرون من نفس الفضاء الجغرافي، فقد خصّصت لهم السّلطات التجارية بالإيالة فندقاً لخزن بضائعهم، أو لإقامة بعض العابرين منهم، على غرار فندق الفرنسيين أو الفندق الذي اقتسم مساحته التجّار الانكليزيّون والهولنديّون[87]. ونظراً لاحتكاكهم بالجاليات الأوروبيّة، أطلقت عليهم في ذلك العصر تسمية «يهود الإفرنج» في تونس والجزائر خاصة[88]، ومرجع هذه التّسمية أصلاً، يعود لاختيارهم حماية القنصليّة الفرنسيّة، كالعديد من التجّار الأجانب الذين ليس لهم قنصل يباشر شؤونهم ويمثّلهم أمام السلطات المحليّة[89]. كما تداول نعتهم «باليهود الأوروبيين» أو «اليهود المسيحيين» لاختلافهم عن اليهود المحليين، وتشابههم مع التجّار الأوروبيين خاصّة في لباسهم وارتداء القبعات والشعر المستعار (*Perruque*)[90]، وقد تواصل ذلك الاختلاف وهذا التّشابه إلى حدود العشريّة الثّانية من القرن التّاسع عشر[91].

ومن منطلق خضوع اليهود آليّاً في البلدان الإسلاميّة إلى ما أطلق عليه ميثاق عهد الذمّة[92]، نلاحظ أنّ السّلط المحليّة سعت إلى تطويع مبادئ هذا الميثاق حسب

---

(87) Poiron, M., *Mémoires concernant l'état présent du Royaune de Tunis*, Paris, 1925, p. 35. D'Arvieux, L., *Voyages...*, *op. cit.*, p. 86.87.

(88) Laugier de Tassy., *Histoire de Royaume d'Alger*, Amsterdam, 1725, p. 296-297., cité par Eisenbeth, M., «Les juifs...», op cit., 158-159.

(89) Masson, P., *Histoire des établissements... op. cit.*, p. 310.

(90) St Gervais, J.B., *Mémoires historiques qui concernent le gouvernurat de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis*, cité par, Masi, C., « *Fixation du statut...* », art. cit., p. 157-158. Peysonnel & Defontaine, *Voyage dans la régence de Tunis et Alger*, Paris, 1838, t.1, p. 458.

(91) Frank, L., *Histoire de Tunis...*, *op. cit.*, p. 95.
Noah, N., *Travels in England, France, Spain and the Barbary states in the years 1813- 1814, and 15*, New York London. 1819, p. 311.

(92) Bat Ye'or, G-L., *Juifs et chrétiens sous l'Islam*, Paris, 1994.

غاياتها واحتياجاتها، فإذا غضّت النّظر عن الغيار، فهي لم تستغن عن ضريبة الجزية الّتي كان المسيحيّون المستقرّون بالإيالة في حلّ من دفعها، ولم تتلاف الأداءات الجمركيّة على البضائع الموردة، التي زادت عمّا فرض على نظرائهم من الأوروبيين، إذ حدّد لكل اليهود المتعاملين مع الأسواق التّونسيّة دون استثناء ما قدره 10% من حجم البضائع الموردة، مقابل 3% بالنسبة للمورّدين والفرنسيين و8% بالنسبة للإنكليز[93]. ولا شكّ أنّ التّفاوت في الأداءات المجباة، وعدم تساويها بين جميع الفئات التّجاريّة، كان الدّافع الأساسي لتكتّل التجّار اليهود اللّيفورنيين تحت لواء جالية تطمح إلى الغنم من المكاسب الّتي حظي بها التجّار الأجانب.

وما يمكن إثباته إلى هذا الحدّ، أنّ اندماج التجّار القرنيّين داخل مجتمع الأغلبية قد خوّلهم تثبيت أقدامهم بموانئ الإيالة وبقطاع تجارتها البحرية، ومكّنهم من إرساء نشاط هامّ عبر محور تونس - ليفورنو، والمشاركة بحيويّة في تنشيط طرق تجاريّة أخرى.

ج - الانشقاق بين اليهود المحليّين واليهود القرنيّين

انبنى انشقاق «التوانسة» و«القرانة» ظاهريًا على اختلافات في ممارسة الطّقوس الدينيّة بين عناصر المجموعتين، بحكم تباين الانتماءات العقائديّة والثقافيّة[94]؛ فأفراد الطّائفة الجديدة بالرّغم من تأقلمهم مع المحيط العام للبلاد، فإنّ مرجعيّتهم الثقافيّة بقيت تستمدّ أصولها من فضاءات انحداراتهم القريبة أي أوروبا، وتمسّكوا بهذا التّمايز لتواصلهم مع بعض الفئات التّجاريّة الّتي تنتمي إلى نفس الفضاء

(93) Grandchamp, P., *La France...*, *op. cit.*, p. XXIV., p. 273 du 20/08/1697.
Grammont, H-D de., «Correspondance des consuls d'Alger», *R. A.*, 1888, vol XXXII, p. 468. Paradis, V.de., «Alger au XVIII siècle», *R.A* 1896-1897, vol. 39-41, p. 293. Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*. t.1, p. 390.. Mémoire de Jean - Batiste Michel sur le commerce de Tunis, le 26/8/1686., p. 564, Comte de Pontchartrain à Auger Sorinde, le 08/01/1698., p. 564-565, Pontchartrain à Ramdam Bey de Tunis, le 22/01/1698, p. 569-570. Traité du 10 juin 1698.

(94) Attal, R., «Autour de la dissension...», *op. cit.*, p. 23-25.

الجغرافي. لم يعن هذا الأمر شيئاً لليهود المحلّيين بحكم تواجدهم القديم بالبلاد وبحكم انصهارهم داخل مجتمع الأغلبيّة، بل بالعكس توسّموا في هؤلاء الوافدين الجدد خيراً واستأنسوا بهم، وكان الاستقبال وفق تقاليد الحفاوة والضيافة والكرم، إلى حدّ أن خصّصوا لهم زاوية بالمعبد للقيام بعباداتهم وفق منهجهم الخاصّ دون التدخّل في شؤونهم[95].

ونعني بما قدّمنا أنّ الصّراع لم تساهم فيه المجموعتان معاً بقدر متساوٍ، بل أشعل فتيله على ما يبدو تجّار الجالية القرنيّة للتنصّل من الأعباء المادّية لصناديق الطّائفة المخصّصة لإعالة الفقراء من اليهود، والّتي يتكبّد نفقاتها بقدر هامّ الأغنياء منهم، وعليه يتحوّل الصّراع إلى صدام بين أقلّيّة غنيّة وأغلبيّة فقيرة في صلب المجتمع اليهودي ذاته.

توخّينا هذا الطّرح لاعتقادنا أنّ الجانب الاقتصادي رغم تعتيمه كان ذا حضور فعلي في هذا الصّراع[96]، إن لم يكن السّبب الرّئيسي لاندلاع هذا الانشقاق الّذي أدّى بدوره إلى نفور تامّ بين طائفتين تنتميان إلى نفس العقيدة، أطنبت الكتابات الحديثة والمعاصرة حول تآزر أفرادها وتكاتف جميع شرائحها. ونبني توجّهنا هذا على العديد من الملاحظات الثّابتة الّتي واكبت مسيرة صراع الفقر والغنى وانبثقت عن نتائج ومقرّرات هذه الفتنة:

أوّلاً، ثبت من خلال ما تقدّم من أمثلة اشتراك عملي جمع بين تجّار قرنيين وتجّار أثرياء من اليهود المحلّيين أي أولئك الّذين خوّلهم ثراؤهم تحمّل التزامات هذا العمل المشترك بكلّ تبعاته، وهنا يتأكّد لدينا أنّ التواصل بين أفراد المجموعتين كان منطلقه ماديًّا، فإذا اعتبرنا أنّ المعطيات الثقافيّة والدّينيّة قد حالت دون التقاء تجّار المجموعتين، فإنّ الصّفقات التجاريّة الهامّة قد ألّفت بينهما.

ثانياً، حاول بعض قادة اليهود وأثريائهم ـ سواء عن قصد أو عن غير قصد ـ، الانتماء إلى الجالية التّجارية الّتي أصرّ القرنيّون على بعثها، وهؤلاء القادة باعتبارهم

(95) Cazès, D., *Histoires des israélites...*, *op. cit.*, 119.

(96) وقعت الإشارة إلى المعطى الاقتصادي لهذا الانشقاق لكن دون تحليل ضافٍ، انظر: Ayoun. R., «*Le commerce...*», *op. cit.*, p. 209.

من أعيان المجتمع اليهودي وأغنيائه، سمحت لهم مكانتهم الاجتماعيّة والماديّة بالتّمتع بحظوة داخل الجالية القرنيّة الّتي لم تدّخر وسعاً في قبول الانضمام إليها[97].

ثالثاً، انشقّ يهود الجالية القرنيّة بصفة فعليّة عن المجتمع اليهودي بالإيالة سنة 1710، مكوّنين طائفة ثانية بالبلاد مستقلّة في تسيير شؤونها والإشراف بذاتها على مداخيل صناديقها، والتخلّص خاصّة من أداءات ذات مبالغ هامّة فرضتها عليهم رئاسة الطّائفة المحليّة لشرائهم، وهي أداءات تعود مباشرة للمؤسّسة الحاخاميّة لتنفق في شكل جرايات أو مرتّبات للربّيين الّذين سخّروا كامل أوقاتهم للإشراف على الشّؤون الدّينيّة والقضائيّة لليهود[98]. وقد أدّى هذا الانشقاق إلى تمسّك التجّار اليهود المنحدرين من ليفورنو بنفس التّسمية الّتي اشتهرت بها جاليتهم من قبل أي «الطّائفة القرنيّة» تميّزاً عن «الطّائفة التّونسيّة»، مسبغين على أنفسهم نعت «يهود القرانة» مقابل «يهود التّوانسة».

رابعاً، احتدّت المشاكل المترتّبة على هذا الانشقاق بالتّراجع الهائل الّذي شهدته مداخيل الصّناديق الخيرية للطّائفة المحليّة، وقد أدّى هذا الحال سنة 1741 إلى مراجعة موارد الطّائفتين، والالتزام بتطبيق ما أوردته «تاكانا»[99] قسمة ديار لحم»[100]، الّتي شرّعها الربّي أبراهام طيّب مترئساً «التّوانسة» من جهة، والربّي إسحاق لمبروزو مترعّماً القرانة من جهة ثانية، وتضمّنت أربع نقاط أضفت على

(97) حول الملاحظة الأولى والثّانية انظر ما أوردناه من أمثلة في: احتكاك تجّار القرنة باليهود المحليين.

(98) Cazès, D., *Ibid.*, p. 127.

اعتمد دافيد كازاس هنا على مصادر يهوديّة تعود إلى تلك الفترة دون تسجيل هذه المبالغ الهامّة، ونحن بدورنا لم نتوصّل إلى التعرّف عليها.

(99) عبريّة وهي لفظة تقابل الفتوى.

(100) العبارة نفسها ترد في الكتابات العبريّة، ويقصد بها المقرّ الرّسمي أو «الإداري» لاجتماع أعيان الطّائفة اليهوديّة، وسمّي كذلك لأنّ المداخيل الأساسيّة للطّائفة متأتّية من أداءات لحم «الكشير». ثمّ أضيف لهذه المداخيل في أواسط القرن التّاسع عشر الأداءات الموظّفة على الخمر والكحول «الكشير» كذلك والخبز الأزيم. انظر في هذا الصّدد:

El Haïek, Ouziel., *Mishkenot haroïm*, cité in, Avrahim, I., *Le mémorial ...*, *op. cit.*, p. 10.

هذا الانشقاق بُعداً رسميًا ونهائيًا وهي:

- التحجير التام على «التوانسة» شراء اللحم من القصابين القرنيين ولا ينطبق هذا التحجير على «القرانة»، إذ بإمكانهم التزود من عند اليهود المحليين.
- الأداءات المفروضة على اليهود عموماً يتحمّل الثلثين منها «التوانسة» ـ باعتبارهم أكثر عدداً ـ، والثلث المتبقي في ذمّة «القرانة».
- وجوب انتماء اليهود القادمين من داخل البلاد أو من بلدان إسلاميّة إلى طائفة «التوانسة» التي تتكفّل بأعبائهم، وكذلك بالنسبة لطائفة «القرانة» التي ينضمّ إليها اليهود الّذين يحلّون من البلدان المسيحيّة وتأخذهم على عاتقها.
- يوظّف ثلثا الأداءات المتأتّية من بيع اللّحم على المعوزين والفقراء القادمين من البلدان الإسلاميّة، والثّلث المتبقّي للقادمين من البلدان المسيحيّة.

نلاحظ ممّا أوردناه من أمثلة، أو ممّا أثبت في هذا التشريع الرّبوي الّذي أعيدت المصادقة عليه سنة 1784[101]، أنّ أساس هذا الشرخ الّذي حصل في صلب المجتمع اليهودي بالإيالة وتسبّب في نفور الطّائفتين إحداهما من الأخرى، لم يكن له علاقة باختلافات عقائديّة، إذ هو لم يتعدّ الحسابات الماليّة من توزيع للأداءات وقسمة للمداخيل، وإن وقع التّركيز على انحدارات البعض من اليهود وهو ما يحيلنا على البُعد الثّقافي للمسألة، فذلك لا يتجاوز تحمّل كلّ من أفراد الطّائفتين أعباء الفقراء والمعوزين وعابري السّبيل، وهو معطى مادّي كذلك من شأنه أن يدعم توجّهنا بما أنّه يدور في رحى المصاريف وتكاليفها.

يشير القنصل الفرنسي بتونس «بوايي دي سان جرفي» (Boyer de Saint-Gervais) في نفس السّياق إلى ما تملّك أفراد الطّائفتين من ضغائن واحتقار الواحدة للأخرى[102]. وحسب اعتقادنا فإنّ هذه الصّفات لا تتّصل هنا بالعرق أو بالمنحدر أو بالعقيدة، بل مردّها التّمايز واستعلاء أفراد الطّائفة القرنيّة، ورفضهم الاختلاط بأغلبيّة فقيرة منبوذة حفاظاً منهم على مكانتهم الاجتماعيّة، ونستخلص هذا من الشّاهد نفسه الّذي يعقّب باستغراب شديد بالرّغم من أنّ نفس العادات

(101) Cazès, D., *Ibid.*, p. 129.

(102) St Gervais, J.B., *Mémoires historiques...*, *op. cit.*, p. 158.

ونفس القوانين تجمعهم، ونفس الفضاء يُؤويهم في إقامتهم وعاداتهم.

جاء نجاح التجّار القرنيّين في بعث مؤسّسة طائفيّة لهم بعد فشل محاولاتهم في الحصول على امتيازات الجاليات التّجاريّة الأوروبيّة، وإذا كان سعيهم إلى تكوين جالية تجاريّة وراء محافظتهم على الانتماء إلى الفضاء الأوروبي، فإنّه بإرساء هذه الطّائفة تحوّل التجّار القرنيّون إلى يهود محلّيين من حيث لا يشعرون. كما أصبحت طائفتهم طائفة محليّة ثانية أكسبتها السّلطة الرّبوية شرعيّة الوجود بمنحها استقلاليّة تامّة عن الطّائفة المحليّة. وأكّدت هذه الشّرعيّة السّلطة الحاكمة بغضّ النّظر عن تميّزهما، بالرّغم من إمكانيّة تدخّلها لفضّ الخلافات الّتي صدّعت أركان المؤسّسات اليهوديّة[103]، بل تجاوزت هذا بالسّماح للطّائفة القرنيّة أن تأخذ لها نصيباً من الفضاء الجغرافي لليهود المحلّيين، بالإقامة في إطار عرف باسم «دريبة القرانة»، تركّز به معبد خاصّ لهم «صلاة الربّي حاييم»، وتاخمه سوق عدّ لبضائعهم وهو «سوق القرانة»، وسرعان ما امتدّ هذا الفضاء بعد سنة 1710 إلى دريبة زرقون المطلّة على مشارف باب البحر و«حارة الإفرنج» (*Quartier franc*)، فأنشئوا بها معبداً آخر «صلاة الربّي هلال» ومدرسة أطلق عليها اسم «يشيفاه القرانة»[104].

ولا يعبّر السّكوت المطبق للسّلطة الحاكمة على عدم تدخّلها في بعث هذا «المشروع» من قبل تجّار حديثي العهد بالبلاد، إلاّ على موافقتها عليه. ويرتبط هذا حسب اعتقادنا بمحاولة المحافظة على تجّار من نوع خاصّ، إن هي فرّطت فيهم تفقد المنافع المتأتّية من أنشطتهم وثرائهم، إلى جانب ما يخوّلها عهد الذمّة من سيطرة مطلقة عليهم وعدم خروجهم من بين أيديها باعتبارهم من رعيّتها. لذلك كان لابدّ لهذه السّلطة أن تجيز هذا «المشروع» وتعترف بهذه الطّائفة اتقاء خروج

(103) أ.و.ت.، س.د.، ص: 223، م: 1، و: 1، أمر عليّ بتاريخ أواخر جمادى الأول 1172هـ (كانون الثاني/يناير 1758).

(104) يشيبا أو يشيفاه باللغة العبريّة الحديثة وجمعها يشيفوت، وهي مدرسة حاخاميّة، ويمكن أن تقابل في ذلك العصر في إطار الإيالة التّونسيّة الكتاتيب القرآنيّة، أضفى عليها بعض المؤرّخين اليهود في شمال إفريقيا عموماً صبغة التعليم المتوسّط أو التعليم العالي، ولا ندري نحن من أين استقوا هذه المعلومات.

البعض من عناصرها عن سلطان الدّولة، ويبدو أنّ هذا الاعتراف لم يتأخّر عن أواسط القرن الثّامن عشر، إذ يظهر في الوثائق الإداريّة لذلك العصر تأطير لهذه الطّائفة من لدن أعلى سلطة بالإيالة، وفق أمر عليّ صادر عن علي باي [1759-1782] يقضي بما نصّه:

«الربّي مرتخاي كارفاليو، الربّي شموييل درمون، الربّي سمسوم بوكارة، الربّي زاكي الحايك، المقدّم أبراهام فرانكو، المقدّم شموييل الفلنسي، المقدّم زاكي رفائيل لمبروزو، المقدّم سلمون الريكس.

الحمد لله وحده وإليه يرجع الأمر كلّه

أمرنا هذا بيد الأربعة أنفار أحبار ومثلهم مقدّمين المذكورين أعلاه قدّمناهم على جماعة القرانة بمحروسة تونس وجعلنا لهم النّظر عليهم في أمورهم وكافّة أسبابهم وشؤونهم ولا يتعاطاهم أحد سواهم بالنّظر والحكم أوّلاً للأحبار أعلاه ويعن هم المقدّمين الأربعة الّذين تحتهم في جميع مصالحهم وساير أحوالهم على العادة السّابقة فلا سبيل لمن يخالف عليهم في ذلك أو يتعرّض لهم وإذا توقّفوا في فصل قضيّة يرفعون أمرها إلينا لنفصلوها إن شاء الله تعالى فعلى الواقف على أمرنا هذا أن يعمل به من غير خلاف إن شاء الله تعالى والإذن من الفقير إلى ربّه الباشا علي بن حسين باي وفّقه الله تعالى أواخر حجة الحرام سنة 1178»[105].

أضفت الأوامر العليّة سواء الصّادرة في القرن الثّامن عشر أو في القرن الّذي يليه[106] مسحة محليّة على التواجد الشّرعي لهذه الطّائفة بالرّغم من محاولة أفرادها

(105) أ.و.ت.، س.د.، ص: 223، م: 1، و: 65، أمر عليّ بتاريخ أواخر ذي الحجّة 1178 (أيار/مايو 1765). ما يمكن التّنبيه إليه هنا أنّ هذا الأمر ليس الأول في اشتماله على تأطيره للطائفة القرنيّة، بل سبقه أمر آخر صادر عن نفس الباي بتاريخ أواسط رمضان 1175 (آذار/مارس 1762). انظر: أ.و.ت.، س.د.، ص: 223، م: 1، و: 77. وخيّرنا الاستشهاد بالأمر العليّ الوارد في الدّراسة من منطلق اشتماله على أكثر التفاصيل، وقد نقلناه كما جاء في الوثيقة الأصل دون تصحيح للأخطاء الواردة فيه.

(106) أ.و.ت.، س.د.، ص: 223، م: 1، و: 4، أمر عليّ بتاريخ جمادى الأول 1187 (أيلول/سبتمبر 1773). المصدر السّابق، و: 1236، أمر عليّ بتاريخ 25 شوال 1236 (تموز/يوليو 1821). المصدر نفسه، و: 71، أمر عليّ بتاريخ 17 ربيع الثاني 1268 (كانون الثاني/يناير 1852).

التنصّل من السّلط المحليّة في أكثر من مناسبة، ونقصد محاولة انتمائهم إلى حماية دول أوروبيّة، لكن مساعي أغلبهم باءت بالفشل لإصرار الباي من جهته على بقائهم تحت إمرته ونفوذه(107). هذا الأخذ والردّ أو المدّ والجزر بين أملهم في الانفلات مرّةً، وجذبهم عنوةً إلى حظيرة رعايا السّلطة مرّةً أخرى، دليلٌ على تمسّك بايات الدّولة الحسينيّة خاصّة بالعناصر النّشطة من هذه الطّائفة الّتي ستؤلّف مع عناصر يهوديّة تونسيّة نواة لبورجوازيّة محليّة سيكون لها شأن هامّ في اقتصاد الإيالة خلال القرن التّاسع عشر.

(107) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت.، س.ت.، ص: 223، م: 1، و: 65، سبق ذكره.

الفصل الثّاني

المعطى الدّيموغرافي والوضع القانوني

لاحظنا من خلال التطرّق إلى الجذور التّاريخيّة لليهود واستقرارهم بالبلاد التونسيّة، وفودَ هجرات متتالية ما انفكّت تدعم أعداد الطوائف اليهوديّة، كما لاحظنا أن اليهود سواء عند استقرارهم بالبلاد، أو القدوم لها قصد التّجارة، قد خضعوا إلى تعامل معيّن، حدّده الوضع القانوني لليهود عامّة بديار الإسلام. وبالرّغم من أنّ البحث يقوم أساساً على دراسة الوضع الاقتصادي لليهود فإنّ هذا الميدان لا يحول دون التطرّق إلى ديموغرافيّة المجتمع اليهودي ووضعه الاجتماعي، فكلاهما ذو علاقة بأنشطتهم الاقتصاديّة، من منطلق أنّ هذا المجتمع الذي يصنّف ديموغرافيًا ودينيًا ضمن الأقليّات العدديّة والدّينيّة، قد أفرز نُخبةً اقتصاديّةً تمكّنت من النّفاذ في أهمّ فروع اقتصاد البلاد، ومن سيطرتها على هذا المجال الحيوي، تجاوزت ما فُرض عليها من قوانين حدّت من حرّيتها، كما ساهمت بقدر هامّ في رفع بعض الحواجز الّتي طالما رضخ لها المجتمع الّذي تنتمي إليه.

I ـ ديموغرافيّة المجتمع اليهودي بين أواسط القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر

لم تتغيّر خريطةُ التّوزيع الجغرافي لليهود بالبلاد التّونسيّة كثيراً في الفترة الحديثة عمّا كانت عليه خلال العهد الحفصي، باستثناء بروز بعض الأماكن بداخل البلاد مثل زغوان وتستور الّتي استقرّ بها عدد قليل من اليهود إلى جانب

الموريسكيّين، إثر حملات التّهجير من شبه الجزيرة الإيبيرية[1]، أو ظهور مناطق أخرى، مثل حلق الوادي وأريانة[2] عقب السّماح لأفراد الأقلّية اليهوديّة بالسّكن خارج محيط الحارة، وسوى هذه الأماكن فإنّ بقيّة المناطق الأخرى في أغلبها مراكز تجمّعهم القديم الّتي شملت أساساً المدن الكبرى للبلاد[3]. لكن الإشكال الّذي يعترض هذا الجانب من الدّراسة هو كيفيّة التّوصل إلى سبل تحديد عددهم وكثافته، هل نقتصر عل ما دوّنته مصادرُ الفترة؟ أم نتبنّى ما قدّمته بعض الدّراسات من تقديرات، ليتسنّى لنا تتبّع الوزن الفعلي للنّخب اليهوديّة ودورها في اقتصاد البلاد وتأثيرها في إعادة تشكيل بنية الأقلّية؟

1 ـ مُشكل العدد والكثافة

سعت محاولات كثيرة إلى ضبط أعداد اليهود بالبلاد التّونسيّة، وأوردت احتمالات عديدة لمحاولة رفع هذا الإشكال، خاصّة خلال القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر[4]، ونظراً لندرة الوثائق والإحصاءات الّتي تحدّد حجم الأقلّية اليهوديّة ولو بصفة تقريبيّة، فإنّ تصوّرنا للمدخل الممهّد لهذا الجانب من الدّراسة يكون من خلال ما دوّنته مصادر الفترة. فما هي البيانات الّتي احتوت عليها؟

تضمّنت العديد من كتابات الرّحالة الأجانب الّذين زاروا البلاد خلال الفترة

(1) Saâdaoui, A., *Testour du XVIIe au XIXe siècles histoire architecturale d'une ville de Tunisie*, pub.de la Faculté des Lettres da la Manouba, 1996, p. 319-320.

(2) Taïeb, Jacques; «Evolution et comportement démographiques des Juifs de Tunisie sous le Protectorat français (1881-1956)», *Population* ,n°.4-5, 1982, p. 952-958.

(3) كما يرد في العديد من التقارير التالية المؤرخة بين 1860 و1881.

A.A.I.U., Liasse n°: I.B 1, La situation des juifs de Beja. I.B 2, La situation des juifs de Bizerte.I.B 3, La situation des juifs de Djerba. I.B 4, La situation des juifs de Gabès. I.B 5, La situation des juifs de Gafsa. I.B 8, La situation des juifs de Mahdia. I.B 9, La situation des juifs de Sfax. I.B 10, La situation des juifs de Sousse.I.B 11, La situation des juifs de Tunis. I.B 12, La situation des juifs de Tunis.

(4) نشير بهذه المحاولات إلى تقديرات الرّحالة الأجانب الّذين زاروا البلاد خلال القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر، سواء فيما يتعلّق بسكّان الإيالة عامّة أو بالسكّان اليهود، وسنتعرّض إلى ذلك تباعاً. أمّا الدّراسات الّتي سعت إلى تقدير عدد اليهود فقد ركّزت محاولاتها على القرن التّاسع عشر، استناداً إلى ما دُوّن في كتابات الرّحالة الأجانب، وما تضمّنته بعض المصادر الأرشيفيّة، وسنشير إلى هذه التّقديرات كذلك في إبّانها.

الحديثة إشارات عن عدد أفراد الأقلية اليهودية، خاصة المستقرين بالحاضرة، وبدرجة أقل اليهود المتواجدين بكبريات مدن الإيالة، لكن ما تقدّمه هذه المصادر من بيانات اتّسمت بالتناقض الشديد، بين المبالغة في تضخيم الأعداد أحياناً والتقليص من حجمها أحياناً أخرى.

لا نُنكر بدورنا ما أمدّتنا به هذه التقديرات من معلومات، خاصّة على مستوى الأخبار عن توزّع السكّان اليهود، وانتشارهم بداخل البلاد، لكن لمحاولة الوصول إلى حقيقة ديموغرافيّة فهي تنأى بنا عن ذلك، بما أنّها ليست من المصادر الإحصائيّة القويمة، والأرقام الّتي تقدّمها لا تتعدّى الانطباعات سواء حول سكّان الإيالة عامّة الّتي تمرّ أعدادهم من خمسة ملايين نسمة في أواخر القرن الثّامن عشر إلى مليون نسمة خلال الرّبع الأوّل من القرن التّاسع عشر[5]، أو حول الطّوائف اليهوديّة الّتي تراوح تقدير عداد أفرادها بين 60 ألف سنة 1829 و100 ألف بعد ثلاث سنوات فحسب[6].

وينعكس هذا التّضارب في التّقديرات على الحاضرة بما أنّها أكبر تجمّع سكّاني لليهود بالإيالة، فأعداد الأقليّة اليهوديّة بها انحصر بين 30 و40 ألف يهودي طبقاً لما أمدّتنا به أخبار الرحّالة بين سنة 1785 و1858[7]، لكن تتخلّل هذين الرّقمين تقديرات أخرى تذبذبت صعوداً ونزولاً، حدّد أقلّها بحوالى 15 ألف نسمة سنة 1829، واستقرّ أعلاها في حدود 28 ألف نسمة سنة 1834[8].

---

(5) ورد هذان الرّقمان بمصدرين لم نتوصّل إليهما، يعود تاريخ الأوّل إلى حوالى سنة 1785 أمّا تاريخ الثاني فيتحدد بسنة 1820، وقد استقيناهما من الدّراسة التّالية:

Valensi, L., *Les fellahs...*, *op. cit.*, p. 14-15.

(6) Monchicourt, Ch., *Documents historiques sur la Tunisie 1. Relations inédites de Nyssen, Fillipi et Calligaris (1788, 1829, 1834)*, Paris, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1929, p. 367.

(7) Desfontaines, R.L.; *Itinéraires dans les Royaumes de Tunis et d'Alger, en 1782-1784*, extrait des Nouvelles annales des voyages, deuxième série, t.16 et 17, Paris, 1830.

(8) Monchicourt, Ch., *Documents historiques sur la Tunisie...*, *op. cit.*, p. 84-85.

أمّا في داخل البلاد فأغلب الانطباعات اتّخذت من «العائلة» وحدة إحصائيّة تقديريّة للإشارة إلى استقرار اليهود بمنطقة معيّنة، كالقول بتواجد «عشرين عائلة بباجة» أو «100 عائلة بكلّ من صفاقس وسوسة»[9] أو «550 عائلة بجربة»[10]، كما اتّخذت نفس هذه المصادر مصطلحات لتعبّر من خلالها عن كثرة تواجد اليهود أو قلّتهم، كذكر «كثير من اليهود بنابل ونفطة» أو «قلّة من اليهود بالمهديّة وقابس وجربة»[11]. وكما نلاحظ أنّ هذه الأرقام لا يجمع بينها سوى التقارب الزّمني للتّقديرات من جهة، والتّضارب الإحصائي من جهة ثانية، لذلك لا يمكن اعتمادها كمصدر إحصائي ثابت، بما أنها انطباعات عابرة تبتعد عن الحقيقة الإحصائيّة.

وقد سعت بعض الدّراسات إلى التّعديل من حدّة الفوارق الّتي تطرحها مصادر العصر، بغية الوصول إلى صورة تقريبيّة تضبط الحجم العددي للمجتمع اليهودي، واشتركت هذه الدّراسات في تقديم رقم حدّد عدد يهود الحاضرة بحوالى 15 ألف نسمة، ينطبق على بداية القرن التّاسع عشر، كما ينطبق على أواسطه[12]، في حين اختلف تقدير هذه الدّراسات في حصر أعدادهم بداخل البلاد بالنّسبة لنفس الفترة، إذ تراوحت بين 5,000 و8,500 نسمة.

أمّا عن أفراد الطّائفة القرنيّة، فلئن قدّر أحد الرحّالة أعدادهم بحوالى ألف يهودي، فإنّ هذه الدّراسات قد توصّلت إلى حصر عددهم بين 400 و600 نسمة خلال نفس الفترة، وهو كما نلاحظ عدد ضئيل جدّاً، لا تتجاوز نسبته المئويّة 4% من العدد الجملي لليهود بالحاضرة حسب ما أوردته هذه الدّراسات، لكن ما ينبغي أن نلفت إليه الانتباه أنّ من بين هذا العدد القليل برز بعض الأفراد الذين تبوّؤوا مكانةً هامّةً في اقتصاد البلاد على امتداد الفترة الحديثة، كما كان لهم شأن رفيع في الوسط السّياسي للبلاد، وفي بلاطات البايات الحسينيين.

---

(9) Ibid.

(10) Sebag, Paul; «Les Juifs de Tunisie au XIXè siècle d'après J.J. Benjamin II», *C.T.* n°28, 4e trimestre 1959, p. 489-510.

(11) Monchicourt, Ch., *Documents historiques sur la Tunisie..., op. cit.*, p. 84-85.

(12) Ganiage, Jean; «La population de la Tunisie vers 1860; essai d'évaluation d'après les registres fiscaux», In *Etudes Maghrébines: Mélanges Charles- André Julien*, Paris, 1964, p. 165-198. Valensi, Lucette: Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790-1830), Paris, 1969, 142 p.

ولئن اعتبرت هذه التقديرات من أكثر الإحصاءات الّتي تتلاءم والحقيقة الديموغرافية للمجتمع اليهودي، فإنّها لم تمنعنا من محاولة الإضافة إليها، خاصّة في الفترات الّتي لم تشملها هذه التقديرات.

2 ـ تقدير أعداد المجتمع اليهودي من خلال مصادر أرشيفيّة

يمنحنا مخزون الأرشيف الوطني مصدرين هامّين لمحاولة إحصاء أفراد المجتمع اليهودي بين أواسط القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر[13]، وبالرّغم من قصور المصدرين بما أنّهما يشملان يهود الحاضرة فحسب، فإمكانهما تقديم أعداد تقريبيّة لهم بأهمّ تجمّع سكني استقرّوا به، واستقطبهم منذ ما يربو على ثمانية قرون.

أ ـ تعداد اليهود من خلال ضريبة الجزية (1758-1759)

يحتوي هذا المصدر على مبلغ الجزية المفروض أداؤه على يهود الحاضرة، ويُصنّف الخاضعون لهذا الأداء إلى ثلاث فئات اجتماعيّة، مع ضبط عدد كلّ فئة[14]، وهو ما تضمّنه الجدول أدناه.

جدول رقم 1

عدد اليهود الخاضعين لضريبة الجزية (1758-1759)

الفئة	الفقراء	المتوسّطون	الأغنياء	الجملة
العدد	656	437	229	1,322
(%)	49,62	33,06	17,32	100

بغضّ النّظر عن هذا التّقسيم التّفاضلي المعتمد على المكانة الاجتماعيّة لليهود ووضعهم الاقتصادي، فإنّ ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ هذه الضّريبة لم

(13) أ.و.ت.، دفتر رقم: 93، متعدّد المواضيع ويتضمّن بيان جزية اليهود بالحاضرة لسنة 1758-1759. دفتر رقم: 2288، إحصاء العقارات والمحلّات بتونس الحاضرة وأرباضها لسنة 1849-1850.

(14) أ.و.ت.، دفتر رقم: 93، سبق ذكره.

تشمل كلّ اليهود، بل اقتصرت جبايتها على الذّكور البالغين القادرين على الدّفع، وأعفت رجال الدّين وموظّفي الدّولة والمسنّين، والنّساء والأطفال دون سن الرّشد، والفقراء المعدمين والمعتوهين ومن أصيب بعاهة كالمعتوه والضّرير والأبكم والأصمّ وذوي الإعاقات العضويّة[15].

يذهب عديد الباحثين إلى أنّ متوسّط عدد أفراد الأسرة اليهوديّة في فترة بحثنا يفوق الخمسة أفراد (5,1)[16]، فإذا استندنا إلى هذا المعدّل وفق ما تفرضه عمليّة حسابيّة، يكون مجموع سكّان يهود الحاضرة في أواسط القرن الثّامن عشر حوالى 6,750 نسمة. لكن هل يبدو هذا العدد ضئيلاً مقارنةً بتقديرات عدد اليهود بالحاضرة خلال الرّبع الأخير من القرن الثّامن عشر؟

ب ـ تعداد اليهود من خلال دفتر إحصاء العقارات (1849-1850)

يُطلعنا هذا المصدر في الجزء الّذي خُصّص للحارة على قائمة إحصائيّة دقيقة للمنازل الّتي يقطن بها أفراد الطّائفة اليهوديّة، وبناء على ما سجّل هذا المصدر أحصينا ما يلي:

جدول رقم 2
عدد محلاّت سكنى اليهود بالحارة (1849-1850)

دار	علو	بيت
214	43	897
تحتوي كلّ «دار» بين 4 و8 بيوت	يحتوي كلّ «علو» بين 3 و5 بيوت	

اتّخذ هذا الإحصاء من البيت وحدة إحصائيّة لتحديد قيمة أداء «الخرّوبة»،

(15) أ.و.ت.، دفتر رقم: 625 لسنة 1856، إحصاء السكّان العاجزين عن دفع أداء الإعانة بالمشتير وقرى السّاحل لسنة 1856.

(16) انظر على سبيل المثال الدّراسات التّالية:

Sebag, P; *La Hara de Tunis*, P.U.F., Paris, 1959, p 35. Larguèche, A., *Les Ombres de la ville..., op. cit.*, p. 359. Avrahmi, I; *le Mémorial de la communauté Portugaise..., op. cit.*, p. 19.

واعتماداً على هذه الوحدة ضبط التسجيل حوالي 2353 بيتاً، لكن يُطرح أمامنا إشكال يتمثّل في عدد الأفراد الذين يمكن للبيت أن تحويه، هل يتّسع البيت لأسرة كاملة؟ أم أنّ البيت خصّص لإيواء العزاب[17]؟

نظراً للأزمة السّكنيّة الحادّة الّتي يعيشها اليهود في محيطهم السّكني[18]، ونظراً لارتفاع أسعار الكراء في هذه الفترة[19]، فإنّ الأسر اليهوديّة الفقيرة خاصّة، مرغمة على اتخاذ هذه البيوت مأوى جماعيًا لأفرادها كافةً. وإذا طبّقنا في هذا الإطار معدّل متوسّط أفراد الأسرة اليهوديّة الواحدة (5,1 أفراد)[20] على أعداد البيوت نصل إلى رقم جملي يناهز 12,000 نسمة، يحدّد بصفة تقريبيّة عدد السكّان بحارة اليهود سنة 1850.

يمكن اعتبار أنّ ما ورد في هذين التّقديرين من إحصاء متطابقين وفق التطوّر الزّمني، لكن يبقيان من قبيل التّقديرات القريبة من الواقع الدّيموغرافي، نظراً للتطوّر المنطقي لعدد اليهود بالحاضرة الّذي تضاعف خلال قرن، إضافة إلى تقارب الإحصاء الأخير مع ما أوردته تقديرات 1860.

3 ـ عامل الهجرة والدّعم العددي لليهود

لم ينقطع تيّار هجرةُ اليهود إلى البلاد التّونسيّة خلال الفترة الحديثة، وإذا كان هذا العامل قد ساهم في ارتفاع عدد اليهود قبل هذه الفترة بقدوم مجموعات كبيرة العدد نسبيًا، فإنّ الدّعمَ الّذي تأتّى منه بين القرن السّابع عشر والتّاسع عشر كان دعماً نوعيًا أكثرَ منه عدديًا، وذلك لأنّ هذه الهجرات لم تكتسب صبغة جماعيّة.

---

(17) حول هذا الموضوع انظر خاصّة:

Hania, A., *propriété et stratégies sociales à Tunis à l'époque moderne*, Tunis, 1999.

(18) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 57، م: 631، و: 69044 بتاريخ 5 محرّم 1278.

(19) انظر الأداءات الموظّفة على مساكني الحارة من اليهود بالمصادر التّالية: أ.و.ت.، دفتر رقم: 2287، إحصاء عقارات سنة 1846-1847. والدفتر رقم: 2288 إحصاء العقارات والمحلاّت بتونس الحاضرة لسنة 1849-1850.

(20) انظر أعلاه.

ففي نهاية القرن السّابع عشر (سنة 1686)، تواجد بالبلاد التّونسيّة حوالي 49 ربّ أسرة قدموا من ليفورنو[21]، ألّفوا فيما بينهم حوالي 400 نسمة حسب بعض الدّراسات[22]، وتمسّكوا بالعمل التّجاري بموانئ الإيالة. ويبدو أنّ النّجاحات الّتي حقّقتها هذه المجموعة القليلة في القطاع التّجاري، واطّلاعهم على دواليب اقتصاد الإيالة، حفّزت بعض الأفراد على الالتحاق بهم خلال فترات متقطّعة بين القرن الثّامن عشر والنّصف الأوّل من القرن التّاسع عشر. وقد طغى على هذا التّيار من هجرة هؤلاء الصّبغة الفرديّة والأسريّة، علماً أنّ هذه الوفود لم تأت من ليفورنو فحسب، بل تنوّعت انحداراتهم بقدومهم من مضارب أخرى مثل بيزا وكاريرة وترياست وجنوة، كما أنّ استقرارهم بالبلاد التّونسيّة لم ينحصر بالحاضرة فحسب، فعدد منهم استقرّوا بمدن السّاحل كسوسة والمهديّة وصفاقس وركّزوا أعمالهم وتجارتهم بها[23].

وتُفيدنا بعضُ المصادر الأجنبيّة بنوعيّة مماثلة لهؤلاء المهاجرين الّذين غادروا بعض المدن الإيطاليّة للاستقرار بالبلاد التّونسيّة، فبين 1811 و1813 تمكّنا من إحصاء حوالي 85 يهوديًا عبروا ميناء ليفورنو في اتّجاه ميناء الحاضرة[24].

(21) Grandchamp, P., *La France en Tunisie...*, *op. cit.*, t. VIII, p. 60.

(22) Avrahmi, I; *le Mémorial de la communauté Portugaise...*, *op. cit.*, 19-20.

(23) انظر على سبيل المثال الدّراستين التّاليتين:

Attal, R., «Autour de la dissension entre Twansa et Grana», *R.E.J.*, CXLI. (1-2), 1982, p. 223-235. Avrahmi, I., *Des relations entre Twansa et Grana, un chapitre de l'émancipation des juifs de Tunisie*, Univ Bar-Ilan 1, 1974, p. VII-XV.

(24) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على وثائق مستخرجة من خزينة الأرشيف الوطني الفرنسي باريس سجّلت في فترة الهيمنة الفرنسيّة على ليفورنو، من قِبَل المفتّش العام لشرطة المكان بين سنوات 1811-1813، وهي محفوظة بالسّلسلة F7، وتمتدّ أرقام ملفّات الأشخاص العابرين لميناء ليفورنو من اليهود والمتوجّهين نحو تونس من الملف 8849 إلى 8859.

جدول رقم 3

المهاجرون من ميناء القرنة في اتجاه البلاد التونسية بين سنوات 1811-1813

اللقب والاسم	السّن	المهنة	غاية التّنقل	و. العائلية	أفراد الأسر
قتي حاييم	-	تاجر	العمل	أعزب	-
سيربيس ليون	28	تاجر	العمل	-	-
روخا موشي	-	تاجر	العمل	-	-
شولال دافيد	-	تاجر	العمل	-	-
سفورنو موشي	-	تاجر	العمل	متزوّج	5
نحمياس ستيمانا	40	خيّاطة	العمل	أرملة	3
نحمياس مريم	25	خيّاطة	مصاحبة أختها	-	-
دي زيني إسرائيل	52	-	العمل	متزوّج	3
ازولاي دافيد	39	تارزي	العمل	متزوّج	3
فرازي هارون	47	معلّم لغة عبريّة	العمل	متزوّج	4
بن قيقي دافيد	38	جزّار	العمل	متزوّج	4
كربي أبراهام	-	تاجر	العمل	متزوّج	3
بونفيل يعقوب	-	تاجر	العمل	أعزب	-
مازلتوب حنونة	-	-	الالتحاق بعائلتها	متزوّجة	3
مدينة ريكا	60	-	الالتحاق بأبنائها	أرملة	3
بوجناح موشي	28	تاجر	التّجارة	-	-
قرياط اليقرا	28	-	الالتحاق بزوجها	متزوّجة	3
فايس، فرتونة	24	-	الالتحاق بزوجها	متزوّجة	3
فيتا رحمين	-	تاجر	التّجارة	-	-
اللّخمي موشي	-	تاجر	التّجارة	-	-
لمبروزو لياه	19	تاجر	التّجارة	أعزب	-
طيّب لياه	20	تاجر	التّجارة	أعزب	-
حنونة بشير	-	-	الالتحاق بزوجها	متزوّجة	2

بوكارة فيرتيل	-	تاجر	التّجارة	متزوّج	2
بدري رحمين	30	تاجر	التّجارة	متزوّج	3
ديان جوزاف	28	تاجر	التّجارة	متزوّج	2
براخا نسيم	50	تاجر	التّجارة	متزوّج	4
ديان رحمين	-	تاجر	التّجارة	-	-
تريومفي سالومون	31	تاجر	التّجارة	متزوّج	4
كاسترو يعقوب	37	تاجر	التّجارة	متزوّج	3
كريي (غير واضح)	30	-	الالتحاق بأهلها	أرملة	2
دي مولاً جوزاف	33	تارزي	العمل	متزوّج	3
كوهين فرنونة	28	-	الالتحاق بزوجها	متزوّجة	3

و. العائليّة = الوضعيّة العائليّة.

ما نلاحظه من خلال هذه القائمة أنّ الألقاب الّتي تضمّنتها ليست غريبة عن الأسماء والألقاب الّتي تعترضنا في العديد من دفاتر المتجر وسجلّات الالتزام[25]، سواء قبل تاريخ هجرة هؤلاء (1811-1813) أو بعدها، وهذا يُحيل إلى احتمال تواجد سلسلة من العائلات الّتي تكوّنت بعد الهجرة، واستقرّت بالبلاد؛ ففي أواسط القرن التّاسع عشر برزت بالإيالة عائلات كبرى اتّخذت من الأنشطة التّجارية بين الموانئ أعمالاً لها كعائلة كاسترو وقرياط وفايس ونحمياس[26].

أمّا العائلات الّتي تحمل ألقاباً أخرى مثل: بوكارة ومدينا ولمبروزو وشولال وازولاي، فقد تواجدت قبل القرن التّاسع عشر، وهي عائلات قدمت مع موجات الهجرة خاصّة من إسبانيا والبرتغال في نهاية القرن الخامس عشر، أو من بعض

(25) انظر على سبيل المثال السجلّات التّالية: أ.و.ت.، دفتر رقم: 1951، مداخيل يوميّة للجمرك بتونس مع ذكر أسماء التجّار والبضائع المورّدة بتاريخ 1777-1778. والدّفتر رقم: 1952، شبيه بالدّفتر السّابق ويمتدّ تاريخه من سنة 1780 إلى سنة 1783. والدّفتر رقم:1936، بيان للموانئ والسّلع الخاضعة للسّراحات بين 1854 و1860.

(26) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره، والدّفتر رقم: 1938، بيان للصادرات من مرسى قليبية بتاريخ 1859، والدّفتر رقم: 1943، محصول تصدير البضائع من ميناء حلق الوادي بتاريخ 1859.

المدن الإيطاليّة في بداية القرن السّادس عشر[27]، واستقرّت بالبلاد بعد أن وجدت مناخاً ملائماً لازدهار استثماراتها في الحقل التّجاري أساساً، ومن صلب هذه العائلات القرنيّة المحدودة العدد نشأت أعلام بارزة في الميدان التّجاري والمالي للبلاد.

وإذا نظرنا إلى السّبب المباشر لهجرة هذه المجموعة الّتي عبرت ميناء ليفورنو في بداية القرن التّاسع عشر، نجده لا يتجاوز إطار البحث عن العمل[28]، أو الاستثمار التجاري[29]، كما أنّ عدداً من هؤلاء مرادهم الالتحاق بأفراد من أسرهم أو عائلاتهم الّتي استقرّت قبلهم بالإيالة[30]، ويبدو أنّ هذا الاستقرار كان نتيجة تركّز أنشطتهم التجاريّة أو الحرفيّة بالبلاد. وفي كلتا الحالتين فإنّ دواعي هذه الهجرة تشير إلى أنّ البلاد التّونسيّة عدّت في بعض الفترات من الفترة الحديثة قطب جذب، نظراً لإمكانيّات العمل والتّجارة الّتي توفّرها لهؤلاء القادمين الجدد، وهو ما يحثّ على استقرار نهائي، ويتدعّم من ورائه المجتمع اليهودي عدديًا ونوعيًا.

4 ـ التوزيع الجغرافي للمجتمع اليهودي

لئن كانت المعلومات التي استقيناها من كتب الرّحالة الأجانب، لم تفكّ إشكال الحجم العددي لليهود فإنّه على مستوى انتشارهم بداخل البلاد، سجّلت هذه المدوّنات أغلب المناطق الّتي استوطنوها خلال الفترة الحديثة.

---

(27) انظر على سبيل المثال القراءة التالية:

Eisenbeth, M., *Les juifs de l'Afrique du Nord: Démographie et Onomastique*, Alger, 1936, 191 P.

(28) A.N.F., Série F 7, Dossier : 8850, sous dossier: 5683, du 05. 11.1811. Dossier : 8856, sous dossier: 11727, du 12.04.1812. Dossier : 8859, sous dossier: 14483, du 05. 07.1813.

(29) Ibid., Dossier : 8850, sous dossier: 5683, du 02.03.1811. Dossier : 8858, sous dossier: 12984, du 5. 07.1811. 8852, sous dossier: 8863, du 29. 07.1811.

(30) Ibid., Dossier: 8853, sous dossier: 9080, du 06.09.1811. Dossier : 8856, sous dossier: 9763, du 06.09.1811. Dossier : 8856, sous dossier: 13981, du 06.09.1811.

جدول رقم 4
التوزيع الجغرافي لليهود بمدن الإيالة التونسية
من خلال بعض المصادر الأوروبية للقرن التاسع عشر(31)

المصدر / المكان	فيليبي (1829) FILIPPI	بنجمين (1853) J.J.BENJAMIN II	قيران (1860) V. GUERIN
باجة	حوالي 20 عائلة	غ. م	غ. م
بنزرت	حوالي 50 عائلة	حوالي 150 عائلة	غ. م
تستور	غ. م	غ. م	بعض المئات
توزر	لا يوجد يهود	غ. م	غ. م
جربة	قلّة من اليهود	550 عائلة	بعض المئات
الحاضرة	بين 15,000 و16,000 ن	16,000 ن	20,000 ن
زغوان	غ. م	غ. م	400 ن
سوسة	حوالي 100 عائلة	400 عائلة	1,000 ن
صفاقس	حوالي 100 عائلة	150 عائلة	1,300 ن
غار الملح	غ. م	غ. م	70 ن
قابس	قلّة من اليهود	150 عائلة	غ. م
قفصة	حوالي 50 عائلة	غ. م	800 ن
الكاف	200 يهودي	غ. م	600 ن
ماطر	عشرات العائلات	غ. م	غ. م
المنستير	حوالي 50 عائلة	غ. م	غ. م
المهديّة	قلّة من اليهود	غ. م	غ. م
نابل	كثير من اليهود	100 عائلة	غ. م
نفطة	كثير من اليهود	غ. م	غ. م

(31) اعتمدنا في بسط هذا الجدول على:

= Monchicourt, Ch., *Documents historique sur la Tunisie. Relations inédites... de*

تحصي هذه البيانات حوالى عشرين منطقة استقرّ بها اليهود خلال القرن التاسع عشر، وهذا لا يعني أنّهم لم يتواجدوا بها قبل هذه الفترة؛ فأغلب المناطق هي أماكن تجمّعهم القديمة اعتمرت بهم إلى جانب السكان المسلمين. وقد ظلّت الحاضرة تحتلّ مكان الصّدارة في استيعاب أكثر أعداد المجتمع اليهودي وإيوائه، بما أنّها احتوت على أكبر تجمّع سكني لهم.

ولا يحتاج استقرارهم بها إلى تفسير أو تأويل، فهي قطب جذب، باعتبارها مركز السلطة وعاصمة البلاد، وبإمكان فضاءاتها التّجارية خاصّة أن توفّر أسباب الرّخاء والازدهار الاقتصادي؛ فتعدّد الأسواق بالعاصمة وتنوّعها من جهة، وانفتاحها على البحر عبر ميناءي حلق الوادي والبحيرة من جهة أخرى، ساهما في خلق ظروف ملائمة لنموّ المجتمع اليهودي، وازدهار أنشطته الحرفيّة والتّجاريّة. وفي هذا الفضاء الحضري الذي تعدّدت فيه الأجناس وتنوّعت به الأعراق اكتسبت نخبة من المجتمع اليهودي مكانةً هامّةً ومؤثّرةً نتيجة استثماراتها الماليّة في تجارة التّصدير والتّوريد والأنشطة الاقتصاديّة الحضريّة.

واحتلّت جربة المركز الثّاني لتجمّع أفراد الطائفة اليهودية المحليّة الّتي تُعدّ من أقدم الطوائف استقراراً بالبلاد. فجربة هي الأخرى تمثّل قطب جذب بالنّسبة لليهود بجنوب البلاد، فهي مركز لإشعاع ديني وثقافي تأتي أهميّته بعد الحاضرة مباشرة[32]. وقد ضمّت في أواسط القرن التّاسع عشر 550 عائلة[33]، حسب مصدر من أكثر المصادر اطّلاعاً على المجتمع اليهودي، أي يمكن أن يحصى بما يقارب 2,800 نسمة[34]، توزّعوا بين «الحارة الكبيرة» و«الحارة الصّغيرة» وتشير صفة

= *Fillipi... 1829...*, *op. cit.*, Sebag, Paul; «Les Juifs de Tunisie au XIXe siècle d'après J.J. Benjamin II»... *op.cit.* Guerin, V., *Voyage Archéologique...*, *op. cit.*, p. 209.

وقد أوردنا هنا مصدراً يعود إلى سنة 1860 لما تطلّبه ضرورة المقارنة.

(32) Attan, R., «Djerba centre de diffusion du livre hébraïque», in *Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb*, édité par M. Abitbol, Institut Ben Zvi, Jérusalem, 1982, p. 469-478. Valensi, L., & Udovitch, A., «Etre juif à djerba», *in communautés juives des marges sahariennes...*, *op. cit.*, p. 199-225.

(33) Sebag, Paul; «Les Juifs de Tunisie au XIXè siècle d'après J.J. Benjamin II».... *op. cit.*, p. 497.

(34) اعتماداً على ما أوردناه سابقاً بأنّ متوسّط الأسرة المحليّة يبلغ حوالى (5,1) أفراد.

هذين التجمّعين إلى مستوى حجم التركّز بهما، وهو ما نلحظه كذلك من خلال عدد معابدهم في أربعينيات القرن التّاسع عشر، إذ تواجد بالحارة الكبيرة 14 معبداً، وبالحارة الصغيرة 4 معابد، مقابل 27 معبداً بالحاضرة في نفس الفترة(35).

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية ليهود الحارتَيْن لم تختلف عمّا مارسه اليهود من أعمال في البلاد عامّة، فالميدان التّجاري بتعدّد فروعه، وبمختلف أحجام الاستثمارات فيه، كان قوامَ حياتهم اليوميّة، كما تمكّن بعضُ الأثرياء من بينهم من الانخراط والتّواصل مع ما أقرّه نظام الالتزام من أنشطة حرفيّة وتجاريّة(36).

كما توزّعت فئات من الأقليّة اليهوديّة كذلك على أغلب المدن المطلّة على البحر، من بنزرت إلى جرجيس، لكن بنسبة تدنّت بكثير عمّا حوته الحاضرة وجربة. وتشير مصادر العصر إلى تركّزهم بالمدن السّاحليّة، خاصّة بسوسة وصفاقس، وبعدد أقلّ بالمنستير والمهديّة(37).

وتتقارب هذه المناطق مع نابل وقابس في احتضانها لمجموعات من اليهود، وتبقى بنزرت وقليبية من أقلّ المناطق المطلّة على البحر احتواء لليهود. وتشير نفس هذه المصادر إلى حياة مستقرّة لحرفيّين وتجّار ضمن الأهالي، وتتأكّد هذه المعلومات من خلال ما سجّله بعض المصادر الأرشيفية الّتي نستشفّ منها انصهار اليهود في النّسيج العامّ لهذه المدن، وبروزهم فيها كحرفيّين وتجّار وسماسرة ودلاّلين بالأسواق وباعة متجوّلين ومرابين وصرّافين ووكلاء ومساعدين لبعض كبار التجّار المحليّين(38). وقد اشتغلوا بأغلب هذه الحرف، ومارسوا أغلب هذه الأنشطة

(35) A.A.I.U., A.I.F., Les israélites de Tunis, Vol.7, 1847.
A.A.I.U., U.I., Voyage de Mr Albert Cohen en Afrique, Vol.4, 1847.

(36) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1898، بيان اللزم والأداءات المرتّبة على جربة بين 1853 و1860.

(37) انظر: جدول التوزيع الجغرافي.

(38) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 15، م: 142، و: 11823، من أحمد باشا باي إلى قايد صفاقس بتاريخ 6 جمادى الثاني 1271. س.ت؛ ص: 15، م: 142، و:11832، من أحمد باشا باي إلى قايد صفاقس بتاريخ 7 شعبان 1271هجري. س.ت؛ ص: 39، م: 451، و:73، من فريجة بيشي شتامة إلى الأمير الاي أحمد بن الشيخ بتاريخ 18 جمادى الثاني 1271 هجري.

في المناطق الّتي توزّعوا فيها داخل البلاد مثل باجة وتستور والكاف وقفصة، واستدعت منهم أعمالهم الاستقرار بها(39).

وإذ ركّزت مدوّنات الرّحالة على تواجد اليهود بالعديد من المدن الكبرى، فإنّها لم تشر إلاّ نادراً إلى المجموعات ذات الأعداد الضئيلة بجنوب البلاد، والمنتشرة على الأقلّ بين نفطة وتوزر وتشين وتمزرت، أي أولئك الذين اتّخذوا من حياة التّرحال نمطَ عيشٍ لهم، وأطلقت عليهم بعض المصادر «يهود البر»(40).

وخلافاً لانتشار اليهود المحلّيين في العديد من مناطق البلاد، فإنّ توزّع أفراد الطائفة القرنيّة جغرافياً كان محدوداً، فأبرز الأماكن الّتي استقرّوا فيها لم يتعدّ عددها الثّلاثة، وهي الحاضرة بدرجة أولى تليها مدينتا سوسة وصفاقس(41). وإذا أثبتت العديد من الإشارات بروزهم ببنزرت وقليبية ونابل وسليمان والمهديّة والمنستير وقابس وجربة، فإنّ إقامتهم بها كانت ظرفيّةً ومقتصرةً على بعض الأيّام لمتابعة أعمالهم التّجاريّة خاصّة بالموانئ(42)، بما أنّ أغلب أفراد هذه الطّائفة التصقت

(39) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 204، م: 57/2، و: 42، من قائد باجة إلى محمد باي (د.ت) س.ت؛ صن: 204، م: 357/3، و: 1، من حسين باشا باي إلى قائد الكاف، بتاريخ 4 شوال 1242 هجري.

(40) أ.و.ت.، دفتر رقم: 693، إحصاء السكان الخاضعين للمجبى بالأعراض بتاريخ 1858-1860. والدّفتر رقم: 694، إحصاء السكان البالغين سن الرّشد ببلدة قابس والمطوية وشنني والحمارنة... بتاريخ 1858-1860 انظر كذلك:

Pellissier, E., *Description de la Régence...*, *op. cit.*, p. 186-187. Ganiage, J., «La population de la Tunisie vers 1860 ; essai d'évaluation d'après les registres fiscaux», in *Etudes Maghrébines, Mélanges Charles André Julien*, Paris, 1964, p. 165-198.

(41) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1937، صادرات البضائع الخاضعة «للسراحات» من مرسى صفاقس، بتاريخ 1859-1861. دفتر رقم: 1948، مداخيل جمرك سوسة من «السراحات» بتاريخ 1859-1862.

الباهي، مبروك؛ الديون والاستثمار الرّبوي بجهة صفاقس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ش.ت.ب، تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل التّميمي، الجامعة التّونسيّة، 1992. [مرقونة].

(42) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1938، صادرات البضائع الخاضعة «للسراحات» من مرسى قليبية بتاريخ 1859-1860. دفتر رقم: 1939، شبيه بالدفتر السّابق ويتعلّق بميناء المهدية ويعود لنفس التاريخ. دفتر رقم: 1940، «تذاكر السراح» من عدّة موانئ بالإيالة بتاريخ =

أنشطتهم بالأعمال التّجاريّة والماليّة، سواءٌ ذات استثمارات مرتفعة كالّتي تتطلّبها تجارةُ الجملة، أو ذات استثمارات قليلة في بعض الأنشطة مثل تجارة التّجزئة أو العطارة أو الجزارة، وقليل هم القرنيّون الّذين مارسوا أنشطة حرفيّة كالخياطة والصّباغة والتّجارة والحدادة.

اتّضح من خلال التوزيع الجغرافي لليهود عامّة سواءٌ في بداية الفترة الحديثة أو في أعقابها، أنّ المجتمع اليهودي هو مجتمع حضري بالأساس، اتخذ من المدن وخاصّة المدن الكبرى مركزاً لتجمّعه ومحوراً يخوّل أفراده ممارسة أنشطتهم الحياتيّة، وهذا يتّفق مع حقيقة ديموغرافيّة مفادها أنّ المدن «أكبر وعاء للوافدين على بلد ما»[43]، وبهذا تكون العوامل الاقتصاديّة قد حدّدت توزيعهم لقرب أنشطتهم من قلب المدينة التجاري، ناهيك أنّه من السّمات الديموغرافيّة للأقليّات التّركز بالمدن وليس خارجها؛ فالمدن مجتمع مفتوح يمكّن هذه الأقليّات من التّكتل والانصهار بين السّكان على عكس المجتمع الريفي. وهذه الملاحظة يحيلنا إليها أكثر من شاهد، فالمهن الّتي مارسها اليهود هي بالأساس أنشطة حضرية وليست ريفية. كما أنّ توزّع معابدهم احتونه المدن التي مكّنتهم من الانصهار داخل المجتمع الحضري حتّى يخلقوا لأنفسهم تواجداً حقيقيًا ضمن المحيط الاجتماعي العام ونسيجه[44]. فهل من ضوابط قانونيّة قيّدت تواجد هذه الأقليّة بدار من ديار الإسلام التي انعشت فيها مقوّمات الحياة الاقتصاديّة للبعض من أفرادها وازدهرت؟

II - الوضع القانوني لليهود بالبلاد التّونسيّة

بقي الوضع القانوني لليهود بالإيالة التّونسيّة تحكمه ضوابط التّشريعات الإسلامية الّتي انبثقت عمّا جاء في عهد الذمّة، وقد حدّد هذا الميثاق تواجد أهل

= 1855-1860. دفتر رقم: 1943، شبيه بالدفتر السّابق ويتعلّق بميناء بنزرت. دفتر رقم: 1945، صادرات البضائع الخاضعة «للسراحات» من ميناء المنستير بتاريخ 1858-1860.

(43) Rémy. J., *La ville: phénomène économique*, Anthropos, Paris. 2000, p. 162.

(44) A.A.I.U., A.I.F., Les israélites de Tunis, Vol.7, 1847.

A.A.I.U., U.I., Voyage de Mr Albert Cohen en Afrique. Vol.4. 1847.

الذمّة بديار المسلمين بوجوب دفعهم للجزية الّتي تعدّ الشّرط الأول والأساسي لعيشهم بين المسلمين، وتكفل لهم في ذات الوقت حريّة ممارسة طقوسهم الدينيّة، وتنظيم شؤونهم الدّاخلية بالكيفيّة الّتي تلائمهم، مع حريّة الاسترزاق وكسب العيش[45]. وتجدر الإشارة إلى أنّ عهد الذمّة اقتصر تطبيقه في الفترة الحديثة بالبلاد التّونسيّة على اليهود، دون المسيحيّين الذين استثناهم هذا الميثاق طبقاً لاتفاقيّات السّلم والتّجارة بين السّلط المحليّة والدّول الأوروبيّة، كما شمل هذا الاستثناء بعض اليهود الذين قدموا من أوروبا وانتموا إلى الحماية القنصليّة[46].

ولئن اتّسم الوضع القانوني لليهود بالاستقرار، فإنّ بعض بوادر التغيّر الّتي بدأت تطرأ عليه ابتداء من عشرينيات القرن التّاسع عشر، أفضت تدريجيًّا إلى حصولهم على بعض مكاسب الحياة اليوميّة، وكلّلت بالإعلان عن ميثاق عهد الأمان الّذي اعتُبرت مبادئه قانوناً «عَتَقَ» أبناء الطّوائف اليهوديّة من ربقة المظالم الّتي رزحوا تحت كلاكلها عدّة قرون[47]. فإلى أي مدى التزم بايات تونس في الفترة الحديثة بما أقرّه الشّرعُ الدّينيّ في شأن يهود الدّيار الإسلاميّة؟ وهل كان لهذه التّشريعات تأثير في أنشطتهم الاقتصاديّة؟ وكيف كان تعامل اليهود مع هذه الأحكام المعادية لهم؟

1 ـ الغيار أو اللّباس المميّز لليهود بالبلاد التّونسيّة

استمرّ فرض قيود الملابس على اليهود لتميّزهم عن المسلمين خلال العهد

(45) ابن قيّم الجوزيّة، أحكام أهل الذمّة، نشره د. صبحي الصّالح، دمشق، 1961، ج1، ص22، 140-141. القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب، مصر، 1953، ج13، ص362-365.

(46) Frank, L., *Tunis...*, *op. cit.*, p. 95.

(47) A.A.I.U., I-B. 10, du 23 février 1864. A.I.F., «La constitution de Tunis et l'égalité des cultes», de 1861, p. 135-140. Arditti, R., *Recueil des textes législatifs et juridiques concernant les israélites de Tunisie de 1857 à 1913, annotés et commentés*, Tunis, 1915, 164 p. Bercher, L., «En marge du pacte fondamental, un document inédit», *C.T.*, n°79-80, 1972, p. 243-260. Chalom, J., *Les israélites de la Tunisie, : leur condition civile et politique*, Paris, 1908, p. 15-16.

العثماني، لكن يبدو أنّ هذا الغيار قد تغيّر في شكله وتفاصيله عمّا كان عليه خلال العهد الحفصي[48]، إذ أصبح لا يختلف عمّا يرتديه المسلمون من ثياب إلاّ من حيث اللّون[49].

وحسبما ورد في مدوّنات الرّحالة يتكوّن لباس اليهودي المحلّي في القرن التاسع عشر من قميص وصدرية وقمرة فضفاضة في بعض الأحيان، وسروال يصل إلى حدّ الركبتين، وهي أردية ذات ألوان داكنة أغلبها بين الأسود والرّمادي، ولغطاء الرّأس اتّخذ اليهودي قبّعة سوداء متّسعة الفوهة تحيط بها عمامة من ذات اللّون. وإذا شمل هذا الغيار اليهود المستقرّين بالحارة وبالمدن الّتي تواجدوا بها داخل البلاد، فإن قلّة من الذين تواجدوا ببعض المناطق النّائية عن الحضر لم يلتزموا بنفس هذه الألبسة، خاصّة أولئك الذين اختلطوا مع البدو الرّحل في نمط الحياة واشتركوا معهم في أسلوب العيش، إلى حدّ أنّ أحد الرحّالة لم يميّزهم عن الأهالي المسلمين. ويعود سبب ذلك على ما يبدو إلى بعدهم عن مركز القرار السّياسي وعن كلّ مراقبة من شأنها أن تلزمهم بما هو مقرّر[50].

لكن بداية من سنة 1822 حصلت فئة من اليهود على بعض المكاسب الّتي تتعلّق بالعلامات الّتي تميّزهم عن الأهالي من المسلمين، إثر الحادثة الّتي اشتهرت في الأوساط السياسيّة «بقضيّة القبّعات» وتتلخّص حيثيّاتها في اعتقال يهودي وجّهت له تهمة مخالفة السّلطات واختراق قانون البلاد بسبب ارتدائه لطربوش من الطّراز الأوروبيّ عوضاً عن القبّعة السوداء الّتي تميّز اليهود. وبتدخّل القنصل الإنكليزي بما أنّ المذنب ذو حماية بريطانيّة لانحداره من جبل طارق، كادت القضيّة تأخذ بُعداً دوليًا، إذ هدّد برفع الأمر إلى السّلط العليا ببلده وقطع العلاقات إن لم يتمّ حسم القضيّة لمصلحة اليهودي.

وتحت هذا الضّغط السّياسي الّذي من شأنه أن يعكّر صفو العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين، أُجبر محمود باي [1814-1824] على التّراجع وعدم

---

(48) انظر أعلاه.

(49) Taïeb, J., «Israélites de Tunisie sous le règne de l'Islam», *N.C*, n°. 42, Automne 1975, p. 3-21.

(50) Pellissier, E., *Description de la Régence...*, *op. cit.*, p. 186-187.

التّحكم في مصير اليهود الخاضعين لحماية قنصليّة، كما سمح لهم بمواصلة ارتداء اللّباس الأوروبي.

في قضيّة مشابهة، تدخّل كذلك القنصل الهولندي لمصلحة يهوديين من الطّائفة القرنيّة بالإيالة، بعد أن جُلدا لارتدائهما قبّعات أوروبيّة متخلّين عن القبّعة السّوداء، وهما من اليهود الذين شملتهم معاهدة سنة 1822 بين باي تونس ودوق توسكانيا والّتي أُبرمت أساساً لتحديد الوضع القانوني لأفراد الطّائفة القرنيّة، وبمقتضاها حصل المستقرّون الجدد بالبلاد على صفة رعايا توسكانيا. وإثر الحسم في قضيّة اليهوديين سمح للقرنيّين بارتداء قبّعة بيضاء تميّزهم عن اليهود المحلّين(51).

ويبدو أنّ تمسّك العديد من القرنيّين باللّباس الأوروبي لم يكن ناتجاً عن تأثّرهم بنمط حياة المجتمع الغربي الّذي انحدروا منه فحسب، بل كانت دوافعه أيضاً مرتبطة برفضهم الانتماء إلى الطّائفة المحليّة ورغبتهم في التميّز عن أفرادها. وهذا الاختلاف لا يعدو أن يكون إلاّ عدم تجانس كرّسته أساساً التّباينات الاقتصاديّة بين الطّائفة المحليّة الّتي توارث أغلب أفرادها جذور الفقر المتأصّل فيهم، وبين الطّائفة القرنيّة الّتي تمتّع أغلب أفرادها بمستوى عيش راق، بل إنّ أغلب النّخب الماليّة والتّجارية بالبلاد انحدرت من هذه الطّائفة. ولم تؤدّ هذه التّباينات في أغلب الحالات إلاّ إلى عدم الانسجام بين أفراد الطّائفتين.

هذه التغيّرات الجزئيّة التي كان وراءها البعض من يهود القرنة، لم تتأخّر لتشمل اليهود التّونسيّين، ففي أيلول/سبتمبر سنة 1858، عقب إصدار قانون عهد الآمان أمر محمد باي [1855 ـ 1859] بالسّماح لليهود باتخاذ الشّاشيّة الحمراء غطاء لرؤوسهم، وهو الغطاء المألوف والتّقليدي للأهالي من المسلمين، وهو إجراء

(51) القنصل الهولندي نيسّان هو الوسيط في إبرام المعاهدة بين الإيالة التّونسيّة وتوسكانيا سنة 1846. حول هذه المعاهدة انظر:

Masi, C., «fixation du statut des sujets toscans israélites dans la Régence de Tunis (1822-1847)», *R.T*, 1938, p. 155-179, 323-342. Rousseau, A., *Annales..., op. cit.*, p. 348-349.

اعتبر ابن أبي الضيّاف تطبيقه من قبيل التّسوية بين رعايا الدّولة[52]. ووفق هذا التّغيير الّذي شمل أساساً العلامات المميّزة، أصبح غيار يهود الإيالة مقتصراً على شاشيّة حمراء محاطة بعمامة ذات لون داكن، وقبّعة بيضاء بالنّسبة للقرانة، مع احتفاظ الفئتين بألوان ألبستهم التقليدية[53].

ما نلاحظه أنّ رغم هذه «التّنازلات» من سلطة ومجتمع غالى بعض الأحيان في التّشبّث بنواميس موروثة عن عهود ماضية، فإنّ اليهود بالبلاد التّونسيّة قد واصلوا من جهتهم التّمسّك بالعلامات الّتي تميّزهم عن المسلمين[54]، وكأنّ القاعدة القانونيّة تحوّلت عبر الزّمن إلى عادات مألوفة جرى على وفقها العرف.

لكن إذا فرضت العلامات المميّزة على المجتمع اليهودي بأسره، فإنّها استثنت أحياناً حاشية بعض البايات من اليهود، فأحمد باشا باي [1837-1855] مثلاً، أهدى بعض المقرّبين إليه من النّخب اليهوديّة المحليّة أزياء عسكريّة فخمة ممّا يرتديه الوزراء و«أعيان العسكر»[55]، وحتّى إذا اعتبرنا أنّ هذه الأزياء يقتصر حملها في بعض المناسبات، فإنّ هناك سُبُلاً لتجاوز الموروث الدّيني للتّعبير عن المكانة الّتي يحتلّها مثل هؤلاء لدى السّلطة العليا بالبلاد.

2 ـ الإطار السّكني لليهود بين أسطورة «الغيتو» وواقع الحارة

إذا تأمّلنا توزّع الطّوائف اليهوديّة بالبلاد نلحظ ظاهرتين، الظّاهرة الأولى وهي انتشار اليهود ضمن طوائف متعدّدة بكامل البلاد، وخاصّة بالمناطق

(52) الإتحاف، ج4، ص259-260.

(53) Taïeb, J., «Regards sur le Tunis juif de la Belle époque (1895-1913)», *N.C*, n°.60, Printemps 1980, p. 41-51.

(54) التّمسّك ببعض العلامات المميّزة لدى اليهود نساءً ورجالاً نلاحظه خلال القرن العشرين وحتّى بعد استقلال البلاد (1956) في هذا المجال انظر:

Allali, J.P., *L'Album d'images de Gagou et Kammouna*, 2 ème édition, Paris, 1985, 136 p.

(55) أ.و.ت.، دفتر رقم: 2150، بيان من الأقمشة ولوازم أزياء الجيش المشتراة من التجّار، وما استعمل منها في حياكة الأزياء، بتاريخ 1852-1854، ص17، 22، 33، 36، 71، 94.

الحضرية[56]، وهذا الانتشار بهذه الكيفيّة مثّل جانباً غير جبري في اختيارهم لأماكن استقرارهم. أمّا الظّاهرة الثّانية، فهي تجمّعهم في أطر محدودة جغرافيًّا، وهي الّتي قد تمثّل الجانب الإلزامي في استقرارهم. فبين هذا الاختيار من ناحية والإلزام من ناحية ثانية هل يمكن اعتبار أنّ سكن اليهود قد مثّل معزلاً[57] حشروا فيه قسراً؟ وهل كان هذا المعزل عائقاً أمام ممارسة أنشطتهم الاقتصاديّة؟

تطالعنا مدوّنات الرّحالة ببعض الأوصاف للأماكن الّتي استقرّ فيها اليهود واتّخذوا بها دوراً، وتطلعنا على تكتّلهم في أطر سكنيّة محدّدة وكأنّها خصّصت لهم. ففي الحاضرة كانت محلاّت إقامتهم بالحارة وهي المنطقة الّتي تحتلّ الجزء الشّرقي من المدينة وتتاخم ربض باب سويقة من قسمه الجنوبي، ومن خلال موقعها بالنّسبة للفضاء المديني فهي لا تنفصل عنه بحواجز أو أسوار كما وصف ذلك بعض الرّحالة واتّبعته في ذلك بعض الدّراسات لتركّز مفهوم المعزل أو «الغيتو»[58]، فالحارة طوبوغرافيّاً ليست سوى امتداد للمدينة وقطعة منها[59].

إذا نظرنا إلى المدينة من وجهة نظر سياسيّة وثقافيّة ودينيّة فإنّها تتحلّى بقداسة، وهذه القداسة لم تكن حاجزاً أمام اليهود للاستقرار بطرف منها، بالرّغم من أنّ المنظور الدّيني والتّقاليد الرّاسخة في الذّهنيّة الشّعبيّة ترفض اختلاط «المقدّس بالمدنّس»، وتحجّر احتواء الواحد منهما لنقيضه، باعتبار أنّ اليهودي من خلال هذا المنظور «مدنّس» لعدم اعتناقه الإسلام. وإذا ركّزنا على الجانب الأسطوري لنشأة الحارة، للاحظنا أنّ المجتمع اليهودي أراد أن يُضفي شرعيّةً لا تدحر تواجده، وذلك بالاحتماء بقرار سيدي محرز في تثبيتهم بهذا الجزء من المدينة، أي أنّ استقرارهم قد حرصت عليه أعلى السّلط الدّينية بالبلاد والّتي لا مردّ لقراراتها.

---

(56) انظر: التوزيع الجغرافي للطوائف اليهوديّة بهذه الدّراسة.

(57) التجأنا إلى تعريب مصطلح «الغيتو» Ghetto، بلفظة المعزل أو المحشر، لقرب هذين اللّفظين في دلالتهما من المصطلح اللاّتيني.

(58) انظر على سبيل المثال:

Guerin, V., *Voyage Archéologique...*, *op. cit.*, p. 209. Donio, E., «Les origines et l'habitat des juifs en Tunisie», *B.E.S.T*, n°: 34, 1944, p. 74.

(59) Sebag, Paul; *L'évolution d'un ghetto nord-africain; la Hara de Tunis*, Paris, 1959, p. 99.

كذلك الشّأن بالنّسبة لتواجدهم بجربة، فاستقرارهم بها يعود تاريخه إلى زمن السّبي البابلي سنة 589 قبل الميلاد، حسبما تذكره الأسطورة المؤسّسة لنشأة «الغريبة»[60] والّتي يراد التّعبير من خلالها عن أسبقيّة تواجدهم في المجتمع الإسلامي. ونبعاً لتشبّث المجتمع اليهودي بصحّة هذه الأسطورة، فإنّ تواجدهم بالحارتين الكبيرة والصغيرة هو اختيار منهم، ولم يتّخذ هذان المكانان صفة «المعزل» أو «المحشر». وعلى أهمّ تجمّعين سكنيين لليهود بالبلاد التّونسيّة وهما الحاضرة وجربة، يمكن أن تتشابه الفضاءات السّكنية الّتي تواجدوا فيها خلال الفترة الحديثة، أو عمّروها وتركّزوا بها قبل ذلك.

وإذا تطرّقنا إلى ميدان الأنشطة الاقتصاديّة الّتي مارسها أفرادُ المجتمع اليهودي بالحاضرة، ونظرنا إلى الحارة من زاوية أنّها فضاء مغلق على متساكنيه كما أشارت إليه العديد من كتابات المؤرّخين اليهود، فإنّ نفس الملاحظات تطرح أمامنا لتؤكّد على انفتاح هذا الفضاء، فليس كلّ الأنشطة الحرفيّة والتّجارية لليهود تركّزت بالحارة، بل إنّ أهمّ هذه الأنشطة تواجدت وازدهرت خارج هذا الفضاء، ويكفينا دليلاً على ذلك سوق الباي وسوق القرانة وسوق الصّاغة الّتي اعتمرت بالتّجار والحرفيين من اليهود وفرضوا فيها نسق عملهم، فالمحلاّت التّجاريّة بهذه المراكز التّجاريّة النّشطة تغلق أيّام السّبت وفي الأعياد الدينيّة لليهود، ويتعطّل بذلك كلّ نشاط فيها.

وتحيلنا هذه الإشارات إلى قطعيّة العلاقة بين «حارات» اليهود أو مواطن تجمّعهم بالبلاد التّونسيّة، وما يسمّى «الغيتو» (Ghetto) أو المعزل كما ظهر في بعض البلدان الأوروبيّة في نهاية القرون الوسطى واستمرّ تواجده وعزل اليهود فيه إلى ما بعد الحرب العالميّة الثّانية[61]. وما تقوقعهم في الحارة أو السّكن في إطار

(60) Guénard, M., «Origines et légendes Ghriba de Djerba», *L'Echo de Djerba*, juin 1947.

(61) لمزيد من الاطّلاع على تاريخ «الغيتو» بأوروبا انظر على سبيل المثال هذه المراجع:

Ringelblum, E., *Chronique du ghetto de Varsovie*, traduction de l'anglais, L. Poliakov, R. Laffont, Paris, 1978. Moulinas, R., *Les juifs du Pape en France*, Privat, Toulouse, 1981. Hilberg, R., *The destruction of the European jews*, New york, 1985.

محدود يجمع كل أفراد الطّائفة، إلاّ سلوك لعوامل تاريخيّة بالأساس ولعوامل بسيكولوجيّة خاصّة بالأقلّيات، فتجمّعهم هو اطمئنان ودرء للخوف.

3 ـ الجزية: ضريبة مشطّة أم ضريبة رمزيّة

واصل بايات تونس في العهد الحسيني فرض ضريبة الجزية على اليهود، لكن هذا الالتزام من جانب سلطة سياسيّة اقتدت بأغلب ما ورثته من تشريعات إسلاميّة، لم يكن التزاماً مفرطاً فيه بقدر ما كان التزاماً صوريًّا، حافظ من خلال تطبيقه على احترام قدسيّة هذه التّشريعات من جهة، وواصل تكريسه لمفهوم حماية اليهود كرعايا لسلطة إسلاميّة مقابل خضوعهم لدفع هذه الضّريبة من جهة ثانية. فأين تتجلّى شكليّتها؟ وعلى ماذا تعبّر رمزيّتها؟ وما هي مبالغها وقيمتها في البلاد التّونسيّة خلال فترة بحثنا؟

لم تسجّل لنا مدوّنات الرحّالة الأوروبيّين الّذين زاروا البلاد في الفترة الحديثة مبالغ الجزية، وما أوردته لا يتعدّى استنكارها للعبء الضّريبي الّذي خضع له اليهود[62]، دون تحديد لمبالغ هذه الضّريبة حتّى نتمكّن من تقييم فداحتها، لكن ما سجّلته من استنكار استغلّته بعض الدّراسات لتضخّم مبلغ الجزية الّتي اعتبرت من الموارد الأساسيّة لخزينة البلاد، وحدّدت بمبلغ 180,000 ريال تدفعها الطّائفة اليهوديّة المحلّيّة سنويًّا[63]، وهو مبلغ ضخم يساوي في قيمته مبلغ التزام مؤسّسة دار الجلد في نفس الفترة[64]. لكن سجلاّت مداخيل الدّولة أثبتت هذا الخطأ، ووضّحت حقيقة مقادير الجزية، وهو ما تبيّنه المبالغ المرقّمة أدناه.

---

(62) انظر على سبيل المثال:

Frank, L., *Tunis...*, *op. cit.*, p. 95. Pellissier, E., *Description de la Régence...*, *op. cit.*, p. 186. Rousseau, A., *Annales...*, *op. cit.*, p. 347. Guerin, V., *Voyage Archéologique...*, *op. cit.*, p. 210.

(63) Cazès, D., *Essai sur l'Histoire des israélites...*, *op. cit.*, p. 82-83. Darmon, R., «La situation des cultes en Tunisie», *U.I.*, n°31, 1931, p. 74-77. - Fagault, P., *Tunis et Kairouan*, Paris, 1989, p. 145-146. Faucon, N., La *Tunisie avant et depuis l'occupation française: Histoire et colonisation*, Paris, 1893, p. 54. Flaux, A., La *Régence de Tunis au 19e siècle*, Paris, 1865, p. 73. Sebag, P., *Histoire des juifs...*, *op. cit.*, p. 91. Tibi., S., *Le statut personnel des israélites et spécialement des israélites tunisiens*, *Tunis*, 1921, p. 152.

(64) Larguèche, A., *Les ombres de la ville...*, *op. cit.*, p. 359.

جدول رقم 5
مبالغ جزية اليهود في أواسط القرن الثامن عشر(65)

التاريخ	1739-1740	1743-1744	1752-1753	1757-1758
يهود تونس	5,000 ريال سنوياً	5,000 ريال سنوياً	غ.م	5,707 ريالات سنوياً
يهود القرنة	غ.م	غ.م	غ.م	1,445 ريالاً سنوياً
يهود جربة	غ.م	غ.م	750 ريالاً سنوياً	1,000 ريالات سنوياً

يمتدّ تاريخ جباية هذه المبالغ بين سنة 1739 وسنة 1758، وما تنبغي الإشارة إليه أنّنا لم نعثر على مثيل لهذه المبالغ قبل أربعينيات القرن الثّامن عشر، وهو ما يجعلنا نحتمل أنّ بدء الاهتمام بضبط هذه المبالغ تزامن واعتلاء علي باشا السّلطة [1740-1756]، فالسّياسة الماليّة الّتي انتهجها تقوم على مراقبة أبسط المداخيل والإشراف عليها حتّى يتمكّن من تثبيت نفوذه(66).

وخلال هذه الفترة تطوّرت محاصيل الجزية، فارتفعت المبالغ المجتباة من يهود جربة بنسبة 25%، ومن يهود الحاضرة بحوالى 14%، وهي زيادة خضعت أساساً إلى ارتفاع عدد الأفراد الّذين شملتهم هذه الضّريبة. أمّا جزية يهود الطّائفة القرنيّة فلا تمدّنا سجلّات مداخيل الخزينة إلاّ بمبلغ وحيد لم يتجاوز مقداره 1,445 ريالاً، وما يمكن ملاحظته أنّ رغم قلّة عدد أفراد هذه الطّائفة فإنّ مبلغ جزيتهم يفوق ما جبي من يهود جربة بحوالى 45%، ويمثّل في ذات الوقت ربع جزية يهود الحاضرة، ولا شكّ أنّ ارتفاع هذا المبلغ يُعزى إلى أنّ الأغنياء من أفراد هذه

(65) اعتمدنا في بسط هذا الجدول على: أ.و.ت.، دفتر رقم: 21، متعدّد المواضيع وتحتوي بعض صفحاته على جزية يهود تونس، بتاريخ 1743-1745. والدفتر رقم: 34، متعدّد المواضيع ويحتوي كذلك على جزية اليهود وبيان ما يصرف من الجزية لمرتب المفتين والمدرّسين بجامع الزيتونة، بتاريخ 1742-1744. والدفتر رقم: 35، مداخيل مختلفة للدولة بين 1739 و1742. والدفتر رقم: 45، مداخيل الدّولة ومصاريفها بين سنتي 1745 و1754. والدفتر رقم 82، استخلاص الضرائب من سكان إفريقية والقيروان والسّاحل وجربة، بتاريخ 1751-1761. والدفتر رقم: 93، متعدّد المواضيع ويحتوي على جزية يهود الحاضرة، بتاريخ 1756-1760.

(66) ابن عبد العزيز، حمودة؛ الكتاب الباشي، تحقيق محمد ماضور، الدّار التونسيّة للنشر، 1970، ص226.

الطّائفة هم أكثر عدداً من أفراد الطّوائف الأخرى، إذا أخذنا بحسبانا أنّ ميسوري الحال يتحمّلون مبالغ أكبر من ضعاف الحال[67].

تدعّمت نسبيًّا مبالغ الجزية خلال القرن التّاسع عشر، لكن لم تشكّل ارتفاعاً واضحاً، بل إنّ هذا الارتفاع لا يعدو أن يكون إلاّ تطوّراً تدريجيًّا عبر الزّمن، كما تبيّنه المبالغ المسجّلة أدناه.

جدول رقم 6

تطوّر جزية يهود الحاضرة (1739-1827)[68]

التاريخ	1740-39	1744-34	1758-57	1817-16	1819-18	1823-22	1827-26
المبلغ[69]	5,000	5,000	5,707	6,582	6,318	6,318	6,534

يبدو أنّ تطوّر جزية يهود الحاضرة على امتداد ما يقارب القرن من الزّمن يثبت النّسق البطيء لتطوّر مبالغها إن لم يثبت استقرارها، فالارتفاع الّذي حصل في مقاديرها بين سنة 1739 وسنة 1828 لم تتجاوز نسبته 23,4 %، أي ما يمكن تقدير معدّله بزيادة 17 ريالاً كلّ عشر سنوات[70]، وهي زيادة غير مجحفة إذا توزّعت على كامل المجموعة.

وما نلاحظه في نفس هذا الإطار كذلك تدنّي جملة مبلغ الجزية بما قدره 264 ريالاً بين سنوات 1818 و1823 نتيجة «الطّاعون الكبير» الّذي روّع أهالي البلاد. وهذا الانخفاض الضّئيل يؤكّد أنّ تأثير الأوبئة لم يكن بالحدّة الّتي ترويها عنّة مصادر[71]. كما يؤكّد هذا الانخفاض أنّ جزية اليهود في الحاضرة تفرض على

(67) أ.و.ت.، دفتر رقم: 93، سبق ذكره.

(68) اعتمدنا في بسط هذا الجدول على: أ.و.ت.، دفتر رقم: 21، 34، 35، 45، 82، 93، سبق ذكرها .أ.و.ت.، س.ت.، صن: 63، م: 704، و: 15، بيان مستحقّي الجزية بتاريخ 14 جمادى الثاني 1242 هجري .

(69) المبالغ الواردة بهذا الجدول بحساب الرّيال.

(70) محاولة تقديريّة حتى تمكّن من إبراز ضعف هذه المبالغ عبر تطوّرها.

(71) يذكر ابن أبي الضّياف أنّ هذا الوباء تسبّب خلال بعض الأيام في هلاك 1,000 شخص إلى أن «نقص من الإيالة قدر النّصف»، ولا شكّ أنّ الأرقام الّتي يقدّمها مُبالغ فيها ولا تعبّر إلاّ عن حالة الجزع والخوف من هذا الوباء. الإتحاف، ج3، ص128-129. وحول تضخيم =

الرّأس وليس على الطّائفة ككلّ، كما هو الشّأن بالنسبة للمجموعات اليهوديّة الأخرى المتكتّلة في صلب طوائف محليّة ومنتشرة بداخل البلاد.

جدول رقم 7
جزية الطّوائف اليهوديّة بداخل البلاد (1817-1828)(72)

الطّائفة	1717-1718	1827-1828
يهود المنستير	180 ريالاً.	180 ريالاً.
يهود سوسة	140 ريالاً.	140 ريالاً.
يهود بنزرت	110 ريالات.	110 ريالات.
يهود تستور	110 ريالات.	110 ريالات.
يهود نابل	106 ريالات.	106 ريالات.
يهود سليمان	34 ريالاً.	34 ريالاً.
يهود الكاف	30 ريالاً.	30 ريالاً.
يهود باجة	20 ريالاً.	20 ريالاً.
الجملة	730 ريالاً.	730 ريالاً.

تدل جملة مبالغ الجزية وفق الأرقام المضبوطة بالجدول على أنّ استخلاصها يكون وفق التزام جماعي أي مبالغ جُزافيّة (*Forfaitaire*)، يقع تحديدها تماشياً مع أهميّة عدد أفراد الطّائفة الواحدة من ناحية، وظروفهم الماديّة من ناحية ثانية. كما تعبّر من جانب آخر عن ضعفها وقلّة مردوديّتها، فإذ كان أقصاها لم يتعدّ 180 ريالاً، فإنّ أدناها حدّد بعشرين ريالاً. علماً أنّ الخزينة الماليّة للبلاد شهدت في

= الأرقام في أدبيات تلك الفترة انظر:

Sebag, P., «La Peste dans la Régence de Tunis aux XVIIème et XVIIIème siècles», *I.B.L.A*, n°109, 1963. Valensi, L., «Calamités démographiques en Tunisie et en Méditerranée orientale aux XVIIIème et XIXème siècles». *Annales E.S.C*, n°6, Nov-Dec, 1969. Larguèche. A et D., «Les sources de la démographie historique dans la Tunisie moderne», in *La démographie historique en Tunisie et dans le monde arabe*, (collectif), Tunis, CERES, 1993, p. 13-34.

(72) اعتمدنا في بسط هذا الجدول على: أ.و.ت.، س.ت.، ص: 63، م: 704، و: 15، سبق ذكرها.

هذه الفترة بالذّات تقلّصاً هامًا في مداخيلها، نتج أساساً عن تراجع موارد التّجارة البحريّة، وقلّة إيرادات نظام الالتزام(73).

وهذا الاستقرار الّذي لوحظ في مبالغ جزية اليهود بداخل البلاد، أو ذاك النّسق البطيء لارتفاع جزية اليهود المحليّين بالحاضرة، ينطبق كذلك على المبالغ الّتي وظّفت على الطّائفة القرنيّة، فبين سنة 1757 إلى حدود الربع الأوّل من القرن التاسع عشر، لم تتجاوز الزّيادة النّقدية لجزية هذه الطّائفة 540 ريالاً، علماً أنّ المبالغ الّتي جُبيت من أفرادها سنة 1823 حدّدت بما قدره 1,985 ريالاً، أي بزيادة بلغت 37,3 % على امتداد ثلثي قرن.

فإذا كانت جملة مبالغ جزية يهود الحاضرة بطائفتيه المحلّيّة والقرنيّة مع جزية يهود جربة وهي أهمّ الطّوائف في البلاد من حيث عدد الأفراد ومن حيث مستواهم المادّي، لم يتجاوز 8,152 ريالاً سنة 1757 فإنّ قيمة بعض «اللّزم الصّغيرة»(74) الّتي التزمها بعض اليهود في تلك الفترة تناهز مبالغها أو تفوق المبالغ المجتباة من الجزية، فالذّمّي موشي بشموط التزم خيط الفضّة لمدّة عام واحد بمبلغ 10,000 ريال سنويًّا، كما اشترك ابن القائد داود وابن عبّاد في التزام نفس اللّزمة إضافة إلى الصّاغة نظير 30,000 ريال لمدّة عامين، أي بحساب 15,000 ريال في العام. والتزم في نفس الفترة التّاريخيّة كذلك الذّمّي يوسف صويد وأصحابه لزمة «فلوس النّحاس» لمدّة 3 أشهر و26 يوماً، بمبلغ قدره 13,499 ريالاً. كما التزم اليهودي مسعود كوهين وأصحابه نفس اللّزمة لمدّة شهرين و10 أيّام نظير 4,707 ريالات(75).

وفي نفس هذا الإطار من المقارنة نلاحظ أنّ متوسّط مداخيل الدّولة بين سنة

---

(73) Chérif M.H.; «Expansion européenne et difficultés tunisiennes», Annales E,S,C, n°3, Mai-Juin 1970, p. 714-745. Valensi, L., *Fellahs...*, *op. cit.*, Chater, K., *Dépendance...*, *op. cit.*, p. 300-302.

(74) على حدّ تعبير عمر العبايدة خليفة جربة الّذي يقسّم اللّزم إلى لزم كبيرة وأخرى صغيرة انطلاقاً من مردوديتها الماليّة للخزينة، انظر: أ.و.ت.، س.ت.، صن: 43، م: 487، و: 46، من عمر العبايدة خليفة جربة إلى صاحب الطّابع بتاريخ 10 جمادى الثاني 1273.

(75) كلّ هذه الشّواهد مستخرجة من أ.و.ت.، دفتر رقم: 98، حصر ملخّص لكلّ مداخيل الدّولة ومصاريفها بتاريخ 1757-1768.

1815 وسنة 1818 بلغ حوالى 1,850,000 ريال[76]، في حين أنّ مبالغ جزية يهود البلاد التّونسيّة إجمالاً ناهزت في هذه الفترة 9,000 ريال، فهل تجوز مقارنة هذين المبلغين؟ وهل يمكن لخزينة السّلطة أن تعوّل على مثل هذا المبلغ لدعم مداخيلها؟

من هذا المنطلق يمكن التّأكيد على أنّ مبالغ الجزية ضعيفة جدّاً بالمقارنة مع مبالغ أخرى من الإيرادات المخزنيّة، فمقادير الجزية لم تثبت إلاّ صورتها الرّمزية الكامنة في إذلال أفراد الأقليّة اليهوديّة عموماً. لكن رغم تأصّل هذه النّظرة الدّونيّة في عقليّة العامّة وفي سلوكيّات أصحاب السّلطة والنّفوذ تجاهها، فإنها لم تكن عائقاً أمام المجتمع اليهودي عامّة في التّواصل مع مجتمع الأغلبيّة الّذي أذلّه، كما لم يكن حاجزاً أمام النّخب اليهوديّة الّتي نهضت بمكانتها الاجتماعيّة والقانونيّة بنفاذها في أهمّ القطاعات الاقتصاديّة للبلاد، وجنت من ثمارها لا الأرباح المادية فحسب، بل حصلت على رفعة ومكانة جعلتا منها ذات نفوذ. فما هي الأدوار الّتي شغلتها هذه النّخب في اقتصاد البلاد؟ وما هي أبرز القطاعات الّتي شاركت فيها؟ وما هي آليّات تمكّنها من هذه القطاعات؟ وإلى أيّ مدى ساهمت في تحديد المسار الاقتصادي للبلاد؟

(76) أ.و.ت.، دفتر رقم: 393، مداخيل بيت خزندار سنة 1815–1816. دفتر رقم: 403، متعدّد المواضيع ويحتوي على مداخيل ومصاريف الدّولة بين 1815 و1817. دفتر رقم: 405، مداخيل بيت خزندار بين 1818–1820. دفتر رقم: 411، مداخيل ومصاريف الدّولة بين 1817 و1821. أ.و.ت؛ س.ت.، ص: 93، م: 93 مكرّر، مداخيل الدّولة سنة 1817-1818. انظر كذلك: Chater, K., *Dépendance...*, *op. cit.*, p. 559.

الفصل الثالث

بروز يهود القرنة بالوسط التّجاري لإيالة تونس

(القرن السّابع عشر)

أشادت العديد من وثائق العصر وخاصّة منها المذكّرات التّجارية الفرنسيّة، سواء حنقاً على التّجار اليهود أو اقتداء بهم، بأهمّية دورهم في قطاع التّجارة البحريّة للإيالة، من خلال تمكّنهم من الطّريق التّجارية الرّابطة بين تونس وليفورنو، وهي شهادة لها وزنها لصدورها عن أشخاص لهم من الباع والخبرة في التّعامل التّجاري ما يؤهّلهم لإصدار مثل هذه الملاحظات أو التّنبيه إلى مخاطرها.

ولا تتوانى هنا بعضُ هذه المذكّرات في إدراج معطى «الحسّ التّجاري» لليهود - جهراً أو سرًّا -، لا لتضخيم دورهم بل خشية الأخطار المحدقة بتجارة الفرنسيّين من جرّاء تمكّن التّجار اليهود بطريقة قد تفسح لهم في المجال مستقبلاً للمزيد من مدّ قنوات نفوذهم، ودحر كلّ منافسة تجابههم[1]. ولا يمكن بأيّ حال أن يكون هذا «الحسّ التّجاري»، العامل الوحيد الّذي أرسى هذه السيطرة المشهود بها للتّجار اليهود في تعاملهم من ليفورنو، بل ما يمكن إدراجه في مقام أوّل، هو وجود أرضيّة سانحة للاستغلال، أو بالأحرى أرضية قابلة للإخصاب (*Fertilisable*)، هيّأتها ظروف وعوامل متنوّعة، منها ما له أساس ببنية التّجارة

---

(1) Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, t. I., p. 388-391, Mémoire de Jean Batiste Michel sur le commerce de Tunis., Tunis le 28/8 :1686. T. II, P. 486, de Sulauze à De Machault, Tunis le, 19/6/1755.

البحريّة للإيالة، ومنها ما يتعلّق بحركيّة التجّار اليهود، ومنها ما يتّصل بالوسط التّجاري الدّولي بما في ذلك أنشطة التجّار الأوروبيّين أو المحليّين على السواء.

I ـ الفئات التجاريّة القرنيّة بموانئ الإيالة

اتّخذ نشاطهم بعد مرحلة التّأقلم نسقاً تصاعديًا منذ بظهور فترة تشبّثهم وتمركزهم بهذا القطاع، إن لم تتّصف باشتداد وطأتهم عليه، ويمثّل الرّبع الأخير من القرن السّابع عشر فترة ازدهار نشاطهم التّجاري، واحتكارهم لجزء هامّ من التّجارة البحريّة، وامتداد نفوذهم الماليّ إلى عدّة هياكل اقتصاديّة أخرى. وتمكّننا في هذا الإطار وثائق القنصليّة الفرنسيّة من نظرة شاملة، تتّصف في عديد الأحيان بدقّة كبيرة عن آليّات انخراطهم في هذا القطاع وسيطرتهم عليه.

ويحيل جرد هذه الوثائق في مستوى استقرارهم بالإيالة وبالمقابل حركتهم بين عدة موانئ متوسطيّة على ثلاث مجموعات من التجّار، ركّزت أنشطتها على التّجارة البحريّة في علاقتها بميناء ليفورنو خاصّة في الفترة المتراوحة بين سنتي 1681 و1705، وهو ما يمكن تبيانه من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم 8
التجّار القرنيون بموانئ الإيالة التّونسيّة (1681-1705)

حركة التجّار وعددهم	المستقرّون	استقرار ظرفي	العابرون	الجملة	تجّار محليّون
عدد التجّار	41	11	16	68	15
(%)	60,3	16,2	23,5	100	-
عدد العمليّات التّجارية	325	31	18	374	34
(%)	86,9	8,3	4,8	100	-

1 ـ التجّار العابرون

يمثّل عدد هذه المجموعة على امتداد فترة الجرد حوالى 23,5% من مجموع التجّار الّذين ارتبطوا بعلاقة تجاريّة مع ميناء ليفورنو أساساً، في حين أنّ عمليّاتهم التّجارية الّتي بلغت جملتها ثماني وعشرين عمليّة لم تتعدّ نسبتها 4,8% من إجمالي العمليّات الّتي حدّدت بحوالى 374 عمليّة.

على ضوء هذا الإحصاء، يمكن أن نلاحظ عدم توازي عدد التّجار مع عدد العمليّات التّجارية، ذلك أنّ متوسّط العمليّات لكلّ تاجر من هذه المجموعة قد يتحدر إلى أقلّ من عمليّة واحدة، إذا احتسبنا اشتراك أكثر من تاجر أحياناً في نفس العمليّة، مثل الأخوين أبراهام وموسى مورينو (Abraham et Moise MORENO)[2].

لا يوحي تواجد هذه المجموعة من التّجار في الإيالة بأيّ شكل من أشكال الاستقرار بها، ذلك أنّ مدّة نشاطهم لم تستغرق في أقصاها سوى أشهر معدودات، كما أنّ أكثر التّجار حركيّة في هذه المجموعة لم يتطلّعوا إلى الاستثمار في أكثر من ثلاث عمليّات. ومن الجائز أن تكون وضعيّتهم على هذا الحال لارتباط أعمالهم بفضاءات تجاريّة أخرى، وحثّهم عبور الموانئ التّونسيّة على توظيف قسط من أموالهم في بعض البضائع المثمرة، فروبين طيار (Robin TAYARD) مثلاً يتوقّف بميناء بنزرت ليستأجر سفينة فرنسيّة يقع شحنها من ميناء سوسة بالزّيت والتّمور ليقلع بها إلى أزمير، لكنّ خلافاً نشب بينه وبين قائد السّفينة الفرنسي أنطوان جوفريه (Antoine JAUFRET) دام ما يزيد عن الشّهرين أفضى به إلى مغادرة الإيالة، موكلاً أبراهام دي دانيال لمبروزو (Abraham di Daniel LAMBROSO) لاسترداد حقوقه[3]. في نفس هذا السّياق، وخلافاً لهذا الطّرح تجوز كذلك إمكانيّة عدم حصولهم على فرص النّجاح والرّبح التّجاري، ففضّلوا مغادرة موانئ الإيالة.

2 ـ التّجار ذوو الاستقرار الظّرفي

ضمّت هذه المجموعة أحد عشر تاجراً، قاموا بعمليّات تجاريّة متنوّعة، ناهزت جملتها إحدى وثلاثين عمليّة، أي بمتوسّط ثلاث عمليّات لحساب كلّ تاجر تقريباً، وقد اتّسم تواجدهم على السّاحة التّجارية للإيالة بحضور ظرفيّ ومتقطّع زمنيًا، أو باستقرار لأمد قصير نسبيًا، نادراً ما يتجاوز الثّلاث سنوات، ومن أبرز هؤلاء يمكن أن نذكر على سبيل المثال، الأخوين سلفادور وغبريال دي

(2) Grandchamp, P; *La France...*, *op. cit.*, t. VIII, p. 11, 14/1/1682.

(3) Ibid., p. 264, du 31/12/1696., p. 266, du 12/3/1697.

فكتوريا (Salvador et Gabriel di VICTORIA)، اللذين جالت أنشطتهما بين ميناءي حلق الوادي وسوسة في اتّجاه مالطا ومرسيليا وليفورنو وبعض المدن الإيطالية الأخرى، وبالرغم من كثافة نشاطهما نسبيًا في الأقمشة والصّوف خاصّة[4]، والعلاقات التي أقاماها مع التجّار الفرنسيّين من خلال تحايلهم على القوانين التّجارية في بعض العمليّات[5]، فإنّ عملهما بالإيالة لم يتعدّ سنة 1698 في مرحلة أولى، ثم بين أواخر سنة 1701 وأواسط سنة 1703 في مرحلة ثانية.

بالرّغم من قصور نشاط تجّار المجموعة الأولى، وتذبذب وتقطّع نشاط المجموعة الثّانية، فإنّ هذا لا ينفي وجود حركة تجاريّة ثابتة ومتواصلة بين المدن التّجارية المتوسطيّة والإيالة، ساهم في دعمها التجّار اليهود، سواءً انطلاقاً من الموانئ المحليّة أو من ميناء ليفورنو أو حتى من موانئ أخرى، بل يمكن أن تشير هذه الحركة، مهما تراجعت أنشطة تجّار هذين المجموعتين، إلى أنّ موانئ الإيالة قد مثّلت قطب جذب لمحترفي التّجارة البحريّة، إذ يبدو أنّ عبور بعض التجّار والحضور الزّمني القصير للبعض الآخر، لا يخرج عن إطار تحسّسهم للأسواق المحليّة، ومعاينة إمكانياتها عن قرب، وهو ما تفرضه المبادئ التجاريّة التّائقة إلى الرّبح، وما تكشف عنه المجموعة الثّالثة بوضوح.

3 ـ التجّار المستقرّون

يمثّل هؤلاء التجّار المجموعة الأهمّ من بين المجموعات الثّلاث، فعدد عمليّاتهم التّجارية المنطلقة من الموانئ التّونسيّة في اتّجاه ميناء ليفورنو وموانئ متوسّطية أخرى، قربت نسبتها إلى 87% من جملة العمليّات التّجارية لليهود (374 عمليّة). وفاق عدد تجّارها الأربعين تاجراً، ثبت على أغلبهم الاستقرار المتواصل والدّائم بالإيالة[6].

(4) Ibid., t.X, p. 23, du 26/9/1701. A.C.C.M.,Série J., 1587, Plainte du Maire, des Echevins et des députés du commerce de la ville de Marseille, le 2/10/1698.

(5) A.C.C.M., Série J., 1587, Sentence de Pierre Cardin Mebret, le 7/8/1704.

(6) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت، دفتر رقم: 1936، بيان السّلع الخاضعة للسراحات بتاريخ 1854-1860.

واستناداً إلى هذا العدد، تتأكّد لنا قوّة حضورهم في السّوق التّونسيّة، إذا قارناه بحضور التّجار الفرنسيّين، الّذي لم يتعدّ متوسّط عددهم في أحسن الحالات ثمانية تجّار طيلة الرّبع الأخير من القرن السّابع عشر، ويتجاوز في نفس المستوى كذلك عدد تجّار الجالية الإنكليزيّة، الّذي انحصر بين أربعة وسبعة تجّار في أقصاه، وقد يزيد عددهم كذلك عن عدد تجّار الجاليّات الأوروبيّة الأخرى، مثل الجنويّين الّذين يمثّلون أكثر التجّار حضوراً بحكم استقرارهم ونشاطهم الكثيف بطريقة قبل هذه الفترة[7].

لا تفيد قلّة عدد التجّار الأوروبيين بالإيالة التّونسيّة انحسار نشاطهم أو تقهقره، بل إنّ هذه القلّة العدديّة، يمكن أن تعود أساساً إلى أنّ تواجدهم لم يتعدّ الحضور الفردي، على عكس التجّار اليهود، وخاصّة تجّار هذه المجموعة الّذين اتّسم حضورهم بحضور جماعي في أغلب الحالات من خلال الاستقرار الأسري والعائلي. وهو عامل يحفز على الإقامة ويدعمها.

4 ـ أهمّ العائلات القرنيّة خلال القرن السّابع عشر

وعلى نقيض وضعيّة هؤلاء التجّار، كان لزمرة منهم حضور فعلي، وإقامة

(7) يورد الأستاذ الصّادق بوبكر إحصاء للتجّار الفرنسيين المستقرّين في الإيالة، والّذين تعاملوا ببضائعها في علاقتهم بفرنسا وببلدان أوروبيّة أخرى على امتداد القرن السّابع عشر، واستناداً إليه نضمّن هذه القراءة الجدول التالي:

السنوات	1603	1604	1607	1613	1617	1646	1648	1658
ع. التجّار	6	7	6	10	9	11	7	9
السنوات	1661	1671	1689	1691	1692	1693	1694	1695
ع. التجّار	10	10	5	6	7	12	12	10
السنوات	1696	1697	1698	1699	1700	1701	1702	1702
ع. التجّار	10	9	7	15	9	9	7	7

وارتفاع عدد التجّار في نهاية القرن يعود إلى الرّخص الّتي منحتها الغرفة التجاريّة بمرسيليا إلى التجّار الرّاغبين في الاستقرار بالإيالة. Boubaker, S., *La Régence...*, *op. cit.*, p. 142

متواصلة بالإيالة، إذ لم يغيبوا قطّ على امتداد تواريخ هذه الوثائق بحكم نشاطهم التجاري الغزير. ويبدو أن هذه المجموعة كانت وراء تثبيت الجالية وبعث الطائفة، وقد برز أغلبهم ضمن تكتّلات تجاريّة عائليّة أرفقناها بهذا الجدول.

جدول رقم 9
أهمّ العائلات اليهودية القرنية بالإيالة التونسيّة
خلال القرن السّابع عشر

العائلة	أسماء الأفراد	عددهم	قطاع نشاطهم	مجال النشاط
لمبروزو	- أبراهام دي دانيال - رفائيل دي دانيال - يعقوب دي دانيال - دانيال دي ابرهام - ساموئيل - يعقوب دي ميهر	06	غنائم القرصنة تجهيز سفن تصدير وتوريد الإقراض المالي	تونس - ليفورنو الجزائر عنّابة طرابلس أزمير الإسكندريّة
مدينا	- أبراهام اسرائيل - موسى إسرائيل - إسحاق إسرائيل - يعقوب إسرائيل - أبراهام دي يعقوب	05	غنائم القرصنة تجهيز سفن تصدير وتوريد الإقراض المالي	تونس ليفورنو
لوزادا	- إسحاق باروخ - يعقوب باروخ - إسحاق ليفي	03	تصدير وتوريد الإقراض المالي	تونس ليفورنو
إسرائيل	- دافيد - موسى هارون - إسحاق دي موسى - هارون دي موسى	04	تصدير وتوريد لإقراض المالي غنائم القرصنة	تونس البندقيّة ليفورنو
أسونة	- أبراهام - موسى - مردوخي	03	تصدير وتوريد لإقراض المالي غنائم القرصنة	تونس ليفورنو الإسكندريّة

درمون	- مردوخي - دافيد	02	تصدير وتوريد لإقراض المالي غنائم القرصنة	تونس البندقية ليفورنو
فلنسي أو فلنسينو	- الياه - غابريل - مانويل	03	الإقراض المالي تصدير وتوريد	تونس ليفورنو الإسكندرية
فرانكو	- دانيال - يعقوب بنامين	02	غنائم القرصنة تصدير وتوريد	الإسكندرية تونس جنوة ليفورنو
شالوم	- رفائيل -جاكوب دي رفائيل - رفائيل دي ساموئيل	03	تصدير وتوريد لإقراض المالي غنائم القرصنة	تونس ليفورنو جنوة

إلى جانب هذه العائلات، كان وراء الدّعم العددي لأفراد الجالية، جملة من التّجار، وإن كان نشاطهم قليلاً في قطاع التّجارة البحريّة، بحكم تواجدهم بصفة متواصلة في العقود التي شملت هذا القطاع، فإنّ اهتمامهم على ما يبدو، كان مركّزاً أكثر على السّوق الداخلية سواءً بتصريف السلع الموزّدة، أو على مستوى التّعامل المالي المتمثّل خاصّة في الإقراض.

ولا نشكُّ هنا أن هذه المجموعة من التّجار قد اختارت تركيز أنشطتها التّجارية انطلاقاً من موانئ الإيالة والاستقرار بها استقراراً يبدو نهائياً. إذ إنّ عمليّاتهم التّجارية تواصلت على أمد طويل واتّسمت بالاستمراريّة، فأفراد عائلة لمبروزو (LAMBROSO) دون استثناء تعدّى عملهم التّجاري سنة 1705 (تاريخ توقف جرد العقود التّجارية)، من خلال نشاطهم في كلّ ما يدرّه قطاع التّجارة البحريّة (فدية الأسرى، توريد وتصدير، معاملات ماليّة، شحن السّفن...)، واستثمارهم كذلك في قطاع التّجارة الداخليّة للإيالة، بإشرافهم المباشر على تصنيع إنتاج الشّاشية، أهمّ المنتجات الحرفيّة ازدهاراً وأرقاها في ذلك العصر، وتوزيعه داخليّاً وخارجيّاً. كذلك الشّأن بالنّسبة لعائلة درمون (DARMON) وعائلة مانديس أسونة (MENDES OSSUNA) وبعض الأفراد من عائلة مدينا (MEDINA)،

وغيرهم كثيرون ممّن استمرّوا في العمل التّجاري على امتداد القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر من خلال توطّنهم بالإيالة. ويبدو أنّ هذه المجموعة لم تجد من خيار يناسبها ويتماشى مع مصالحها سوى إرساء جذور لها بالبلاد. لكن بالرّغم من هذا لم تفقد روابطها بميناء ليفورنو ولا تواصلها معه، سواءً بتوظيف علاقات القربى أو باستغلال العلاقات التّجارية، ومن هنا ساهمت بقدر وفير في تنشيط محور تونس - ليفورنو.

II - آليّات التمكّن من محور تونس - ليفورنو

إذا أشرنا إلى أهمّيّة الأدوار التّجارية ليهود ليفورنو ببلدان شمال إفريقيا، وخاصّة نشاطهم في قطاع التّجارة البحريّة، الّذي ساهم في مزيد تدعيم أسس تعامل هذه البلدان مع أوروبا ومع الموانئ المتوسطيّة عموماً، فإن ذلك لا يضاهي الوزن الّذي اكتسبته الفئات التّجارية اليهوديّة بالإيالة التّونسيّة والمنحدرة أساساً من ليفورنو، فقد كان لها من التّأثير ما طبع تاريخ اليهود السّفارديم[8] في العالم. إذ استطاعت بعد استقرارها بالبلاد وتأقلمها مع مناخها التّجاري الدّولي أن تنسلخ عن الطوائف اليهوديّة المحلّيّة، وتستقلّ بذاتها في تسيير شؤون أفرادها ضامّة إليها مجموعة من التّجّار اليهود ذوي الانحدارات الإيبيرية[9]، دون أن تقطع علاقاتها بليفورنو، كميناء تجاري أنبأت بازدهاره السّفن والسّلع الواردة إليه منذ أواسط

(8) السّفارديم: عبريّة، أصل الكلمة كانت تشير إلى مكان في شمال فلسطين نفي إليه اليهود بعد السّبي البابلي، ولكن معنى الكلمة تغيّر بحيث أصبحت تدلّ على الفكر اليهودي إبّان العصور الوسطى في شبه الجزيرة الإيبيرية الّتي تضمّ إسبانيا والبرتغال، وقد أطلق المصطلح تاريخيّاً على نسل أولئك اليهود الّذين عاشوا أصلاً في إسبانيا والبرتغال. وقد اكتسب هذا الاصطلاح دلالة دينيّة ذلك أنّ يهود إسبانيا كانت لهم طريقتهم الخاصة في الصلاة والطقوس الدينية، إلى جانب اكتسابه لدلالة عرقيّة إذ يقابل مصطلح السّفارديم مصطلح الأشكينازيم الّذي استخدم في بادئ الأمر للإشارة إلى مجموعات من اليهود كانت تعيش على حدود أرمينيا، ولكنّها في العصور الوسطى أصبحت تشير إلى الأراضي الأوروبية الّتي يسكنها الجنس الجرماني ثمّ أصبحت تشير إلى ألمانيا.

(9) Chouraqui, A., *La saga des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1972, 395P.

Chmouili, H., «D'ou viennent les juifs d'Afrique du Nord», in *Cultures juives méditerranéennes et orientales*, mélanges, éd. Syros, Paris, 1982, p. 191-198.

القرن السّادس عشر[10]، أو بالطّائفة الأمّ هناك الّتي أخذ عدد أفرادها يزداد سنة تلو أخرى[11]. فكيف تأتّت لهؤلاء القادمين الجدد هذه الميزة؟ وإلى ماذا استندوا؟

1 ـ موانــئ التّجارة البحرية التّونسيّة

بين انفتاح الإيالة على البحر، وازدهار حركيّة الاتّجار بموانئها، وامتداد فضائها التّجاري إلى أقاصي الموانئ المتوسطيّة ابتداءً من القرن السّابع عشر، لم يكن بمقدرة السّلطة إنشاء أسطول تجاري يوازي في حركته الأساطيل الأوروبية[12]، كما لم يمتلك التّجار المحليّون نواصي تقاليد تجارة بحريّة ترسّخ أقدامهم ضمن تيارات التّبادل التّجاري الدّولي، لاهتمامهم أكثر بالنّشاط التجاري في الدّاخل. وقد كان لغياب بحرية تجاريّة تونسيّة دور هامّ أحدث فراغاً هائلاً يسّر لأصحاب السّفن الأجنبيّة والقباطنة وخاصّة الفرنسيين منهم جَعْل السّواحل التّونسيّة وموانئها مرتعاً لهم.

في ظلّ هذه المفارقة لم يكن للسّلط التّجارية بدّ من التّعويل على الأساطيل الأوروبيّة لنقل بضائعها بحراً، عبر كلّ المحطّات وعلى مدى امتداد مجالها البحري[13]، وحتى بين موانئها الدّاخلية، إذ كثيراً ما يلجأ التّجار المحليّون اضطراراً، إلى اعتماد هذه السّفن لتحويل سلعهم من ميناء بنزرت أو غار الملح أو حلق الوادي إلى ميناء سوسة أو صفاقس أو جربة[14].

(10) Braudel, F., & Romano, R., *Navires et marchandises...*, *op. cit.*, p. 31-63.

(11) Filippini, J.P., *Le port de Livourne...*, *op. cit.*, p. 117-128.

(12) حول البحرية التجارية التّونسيّة انظر على سبيل المثال الدّراسات التالية:

Boubaker, S., *La Régence de Tunis...*, *op. cit.*, p. 98-99.

Emerit, M., «L'Essai d'une marine marchande barbaresque au XVIIIe siècle», *C.T.*, 1955, n°11, p. 363-370.

وحول الأسطول البحري وتركيبته في نهاية القرن السّابع عشر انظر:

Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, t. I, p. 557-558, Auger Sorhainde au Cte de Pontchartrain, Tunis le, 3/11/1697., T. II, p. 337, Cte de Maurepas à Crozet, Fontainebleau le, 28/4/1742.

(13) حول المجال البحري للإيالة التونسيّة خلال القرنين السّابع عشر والثّامن عشر، انظر:

Boubaker, S., «Les espaces maritimes de Tunis aux XVIIe et XVIIIe siècle», in *Tunis cité de la mer...*, *op. cit.*, p. 61-70.

(14) Grandchamp, P., *La France...*, *op. cit.*, t. VIII, p. 68, du 16/9/1686.

ولا نحيد هنا عن ذكر بعض المساهمات الاستثنائية للتجّار المحليّين، الّذين لم يتجاوز امتلاكهم بعض السّفن الصّغيرة المصنوعة بغار الملح أو صفاقس[15]، أو استعمالهم لسفن من ذات الأحجام الصّغيرة أو متوسّطة الحمولة، مثل «القارب» و«الصندل» و«الغراب»، وغيرها من الّتي لا تسمح تركيبتها وتكوينها إلاّ بنقل كميّات محدودة وزناً من البضائع، أو محاذاة السّواحل دون الإبحار نحو المسافات البعيدة[16].

كانت هذه العوائق البنيويّة وراء عدم إيلاء التجّار المحليّين ما تستحقّه التجارة البحريّة من اهتمام، واكتفى أغلبهم بتوزيع مواردها في الدّاخل إذا كانت البضاعة توريداً، وعرض ما أمكن لهم تسويقه على التجّار الأجانب إذا كانت تصديراً، بعد المرور قسراً بواسطة أعلى سلطة تجاريّة في البلاد، متمثّلة في شخص الباي باعتباره «التّاجر الأوّل بالإيالة»، ومحتكر بضائعها[17]، وقلّة من التجّار المسلمين شذّوا عن مثل هذا التّعامل المألوف، وغامروا بأموالهم محاولين اكتساح الفضاءات التّجارية الأوروبية[18]، لكن دون أن يأملوا منها الرّبح الوفير نظراً للمزاحمة التي تعتري بضائعهم من جهة، وعدم توصّلهم إلى بسط نفوذ تجاري يخوّلهم اقتحام الأسواق الأجنبيّة بقوّة، والتّحكم في الطّرق التّجارية الّتي تزوّدهم أو حتّى المشاركة فيها من جهة ثانية.

وبالرّغم من أنّ نخبة هامّة منهم وجّهت أنشطتها صوب المشرق الإسلامي، وأقامت بمرافئ الإسكندريّة وأزمير علاقات متينة، فإنّها كانت بمنأى تامّ عن التّمكّن بطرقها التّجارية، إذ زاحمها فيه التجّار الأجانب موظفين قوّة سفنهم وتنوّعها، ونستثني هنا عدداً قليلاً جدّاً من وجوه الأرستقراطيّة التّجاريّة المحليّة، الّتي كان لها تعامل غزير مع المشرق الإسلامي والموانئ الأوروبيّة، كمحمد سيالة الّذي

---

(15) مقديش، محمود، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، ج2، ص92.

(16) Desfontaines, L.R., *Fragments d'un voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger*, Paris, 1838, t. II, p. 92. Grandchamp, P., *Documents relatifs aux corsaires tunisiens*, Tunis, 1925, 87P, p. 83-86.

(17) Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, t. II, p. 83, Michel au comte De Pontchartrain le 16/7/1714., p. 102, Mémoires sur le commerce que la nation française peut faire chaque année dans la royaume de Tunis. le 15/10/1716.

(18) Boubaker, S., *La Régence...*, *op. cit.*, p. 167-176.

اكتسحت تجارته موانئ ليفورنو وباليرمو (Palermo) ونابولي (Napoli) ومالطا، لكن أمثال هذا التّاجر ليسوا بالكثيرين حتّى يتسنّى لهم مجابهة تجّار القوى الأوروبيّة[19].

2 ـ العمل التّجاري المشترك

اختارت المجموعات التّجارية القرنيّة الّتي انطلقت أنشطتها من موانئ الإيالة، التّعامل مع نظرائها من اليهود، خاصّة أولئك الّذين استقرّوا بليفورنو، وتشكّل هذا التّعامل بعلاقة ثنائيّة الجانب أفرزت بوادر سيطرة محكمة على هذا المحور. وقد كشف جرد الوثائق التّجاريّة الفرنسيّة بين 1681 و1705 عن عدد هامّ من التّجار اليهود الّذين أولوا اهتماماً خاصًا بما يمكن سحبه من بضائع الإيالة، وما يمكن إيفاده إلى التّجار اليهود بنفس المكان لتصريفه.

جدول رقم 10

التّجار القرنيون بين موانئ الإيالة وميناء ليفورنو (1681-1705)

أماكن النّشاط	عدد التّجار
ميناء ليفورنو	39
النّسبة المئويّة	36,44
موانئ الإيالة	68
النّسبة المئويّة	63,56
المجموع	107

يكشف هذا الإحصاء عمّا لا يقلّ عن مائة وسبعة من التّجار اليهود اللّيفورنيين الّذين تعاملوا مع السّوق التّونسيّة بإرسال البضائع إليها كما في استقبالها منها، واستقرّ حوالى تسعة وثلاثين تاجراً بميناء ليفورنو أي ما يناهز 36,5% من مجموع التّجار، استندوا في أعمالهم إلى ثمانية وستّين تاجراً ينتمون إلى الجالية اليهودية القرنيّة، سواءً أولئك الّذين استقرّوا بالإيالة أو الّذين عبروها أو الّذين لم تطل إقامتهم بها، والبالغة نسبتهم المئوية حسب هذا الإحصاء 63,5%.

(19) حول النّشاط التّجاري لعائلة سيالة انظر: Ibid., p. 170-172.

ومن خلال هذه الأرقام المتباعدة نسبيًا، تطرح أمامنا وجوباً مقارنة عدد تجّار المنطقتين، وإشكال المجموعة المتحكّمة في توجيه مسار العمليّات التّجارية، أو المؤسّس الفعليّ والرسميّ لهذا التّعامل، وبالتّالي مصدر السّيطرة على محور تونس - ليفورنو. أهي الجالية القرنيّة بالإيالة، أم الطّائفة اليهوديّة بليفورنو ؟

ليس باستطاعتنا من خلال الوثائق المعتمدة في هذا الجزء من الدّراسة، أن نبتّ نهائيًا في هذه المسألة، أو نثبت قطعيًا في اتّجاه أيّ المجموعتين تميل كفّة الميزان. لكن ما يمكن تضمينه بدءاً، واعتماداً على منطق تجاري صرف، أنّ السّوق سواء كانت السّوق التّونسيّة أو السّوق الأوروبيّة، هي المحدّد الرئيسي لهذا التّعامل والموجّه له في العرض كما في الطلب، ووفقه تكون العمليّات التّجارية والبضائع التي تحويها تصديراً وتوريداً.

إذا ارتفع عدد التجّار القرنيين بالموانئ التّونسيّة، عمّا هو عليه بليفورنو، فإنّ ذلك لا يمثّل المؤشّر الّذي يَسند ويدعم آليّات تحديد وجهة هذه السّيطرة، ذلك أن العمليّات التّجارية أو العقود في سياقها العام قد اصطبغت بصبغة مشتركة، ولم تنحُ منحىً فرديًا إلاّ ما شذّ عن قاعدتها.

لم تكن العمليّات التّجارية المشتركة بين اليهود وليدة تطوّر التّعامل فيما بينهم، كما لم تكن إفرازاً من إفرازات المنطق التّجاري، بل إنّ نشاطهم تأسّس منذ بدء التّعامل بين ليفورنو والإيالة على مبدأ الاشتراك، وهو ما أبرزته العقود التّجارية المبرمة سنة 1615 بالقنصليّة الفرنسيّة. ولم تتغيّر أساليب عملهم، ولم تُخِلّ بهذا المبدأ، بل نجدها تتواصل على نفس الوتيرة، وعلى النّسق ذاته على امتداد القرن السابع عشر، إذ يسجل الإحصاء أدناه ما فاقت نسبته 90 % من جملة 364 عمليّة جمعت بين تاجرين أو أكثر، عند انطلاقها من موانئ الإيالة، أو حتّم عدد منها وجود شريك عند الاستقبال بميناء ليفورنو.

كذلك كانت صبغة العمليّات الّتي انحرف مسارها عن محور تونس - ليفورنو في اتجاه موانئ أخرى، بالرّغم من أنّ عددها يوحي بقلّة النّشاط لعدم تجاوزه العشر عمليّات أي بنسبة مئوية تعادل 3% من جملة 341 عمليّة، فإنّ وجهتها أكّدت على مبدأ الاشتراك. في نفس هذا الإطار الّذي لم يَحِدْ عنه التجّار اليهود، اصطبغت العمليّات الواردة إلى الإيالة بالصّبغة ذاتها.

جدول رقم 11
صيغة العمليّات التّجارية لليهود بين موانئ الإيالة وميناء ليفورنو (1681-1705)

العمليات التّجارية		صيغتها		عددها الجملي	عدد التجّار اليهود
		فرديّة	مشتركة		
عمليّات انطلقت من موانئ الإيالة التّونسيّة إلى . . .	ميناء ليفورنو	33	331	364	62
	الإسكندرية		3	3	1
	الجزائر		2	2	2
	أزمير		1	1	1
	طرابلس		2	2	1
	البندقية		2	2	1
المجموع		33	341	374	68[20]
عمليّات توجّهت إلى موانئ الإيالة التّونسيّة من . . .	ميناء ليفورنو	8	236	244	39
	الجزائر		1	1	1
	مرسيليا		1	1	1
	نيس		1	1	1
المجموع		8	239	247	42[21]

فمن ليفورنو انطلقت 244 عمليّة اقتضى أمر 97% منها أن يكون في استقبالها شركاء أو ممثّلون بموانئ الإيالة. وعلى نقيض هذا الأسلوب الّذي ارتكز عليه نشاطهم التّجاري، لم تتجاوز العمليّات الفرديّة، أي تلك الّتي موّلها تاجر واحد في كلتا المنطقتين حدود 3% كذلك، من جملة العمليّات التّجارية الّتي دعّمت

(20) لا يتضمّن هذا المجموع عدد التجّار اليهود المحلّيين الّذين ارتبطت عمليّاتهم التّجاريّة بميناء ليفورنو أو موانئ أخرى، ونرجئ التطرّق إليهم وإلى نشاطهم في موضع لاحق.

(21) لم ندرج هذه الزيادة الطفيفة لعدد التجّار في الجداول السّابقة بحكم أنّ عمليّاتهم التّجارية وردت إلى الإيالة من موانئ غير ميناء ليفورنو، كما ثبت في عقودهم. انظر ما سبق. وسنعلّق على نشاطهم في الصّفحات القادمة من هذه الدراسة.

محور تونس ـ ليفورنو. وحتى هذه النسب القليلة من العمليّات نشكّ في انفلاتها من شبكة هذا المبدأ الّذي لا يوحي إلاّ بانغلاق هؤلاء التجّار على أنفسهم، وإذا صادف وجمعتهم عمليّات خارج هذا الإطار من التّعامل، سواءٌ مع التجّار الأوروبيين أو مع التجّار المسلمين، ففي صلبها نجد أطرافاً يهوديّة قد انضمّت إليها أو استفادت منها استفادة مباشرة.

واستناداً إلى ما تقدّم، ومن خلال تعرّضنا إجمالاً إلى عدد التجّار اليهود وإلى عدد عمليّاتهم التّجارية وصبغتها، تتّضح لنا معالم خارطة للتّبادل السّلعي، أكّدت على نشاط ثنائي سيطرت على قطبيه هذه المجموعات من التجّار، سواءٌ تلك التي استقرّت بالإيالة أو عبرتها، أو تلك الّتي شدّها النّشاط التّجاري بميناء ليفورنو.

وما يزيد في تدعيم هذا التّوجه، نشاط بعض اليهود الّذين لم ينحدروا من ليفورنو، وانضمّوا بحكم نشاطهم إلى الجالية القرنيّة بالإيالة، فالتّاجر دانيال فرانكو (Daniel FRANCO)، الّذي لم يتقدّم استقراره بالحاضرة التّونسيّة عن العشريّة الأخيرة من القرن السّابع عشر، قادماً من البندقية، لم يفضّل التّعامل إلاّ مع التجّار اليهود بليفورنو، بالرّغم من محاولاته التّعامل مع التجّار الفرنسيين، فالعقود التّجارية الّتي أبرمها، أو المراسلات الّتي تذكر بضائعه، قد تجاوز عددها الاثني عشر بين سنوات 1696 و1700. وعلى هذا العدد يمكن قياس عدد عمليّاته التّجاريّة الموجّهة إلى غير المكان الّذي انحدر منه، أي مدينة البندقيّة.

3 ـ الحركيّة والتّواصل مع ميناء ليفورنو

وإذا ثبت لنا أن عامل استقرار التجّار اليهود في كلا القطبين، وتعاملهم في إطار تبادل مشترك قد مكّنهم من الطريق التّجارية تونس ـ ليفورنو، فإنّ قسماً من هذه السّيطرة قد وثّقت عُراه حركيّتهم داخل هذا المحور بالذّات. فالعديد من الوثائق تشير إلى أن بعض التجّار الّذين أرسوا أنشطتهم بالإيالة وتعاملوا وفق بضائعها، غادروها إلى ليفورنو دون أن يقطعوا الصّلة معها، وتمكّنوا من البروز ضمن الأرستقراطيّة التّجاريّة بالمكان، وضمن نُخبة الطّائفة اليهوديّة وأثريائها وماسكي مقاليد السّلطة بها، فالتّاجر هودة كريسبينو (Juda CRESPINO) مثلاً،

عمل بالإيالة خلال العشريّة الثّانية من القرن السّابع عشر[22]، تمّ انتخابه على رأس الطّائفة اليهوديّة بليفورنو بعد شغور خطّة برناسيم (Parnassim)[23]، وهي خطّة لا يتقدّم إليها إلاّ الأعيان، ومقتصرة على أصحاب النّفوذ المالي[24]، وهو الّذي بادر إلى تأسيس حركة تجاريّة هامّة في اتّجاه الإيالة، قادها من بعده حفيداه هودة وامنويل كريسبينو (Juda et Emmanuel CRESPINO)، بالاشتراك مع البعض من أفراد عائلة لمبروزو (LAMBROSO)، وكاد ينحصر تعاملهم في مجال فدية أسرى القرصنة. في نفس الإطار وللتّرشح إلى خطّة «البرناسيم»، يَسْنَد هودة كريسبينو الجدّ، التّاجر يعقوب إسرائيل التّونسي (Yacob Israël di TUNES)، ثم يعقبه التّاجر دافيد إسرائيل التّونسي (David Israël di TUNES)، الّذي سيجمع بين الخطّة ذاتها، وعضوية تأسيس جمعيّة «موهار ها بيتلوت»[25] في أواسط القرن السّابع عشر، وهي جمعية خيريّة بعثت من أجل هدف تحصيل وجمع مهور لليهوديّات اليتيمات والفقيرات بليفورنو[26].

ويبدو أن استقرار هذين التّاجرين بالإيالة لفترة امتدّت عبر الزّمن، جعلت من لقب الشّهرة «التّونسي» (di Tunes)، يتعلّق باسميهما وينعتان به، ولا شكّ أنّ الثّراء والوجاهة التي اكتسباها كانت انطلاقاً من البلاد التّونسيّة، أو بالأحرى من خلال نشاطهما التّجاري بها، قبل تحوّلهما إلى ليفورنو، والأمثلة تتعدّد في هذا

---

(22) Grandchamp, P., *La France..., op. cit.*, t. III, p. 70, du 4/03/1613.

(23) برناسيم : عبرية، وتعني النقيب أو العضو وهي خطة بعثها دوق توسكانيا، مهمّتها الإشراف الإداري والقضائي على الطّائفة اليهوديّة لليفورنو، ويتقدّم إليها أعيان اليهود وأثرياء التجّار. في بادئ بعثها ضمّت 12 عضواً يقع انتخابهم، ثمّ امتدّ عدد أعضائها إلى ستّين عضواً، بحكم التطور الديموغرافي للطائفة اليهودية، وهذه الخطة لم تتواجد إلاّ بليفورنو، وقد اتّخذت صبغة وراثية في القرن الثامن عشر.

(24) Filippini, J.P., *Le port de Livourne..., op. cit.*, p. 135-146. Toaf, R., *La Nazione Ebrea a Livorno e a Pisa 1591-1700*, Florence, éd. Olschki, 1990, p. 467.

(25) موهار ها بيتلوت: عبريّة، تعني بيت المهور، وهي جمعية خيريّة أسّسها يهود الطائفة اليهوديّة بليفورنو سنة 1645، هدفها رعاية اليهوديّات الفقيرات وجمع المهور لهنّ.

(26) Nahon, G., *Métropoles et périphérie sépharades d'Occident : Kairouan, Amsterdam, Bayonne, Bordeaux, Jérusalem*, éd. Du Cerf, 1993, p. 126-130. Lévy, L., *La nation..., op. cit.*, p. 45-46.

الجانب إلى أواسط القرن الثّامن عشر[27].

ولم ينحصر تعامل التّجار اليهود بين محور تونس ـ ليفورنو فحسب، بل امتدّ إلى موانئ أخرى كما ثبت ذلك من خلال عقودهم التّجاريّة[28].

جدول رقم 12

نشاط التّجار اليهود خارج محور تونس ـ ليفورنو (1681-1705)

	انطلاقاً من الإيالة		انطلاقاً من ليفورنو	
	عدد العقود	عدد التّجار	عدد العقود	عدد التّجار
الإسكندريّة	3	3	-	-
الجزائر	2	3	1	1
أزمير	3	5	-	-
مرسيليا	5	3	1	1
نيس	4	2	1	1
طرابلس	3	2	-	-
البندقيّة	3	2	-	-
عنّابة	1	1	-	-
وهران	1	1	-	-
أمستردام	1	1	-	-
الجملة	26	23	3	3

(27) Toaf, R., *La Nazione...*, *op. cit.*, p. 263-268.

(28) لا يعبّر عدد العقود التّجارية أو الوثائق المستعملة في هذه الدراسة بالضّرورة عن عدد العمليّات التّجارية، إذ قد يتكرّر تسجيل العمليّة الواحدة في أكثر من وثيقة، والغاية من إدراجنا لعدد العقود لا يخرج عن إطار محاولة تتبّعنا للمراكز التّجارية الّتي وصل إليها نشاط اليهود انطلاقاً من الإيالة، كما أنّ إدراجنا لعدد الوثائق التي أشارت إلى عمليات تجارية انطلقت من ليفورنو صوب موانئ غير الموانئ التّونسيّة إلاّ لارتباطها بتجار يهود بالإيالة، وجملة هذه العقود هي بمعزل عن مجموع العمليات التّجاريّة الّتي أوردناها في الجداول السّابقة.

يحيلنا هذا المشهد على توسّع دائرة أنشطتهم التّجارية، ولا يمكن أن نستبعد هذا الأمر عن التّجّار اليهود، ذلك أنّ تنقّلهم واتّباع مسار تجارتهم ووجهتها عوامل مألوفة لديهم، لكن دون الانفراد إلى حدّ التميّز به. وبالرّغم من قصور هذه العقود في كشفها عن بعض الجهات الّتي غزتها تجارتهم - بحكم ارتباطها بوضعيّة معيّنة سبق وأن نبّهنا إليها -، فإنّه لا يمكن اعتبارها بمثابة الحالات الشاذّة أو الاستثناءات الّتي لا تستوجب القياس عليها، بل تؤكّد اهتمامهم بأسواق الإيالة وبضائعها، إنْ لم تؤكّد قاعدة تعاملهم مع موانئ أخرى انطلاقاً من محور تونس - ليفورنو، وتثبت مساهمتهم في حبك العلاقات التّجارية مع فضاءات بعيدة، من خلال السّلع الّتي أشرفوا على تصديرها أو توريدها.

أفرزت هذه العلاقات بالاستناد إلى العمليّات التّجاريّة المشتركة، وكلاء وممثّلين تجاريّين ونوّاب بيوتات تجاريّة، يتقاضون نسباً من الأرباح - لم نتوصل إلى تحديدها -[29]، نظير السّلع الّتي يصرّفونها أو الخدمات الّتي يسدونها بمراكز نشاطهم سواءً كانت بالإيالة أو بليفورنو، وقد كان لهم من الخبرة الهامّة والحركيّة ما أسهموا به في تركيز وشائج تقاليد تجاريّة في صلب هذا المحور، وأبرزهم صموئيل دي مدينا (Samuel di MEDINA) الّذي فوّض له أغلب تجّار الجالية القرنيّة بتونس رعاية أعمالهم بليفورنو، وتعيين من يمثّلهم بها.

وتمثّل حركة التّجار اليهود وعلى نقيضها استقرارهم، عاملين أساسيّين لهما نفس القدْر من الأهميّة من بين العوامل التي زادت في تدعيم مكانتهم، ليس في الإيالة فحسب بل في كلّ الموانئ المتوسطيّة الشرقيّة منها والجنوبيّة، وفي بعض موانئ الحوض الغربي. وعلى هذين النقيضين انبنت أسس التمكّن على محور تونس - ليفورنو بإيلاء اهتمام خاصّ لعلاقات القربى، ومدّ شبكة هذه العلاقات إلى العديد من الاتجاهات، بإدراجها وتوظيفها في صلب أعمالهم التّجاريّة لرعاية المصالح المشتركة، والأمثلة في هذا الباب ليست قليلة، وتواترها يفضي إلى شدّ الانتباه. فعائلة «أتياس» (ATTIAS) أو «عطية»، حسب ما تداوله اللّهجة العبريّة -

(29) حاولنا قدر الإمكان البحث من مقادير هذه الأرباح، لكن للأسف الشديد لم نستطع التوصّل إليها، وما منحتنا إيّاه بعض المصادر ليس سوى نسب أرباح بعض السّماسرة. سنتعرّض إلى هذا الموضوع لاحقاً.

العربيّة، ذات الانحدارات الإيبيريّة، استقرّ فرع لها بالحاضرة التّونسيّة، وآخر بليفورنو، وتحرّك بعض أفرادها انطلاقاً من هذين المكانين نحو بوردو، ولندن، وأمستردام والبندقيّة[30].

ومثلها عائلة صوريا (SORIA)، الّتي نشط أفرادها بين الموانئ التّونسيّة (حلق الوادي، غار الملح، سوسة) وميناء ليفورنو، وامتدت أعمالهم إلى حلب والإسكندريّة وأزمير[31]. وتكرار هذه الطريقة في العمل، وامتدادها عبر الزّمن دون تقطّع، انطلاقاً من الحيّز الجغرافي للإيالة التّونسيّة وفي تواصلها مع ميناء ليفورنو بدرجة أولى، يشير إلى مراهنتهم على العمل وفق هذا الأسلوب، الّذي قد يعدّ من بين الطرق الّتي دعّمت استثماراتهم في أكثر من إطار، ومكّنتهم من أسباب النّجاح المالي.

ولا تعدو إثارتنا لهذا الموضوع من قبيل التّركيز على تفرد التّجار اليهود بتوظيف العلاقات العائليّة في صلب الأعمال التّجاريّة، بل هي ظاهرة عوّلت وارتكزت عليها نشأة البيوتات التّجاريّة في أوروبا قبل الفترة الحديثة، ويكفي أن نذكر عائلة المديسي (Médicis) ذاتها، التي بنت ثروتها وسلطانها في توسكانيا على التكتّلات التّجاريّة والماليّة في صلب العائلة[32]، كذلك داخل المجتمعات العربيّة الإسلاميّة، وعلى امتداد الإمبراطوريّة العثمانيّة، فبعض العائلات التّونسيّة يتجسّد في أعمالها خير مثال لهذه العلاقات كعائلتَي النّوري والجلولي بصفاقس، وعائلة ابن عباد بجربة، وإذا تجاوزناها إلى بعض العائلات التّجاريّة في مزاب بالجزائر، والإسكندريّة بمصر، وحلب بالشّام[33]، أو حتّى بعض الأقليّات التجاريّة مثل

(30) Crémieux, A., «Un établissement juif à Marseille au XVIIe siècle», *R.E.J.*, vol. LV., 1890, p. 119-145. Lévy, L., *La nation...*, *op. cit.*, p. 234-235. Braudel, F., *La méditerranée...*, *op. cit.*, vol. II, p. 145.

(31) Toaf, R., *La Nazione...*, *op. cit.*, p. 134, 138.

(32) Deher, E., *Les Médicis*, Critérion, Paris, 1991, 235P, p. 106.

(33) Zouari, A., *Les relations commerciales...*, *op. cit.*, p. 165-172.

الشّعلاوي، إ.، تطوّر عائلة مخزنية. . .سبق ذكره. الشربيني، أ.، تاريخ التّجارة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص73-77. إسماعيل، ب.، النّظم الماليّة بمصر والشّام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص329-330.

الأرمن فقد قامت أنشطتهم وارتكزت على هذه الطّريقة الضّاربة جذورها في القدم.

لكن الاختلاف يكمن هنا في الحركيّة الدّائمة والمتواصلة بين الفضاءات التّجاريّة، فهذه العائلات وإن انتقلت وتتبّعت وجهة سلعها بحكم ما يحتّمه المنطق التّجاري، ليس لها من مأرب سوى العودة إلى المكان الّذي انطلقت منه. ومقابل هذه الحركة المحدودة، فإنّ سرعة تحرّك التجّار اليهود، وانتشارهم عبر المراكز التّجارية الهامّة كما هو الحال بالإيالة أو بليفورنو، دون المبالاة بتشتّتهم بين أقاصي البلدان التي مرّبوا إليها تجارتهم، لم تكن سوى تضحية منهم في سبيل تنمية استثماراتهم، ودعم حجم أملاكهم المنقولة. ولا نبالغ إذا اعتبرنا أن استقرار التجّار اليهود لا يمهّد إلاّ لانطلاقة جديدة لا يكبح وجهتها فضاء، ولا يحدّ مسارها زمن.

فهل يمكن أن تكون هذه الحركيّة الدائمة هاجساً من هواجس التّشتّت؟

الباب الثاني

اليهـود ونظام الالتزام

لم يُولِ نظام الالتزام بالبلاد التّونسيّة في الفترة الحديثة اهتماماً إلى الانتماء الدّيني أو العرقي للملتزمين، كما لم يفضّل طائفة عن طائفة، أو فئة عن أخرى، مثلما كان متعاهداً عليه في صلب مؤسّسة الالتزام بالدّولة العثمانيّة، التي سعت إلى انتداب الملتزمين بدرجة أولى من المسيحيين، وبدرجة أقلّ من المسلمين ونادراً ما قبلت ملتزماً يهوديّاً، إلاّ لضرورة أحوجتها[1]. فنظام الالتزام بالبلاد التّونسية لم يستثن غير المسلمين ولا غير رعايا الباي من المشاركة في هذا النّشاط، ذلك أن باب المشاركة كان مفتوحاً أمام الجميع، أو بالأحرى أمام أولئك الّذين ساعدتهم قدراتهم الماليّة على تنفيذ ما التزموا به للمخزن.

---

(1) Beldiceanu, N; *Les actes des premiers Sultans conservés dans les manuscrits turcs de la bibliothèque nationale à Paris*, t.2, Paris - Mouton et Lahaye, 1964, p. 141-172.

الفصل الأوّل

نظام الالتزام بإيالة تونس
خلال الفترة الحديثة

لم يكن الدّور الّذي لعبه الملتزمون أو اللّزامة - باصطلاح الفترة الحديثة - من المسلمين ومن اليهود، خاصّة خلال القرنين الثّامن عشر و التّاسع عشر دوراً بسيطاً، ولا بالدّور الّذي لم يجن لهم أرباحاً ومداخيل هامّة، بل إنّ الوثائق المعتمدة في هذا القسم من الدّراسة، وتتبّع سير بعض العائلات الثّرية[1]، يشهدان بأنّ دورهم في هذا النّشاط ليس هامّاً فحسب، بل تعاظمت أهمّيّته كلّما انفردوا بلزمة ما، وتمرّسوا بدواليبها إلى حدّ الاحتكار، للنّهل من مدّخراتها ولمزيد تنمية ثرواتهم.

فما هو نظام الالتزام بالإيالة التّونسيّة في الفترة الحديثة؟ وما هي مظاهر تطوّره؟ وكيف تجلّى دور اليهود فيه؟

I - نظام الالتــزام

1 - مــفــهــومــه

في مفهومه اللّغوي يشير الجذع «ل. ز. م.» إلى ثبات الشّيء ودوامه، ولزم المال أي وجب عليه، وجاءت كلمة «الالتزام» ليعني التّعهّد والتّكفل، وقد أشارت وثائقنا إلى هذا المصدر بلفظ «لزمة» وإلى الملتزم بلفظ «لزّام»[2]. ولئن كان انحدار

---

(1) انظر لاحقاً الأسماء الواردة في الجدول الخاص باللّزم الّتي نشط فيها اليهود.

(2) اخترنا في أغلب الأحيان استعمال اللّفظتين «لزمة» و«لزّام» في هذه الدراسة بالرّغم من انحدارهما من اللغة العاميّة، وذلك محافظة على اللغة الّتي وردت في السجلاّت الأرشيفيّة.

هذين اللّفظين من اللّغة العاميّة، فإنّهما يحملان نفس المعنى باللّغة العربية، إذ يقال : «التزم فلان القرية والعشر وغيرهما، أي ضمنهما بمال معيّن يدفعه للحاكم بدل ريعهما»[3].

والالتزام في مفهومه العام لا يختلف عن مفهومه اللّغوي، إذ هو يعبّر عن اتفاق بين طرفين، يلتزم وفقه الواحد للآخر بالتزامات محدّدة، يضبطها وينصّ عليها عقد نادراً ما يكون شفويّاً. وفي صلب موضوعنا، فإنّ هذا العقد يجمع في ذات الوقت طرفاً أوّل ودائماً وهو الدّولة، صاحبة جميع اللّزم ومحتكرتها، وطرفاً ثانياً إمّا أن يتمثّل في:

* شخص واحد مثل النّصراني باتيستة الأشكرباني الّذي التزم لزمة الخمر والعراقي سنة 1160 هجري (1747-1748) بمبلغ 30,000 ريال، أو الأجلّ محمد داوود الملتزم لصناعة الصّابون سنة 1266 (1849-1850) بسعر 150,000 ريال في العام[4].
* أو شخصين اثنين مثل التزام اليهوديين داود بن طاووس وشلومو بن يعقوب عتّال «لزمة حانوت القزاز» بمبلغ 1000 ريال عن سنة 1157 (1744- 1745)[5].

كما يمكن لمجموعة من الأشخاص حتّمت عليهم أهميّة اللّزمة وسعرها وقانون المنافسة توحيد أموالهم للظّفر بها، وتوحيد جهودهم لتسييرها، كما الحال في «لزمة البطانات» حيث أحصينا اتّفاق 20 شوّاشياً اشتركوا لاقتنائها بمبلغ 100,000 ريال عن سنة 1159 (1745-1746)[6]، أو لزمة دار الجلد الّتي كانت من نصيب 12 يهوديًا وبدأ العمل بها سنة 1786 بمبلغ 161,000 ريال في العام[7].

---

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة «لزم»، رقم 7995، مجلد 12، ص541، سبق ذكره. البستاني، بطرس؛ محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1983، ص814.

(4) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1890، محاسبة محمد داود على لزمة الصّابون ولزمة شواشي العسكر سنوات 1850- 1860.

(5) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 21، مداخيل لزمات (1743-1745)، ص16، انظر كذلك: دفتر رقم 34، محاسبة الوكلاء على أملاك البايليك بتاريخ (1742-1744) ص37.

(6) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 45، مداخيل ومصاريف مختلفة بتاريخ 1158-1167 (1745-1754).

(7) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 235، نص اتفاق لزمة دار الجلد سنة 1202 هجري، ص36.

وفحوى هذا الاتفاق، هو تعهّد الطّرف الثّاني والتزامه بأداء معلوم اللّزمة نقداً كان أو عيناً[8]، مقابل أن تتعهّد الدّولة بالسّماح له بجمع وتحصيل ما يعود إليها من أداءات أو ضرائب فرضتها على الأنشطة الحرفيّة أو التّجاريّة لرعيّتها. وبالرّغم من أنّ الطّرف الأوّل هو المحدّد لهذا العقد ومقرّره، ومن ثمّ هو المسيطر، فإنّه يمنح الملتزم جانباً من الحقوق وهامشاً من الحريّة يبتدئ في تطبيقهما وممارستهما عقب الاتفاق الّذي يحدّد يوم انطلاق مباشرة العمل باللّزمة، فتصبح له بذلك أحقيّة التّصرّف فيها.

ومن باب حماية حقوق الملتزم، ومن جانب آخر ضمان الدّولة لمداخيلها، يصدّ هذا العقد المدعوم بأمر عليّ غيره من مزاولة أيّ نشاط تابع لها، دون إذن أو ترخيص منه[9]. كما يسمح نظام الالتزام للملتزم أن يختار من يرتضي من النّوّاب يمثّلونه إذا كان نشاط اللّزمة يمتدّ إلى عدّة جهات في دواخل البلاد مثل لزمة الدّخان ولزمة دار الجلد، في نفس الإطار كذلك يمكنه أن يستخدم بعض المساعدين لإعانته على إدارة أعماله سواءً كانوا كتبة ومحاسبين أو حرّاساً ومراقبين لمنع التّجاوزات، خاصّة إذا كان الأمر يتعلّق بلزمة لها اتصال بأنشطة حرفيّة أو تجاريّة أين تتواتر عمليّات التّهرّب من الأداءات. وعلى الملتزم أن يتحمّل مسؤوليّة تسديد أجورهم من ماله الخاصّ أو من أرباحه، وليس عن طريق خصمها من المبلغ القارّ والمحدّد الّذي يؤدّيه للدّولة مقابل التزامه[10].

هذا التّعريف، وإن بسط مفهوماً عاماً لمؤسّسة الالتزام، إلاّ أن مميّزاتها وخصائصها المركّبة لا يتسنّى لنا التّدقيق في شرحها إلاّ بالتّطرّق إلى جذورها وأشكال تطوّرها.

---

(8) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره .

(9) أ.و.ت؛ س.ت.، صن: 95، م: 132، و: 89، بتاريخ شوّال 1277هـ (ترخيص من قِبَلِ اللّزامة لأحد التجار لصناعة الكعك).

(10) أ.و.ت؛ س.ت.، صن: 95، م: 132، و: 71-72، رسم تسجيل بتاريخ رجب 1277هـ. انظر كذلك: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2166 محاسبة نواب دار الجلد بسائر المدن داخل البلاد، بتاريخ 1824-1828. والدفتر رقم: 2167، حساب مداخيل ومصاريف دار الجلد بتونس وسائر أماكن البلاد ومحاسبة النواب بها يومياً، بتاريخ 1828-1829.

2 ـ تطوّر نظام الالتزام خلال العهد الحسيني

عرفت الإمبراطوريّة العثمانيّة نظماً ماليّة متعدّدة استمدّت جذورها من النّظم الإسلاميّة، فكانت في مبادئها وأسسها شبيهة بنظام الالتزام كما عرّفناه، من بين هذه النّظم نجد نظام «القبالة» أو «التّقبل» الّذي ظهر في العصر الأموي وانتشر في العصر العبّاسي، وفيه يقوم المشرف عليه أي «القبيل» بتحصيل الخراج لنفسه مقابل دفعه لخزينة الدّولة قدراً معلوماً من المال، ويستفيد هذا المشرف من الفارق بين ما حصّله وما دفعه(11). وقد تفرّع عن هذا النّظام ما سُمّي بنظام الأمانات الّذي طبّق في إطار الإمبراطوريّة العثمانيّة قبيل الالتزام، وعهد فيه لأعوان معيّنين من قبل الدّولة ـ ويسمّون الأمناء ـ مهمّة تحصيل الضرائب لمصلحتها، مقابل تقاضيهم لرواتب قارّة(12). لكن بإفلاس هذا النّظام نظراً إلى تقاعس المشرفين عليه، وتكبّد الدّولة مصاريف هامّة لإدارته أدّى الأمر إلى استبداله بالالتزام، ووُكّلت إدارته إلى نفس هؤلاء الأمناء الّذين تحوّل وضعهم الماليّ من أجراء إلى شركاء في نسب محدّدة من الأرباح، وذلك عن جباية الضّرائب وعديد الأداءات الّتي تنوّعت واختلفت بتنوّع الأنشطة الاقتصاديّة. وقد توسّع العمل وفق هذا النّظام زمن سليمان القانوني [1520-1566]، الّذي كان يرمي من وراء تثبيته إلى ضمان إيرادات قارّة للدّولة وإعفاء الخزينة السّلطانية من نفقات إدارتها لنظام الأمانات.

هذا التقلّب في النّظم الماليّة العثمانيّة، ومحاولة البحث عن الأجدى لتدعيم خزينتها، حتّمته ظرفيّة الأزمة الماليّة الّتي احتدّت مع نهاية القرن السّادس عشر، والّتي كان سببها المباشر تدهور المداخيل والإيرادات الماليّة للدّولة العثمانيّة من جرّاء توقّف توسّعها التّرابي، وتحوّل الطّرق التّجاريّة الكبرى لآفاق غير آفاقها، وفقدانها أسواقاً تجاريّة نشطة زاحمتها فيها استثمارات التّجار الأوروبيين(13).

(11) يبدو أنّ نفس هذا النّظام كان متراجداً في مجال بعض اللّزم بالبلاد التّونسيّة، إذ تشير بعض الوثائق إلى التّعامل به: «...وذلك بعد إسقاط الثّلث من الأسعار المذكورة على ما كان يحاسب بها الأمين قبلهم [أي قَبْلَ اللّزامة]...». انظر: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1909، محاسبة لزامة الحلفاء وضمنه أمر عليّ بتاريخ رجب 1274.

(12) *Encyclopédie de l'Islam*, vol. IV, p. 550-551.

(13) Chérif, MH; «Fermage et fermiers d'impôts dans la Tunisie des XVIIe - XVIIIe siècle», *Cahiers de la Méditerranée*, n°41, 1990, p. 19 -21.

وقد كشفت الأزمة الماليّة للدّولة العثمانيّة عن احتياجها الضّروري للسّيولة النّقديّة، واستفحلت أكثر بإصرارها على توفير التّجهيزات الحربيّة وما يتطلّبه جيشها من معدّات لمواكبة التّطور الّذي بدأ يشهده الغرب من جهة، والتّضخم المالي الّذي وفّرته المعادن الثّمينة المتأتية من العالم الجديد والّذي بدأ يؤثّر على مداخيل الإمبراطوريّة من جهة ثانية. وللتوصّل إلى تغطية هذا الاحتياج النّقدي كان لا بدّ من الالتجاء إلى موارد خاصّة وداخلية تتحكّم الدّولة في مراقبتها والتّصرف فيها، وقد مثّل نظام الالتزام هنا مؤشّراً من المؤشّرات التي حفّزت الدّولة العثمانيّة على بداية الاندماج في السّوق الرأسماليّة العالميّة[14].

لم ينحصر هذا التّطور السّريع الّذي شهده نظام الالتزام في مركز السّلطة العثمانية فحسب، بل انتشر خاصّة مع بداية القرن السّابع عشر في جلّ ولايات الإمبراطوريّة (مع اختلاف تطبيقه من ولاية إلى أخرى). ولا يمكن هنا المجازفة بالقول إن كان تعميم هذا النظام قد فرض من قبل الباب العالي نظاماً ماليًا بديلاً، أو أنّ نجاعته ومساهمته في توفير إيرادات قارّة للولاة قد ثبّت تطبيقه؟

لئن كان للالتزام في البلاد التّونسيّة حضور في الإدارة الماليّة الحفصيّة (قد استمدّت مبادئه من النّظم الماليّة الإسلاميّة كما أشرنا) فإنّه كان محدوداً، إذ اقتصر على بعض الأنشطة فحسب، أهمّها لزمة الأداء على الخمر الّتي كانت في عهدة النّصارى[15]. لكن وفق النّمط العثماني، فإنّ أولى الإشارات الّتي تحيلنا إليه تعود إلى السّنوات الأخيرة من حكم يوسف داي [1610-1637]، حيث تذكر مصادر العصر اللّزام محمد الأعور[16] الّذي أشرف على مجموعة من اللّزم المعنّة بضائعها للتّصدير مثل الحبوب والصّوف والجلد والشّمع والسّمن والعسل[17]. في نفس

---

(14) المرجع السابق، ص20-21.

(15) برنشفيك، روبار: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي...، ج2، ص71، سبق ذكره.

(16) محمد الأعور هو صهر علي ثابت الّذي كان مستشار يوسف داي (1610-1637) وعقله المدبّر.

(17) Roy, B; «Deux documents inédits sur l'expédition algérienne de 1628 contre les tunisiens», *Revue Tunisienne*, t. XXIV, 1917, p. 188-189.

الفترة تقريباً، يُطلعنا الوزير السّراج على أهميّة اللّزم ودورها في تغطية نفقات الدّولة من خلال ما أورده على لسان الدّاي أحمد خوجة [1640-1647]، عند تدخّله لمعاقبة جندي لتعدّيه على تاجر فنّاء، يقول مؤنّباً له: «...أتعلم أنّ هؤلاء الباعة عليهم قائد ملتزم، وإذا انفتح باب الغصب والجور بطلت الباعة، وإذا بطلت انقطع مدد القائد، وإذا تعطّل القائد انقطع المال المرتّب للعسكر، وإذا انقطعت المرتّبات تأتيني إمّا أبيع كركي أو تتسبّب في قتلي...»[18].

لا يُحيلنا هذا الموقف إلى احتياج الدّولة الضّروري لمداخيل اللّزم ووجوب المحافظة عليها وحمايتها فحسب، بل إلى الحلقات المتواصلة التي تمرّ عبرها أداءات اللّزمة، فمن بضاعة عبر منتجها، إلى تاجر عبر ثمنها، إلى لزّام عبر أداءاتها، إلى خزينة الدّولة حيث يقع من خلالها تغطية بعض النّفقات التي غالباً ما تكون لمصالح الجيش[19] أو لمصالح سلطة الإشراف[20].

من خلال ما ورد تبرز كذلك أهمّية الملتزم في الدّورة التّجارية باعتباره أداة وصل أو تاجراً وسيطاً بين الخاضعين للضرائب والأداءات والفارضين لها. هذه الوساطة التي تمكّنه من جني أرباح ماليّة، تخوّله نفوذاً يتقوّى كلّما تنوّعت أنشطته، سواء تجاه التّجار وذلك أمر بديهي، باعتباره المشرف على مراقبتهم، أو تجاه الإدارة الماليّة ومن ورائها السّلطة السّياسية، بما أنّه المشرف المباشر على ضمان جزء من مداخيلها المتأتيّة من الضّرائب والأداءات، الأمر الّذي يجعلها في حاجة إليه فتسعى إلى مساعدته على حسن سير مهامّه التي إن تعرّضت إلى بعض العراقيل أو تعطّلت، ماطل هو في أداء ما التزم به أو تخلّد بذمّته، ويؤول حال الدّولة إلى ما لا تُحمد عُقباه حسب ما ورد في خفايا كلام الدّاي أحمد خوجة.

ويبدو أنّه في هذه الفترة، أي بعد ما يزيد عن ثلثي قرن من استقرار العثمانيين بتونس مازالت تجربة هذا النّظام في مراحلها الأولى، ذلك أنّ حرص

(18) السّراج، الوزير؛ الحلل السّندسية...، ج2، ص397.
(19) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1914، محاسبة لزّام الباض والحطب عن سنوات 1857-1863.
(20) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1912، محاسبة لزّام الشّاف والقرنيط عن سنوات 1857-1867.

الدّولة على مراقبة سيره ووقوفها ضدّ مغتصبي قانونه، وتتبّع أدنى مداخيله يؤكّد حاجتها الملحّة لمزيد ترسيخه وتثبيت قواعده للتوصّل إلى تطبيقه بطرق مثلى، حتّى يشمل كلّ الأنشطة الخاضعة للأداءات والعائدة إليها احتكاراتها، وهو ما بدأ يبرز بصفة جليّة في نهاية عشرينيات القرن الثّامن عشر، إذ يذكر أحد الرحّالة باستغراب امتداد هذا النّظام المالي لكلّ القطاعات، فحتّى دور الدّعارة والخناء أُخضعت له[21]. ولاشكّ أن هذا التّدعيم قد أسهم في تثبيت إيرادات اللّزم بصفة فعليّة في كشوف مداخيل الدّولة بدءاً من سنة 1740 إلى جانب المجابي، ومداخيل أملاك البايليك ومحاصيل «الدّوايا» والخطايا[22].

وأغلبُ الظنّ أنّ التّطور الّذي شهده نظام الالتزام إلى حدود النصف الأوّل من القرن الثّامن عشر، جاء في جانب منه على حساب نظام «الوكالة»[23]، الّذي كان يفتقد على ما يبدو فاعليّة نظام الالتزام، وذلك بتكليفه نفقات كبيرة لإدارته، إذ من خلال دفاتر مداخيل الدّولة ومصاريفها نلاحظ أنّ العديد من هذه «الوكالات» قد أصبحت خاضعة لنظام الالتزام مثل «لزمة غابة زيتون تونس» و«لزمة زيتون نستور» و«لزمة هناشر أملاك البايليك بالوطن القبلي»، وماطر وباجة وتبرسق وبنزرت[24].

ولا شكّ أنّ هذا التّحول من نظام الوكالة إلى نظام الالتزام قد ساهم في مزيد تدعيم وظيفة القائد اللّزام، الّذي جمع كما تشير تسميته، بين وظيفته الإدارية

---

(21) De Saint - Gervais ; *Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis...*, cité in M.H. Chérif; «Fermage et fermiers...», *op. cit.* p. 20.

(22) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 21 سبق ذكره، دفتر رقم: 1762، محاسبة العمّال على الخطايا والدّوايا الّتي يستخلصونها، بتاريخ 1737-1745. انظر كذلك بن طاهر، ج؛ الفساد وردعه...، مرجع سبق ذكره.

(23) سنتطرّق إلى نظام الوكالة في الصّفحات اللاحقة من هذا الكتاب.

(24) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 29 محاسبة الخيّاطي على لزمة غابة تونس سنة 1746-1747 وسنة 1750؛ دفتر رقم: 69، لزمة زيتون نستور بتاريخ1755-1757؛ دفتر رقم: 83 لزمة هناشر من أملاك البايليك بالوطن القبلي بتاريخ 1756-1757، والدّفتر رقم 91، مداخيل أملاك البايليك بتونس والوطن القبلي بتاريخ 1764-1765؛ دفتر رقم: 2078، تسجيل لزم هناشر البايليك في تونس وماطر وباجة وتبرسق عن سنوات 1782-1795.

باعتباره حاكم منطقة ما، وممثّل السّلطة بها، وأخرى ماليّة تمثّلت في جبايته الضرائب واقتنائه اللّزم، الأمر الّذي ساعده على مزيد بسط نفوذه بمنطقته، ومزيد إحكام أواصر العلاقة وربطها مع الحكومة المركزيّة. وأمثلة هذه الوظيفة تعدّدت بدءاً من أربعينيات القرن الثّامن عشر بإشراف البعض منهم على أكثر من لزمة وهو ما حاولنا بسطه في الجدول أدناه حسب ما وفّرته لنا المصادر الأرشيفيّة العائدة إلى أواسط القرن الثّامن عشر[25].

جدول رقم 1
القادة اللّزامة 1744-1751

القائد اللّزام	اللـزمة	الثمن/ عام/ ريال
القائد أحمد الهويدي	جمرك الشقوف مرسى تونس	30,000 6,000 ريال
القائد إبراهيم بن مامي	مقاطع الثقيل	2,000 ريال
القائد أحمد بن الكاتب	زيتون غابة تونس البطانات دار الصّناعة جمرك دار الجلد	50,000 ريال 80,000 ريال 4,000 ريال 40,000 ريال
القائد أحمد السّهيلي	خضاير زيتون كسرى خضاير زيتون أولاد مانس	16 مطر زيت 480 مطر زيت
قائد المثاليث	غابة المثاليث	4,000 ريال
القائد الحاج حمودة	العالية	5,000 ريال
القائد جعفر	جمرك سوسة	5,000 ريال
القائد أحمد سيالة	جمرك صفاقس	5,000 ريال
الجملة		231,000 ريال و502 مطر زيت

رغم قلّة عدد هؤلاء القادة اللّزامة، الّذين لم يتجاوزوا السبعة أفراد مقارنة مع

(25) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره .

بقيّة اللّزامة الآخرين الّذين بلغ عددهم 23 لزاماً في إحصائنا، فإنّ مساهمتهم الماليّة كانت مرتفعة نسبياً، إذ ناهزت جملة مقتنياتهم من اللّزم في هذه الفترة حوالى 231,000 ريال أي نسبة 31% من الأسعار الجملية نقداً للزم المسلمين فقط، و25% من جملة مداخيل اللّزم.

وقد كان أبرز هؤلاء، القائد أحمد بن الكاتب الّذي اقتنى ثلاثة من أهمّ اللّزم، وهي «لزمة البطانات» التي سعّرت بمبلغ 80,000 ريال سنة 1157 هجري (1744-1745) و«لزمة غابة زيتون تونس» بمبلغ 50,000 ريال في نفس السّنة، ثمّ «لزمة جمرك الجلد» التي قدّر سعرها مقابل 40,000 ريال سنة 1170 هجري (1756-1757)، يليه القائد أحمد الهويدي الملتزم «جمرك الشّقوف» سنة 1156هجري (1743-1744) بمبلغ 30,000 ريال وهي اللّزمة المختصّة في تحصيل أداءات السّفن «القادمة من برّ التّرك ومصر والجزائر وغيرها من جميع البلاد الإسلامية»، والملتزم كذلك «المرسى تونس» والمقدّر سعرها بمبلغ 6,000 ريال سنة 1157 هجري (1744-1745)، وشهدت هذه اللّزمة زيادة هامّة في السّنة الموالية حيث أصبح سعرها 7,500 ريال والتزمها حسن بن العلجيّة لثلاث سنوات متالية.

إلى جانب هذين القائدين نجد القائد اللّزام أحمد السّهيلي قائد جبل وسلات[26]، وجعفر قائد سوسة وأحمد سيالة قائد صفاقس، لكن يجب التّنبيه هنا إلى التّداخل الحاصل في هذه النوعيّة من المصادر انطلاقاً من إسناد كتبته لتسمية قائد لبعض مشايخ القبائل أو المناطق الّذين نشطوا بدورهم في لزم جهاتهم، مثل شيخ قبائل طبربة الملتزم لغابة المكان نظير 6,500 ريال سنة 1157 هجري (1744-1745)، أو الحاج يوسف شيخ زغوان الّذي التزم عيناً ضريبة عُشر الزيتون بمنطقته سنة 1158 هجري (1745-1746) نظير 900 مطر زيت.

ضمن هذه المجموعة نسجّل كذلك حضور بعض الفئات الاجتماعيّة الأخرى، لكن بعدد ضعيف جداً مثل القادة العسكريين وفي مرتبة دونهم المماليك، ويبدو أنّ تقهقر عدد هؤلاء وتدهور مساهمتهم في اللّزم كان نتيجة تغليب الدّولة المراديّة [1628-1702] منذ نهاية القرن السّابع عشر فئة الأعيان

(26) الإتحاف، ج2، ص162.

المحليّين وارتباط مصالحها بهم[27]، ممّا ساهم في القرن الّذي تلاه في صعود القادة الملزامة، الّذين تدعّم نفوذهم وتزايدت أرباحهم بتزايد لزمهم. ولابدّ من الإشارة هنا إلى بعض هؤلاء الّذين تواصلت أعمالهم وفق هذا النّظام بثباتهم فيه نظراً إلى ولائهم للدّولة وارتباطهم بها من جهة، وتدعّم رؤوس أموالهم من جهة ثانية، وخبرتهم وتجربتهم النّاجحة في عالم الأعمال والأموال والتّجارة، الأمر الّذي مكّنهم من إنشاء عائلات جمع أغلب أفرادها بين وظيفة القائد ووظيفة اللّزام انطلقت أنشطتهم بقوة من القرن الثّامن عشر حسب بعض المصادر، وتواصلت إلى القرن التّاسع عشر وأبرز هؤلاء نجد عائلة ابن عيّاد.

أول المصادر الّتي تذكر هذه العائلة يشير إلى التزام قاسم بن عيّاد لزمة الجمرك سنة 1172–1173 (1758–1759) لمدّة عام وشهرين و7 أيام بمبلغ يساوي 155,000 ريال في العام، في نفس السّنة كذلك التزم لزمة الحوت نظير 30,000 ريال، ثمّ اشترك مع أخيه علي بن عيّاد في لزمة الجمرك ثانية لكن في هذه المرّة أشرفا عليها لمدّة 3 سنوات متتالية 1173- 1176 (1759–1762)، بسعر جملي بلغ 430,000 ريال، حدّد في سنته الأولى نظير 160,000 ريال، ثمّ في سنته الثانية لقاء 130,000 ريال، ثم بمبلغ 140,000 ريال في السّنة الأخيرة[28]. وبعد عشر سنوات تقريباً أي في حدود سنة 1771–1772 تطلعنا بعض المصادر على التزام علي بن عياد وحده لزمة الجمرك ولزمة الحوت معاً[29].

تدعّم نفوذ هذه العائلة مع صعود حمودة باشا باي إلى الحكم [1782–1814]، وواصل أفرادها قيادتهم العديد من المناطق طوال القرن التّاسع عشر، أهمّها جربة والأعراض والوطن القبلي وسوسة والمنستير[30]، مع محافظتهم على لزمة الجمرك الّتي كادت أن تصبح اختصاصاً من اختصاصاتهم، نظراً لحضورهم المتواتر في عديد السّنوات لالتزامها.

(27) البشروش، توفيق؛ جمهوريّة الدّايات في تونس 1591–1675، تونس، 1992، 63–78.

(28) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 98، مداخيل الدّولة من بعض اللّزم عن سنوات 1757–1765، والدّفتر رقم: 177، مداخيل الدّولة من بعض اللّزم بتاريخ 1185 هجري.

(29) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

(30) حول القيادات واللزم الّتي أشرف عليها أفراد عائلة بن عيّاد، انظر:

Bachrouch, T; *Le saint et le prince*..., *op. cit*., p. 561-562

وقد ورث أبرز أفراد هذه العائلة وهو محمود بن عيّاد هذه الحنكة في إدارة الأعمال والتّجارة، ولا شكّ أنّ المكانة التي حظي بها لدى المشير الأوّل أحمد باشا باي [1837-1855] يسّرت له السّبل في توجيه استثماراته الماليّة إلى مجالات غير المجالات التي نشط فيها سلفه. فإلى جانب قيادته لجربة والوطن القبلي والمثاليث، فقد استطاع سنة 1840 أن يكون على رأس الرّابطة لا باعتباره وكيلاً بل باعتباره لزّاماً[31]، كما كان من نصيبه «لزمة كساوي العسكر» الّتي «... أنتجت المعاينة أن له قبل الدّولة خمسة ملايين ريالات...»[32]، ثمّ لزمة ضرب السّكة الفضة «بدار المال» الّتي أحدثها أحمد باشا باي سنة 1847 بمبلغ يساوي 100,000 ريال إلى حدود سنة 1852[33]، إضافة إلى التزامه لعشر الحبوب والزيت والدّخان بنزرت وطبرقة ورأس الجبل وغار الملح لمدّة 10 سنوات والتي قدّرت قيمتها نظير 40,000 ريال سنوياً، إلى جانب اشتراكه مع مصطفى خزندار في استغلال منجم الرّصاص بدجبة[34].

وتبعاً لهذا تعتبر شخصيّة محمود بن عيّاد المثال الرّمز للقائد اللّزام ووظيفته، التي ما انفكت الدّولة تدعمها بهدف توفير ما كانت تتكبّده من مصاريف لجمع إيراداتها. ولئن عبّر هذا الدّعم عن شكل من أشكال تشريك المحليين في الدّورة الاقتصادية للبلاد، فإنّه قد عبّر من جانب آخر عن تخلّي الدّولة عن مراقبة إيراداتها، إن لم يكن هذا التّخلي بمثابة الاستقالة فقد برزت نتائجه الوخيمة على الإدارة الماليّة للبلاد في خمسينيات وستينيات القرن التّاسع عشر، بهروب محمود بن عيّاد وتهريب أمواله إلى البنوك الأوروبية، عقبه اليهودي نسيم شمّامة الّذي تشابه معه في جمعه بين الوظيفتين: قائداً ولزاماً، وفي إشرافه على العديد من موارد الدّولة خاصّة من اللّزم وكذلك في هروبه وتهريبه لأمواله.

وليس من قبيل الصّدف أن يكون هذان الشّخصان اللّذان ساهما بقدر وفير

(31) الإتحاف، ج4، ص145.

(32) المصدر السّابق، ص149.

(33) المصدر نفسه، ص112-113. انظر كذلك: Bachrouch, T; *Ibid.*, p. 563.

(34) حول منجم دجبة انظر: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2298، بتاريخ 1766-1796، والدّفتر رقم: 2302، بتاريخ 1862.

في الأزمة الماليّة التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من القرن التّاسع عشر من نتاج عهد أحمد باشا باي، إذ قربهما منه قد ساعدهما على تنمية ثروتيهما على حساب مصادر دخل الدّولة وعلى حساب استنزاف أموال الرّعية.

لا يعني ما ذهبنا إليه هنا، أنّ الدّولة لم تستفد من نظام الالتزام إطلاقاً، بل إنّ استفادتها كانت مضاعفة، بتوفيرها لمصاريف خدمات جمع عائداتها كما أسلفنا، وبنجاحها النّسبي في الحدّ من تهرّب رعيّتها لأداء ما عليهم عن طريق الملتزمين، لكن الإشكال يبقى هنا في المكانة الوسطى الّتي احتلها هذا الملتزم بين الرّعية والدّولة، فليس كلّ ما يغنمه اللّزام يحاسب به أو يحاسب عليه «. . .وكذلك سائر الملتزمين كلّ على حساب لزمته ومقامه وحظوته. . .»[35]، الأمر الّذي يجعلنا نذهب إلى القول بأنّ نظام الالتزام كيفما طبّق بالإيالة التّونسيّة قد أرسى تناقضات في صلب المؤسّسات الماليّة للدّولة، إذ بقدر ما ساهم في تدعيمها بتوفيره لمداخيل هامّة، بقدر ما ساعد على إضعافها، ذلك أنّ هذه المداخيل وخاصة النّقدية منها قد شجّعت الدّولة على فتح أبواب لمصاريف أرهقت إمكاناتها المحدودة، وبالتّالي جرّتها إلى البحث عن إمكانية فرض أداءات جديدة، وهو ما توضّح أمره في عهد حسين باشا باي [1824-1835] بترتيبه لنظام ضرائبي جديد عرف بالمحصولات والّذي أقرّه سنة 1831 لمزيد دعم الإيرادات المخزنيّة.

ويعرفنا صاحب الإتحاف بهذا النّظام الجديد، فيقول: «. . .وهو أوّل التراتيب في الحاضرة جرى على القانون في أوّله ورتّب الباي على سائر ما يباع من الثّمار ونحوها ضرائب مجحفة، بل أخذ من بعضها الربع، شأن الدّول عند الضّعف والحاجة، وجمع منه الوزير مالاً وافراً ربّما سدّ الخلّة. . .»[36].

وهذا الخبر الّذي يسوقه لنا ابن أبي الضّياف تثبته السجلّات الجبائيّة للدّولة موضّحة ارتفاع مقادير هذه الضرائب وصرامة جبايتها من تجّار الجملة والتّفصيل، مثلما يحدّده الجدول التّالي[37].

---

(35) الإتحاف، ج4، ص80.

(36) المصدر السّابق، ج3، ص180.

(37) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1857، قانون المحصولات لتونس وزغوان بتاريخ 1834-1835.

جدول رقم 2
بعض أداءات قانون المحصولات

نوعية البضاعة	القيمة النقدية للضريبة
ما يؤدّى على الغلال	
حمل الجمل من البرتقال	ريال ونصف ريال
حمل الحمار منه	6 خرارب
حمل الجمل لوز أخضر	ثلاثة أرباع الرّيال
حمل الحمار منه	3 خرارب
جميع ما تنبته الأرض من الخضر والبقول	ربع الثّمن
ما يؤدّى على العدد	
100 بيضة	10 نواصر
1 دجاجة	1 ناصري
100 قفة سعف	نصف ريال
الإبل، الخيل، البغال، الحمير	على الرّيال خرّوبة
العلوش (الخروف)	نصف ريال على كلّ رأس
الآجُرّ	على الرّيال خروبة
ما يؤدّى على الميزان	
القنطار زبيب	على الرّيال خروبة
الشريحة	على القنطار نصف ريال
البطاطة (البطاطا)	على القنطار نصف ريال
الصابون الحجري	على القنطار ريالان ونصف الريال
الصابون الطري	على القنطار ريالان
الحوت	على الرّيال خروبة
الملح	على الرّيال خروبة
الجبس	على الرّيال خروبة

الأجْرّ	على الرّيال خروبة
الذهب والفضة (قديم وجديد)	على الرّيال خروبة (دون أجر الأمين)
النحاس	على الرّيال خروبة

ما يؤدّى على الكيل

التابل	على الرّيال خروبة
الكروية	على الرّيال خروبة
حبّة حلاوة	على الرّيال خروبة
الجلجلان	على الرّيال خروبة
الملوخية	على الرّيال خروبة
الزرارع	على الرّيال خروبة
القمح	على القفيز 4 أصواع
الشعير	على القفيز 4 أصواع

ما يؤدّى على البيع

بيع الخضر والغلال خارج الدكان	ناصريّان يوميّاً
حانوت الفطايري	ريالان في الشهر
حانوت الجزّار	8 ريالات في الشهر
حانوت الفوّال	ريالان في الشهر
حانوت الفحّام	ريالان في الشهر
حانوت القهوة	ريالان في الشهر

تدعّم هذا النّظام في عهد أحمد باشا باي بخضوعه إلى الالتزام[38]، والتحام

(38) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1859، محاسبة الوكلاء على مداخيل فندق الغلّة بتونس وعلى المحصولات بسائر مدن البلاد، بتاريخ 1838-1840. دفتر رقم: 1862، قانون المحصولات بطبربة. دفتر رقم: 1863، قانون محصولات الربع بسوسة. دفتر رقم: 1864، قانون المحصولات بنابل. دفتر رقم: 1867، قانون المحصولات ببنزرت، بتاريخ 1838-1841.. دفتر رقم: 1883، محصولات الربع بالقيروان، بتاريخ 1845-1848.. دفتر رقم: 1884، محصولات الربع بماطر، بتاريخ 1845-1846.

هذين النظامين أدّى إلى الرّفع من عدد اللّزم، وطبيعي أن تتضخّم تبعاً لهذا الإجراء قيمة الضّرائب، ذلك أنّ التزام المحصولات قد فتّت اللّزم بتجزئتها وتقسيمها ممّا سمح ببروز بعض اللّزم الجديدة على السّاحة التّجارية للإيالة، مثل «لزمة الكعك» و«لزمة القلوب»[39]وغيرهما كثير، وأدنى ما يمكن قوله بشأنها الكيفيّة الّتي توصّل بها رجالات الدّولة وأصحاب القرار إلى اعتبار مثل هذه الأنشطة البسيطة لزماً، أو بالأحرى على أيّ منطق استندوا في ضمّها إلى مجال احتكارات الدّولة؟ ولا يمكن هنا تبرير ظهورها وجدواها إلاّ بجشعهم وطمعهم للاستئثار «بالتّافه الّذي لا عبرة فيه»[40].

II ـ التّراتيب الإداريّة لنظام الالتزام

حسبما وفّرته لنا بعض المصادر[41] فإنّ العلاقة الّتي جمعت بين الدّولة والملتزمين قد حدّدتها تراتيب إداريّة نصّ على أهمّها مفهوم عقد الالتزام[42]، فإلى جانب ضبط التزامات كلّ طرف نحو الآخر، وتحديد حقوق وواجبات كلّ منهما، هناك بعض التّراتيب الأخرى الّتي بإمكانها أن توضّح لنا آليّات العمل بنظام الالتزام، وهي المتعلّقة أساساً بعرض اللّزم أمام المزاد العلني.

1 ـ المزايدة العلنيّة وأسعار اللّزم

بالاستناد إلى ما خلّفه هذا النّظام من وثائق، فإنّه لم يعرف عن الدّولة تحديداً لأسعار اللّزم، بل لأهميّتها مساهمة في ارتفاع سعرها أو انخفاضه، لذلك جنح هذا النّظام إلى إرساء مبدأ عرضها لعموم أصحاب الأموال وبيعها بالمزاد العلني، قصد تحقيق الرّبح والفائدة المرجوّة منها.

---

(39) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 95، م: 132، و: 89. تسريح من لزّامة الكعك لليهودي حاي بن مرتخاي صويد لصنع الكعك بتونس وحلق الوادي فقط، بتاريخ أيار/مايو 1859.

(40) العبارة مقتبسة من الإتحاف، ج4، ص56.

(41) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1909، عقد لزمة الحلفاء بسوق باب بحر بتاريخ رجب 1274 هجري (1857-1858). أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1932، عقد لزمة الشراب بتاريخ 1830.

(42) انظر أعلاه ما أوردناه في خصوص عقود الالتزام.

ويبدو أنّ الطّريقة المتوخّاة هنا كانت تتمّ أوّلاً عن طريق دلاّل ينادي بمشمولاتها أو بالبضائع الّتي تدخل تحت طائلتها في الأماكن العامّة وخاصّة في الأسواق دون الإشارة إلى سعرها(43)، ثمّ يتقدّم المعنيّون بالأمر من تجّار وغيرهم إلى المحكمة(44)، أو إلى القسم الرّابع من الوزارة الكبرى بداية من ستينيات القرن التّاسع عشر(45)، لاقتراح أسعارها والمزايدة عليها إن رغب في اقتنائها أكثر من شخص. ولا ندري بالتّدقيق على مستوى الإيالة التّونسيّة هل بدأ العمل بالمزايدة منذ إرساء نظام الالتزام وتبنّيه كنظام مالي أم سنّت هذه القاعدة بعد تبنّيه؟

أولى الإشارات الّتي تُحيلنا إلى ضبط أسعار اللّزم وفق المزاد العلني تعود إلى أربعينيات القرن الثّامن عشر، حيث نجد ذكراً للعبارات التّالية: «أتى فلان وزاد عليه، . . .» أو «زاد عليه فلان»(46)، لكنّ هذه المزايدة لم تشمل كافة اللّزم المعروضة آنذاك بل اقتصرت على عدد قليل منها، وهذا لا ينفي العمل بهذه الطريقة، إذ من المحتمل أن تكون اللّزمة قد عرضت للعموم ولم يتقدّم لاقتنائها أكثر من شخص، فلم نر سلطة الإشراف بدًّا من منحه إيّاها، وهناك إمكانيّة الموافقة على منح اللّزمة بالسّعر المقترح خاصّة إذا لم تشكّل تنافساً بين التجّار، كما تَرِدُ إمكانيّة تحديد سقف أدنى تنطلق منه المزايدة، وغالباً ما يكون هذا السّقف مرتبطاً بسعر اللّزمة في عامها المنقضي، وقد طبّق هذا خاصّة مع نظام التزام المحصولات إثر الإجراءات الّتي اتّخذها أحمد باشا باي في شأن تراتيبه(47).

أمّا إذا كان للّزم ارتباط بأنشطة فلاحيّة، فإنّ أسعارها غالباً ما يحدّدها الإنتاج سواء بجودة النّوعيّة أو بوفرة الكميّة، لذلك نجدها غير قارّة ومتذبذبة بالارتفاع مرّة وبالتّدنّي مرّة أخرى، والعكس كذلك جائز، مثل لزمة غابة زيتون تونس الّتي

---

(43) أ.و.ت؛ س.ت.، صن: 95، م: 126، و: 97، من دافيد شمّامة إلى وزير البحر خيرالدّين في 16 رمضان 1276 هجري (1858-1859).

(44) الإتحاف، ج3، ص17.

(45) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 97، م: 155، و: 31. من الوزير الأكبر إلى رئيس الكومسيون المالي بتاريخ 30 ذي الحجّة 1290 هجري.

(46) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره .

(47) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت.، دفتر رقم: 1883، محاصيل الربع بالقيروان. دفتر رقم: 1864 محصولات ماطر، بتاريخ 1845-1848.

سقّرت سنة 1157 هجري (1744-1745) بمبلغ 50,000 ريال، وفي السّنة الّتي تلتها حدّدت قيمتها النّقديّة بما يعادل 43,000 ريال، ومثلها في انهيار مقدارها وفي نفس التّاريخ كان شأن لزمة غابة زيتون طبربة الّتي تدنّى سعرها إلى أقلّ من النّصف والمسقّرة في بادئ أمرها بحوالى 6,500 ريال عن العام الواحد.

وتضطرّ الدّولة أحياناً إلى إعادة عرض احتكاراتها من جديد لعدم رضاها بالسّعر النهائي الّذي رست عليه، كما وقع في شأن لزم جربة في ستينيات القرن التّاسع عشر، الأمر الّذي جعل القائد يبادر بإعادة عرضها ثانية، ويراسل الباي لإعلامه بالأسعار النهائيّة الّتي أفضت إليها المزايدات وليستشيره في التّفويت فيها أو إعادة عرضها للعموم من جديد[48].

وفي حالتي إفلاس ملتزم وهي حالات نادرة كما سبق وذكرنا، أو عدم تقدّم من يلتزمها، تضطرّ الإدارة الماليّة للمخزن لتفادي الخسارة إلى عرضها من جديد لاستكمال مدّة العمل بها من قبل ملتزم آخر، لذلك تتقلّص فترة التزامها فنجد من اللّزم ما وقع العمل بها لفترات محدودة أي قبل استكمال مدّتها الّتي تحدّد في أغلب الحالات بعام كامل، مثل لزمة «خيط الفضّة» الّتي عُمل بها 27 يوماً فقط، وأدّى عليها ملتزمها موشي بشموط في ذي الحجة 1170هـ (1756-1757) 388 ريالاً أي بسعر 5,000 ريال في العام[49]، كما دامت «لزمة البياض» 11 شهراً و10 أيام بدءاً من صفر 1171 (تشرين الأول/أكتوبر 1757) وأدّى ملتزمها ابن الرحّال حوالى 5,651 ريالاً عن المدّة المذكورة أي بسعر 5,460 ريالاً في العام[50].

ويجوز تجديد اللّزمة سواء بعد انتهاء مدّتها أو عند إبرام الاتفاق الأول مثل رجب بن بروكة الّذي مُدّدت له لزمة «فندق باب بحر7» سنة 1160هـ (47-1748) بعد أن كان قد التزمها في السّنة الّتي سبقتها بنفس السّعر (12,000 ريال)[51]، أو مثل النّصراني اللّونقو الّذي تحصّل على «لزمة الخمر» لمدّة 5 سنوات متالية بدءاً من سنة 1172 (58-1759) بسعر رسا على 32,000 ريال عن كلّ سنة خلال الثّلاث

---

(48) أ.و.ت؛ س.ت.، صن: 43، م: 483، و: 55999، د.ت. (حوالى سنة 1856).

(49) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 98، مداخيل الدّولة من بعض اللّزم عن سنوات 1757-1765.

(50) أ.و.ت؛ المصدر السابق.

(51) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 45، مداخيل الدّولة من اللّزم عن سنوات 1744-1751.

سنوات الأولى، ومقابل 27,000 ريال عن كلّ سنة خلال السّنتين الأخيرتين، ووقع تحديد الأسعار عند عرضها للعموم[52].

مع التزام المحصولات في بداية أربعينيات القرن التّاسع عشر، اتّخذ تحديد الأسعار منعرجاً آخر، إذ أصبحت الدّولة تتدخّل بقوّة لفرض ما ترتضيه، فاللّزمة سواء ارتفعت قيمتها أو تدنّت، أصبحت قضاء مسلّطاً على اللزّام، فهو لا يستطيع التّنصّل منها إلاّ إذا زاد عليه لزّام آخر، بمعنى أنّه لن يتمكّن من فضّ التزامه ولا إيقاف العمل بعقده إلاّ إذا كان السّعر المقترح يفوق السّعر الّذي اقتناها به.

هذه القرارات كان وراء فرضها أحمد باشا باي الّذي ما انفكّ يضغط على الملتزمين بشتّى الوسائل المشروعة وغير المشروعة لمزيد الدّفع للدّولة، لاقتناعه بأنّ محاصيلهم وأرباحهم الطّائلة تفوق بكثير مبالغ التزاماتهم. لكن في المقابل ساهمت هذه الطّريقة في إفلاس البعض منهم وتعقّب السّلطة أثرهم بالعقاب وأثر أملاكهم بالمصادرة، وخير مثال نلجأ إليه هنا لتوضيح هذا التّشدّد وصرامة تطبيق هذه القوانين، حالة الحاج حسونة بن الحاج الّذي أطاح به نظام التزام المحصولات، كما أطاحت به المنافسة في ظلّ هذا النّظام.

لكن يبدو أنّ هذه الطّريقة لم يدم التشدّد في تطبيقها طويلاً لتضرّر المخزن منها بشكل أو بآخر، إضافة إلى أنّ حالات إفلاس الملتزمين لا نجد لها ذكراً إلاّ نادراً بعد فترة حكم أحمد باشا باي [1837-1855].

ونظراً إلى عدم تيقّن الدّولة من إيفاء الملتزم بما تعهّد به، سواء لأنّه لم يعرف عنه أنّه من ذوي الأموال، أو لأنّ أهميّة اللّزمة وارتفاع سعرها قد حتّما عليها اشتراط ضامن لإتمام إجراءات المنح، يفي بتعهّدات اللّزام في حالة مَطْله أو إفلاسه، كحال اليهودي يوسف بشموط وشركائه عند التزامهم «لزمة الفضّة» سنة 1171 هجري (1757-1758) ضمن فيهم الشّيخ الإمام محمد مامي[53]، أوحال لياه بن ابراهم بن القائد داود الّذي ضمن فيه «يوسف اللّيفي من تجّار دار الجلد»[54] لأداء سعر نفس اللّزمة سنة 1201 هجري (1786-1787).

(52) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

(53) أ.و.ت؛ المصدر السّابق، ص8.

(54) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 235، مداخيل الدّولة من بعض اللّزم، ص270.

وحسب ما أمدّتنا به دفاتر اللّزم، فالشّائع لدى أوساط الملتزمين تسديد أسعار لزمهم سواء دفعة واحدة بعد انتهاء المدّة المحدّدة في أغلب الأحيان بسنة مع وجوب تقديم تسبقة عربونا[55]، أو على أقساط شهريّة تتراوح بين 10 و12 قسطاً حسب المدّة الملتزمة[56]. أو تتقلّص هذه الأقساط ليقع دفعها بحساب ثلث أو ربع السّعر، ويكون ذلك بعد انقضاء أربعة أشهر من بدء العمل باللزمة في الحالة الأولى، وبعد ثلاثة أشهر منها في الحالة الثّانية[57].

لكن في حالات أخرى وحسب مقتضيات اللّزمة، فإنّ ما على اللّزام دفعه للدّولة ثمناً للزمته يحدّد في بادئ الأمر بمبلغ نقدي، لكن حسب مقتضياتها فإنّه مطالب طبقاً لتذاكر صادرة عن الباي بتزويد المصالح المخزنيّة من بضاعة لزمته كما هو شأن «لزمة البياض والحطب»[58] الّتي حدّد سعرها لمدة عامين و5 أشهر بمبلغ 266,314 ريالاً بين سنتي 1856 و1858 أي بحساب 130,000 ريال في العام، دفع منها لزّامها كلمتي خلفون

* 16,215,3 قنطار حطب بسعر 2,75 ريال القنطار الواحد، أي بما قدره 44,227,75 ريالاً.
* 7,666,2 قنطار فحم بسعر 8 ريالات القنطار الواحد، أي بما قيمته 61,366,25 ريالاً[59].

أمّا ما دفعه نقداً للبايليك فقد بلغ 31,048 ريالاً. وتطرح جميع هذه المبالغ من سعر اللّزمة، وبذلك يصبح اللّزام بعد انتهاء المدّة وإيقاف حساباته مطالباً بالفارق بين ما دفعه وما توجّب عليه دفعه[60].

---

(55) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ س.ت.، ص: 97، م: 155، و: 31، بتاريخ 30 ذي الحجّة 1290 هجري.

(56) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 21، مداخيل عدّة لزم بتاريخ 1743-1745. دفتر رقم: 45، مداخيل ومصاريف مختلفة للدّولة سنوات 1745-1754.

(57) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 421، مداخيل الدّولة ومصاريفها بين سنتي 1814-1824.

(58) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1910، محاسبة لزّام «البياض» والحطب عن سنة 1856-1857.

(59) ورد خطأ في جملة الحسابات المسجّلة بهذا الدفتر.

(60) حول لزمة البياض والحطب، انظر كذلك: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1875 بتاريخ 1844-1849 والدّفتر رقم: 1914 بتاريخ 1858-1863.

وينطبق تسديد أسعار اللّزم بهذه الطّريقة على جملة اللّزم الأخرى أهمّها «لزمة الصّابون»، و«الملح» و«القرنيط والنّشاف» و«الجبس» و«الجير والياجور» و«الرّخام والجليز» و«اللّوح والحديد»(61).

إلى جانب هذا، تعترضنا حالة شاذّة تحدّد كيفيّة أداء معلوم اللّزمة، إذ نصّت إحدى الوثائق على وجوب دفع السّعر المتّفق بشأنه عن لزمة البطانات يومياً، بمبلغ حدّد بما قدره 250 ريالاً، وليبلغ بذلك في نهاية عام 1159 هجري (1746-1747) 100,000 ريال، وهو المبلغ الجملي الّذي وجدناه مسجّلاً بالدّفتر(62)، ومردّ ذلك حسب ما نعتقد هو اشتراك عدد هامّ من الشّواشين في التزامها من ناحية، ورواج صناعة الشّاشية وتجارتها في تلك الفترة سواء داخل الإيالة أو خارجها(63).

وطريقة أداء معلوم اللّزمة على هذا الوجه، تُحيلنا إلى عدم احتكام اللّزام أو امتلاكه لسيولة نقديّة عند مبادرته باقتناء اللزمة، إذ إنّ أغلب اللّزم يقع دفع ثمنها بعد انقضاء مدّة العمل بها، وهو ما قد يساهم في الإخلال بالقواعد الأساسيّة للتجارة المرتكزة بدرجة أولى على تداول المال، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ

(61) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1869، محاسبة لزّامة دار الصّابون سنة 1839-1840؛ دفتر رقم: 1876، محاسبة لزّامة الملح سنوات 1844-1850؛ دفتر رقم: 1912، محاسبة لزامة القرنيط والنشاف سنوات 1857-1867؛ س.ت.، صن: 56، م: 614، و: 26، محاسبة لزام الجبس عن سنة 1858-1859، انظر كذلك دفتر رقم: 1919، محاسبة باولو طابية عن لزمة الجبس سنوات 1859-1869؛ دفتر رقم: 1920، محاسبة لزام الجير والآجرّ عن سنوات 1859-1865؛ دفتر رقم: 1905، محاسبة «كالو» لزام الرّخام والجليز عمّا زوّد به الدّولة عن سنوات 1856-1860، دفتر رقم: 1913، محاسبة لزّام الرّخام والجليز شالوم درمون عن سنوات 1859-1861؛ دفتر رقم: 1879، بيان أسعار بضائع لزمة اللّوح والحديد عن سنة 1845-1846. دفتر رقم: 1880، مماثل للدّفتر السّابق. دفتر رقم: 1885، محاسبة لزّام اللّوح والحديد عن سنة 1847-1848. دفتر رقم: 1906، محاسبة لزّام اللّوح والحديد عمّا أداه للدّولة ولمصالح الجيش عن سنوات 1856-1860.

(62) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

(63) Valensi, L; «Islam et capitalisme: production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVIII^e et XIX^{ème} siècles», *R.H.M.C.*, 1969, p. 376-400. Boubake, S., *La Régence...*, *op. cit.*, p. 134-137.

نظام الالتزام قد كرّس جباية الإيرادات المخزنيّة إلى قطاع التّجارة، وتبعاً له يصبح الملتزم تاجراً وسيطاً بين الدّولة ورعاياها من الحرفيّين والتّجار.

ولقد جرّت المزايدات حول اللّزم المعتبرة خاصّة إلى التّنافس الّذي أسهم بدوره في مزيد تغلغل نفوذ الملتزمين سواءً في المجتمع، أو في علاقتهم بالمخزن. وينطبق هذا على المسلمين منهم وعلى اليهود بالإيالة التّونسيّة في القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر، وذلك بتدعّم رؤوس أموالهم وتعدّد استثماراتهم في أكثر من مجال وهو ما أثبتناه في الجدول أدناه، الّذي لم نشر فيه إلاّ إلى أبرزهم، كلّ حسب مساهمته في الإيرادات المخزنيّة المتأتّية من اللّزم.

جدول رقم 3
الفئات الملتزمة[64]

الفئة الملتزمة		الملتزم	أسعار اللّزمة
محليّون	قادة لزامة	القائد أحمد بن الكاتب	174,000 ريال
		القائد أحمد الهويدي	90,000 ريال
		القائد رجب بن بروكة	28,000 ريال
	الجملة		292,000 ريال
	تجار	قاسم وعلي بن عيّاد	310,000 ريال
		حمودة قراجة	49,000 ريال
		محمد البجاوي	218,000 ريال
		محمد ميوس	529,000 ريال
	الجملة		1106,000 ريال

(64) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على: أ.و.ت، دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

الفئة الملتزمة		الملتزم	أسعار اللّزمة
محليّون	مماليك	حسن بن عبدالله المملوك	35,000 ريال
	قادة عسكريون	رجب بن مامي	6,000 ريال
	يهود	عائلة بشموط	35,000 ريال
	الجملة		76,000 ريال
جملة مداخيل المحليين			1,474,000 ريال
أوروبيون		النّصراني اللّونقو	150,000 ريال
		باتيستة الأشكربان	80,000 ريال
مجموع المداخيل			1,704,000 ريال

لا ريب في أن يكون هذا التّنافس من بين العوامل الّتي ساهمت في صعود المحليّين ودعّمتهم، خاصّة منهم القادة اللّزامة وبعض كبار التّجّار على حساب القادة العسكريّين والأتراك العثمانيّين. بالإضافة إلى ذلك يُبرز الجدول بعض النّقاط الّتي تتطلّب الوقوف عندها، تتمحور حول مساهمة المحليّين في الإيرادات المخزنيّة، فإذا كانت مساهمة القادة اللّزامة بهذه المبالغ في تلك الفترة، أو مساهمة أفراد من عائلة ابن عيّاد تعدّ عاديّة باعتبارهم من كبار تجّار الإيالة، فإنّ مساهمة الملتزمين محمد مينوس ومحمد البجاوي كلّ على حدة، تثير تساؤلاً هامًا: ألا يكونان من التّجار الذين يختفي وراء أسمائهم البعض من رجالات السّلطة؟ إذ على امتداد أكثر من عشريّتَيْن لم يظهرا إلاّ مرّة واحدة غير مجتمعين، وبظهورهما يتحصّلان على أهمّ لزمة شأناً وسعراً، وهي «لزمة البطان»، تلك الّتي اشترك في التزامها عشرون شوّاشي قبل ذلك بسنوات قليلة وبالسّعر ذاته تقريباً[65]، فالأوّل منحت له مرّة أولى لمدّة 3 أعوام متتالية (1756-1759) بسعر انطلق في سنته الأولى من 114,000 ريال ليتقلّص في سنته الثّالثة إلى 110,000 ريال. ثمّ منحت له مرّة ثانية لمدّة عامين متتاليين (1761-1763) بسعر 110,000 ريال ثمّ 100,000 ريال. ومن خلال الفجوة الّتي تركها محمد مينوس يتسرّب الثّاني لتمنح له مدّة عامين كذلك (1759-1761) بسعر حدّد في سنته الأولى بمبلغ 118,000 ريال، لينحدر إلى

(65) أ.و.ت، دفتر رقم : 45، سبق ذكره، كذلك انظر أعلاه.

100,000 ريال في سنته الثّانية. ولا شكّ أنّ هذه الطّريقة هي من بين الطّرق الخفيّة والمحكمة التّخطيط الّتي يلجأ إليها البعض من ذوي النّفوذ لتقاسم وتوزيع ما يغنم من عائدات اللّزم.

2 ـ أنــواع اللّـــزم

يتعسّر التوصّل من خلال وثائق نظام الالتزام إلى ترتيب قائمة نهائيّة بأنواع اللّزم وأعدادها، نظراً إلى الثّغرات الّتي تتضمّنها[66]، لكن رغم هذا فقد ارتأينا استخراج كلّ ما أمدّتنا به كشوف حسابات الدّولة وغيرها من معلومات بإمكانها أن تُثري هذا الجانب، وهي الّتي رسمناها بالجدول أدناه:

جدول رقم 4
عدد اللّزم وأنواعها بين القرن السّابع عشر والقرن التّاسع عشر[67]

ع/ر	اللّزمة[68]	ق[69] XVII	ق XVIII	ق XIX
1	الأدام (أو الملح)	+	+	+

(66) انظر أعلاه.

(67) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على العديد من الدفاتر الجبائيّة والإداريّة المحفوظة بالأرشيف الوطني التونسي والتي يمتدّ تاريخها من سنة 1676 تاريخ أوّل دفتر إلى ستينيات القرن التاسع عشر. ونظراً للكثرة العدديّة لهذه المصادر الأرشيفيّة فإنّنا نرجئ تضمينها لهذا الهامش، وسنشير إلى أعدادها الرتبيّة وإلى محتوياتها أو عناوينها في الهوامش اللاّحقة كما وردت في الصفحات الأولى لهذه الدفاتر، أو كما أوردها الأستاذ منصف الفخفاخ في دراسته: موجز للدفاتر الإداريّة والجبائيّة: الأرشيف الوطني التّونسي، منشورات أ.و.ت.، تونس، 1990، 526 صفحة.

(68) خضع تسلسل اللّزم إلى الترتيب الأبجدي، وقد كان تكرارنا لبعض اللّزم في هذا الجدول عن قصد، وذلك لاختلاف تسميتها من قرن إلى آخر، أو من فترة إلى أخرى مثل لزمة «العالمات والمواشط» الّتي تعني «لزمة الفرح» أو لزمة «طبل الأفراح»، والأمثلة من هذا القبيل متعدّدة وسنشير إليها في الهوامش. كما لم نضمّن لهذا الجدول عن قصد كذلك لزم الأرباع (مثل ربع أريانة أو ربع حلق الوادي... إلخ) المتفرّعة عن التزام المحصولات نظراً لكثرتها وتعدّد الأنشطة التّجاريّة والبضائع الّتي أخضعها المخزن إلى الضرائب.

(69) تشير العلامة + إلى تواجد اللّزمة في القرن الّذي يتضمّنه العمود.

2	الأدهان			+
3	الأدوية			+
4	الأدوية والأدهان (معاً)			+
5	أشغال الكذال			+
6	أصواع الزيت[70]			+
7	أطباق الخبز		+	
8	الأمشاك			+
9	الباب[71]	+	+	
10	البالطو (جربة)			+
11	البركة		+	
12	البطانات		+	+
13	البتوف والموازين			+
14	الجلد (مدبغة القصبة)			+
15	جلد الذيب ◄[72]		+	
16	الثلاثة خرارب			+
17	جلد الماعز (جربة)			+
18	الجبس	+		+
19	الجيش (شواشي العسكر)			+
20	الجير والآجُرّ		+	

(70) برزت مع نظام المحصولات وقد شملت تقريباً كلّ الجهات المنتجة للزيت، وفي تعدادنا أحصينا تقريباً 15 لزمة بين 1840 و1850.

(71) تجدر الإشارة أنّ «لزمة الباب» تختلف عن لزمة الجمرك، فلزمة الباب هو أداء مقداره 14 ريالاً يدفعها أسرى القرصنة بعد افتدائهم وعند مغادرتهم الموانئ التونسيّة.

Hénia A., «Fiscalité et politique fiscale dans la Régence de Tunis au début de la conquête ottomane», in *Les provinces arabes à l'époque ottomane*, c.e.r.o.m.a., Zaghouan, Tunis, 1987, p. 139-152, P. 141.

(72) اللّزم الّتي تحمل هذه العلامة في الجدول سيقع التعرّض إليها بالدّرس في الصفحات اللاّحقة.

21	جزية اليهود ◀[73]		+	
22	الجيش (خروجات العسكر)			+
23	الجيش (ضابط العسكر)			+
24	الجيش (كساوي) ◀			+
25	حانوت الخردة			+
26	حانوت الصرمة		+	
27	حانوت القزاز		+	
28	الحدادون			+
29	الحديد			+
30	الحرير والقرمز (مصرية) ◀			+
31	الحكر		+	
32	الحلفاء			+
33	الحلفاوين (سوسة)			+
34	الحوت		+	+
35	خروبة الأكرية			+
36	خروبة الحيوان			+
37	الخمر	+	+	+
38	الخمر (تقطير الشريحة) ◀		+	+
39	الخمر (الخل والسبيريتو بتونس)			+
40	الخمر (دار الشريحة بتونس)			+
41	الخمر (دار الشريحة بالمنستير)			+
42	الخمر (الشريحة والخل) (بسوسة)			+
43	الخمر (جمرك الخل بسوسة)			+
44	الخمر (جمرك الخل بالمنستير)			+

(73) شملت «لزمة جزية اليهود» ثلاث طوائف: يهود تونس ويهود القرنة بالحاضرة ويهود جربة.

45	الخمر (جمرك الخل بالمهديّة)				+
46	خيط القرداش			+	
47	دار الجلد		+	+	+
48	دار الصناعة			+	
49	دار الملف				+
50	الدخان			+	+
51	الدخان (خدمة وبيع)			+	+
52	دخان الكنايس			+	
53	دخان تونس			+	
54	الدخان (حانوت)			+	
55	الدخان (جمرك)				+
56	الدخان (ورق)		+		
57	دلال الغابة			+	
58	الدواب(74)		+		
59	الذهب (وزن)		+		
60	رأس الجبل			+	+
61	راعي الدواب			+	
62	الرحاب			+	
63	رحبة الطعام(75)		+		
64	رحبة النعمة بتونس				+
65	الرخام والجليز				+
66	رماد الغاسول				+
67	الرمانة		+		+

(74) يبدو أنّ هذه اللّزمة هي نفس اللّزمة الّتي أُطلق عليها لزمة «راعي الدّواب» أو «سارح الهوير».

(75) لا يمكن أن تكون هذه اللّزمة غير لزمة «رحبة النّعمة» بتونس الحاضرة، أو «لزمة الرّحاب» بصيغة الجمع باعتبار أنّ الحاضرة احتوت على ثلاث رحاب لبيع الحبوب.

68	الزكاة		+	
69	الزندالة		+	
70	السجن (سوسة)	+		
71	زيتون تستور		+	+
72	السراحات			+
73	سراحات أشغال الحرير			+
74	سراحات الشاشية			+
75	سراحات اللفة			+
76	السنجة		+	
77	سنجة الغزل		+	
78	سوق الجرابة بباجة		+	
79	سوق الجمال	+		
80	سوق الطعمة (صفاقس)			+
81	سوق اللفة (سوسة)			+
82	سوق باجة		+	
83	الشحم			+
84	الشواشي	+	+	+
85	الصابون			+
86	الصابون (خدمة وبيع)			+
87	الصابون الحجري			+
88	الصابون (دار)			+
89	الصابون (قنطرية)			+
90	الصاغة	+	+	+
91	الصّرارفية ◄			+
92	الصوف (جربة)			+
93	طبل الأفراح			+
94	طابع الشغل (جربة)			+

95	طابع اللفة (جِربة)			+
96	طابع السلك (جِربة)			+
97	طياش جِربة		+	
98	طياش نفوسة		+	
99	العالمات والمواشط	+	+	
100	عظم الحوت		+	
101	العلامات والسكين		+	+
102	عوائد البرج (جِربة)			+
103	غابات الكرستة			+
104	غابة المثاليث		+	+
105	غابة تونس		+	+
106	غابة طبربة		+	+
107	غابة طبرقة		+	+
108	غابة وسلات		+	
109	الغدامسية		+	
110	الغيب			+
111	الفحم	+	+	
112	الفحم (فندق البياض)		+	+
113	الفرح (سوسة)			+
114	الفزازنية		+	
115	الفضة		+	+
116	الفضة (خيط) ◀[76]			+
117	الفضة (خيط والصاغة)		+	
118	الفضة (وزن)	+		

(76) تعني هذه اللّزمة «لزمة جمرك السلعة» بتونس أو «لزمة جمرك تونس» ولا نعتقد أنّها لزمة أخرى غير لزمة «مرسى تونس» كذلك.

119	فلوس النحاس			+	
120	فندق الغلّة				+
121	فندق باب بحر(77)			+	
122	الفول (جربة)				+
123	الفول والخشاخش			+	
124	القزّازة والجبايب				+
125	القشاشين (سوسة)				+
126	القطران			+	
127	قلّة الزيت				+
128	الجمرك		+	+	+
129	جمرك السلعة بالحاضرة				+
130	جمرك السلعة بصفاقس			+	+
131	جمرك السلعة بقابس				+
132	جمرك الشقوف(78)			+	
133	جمرك المنستير				+
134	جمرك المهديّة				+
135	جمرك تونس			+	+
136	جمرك جربة			+	+
137	جمرك سوسة			+	+
138	جمرك صفاقس			+	+
139	القنطرية (سوسة)			+	
140	قنطرية (متقالة الوزن)				+
141	القياس		+	+	

(77) تعدّدت تسمية هذه اللّزمة بين القرن السّابع عشر والتّاسع عشر، لكن ما انفردت به وما اختصّت به كذلك هي صناعة الخيط الفضي.

(78) يقصد به فندق الغلّة والاختلاف هنا في التسمية لا غير وحسب معلوماتنا لا يوجد فندق آخر في تلك الفترة بضواحي باب البحر أخضعته الدّولة للالتزام.

142	الكمانجي (بسوسة)		+	
143	الكمانية	+	+	
144	كوشة الدبداية			+
145	اللوح			+
146	اللوح والحديد (معاً)			+
147	المخازنية	+	+	
148	المدابغ			+
149	المرسى الصغير	+		
150	المرسى الكبير	+		
151	مرسى تونس		+	
152	مرسى جرجيس		+	
153	مرسى قابس		+	
154	مقطع النقيل		+	+
155	المهمات ◀			+
156	المواشي		+	
157	مواشي رياح		+	
158	النشاف والقرنيط		+	+
159	النفة		+	+
160	النفقة ◀			+
161	هناشر البايليك		+	+
162	وية سوق الأحد		+	

رغم التنوّع والكثرة العدديّة للّزم بهذه القائمة والممتدّة تاريخها من أواسط القرن السّابع عشر إلى أواسط القرن التّاسع عشر، فإنّنا لا نستطيع أن نبتّ نهائياً في إحصائها بدقّة، وذلك ليقيننا بأنّ هذه القائمة لن تكون النّهائية، ولا التّامة في هذا الجانب، وفي الفترة الّتي ندرس.

خلال القرن السّابع عشر أحصينا حوالى 24 لزمة، إلاّ أنّ هذا العدد اقتصر أغلبه على «لزم وطن سوسة والمنستير» والبعض من لزم القيروان والحاضرة[79]،

وأمّا في ما يتعلّق بضبط أسعارها فإنّ المبالغ الماليّة المثبتة لا تخوّل لنا التّعرف بدقّة على قيمتها، فهي لا تحدّد السّعر بقدر ما تُحيلنا إلى تسبقة لحيازتها، أو أقساط من ثمنها، من ذلك أنّ المبلغ المسجّل «للزمة وزن الفضّة والذّهب» لم يتجاوز 13 ديناراً[80]، وهو مبلغ قليل مقارنة بمردوديّتها.

وظهر على امتداد القرن الثّامن عشر ما لا يقلّ عن 73 لزمة، إلاّ أنّ هذا العدد كمثيله لم يكن ليحصي الأنواع كافّة، نظراً إلى عدم تعرّضه إلى البعض منها، الّتي أثبتت وثائقُ القرن الّذي تلاه والّذي سبقه تواجدها، مثل «لزمة الجبس» الّتي تواجدت خلال القرن السّابع عشر، وتواصل التزامها إلى ما بعد 1860 حيث وقع احتكارها من قِبَلِ المجلس البلدي، وأصبحت إيراداتها خاضعةً لتصرّفه وتابعة لمداخيله[81].

وكشفت لنا نفس القائمة خلال القرن التّاسع عشر عن تدعّم عددي لأنواع اللّزم، خاصّة بعد إرساء نظام المحصولات وإخضاعه للالتزام[82]. وقد أحدث هذا النّظام تراتيب إداريّة جديدة ساهمت في تجزئة اللّزم وتفتيتها، وارتفع تبعاً لذلك عددها الّذي تجاوز التّسعين[83]. ويمكن هنا إثبات فئتين منها، انضوت تحت الفئة الأولى اللّزم الرّيفية، وتقابلها نعتاً فئة ثانية شملت اللّزم الحضرية[84]. فما هي أهمّ خصائص هذين الفئتين ؟

---

(79) أ.و.ت، دفتر رقم 1، استخلاص الدّولة للضّرائب من السّكان سنة 1676. كذلك الوزير السّراج؛ الحلل السندسية. . .، مصدر سبق ذكره.

(80) أ.و.ت، المصدر السابق.

(81) أ.و.ت؛ س.ت.، ص: 55، م:606، و: 7، من أعضاء المجلس البلدي إلى وزير العمالة بتاريخ15 جمادى الأولى 1276.

(82) انظر على سبيل المثال قائمة اللزم المسجّلة بالمصدر التالي: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1891، محصولات صفاقس ومنطقتها والأداءات الموظّفة عليها بين سنتي 1850 و1853.

(83) انظر جدول أنواع اللّزم وعددها بين القرن السّابع عشر والتّاسع عشر.

(84) سوف لن نتعرّض بدقّة إلى هذين النوعين من اللّزم، فقد سبق التطرق إليها من قبل الأستاذ محمد الهادي الشّريف في:

Chérif, M.H; «Fermages et fermiers...», *op. cit.*

أ ـ اللّزم الرّيفيّة

كما يوحي به نعتها، فقد انطوت هذه اللّزم بالأساس على الأنشطة الفلاحيّة، واتّصل أهمّها بالتزام أراضي أو هناشر البايليك المنتجة للحبوب[85]. وانحصر أغلبها في الشّمال والشّمال الشّرقي للبلاد، وتوزّعت بين جهة تونس وماطر وباجة وتبرسق والوطن القبلي وبنزرت[86]. كما شمل قسم آخر أراضي الزّياتين الّتي عبّرت عنها وثائقنا بغابات الزيتون وتوزّع أهمّها بين الشّمال والشّمال الشّرقي ومنطقة السّاحل[87]. ويقع منح هذه النّوعية من اللّزم إلى الأعيان المحلّيين خاصّة المشايخ والقادة وفي بعض الأحيان العسكريين ذوي الرّتب العليا، مقابل تعهّدهم بدفع كمّيات من إنتاج هذه الأراضي حسب المساحات المستغلّة[88] الّتي تتحدّد عند إبرام العقد. لكن إلى جانب الالتزام كان هناك نظامان لتحصيل إيرادات هذه الأملاك.

---

(85) في هذا القسم من الدّراسة يستحيل علينا التعرض بصفة ضافية إلى التمييز بين الأملاك الخاصة للبايات الحسينيين وأملاك الدّولة. حول هذا الموضوع انظر: **البرقاوي، سامي؛ الملكيّة العقارية وعلاقات الإنتاج بجهة تونس (مرناق والمرناقية) من 1875 إلى 1914،** ش.ت.ب .تحت إشراف الأستاذ محمد الهادي الشّريف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1982، ولمزيد من التفاصيل حول نظام الملْكيّة بتونس خلال الفترة الحديثة انظر:
Henia, A; *Propriété et stratégies sociales à Tunis (XVIe-XIX)*, Univ. Tunis I, 1999, 496P.

(86) أ.و.ت، دفتر رقم: 2078، لزمات هناشر البايليك بتاريخ 1782-1795، ودفتر رقم: 2079، لزامة هناشر البايليك بشمال البلاد، بتاريخ 1791-1811.
سوف لن نتعرّض في هذا الجزء من الدّراسة إلى عدد أراضي البايليك ومساحاتها، فقط نحيل القارئ على الدّراسة الّتي قام بها الأستاذ توفيق البشروش وركّز فيها خاصّة على هذه الأراضي المتواجدة بالشّمال والشّمال الشّرقي للبلاد، انظر:
Bachrouch, T; *Le saint et le prince..., op. cit.*, p. 647-652.

(87) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1877، محاسبة لزام غابات تونس بتاريخ 1842-1853، ودفتر رقم: 4003، محاسبة محمود بن عيّاد وحمدة الغنّادي على لزمة الغابة والزيت، بتاريخ 1848-1852 انظر كذلك الدّراسات التالية:
Larguech, D; *Wtan al Mounastir..., op. cit.*
رقيّة، مراد؛ ملْكيّة الزياتين بغابة مدينة سوسة لسنة 1840، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف توفيق البشروش، الجامعة التونسيّة، 1981، 390ص، (مرقونة).

(88) حول المساحة، انظر: Bachrouch, T; Ibid.

* **الوكالة** : في جانب منها تُشير الوكالة إلى نظام ماليّ يعتمد على تكليف المخزن لأحد أعوانه أو موظّفيه، بمتابعة عمليّات إنتاج أراضيه وتسويق بضاعتها ثمّ تحصيل عائداتها(89)، ومقابل هذا الإشراف يتقاضى الوكلاء الّذين غالباً ما يكونون موظّفين سامين مقرّبين للمخزن أو ذوي رتب عسكرية عليا، مرتّبات شهريّة محدّدة، عكس اللّزام الّذي يكون أجره مقتطعاً من نسب أرباح عمليّة الإنتاج(90).

* **الكــراء** : في غياب التزام أراضي البايليك، تلجأ الدّولة إلى استغلالها عبر «الشّراكة» أي الكراء، وتكون الإيرادات عيناً أي «بالطّعام»(91) - باصطلاح العصر - وحدّدت في خمسينيات القرن التّاسع عشر بخمسة أقفزة قمح و10 أقفزة شعير عن كلّ ماشية، ويمكن تحويل هذه الإيرادات العينيّة إلى إيرادات نقدية سواء بما يماثل من نقود قيمة البضاعة، أو عند دفع معلوم المساحة المكتراة، الّتي سعّرت بمبلغ 30 ريالاً للماشية الواحدة في أواسط القرن التّاسع عشر(92)، لكن سرعان ما ارتفع هذا الأداء في ظرف وجيز ليصبح 50 ريالاً عن نفس المساحة(93)، ويبدو أنّ هذا الارتفاع قد دعت إليه الحاجة الملحّة للإيرادات النّقديّة، المرتبطة هي الأخرى بالمساحة المستغلّة وبالسّنوات ذات المردوديّة الحسنة.

من هذه الوجهة يمكن أن تمدّنا هذه المبالغ بقيمة تقديرية أو مشابهة لأراضي البايليك الملتزمة، لكن لا يتسنّى لنا ذلك إلاّ بالتّعرف على كامل المساحات المستغلّة. ورغم تدعّم التزام «هناشر البايليك» في مرحلة أولى، ثمّ التجاء الدّولة

(89) أ.و.ت، دفتر رقم : 2089، محاسبة وكيل أملاك البايليك بتاريخ 1808-1826. والدفتر رقم : 2094، محاسبة وكيل هناشر البايليك بتاريخ 1828-1832.

(90) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 10 محاسبة وكلاء أملاك البايليك بتاريخ 1725-1726. دفتر رقم: 11 محاسبة وكلاء أملاك البايليك بتاريخ 1730-1731. دفتر رقم: 20 محاسبة الوكلاء على عائدات هناشر البايليك بتاريخ1737-1740. دفتر رقم 2095، محاسبة الوكيل حمدة على هناشر البايليك بالمرناقية بتاريخ 1845-1857.

(91) أ.و.ت، دفتر رقم 2101، إحصاء لهناشر البايليك المكتراة بالطعام بتاريخ 1857-1858.

(92) أ.و.ت، دفتر رقم 2095 كراء هناشر المرناقية بتاريخ 1845-1857.

(93) أ.و.ت، دفتر رقم 2116 مداخيل كراء هناشر البايليك بتاريخ 1861-1862.

لكرائها في مرحلة ثانية، فإنّ خطّة الوكيل قد بقيت قائمة الذّات وذلك بإشرافه مباشرة على الملتزمين وعلى المكترين خاصّة فيما يتعلّق بالمحاسبة على الإيرادات.

في نفس إطار أملاك البايليك، شملت اللّزم الزيفية معاصر الزّيت ومطاحن الحبوب، والأسواق الأسبوعيّة بالأرياف، من ذلك أسواق الهوارية الملتزمة من قِبَل محمد بن الحاج سنة 1255 (1839-1840) بمبلغ 4,000 ريال، أو أسواق جندوبة الّتي التزمها حسونة بن ساسي بمبلغ 10,000 ريال عن نفس السّنة، كما يمكن أن تخضع أجزاء من هذه الأسواق إلى لزم مستقلة غير تابعة لملتزم السّوق مثل الرّحبة ولزمة حانوت الزّيت بسوق ماطر أو لزمة «سوق الجرابة» بباجة.[94]

ضمن هذه الفئة من اللّزم، يمكن إدراج لزم «مقاطع الثقيل» الّتي اختصت بتموين بعض المؤسّسات المخزنيّة بمعدن الرّصاص، وقد وقع استغلالها تارة عن طريق وكيل، وتارة أخرى التزمها مشايخ الجهات التي تواجدت بها هذه المناجم، وتارة ثالثة منحت لكبار أعيان السّلطة[95].

شكّلت اللزم الرّيفية علاقة ثلاثية الأبعاد، تجاوزت أطرها البلاد التونسيّة، فجمعها بين مُنتج وواسطة ومستهلك وضّح علاقة المجتمع الرّيفي بالمخزن، أو بالأحرى علاقة إنتاج الرّيف بالسّوق الخارجية عبر وساطة المخزن، إذ غالباً ما تمرّ بضاعة اللّزمة خاصّة الحبوب والزّيوت مباشرة من الفلاح إلى موانئ التّصدير بعد مراقبتها لتثمينها.

هذه العلاقات التي شكّلتها اللّزم الرّيفية، أُحكمت روابطها منذ صعود حمودة

---

(94) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1870 ورقم: 235 ورقم: 2070 سبق ذكرها.

(95) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 18، محاسبة علي ورديان باشا على محصوله من الحديد والثّقيل 1736-1737. دفتر رقم: 58، محاسبة الوكلاء على الثّقيل 1748-1763. دفتر رقم: 100، حساب «المدخول والمخروج» من البارود تحت نظر حسن صبيول اوده باشا المماليك 1757-1773. دفتر رقم: 1766، محاسبة وكيل الثّقيل 1764-1771. دفتر رقم: 2297، محاسبة لزّامة مقطع الثقيل بجبل دقنو 1749-1757. وانظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2298، محاسبة لزّامة مقطع الثقيل 1766-1796. انظر كذلك:
Bachrouch, T; *Le saint et le prince...., op. cit.*, p. 563.

باشا باي إلى الحكم، فخلال عهده تميّزت أملاك البايليك بتنظيم محكم على مستوى إحصائها وإدارتها[96] والتّصرف فيها، واهتمامه بهذا الجانب له صلة وثيقة بتشجيعه للإنتاج الفلاحي ومنع تصديره على التّجار الأجانب[97]، ولربّما كان يبغي من وراء سياسته هذه الإبقاء على الأرباح النّقدية المتأتّية من البضائع المصدّرة بين أيدي المحليّين ومن ثمّ داخل البلاد.

وقد توضّحت دواعيها ومتطلباتها أكثر فأكثر خلال فترة حكم أحمد باشا باي، إذ شهدت اللّزم الرّيفية تقنيناً وتطوّراً هامين الغاية منهما كسب المزيد من النّقد. ولابدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هياكل السّلطة لم تكن بأيّ حال المستفيدة الأولى والوحيدة من إيرادات هذه اللّزم، بقدر ما استفاد اللّزام الّذي يمثل البعد الرّابع في هذه الشّبكة من العلاقات.

ب ـ اللّزم الحضريّة

إذا كان حجم مداخيل اللّزم الريفيّة لا يعبّر عن كثرتها النّوعيّة لارتباطها بالإنتاج الفلاحي دون غيره من الأنشطة الاقتصاديّة الأخرى، فإنّ اللّزم الحضريّة عكس ذلك تماماً، إذ تتدعّم نوعيّتها بارتفاع أعدادها وبتطوّر حجم مداخيلها الّتي لا تتأتّى من اتّصالها بأغلب الأنشطة الاقتصاديّة المتواجدة بالحضر، بل من احتوائها على العديد من موادّ الإنتاج الفلاحي بعد تحويلها من موادّ خام إلى موادّ شبه صناعيّة أو صناعيّة، مثل لزمة دار الجلد المرتبطة بالنّشاط الرّعوي أو لزمة الصّابون الّتي لها علاقة بإنتاج الزّيوت، هذا إضافة إلى ارتباط اللّزم الحضريّة ببعض أنشطة قطاع الخدمات الّذي وإن لم يكن مزدهراً في تلك الفترة، فإنّه أفرز لزماً هامّة جدّاً مثل لزمة النّفقة ولزمة المهمّات[98].

بتتبّعنا لجدول أنواع اللّزم وأعدادها[99]، نلاحظ التّفوّق العددي للزم الحضريّة،

(96) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2249 / 2، إحصاء لأملاك البايات 1775-1834.

(97) الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي. . .، مرجع سبق ذكره، ص261-268

(98) حول آليّات عمل لزمتي النفقة والمهمات واختصاصهما، انظر: الجزء الّذي خصّصناه للزم الخدمات بهذه الدّراسة.

(99) انظر: جدول أنواع اللزم وأعدادها بين القرن السّابع عشر والقرن التّاسع عشر.

فخلال القرن الثامن عشر والنصف الأوّل من القرن التاسع عشر، أحصينا ما فاق الستّين لزمة حضريّة مقابل خمس وعشرين ريفيّة تقريباً. واحتوت اللّزم الحضريّة على أهمّ اللّزم الّتي جاد بها نظام الالتزام لا من حيث سعرها فحسب، بل أيضاً من حيث استمراريّة ارتفاع أسعارها الّتي لم ترتبط بالمحاصيل الزراعية ولا بالتقلّبات المناخيّة، إضافة إلى أهميّتها الاجتماعيّة الّتي جعلت العديد من التجّار يتهافتون على اقتنائها نظراً إلى ما تمنحه إيّاهم من حظوة وجاه سواءً لدى السّلطة أو لدى المجتمع. هذا إلى جانب الأرباح الّتي تتأتّى منها مثل لزمة الجمرك ولزمة البطانات ولزمة فندق الغلّة ولزمة دار الجلد ولزمة الحوت الّتي التزمت على امتداد القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر من قِبَلِ وجهاء الإيالة وأثريائها وماسكي السّلطة بها.

ومن خلال أسعارها نلمح وزنها وأهميّتها بالنّسبة إلى مداخيل المخزن المتأتّية من نظام الالتزام، وهو ما يشير إليه الرّسم البياني أدناه لمتوسّط أسعار اللّزم الحضريّة[100].

ما يمكن الإشارة إليه، هو أنّ أغلب اللّزم الحضريّة وعددها ثلاث عشرة، سعّرت بأقلّ أو بما يعادل 50,000 ريال عن كلّ عام، وهي لزمة خيط الفضّة، لزمة دار الشّريحة بتونس، لزمة دار الشّريحة والخلّ بسوسة، لزمة سمسريّة الحرير والقرمز، لزمة أحذية العسكر، لزمة الصّرارفيّة، لزمة النشّاف والقرنيط، لزمة جمرك جِربَة، لزمة جمرك سوسة، لزمة جمرك صفاقس، لزمة محصول بيع الأملاك، ولزمة اللّوح والحديد[101].

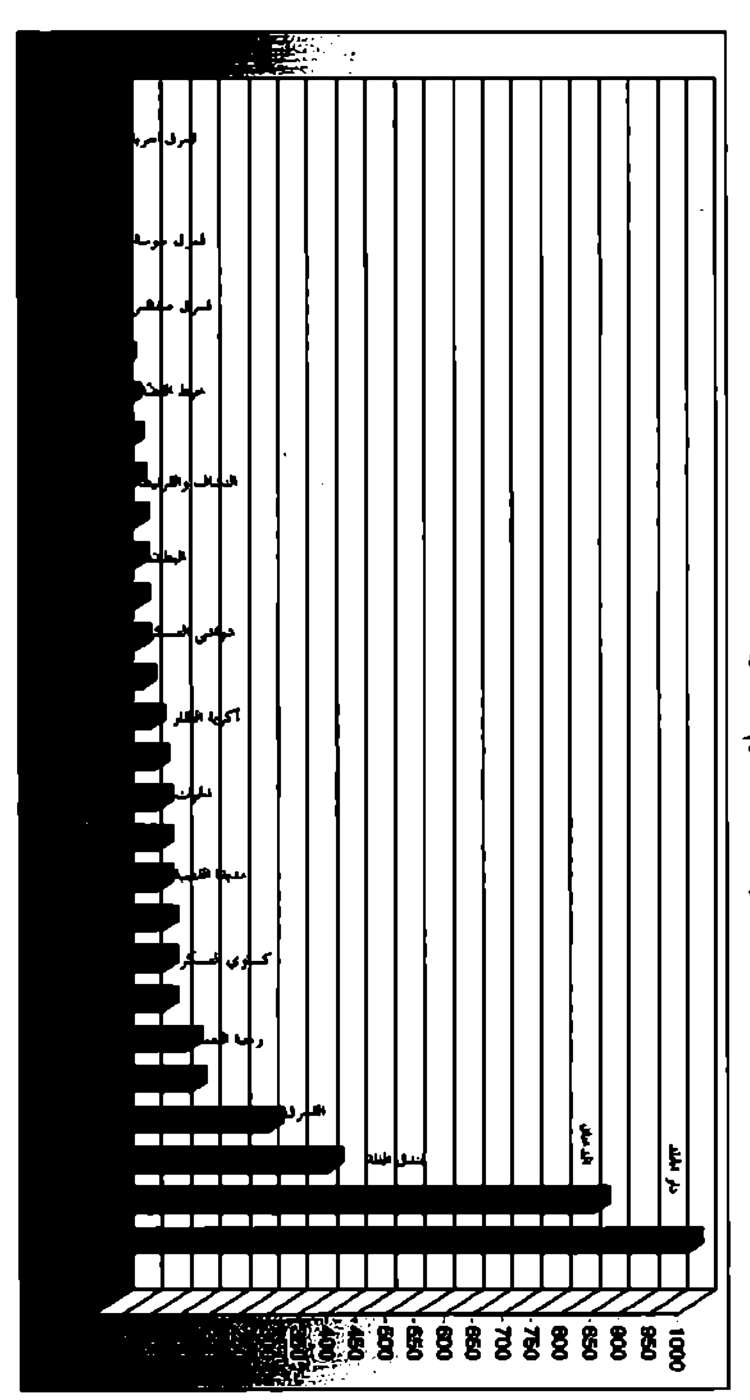
ولم يتجاوز عدد اللّزم الّتي تراوحت أسعارها بين 50,000 و100,000 ريال في كلّ عام عن الثّماني لزم، وهي لزمة بيع الجبس، لزمة الحوت، لزمة خروبة أكرية العقار بتونس، لزمة دار الملف، لزمة شواشي العسكر، لزمة مدبغة الجلد، ولزمة الخلّ و«السبيريتو»، في حين مثّلت اللّزم الّتي عادل سعرها 100,000 ريال عن نفس المدّة أو تجاوزه تسع لزم وهي: لزمة الملح، لزمة فندق الغلّة، لزمة جمرك تونس، لزمة غابات الكرستة، لزمة الصّابون، لزمة رحبة النعمة بتونس، ولزمة

(100) اعتمدنا في بسط هذا الرسم البياني على أسعار اللزم الّتي سجّلت بالمصدر التالي: أ.و.ت.، دفتر رقم: 2250/ 3، ويمتدّ تاريخه بين 1839 و1851.

(101) سنتعرّض لاحقاً إلى آليّات عمل لزمة الشريحة وسمسريّة الحرير واصبابط العسكر» والصّرارفيّة وتطوّر أسعارها والملتزمين الّذين أشرفوا عليها.

رسم بياني رقم 1

متوسط أسعار اللزم الحضرية (1840–1850)



كساوي العسكر[102]، دون استثناء لزمتي دار الجلد والدّخان اللّتين بلغتا أسعاراً خياليّة مع بداية أربعينيات القرن التّاسع عشر.

وهنا يتّضح فارق الأسعار بين هذه النّوعيّة من اللّزم واللّزم الريفيّة، فإذا أخذنا مثلاً لزم أصواع الزّيت والّتي توزّعت على خمس عشرة جهة بالإيالة[103]، ومثّل عددها عدد الجهات الّتي توزّعت عليها، لوجدنا أنّ الحجم الجملي لمداخيلها خلال المدّة المتراوحة بين 1839 و1850، لم يتعدّ 1,753,750 ريالاً، أي بمتوسّط سنوي يبلغ 159,431 ريالاً، وهي مبالغ لا تضاهي في قيمتها ولا في مستواها مداخيل لزمة واحدة مثل لزمة فندق الغلّة الّتي فاق متوسّط سعرها السّنوي 380,000 ريال، أو لزمة الجمرك الّتي تجاوز متوسّط سعرها السّنوي ربع مليون ريال.

كذلك الشّأن بالنّسبة إلى لزم الأرباع المتكوّنة من خمس وثلاثين لزمة[104]، فقد مثّلت الإيرادات الّتي جُبيت منها 25% من قيمة السّلع المعروضة بأسواقها. وبالرّغم من ارتفاع أسعارها وجملة مساهمتها في مداخيل نظام الالتزام مقارنةً بلزم أصواع الزّيت مثلاً، فإنّ مداخيلها لم تتجاوز 19,266,300 ريال خلال نفس الفترة، أي بمتوسّط سنوي بلغ 1,751,481 ريالاً، وهي مساهمة رغم أهمّيّة حجمها فإنّها لم تتعدّ جملة إيرادات لزمتي الدّخان ودار الجلد فحسب، اللّتين أنتجتا حوالى 20,195,000 ريال مداخيل جمليّة، أي بمتوسّط سنوي يبلغ 1,835,090 ريالاً.

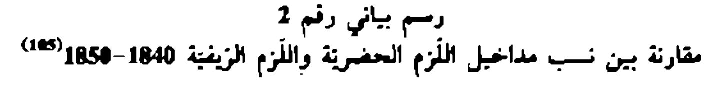
ومن البديهي أن تساهم هذه النّوعية من اللّزم بهذه الأسعار ومداخيلها في تضخيم الحجم الجملي لمداخيل اللّزم الحضريّة على حساب اللّزم الريفيّة، وهو ما يوضّحه الرّسم التّالي:

---

(102) سنتناول بالدّرس لزمة كساوي العسكر وأسعارها. انظر الّذي خصّصناه للزم الخدمات في هذه الدّراسة.

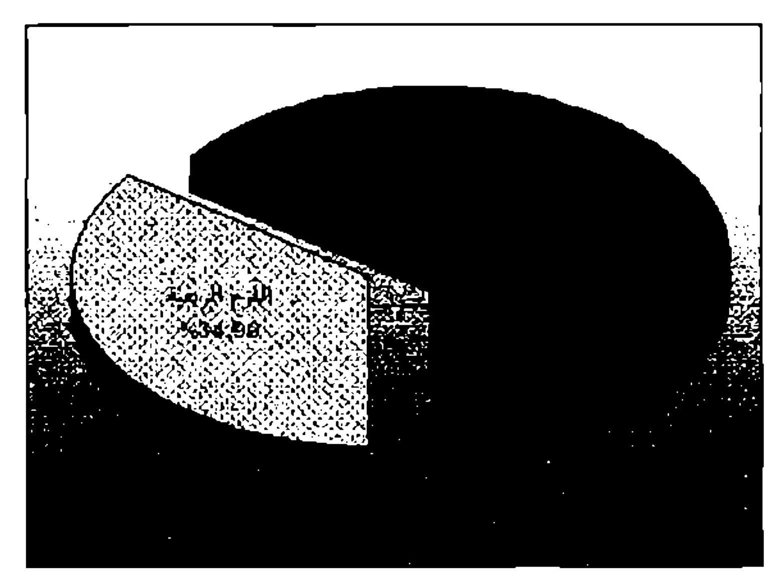
(103) هذه الجهات هي صفاقس، سوسة، المنستير، المهدية، القلعة الكبرى، مساكن، زغوان، رأس الجبل، تستور، تبرسق، بنزرت، طبربة، مجاز الباب، المهدية، الوطن القبلي.

(104) وهي لزم أرباع الجهات التالية: أريانة، أسواق جندوبة، أسواق الدخلة، أسواق سليانة، الأعراض، باجة، بنزرت، تبرسق، تستور، توزر، جربة، الحامة، الشبيكة وتمغزة، حمادة أولاد عيار، رأس الجبل، زغوان، سوسة، سوق الأربعاء، سوق كسرى، صفاقس، طبربة، مجاز الباب، الفحص، قفصة، القيروان، الكاف، الكموب والقوازين، ماطر، المنستير، نفزاوة، نفطة، الوديان، الوطن القبلي.



رسم بياني رقم 2

مقارنة بين نسب مداخيل اللّزم الحضرية واللّزم الرّيفية 1840-1850[105]



من خلال هذا الرّسم يبدو لنا واضحاً تفوّق مداخيل اللّزم الحضرية الّتي ساهمت بما يعادل 65,1% من الإيرادات المخزنيّة المتأتّية من نظام الالتزام والمقدّرة بحوالى 41,473,131 ريالاً خلال هذه الفترة أي بمتوسّط سنوي يناهز 3,770,284 ريالاً عن كلّ عام. في حين ساهمت محاصيل اللّزم الريفيّة بما قدره 22,231,650 ريالاً، أي بمتوسّط سنوي بلغ 2,021,059 ريالاً عن كلّ عام، وهو ما يمثل 34,9% من جُملة الإيرادات الاحتكاريّة للمخزن.

وما بسطته هذه اللّزم من هيمنة وتفوّق يقودنا إلى اعتبار أنّ نظام الالتزام عموماً كيفما طبّقت قواعده، قد غلّب الأنشطة الاقتصاديّة الحضريّة ودعّمها، وهو ما من شأنه أن يكون مؤشّراً دالاً على امتصاص الحضر لأسهم هامّة ممّا تجود به

(105) نتطرّق إلى المقارنة بين اللّزم بالتّركيز على هذه العشرية (1840-1850) نظراً لعدم وجود سلسلة مترابطة ومتواصلة من أسعار هذه اللّزم في فترة محدّدة، وما تضمّنه دفاتر مداخيل الدّولة سواء قبل هذا التّاريخ أو بعده لا يفي بالفرض المطلوب هنا والمتمثل في مساهمة نظام الالتزام في مداخيل الدّولة.

الأنشطة الاقتصاديّة بالأرياف المرتكزة أساساً على المنتجات الفلاحيّة، وهو ما قد يساهم في عرقلة هذا القطاع وعدم النّهوض به.

III - انخراط اليهود في نظام الالتزام

نظام الالتزام كما عرّفناه آنفاً هو نظام منفتح على كلّ أصحاب الأموال دون تمييز ديني أو عرقي، أي أنّه لم يكن إطلاقاً حكراً على الرعيّة المسلمة، لذلك لا يمكن تجاهل مساهمة أهل الذمّة أو دورهم في هذا الميدان، ونُشير هنا إلى اليهود خاصّة، ذلك أن تواجدهم قد تواصل في لزم بعينها بصفة مسترسلة لعديد السّنوات المتتالية. وبالرّغم من أن الوثائق المتوفّرة في هذا الباب لا تمدّنا بإحصائيات تامّة ومتواصلة، إلاّ أنّها تمكّننا من تتبّع ملامح تدرّجهم والأدوار الّتي قاموا بها من خلال عملهم في هذا القطاع.

وما يمكن إدراجه تبعاً لهذا، أنه بقدر انفتاح هذا النّظام الّذي بإمكانه أن يُيَسّر عمليّة انصهار الأقليّة اليهوديّة داخل المجتمع الإسلامي، من خلال إرساء علاقات تمحي فيها علاقات التّباعد، بقدر ما ركزت مشاركتهم البعض من مظاهر التّقوقع والانكماش الّتي ساهمت بدورها في توسيع شرخ التّنافر بين المجتمعين. فما مدى مساهمتهم في هذا النّظام، وكيف تجلّت مسيرة انخراطهم، وبم تميّزت مشاركتهم عبر اللّزم الّتي اقتنوها؟

من العسر بمكان أن نتوصّل إلى تحديد بداية العمل بنظام الالتزام في الإيالة التّونسيّة، كما أنّه من الصّعب أن نتعرّف إلى بداية انخراط اليهود فيه، ذلك أنّ المصادر المتوفّرة لدراسة تاريخ تونس في الفترة الحديثة لا تكشف عن أدنى المعلومات بهذا الشّأن. وبالرّغم من أنّ أولى الإشارات الّتي سجّلت مشاركة نخب من التّجار اليهود في جباية إيرادات نظام الالتزام تعود إلى أربعينيات القرن الثّامن عشر، إلاّ أنّه لا يمكن الاعتماد عليها لتحديد بروزهم على وجه الدقّة، فتواجدهم في حلقات الالتزام قد سبق هذه الفترة بردح من الزّمن، ويكفينا دليلاً إشرافهم على لزمة الجلد لسنوات متالية خلال القرن السّابع عشر[106].

(106) انظر على سبيل المثال:

A.E.P., A.C.F.T., 597a, du 12 septembre 1688. Cité in Boubaker. S; *La Régence de = Tunis..., op. cit.*, p. 123.

ويبدو أنه مع مطلع القرن الثّامن عشر بدأت تتّضح معالم نظام الالتزام عموماً، كما بدأت تتّضح معه صفات المنضوين تحته، ومن ثمّة فإنّ هذه المعالم مهّدت لتتبّع الأدوار الّتي شغلتها النّخب اليهوديّة في صلب هذا النّظام، وتتبّع المهامّ الّتي أنيطت بعهدة عناصرها.

وعلى هذا الأساس ولحصر اللّزم الّتي اقتنوها وضبطها، ندرج التّعداد التّالي الّذي خصّصناه للملتزمين اليهود، ونخاله كافياً عبر مساره التّاريخي الممتدّ من 1739 إلى ما ستينيات القرن التّاسع عشر، لتوضيح مدى انخراطهم والوزن الّذي تحلّت به مشاركتهم في هذا النّظام.

يُحيلنا تتبّع هذا الجرد على ثلاث مراحل وضّحت مشاركة بعض نخب المال والأعمال من اليهود في نظام الالتزام، واختلفت هذه المشاركة من مرحلة إلى أخرى، سواء من الجانب العددي للّزم المُقتناة، أم من جانب قيمتها الماليّة بالنّسبة إلى مداخيل المخزن[107].

جدول رقم 5

تعداد لزم اليهود خلال القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر[108]

الملتزم: اللقب والاسم	اللزمة	التاريخ
ابن ناطان، شموئيل والقنّي شالوم	جزية يهود تونس	1743-1739
ابن الكاتب، أحمد وشركاؤه	دار الجلد	1742-1740
أولاد شنام، حوقة وداوود	الصّاغة	1744-1743

▪ الغزيري، م.ح؛ وظائف مؤسّسة دار الجلد في العهد الحسيني (1721-1856)، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد هنيّة، كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، أيلول/سبتمبر 1988، ص18. سنتعرّض إلى هذا الموضوع في إبّانه.

(107) علماً أنّ التسلسل الزمني لتطوّر اللزم ومداخيلها عُموماً تشوبه بعض النواقص، نتيجة عدم تسجيله بوثائق الفترة، وان كان له انعكاس على الأرقام فإننا لا نخاله ذا تأثير كبير على أوجه المقارنة الّتي سنتطرّق إليها لاحقاً.

(108) نظراً لطول القائمة التي تحتوي على أكثر من 500 سطر، فإننا ارتأينا تقليص حجم هذا التعداد. وقد اكتفينا في هذا المجال بتسجيل تاريخ الالتزام ومدّته وأسماء الملتزمين ونوعيّة لزمهم فحسب، دون ذكر مصادرها. علماً أنها استخرجت من العديد من الوثائق =

التاريخ	اللزمة	الملتزم: اللقب والاسم
1747-1743	حانوت القزاز	ابن طاووس، داود + عتال شالوم
1745-1744	حانوت الصّرمة	لمبروزو، زاكي
1745-1744	خيط الفضّة والصّاغة	ابن موسى الهارون شوعه
1757-1745	دار الجلد	يهود دار الجلد
1751-1750	خيط الفضّة والصّاغة	أولاد القائد شالوم
1754-1753	جزية يهود جربة	ذمّي
1758-1756	الفضّة (خيط)	بشموط موشي
1757-1756	خيط الفضّة والصّاغة	نطاف شلومو وأصحابه
1758-1756	فلوس النحاس	كوهين مسعود وأصحابه
1757-1757	خيط الفضّة والصّاغة	الجزيري شمويل
1757-1757	خيط القرداش	سيتة يعقوب
1758-1757	الصّاغة	بشموط أبراهام وأصحابه
1758-1757	خيط القرداش وجلد الذيب	كايجو، هودة
1768-1757	دار الجلد	الذمي سورية وشركاؤه من اليهود
1759-1758	الصّاغة	مخلوف وأصحابه
1760-1758	جلد الذيب	كايجو، هودة
1759-1759	الفضّة (خيط)	بشموط يوسف وأصحابه
1762-1760	جلد الذيب	صورية

* الأرشيفيّة وهي تنتمي إلى مجموعة السجلّات أو الدفاتر الجبائيّة والإداريّة المحفوظة بالأرشيف الوطني التونسي (أ.و.ت.)، كما تنتمي إلى مجموعة المراسلات المصنّفة ضمن السلسلة التاريخيّة (س ـ ت) الموجودة بنفس المؤسسة. وما ينبغي التنبيه إليه فيما يتعلّق بهذا الجدول هو أنّنا رتّبنا الإشراف على هذه اللزم ترتيباً كرونولوجيّاً، إضافة إلى أنّنا ارتأينا التدقيق في إثبات كلّ تغيير يطرأ على سير عمل اللزم، سواءً عند تغيّر ملتزمها أو عند عرضها للالتزام مع حلول كلّ عام أو عند انقضاء مدّة التزامها حتّى نواكب تطوّرها ومسارها عبر سنوات عملها، لذلك نلاحظ تكرّر بعض أسماء الملتزمين وتكرّر معها أسماء بعض اللّزم، وهو تكرار مقصود للإلمام بكلّ ما يمكن أن توفّره المصادر الوثائقيّة لنظام الالتزام.

الملتزم: اللقب والاسم	اللزمة	التاريخ
ابن القائد داود وبن عيّاد	خيط الفضّة والصّاغة	1762-1760
صورية وبن قانصة	جلد الذيب	1763-1761
يهود دار الجلد	دار الجلد	1777-1777
تجّار دار الجلد	دار الجلد	1778-1778
بوعطمة، مردخاي (الأب)	جلد الذيب	1778-1778
تجّار دار الجلد	دار الجلد	1779-1779
يهود دار الجلد	دار الجلد	1780-1779
ابن داود، أبراهام	الفضّة (خيط)	1781-1780
يعقوب الذمي	الفضّة (خيط)	1782-1781
نطاف، دافيد وشركاؤه	فلوس النحاس	1782-1781
يهود دار الجلد	دار الجلد	1783-1782
عتال، لياه	الحوت	1784-1783
ابن القائد داوود، أبراهام	الفضّة والصّاغة	1784-1783
تجّار دار الجلد	دار الجلد	1784-1783
عتال، لياه	الحوت	1785-1784
الليفي، يوسف ومتروك، مردخاي	الفضّة والصّاغة	1785-1784
كوهين، هارون	الفضّة والصّاغة	1785-1784
تجّار دار الجلد	دار الجلد	1785-1784
عتال، لياه	الحوت	1787-1786
الليفي، يوسف ومتروك، مردخاي	الفضّة والصّاغة	1787-1786
ابن القائد داود، لياه بن أبراهام	خيط الفضّة والصّاغة	1787-1786
عتال، لياه	الحوت	1788-1787
ابن داود، لياه	الفضّة والصّاغة	1790-1787
يهود دار الجلد	دار الجلد	1788-1787
يهود توانسة ويهود قرانة	دار الجلد	1789-1788
عتال، لياه	الحوت	1790-1789

الملتزم: اللقب والاسم	اللزمة	التاريخ
كوهين، هارون	الفضّة والصّاغة	1789–1790
يهود دار الجلد	دار الجلد	1790–1794
كوهين، أبراهام	الفضّة (خيط)	1793–1794
طبب، شمويل شركاؤه من اليهود	الشّريحة	1793–1801
الليفي، يوسف وشركاؤه	الفضّة (خيط)	1794–1795
كوهين، أبراهام	الفضّة (خيط)	1794–1803
الغياشي، محمد بن عمر وشركائهما من اليهود	دار الجلد	1794–1797
كوهين، أبراهام	الفضّة والصّاغة	1795–1802
يهود دار الجلد	دار الجلد	1797–1799
بوعظمة	جلد الذيب	1799–1800
ريكس، زاكي وشركائه	دار الجلد	1799–1803
بوعظمة، حاي (الابن)	جلد الذيب	1799–1805
القروش، لياه	الشّريحة	1802–1803
زروق، شالوم وإسرائيل اللمي	حانوت القزاز	1802–1803
يهود دار الجلد	دار الجلد	1803–1804
يهود دار الجلد	دار الجلد	1804–1805
كوهين، شالوم	الفضّة والصّاغة	1804–1809
يهود دار الجلد	دار الجلد	1805–1806
أزولاي، شالوم وشركاؤه من اليهود	دار الجلد	1806–1807
ابن اليسع، يوسف وشركاؤه من اليهود	دار الجلد	1807–1809
كوهين، شالوم (ورثته)	الفضّة والصّاغة	1811–1814
ولد بيلة، أبراهام	الفضّة	1813–1814
الركاح، إسرائيل وشركاؤه	الصّرارفية	1814–1818
كوهين، شالوم (ورثته)	الفضّة والصّاغة	1814–1815
شطبون، أبراهام	الفضّة (خيط)	1814–1815
كوهين، شالوم	الفضّة (خيط)	1814–1815

الملتزم: اللقب والاسم	اللزمة	التاريخ
بوعظمة	جلد الذيب	1818-1814
ريكس، زاكي وشركاؤه	دار الجلد	1815-1814
كوهين، حاي وشركاؤه من	الشريحة	1816-1814
بوبلي، دافيد	الفضة	1816-1815
بوبلي، دافيد	الفضة والصاغة	1821-1815
بوعظمة، رفائيل (القرني)	الشحم	1818-1816
بوعظمة، رفائيل وشركاؤه من اليهود	الشريحة	1817-1816
بوبلي، دافيد	الفضة (خيط)	1817-1816
جيزانة، ميناحيم/ وشركاؤه	دار الجلد	1817-1816
متودي، النمي يوسف	الشحم	1819-1818
كوهين، حاي وشركاؤه من اليهود	الشريحة	1819-1817
جاوي، حاي	الفضة (خيط)	1818-1817
بلعيش، دافيد وسنيرة، موشي	سمسرية الحرير والقرمز	1818-1817
جاي، حاي	الفضة	1820-1818
بوعظمة، رفائيل وشركاؤه	الشريحة	1821-1819
بلعيش، دافيد وشركاؤه من اليهود	سمسرية الحرير والقرمز	1825-1820
زروق، شالوم وشركاؤه من اليهود	الشريحة	1825-1821
خياط، أبراهام/ سماحة، شوعة/ نقاش،	سمسرية الحرير والقرمز	1828-1825
جاوي، حاي	الفضة (خيط)	1827-1826
خيّاط، يعقوب	الضرارفية	1842-1840
خيّاط، يعقوب	الفضة (خيط)	1842-1840
فريجة زرقة وغزلان إسحاق	دار الشريحة بتونس	1843-1840
خيّاط، موشي بن يعقوب	سمسرية الحرير	1842-1841
سيمح، زرافة والعنابي، إبراهيم	الضرارفية	1844-1842
ابن للاهم، شالوم	دار الشريحة بتونس	1845-1843
طيانة، حاي	دار الشريحة والخلّ بسوسة	1844-1843

الملتزم: اللقب والاسم	اللّزمة	التاريخ
برامي، شموئيل وممي، شالوم	الصّرارفية	1850-1844
نطاف، لياه	دار الشّريحة والخلّ بسوسة	1850-1844
نطاف، لياه	جمرك سوسة	1847-1844
شلي، مردخاي	ربع حلق الوادي ولزمة الحوت به	1847-1845
شمّامة، نسيم	اللوح والحديد والأدهان والأدوية	1863-1846
شمّامة، نسيم	جمرك السلعة وتوابعه	1867-1848
بسيس، شالوم	الجلد وتوابعه بصفاقس	1851-1850
جيرح، مردخاي	الحوت بصفاقس	1854-1850
الصباغ، لياه بن ميهر	الخروبة وتوابعها بفندق المحصولات	1852-1850
ابن ممي، حاي وشركاؤه من اليهود	الصّاغة بصفاقس	1852-1850
الصباغ، لياه بن ميهر	باب البحر البراني	1852-1850
كوهين، يوسف بن شالوم	بيع اللفة بسوق الربع بصفاقس	1851-1850
كوهين، يوسف بن شالوم	البنتوف والقيام والموازين بصفاقس	1851-1850
الصباغ، لياه بن ميهر	رحبة النعمة بصفاقس، الطعام	1852-1850
الصباغ، لياه بن ميهر	رحبة النعمة بصفاقس، الكيل	1851-1850
الصباغ، لياه بن ميهر	سوق الجمعة (محصول البيع)	1851-1850
كوهين، يوسف بن شالوم	سوق الخضرة بصفاقس	1851-1850
الصباغ، لياه بن ميهر	طبل الأفراح بصفاقس	1853-1850
الصباغ، لياه بن ميهر	معلوم الفلفل الأحمر والزرارع والفاسول بصفاقس	1853-1850
الصباغ، لياه بن ميهر	الجلد وتوابعه بصفاقس	1852-1851
الصباغ، لياه بن ميهر	الخل والشريحة بصفاقس	1852-1851
الصباغ، لياه بن ميهر	الجمرك بصفاقس	1852-1851
ابن ممي، حاي وشركاؤه من اليهود	خروبة البتوف والقيام والموازين	1852-1851
كوهين، يوسف بن شالوم	سوق الجمعة والخضرة وخروبة	1852-1851
جيرح، مردخاي وولداه	البتوف والموازين بصفاقس	1853-1852

الملتزم: اللقب والاسم	اللزمة	التاريخ
جيرح، لياه	الصّاغة بصفاقس	1853-1852
كوهين، يوسف بن شالوم	القنطرية بصفاقس (الرمانة)	1853-1852
جيرح، مردخاي وابناه	اللفة بصفاقس	1853-1852
جيرح، مردخاي وابناه	خروبة البتوف والقيام والموازين	1853-1852
الصباغ، لياه بن ميهر	رحبة النعمة بصفاقس	1853-1852
جيرح، مردخاي وابناه	سوق الجمعة بصفاقس	1853-1852
جيرح، مردخاي وابناه	سوق الخضرة بصفاقس (محصول)	1853-1852
الصباغ، لياه بن ميهر	فندق الغلة وتوابعه بصفاقس	1853-1852
الصباغ، لياه بن ميهر	فندق وتوابعه بصفاقس	1853-1852
سلامة، لياه	قلّة كيل الزّيت بصفاقس	1853-1852
شمامة، نسيم	جمرك صفاقس	1869-1852
شطبون، أبراهام بن لياه	قنطرية الصابون بصفاقس	1853-1852
كوهين، يوسف بن شالوم	قنطرية منقالة الوزن بصفاقس	1853-1852
الصباغ، لياه بن ميهر	محصول الثلاثة خرارب وتوابعها	1853-1852
جيرح، مردخاي وولديه	محصولات بصفاقس	1853-1852
شمامة، يوسف وإسرائيل،	النفقة	1860-1852
عزرية، شوشان وشركاؤه	الحدّادين بصفاقس	1854-1853
عزرية، شوشان وشركاؤه	الصّاغة بصفاقس	1854-1853
شمامة، نسيم	دار الشّريحة بالمنستير	1868-1853
شمامة، نسيم	دار الشّريحة بسوسة	1868-1853
كوهين، يوسف بن شالوم	رمانة الوزن بصفاقس	1854-1853
كوهين، يوسف بن شالوم	سوق الخضرة وغيره بصفاقس	1854-1853
كوهين، يوسف بن شالوم	سوق بصفاقس	1854-1853
الصباغ، مردخاي	قلّة كيل الزّيت بصفاقس	1854-1853
شمامة، نسيم	جمرك سوسة	1868-1853
كوهين، يوسف بن شالوم	قنطرية الصابون بصفاقس	1854-1853

الملتزم: اللقب والاسم	اللزمة	التاريخ
شمامة، لياه	الفضة (خيط)	1862-1854
نطاف، شمعون	كساوي العسكر	1860-1855
خلفون، كليمتي	فندق البياض	1859-1856
شمامة، نسيم وزايد، أحمد	الملح بتونس	1862-1857
شمامة، نسيم وزايد، أحمد	الملح بطبرية	1862-1857
كوهين، زبولون	الرحبة بجربة	1860-1858
كوهين، زبولون	الصاغة بجربة	1860-1858
الطرابلسي، موشي	الصوف بجربة	1860-1858
حداد، شمولة	الفول بجربة	1860-1858
واتوري، هودة	القشاشين بجربة	1860-1858
مادار، معيتق	القلالين بجربة	1860-1858
قابلة بعلول	جلد المعز بجربة	1860-1858
الطرابلسي، موشي	خروبة الحيوان بجربة	1860-1858
حداد، سعيد	طابع اللفة بجربة	1860-1858
الحوري، الربي شوشان	طابع السلك بجربة	1860-1858
ميخائيل	عوائد البرج بجربة	1860-1858
الحوري، الربي شوشان	جمرك جربة	1860-1858
عطون رحمين	قنطرية الصابون بجربة	1860-1858
شمامة، نسيم	محصولات بنزرت	1858-1860
شمامة، نسيم	محصولات غار الملح	1858-1861
شمامة، نسيم	الجبس	1860-1859
شمامة، نسيم	الجير والياجور والملح وفندق الفحم	1860-1859
شمامة، نسيم	الخلّ والسكرات (الحاضرة)	1860-1859
درمون، شالوم	الرخام والجليز	1860-1859
شمامة، نسيم	محصولات الأعراض	1863-1859
شمامة، دافيد	محصولات حلق الوادي	1860-1859

الملتزم: اللقب والاسم	اللزمة	التاريخ
الموش، لياهو	الحوت بسوسة	1861-1860
الشلي أبراهام	الربع بسوسة	1861-1860
حدّاد، يعقوب بن شمولة	الرحبة بجربة	1861-1860
الموش، لياهو	الصّاغة بسوسة	1861-1860
إبراهمي موشي	حانوت الزيت بنزرت	1861-1860
بسيس موسو بن حوقة	رحبة النعمة بسوسة	1861-1860
صرفاتي يوسف ومحمد الدالي	سوق اللفة	1861-1860
مدينة، موشي	قلّة الزيت بجربة	1861-1860
شمامة، شوعة	محصولات حلق الوادي	1861-1860
كوهين، زبولون ويوسف بيرص	البالطو بجربة	1862-1861
سفز، حاي	الجيرو الباجور	1862-1861
حدّاد، يوسف	الحوت بجربة	1862-1861
عتال، يوسف	الخل وتقطير الشريحة	1862-1861
بيرص داوود	الدخان بجربة	1862-1861
بوخريص يوسف	الزيت بجربة	1862-1861
فراتي، يعقوب	الصابون بسوسة	1867-1861
الصبّاغ، مردخاي	الصابون بكامل الإيالة	1862-1861
حقير، رحمين	الصّاغة بجربة	1862-1861
بيرص شالوم	الفول بجربة	1862-1861
بوخريص يوسف	القشّاشين بجربة	1862-1861
كوهين، سيمع وينحاس داني	القلالين بجربة	1862-1861
حقير، رحمين	الجمرك بجربة	1862-1861
كوهين، زبولون وداوود بيرص	القنطرية بجربة	1862-1861
حدّاد، يوسف	جلد المعز بجربة	1862-1861
شملة، أبراهام + عمي يعقوب	سمسرة الحرير	1863-1861
مادار، ميمتق	طابع الملك بجربة	1862-1861

الملتزم: اللقب والاسم	اللزمة	التاريخ
شمّامة، موشي بن الكولير دافيد	محصولات حلق الوادي	1873–1861
البراملي، يوسف	الخلّ وتقطير الشريحة	1863–1862
يوسف بن شالوم بشنينو	الفرح	1864–1863
حدّاد، مردخاي	موازين جربة	1864–1863
الصباغ، لياه بن ميهر	محصولات صفاقس	1865–1864
البرانصي، حاييم	الفرح بصفاقس	1866–1865
الطّرابلسي، بنيامين	الحوت بجربة	1867–1866
بيشي	الدخان	1867–1866
حدّاد، ميخائيل	الرحبة بجربة	1867–1866
القائد مومو	السراحات	1867–1866
بنوط وجورنو	الصابون بالحاضرة	1867–1866
القائد مومو	الصابون ببنزرت	1867–1866
الصّباغ، مردخاي	الصابون بجربة	1867–1866
شمعوني فراجي	الصابون بقفصة	1867–1866
حدّاد، سعيد	الصّاغة بجربة	1867–1866
حدّاد، سعيد	الصّوف بجربة	1867–1866
حدّاد، سعيد	الفول بجربة	1867–1866
الطّرابلسي، بنيامين	القشّاشين بجربة	1867–1866
حدّاد، سعيد	القلالين بجربة	1867–1866
حدّاد، سعيد	الجمرك بجربة	1867–1866
حدّاد، سعيد	القنطرية بجربة	1867–1866
الطّرابلسي، بنيامين	جلد المعز بجربة	1867–1866
حدّاد، سعيد	خروبة الحيوان بجربة	1867–1866
الطّرابلسي، بنيامين	طابع الشّغل بجربة	1867–1866
كوهين، زبولون	طابع الملك بجربة	1867–1866
القائد مومو	فندق الغلّة	1867–1866

الملتزم: اللقب والاسم	اللزمة	التاريخ
بيجي مرتخيل	قلّة الزيت بجربة	1867-1866
بوقيلة باولو	جمرك الخلّ بسوسة	1867-1866
شمّامة بيشي	جمرك الدخان	1867-1866
القائد مومو	جمرك السّلعة بالحاضرة	1867-1866
القائد ناتان	جمرك السّلعة بقابس	1867-1866
الصّباغ، مردخاي	محصولات جربة	1867-1866
الصباغ، لياه بن ميهر	الصابون بصفاقس	1872-1866
خيّاط، إسرائيل، حييم	المهمات	1869-1868
الطّرابلسي، بنيامين وشمّامة، هويدة	محصولات لزم جربة	1869-1868
الصّباغ، مردخاي	الصابون بكامل الإيالة	1872-1868
الصّباغ، مردخاي	السراحات مرسى صفاقس	1870-1869
الصّباغ، مردخاي	الصابون	1870-1869
الصّباغ، مردخاي	اللفة	1870-1869
الصّباغ، مردخاي	سراحات أشغال الحرير	1870-1869
الصّباغ، مردخاي	سراحات الشّاشية	1870-1869
الصّباغ، مردخاي	سراحات اللفة	1870-1869
الصّباغ، مردخاي	جمرك السلعة بصفاقس	1870-1869
خيّاط، حاييم وإسرائيل	جمرك سوسة + المنستير + المهديّة	1870-1869
الصّباغ، مردخاي	جمرك صفاقس	1870-1869
خيّاط، حاييم وإسرائيل	محصولات المهديّة	1870-1869
القائد مومو	محصولات أولاد عون	1870-1869
القائد مومو	محصولات بنزرت	1870-1869
خيّاط، حاييم وإسرائيل	محصولات سوسة + المنستير	1870-1869
الصّباغ، مردخاي	محصولات صفاقس	1871-1869
فكرون، يوسف	محصولات طبرقة	1870-1869
الصّباغ، مردخاي	محصولات قرقنة	1870-1869

1 ـ المرحلة الأولى

امتدّت من أواسط القرن الثّامن عشر إلى ثلاثينيات القرن التّاسع عشر، واتّسمت خلالها مشاركة الأقليّة اليهوديّة بتداول فئة من تجّارها على نفس اللّزم، إذ بالإمكان حصرها نوعيًّا وعدديًّا وهي: لزمة جزية يهود تونس، لزمة جزية يهود جربة، لزمة جلد الذئب، لزمة حانوت الصّرمة، لزمة حانوت القزاز، لزمة الحوت، لزمة خيط الفضّة، لزمة خيط القرداش، لزمة دار الجلد، لزمة سمسريّة الحرير والقرمز، لزمة الشّحم، لزمة الشّريحة، لزمة الصّاغة، لزمة الصّرارفيّة، ولزمة فلوس النحاس[109].

من خلال هذا الضّبط يمكن التّأكد من قلّتها العددية، فمشاركة الملتزمين من اليهود لم تتعدّ حدود اقتناءاتهم الاثنتي عشرة لزمة[110]، في حين أنّ العدد الجملي للّزم المطروحة على السّاحة التّجاريّة للإيالة قد فاق السّبعين لزمة خلال القرن الثّامن عشر فحسب[111]. كذلك لم يتواصل العمل بهذه اللّزم على امتداد هذه المرحلة بنفس النّسق، فهناك لزم نشطت ثمّ غابت عن السّوق تماماً، مثل لزمة حانوت الصّرمة ولزمة خيط القرداش ولزمة الشّحم، وهناك لزم أخرى اقتصر العمل وفق مادّتها أو بضاعتها على فترات محدودة جدّاً وكان مآلها الاندثار هي الأخرى أو الغياب لفترة طويلة[112] من ذلك لزمة فلوس النّحاس ولزمة الصّرارفيّة.

وقد تخلّل هذه المرحلة حدثٌ هامّ في تاريخ انخراط التّجّار اليهود في نظام الالتزام، وهو انفصالهم نهائيًّا مع بداية القرن التّاسع عشر عن العمل بلزمة دار

---

(109) لم يخضع ترتيب هذه اللّزم في النصّ إلى نوعيّتها أو أهميّتها بل خضع إلى ترتيب أبجديّ.
(110) يورد هذا الحصر 15 لزمة لكن في الحقيقة عدد هذه اللّزم هو 12، باعتبار أنّ هناك لزماً قد أوردناها مرّتين بتسميتين مختلفتين وهي: لزمة حانوت القزاز التي تعني لزمة سمسريّة الحرير والقرمز، ولزمة الصّاغة التي ضمّت إلى لزمة خيط الفضّة في أغلب مراحلها، ولزمة الجزية لكلٍ من يهود تونس وجربة وهي كما تدلّ على ذلك التّسمية لزمة من نفس النوع، وهنا أوردناها على حالها لمزيد التّدقيق في أمرها، ومحافظة منّا على أسمائها وأنواعها كما سجّلتها الوثائق الأصليّة. سنتعرّض إلى خصوصيّات هذه اللّزم بصفة ضافية في موضع لاحق.
(111) انظر أعلاه جدول أنواع اللّزم وأعدادها بين القرنين السّابع عشر والتّاسع عشر.
(112) سنتطرّق إلى البعض من هذه اللّزم في الصفحات اللاّحقة.

الجلد، الّتي تعدّ من أهمّ اللّزم الّتي جاد بها هذا النّظام على أصحاب الأموال. وهذا الانفصال مثّل طلاق لا رجعة فيه بالرّغم من اقتران أنشطة البعض منهم بمادّتها وسوقها وبضاعتها لسنوات طويلة، حتّى نُعتت بأسمائهم، وكادت تكون في بعض الفترات من القرن الثّامن عشر حكراً عليهم. وهنا لا تخوّلنا هذه الدّراسة البتّ في أسباب هذا الانفصال ونتائجه إلاّ بالتطرّق إلى هذه اللّزمة باعتبارها مؤسّسة وإلى آليّات عملها، وهو ما نُرجئه إلى موضع لاحق[113].

2 ـ المرحلة الثّانية

تزامنت هذه المرحلة مع تطبيق نظام المحصولات على كامل أسواق الإيالة وتعميمه[114]، وتواصلت إلى ما بعد إدماجه في صلب نظام الالتزام في عهد أحمد باشا باي إلى حدود 1844. وقد اتّسمت مشاركة النّخب اليهوديّة هنا بالتّراجع، ففي بداية أربعينيات القرن التّاسع عشر لم يشرفوا إلاّ على سبع لزم وهي: لزمة خيط الفضّة، لزمة دار الشّريحة بتونس، لزمة دار الشّريحة بسوسة، لزمة ربع حلق الوادي ولزمة الحوت به، لزمة سمسريّة الحرير والقرمز، لزمة الصّرارفيّة ولزمة جمرك سوسة.

إنّ أوّل ما يمكن ملاحظته مقارنة بالمرحلة الأولى هو تواصل اقتنائهم لبعض اللّزم الّتي أشرفوا عليها سابقاً، وهو ما يُحيلنا إلى احتمال ثبات وجودهم فيها، الأمر الّذي يؤدّي إلى ترسيخ تقاليد في هذا الانخراط وهذه المشاركة. كما نلاحظ أيضاً انضمام ثلاث لزم تفرّعت اثنتان منها عن لزم المرحلة الأولى، وهي لزمة دار الشّريحة والخلّ بسوسة الّتي استقلّت عن لزمة الشّريحة عموماً، ولزمة الحوت الّتي ضمّت إلى لزمة محصولات ربع حلق الوادي وأصبحت تسمّى باسمه، ثمّ لزمة

(113) نظراً إلى أهميّة لزمة الجلد أو لزمة دار الجلد في مداخيل الدّولة وفي النّشاط التّجاري لليهود بين القرنين السّابع عشر والتّاسع عشر فإنّنا سنولي لها اهتماماً خاصّاً. انظر: الجزء الّذي خصّصناه إلى أهمّ اللّزم الّتي أشرف عليها الملتزمون اليهود.

(114) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1856، عقود التزام المحصولات بعمل المنستير بتاريخ 1833 و1838. دفتر رقم: 1857، قانون محصولات زغوان ويتضمّن معايير ومقاييس الأداءات الموظّفة على كلّ ما يباع بالأسواق وهو نفس القانون الّذي طبّق بالحاضرة التّونسيّة بتاريخ 1836 و1837.

جمرك سوسة. لكن بالرّغم من تدعّم قائمة اللّزم بهذه الزّيادة الطّفيفة إلاّ أنّ العدد الجملي شهد تراجعاً لغياب عدد هامّ منها، وسيشهد مزيداً من التّراجع في نفس هذه المرحلة بانسحابهم من أهمّ لزمتين اعتادوا التزامهما، وهما لزمة سمسريّة الحرير الّتي آلت إلى غيرهم مع بداية سنة 1842، ولزمة خيط الفضّة الّتي خرجت عن أيديهم سنة 1843[115].

وهنا يطرح أمامنا إشكال هامّ، بقدر ما سمح به نظام سياسي منفتح ومتميّز بالتّسامح تجاه الأقلّيات، وإدماجها في دورته الاقتصاديّة خاصّة تحت حكم أحمد باشا باي، بقدر ما كانت مشاركة النّخب اليهوديّة في هذه المرحلة محدودة جدّاً، بالرّغم من أنّ مصير أغلب أنشطتهم المهنيّة تعلّق بالتّجارة واستثمار الأموال، و هو ما وفّره نظام الالتزام. هذا التّناقض بين ما أتاحته الظّرفيّة التّاريخية، وبين ما هم عليه من محدوديّة على نطاق هذه المشاركة، يُعزى سببه إلى عاملين لهما نفس الدّرجة من الأهمّيّة والتّأثير.

يتمثّل العامل الأوّل حسب اعتقادنا في سيطرة بعض وجهاء المال والأعمال من التّجار المسلمين على لزم قد دأب التّجار اليهود على الاستثمار في مجالاتها منذ فترة طويلة، مثل لزمة خيط الفضّة الّتي آلت إلى عائلة بن عيّاد ابتداء من سنة 1843، وقد التزمت بنفس السّعر الّذي كان متداولاً قبل سنة، أي نظير 40,000 ريال عن كلّ عام، ولزمة سمسريّة الحرير والقرمز الّتي التزمها أحمد بن الشّيخ لمدّة عام فقط مقابل 16,000 ريال بعد أن زاد في سعرها على يعقوب بن موشي خياط الّذي كان قد تقلّدها بسعر 14,400 ريال. وتنازل عنها أحمد بن الشّيخ بدوره بعد سنة بنفس السّعر لفائدة محمود بن عيّاد[116]. إضافة إلى سيطرة هذه العناصر الموالية للمخزن على أغلب اللّزم الّتي أنتجها نظام المحصولات على امتداد أربعينيات القرن التّاسع عشر. وانطلاقاً من هذه الأمثلة وغيرها يمكن اعتبار أنّ مزاحمة اللّزامة المسلمين للتّجار اليهود قد شكّلت عنصراً أساسيّاً ساهم في تقهقر مشاركتهم، وأخلّت بصمودهم أمام المزايدات الّتي يفرضها سوق الالتزام.

---

(115) أ.و.ت، دفتر رقم: 2250/3، سبق ذكره.

(116) أ.و.ت.، المصدر السّابق.

وتُحيل هذه المزاحمة هنا على العامل الثّاني المتعلّق بنظام التزام المحصولات عموماً. إذ مع تطبيقه نظاماً ضرائبيًّا جديداً، ثمّ مع القوانين الّتي أقرّها أحمد باشا باي في شأن المزايدات وتداول اللّزم(117)، اكتنف مشاركة نخب المال من اليهود نوعٌ من التّراجع وهو ما يمكن أن نطلق عليه «وقفة عن بعد» ناتجة عن عدم توضّح آفاق هذا النّظام، وهو ما قد يبثّ الخوف من مغامرة الاستثمار في ميدان انفتحت نهايته في صورة الإخلال به على العقوبات ومصادرة الأموال(118).

3 ـ المرحلة الثّالثة

لم تدم فترة تدنّي مشاركة اليهود طويلاً، كما لم تتواصل فترة وقفتهم عن بعد، إذ سرعان ما تمّت عودتهم بقوّة لغزو سوق الالتزام، لكن بعد أن طرأت على هذه المرحلة بعض الأحداث هيّأت لهم الأرضيّة، ومنحتهم فرصاً لا مثيل لها للانقضاض على ما توفّره هذه السّوق، من ذلك خلوّها من المنافسات المدمّرة الّتي كانت تحول دونهم ودون الارتقاء إلى مستوى كبار الملتزمين المسلمين.

كما كانت هذه المنافسات تشكّل سدًّا منيعاً أمام انخراطهم في بعض اللّزم الهامّة مثل لزم الجمارك المرتبطة بأداءات قطاعَي التّصدير والتّوريد أساساً، والمتواجدة بكلّ من سوسة والمنستير والمهديّة وصفاقس وقابس وجربة(119). لكن بداية من سنة 1844 اخترق أحد أفراد عائلة نطاف هذا الحاجز وتمكّن من التزام جمرك سوسة لمدّة ثلاث سنوات متتالية بسعر استقرّ في حدود 7,500 ريال سنويًّا(120). كما التزم لياه بن ميهر الصّباغ جمرك صفاقس(121)، ثمّ تنازل عنه لصالح نسيم شمّامة الّذي التزمه لمدّة سبعة عشر عاماً على التّوالي (1852-1869)(122)، مقابل 45,000 ريال عن كلّ عام،

(117) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1861، محصولات تونس بتاريخ 1838-1839.
(118) الإتحاف، ج4، ص80-81.
(119) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1897، مداخيل الدّولة من لزم صفاقس بتاريخ 1852-1854. أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1870، بعض اللّزم المبرمة بين سنتَي 1839 و1842.
(120) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2250/3، كشف للزم ومداخيلها بتاريخ 1839-1851.
(121) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1893، مداخيل اللّزم بصفاقس بتاريخ 1850-1853.
(122) غادر نسيم شمّامة البلاد هروباً إلى فرنسا سنة 1864، وأحيلت أغلب التزاماته إلى ابن أخيه.

ولم يطرأ على السّعر أيّ تغيير طوال فترة الالتزام[123]. كما استطاعت بعض العناصر من النّخب اليهوديّة المحليّة الإشراف على لزمة جمرك السّلعة وتوابعه بالحاضرة[124]، وهي لزمة ذات ماضٍ وحظوة في الأوساط المخزنيّة[125] وتناوبت عليها أسماء في أربعينيات القرن التّاسع عشر تميّز أصحابها بجاههم ونفوذهم من أمثال محمد الأصرم[126] وحمدة الشّباب[127]، وكانت قبل ذلك في عُهدة أفراد من عائلتي ابن عيّاد وابن الحاج من أبرز العائلات المخزنيّة بالإيالة[128].

كما مكّن غياب المنافسة النّخب اليهوديّة من الانخراط لأوّل مرّة في سلك لزم ذات مردوديّة ماليّة هامّة للمخزن مثل لزمة الصابون[129] ولزمة الدّخان[130] ولزمة الملح[131]

(123) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 100، م: 225، و: 34، حصر للزم نسيم شمامة بداية من 1846-1847.

(124) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 100، م: 225، و: 34، سبق ذكرها.

(125) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1870، سبق ذكره.

(126) **محمد الأصرم**: هو ابن الوزير أبي عبد الله محمد الأصرم رئيس الكتبة في عهد أحمد باشا باي، يقول بشأنه ابن أبي الضياف: «... وقرّبه (أي أحمد باشا باي نجيًّا، وفتح أذنه لتدبيره واستعان برأيه في سائر أمور الدّولة، وكان بيده قلم جبايتها وحساب عمّالها...». انظر: **الإتحاف**، ج8، ص13.

(127) **حمدة الشّباب**: هو أبو عبد الله محمد ويدعى حمدة بن علي الشّباب، ارتبط مع أحمد باشا باي بعلاقة حميمة قبل أن يعتلي العرش، ولما تولّى سلطة البلاد قرّبه إليه وأولاه الخطط النّبيهة مثل الجمرك، وتمكّن في عهده من التزام لزم هامّة مثل لزمة شواشي العسكر ولزمة الصابون ولزمة السكين ولزمة صاع زيت صفاقس. ويذكر صاحب **الإتحاف** أنّ من فرط تعلّق أحمد باشا باي به ومحبّته له كان يبيت في سرايته كلّ ليلة. انظر: **الإتحاف**، ج8، ص65.

(128) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1870 ورقم: 2250/3، سبق ذكرهما.

(129) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 96، م: 152، و: 55. أمر عليّ في تولّي مردخاي الصّباغ لزمة الصّابون، بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 1868. ص: 40، م: 457، و: 51242. من عامل صفاقس إلى الوزير الأكبر بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 1872.

(130) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 95، م: 131، و: 57. قائمة في لزم ومحصولات عام 1283 هجري. ص: 96، م: 134، و: 15. من خير الدين إلى حسيبة بن عيّاد بتاريخ 3 ذي الحجة 1283 هجري.

(131) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 38، م: 446، و: 48179. من نائب لزّام الملح إلى خليفة السواسي بتاريخ أواسط جُمَادى الثانية 1267 هجري. دفتر رقم: 1909 تحديد الأسعار =

ولزمة فندق الغلّة[132] ولزمة فندق البياض[133]، وقد تراوحت أسعار هذه اللّزم أثناء تداولهم إياها بين 93,000 ريال و775,000 ريال، وهي مقادير هامّة إذا قُورنت بأرفع اللّزم آنذاك.

ويمكن أن نشير هنا إلى عامل ثانٍ لا يقلّ أهميّة عن الأوّل ساهم في دعم حظوظ بعض التّجار اليهود والمتعلّق أساساً بالتّحسن الّذي شمل الوضعيّة القانونيّة للأقليّة اليهوديّة عموماً إثر الإعلان عن عهد الأمان، وهو عامل شجّع على الاندماج في سوق تحفّ به المخاطر، سواء من قِبَل المخزن أو من قِبَلِ بعض الأفراد[134].

ويبدو أنّ هذا المناخ الباعث على الاطمئنان له تأثير على توجّه بعضهم للانخراط في ميدان الالتزام الرّيفي، والتوغّل داخل البلاد لاستثمار أموالهم، بعد أن كان هذا القطاع حكراً على الملتزمين المسلمين. فضلاً على أنّه كان يحظى باهتمام بالغ الأهميّة لدى الأوساط المخزنيّة بما أنّه يمكّن المنخرطين فيه من رفعة وجاه، ويفسح أمامهم المجال ليمارسوا نفوذهم الّذي يضاهي نفوذ ممثّلي السّلطة المركزيّة في أغلب الأحيان[135].

ومن بين هذه اللّزم الّتي أشرفت عليها النّخب اليهوديّة محصولات لزم أولاد عون وطبرقة ومنزل بوزلفة وبلد تركي والرّقبة وبنزرت وقرقنة[136]، إضافةً إلى لزم محصولات أهمّ الحواضر بالإيالة الّتي احتوت هي الأخرى على العديد من اللّزم الريفيّة؛ فمحصولات صفاقس مثلاً تفرّعت عنها لزمة سوق الجمعة ورحبة النّعمة

* الّتي يحاسب على أساسها لزّام الملح بتاريخ 1859.

(132) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 95، م: 131، و: 57. مصدر سبق ذكره.

(133) أ.و.ت؛ دفتر رقم : 1910، محاسبة لزّام فندق البياض بتاريخ 1856-1857.

(134) انظر ما سبق حول قوانين نظام التزام المحصولات في عهد أحمد باشا باي.

(135) حول الحظوة الّتي كانت تتمتع عائلة الجلولي وبن عياد في جهاتهم انظر:

Ben Achour, M.A; *Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIX ème siècle*, I.N.A.A., Tunis, 1989, p. 129-132, 195-196.

السعداوي، إبراهيم؛ تطوّر عائلة مخزنيّة بتونس في العصر الحديث: آل بن عيّاد بين سنوات 1740 و1837. دكتوراه موحّدة، جامعة تونس الأولى، 1999، ص974-1042.

(136) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 95، م: 131، و: 12. محصولات عام 1274 هجري.

وسوق الخضار، واختصّت في التزامها عائلة الصّباغ، وهي من أثرى العائلات اليهوديّة بصفاقس، إلى جانب إشرافها على أغلب لزم الجهة، مثل لزمة طبل الأفراح ولزمة معلوم الفلفل الأحمر ولزمة الجلد وتوابعه ولزمة الخلّ والشّريحة ولزمة الجمرك وغيرها كثير. وقد التزمت هذه العائلة جلّ هذه الموارد المخزنيّة لمدّة أعوام متتالية ابتداء من سنة 1850 إلى ما بعد ستينيات القرن التّاسع عشر(137).

وإذا تميّزت اللّزم الرّيفية الّتي تفرّعت عن محصولات سوسة بارتفاع أسعارها مقارنة بأسعار لزم ريفيّة أخرى، إلاّ أنّها لم تكن حائلاً أمام بعض النّخب اليهوديّة للاستثمار فيها، فلزمة رحبة النّعمة الّتي بلغ سعرها 52,700 ريال عن العام الواحد التزمها سوسو بن حوقة بسيس في نهاية خمسينيات القرن التّاسع عشر، وكذلك لزمة الرّبع الّتي رسا ثمنها على 58,000 ريال في نفس الفترة تعهّد بأداء معلومها اليهودي أبرهام الشّلي(138).

أمّا محصولات جربة الّتي أفرزت لزمة رحبة النّعمة ولزمة قلّة الزّيت فقد تناوب عليها التجّار اليهود دون انقطاع من 1856 إلى حدود سنة 1867 بأسعار تراوحت بين 7,000 ريال و14,000 ريال(139).

---

(137) المصدر السابق.

(138) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 95، م: 131، و: 31. قائمة في لزم الأرباع وغلال الزيت بسوسة بتاريخ 1859-1861.

(139) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 95، م: 131، و: 90. قائمة في لزم جربة بتاريخ 1855-1860.

الفصل الثّاني

لزم التجّار اليهود

تبعاً لما تقدّم يبدو أنّ مساهمة اليهود في نظام الالتزام أو إشرافهم على بعض اللّزم لم يشكّل امتيازاً لهم بقدر ما كان المخزن في حاجة لسدّ شغور هذه الوظيفة، وضعهم في ذلك كوضع بقية الملتزمين من مسلمين ونصارى (أو أوروبيّين). ومن خلال ما تعرّضنا إليه عبر مختلف مراحل انخراطهم وتطوّر مستوى مشاركتهم، نلاحظ أنّ هذا الإشراف على بعض اللّزم المعيّنة والمحدودة عدديًا كاد يكون بصفة دائمة، لولا تعثّر تواصله وتقطّع استرساله في بعض السّنوات.

واتّخذ تدرّجهم في هذا السّلك مستوى بطيئاً، إذ لم يتسارع نسقه إلاّ في فترة تكاد تكون متأخّرة مثّلت اندماجهم الفعلي في سوق الالتزام. وقد كان لهذا الاندماج وزن يختلف عن الوزن الّذي كان عليه، وأبعاد دون الأبعاد المعتادة مهّدت لعلاقات أخرى بالسّلطة وبالمجتمع غير العلاقات الّتي كانت سائدة. وأوّل ما يتبادر إلى ذهننا ونحن نعالج أهمّ اللّزم الّتي أشرف عليها البعض من تجّار هذه الأقليّة الطّرح التّالي: هل هناك لزم خاصّة بهم؟ أو بالأحرى هل هناك أنشطة في هذا الميدان لُزّمَتْ لهم دون غيرهم؟ وهل مثّلت اللّزم الّتي أشرفوا عليها احتكارات في صلب احتكارات الدّولة؟

لا يمكننا والموضوع في بدايته أن نؤكّد أو ننفي هذا الإشكال، إلاّ إذا تمّ عرض اللّزم الّتي نشطوا فيها بدرجة أولى خلال القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر، طبقاً لما وفّرته لنا المصادر الأرشيفيّة.

I ـ لزمة دار الجلد

هي من أهمّ اللّزم الّتي أفرزها نظام الالتزام، إذ لم تضاهها لزمة على امتداد

القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر، على مستوى السّعر وعلى مستوى الرّواج واكتساح السّوق، وكان إسهامها هامّاً في تنشيط قطاع التّجارة الخارجيّة عبر تصدير مادّتها، كما أنّها من أشهر اللّزم الّتي أشرفت عليها النّخب اليهوديّة القرنيّة والمحليّة خاصّة قبل الرّبع الأوّل من القرن التّاسع عشر حتّى كادت تكون حكراً عليهم. ونظراً لمكانتها في حلقات الالتزام وقيمة إيراداتها، فإنّنا سنوليها اهتماماً خاصّاً وذلك بالتطرّق إلى نظم وآليات عملها، وتطوّر أسعارها وما نتج عنه، والدّور الّذي لعبه اليهود بانخراطهم فيها[1].

1 ـ مفهومها وتطوّرها

يحيلنا أحمد بن أبي الضّياف في أوج ازدهار هذه اللّزمة على تعريف مقتضب لها لكنه واف، يقول: «... ومحصّل هذه الوظيفة، أن سائر جلد البقر بالمملكة تأخذه الدّولة من الجزّارين وغيرهم بتافه لا عبرة فيه، وكأنه في مقابل زكاة البقر. ثم يدبغ بدار الجلد ويباع لأهل صناعته بالمزايدة في مجتمع بالحاضرة يعرف بحلقة النّعال. ويباع منه ما زاد على احتياج المملكة لخارجها، ولا ينصرف في ذلك غير من يلزمه من الدّولة، ومن توابع هذا الوظيف عصر العسل بمعصرة دار الجلد، وتأخذ الدّولة الشمع...»[2].

إنّ المتأمّل في هذا التّعريف يلحظ اتّصاله بنقاط خمس:

أوّلها: أنّ لزمة دار الجلد هي من عداد الوظائف.

ثانيها: أنّ الجلد هو احتكار من احتكارات الدّولة تقتنيه بأبخس الأثمان.

ثالثها: تغطية طلبات السّوق المحليّة بمادّة الجلد، والفائض عن الإنتاج يقع

---

(1) سبق وأن تعرّضت إحدى الدّراسات الجامعيّة بصفة ضافية إلى هذه اللزمة ودورها في اقتصاد إيالة تونس خلال العهد الحسيني، في هذا الصّدد انظر: **الغزيري**، م.ح.ا **وظائف مؤسّسة دار الجلد في العهد الحسيني (1721-1856)**، مرجع سبق ذكره. ومن ناحيتنا سنحاول في هذا الجانب من الدّراسة مزيد التّركيز على مشاركة النّخب اليهوديّة في هذه اللّزمة لإبراز دورها على امتداد فترة العمل بها، والعوامل الّتي ساعدت هذه النّخب على الاحتفاظ بها لمدّة سنوات طويلة دون انقطاع.

(2) **الإتحاف**، ج4، ص55.

تصديره إلى خارج البلاد، ولا شك أنّ ثمنه سيتضاعف مراراً بعد تحويله من مادّة طبيعية إلى مادّة شبه صناعية عن طريق عمليّات تقنيّة تنطلق من الغسل لتنتهي بالدّبغ[3].

رابعها : عصر العسل وهي مادّة قيّمة جدّاً نظراً إلى إنتاجها الغزير، إذ كانت «...تخرج منها القناطير المقنطرة...»[4]، ونظراً إلى استهلاكها غذاء واستعمالها دواء، فإنّ سعرها لا ينفكّ عن الارتفاع.[5]

خامسها : صنع الشّمع، ويتمّ استخراج مادّته مباشرة بعد عصر العسل، وتتولّى الدّولة توزيعه سواء بالبيع في الأسواق المحليّة لحرفيي تحويل الجلد، أو بتصديره لمصانع الورق بأوروبا[6].

حسب هذا التّعريف تدور رحى هذه النّقاط حول سعي الدّولة إلى توفير ما أمكن لها من مصادر السيولة النّقدية. وبالرّغم من أنّ ابن أبي الضّياف يقتصر على ذكر الجلد البقري باعتباره مادّة أساسيّة لنشاط هذه اللّزمة، فإنّ المخزن ولزّاماته لم يستغنوا عن بقية مصادر الجلد الأخرى، كجلود الجمال والأغنام والحمير وحتّى الجيفة منها ضُمّت لمصادر للجلد[7].

تُحيلنا إشارات عديدة إلى الاهتمام بمادّة الجلد واستخدامه في الصناعات والحرف المحليّة قبل العهد الحسيني[8] أو بالأحرى قَبْلَ نشأة دار الجلد باعتبارها مؤسّسة لها هيكلها وتنظيمها الخاصّان.

ورغم الصّبغة التّقليدية الّتي تتّسم بها صناعة الجلود، وبالرّغم من تكاليفها

(3) الغزيري، م.ح؛ نفس المرجع، ص126-128.

(4) الإتحاف، ج4، ص65.

(5) سعر القنطار من العسل في أواسط القرن الثّامن عشر بلغ حوالي 20 ريالاً. أ.و.ت؛ دفتر رقم:2160 محاسبة لزّامة دار الجلد بتاريخ 1734-1749.

(6) الغزيري، م.ح؛ نفس الرجع، ص76.

(7) أ.و.ت.، المصدر السّابق.

(8) انظر على سبيل المثال: الوزان، حسن (المعروف بليون الإفريقي)؛ وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسيّة محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، الجزء 2، ص90.

الباهظة فإنّها وجدت رواجاً في الأسواق الحفصيّة[9]، حتى كادت العديد من الحرف لا تستغني عن هذه المادّة، ومثلت بالنسبة إليها المادّة الأوليّة المؤسّسة لصناعتها مثل صناعة السّروج، وصناعة البلغة وتجليد الكتب، إضافة إلى عدة أنواع من الألبسة[10].

ركّزت بعض الدّراسات المتعلّقة بالتّاريخ الحفصي على أهميّة الجلد ودوره في مجال الحرف المحليّة[11]، لكن لم تشر إلى طرق الحصول عليه ولا إلى المشرفين على تحويله. إلاّ أنّ هذا الإشكال اتّضح مع بداية القرن السّابع عشر، إذ أصبح للجلد جمرك خاصّ به، يُعْنَى بمراقبة مسالك التّوزيع والتّصدير تحت إشراف وكيل[12]. ثمّ تفرّعت عن هذا الجمرك في مرحلة موالية قيادة الجلد الّتي عهدت إلى قائد يقع تكليفه من قِبَلِ قائد الجمرك نفسه. هذا التطوّر التدريجي وفق هذه التّراتبيّة يؤكّد على بداية الاهتمام الفعلي للمخزن بمادّة الجلد باعتباره مورداً جبائيًا ذا أهميّة، كما يؤكّد تطوّر استغلال هذه المادّة الأوّلية في شكل مؤسّسة مهيكلة. ومع أواسط القرن السّابع عشر وقع إدماج تجارة الجلد في صلب نظام الالتزام، وستقول السّلطة المركزيّة في شأنها كلمتها الفصل، بحظر شرائه على التجّار باعتباره حكراً عليها، واختصاصاً من اختصاصاتها[13].

تدعّمت تجارة الجلد مع اعتلاء حسين بن علي السّلطة (1705)، إذ أصبح لهذه المادّة مؤسّسة خاصّة تُعنى بها أطلق عليها اسم «دار الجلد». وبدءاً من سنة

---

(9) برانشفيك، روبار؛ تاريخ إفريقية في العهد الحفصي. . .، سبق ذكره، ج2، ص222.

(10) برزت أسواق في العهد الحفصي مرتبطة بصناعة الجلد مثل سوق البلاغجيّة وسوق السكاجين والدباغين، في هذا الصّدد انظر: الدولاتلي، عبد العزيز؛ مدينة تونس في العهد الحفصي، تونس 1981، ص63–69. العشايشي، محمد؛ العادات والتقاليد التّونسيّة. . .، سبق ذكره، ص382.

(11) انظر على سبيل المثال: برانشفيك، روبار؛ المرجع السابق. الدولاتلي، عبد العزيز؛ المرجع السابق.

(12) الفزيري، م.ح؛ المرجع السّابق، ص14.

(13) لا يمكن اعتبار هذا التّاريخ بداية العمل بالجلد باعتباره لزمة، بل من المؤكّد أن الجلد كان لزمة قبل ذلك.

Pantet, E; *Correspondance...*, *op. cit.*, Tunis, 2 août 1666, traité du Cap-Nègre, article IV, t.I, p. 233-235.

1721، تاريخ أوّل سجلّ لدار الجلد اتّضحت لنا الهيكلة الإدارية لهذه المؤسّسة، ونستطيع من خلال ما خلّفته من وثائق حساباتها تتبع مراحل تنظيمها وتطوّر أسعارها بدقة إلى أواسط القرن التّاسع عشر، تاريخ ضمّ مداخيل دار الجلد إلى إيرادات المجلس البلدي[14]. وما ينبغي أن نشير إليه في هذا الصّدد أنّ الإشراف على هذه المؤسّسة يعدّ من الوظائف المخزنيّة الهامّة إلى جانب دار السكّة، كما أنّ تأطيرها وهيكلتها عبّر عن حرص الإدارة الماليّة على متابعة القطاعات الاحتكاريّة للمخزن.

2 ـ أسعار لزمة دار الجلد

لا يمكن التّطرق إلى الحديث عن مشكل أسعار قيادة الجلد أو لزمة الجلد قبل أن تصبح مؤسّسة قائمة بذاتها، أي قبل أن تأخذ شكلها التّنظيمي مع دار الجلد، فهناك إشارات عديدة توحي بأنّ سعر هذا القطاع مؤشّر دالّ على أهميّة اللّزمة خاصّة خلال القرن السّابع عشر، فاستقلاله عن مؤسّسة الديوانة في مرحلة أولى، وتكليف قائد يسهر على مراقبته في مرحلة ثانية، ثم تحويله إلى لزمة وتركيز نيابات له في داخل البلاد كالّتي بباجة والكاف وبنزرت[15]، كلّ ذلك يؤكّد على أنّ سعر هذا القطاع له اعتبار ضمن الإيرادات المخزنيّة، ووزن هامّ لدى التّجار من خلال ما يوفّره من أرباح.

تشير أولى الأسعار الّتي سجّلتها دفاتر دار الجلد خلال الثّلث الأوّل من القرن الثّامن عشر إلى استقرارها في حدود 20,000 على امتداد أكثر من عشريّة (1721-1734). لكن إذا شكّل سعر هذه اللّزمة استقراراً متواصلاً، إلاّ أنّه في الحقيقة يشير إلى انخفاض قيمتها بما أنّها كانت متداولة بمبلغ ثلاثين ألف ريال في أواخر القرن السّابع عشر[16]. ويظهر أوّل مؤشّرات هذا الانخفاض في تراجع سعر المادّة الّذي انتقل من 3 ريالات للجلد البقري ذي الحجم الكبير إلى ريال ونصف

---

(14) وهو ما ستدرّج إليه تباعاً انطلاقاً من أسعارها وملتزميها يهوداً ومسلمين.

(15) Bachrouch, T: *Formation sociale...*, *op. cit.*, p. 97.

(16) A.E.P., A.C.F.T., 597a, du 12 septembre 1688. Cité in Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, *op. cit.*, p. 123.

الرّيال ابتداء من سبعينيات القرن السّابع عشر[17]، وهو انخفاض هامّ باعتباره يمثّل تراجعاً بحوالي نصف القيمة، وبديهي أن ينخفض سعر اللّزمة تبعاً لانخفاض بضاعتها.

هذا التّقهقر على مستوى سعر اللّزمة والمادّة المكوّنة لنشاطها له أسبابه ودواعيه، من أهمّها تأثير الظرفيّة السّياسيّة للبلاد الّتي اتّسمت باضطرابات شديدة الوقع من جرّاء الحرب الأهليّة الّتي دامت إلى حدود اعتلاء حسين بن علي الحكم[18]، وانعكست مظاهرها على أهمّ القطاعات التّجارية الحسّاسة، مثل الاتّجار في الجلد الّذي اعترضته العديد من العراقيل على مستوى نقله من مراكز إنتاجه بداخل البلاد إلى مراكز ترويجه بالحاضرة، الأمر الّذي يجبر منتجه على التّفويت فيه بأقلّ من قيمته المعتادة، خاصّة وأنّ الجلد مادّة سريعة التّلف[19].ويبدو أنّ هذه العراقيل الّتي كانت وراء الرّكود النّسبي لهذه التّجارة حتّمت على الإدارة الماليّة إعادة النّظر في أسعار الجلد عند عرضه للالتزام.

على مستوى القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر، منحنا الرّصيد الوثائقي لدار الجلد سلسلة هامّة من الأرقام، يسّرت لنا السّبيل لرصد حركة تطوّر الأسعار على امتداد أكثر من قرن وربع القرن[20]. وليس بكاف هنا أن ننظر في طرفي هذه الأرقام لإبراز المراحل الّتي تعقّبتها اللّزمة، بل لا بدّ من مراقبة كلّ تقلّباتها عبر مسارها لفهم الآليّات المتحكّمة في تحوّلاتها أو الموجّهة لها من فترة إلى أخرى، وهو ما حاولنا التقيّد به على ضوء هذا الرّسم[21]:

---

(17) Pantet, E; *Correspondance...*, *op. cit.*, Mémoire de Jean-Baptiste Michel sur le commerce de Tunis, le 28 août 1686. t.1 p. 390.

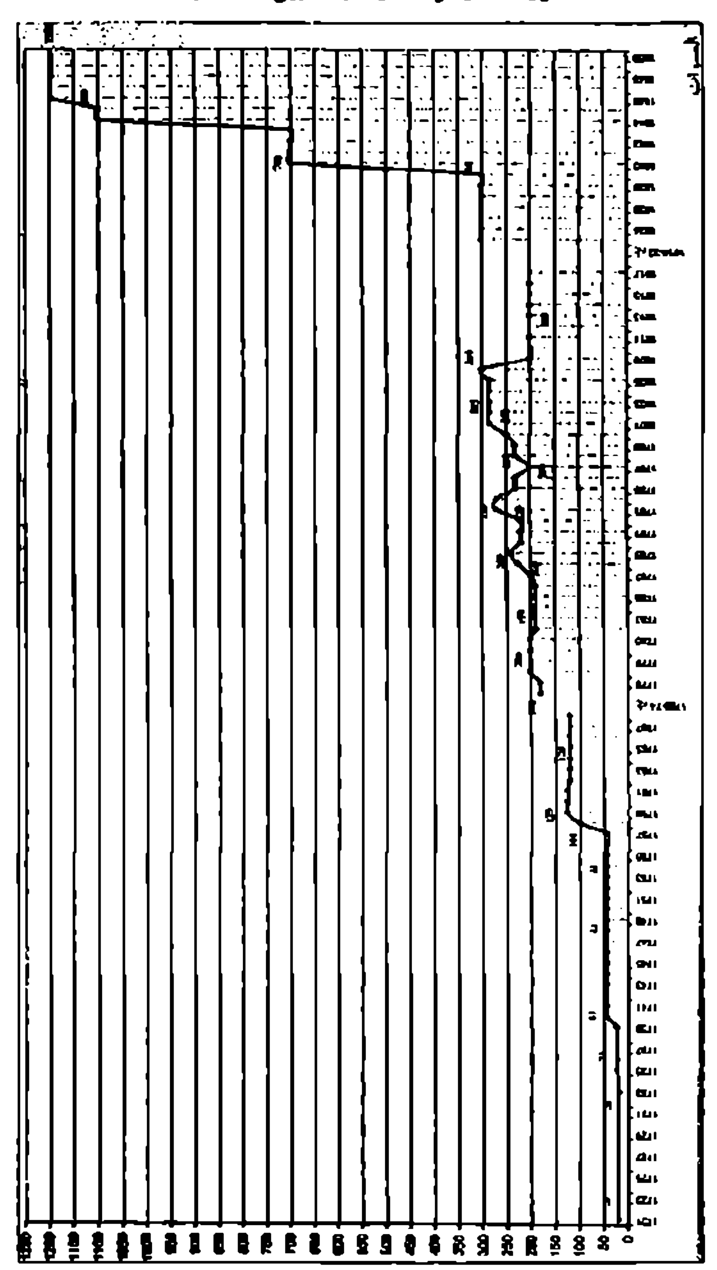
(18) Chérif, M.H; *Pouvoir et société...*, *op. cit.*, p. 95-100.

(19) لا يوجد في مكوّنات الجلد ما يساعد على مقاومة التقلبات المناخيّة، خاصّة وأنّه تُنقل من مصادر الإنتاج على حالته الطّبيعية دون تحويل أو صيانته، وهو ما تشير إليه الوثائق بلفظة «نيء». انظر على سبيل المثال: أ.و.ت، دفتر رقم : 2177، حساب دار الجلد بتونس ونوّابها بداخل البلاد بتاريخ 1839-1840.

(20) انظر أدناه، الدفاتر الأرشيفيّة المحفوظة بالأرشيف الوطني التّونسي والّتي ستتواجد في هامش رسم تطوّر أسعار اللزمة بين 1721 و1850.

(21) اعتمدنا في بسط هذا الرسم البياني على أسعار لزمة دار الجلد الواردة في السجلاّت الواردة أدناه التي أدرجت حسب أعدادها الرّتبيّة، أ.و.ت.، دفتر رقم: 35، مداخيل =

رسم بياني رقم 3
تطوّر أسعار لزمة دار الجلد بين 1721 و1850



إنّ المتأمّل في هذا الرّسم يلاحظ تطوّراً فريداً من نوعه لطرفَي الأسعار، فاللّزمة تنطلق من 20,000 ريال سنة 1721 لتصل إلى 1,195,000 ريال سنة 1850، وهو تطوّر ذو نسق سريع مقارنة ببعض اللّزم الهامّة والرئيسيّة الّتي انضوت تحت نظام الالتزام على امتداد الفترة الحديثة[22]. لكن هذا التطوّر المذهل لم يكن على ما هو عليه دون أن يعقب علة فترات كشف عنها هذا الرّسم، إذ من خلاله تمكّنا من رصد أربع مراحل واضحة:

مرحلة أولى امتدّت من سنة 1721 إلى حدود 1739.

مرحلة ثانية تواصلت من سنة 1740 إلى حدود 1768.

- مختلفة دوايا وخطايا وتلاقط، مع مصاريف يوميّة لدار الباي بتاريخ 1742-1744. دفتر رقم: 45، مداخيل ومصاريف مختلفة بتاريخ 1745-1754. دفتر رقم: 98، حصر ملخص لكل مداخيل الدّولة ومصاريفها من شهر أيلول/سبتمبر 1757 إلى شهر أيار/مايو 1768 وذلك تحت نظر القائد هودة لياه. دفتر رقم: 235، مداخيل الدّولة من الدوايا والخطايا واللزم، مع نص اتفاق لزمة دار الجلد بتاريخ 1783-1788. دفتر رقم: 272، مداخيل بيت خزندار من لزم ومجاب وخطايا ودوايا بتاريخ 1793-1794. دفتر رقم: 291، مداخيل الدّولة من الخطايا والدوايا واللزم والأعشار من 1796إلى 1798. دفتر رقم: 295، حساب قائد بيت خزندار يوسف بيشي على كلّ مداخيل البيت من مجاب ولزم وخطايا ودوايا وتلاقط والمصاريف المسجلة في شأن مصالح الباي والدّولة من تشرين الأول/أكتوبر 1796 إلى تشرين الأول/أكتوبر 1819. دفتر رقم: 307، مداخيل بيت خزندار من مجاب ولزم وكراء مِلْك لسنة 1799. دفتر رقم: 320، مداخيل بيت خزندار بتاريخ 1802-1803. دفتر رقم: 393، مداخيل بيت خزندار من مجاب وشر ولزم وخضاير وكراء ملْك وبيع حيوان وبارود بتاريخ 1814-1815. دفتر رقم: 404، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1816-1817. دفتر رقم: 421، مداخيل ومصاريف أملاك البايليك بين 1818 و1821. دفتر رقم: 2159، محاسبة لزام دار الجلد على المصاريف الخارجة بموجب تذاكر الباي بتاريخ 1720-1735. دفتر رقم: 2160، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1734-1749. دفتر رقم: 2161، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1748-1769. دفتر رقم: 2162، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1768-1782. دفتر رقم: 2163، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1782-1801. دفتر رقم: 2164، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1801-1849. دفتر رقم: 2250/3، كشف للزم ومحاصيل الباي منها بتاريخ 1839-1851.

(22) سنتعرض إلى هذه النقطة لاحقاً من خلال مقارنة لزمة دار الجلد بلزم لها أهميّتها هي الأخرى في مداخيل الدّولة.

مرحلة ثالثة ابتدأت من سنة 1775 لتنتهي سنة 1817.

مرحلة رابعة ابتدأت من سنة 1833 لتنتهي سنة 1850.

مرحلة استقرار أسعار اللزمة (1721–1739)

دامت هذه المرحلة حوالى عشريّتين (1721-1739)، وعلى امتدادها لم يشهد سعر اللّزمة تطوّراً ملحوظاً، إذ يبدأ بمبلغ 20,000 ريال ليستقرّ على مقداره إلى نهاية حكم حسين بن علي، ثمّ يرتفع بزيادة طفيفة تقدّر بأربعة آلاف ريال مع بداية عهد علي باشا ليبقى دون تغير إلى سنة 1739.

على مستوى السّاحة الماليّة للإيالة، شهدت العملة اضطرابات متواصلة، بانهيار قيمتها ومقدارها من الفضّة في مناسبتين (سنة 1725 وسنة 1736)، بالمقارنة مع الرّيال الإسباني الّذي كان راتجاً إلى حدود العشريّة الثّانية من القرن الثّامن عشر، وهو ما يكشف عنه الجدول رقم (6) الّذي قارنّا فيه مستوى تدنّي العملة، بمستوى ارتفاع سعر اللّزمة، خلال هذه المرحلة والمراحل الّتي تلتها.

يشير هذا الجدول إلى أنّ حركة انهيار العملة لم يكن لها الوقع الكبير، إذ إنّ السّعر بقي على مقداره خاصّة عقب سنة 1729 بالرّغم من انخفاض قيمة الرّيال إلى 64% بالمقارنة مع الرّيال الإسباني. ومع بداية عهد علي باشا سجّل سعر اللّزمة ارتفاعاً بحوالى 20%، وهنا تزامن هذا التّطور مع انهيار قيمة العملة الّتي انخفضت بحوالى 18% عن مستواها السّابق مدعّمة بذلك نفس نسق الانخفاض.

وما يمكن أن نلاحظه تبعاً لما تقدّم، أنّ سعر اللّزمة لم يرتبط هنا بتغيّر قيمة الرّيال الّذي تمّ في مناسبتين، إذ إنّ مؤشّر انهياره كان أكثر حدّة من مؤشّر الزّيادة في سعر اللّزمة، خاصّة إذا أخذنا في الاعتبار ما تذهب إليه بعض الدّراسات من أنّ الارتفاع أو الانخفاض الحقيقي لسعر بضاعة ما يحدّد بالفارق الحاصل بين نسب انهيار العملة ونسب ارتفاع الأسعار[23]. وهنا انهارت قيمة الرّيال بحوالى

(23) Berger, P; *La monnaie et ses mécanismes*, Paris, 1995, p. 79. Hahn, F.H; *Monnaie et inflation*, Paris, 1984, p. 45-47.

جدول رقم 6
تطوّر أسعار ومؤشّر لزمة دار الجلد وانهيار قيمة الرّيال التّونسي

تطوّر أسعار لزمة دار الجلد				تطوّر قيمة الريال		
تاريخ تغيير سعر اللّزمة	تطوّر سعر اللّزمة	نسبة ارتفاع السعر بالمقارنة مع:		تاريخ تغيير العملة	قيمة انهيار الريال التونسي بالمقارنة مع:	
		المؤشّر[24]	السعر السابق	التاريخ	الريال الإسباني	نسبة الانخفاض[25]
				قبل 1721	100	
1728-1721	20,000		-	1728-1721	80	- 20%
1729	20,000	100	-	1729	64	- 36%
1735-1730	20,000		-	فترة استقرار العملة في المستوى السابق		
1736	24,000	120	+ 20%	1736	52,5	- 47,5%
1740-1737	24,000	120	+ 20%	فترة استقرار العملة في المستوى السابق		
1756-1740	44,000	220	+ 83,3%			
1765-1757	120,000	600	+ 172,7%			
1766	120,000	600	0	1766	32	- 86%
1777-1776	180,000	900	+ 50%	فترة استقرار العملة في المستوى السابق		
1781-1780	200,000	1,000	+ 11%			
1801-1800	250,000	1,250	+ 25%			
1805-1804	285,000	1,425	+ 14%			
1806-1805	300,000		+ 5,7%			
1825	300,000		0	1825	28,5	- 71,4%
1828-1826	300,000	1500	0	فترة استقرار العملة في المستوى السابق		
1829	300,000		0	1829	28,1	- 71,9%
1839-1830	300,000		0	فترة استقرار العملة في المستوى السابق		
1842-1840	700,000	3,500	+ 133,3%			
1844-1843	710,000	3,550	+ 1,43%			
1845-1844	1100,000	5,500	+ 54,9%			

(24) نتّخذ هنا مؤشّر 100 لأوّل سعر نعثر عليه في سجلّات مؤسّسة دار الجلد والمحدّد بمبلغ 20,000 ريال.

(25) النسبة المئويّة لانخفاض قيمة الريال بعد تحوّل العملة.

و47% مقارنة بالرّيال الإسباني، كما تدنّت نفس هذه القيمة بحوالى 34,5% عقب مناسبتي تغيير العملة على امتداد هذه المرحلة فقط، في المقابل يرتفع سعر اللّزمة بحوالى 20% كما أسلفنا. وإذا طبّقنا هذه القاعدة نلاحظ أنّ القيمة الحقيقيّة للّزمة قد شهدت انخفاضاً، بينما بقيت قيمتها الاسميّة مستقرّة على مقدارها في أغلب سنوات العمل بها خلال هذه المرحلة.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إنّ سعر اللّزمة لم يحدّده انهيار قيمة العملة، بقدر ما حدّدته ووجّهته العلاقات الّتي جمعت بين أعلى هرم في السّلطة وملتزمي دار الجلد، هذه العلاقات الّتي أدّت دون ريب إلى تواطؤ بين الطّرفين من شأنه أن ينعكس على سعر اللّزمة الّذي بقي تقريباً على مقداره بالرّغم من تأثّر حركة الأسعار عموماً بتدنّي قيمة العملة، إذ لا نخال أنّ المردوديّة الماليّة للزمة مّا، لا تدخل ضمن أرباح الباي الشّخصيّة. هذا مع وجوب التّذكير بأنّ سعر اللّزمة في هذه الفترة قد انخفض عمّا كان عليه في نهاية القرن السّابع عشر[26].

مرحلة تطوّر أسعار اللّزمة (1740-1768)

دخلت اللّزمة مع بداية سنة 1740 في طور جديد، وذلك بارتفاع سعرها الّذي آل إلى 44,000 ريال في فترة أولى، و120,000 ريال في فترة موالية، أي بزيادة متتالية عادلت 83,3% بين سنتي 1740 و1756، و172,7% بين سنتي 1757 و1768، وتبعاً لهذا قفز مؤشّر تطوّر سعرها من 220 إلى 600[27]. وإذا كان ارتفاع السّعر الأوّل هنا قد عقب مباشرة وبسنوات قليلة فترة تدنّي العملة، وله في ذلك تبريره، حتّى تتدارك السّلطة البعض من خسارتها، فإنّ السّعر الثاني الّذي تضاعفت من خلاله قيمة الزّيادة حوالى ثلاث مرّات، قد حدث خلال فترة استقرار العملة

(26) حدّد سعر لزمة الجلد في ثمانينات القرن السّابع عشر بمبلغ 30,000 ريال ويحدّد بعد أكثر من ثلث قرن بمبلغ 20,000 ريال. انظر: في هذا الصّدد ما أوردناه سابقاً عند تعرّضنا إلى تطوّر لزمة الجلد، وانظر كذلك: أ.و.ت.، دفتر رقم: 2159، محاسبة لزام دار الجلد بتاريخ 1133-1147 هجري (1720-1735).

(27) انظر: الجدول السابق لتطوّر أسعار ومؤشّر لزمة دار الجلد مقارنة بانهيار قيمة الرّيال التونسي.

في مستواها السّابق، أي في القيمة الّتي بقيت عليها دون تغيير على امتداد أكثر من ربع قرن من الزّمن[28].

لكن ما يمكن أن نلاحظه على امتداد هذه المرحلة، أنّ السّعر شهد بعد كلّ ارتفاع استقراراً طويلاً نسبيّاً، وهو ما لا يتماشى مع الأهمّيّة الّتي تحظى بها لزمة دار الجلد، إذ من المفروض أن يتدعّم سعرها باطّراد من سنة إلى أخرى، وهو ما لم يتمّ إلاّ بزيادة غير منتظرة وبالغة الأهمّيّة. ويعود ذلك حسب اعتقادنا إلى رغبة المخزن في إلزام احتكاراته لمدّة سنوات متالية لضمان أرباح آنيّة ومستمرّة.

وعلى غرار هذا يكشف الرّسم البياني لتطوّر أسعار اللّزمة في الفترة الممتدّة من 1757 إلى 1768 عن حركة تصاعديّة أحياناً وتنازليّة أحياناً أخرى، إلاّ أنّ ذلك لم يشكّل تذبذباً في الأسعار، بل هو استقرار، ذلك أن اللّزمة اقتنيت لمدة 6 أعوام متالية من قِبَلِ نفس الأشخاص، حُدّد سعرها الإجمالي لهذه المدة قبل بدء العمل بها بمقدار 120,000 عن كل عام، وتعهّد ملتزموها: اليهودي صورية وشركاؤه من اليهود أيضاً على أداء معلومها على النحو التّالي:

100,000 ريال يقع دفعها في العام الأول من اللّزمة.

125,000 ريال تدفع من العام الثاني إلى العام الخامس من عملها.

120,000 ريال تدفع في العام الأخير من التزامها.

علماً أنّه بعد انتهاء مدّة العقد، احتفظ نفس الأشخاص باللّزمة وبالسّعر نفسه لمدة ثلاث سنوات أخرى متالية[29].

إذا كان ارتفاع أسعار اللّزمة قد حدّدته وضعيّة العملة المتداولة بالرّغم من عدم تزامنه مع انهيارها، فإنّ استقرارها عقب كلّ زيادة مهما كان مقدارها قد فرضته نوعيّة عقد الالتزام الّذي يثبت ثمنها عند إبرامه، لذلك نرى أنّ السّعر لا يتحوّل إلاّ بعد انتقال اللّزمة من طرف إلى طرف آخر، وقد لاحظنا ذلك في فترة

---

(28) لم تتغير قيمة الرّيال التونسي بين 1737 و1765، بل بقيت على وزنها وقيمتها كما حدّد لها في آخر تغيير والّذي تمّ سنة 1736. انظر الجدول السابق.

(29) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2161، محاسبة لزّامة دار الجلد بتاريخ 1748-1769.

أولى بعد انهيار العملة أي سنة 1740، ثمّ في فترة ثانية سنة 1768، أي بعد الانهيار ذاته بستين.

مرحلة تذبذب أسعار اللّزمة (1775-1817)

ينطلق سعر اللّزمة في نهاية سبعينيات القرن الثّامن عشر، من 180,000 ريال في بدايته، ليبقى تقريباً على نفس المقدار في نهاية هذه المرحلة، إذ على امتداد أكثر من ثلث قرن لم تتعدّ الزّيادة عتبة 11%، عدا السّنوات الأولى الفاصلة بين المرحلتين، حيث ارتفع السّعر بزيادة 60,000 ريال، مقارنة بآخر سعر رست عليه اللّزمة في المرحلة الّتي سبقتها (1757-1768)، وقد حدث هذا الارتفاع مباشرة إثر انهيار قيمة العملة الّذي تمّ سنة 1766، وهو ارتفاع غير مبالغ فيه إذا التجأنا إلى القاعدة الّتي أشرنا إليها سابقاً، والمتمثّلة في المقارنة بين نسبة تدنّي العملة والّتي انحصرت هنا في حدود 40% بالنسبة إلى آخر انهيار للرّيال (سنة 1736)، وبين ارتفاع السّعر الّذي لم يتجاوز 50% كذلك.

وخلال هذا الحيّز الزّمني الطويل نسبيًّا، لا يمكن تفسير هذا النّسق عموماً بالاستقرار النّاتج عن ثبات العملة وعدم انهيارها طوال الفترة الممتدّة بين 1766 و1817[30]، ولا بالتّطور البطيء النّاتج هو الآخر عن الحركة العادية لتطوّر الأسعار عموماً على امتداد هذه السّنوات. إذ بين طرفي أرقام هذه المرحلة شهد سعر اللّزمة تذبذباً من سنة إلى أخرى وبصفة متواصلة تقريباً، كما شهد تقلّبات كثيرة بالزّيادة (بين 5% و22%) وبالنّقصان (بين 5% و33%).

وليس من غريب الصّدف أن تتزامن هذه التّقلبات من جهة مع الحروب الأوروبيّة الّتي دارت رحاها في البحر الأبيض المتوسّط بين 1792 و1815، ومن جهة ثانية مع اعتلاء حمودة باشا باي العرش سنة 1782 الّذي أخذ برسم تطلّعات جديدة ومستقبليّة لتجارة البلاد الخارجيّة هدفها الانفتاح على أوروبا والاحتكاك بنظمها وسياساتها التّجارية وكسب تقاليد تجّارها وأصحاب الأموال فيها[31].

(30) فترة استقرار العملة دامت إلى سنة 1825، ثم انهارت قيمة الرّيال إلى 28,1 مقارنة بالرّيال الإسباني.

(31) حول هذا الموضوع، انظر: الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، مرجع سبق ذكره، ص279-307.

وبديهي أن يكون لهذين العاملين تأثير ولو نسبي في قطاع خصّصت نسبة كبيرة من مادّته الخام للتّصدير.

ما شدّ انتباهنا في هذه الفترة كذلك هو الانهيار الفجائي لسعر هذه اللّزمة ابتداء من سنة 1810 إلى 200,000، إذ عاد إلى ما كان عليه من ثمن قبل ربع قرن، وذلك بعد أن أخذ نسقاً تصاعدياً دون تراجع لمدة 15 سنة ابتداء من سنة 1796. وهنا تتجسّد بوضوح سياسة حمودة باشا باي في تشجيعه للتّجار المحليين، إذ بعد أن كانت اللّزمة بيد اليهود، منحت لسليمان بن الحاج بأقلّ من سعرها المتداول بإيعاز من ماريانو ستينكا[32] المملوك «المدلّل» لدى الباي وأحد مستشاريه والمؤثّرين في سياسته التّجارية والّذي ارتبط مع سليمان بن الحاج بعقد ينصّ على إشرافه على عمليّة تصدير جلود دار الجلد وتوريد ما تحتاجه الدّولة من مواد يقع اقتناؤها على حساب مبلغ اللّزمة[33].

= Chater, K., *Dépendance et mutations...*, *op. cit.*, p. 137-192.

(32) ماريانو ستينكا (Mariano Stinca)، أصله من نابولي، وقع في قبضة القراصنة وهو صغير، تمّ إلحاقه بأرقّاء القصر وعيّنه حمودة باشا باي مشرفاً على جميع أرقّائه بعد أن تعلّم اللغة العربيّة وظهرت عليه علامات النجابة. وبفضل ذكائه ونباهته استطاع أن يكسب ودّ حمودة باشا باي فأصبح الكاتب الشخصي له والمترجم الرسمي لكلّ ما يرد على الباي من رسائل من الدبلوماسيّة الأوروبيّة، كما أسندت إليه خطط هامّة مثل الائتمان على أملاك القصر من مجوهرات ونفائس، ونائب الباي في المفاوضات بين تونس ونابولي، وكاتب متنفّذ لدى الباي، إضافة إلى أنّ حمودة باشا باي لم يستغن عن استشاراته في أغلب شؤون البلاد الداخليّة. هذه العلاقة المتينة الّتي جمعته بحمودة باشا باي قوّت من نفوذه داخل البلاط الحسيني وداخل البلاد، وهو نفوذ جعل القنصل الفرنسي جاك ديفواز يرتّبه ثالث رجل في الدّولة بعد الباي ووزيره مصطفى خوجة، الأمر الّذي أثار غيظ العديد من رجالات الدّولة لشدّة تأثيره في أجهزة الحكم وفي شؤون الدّولة نتيجة الصلاحيّات الّتي منحها إيّاه الباي والودّ الّذي يكنّه له؛ فقد عتقه قبل سنوات من موته كما لم يرغمه على اعتناق الإسلام. من أبرز الشخصيات الّذين كادوا له يوسف صاحب الطابع الّذي تسبّب في إعدامه بعد أن وشى به إلى محمود باي متّهماً إياه بأنّه المتسبّب في تسميم حمودة باشا باي وبأنّه يريد الإطاحة بالباي الجديد. أعدمه محمود باي في كانون الأول/ديسمبر 1814، ودفن بمقبرة النصارى.

(33) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 96، م: 150، و: 1، بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1809. المصدر السابق، و: 2، بتاريخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1810.

مرحلة تدعّم أسعار اللّزمة من جديد (1818-1850)

تدعّم سعر اللّزمة في هذه المرحلة تدعّماً كليًا، وتميّزت بفترتين : فترة أولى كان تطوّر السّعر فيها ذا نسق عادي، إذ خلال المدّة المتراوحة بين 1817 و1833 ازداد بنسبة 33% ليستقرّ بعدها في حدود 300,000 ريال، ويمكن أن يعود هذا إلى قلّة المنافسة الّتي تساهم في الرّفع من الأسعار عن طريق المزايدات، إضافة إلى عدم تأثّر السّعر بتدنّي قيمة العملة خاصّة بين سنّتي 1825 و1829.

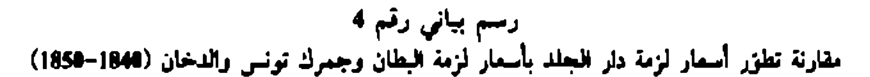
مع بداية 1840 دخلت اللّزمة طورها الثّاني، وهو طور مغاير تماماً لما كان عليه سابقاً، إذ شهدت أسعارها ارتفاعاً لا مثيل له بتضاعفه أربع مرات خلال أربعينيات القرن التّاسع عشر، مسجّلة بذلك رقماً قياسياً لا تستقيم مقارنته بأيّ سعر من أسعار اللّزمة سابقاً منذ تأسيس دار الجلد، كذلك لم تبلغه أيّة لزمة أخرى على امتداد تاريخ نظام الالتزام بالبلاد التّونسيّة، فمن 300,000 ريال سنة 1839-1840 ترتفع إلى 700,000 ريال سنة 1840-1841، أي بنسبة تقدّر بحوالي 133%، ثمّ تواصلت على نفس هذا الاتجاه مسجّلة نسبة 136% سنة 1843-1844، ونسبة 266% سنة 1845، ثمّ ما يناهز 300% في السّنة الّتي تلتها، لتتواصل على نفس هذا النّسق إلى سنة 1850.

تعود هذه المبالغة في ارتفاع السّعر إلى عاملين أساسين، أوّلهما سياسة أحمد باشا باي (1837-1855) تجاه نظام الالتزام، إذ من منظوره يجب أن تكون أسعار كل اللّزم دون استثناء ذات نسق تصاعدي، أي أنّه لا يقبل إطلاقاً انخفاضها، لذلك حرص ضمن عمليّة المزايدات على أن لا تنتقل اللّزمة من لزّام إلى لزّام آخر إلاّ إذا زاد الثاني عن سعر الأول، في هذه الحالة فقط يستطيع اللزّام أن يتخلّص من أعباء لزمته[34]. وفي حالة حدوث عكس هذا فإن اللزّام الأول مجبر تحت ضغط العقاب أو مصادرة أملاكه إلى الاحتفاظ باللّزمة حتى وإن أدّى به الأمر إلى الإفلاس المدقع.

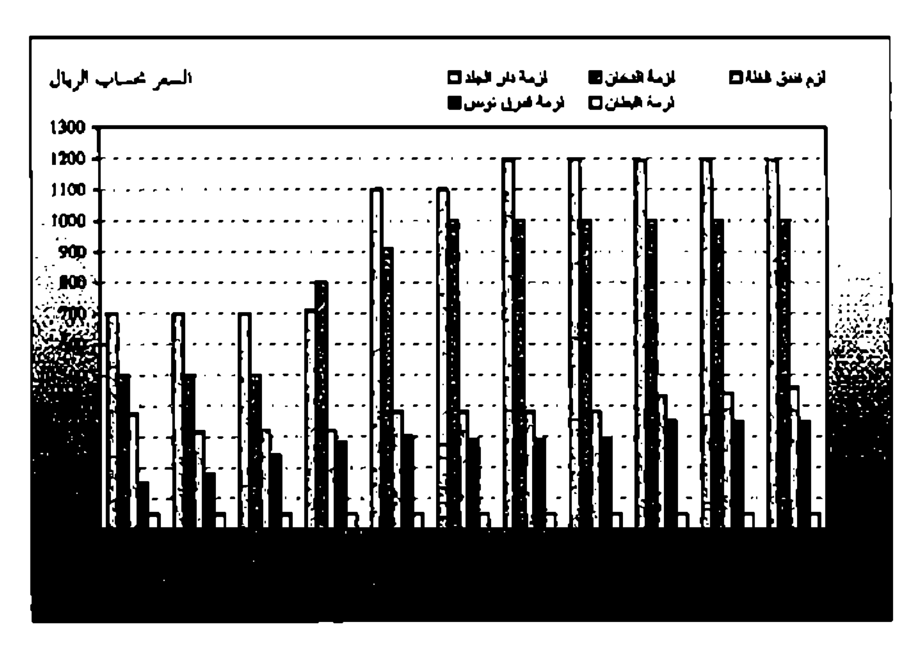
ثاني هذين العاملين المساهمين في ارتفاع السّعر، هو التّنافس حول هذه اللّزمة بين عائلتين من أثرى العائلات المحليّة آنذاك وهما عائلة بن الحاج الّتي

(34) الإتحاف، ج4، ص80-81.

يتزعّمها الحاج سليمان، وعائلة ابن عيّاد الّتي يتزعّمها محمود، الأمر الّذي أدّى بهذه المنافسة التّجاريّة إلى الانحراف عن قانونها وأصبحت لا منطقيّة من حيث التّصرف ولا عقليّة من حيث العمل، إذ إن أساسها هنا ليس الظّفر باللّزمة بل تحطيم المنافس. ويبدو أن ارتفاع سعرها بهذا المقدار كان مؤشّراً لانهيار اللّزمة بين الحين والآخر، ذلك أنه ارتفاع غير عادي إطلاقاً. كما أنه ارتفاع لم يكن في أي حد من حدوده يتلاءم مع إمكانات التّجار المحليين، ولم يكن خاضعاً لمنطق السّوق المحليّة الّتي تميّزت بمحدوديّة مواردها وانحسار آفاق توسّعها. لكن رغم هذا، فإن تطوّر أسعار هذه اللّزمة على هذا النّسق السّريع يحيلنا إلى مكانتها في صلب نظام الالتزام مقارنة بلزم أخرى، وهو ما يصفه الرسم التّالي[35]:


رسم بياني رقم 4

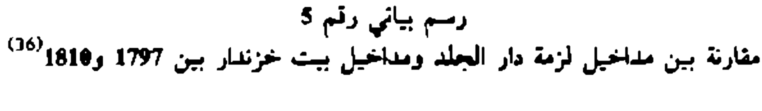
مقارنة تطوّر أسعار لزمة دار الجلد بأسعار لزمة البطان وجمرك تونس والدخان (1848–1850)



(35) اعتمدنا في هذا الرّسم أسعار اللزم المسجلّة بالدّفاتر الجبائيّة التّالية: أ.و.ت.، دفتر رقم: 2164، محاسبة لزام دار الجلد بتاريخ 1801–1849. دفتر رقم 3/2250، سبق ذكره.

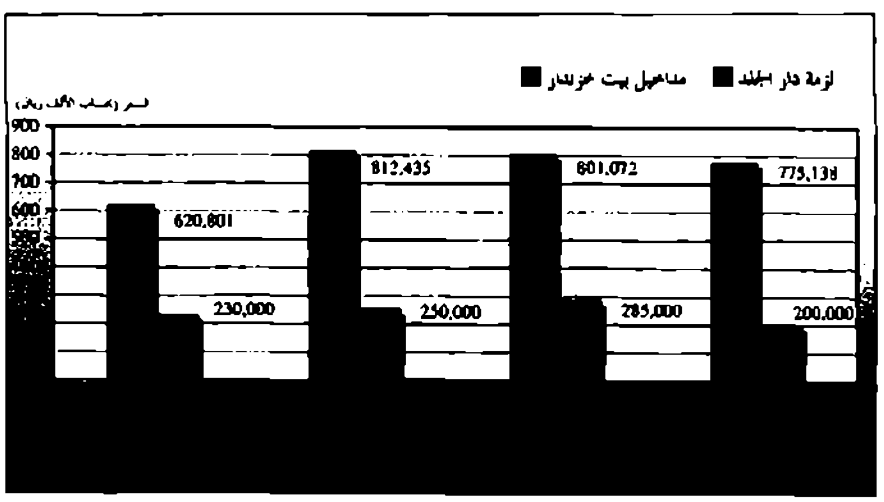
تتّضح من خلال هذا الرّسم المكانة الّتي تحظى بها لزمة دار الجلد إذ إنّها تتصدّر المرتبة الأولى قبل لزمة الدّخان بفرعيها (لزمة بيع الدّخان ولزمة ربع الدّخان) الّتي شهدت أوج ازدهارها في هذه الفترة وعدّت المنافسة الوحيدة لها، وتفوّقت عليها في مناسبتين فقط (سنة 1256 هجري/ 1840-1841 وسنة 1259هجري/ 1843)، لكن رجعت للزمة دار الجلد أولويتها بعد تحوّل سعرها من 710,000 ريال إلى 1,100,000 ريال سنة 1260 هجري/ 1844، أي بزيادة تقدّر بحوالي 65%. وتجاوزت لزمة الجمرك بكثير هذه الّتي تشرف على أداءات قطاعين هامّين هما التّوريد والتّصدير، وكذلك الشّأن بالنّسبة للزمة البطان المرتبطة بصناعة الشّواشي ذات الماضي المجيد، والّتي دخلت في طور الانخفاض مع بداية القرن التّاسع عشر.

وتبعاً لمكانتها بين اللّزم، فما من شكّ في أن تكون أهمّيتها جليّة بالنّسبة إلى اقتصاد البلاد وإلى مداخيل الدّولة عموماً، كما يتّضح من خلال الرّسمين التّاليين:

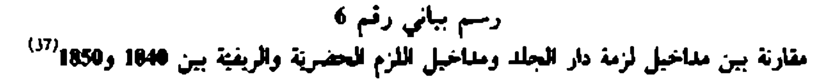


رسم بياني رقم 5

مقارنة بين مداخيل لزمة دار الجلد ومداخيل بيت خزندار بين 1797 و1810[36]

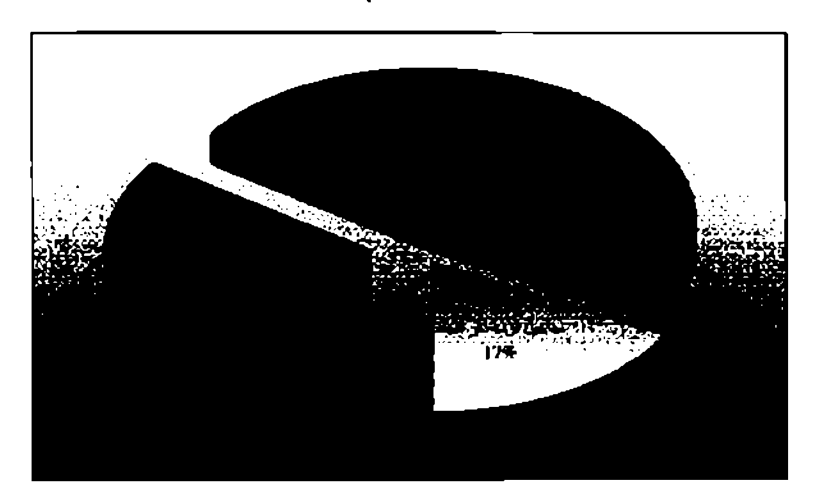


(36) استخرجنا هذا الرّسم من حسابات مداخيل الدّولة الّتي تضمّنها السّجلّات التالية، أ.و.ت؛ دفتر رقم: 294، بيان مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر ودوايا وخطايا وكراء ملك ولزم وغيرها بتاريخ 1797-1798. دفتر رقم 295، مماثل للدفتر السابق =



رسم بياني رقم 6

مقارنة بين مداخيل لزمة دار الجلد ومداخيل اللزم الحضرية والريفية بين 1840 و1850[37]



انحصرت مساهمة لزمة دار الجلد في فترة تذبذب أسعارها[38]، في مداخيل بيت خزندار بين (21% و27%) أي بحوالي ربع المداخيل. كما مثّل معدّل مساهمتها تحت نظام المحصولات (بين 1840 و1850) المكوّن لجلّ مداخيل الدّولة ما نسبته (17%)، وهو مبلغ فاق مبالغ عائدات لزم أصواع الزّيت لخمس عشرة منطقة بالإيالة منتجة للزيوت[39]، وبهذا ساهمت بنصف المداخيل الّتي حقّقتها

---

* ويمتدّ تاريخه من 1797 إلى 1819. دفتر رقم: 311، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1800. دفتر رقم: 313، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1801. دفتر رقم 329 بتاريخ 1804-1805. دفتر رقم: 349، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1809-1810. دفتر رقم: 359، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1810-1811.

(37) اعتمدنا في هذا الرّسم على: أ.و.ت؛ دفتر رقم 2250/3، والنسب المئوية الواردة فيه هي لمتوسّط أسعار العشريّة 1840-1850.

(38) انظر الرسم البياني لتطوّر أسعار لزمة دار الجلد بين سنة 1721 وسنة 1850.

(39) وهي أغلب المناطق المنتجة للزيوت بالإيالة (أصواع الزيت بـ: صفاقس، سوسة، المنستير، المهدية، القلعة الكبرى، مساكن، زغوان، رأس الجبل، تستور، تبرسق، بنزرت، طبربة، مجاز الباب، المهديّة، الوطن القبلي وتمّ إخضاعها لهذا النّوع من الأداءات في فترة أحمد باشا باي، انظر على سبيل المثال: أ.و.ت.، دفتر رقم: 2250 / 3 سبق ذكره.

اللزم الريفيّة (35%)، كما مثّلت أكثر من ثلث (35,5%) المداخيل المتأتية من اللزم الحضريّة في نفس الفترة (48%)، ودون ريب فإنّه على هذا الوجه من المقارنة، وعلى هذا القدر من المداخيل، سوف تثير رغبة أصحاب الأموال من تجّار وغيرهم لاقتنائها والمحافظة عليها والتمتّع بأرباحها .

3 ـ لزامة دار الجلد

لا يمكن التعرّض إلى نشاط اليهود في مؤسسة دار الجلد بمنأى عن نشاط المسلمين بها، لذلك علينا أن نتطرّق إلى مختلف فئات التجّار الذين تعلّقت هممهم بالانخراط فيها، كما تعلّقت أرباحهم وتنمية ثرواتهم بالتمسّك بها إلى حدّ الاحتكار. ويبدو أنّه عبر تطوّر مسارها لم تكن المشاركة فيها ولو لفترة قصيرة بالأمر البسيط أو الهيّن، بل إنّ الولوج في مجالها يتطلّب خبرة واسعة نظراً إلى تشعّب آليّات عملها والعمل بها، فضلاً على أنّنا لا نخال أنّ هذا القطاع يكاد يخلو من منافسة شديدة، تزداد حدّة بما تحقّقه من نجاحات، أي من خلال ما تحقّقه من أرباح للمتكفّل أو للمتكفّلين بتسييرها. هذه المنافسة قد جمعت بين أصحاب الأموال من تجّار لتدعيم مكاسبهم ورجال الدّولة لتوسيع نطاق نفوذهم أكثر. وضمن هؤلاء استطاع ثلّة من التجّار اليهود الفاقدين لكلّ سند غير سند أموالهم وخبرتهم ـ بحكم وضعيّتهم القانونيّة المتدنّية باعتبارهم أقليّة ـ أن يتداولوها عليها، وذلك بإصرارهم على التمسّك بها والانتماء إليها لفترات طويلة. من هذا المنطلق يمكن أن يتّضح الدّور الّذي شغله اليهود في مؤسسة دار الجلد، وفي صلب ما أطلق عليه اسم «شركة الجيورناطة».

أ ـ الجيورناطة، دفع قويّ لتجارة الجلد

ما يمكن أن نشير إليه ونحن بصدد البتّ في الجيورناطة، هو بروزها في النّصف الثّاني من القرن السّابع عشر في ظلّ تجارة الجلد من جهة، وارتباطها بهذه المادّة مع التجّار اليهود من جهة ثانية. ونظراً للغموض الشّديد الّذي يحيط بها، والمنجرّ عن غياب كلّي لمعلومات حولها بإمكانها أن تنير البعض من جوانبها، فإنّه حريّ بنا أن ننظر في مفهومها بجانبيه اللّغوي والعملي للتوصّل إلى كيفيّة تشكّل طرقها التّنظيميّة وبروز هيمنتها الماليّة. كما يجب تبعاً لهذا، التّطرّق إلى صنفها أو

وضعها، أهي شركة كالشّركات الّتي أنشئت طبقاً لقانون أساسي يؤطّرها؟ أهي وكالة أسندت مهمّة تسييرها إلى شخص يمثّل مجموعة من التّجار أمام القانون؟ أهي مجموعة من التّجار وحّدت أموالها للقيام بنشاط تجاري ما دون الخضوع في تأسيسها إلى سلطات الإشراف؟.

* **الجيورناطة: مفهومها وطرق عملها**

تنحدر لفظة الجيورناطة من اللغة الإيطاليّة، وتقابلها باللغة العربيّة «اليوميّة»، أي هناك تحديد زمني مرتبط باليوم في بدئه وغيابه، ونفس هذه اللّفظة الأجنبيّة ومعناها مازالا متداولَين في العاميّة التّونسيّة إلى الآن، لكنّهما مرتبطان بطبقة عمّاليّة معيّنة، ومتّصلان أكثر بالأجر عن عمل ما، تضبطه الفترة الزّمنيّة، وتتحكّم في تحديد مبلغه مزاولةُ هذا العمل طيلة يوم كامل. فيما يتعلّق بالفترة الزّمنيّة لبحثنا، وعلى الصّعيد التّجاري ما يمكن أن نفهمه من خلال هذا المصطلح بالاستناد إلى بعض المصادر، هو تداول بعض التّجار المرتبطين فيما بينهم برأس مال موحّد من جهة، والتزامهم من جهة ثانية أمام السّلط التّجارية بالإشراف على مادّة الجلد كلّ على حدة، حسب تعاقبهم عليها بالتّناوب اليومي.

إلى هذا الحدّ يمكن إثبات مبدأين ارتكزت عليهما الجيورناطة، أوّلهما اشتراك هؤلاء التّجار في رأس مال التزام الجلد، وتبعاً له سيكون رأس المال هذا مقسّماً إلى أسهم أو حصص[40]، سواءً كانت متساوية أو غير متساوية، وهي الّتي تحدّد أرباح كلّ تاجر من هذه المجموعة. ثاني هذين المبدأين يتمثّل في أنّ طريقة العمل خضعت بدورها إلى تقسيم، لكنّه تقسيم زمني وفق عمليّة التّداول أو التّناوب، متابعة وإشرافاً على سير عمل اللّزمة.

ولئن لم تتّضح لنا بعد معالم وتقنيّات العمل المتّبعة خلال اليوم، فإنّنا نرجّح اتّصالها بالمراحل الّتي يمرّ بها هذا العمل، والمتمثّلة خاصّة في المراقبة الحسابيّة

(40) هذه الطّريقة تحيلنا إلى اشتراك 20 شوّاشياً في التزام لزمة البطان لمدّة تزيد عن الثماني سنوات بسعر استقرّ في حدود 100,000 ريال عن كلّ العام، ويقع تسديد المبلغ وفق أقساط يوميّة بعد تقسيمه على عدد أيام العام. انظر: أعلاه. ولمزيد من التّدقيق انظر كذلك: أ.و.ت، دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

للكميّات المتوفّرة من الجلد، سواءً تلك الّتي حُوّلت واستوجب نقلها من مخازن الدّار بالحاضرة إلى مخازن البحيرة في انتظار شحنها من ميناء حلق الوادي، أو تلك الّتي لم تُحوّل بعد، وتتطلّب عمليات تقنيّة تبدأ بتمليح الجلد وتجفيفه ثمّ دبغه(41).

هذا النّمط في تنظيم عمل بعض الأنشطة التجّارية والمرتكز أساساً على توحيد بعض التجّار لأموالهم بمبادرات فرديّة، لم يكن من ابتداع اليهود القرنيّين، كما لم تكن خبرتهم في الميدان التّجاري أو نحوه سبباً لبعثه، بل إنّ جذوره تعود إلى القرون الوسطى، حيث برزت معالم طرقها لأوّل مرّة في «سيان» (Sienne) و«فلورانسا» بإيطاليا بين القرنين الحادي عشر والثّاني عشر، وكان وراء تطبيقها ومواصلة العمل بها تجّار إيطاليّون من جنويّين وبنادقة وغيرهم كثيرون، تميّزوا بتجربة واسعة في إنشاء البيوتات والشّركات التجّاريّة(42). وقد استندوا إلى أموالهم منضوين تحت «تجمّعات» تجاريّة تمكّنهم خاصّة من تفادي الإفلاس، وذلك بتقاسم نسب الخسائر في مرحلة أولى، إن حدث وتعرّضت تجارتهم إلى ذلك، دون الأرباح الّتي لم تطبّق إلاّ مع تجمّعات *Colleganza* و*Societas Maris* ثم مع *Commenda* في مرحلة تالية(43).

نرجّح تطبيق البعض من أسس هذا التّنظيم بالإيالة التّونسيّة إلى اليهود القرنيّين في ظلّ ما عرف بالجيورناطة، إذ يبدو أنّ من أسباب توحيدهم لأموالهم

---

(41) نظراً إلى نُدرة المعلومات الّتي تتعلّق بالأساليب المتّبعة خلال العمل اليومي للجيورناطة، كما أشرنا أعلاه وخاصّة في مصادر القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر، فقد التجأنا إلى إشارات قليلة أثبتها البعض من مصادر القرن السّابع عشر، وهي على ما يبدو تمتّ بصلة إلى مراحل العمل اليومي والّتي في استطاعة تاجر أو ملتزم واحد أن يتتبّعها رفقة مساعدين له، خاصّة وأنّ هذا العمل لا نعتقد أنّه يتعدّى المراقبة الحسابيّة لما يفد على الدّار من قطع الجلد ذات الأحجام والأنواع المختلفة وما يخرج منها سواء للبيع بالأسواق المحليّة أو لتصديره. وقد استقينا هذه المعلومات الّتي لا نخالها تبتّ نهائيًا في موضوع عمل الجيورناطة من خلال ما تتطلّبه عمليّات تحويل الجلد من مصاريف وإيفاده إلى موانئ التّصدير يوميًّا، والواردة في:

Plantet, E; *Correspondance..., op. cit.*, t.1, p. 229-237. Mémoire pour l'établissement d'une compagnie à Tunis et à Cap - Nègre. 1666.

(42) Sapori, A; *Le marchand italien au Moyen-âge*, Paris, 1952, p. 122-125.

(43) Luchaire, J; *Les sociétés italiennes du XIIIe au XVe siècle*, Paris, 1954, p. 31-32.

التوصّل أوّلاً وأساساً إلى الأرباح المتأكّدة دون الاستثمار في مغامرات تجاريّة متعرّضة بين الحين والآخر إلى خطر الإفلاس، فتجارة الجلد الّتي جمعت بينهم كانت أرباحها مضمونة باعتبار أنّ البضاعة هامّة جدّاً ومطلوبة، إلاّ أنّ الخسائر كانت واردة مع إبحار كلّ سفينة، خاصّة وأنّ هذا القطاع قد ارتبط أكثر بالتّجارة البحريّة الّتي لا تخلو من مخاطر طبيعيّة وبشريّة، إذا أخذنا في الاعتبار أنّ النّشاط القرصني آنذاك كان دائم التّربص بالسّفن التّجارية بضاعة وربّاناً(44).

وكتدعيم لما ذهبنا إليه حول تأسيس تجارتهم على الاشتراك، يمكن أن يكون لسعر لزمة جمرك الجلد في بادئ الأمر قسط هامّ في توحيد الأموال، ذلك أن التزامهم له لأوّل مرة وفق عمل الجيورناطة كان سنة 1687 بسعر 30,000 ريال عن العام الواحد(45)، وهو مبلغ مرتفع جدّاً قد يسمح بتكوين أسطول بحريّ يضمّ حوالى 30 سفينة تجاريّة، إذ ليس ببعيد زمنيًا عن تلك الفترة التي تراوحت فيها أثمان بعض السّفن حسب اختلاف أنواعها وأحجامها وحمولتها بين 975 و1000 ريال(46).

بالرّغم من إجماع عديد الدّراسات على أنّ بعث الجيورناطة كان على يد يهود الطّائفة القرنيّة، إلاّ أنّه لا يمكن تجاهل الإطار العام للنّشاط التّجاري سواءً بالإيالة أو بالمتوسّط، هذا الإطار الّذي يَسّر لهم ذلك كما ساعدهم على إثباتها. فالسّلطات التّجارية لم تر مانعاً من تطبيق طريقة العمل هذه، كما لم تتعرّض لها، وقد يكون ذلك سعياً منها لمزيد إيقاد شرارة التّنافس بين التّجّار حول تجارة الجلد

(44) حول النّشاط القرصني بالمتوسّط عموماً، انظر على سبيل المثال:

Braudel, F; La Mediterannée..., *op. cit.*, T.2, p. 190-211.

وحول ارتباط هذا النّشاط بالإيالة التّونسيّة، انظر على سبيل المثال ما ورد في الدّراسات التّالية:

Bachrouch, T; *Formation...*, *op. cit.*, p. 59-92. Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, *op. cit.*, p. 43-49. Chater, K; Dépendances..., *op. cit.*, p. 211-259. Pignon, J; «Un document inédit sur la Tunisie au XVIIe siècle», *C.T.* 1961, n°33-35, p. 109-200.

فالنسي، ل.، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر . . .، سبق ذكره، ص81-87.

(45) A.E.P., A.C.F.T., 597 a, du 12 septembre 1688., cité in: Boubaker, S; *La Régence...*, *op. cit.*, p. 123.

(46) Grandchamp, P; *La France...*, *op. cit.*, t. X. p. 45, le 20/11/1702. p. 51-52, le 14/2/1703. Enregistrement de vente faite par Chaban Biquier, capitaine d'Alger, à Antoine Carlier.

نظراً إلى أنّه احتكار من احتكاراتها الثمينة، قصد التوصّل لمزيد الرّفع في ثمنها، خاصّة وأنّ سعرها ما انفكّ يتدعّم من فترة إلى أخرى. ولا شكّ أنّ هذه الطّريقة نالت رضا السّلطة بدليل تواصل واستمرار العمل بها. كما أنّ التجّار الفرنسيّين المهتمّين بالاتّجار في الجلد لهم ضلع في إثباتها، إذ اقتسم هؤلاء في فترات متعدّدة كمّيات الجلد ذات الأحجام الصّغيرة بالتّساوي وبالتّداول فيما بينهم تضبطهم فترة زمنيّة محدّدة: «يوم بيوم» وتطوّرت إلى «شهرين إثر شهرين» ثمّ إلى «ثلاثة أشهر بثلاثة أشهر»[47]، بما أن الكمّيات من نفس البضاعة ذات الأحجام الكبيرة قد عهدت لليهود حتّى في الفترات الّتي لم يلتزموا فيها جمرك الجلد (1675-1685)[48]. وما ذهبنا إليه هنا يمكن أن يجد له تبريراً في الخبرات التجّارية الّتي كان عليها الفرنسيّون والتّقاليد التجّارية الّتي أرسوها في المدن ذات الموانئ الّتي حلّوا بها خاصّة في المتوسّط.

ويبدو أن هذه الطّريقة المتّبعة من قِبَل مجموعة الجيورناطة كانت دون ريب محكمة الدّرس، كما كانت ناجعة جدّاً في تنظيمها وسير العمل وفقها، ممّا جعلها تتواصل إلى بدايات القرن التّاسع عشر، كما أشارت إلى ذلك بعض المصادر[49]. لكن هذا التّواصل على امتداد أكثر من قرن وربع القرن لم يكن على نفس النّسق من الأهمّيّة والهيمنة على هذا الميدان. فبدءاً امتدّت هيمنتهم على تجارة الجلد إلى السّنوات الأولى من القرن الثّامن عشر، حيث تذكر الوثائق سيطرتهم على قطاع تصدير هذه البضاعة سنة 1703[50]، وإلى حدود هذه الفترة شهدت سوق الجلد تقلّبات بين ارتفاع الكمّية أحياناً وانهيارها أحياناً أخرى، لكن بقيت في المستوى المرغوب، وكانت المنافسة على أشدّها بين اليهود الّذين بسطوا سيطرتهم عليها

(47) Boubaker, S; *La Régence*..., *op. cit.*, p. 123.

(48) Plantet, E; *Correspondance*..., *op. cit.*, t.. 1, p. 388-391. Mémoire de Jean - Baptiste Michel sur le commerce de Tunis, le 28 août 1686.

(49) Stanley, E: *Observations on the city of Tunis and The adjacent country, with view of cape Carthage, Tunis bay, and Goletta, taken on the spot*, London, Edward's, 1786, p. 10.

Maggill, T; *Nouveau voyage à Tunis*, Trad. Ragueneau de la Chesnaye, Paris, 1815, p. 181.

(50) Grandchamp, P; *La France*..., *op. cit.*, t. X. p. 265-266. Béranger à G. Medina, le 31/1/1703.

خاصّة سنة 1694، وهي السّنة الّتي توفّرت فيها كمّيات ضخمة من الجلد من جرّاء موجة البرد الّتي عبرت البلاد وأدّت إلى إتلاف القطعان من جهة[51]، وعدم استطاعة التّجار الفرنسيين التوصّل إلى نصيب يرضي طموحاتهم التّجارية، بحكم أنّ اقتناء الجلد لا يتمّ إلاّ عبر قنوات مجموعة «الجيورناطة»[52].

يبدو أن سيطرة يهود القرنة على اللّزمة لم تتوقّف عند هذا الحدّ بل تواصلت إلى حدود عشرينيات القرن الثّامن عشر، إذ مع نشأة مؤسّسة دار الجلد، أحيلت لزمتها إلى أحد خواصّ حسين بن علي، علماً أنّ منصب قيادة دار الجلد من المناصب الّتي شغلها هذا الباي[53]، ممّا يدلّ على معرفته بخصائص الاتّجار في مادته، واطّلاعه عن قرب على دواليب العمل في هذا الميدان والأرباح الّتي يمكن أن تأتى منه.

لكن رغم هذا التّحول، لم يتخلّ التّجار اليهود عن ممارسة أنشطتهم التّجارية في هذا القطاع، إذ إنّ بُعدهم عن اللّزمة لم يُفقدهم توازنهم، كما لم يُخِلّ بتطبيق طرق عملهم وفق التّنظيم المحكم للجيورناطة، الّتي بدأت تترسّخ باعتبارها تقاليد عمل وذلك عبر تبنّيها أو انتقالها من مجموعة تجّار إلى أخرى عن طريق تقليدها. إذ لا شكّ أن المجموعة الّتي بدأت العمل بها سوف لن تبقى على حالها، إذ من نظم عمل الجيورناطة تعويض التّجار المتخلّين إذا رغبوا في ذلك، أو بالأحرى وهذا الأهمّ عندهم سدّ فراغ الأسهم الّتي سيتركها المنسحبون، كما وقع عندما انسحب التّاجران يعقوب لمبروزو وأبرهام فرانكو سنة 1688[54].

هذه الإزاحة وإن شكّلت في ظاهرها إبعاداً عن الإشراف على لزمة دار الجلد من أعلى هرمها، إلاّ أنّها لم تكن كذلك في حقيقتها، إذ تدعّمت شرعيّة نفوذ هذه المجموعة من التّجار أكثر، وزادت هيمنتها على سوق الجلد، فهي في الحقيقة لم تغادرها، بل إنّها قد مثّلت على امتداد فترة التزام دار الجلد من قبل غيرهم

(51) Ibid, t. IX, p. 130-131, Béranger à David Soria, le 7/4/1694.

(52) Ibid, p. XXVII.

(53) Chérif, M. H; *Pouvoir et société..., op. cit.*, t.1 , p. 120.

(54) A.E.P., A.C.F.T., 597a, du 27 septembre 1688, cité in: Boubaker, S; *La Régence..., op. cit.*, p. 123.

(1721-1739) القاعدة والمحرّك الأساسي للّزمة[55]، الأمر الّذي مكّنها من مزيد دعم شرعيّة نفوذها، كما مكّنها من بسط هيمنتها على سوق الجلد، ذلك أنّ تجّارها أصبحوا في خدمة مباشرة للسّلطة وفي حماية مقرّبة من رجالاتها.

كما يدلّ استمرار يهود الطائفة القرنيّة في لزمة دار الجلد على عدم قدرة المخزن على الاستغناء عن خدماتهم، وعدم وجود من يعوّضهم أو يحلّ محلّهم، أي اقتناع السّلط بفاعليّة هؤلاء التجّار وجدواهم في هذا الميدان الّذي توطّدت فيه أقدامهم بترسيخ تقاليد طريقة العمل باليوميّة، وهو ما سيخوّلهم اعتلاء عرش اللّزمة مع بداية أربعينيات القرن الثّامن عشر[56]، وسيدوم تواجدهم به إلى بداية القرن التّاسع عشر، لكن ليس على نفس النّسق من التّواصل، بل ستتخلّل هذين التّاريخين بعض التّطورات الّتي تؤذن بأفول نجمهم ممهّدة لتهاويهم من أعلى قمّته.

ب - تجّار الجيورناطة

على امتداد هذه الفترة بدأت وثائقُ دار الجلد تكشف عن الإطار البشري الّذي تَبنّى طريقة العمل باليوميّة عدداً وأسماء، فمن حيث العدد لم يتجاوز ستّة تجّار في أواخر القرن السّابع عشر[57]، ورغم ذلك فإنّه ما انفكّ يتطوّر في اتّجاه تصاعدي، فانطلاقتهم مع لزمة دار الجلد سنة 1740-1741 كانت بتسعة تجّار[58]، لتنتهي بستّة عشر سنة 1808-1809 مع المرور بتسعة تجّار وعشرة ثم اثني عشر تاجراً بين 1757- 1772[59].

ويبدو أن تطوّر هذا العدد وفق هذا النّسق ارتبط في أغلب الأحيان بتطوّر سعر اللّزمة في اتّجاه الارتفاع[60]، كما أنّه ارتبط من جانب آخر بمجموعة التّجار الّتي تبغي الالتزام بالاتّفاق فيما بينها على اقتناء اللزمة لفترة محدّدة مع اقتسام ثمنها والتناوب

(55) Plantet, E; *Correspondance...*, *op. cit.*, t. 2, p. 266. De St-Gervais au C^{te} De Maurepas, le 6/12/1731.

(56) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(57) Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, *op. cit.*, p. 123.

(58) أ.و.ت؛ دفتر رقم :2160، سبق ذكره.

(59) أ.و.ت؛ دفتر رقم : 2161، سبق ذكره.

(60) انظر: الرّسم البياني لتطوّر أسعار لزمة دار الجلد بين 1721 و1850.

على عملها. أمّا من حيث أسماء هؤلاء الملتزمين إذا أحالتنا بداهة على انحداراتهم العرقيّة وانتماءاتهم الدّينية، فقد بسطت لنا بإيضاح ثلاث فترات ارتبطت بانتماءات المشتركين، ومكّنتنا من تتبّع تطوّر الإطار البشري المكوّن لليوميّة ونظامها.

* الفترة الأولى: سيطرة القرنيين على اللّزمة

امتدّت من سنة 1740 وتواصلت إلى سنة 1785، وكانت الهيمنة على مؤسّسة دار الجلد ليهود القرنة، الّذين يمكن الكشف عنهم من خلال ألقابهم، يعقوب لمبروزو، زاكي فرانكو، زاكي مدينة، الذمي باص، منويل فلنسيّة، الأخوان أبراهام وسمسوم بوكارة، والأخوان أبراهام ومايير لمبروزو[61]. وهذه المجموعة هي أوّل من التزمت مؤسّسة دار الجلد، ويبدو أنّ عقد التزامها قد تواصل إلى سنة 1756-1757[62]، على إثرها رسا الالتزام على مجموعة أخرى أطلقت عليها الوثائق «قرانة دار الجلد»، وهي الّتي ثبتت فيها دون شكّ تسع سنوات متتالية، وتكوّنت من عشرة تجّار لم نتمكّن من الكشف إلاّ عن اسم واحد منهم فقط وهو الذمّي صورية[63]. عقب هذه المرحلة التزمت المؤسّسة مجموعات أخرى بين 1768-1785، ومن المرجّح أن تكون هي الأخرى متكوّنة من تجّار قرنيين[64]. وعلى امتداد هذه الفترة برز حدثان هامّان لا بد من الإشارة إليهما، الحدث الأوّل مرتبط بالمجموعة الأولى أي مجموعة يعقوب لمبروزو وشركائه، إذ بالتزامهم لدار الجلد، وقع فصل الجمرك عنها، وأصبح بذلك خاضعاً لالتزام مستقل عن الدّار[65]، وهنا اضطرّ هؤلاء التجّار إلى التزام الجمرك على حدة بمبلغ 25,000 ريال لكن لم ينفردوا به، بل شاركهم فيه القائد أحمد بن الكاتب بربع المبلغ[66]، ثم رجب كاهية سنة 1741[67].

(61) أ.و.ت، دفتر رقم: 34، سبق ذكره.
(62) أ.و.ت، دفتر رقم: 2161، سبق ذكره.
(63) أ.و.ت، المصدر السابق.
(64) أ.و.ت، دفتر رقم: 2161-2163، سبق ذكرهما.
(65) وهي مرحلة من مراحل تطوّر دار الجلد كمؤسسة خلال القرن الثامن عشر .
(66) أ.و.ت، دفتر رقم: 34، سبق ذكره .
(67) أ.و.ت، دفتر رقم: 2160، سبق ذكره.

الحدث الثّاني مرتبط بأوّل مجموعة التزمت دار الجلد، كما هو مرتبط في ذات الوقت بالمجموعة الّتي تلتها ويتعلّق بتغريم الأولى، وهنا نورد النصّ كما جاء في وثيقة تعود إلى سنة 1172 هجري: «25,000 ريال قبل قرانة دار الجلد القدم لأجل فسادهم وكتابتهم لبزّ النّصارى في قدح القرانة لزّامة دار الجلد الجدد [مجموعة القمّي صورية] قاصدين بذلك أن لا يعاملهم أحد من النصارى ولا من القرنة وادّعوا أنهّم مقلوفين ولا يقدّوشي اللّزمة»[68].

ومن خلال تداول يهود الطائفة القرنيّة اللّزمة في هذه الفترة يمكن إثبات الملاحظات التّالية:

أوّلاً: قبول يهود القرنة لطرف أجنبي عنهم في اللّزمة، حتّى وإن كانت لزمة الجمرك لعدم انفصالها عمليًا عن لزمة دار الجلد، سواءً كان ذلك مفروضاً عليهم أو عن طيب خاطر منهم.

ثانياً: التنافس حول اللّزمة بين التجّار القرنيين أنفسهم، الأمر الّذي أدّى إلى الطّعن في مصداقيّة عملهم وكفاءتهم في الميدان.

ثالثاً: تدخّل السّلطة، سواءً كان ذلك لردع المعتدين محافظة منها على سير عمل احتكاراتها بالوجه الأمثل دون عرقلته، أو اغتنام مثل هذه الفرص لمزيد دعم مداخيلها عن طريق التّغريم خاصّة وأنّ المبلغ يمثل أكثر من نصف مبلغ لزمة دار الجلد آنذاك، ويعادل ثمن لزمة جمركها[69]. وكلّ الاحتمالات واردة عند تدخّل المخزن.

*** الفترة الثانية : اشتراك المحليين في اللّزمة**

كان أساس هذه الفترة عقد التزام ثبّت اليهود المحلّيين لأوّل مرّة في لزمة دار الجلد بالاشتراك مع القرنيين وضمّ كلّ فريق ستّة تجّار وهم الأخوان مخلوف وشالوم بسيس، والأخوان إسحاق وسليمان عتّال وأبراهام قاطان وأبراهام شمّامة من التّوانسة ـ كما يشير العقد ـ، ومنويل بوكارة، وأبراهام بن شوعة باص، وأبراهام طابية، وحاي الحايك، وزاكي الرّيكس وزاكي ليفي من يهود الطّائفة

(68) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 102، سبق ذكره.
(69) تكوّن «الخطايا» جزءاً لا يستهان به من مداخيل الدّولة، حول هذا الموضوع انظر على سبيل المثال: بن طاهر، جمال، الفساد وردعه. . .، مرجع سبق ذكره، ص101-151.

القرنيّة[70]. وهنا نُثبت ما ذكره الرّحالة والتّاجر الإنكليزي توماس ماجيل (Thomas Maggill)[71] من أنّ الجيورناطة تضمّ ستّة تجّار من اليهود المحليين وستّة تجّار من اليهود القرنيين، وقد استطاع التّميز بينهم من خلال تقاليد أغطية رؤوسهم[72].

ولا شكّ أن هذا الاشتراك المتعادل قد انعكس على اقتسام المبلغ الجملي للالتزام وفق أسهم قد تكون متساوية، خاصّة إذا أخذنا في الاعتبار ما يذكره نصّ العقد حرفيًا: «. . .على أنّهم إذا دخلوا معهم غيرهم زايد على الاثني عشر المذكورين فهم المطالبون بما يلزمهم . . .»[73]. ويُحيلنا هذا العقد على عقد ثانٍ فريد من نوعه أبرم سنة 1788 لكنّه يدمج مجموعة من التّجار المسلمين المحليّين، وينصّ على التزام الحاج سالم بن ذياب وشريكه بوبكر بن ميلاد من جهة، ومحمد الخياشي[74] وشريكه علي باشوال من جهة ثانية، والذمّي منوبل بن الذمّي زاكي بوكارة وشالوم بن الذمّي مخلوف بسيس من جهة ثالثة[75].

وتبعاً لهذين العقدين يتوضّح لدينا أنّ نظام عمل الجيورناطة مبنيّ على الأسهم، وأنّ التجّار ملتزمون كلّ فرد على حدة، وتؤكّد لنا ذلك الخطايا المنجرّة عن الإخلال بعقد الالتزام، والّتي لا تسند إلى المجموعة بأسرها بل إلى من يتّهم بالفساد من التجّار، «والفساد» هنا يتعلّق بتهديد المصالح الاقتصادية للدولة[76].

---

(70) أ.و.ت؛ دفتر رقم235 :، سبق ذكره.

(71) توماس ماجيل: عند زيارته إلى تونس لمهام تجاريّة سنة 1808، ألّف كتابه: *An account of Tunis*، الّذي طبع بلندن سنة 1811، وتُرجم إلى الفرنسية سنة 1815 تحت عنوان: *Nouveau voyage à Tunis*.

(72) المصدر السابق، ص161.

(73) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(74) محمد الخياشي قائد سوسة سنة 1813-1814، ويبدو أنّه حصل على منصب هذه القيادة قبل هذا التّاريخ، انظر:
أ.و.ت؛ دفتر رقم :368 مداخيل بيت خزندار من السّراحات بتاريخ 1809-1815، ص125.

(75) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 235، سبق ذكره.

(76) قسّم الأستاذ جمال بن طاهر الفساد السياسي الموجّه ضدّ السّلطة إلى قسمين: أوّلاً: الثورة على النظام القائم والتحالف مع العدو في الدّاخل أو الخارج. ثانياً: تهديد مصالح الدّولة الاقتصادية ومنه رفض أداء الجباية وتزوير العملة والاعتداء على أملاك البايليك. . . إلخ، ويمكن أن ندرج هذا المثال في إطار تهديد مصالح الدّولة الاقتصادية، ذلك أنّ الخطيّة =

كالغرامة الّتي تحمّلها «. . . الذمّي لياه من تجّار دار الجلد وصاحبه صوريّة. . .»، والمقدّرة بمبلغ 12,000 ريال[77]، أو الخطيّة الّتي أدّاها يوسف باص وقدرها 10,000 ريال[78]. وهذا يفيد أنّه لا المجموعة بأسرها ولا أيّ فرد مقدّم أو موكّل من قِبَلِ هذه المجموعة من التجّار يتحمّل تبعات مسؤوليّة الالتزام.

تواصل اشتراك الفئات الثّلاث من التجّار معاً (يهود الطّائفة القرنيّة، يهود الطّائفة المحليّة وتجّار مسلمون). في لزمة دار الجلد إلى سنة 1797، حيث ارتفع عدد المشتركين إلى ستّة عشر، فمن المحليّين المسلمين بقي محمد بن عمر الخياشي يسانده عمر بالنّور باشتراكه في اللّزمة (1794-1797) إضافة إلى أغلبيّة من اليهود التّوانسة وعددهم تسعة تجّار وهم، لياه معارك، لياه الصغير، أبراهم كوهين، شوعة ناطاف، رفائيل شطبون، هودة الكسراوي والأخوة أبراهام ويعقوب وإسحاق، مع تقلّص عدد يهود الطائفة القرنيّة إلى خمسة تجّار وهم، حاي الحايك، حاي ساكوتو، دافيد البلنسي، هودة بيرص وزاكي الريكس[79].

كلّ هذه التحولات الّتي تمّت في هذه الفترة تركّزت خلال عهد حمودة باشا باي، وهنا تتأكّد السّياسة التجّارية الّتي توخّاها من تشجيع للمحليّين سواء كانوا يهوداً أو مسلمين، وإدماج هؤلاء في صلب وظائف الدّولة، إذا اعتبرنا أنّ مؤسّسة دار الجلد وظيفة من وظائفها على حدّ قول ابن أبي الضّياف[80].

*** الفترة الثالثة : انسحاب التجّار المسلمين من اللّزمة**

اتّسمت هذه الفترة بخروج التجّار المسلمين من التزام دار الجلد وبقاء يهود الطائفتين المحليّة والقرنيّة، الّذين نواصل عملهم بها إلى سنة 1809[81]. ويبدو أنّ

= الّتي سلّطت على اليهوديين كانت من جرّاء تعرّضهما بالقدح إلى المشرفين المباشرين على اللّزمة، أي محاولة تعطيل سير عمل أحد أهمّ احتكارات الدّولة. حول مفهوم «الفساد»، انظر: بن طاهر، جمال: الفساد وردعه. . .، سبق ذكره، ص110-126.

(77) أ.و.ت: دفتر رقم: 102، خطايا ودوايا وضيافة الباي، بتاريخ 1757-1759.

(78) أ.و.ت.، المصدر السّابق.

(79) أ.و.ت: دفتر رقم: 291، مداخيل الدّولة من الدّوايا والخطايا واللّزم، بتاريخ 1794-1796.

(80) الإتحاف، ج: 4، ص55.

(81) أ.و.ت: دفتر رقم: 421، محاسبة القيّاد على الدّوايا والخطايا واللّزم، بتاريخ 1807-1809.

تراجع مساهمة التجّار المسلمين، أو بالأحرى تخلّيهم عن اللّزمة، لم يكن سببه ضعف أموالهم ولا قوّة منافسيهم، بل أغلب الظّن أنّ افتقادهم للخبرة في هذا الميدان، مع افتقارهم إلى تجربة سير هذا العمل المرتبطة أرباحه بخارج الإيالة أكثر من داخلها قد أدّيا إلى اتّسام مشاركتهم بالضعف والهشاشة. إذ بالرّغم من تضامن التّاجرين الحاج سالم بن ذياب وبوبكر بن ميلاد على حدة، واشتراك التّاجرين محمد الخياشي وعلي باشوال في سهم واحد، إلاّ أنّهم لم يثبتوا فيها أكثر من سنتين، على أنّ محمد الخياشي قد واصل انخراطه لكن بالاشتراك مع تاجر آخر وهو عمر بالنّور، إذ بقيا فيها ثلاث سنوات متتالية ثمّ انسحبا منها دون إعادة التّجربة(82). وقد يكون هذا الانسحاب متأتّياً من عدم استئثارهم بأرباح هامّة تغريهم بالمواصلة، تاركين على إثره ثغرة سهميهما ليشغلها تاجران يهوديّان، يوسف بن اليسع من الطائفة المحلّيّة الّتي يتواصل تفوّقها العددي بعشرة تجّار، ويوسف بلنسيّة من الطائفة القرنيّة الّتي أصبحت تتكوّن من ستّة تجّار فقط(83).

وبالنّظر إلى أسماء هؤلاء الملتزمين خلال هذه الفترة والفترة الّتي سبقتها، نلاحظ تخلّي المجموعة الأولى بأسرها عن اللّزمة وعوّضتها مجموعة أخرى من التجار، إلاّ تاجراً واحداً وهو زاكي الرّيكس من الطّائفة القرنيّة الّذي تواصل ثبات التزامه في دار الجلد على امتداد الفترتين (1796-1809)(84)، ويبدو أنه المستأثر الوحيد باللّزمة والأكثر ربحاً منها، وقد يكون ذلك ناتجاً عن خبرته في الميدان.

من خلال تتبّع أعداد ملتزمي دار الجلد المسجّلة أسماؤهم بكشوف هذه المؤسّسة على امتداد سنوات طويلة، يمكن إثبات أنّ العدد الأقصى للتجّار الّذين انخرطوا في صلبها، ومارسوا طريقة العمل باليومية تبعاً لذلك لم يتجاوز ستّة عشر تاجراً، وهو عدد يتضارب مع ما أورده الرّحالة «ستانلي» (E. Stanley)(85) الّذي

---

(82) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 291، سبق ذكره.

(83) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 421، سبق ذكره.

(84) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 291، والدفتر 421، سبق ذكرهما.

(85) ستانلي: هو رحّالة إنكليزي، زار تونس سنة 1784 وبقي فيها مدّة سنتين، وخلالها ألّف كتاباً حول تونس: Observations on the city of Tunis and The adjacent country, with view of cape Carthage, Tunis bay, and Goletta, taken on the spot, London, Edward's, 1786.

يذكر أنّ مجموعة الجيورناطة قد بلغ عدد المشتركين فيها أربعين تاجراً[86].

إنّ أبرز ما ميّز هذه المرحلة انخراط التجّار المسلمين وتجّار الطائفة اليهودية المحليّة في التزام دار الجلد إلى جانب يهود الطّائفة الفرنيّة، وهو ما أدّى إلى تقليص هيمنتهم وتدعيم هيمنة اليهود المحليين خاصّة مع أواخر القرن الثامن عشر. وقد ساهم انخراط هؤلاء في كسر «أسطورة» احتكار القرنيين لتجارة الجلد. يبقى أن نشير إلى أنّ مشاركة المحليين المسلمين رغم اتّسامها بالضّعف، كانت في حدّ ذاتها منافسة ضايقت التجّار اليهود الّذين استفردوا باللّزمة لمدّة طويلة، وهي مشاركة مهّدت إلى انسحاب يهود الطّائفتين نهائيًا من دار الجلد.

ج - الوضع القانوني للجيورناطة

حسب اعتقادنا لا يمكن أن نطلق على الجيورناطة صفة «شركة»، ذلك أنّ الشّركات سواءً الّتي تأسّست في أوروبا في القرون الوسطى، وخاصّة في المدن ذات الموانئ مثل البندقية وجنوه ومرسيليا ومن بعدها ليفورنو، أو في الإيالات العثمانيّة ومنها إيالة تونس في الفترة الحديثة، خضعت في قوانينها التّأسيسيّة إلى ما يمكن أن يشبه نسبياً المبادئ الأساسيّة لتكوين الشّركات أو المؤسّسات في الفترة المعاصرة، سواءً في إدارتها أو في تنظيمها أو في سير عملها. وأقرب مثال «للجيورناطة» آنذاك، شركة «رأس النّيقرو»[87] الفرنسيّة الّتي التزمت تجارة الحبوب وصيد المرجان بطبرقة بمبلغ 35,000 ريال[88]، وهو مبلغ يماثل تقريباً سعر التزام

(86) المصدر السابق، ص10.

(87) ترجم لفظة «النّيقرو» بلفظة «الزّنجي» أو «الأسود». حول موقعها الجغرافي، انظر: Arnoulet, A; «Fimmara Saflata: un comptoir commercial en Tunisie au XVI et XVIIe siècle», R.H.M., n°7-8, 1977, p. 33. Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, *op. cit.*, p. 177.

(88) يتضمّن البند الخامس من الاتّفاق الّذي تمّ بين السّلطات التّونسيّة والتجّار الفرنسيين تفصيلاً لسعر اللّزمة على النّحو التّالي:

Il a été convenu que la Compagnie ferait compter tous les ans, à Murat et Mehemet Beys, 35.000 piastres qui seront partagées en cette manière, savoir: 12.000 au Pacha pour la paye des janissaires, 2.000 au Dey, 13.000 pour la solde et l'entretien de la Milice ordonnée pour la sûreté des lieux de commerce, 3.000 pour les grands et chefs des Arabes, cette dernière somme payable de deux en deux mois par portions égales. A l'égard des 2.000 pour le Dey, elles seront payées par

جمرك الجلد الّذي تمّ عقده في نفس الفترة من قبل تجّار الجيورناطة[89]. إلاّ أنّ شركة رأس النّيقرو تناوب على إدارتها مديرون ومسؤولون ووكلاء فرضهم وضعها وقانونها الأساسي بوصفها شركة[90]، رغم استنادها مباشرة إلى ملك فرنسا آنذاك[91]، بينما نجد الجيورناطة في حلّ من كلّ ذلك، فلا الوثائق الأرشيفيّة بتنوّعها[92]، ولا مصادر الفترة[93] تذكر تواجد وكلاء أو مسؤولين تراتبيين يشرفون عليها، وما عثرنا عليه في مناسبات قليلة لا يشير إلاّ إلى التزام مجموعة من التجّار اليهود جمرك الجلد وفيما بعد دار الجلد[94]، غير موضّحة المتعهّد الأوّل بهذا

= avance, au commencement de l'année ; et à l'égard des 5.000 piastres restantes qui seront pour les Beys Murat et Mehemet, il en sera dans le XIVe article. Voir Plantet, E ; *Correspondance*.... *op. cit.*, t. 1, p. 233-237. Traité du Cap - Nègre, 2 août 1666.

حول نشأة ونطوّر ووظائف هذه الشّركة، انظر: الفهرس الأبجدي للمصدر السّابق، ص636. وانظر كذلك:

Boubaker, S; *La Régence de Tunis*..., *op. cit.*, p. 176-195.

(89) A.E.P., A.C.F.T., 597 a, du 12 septembre 1688, cité in: Boubaker, S; *La Régence*.... *op. cit.*, p. 123.

(90) عند التزام شركة «رأس النّيقرو» محاصيل الحبوب وصيد المرجان بطبرقة سنة 1685، كانت مكوّنة آنذاك من 7 أفراد وهم: جون قونيي مؤسّس، توماس ونيقولا شريك، نيكولا شاربتي مدير، نيكولا سيمون محاسب، بيار شارل مزوّد سفن، جون بانيت ميلهو وبيار روبينو (لم تذكر وظيفتيهما في الشّركة). انظر:

Plantet, E; *Correspondance*..., *op. cit.*, t. 1, p. 328, 445.

(91) انظر على سبيل المثال: المصدر السّابق، ص XIV.

(92) وثائق دار الجلد ودفاتر محاسبة ملتزميها لا تذكر إطلاقاً صفة هذه المجموعة من التجّار، وقليلاً ما أشارت إلى أسمائهم فقط، انظر: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 34، 102، 235، 2159-2164، سبق ذكرها، وكذلك الجداول المتعلّقة بدار الجلد والمرافقة لهذه الدّراسة. كما أنّ الوثائق الأرشيفيّة الفرنسيّة المنشورة من قِبَل Grandchamp و Plantet لم تتعرّض إلى صفة هذه المجموعة من التجّار بوصفها شركة، بل تعرّضت إليها من ناحية سيطرتها على سوق الجلد وتفوّقها على التجّار الفرنسيّين فحسب.

(93) تحدّث ابن أبي الضّياف بإسهاب عن الجلد وتجارته لكن لم يشر بتاتاً إلى الجيورناطة، وذكر فحسب أنّ لزمة دار الجلد كانت بيد اليهود في بداية القرن التّاسع عشر، متحسّراً على خروجها من بين أيديهم.

(94) على سبيل المثال انظر: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2160-2164، سبق ذكرها. انظر كذلك:

= Plantet, E; *Correspondances*..., *op. cit.*, T. 1, p. 388-391. Mémoire de Jean-Baptiste

الالتزام، أو المسؤول أمام سلطات الإشراف عليه، أو حتّى نائب هؤلاء التجّار أو وكيل هذه المجموعة، كما كان يُثْبَتُ دائماً في القوانين الأساسيّة للشركات التجّارية.

إنّ غياب مثل هذه المعلومات تماماً من وثائقنا، وهي الأساسيّة في عمل الشّركات وتنظيمها، لدليل على عدم وجودها، وعلى عدم انخراط هذه المجموعة من التجّار ضمن شركة أو وكالة تجاريّة ذات صبغة قانونيّة. بل إنّ الجيورناطة على ضوء ما توصّلنا إليه هي طريقة عمل في التّسيير والتّنظيم والإشراف كما سيتّضح لنا لاحقاً. وما أوردناه هنا لا نقصد من خلاله إطلاقاً التّقليل من دور هذه المجموعة من التجّار، ولا من النّجاحات الّتي حقّقتها، بل إنّ غايتنا إعادتها إلى الوضع الّذي تستحقّه لا غير، إذ إنّ الحجم الّذي بلغته الجيورناطة من خلال الحديث عنها دون سندات مصدريّة ولا إثباتات تاريخيّة، أكسبها شهرةً واسعةً وحجماً فيه الكثير من المبالغة، وكأنّ بعض الدّراسات لا هدف لها سوى وَسْمَ أعمال اليهود حتّى في غابر التّاريخ بسمات «العبقريّة اليهوديّة»[95].

لا نريد الإطالة أكثر هنا حول هذا الموضوع، لكن ما يجب الإشارة إليه هو اتّخاذ هذه المجموعة من التجّار اليهود خطّ سير واحداً وفق ما تتطلّبه طريقة التّنظيم والعمل بالجيورناطة.

وعلى غرار ما قدّمنا وبالاستناد إلى بعض المصادر يمكن أن يتّضح لنا النّهج الّذي توخّاه يهود القرنة في صلب «الجيورناطة» سواءً في تسيير دواليب عملهم، أو في السّيطرة والهيمنة المشروعة على هذا النّشاط التّجاري الّذي يكمن:

* أوّلاً: في إشرافهم على لزمة الجلد وسيطرتهم على قطاع تصديرها، متقبّلين أيّ كميّة من الإنتاج سواءً كانت متدنّية أو مرتفعة ومتحمّلين مسؤوليّة ترويجها. وقد اتّخذت نسبة كبيرة من كمّيات الجلد وجهة معيّنة ومحدودة ومقصودة، وهي وجهة ميناء ليفورنو، ذات الأرضية المهيّأة لاستيعاب

- Michel sur le commerce de Tunis, le 28 août 1686., t.2, p. 102. Tunis le, 15/10/1716., t..2, p. 266. Tunis le, 17/01/1731.

(95) Avrahmi, I., *Le mémorial de la communauté...*, *op. cit.*, p. 24.
Filippini, J-P., *Le port de Livourne et la Toscane...*, *op. cit.*, p. 35.

كمّيات هائلة، وقد تمّ ذلك سواء عن طريق العلاقات العائلية أو عن طريق العلاقات التجارية الّتي تبرز أكثر في وثائقنا(96).

* ثانياً: في تشبّثهم بتطبيق قانون أو مبدأ تجاري هامّ له نتائج إيجابيّة على أنشطتهم طالما نوّهت به التقارير التّجارية الفرنسيّة، وهو المنطلق من «القناعة بالأرباح القليلة»(97)، لكنّها أرباح متأكّدة ومضمونة ومتواصلة، بتواصل نشاطهم في لزمة الجلد، وتبعاً لهذا المبدأ ستحوّل قلّة الأرباح إلى كثرة.

* ثالثاً: في تحكّمهم بصفة جدّية وقويّة في تحديد أسعار السّوق مهما كان حجم الإنتاج مرتفعاً أو منخفضاً، وذلك بالسّعي إلى الحطّ منه بالإيالة التّونسيّة ورفعه في البلدان المورّدة للجلد وخاصّة بليفورنو(98). أي اقتنائه بأبخس الأثمان وبيعه بأرفعها، أين يتعسّر على السّلط التّجارية التّونسيّة مراقبة أسعاره لأخذ نصيبها منه.

لا تخلو هذه الطّرق من مظاهر التّلاعب والتّحايل الّتي يلجأ إليها التّجار في بعض الأحيان لتيسير أعمالهم دون عرقلة ولمزيد تحقيق أرباح إضافية، سواء كان ذلك عن طريق تقديم بعض الهدايا أو الرّشى لممثّلي السّلطات التّجارية(99)، أو عن طريق الغشّ في البضاعة ببيع القطع الصّغيرة من الجلود مع القطع الكبيرة، أو بدسّ جلود الإناث من البقر ضمن جلود الثّيران(100) الّتي يبدو أنّها أرفع قيمة وسعراً(101).

---

(96) ستعرّض إلى هذا الموضوع لاحقاً في معرض دراستنا للعلاقات العائلية.

(97) انظر على سبيل المثال:

Grandchamp, P; *La France...*, *op. cit.*, t. IX, p. 300, de Béranger à Porry et Vincens, le 5/9/1697.

(98) Plantet, E; *Correspondance...*, *op. cit.*, t.3, p. 486-487, de Saulauze à Machault, le 19/6/1755.

(99) Grandchamp, P; *La France...*, *op. cit.*, t. IX, p. XXIV.

(100) A.E.P., A.C.F.T., 597 a, du 24 septembre 1688, cité in: Boubaker, S; *La Régence...*, *op. cit.*, p. 123.

(101) Ibid, du 11 /9/1688, cité in: Boubaker, S; *La Régence...*, *op. cit.*, p. 124.

انظر كذلك أسعار قطع الجلود الواردة في:

Plantet, E; *Correspondance...*, *op. cit.*, t.1, p. 229-237, Mémoire pour l'établissement d'une compagnie à Tunis et à Cap - Nègre. 1666.

4 ـ المسلمون والتزام دار الجلد

لم يتوصّل التجّار المسلمون إلى ميدان الاتّجار في الجلد قبل نشأة مؤسّسته، إذ تزامن دخولهم وبعث دار الجلد، إلاّ أنّ التزامهم لها على امتداد القرن الثّامن عشر تميّز بالتقطّع وعدم التّواصل الّذي ساهم في عدم ثباتهم في هذا الميدان، فأطول فترة تمّ فيها إشرافهم على هذه اللّزمة كانت على يد الحاج سليمان كاهية، ودامت حوالى أربع عشرة سنة (1721-1735) بالاستناد دون شكّ في ذلك إلى حسين بن علي، عقبتها فترات ظرفيّة ومتباعدة زمنيًّا، فبعد أن تخلّى عنها علي بن ممي كاهية (1735-1739) المستند هو الآخر إلى علي باشا طيلة حكمه، لم يقع التزام دار الجلد إلاّ في فترة حكم حمودة باشا باي. ولم يكن هذا الالتزام بشكل منفرد من قِبَل التجّار المسلمين، بل كان ضمن الاشتراك مع يهود الطائفة القرنيّة، الّتي لم تتخلّ عن مكانها من جهة، ومع الطائفة المحليّة من جهة ثانية، وهي الّتي توصّل تجّارها كذلك إلى الانخراط في دار الجلد في نفس الفترة تقريباً.

وبالرّغم من تميّز انخراط المسلمين في هذه اللّزمة على هذا النحو، إلاّ أنّه كان مصدر قلق بالنّسبة إلى التجّار القرنيّين الّذين بدأ تشبّثهم بها يختلّ، بعد أن كانوا فرسان ميدان هذا النّشاط نظراً إلى خبرتهم الّتي لم تمكّن السّلطات التّجارية من الاستغناء عنهم ولا حتّى تعويضهم. كما مهّدت كلّ من مشاركة التجّار المسلمين وتجّار الطّائفة اليهودية المحليّة الّذين امتدّ عملهم في اللّزمة حوالى ربع قرن (1785-1808)[102]، إلى سحب البساط من تحت أرجل التجّار القرنيّين ووضع حدّ لهيمنتهم ونفوذهم على هذا الفرع التّجاري الّذي كادت الدّولة تفقد احتكاره.

وقد مثّل دخول التّاجر سليمان بن الحاج وأبنائه محمد وحسونة لهذا القطاع سنة 1809، الإقصاء النهائي ليهود الطائفتين من أولويّة الإشراف على لزمة دار الجلد، ودامت فترة عمل هذه العائلة بها إلى عام (1839-1840) بصفة متواصلة[103]،

---

(102) أ.و.ت، دفتر رقم: 235، 272، 291، 295، 307، 320، 2163 و2164، سبق ذكرها.

(103) أ.و.ت، دفتر رقم: 2164، سبق ذكره.

بالرّغم من محاولة التّاجر محمد المنستيري[104] اقتناءها، لكنّه لم يتوصّل إلى ذلك، إلاّ خلال عام واحد (1816-1817)[105]، وبالرّغم من محاولة عائلة الجلولي أيضاً فإنّها لم تستطع الصّمود أمام مزايدات عائلة ابن الحاج الّتي أصرّت على الاستمرار بها[106]. وقد شهدت اللّزمة في فترة إشرافهم عليها بعض ـ التّذبذب في أسعارها بين الانخفاض والارتفاع، إذ لم يشكّل هذا التّذبذب في حدّ ذاته استقراراً في الأسعار، فعلى امتداد 30 سنة وإذا أخذنا في الاعتبار انخفاض قيمة العملة سنة 1825 وسنة 1829[107]، انطلقت بمبلغ 300,000 ريال لتبقى على نفس قيمتها إلى سنة 1840، لكن قبل هذين التّاريخين انخفضت بحوالى الثّلث ليكون استقرارها في حدود 200,000 بين سنتي 1810- 1816[108].

أثارت هيمنة عائلة ابن الحاج على لزمة دار الجلد بهذا الشّكل على امتداد هذه المدّة تذمّر التّجار الفرنسيّين المهتمّين بهذه المادّة في الإيالة التّونسيّة، الأمر الّذي أجبر القنصل الفرنسي ماتيو دي لسبس (Mathieu de Lesseps)[109] على تقديم مطلب رسمي للباي لإلغاء لزمة دار الجلد وتحرير بضاعتها من الاحتكار، وعرضها أمام كلّ التجّار على السواء[110]. كما أنّ سيطرة سليمان بن الحاج وأبنائه على موارد الجلد وتجارته الرابحة، دفعت بعائلة ابن عيّاد المتمثّلة في شخص محمود بن عيّاد السعي إلى الحصول عليها بأيّ ثمن كانت، وتمّ له ما أراد سنة 1841-1842 بعد أن

(104) محمد المنستيري، أو المستيري (كما ورد في سجلاّت الدّولة وحسب اللّهجة التّونسيّة)، احترف صناعة الشّواشي، وهو من أعيان البلاد ويعدّ من أبرز المقرّبين إلى السّلطة خاصّة في عهد محمود باي الّذي كان ربيبه.

(105) أ.و.ت؛ المصدر السابق.

(106) السعداوي، ؛ تطوّر عائلة مخزنيّة. . .، مرجع سبق ذكره، ص1050. الغزيري، م.ح؛ وظائف مؤسّسة دار الجلد. . .، مرجع سبق ذكره، ص43.

(107) انظر: جدول تطوّر أسعار لزمة دار الجلد ومقارنتها بانهيار قيمة الرّيال التونسي.

(108) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2164، سبق ذكره.

(109) ماتيو دي لسبس (Mathieu de Lesseps): قنصل عام لفرنسا بالإيالة التّونسيّة امتدّت فترة عمله من 8 آب/أغسطس 1827 إلى 28 كانون الأول/ديسمبر 1832، وقد شغل نفس هذه الوظيفة قبل ذلك بطرابلس.

(110) Plantet, E; *Correspondance...*, *op. cit.*, t. 3, p. 711. Lesseps au comte Sébastiani, 25.11. 1830.

رسا عليه سعرها بزيادة تقدّر بحوالى 233,33%، مشرفاً في نفس الوقت على لزمة مدبغتها بالقصبة بسعر 25,000 ريال، ثمّ تضاعف سعرها ليصل إلى 50,000 ريال في السّنة الّتي تلتها، إضافة إلى لزمة الأسماك المتّصلة بها والمسعّرة آنذاك بمبلغ 1,000 ريال[111].

وفي هذه الفترة احتدّ التّنافس بين ممثّلي العائلتين، وتحوّل إلى مكائد مضنية أطاحت بمحمد بن الحاج عندما نصب له محمود بن عيّاد فخّاً لاقتنائها بسعر قفز من 710,000 ريال إلى 1,100,000 ريال، ثمّ إلى 1,195,000 ريال في غضون ثلاث سنوات[112]، وهي مبالغ فاقت قدراته الماليّة وسارعت بتبديد ثروته وإفلاسه التامّ، «... وباع في ذلك رَبْعَهُ وعقاره ... وانقلبت ثروته إلى احتياج، وعومل بما عامل، ولا يظلم ربّك أحداً...»[113].

هذه المنافسة أجبرت محمود بن عيّاد على اقتنائها حتّى وإن لم يكن راغباً في ذلك، بما أنّه المنافس الوحيد لمحمد بن الحاج، وبحكم أنّ كبرياءه وغروره يدفعانه إلى التّباهي بالتزامها وهو آنذاك «...مدبّر الدّولة... ومن العمّال القاصر نظرهم على ما يحصل من المال من غير نظر لحال ولا مآل...»[114]، و«...آية اللّه في ثقوب الفكر واتّساع دائرة العقل والدّهاء...»[115]. وهو على هذا الحال توخّى طريقة الاستئثار بلزمة دار الجلد أو في أدنى الحالات تغطية ثمن التزامها، وقد ذكر بشأنها ابن أبي الضّياف في أكثر من موضع واصفاً إيّاها وصفاً دقيقاً، ناعتاً إيّاها بأنثى في مرحلة مخاض تتولّد لتنجب من رحمها مظالم لا قدرة للبشر على تحمّلها، يقول في هذا الصّدد: «...وكان يزيد في الالتزامات [أي ابن عيّاد]، ويعتبر مع دخلها الأصلي ما تفعله نزّابه من توليد المظالم. وقاسى النّاس من تعسّفهم وجورهم ما لا تطيقه غير أهل المملكة التّونسيّة. وبلغ الحال أنّ متولّي الجلد الّذي مناط لزمته أن لا يبيع الجلد بالمملكة وغيرها سواه ولا يدبغه غيره،

(111) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 3/2250، كشف للزم ومحصول الباي منها، بتاريخ 1839-1851.
(112) أ.و.ت.، المصدر السّابق.
(113) الإتحاف، ج4، ص81.
(114) المصدر السابق، ص80.
(115) المصدر السابق، ج8، ص90.

صارت نوّابه يدورون في القرى ونواجع العربان، ومعهم قطع من الجلد يرمونها في المحلّ. وتشهد أتباعه بوجودها في المحلّ ويدّعون أنّ ذلك نائرة إخفائهم للجلد... ويتهمونهم بإفساد بيوت النّحل أو حرقها ولو احترقت بأمر سماوي... فيأخذون من ذلك المسكين ما يشتري به فضيحته وشديد عقابه الّذي لا يعلم نوعه ولا قدره...»[116].

هذه الطّرق الّتي ابتدعها محمود بن عيّاد وطبّقها نوّابه في مختلف مناطق الإيالة جعلت ابن أبي الضّياف يتذمّر من مآسيها متمنّياً رجوع لزمة دار الجلد إلى سالف عهدها، يقول: «...وقد كانت هذه اللزمة في أوائل القرن [القرن التّاسع عشر] بيد جماعة من يهود البلاد[117]، وليتها دامت بيدهم إذ لم يفعلوا فعل هؤلاء المسلمين ولا ما يقرب منه...»[118].

تُحيلنا أمنية أحمد بن أبي الضّياف إلى التّساؤل لماذا لم يعد اليهود إلى التزام دار الجلد، على الأقل في الفترة الّتي استقرت فيها أسعارها بين 200,000 و300,000 ريال، وهي مبالغ قد توصّلوا إلى توفيرها لالتزامهم بها من قبل؟

إلى هذا الحدّ من الدّراسة يبدو أنّنا لا نستطيع التوصّل إلى فضّ هذا الإشكال، ذلك أنّ التطرّق إلى هذه المسألة لا يتمّ في إطار لزمة دار الجلد فحسب بل يجب التطرّق إليه من خلال نظام الالتزام عموماً ومن خلال الآليّات الّتي سيّرته وتحكّمت في توجّهاته.

ولئن توقّف اليهود عن التزام دار الجلد ابتداءً من العشريّة الثّانية للقرن التّاسع عشر، فإنّهم لم يغادروا الميدان نهائيّاً، إذ تواصل نشاط بعضهم في أغلب نيابات هذه المؤسّسة وبصفة لا يمكن تجاهلها. فما هي المهامّ الّتي عهدت إليهم في هذا الإطار؟

(116) المصدر السابق، ج4، ص56، 80.
(117) يقصد بذلك تجّار الطّائفتين المحليّة والقرنيّة كما تشير وثائق دار الجلد إلى ذلك، انظر: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2163 و2164 سبق ذكرهما، انظر كذلك: ما أوردناه عند تعرّضنا لملتزمي دار الجلد في فترة حكم حمودة باشا باي.
(118) الإتحاف، ج4، ص56.

5 ـ نشاط اليهود في نيابات دار الجلد

وقع بعث نيابات دار الجلد على ما يبدو إثر إنشاء هذه المؤسّسة وازدهار نشاطها وتوسّعه، وأوكِل للمشرفين عليها مهمّة جمع مختلف أنواع الجلود، باقتنائها من الخواصّ أو من المسالخ بالجهات الّتي تركّزت فيها، وإيفادها إلى دار الجلد بالحاضرة في مرحلة تالية. وهي من ناحية، تقوم إلى جانب مهمّة النّيابة، بدور الوسيط بين هذه المؤسّسة ومراكز إنتاج الجلود تيسيراً لعملها وربحاً للوقت، ومن ناحية أخرى، بدور المراقب لهذه المادّة الّتي يتّخذ لها سبل تصريف غير السبل الّتي يفرضها الاحتكار.

وبتتبّع المشرفين على النيابات الّذين يقع تعيينهم من قبل دار الجلد، نلاحظ أن أغلبهم من اليهود كما يثبت ذلك جدول رقم (7) الّذي يعود تاريخه إلى عشرينيات القرن التّاسع عشر[119]، أي زمن إشراف عائلة ابن الحاج على اللّزمة.

من خلال هذا الجدول يمكن أن نلاحظ اعتماد دار الجلد بدرجة أولى في نياباتها داخل البلاد على اليهود الّذين كان تفوّقهم واضحاً في هذه المهامّ، إذ نعدّ 18 نائباً يهوديًا توزّعوا على 12 نيابة، ومن خلال أسمائهم نتمكّن من التعرّف على ستّة ينتمون إلى الطائفة القرنيّة، مقابل نائبين فقط من المسلمين وهما صالح شمّام الّذي أشرف على نيابة ماطر ثمّ نيابة نيانو، ومحمد بوغزالة الّذي لم يقع تعيينه في نيابة أخرى غير نيابة نابل. أمّا البقيّة فينتمون إلى تجّار الطّائفة المحليّة، وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون نيابات دار الجلد قد اتّكلت أكثر على خدمات اليهود التّونسيين. ويبدو أنّ إشراف اليهود وخاصّة يهود الطائفة المحليّة على هذه النيابات لم يقتصر على هذه الفترة فحسب، إذ من الممكن أنّ الاعتماد عليهم في داخل البلاد كان قبل ذلك، بما أنّ يهود الطائفة القرنيّة قد اختصّوا في فترات التزامهم لدار الجلد بالإشراف على الجانب التّصديري، ومن المحتمل كذلك أن يُوكِلوا مهمّة جمع الجلد وتحصيله والتّفاوض في أسعاره مع متجيه إلى اليهود المحليّين، لقربهم من المجتمع المحلّي واتّصالهم به أكثر. ووفق هذا التّعامل مثّل هؤلاء الرّابط الأوّل والأساسي لإيفاد إنتاج الأرياف إلى أوروبا عبر تجّار الطّائفة القرنيّة.

(119) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2166، ورقم: 2167. سبق ذكرهما.

جدول رقم 7
نيابات دار الجلد ونوابها

النيابة	الفئة	1825-1824	1826-1825	1827-1826	1828-1827	1829-1828
بنزرت	يهود الطائفة المحلية	يعقوب الصطمبولي	يعقوب الصطمبولي	يعقوب الصطمبولي	يعقوب الصطمبولي	يعقوب الصطمبولي
باجة		موشي بوبلي	موشي بوبلي	موشي بوبلي	موشي بوبلي	موشي بوبلي
تستور		يوسف معطي	هودة شمامة	هودة شمامة	هودة شمامة	هودة شمامة
زغوان		شموئيل شطبون	شموئيل شطبون	-	-	-
سليمان		أبراهام حنين	أبراهام حنين	أبراهام حنين	أبراهام حنين	أبراهام حنين
ماطر		-	بنيامين الطرابلسي	بنيامين الطرابلسي	بنيامين الطرابلسي	بنيامين الطرابلسي
الكاف		-	يعقوب شمامة	يعقوب شمامة	يعقوب شمامة	يعقوب شمامة
مجاز الباب		هودة شمامة	-	هارون بوحفيرة	هارون بوحفيرة	هارون بوحفيرة
نابل		-	-	-	دافيد باروخ	دافيد باروخ
نيانو		ميخائيل وزان	ميخائيل وزان	-	-	-
10 نيابات	12 نائباً					المجموع
أولاد بوسالم	يهود الطائفة القرنية	ليه باص	لياه باص	لياه باص	لياه باص	لياه باص
زغوان		-	-	شالوم كطورزة	شالوم كطورزة	شالوم كطورزة
غار الملح		زاكي بالمة	زاكي بالسة	دافيد درمون	دافيد درمون	دافيد درمون
الكاف		-	-	زاكي فرانكو	-	-
مجاز الباب		-	باروخ ليفرني	-	-	-
5 نيابات	6 نواب					المجموع
ماطر	مسلمون	صالح شمام	-	-	-	-
نابل		محمد بوغزالة	محمد بوغزالة	محمد بوغزالة	-	-
نيانو		-	-	صالح شمام	صالح شمام	صالح شمام
3 نيابات	نائبان					المجموع

II - لزم الأنشطة الحرفيّة والتجاريّة والماليّة

1 - لزمة جلد الذّئب

لم ترتبط هذه اللّزمة أساساً باستغلال جلود الذّئاب أو بالأحرى فروتها والاتّجار فيها كما تشير إلى ذلك تسميتها، بل ارتبطت بنوع آخر من جلود الحيوانات من نفس الفصيلة الكلبيّة وهو ابن آوى (Chacal)، المتواجد بكثرة ببلدان شمال إفريقيا عموماً، والمتميّز بجودة فروته وبهاء ألوانها المائلة إلى الذّهبية[120]. واهتمامنا بها، وإدراجها ضمن أهمّ اللزم الّتي أشرف عليها اليهود، لا يكمن في سعرها ولا في المداخيل التي تأتّت منها، بما أنّها أصبحت في فترة ما مداخيل ضعيفة، بل يكمن في السيطرة عليها طوال مدّة عملها من قِبَل تجّار الأقليّة اليهوديّة القرنيّة دون غيرهم من التجّار.

تشير دفاتر مداخيل الدّولة إلى تواجد هذه اللّزمة خلال القرن الثّامن عشر، وتواصل التزامها إلى نهاية العشريّة الثّانية من القرن التّاسع عشر[121]، حيث سحبت نهائياً من سوق الالتزام، ذلك أنّنا لا نعثر لها على مداخيل بعد سنة 1818[122]. وبتتبّع أسعارها على امتداد أكثر من نصف قرن، نلاحظ أن قيمتها انهارت في ظرف وجيز، كما نتبيّن ذلك من خلال هذا الرّسم البياني:

---

(120) E.U., CD- Room, article: «Fissipèdes», vol. 9, p. 570. éd. 1995.

(121) أ.و.ت، دفتر رقم: 98، سبق ذكره. والدّفتر رقم: 405، مداخيل بيت خزندار من «التلاقط» من مجابي وعشر ولزم سنة 1233هـ/ 1817-1818.

(122) انظر: أدناه. ولمزيد من التثبّت انظر: الجدول الّذي خصّصناه لأهمّ اللّزم الّتي أشرف عليها اليهود بين القرنين الثامن عشر والتّاسع عشر.

رسم بياني رقم 7
تطوّر أسعار لزمة جلد الذّئب (1758-1818)

يُحيل انهيار سعر لزمة جلد الذّئب على مرورها بمرحلتين متتاليتين من الارتفاع، إذ ضاهت قيمتها قيمة بعض اللزم الهامّة خاصّة في خمسينيات القرن الثّامن عشر مثل لزمة الملح المسعّرة بمبلغ 3,000 ريال إلى الانهيار التّام إذ أصبحت من عداد اللّزم الهامشيّة إن لم نعتبرها من أدنى اللّزم قيمة وسعراً، مثل لزمة أطباق الخبز الّتي لم يتجاوز سعرها 400 ريال، أو بعض اللّزم الريفية الّتي لا تدرّ على الدّولة أموالاً ذات بال كلزمة ويبة سوق الأحد الّتي سعّرت في تلك الفترة نظير 500 ريال[123].

انحصر سعر اللّزمة في المرحلة الأولى من العمل بها بين 2,000 ريال و3,500 ريال، والتزمها على التّوالي كل من الذمّي هودة كابيجو بين سنتَي 1757 و1759، والذمّيين صورية وابن قانصة بين 1760 و1763، وقد أبدت بعض التّذبذب خلال الخمس سنوات التي مثّلتها هذه المرحلة، إذ انتقل ثمنها من الارتفاع إلى

(123) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

الانخفاض، ومنه إلى الارتفاع من جديد، سنة بسنة[124].

ولئن انضمّت إليها سنة 1758 لزمة «خيط القرداش»[125] فإنّ ذلك لم يساهم في دعم سعرها، بما أنّها لزمة ذات ثمن زهيد، ولم يفق سعرها عند طرحها أمام الملتزمين 400 ريال، إضافة إلى أنّ العمل بمادّتها لم يتجاوز السّنتين ثمّ وقع سحبها من سوق الالتزام وألغيت نهائياً[126].

وما من شكّ في أنّ أهميّتها الّتي يحيلنا إليها سعرها هنا، لم تكن وليدة هذه المرحلة، أو مقتصرة عليها، بل إنّ وثائق العلاقات التّجارية للقرن السّابع عشر أثبتت في مناسبات عديدة، تهافت العديد من التّجار الأوروبيّين على فروة ابن آوى، ففي سنة 1682 مثلاً وقع تصدير 451 قطعة من هذه الفروة إلى ميناء مرسيليا، وهي قطع قاربت في كمّيتها فقط (وليس في سعرها)، ما تمّ شحنه على نفس الباخرة من جلود الأبقار[127]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1701، سيطر التّاجر الفرنسي «لويس سبان»[128] (*Louis SABAIN*) على هذه البضاعة لمدّة أربعة أشهر،

---

(124) وقع تحديد سعرها كالتّالي: 3,100 ريال سنة 1758–1759، 2,000 ريال سنة 1759–1760، 2,500 سنة 1760–1761، 2,000 ريال سنة 1761–1762، و3,500 ريال سنة 1762–1763. أ.و.ت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره .

(125) فيما يتعلّق بلزمة «خيط القرداش»، ما ينبغي أن نشير إليه هو أنّ الغياب الكلّي لمعلومات حولها حال دون تقصّي نشاطها ومكوّناتها لتمكّن من التّعرّف على خصوصيّاتها، فلا وثائق اللّزم تشير إليها ولا مصادر العصر تذكرها، ممّا يجعلنا نرجّح ارتباط «خيط القرداش» والمعبّر عنه في بعض المناطق بالبلاد التّونسيّة بخيط «الجدّاد» بحياكة هذه الأنواع من الجلود.

(126) يذكر الدّفتر صراحة إلغاء لزمة «خيط القرداش» ابتداء من 7 ربيع الأوّل 1173 هجري. أ.و.ت.، المصدر السّابق.

(127) وقع تصدير 562 قطعة من الجلود البقريّة ذات الحجم الكبير، انظر:

Grandchamp, P; *La France...*, *op. cit.*, t. VIII, p. 14. Police de chargement, le 17 juillet 1681.

(128) لويس سبان (*Louis Sabain*): تاجر فرنسي من مرسيليا تحديداً، ورث مع أخيه غابرييل منشأتين واحدة بمرسيليا والثانية بليفورنو عاد لهما منها النصف، ركّز «لويس سبان» أعماله بالإيالة في سبعينيات القرن السّابع عشر خاصّة بعد إفلاس منشأتي العائلة سنة 1678 و1680، اعتبر من أبرز التّجار المرسيليين بالإيالة نظراً لثقته ومعرفته بالتقاليد التّجارية =

مرتبطاً بعقد مع مزوّده «جون بوايبه» (*Jean BOYER*) لشراء كل ما توفّره جهة سوسة من فروة ابن آوى بسعر 18 ريالاً المائة قطعة[129].

من خلال هذين المثالين يمكن تسجيل بعض الملاحظات الهامّة منها أنّ الاتّجار في هذه النوعيّة من الفروة كان بين يدي التجّار الفرنسيّين، ويدعم هذا التوجّه خاصّة العقد الّذي تضمّنه المثال الثاني، الّذي ينصّ على صيغة من صيغ احتكار هذه البضاعة بيعاً وشراء، لا لعرضها في الأسواق المحليّة، إذ لا مناخ البلاد ولا تقاليد اللباس يساعدان على رواجها، بل لتصديرها إلى بعض البلدان الأوروبية حيث يقع استغلالها في حياكة الثّياب المفرّاة الّتي فرضتها موضة العصر آنذاك وأسهمت في ازدهارها بصفة مثلى.

لكن في إطار البلاد التّونسيّة لا نستطيع الحديث عن ازدهار مماثل أو عدمه نظراً إلى غياب كلّي لمعلومات حول الكمّيات المصدّرة في هذه الفترة. وبالمقابل، ما يجب التّأكيد عليه هو ارتباط سعر هذه اللّزمة بطلبات الأسواق الأجنبيّة في كثرتها وفي قلّتها، وهو ما تكشف عنه كذلك المرحلة الثّانية من عملها، إذ بالرّغم من انهيار قيمة العملة سنة 1766، والّذي كان من المفروض أن يساهم في دعم سعرها، فإنّ ذلك لم يتمّ، بل تدنّت إلى حوالى السّدس مقارنة بما كانت عليه[130].

وحسب اعتقادنا فإنّه في هذه الفترة، كادت توصد أبواب التّصدير أمام هذه البضاعة، إذ مع بداية خمسينيات القرن الثّامن عشر، احتكرت شركة أميركيّة روسية على مستوى عالمي تجارة الفرو بامتداد نفوذها وسيطرتها على أسواق إنتاج هذه المادّة من سيبيريا إلى آلسكا عبر كندا والبلدان الشّمالية لأوروبا[131].

وبالرّغم من أنّ المقارنة لا تجوز بين ما توفّره هذه الشّركة العالميّة وبين ما

- الأوروبية والمحليّة على السّواء، الأمر الّذي خوّله أن يكون ممثلاً للجالية الفرنسيّة بتونس على امتداد أكثر من ربع قرن. لمزيد من التّفاصيل حول هذه الشخصيّة وعائلته انظر: Boubaker, S., *La Régence...*, *op. cit.*, p. 143.

(129) Grandchamp, P; *La France...*, *op. cit.*, t. X, p. 80, Le 17 novembre 1701.

(130) أ.و.ت« دفتر رقم: 284، محاسبة بعض الملتزمين بين سنة 1795 وسنة 1813، وبه إثبات على محاسبة ملتزم «جلد الذّئب» منذ سنة 1778.

(131) E.U., CD- Room, mot de recherche «Fourrure», article: «Canada: Réalités socio-économiques», vol. 4, p. 849, et article: «Eskimo: Découverte et contacts avec les Occidentaux», vol. 9, p. 570, vol. 8, p. 803. édition 1995.

يقع تصديره من الإيالة التونسيّة، إلاّ أنّ ذلك قد ساهم على ما يبدو في إبطال هذه اللّزمة خلال السّنوات الممتدة بين 1764 و1777[132].

وبعودتها إلى سوق الالتزام سنة 1778، حدّد سعرها نظير 600 ريال، واستقرّت على القدر نفسه طيلة عشرين سنة، وعمل بها كامل هذه المدّة الذمّي مرتخاي المكنّى بوعظمة[133]، ثمّ ارتفع سعرها بزيادة طفيفة لم تشكّل أدنى أهميّة عندما التزمها بوعظمة الابن بعد وفاة والده سنة 1799[134]، مشرفاً عليها هو الآخر لمدّة تسع عشرة سنة بسعر لم يطرأ عليه أيّ تغيير والمحدّد بمبلغ 700 ريال إلى حدود سنة 1818، عند إبطال اللّزمة وإلغاء بضاعتها من سوق الالتزام نهائياً[135].

وبالرّغم من تحديد سعرها سواءً عندما أشرف عليها الأب أو عندما عمل بها ابنه، لم تتوصّل بيت خزندار الهيكل المشرف على اللّزمة بالسّعر كاملاً، ففي الفترة الأولى تراوح «المقبوض»[136] بين 438 ريالاً و566 ريالاً[137]، وفي الفترة الثّانية تراوح كذلك بين 135 ريالاً و540 ريالاً[138].

(132) انظر على سبيل المثال الوثائق التّالية والمتعلّقة بمداخيل الدّولة والعائدة إلى نفس الفترة، أ.و.ت، دفتر رقم: 114، بيان لكلّ مداخيل الدّولة سنوات 1760-1764. دفتر رقم: 120، مداخيل بعض اللّزم سنوات 1761-1768. دفتر رقم: 142، مداخيل «الدّوايا» و«الخطايا» و«اللّزم» سنوات 1766-1772. دفتر رقم: 186، محاصيل الدّولة من المجاب و«اللّزم» و«الدّوايا» و«الخضاير» سنوات 1774-1775.

(133) أ.و.ت، دفتر رقم: 222، مداخيل الدّولة من المجاب والأعشار و«اللّزم» و«الخطايا» و«الدّوايا» سنة 1780.

(134) أ.و.ت، دفتر رقم: 307، مداخيل بيت خزندار من المجاب والأعشار و«الخطايا» و«الدّوايا» و«اللّزم» وكراء أملاك لسنة 1214 هجري/ 1799.

(135) أ.و.ت، دفتر رقم: 405، مداخيل بيت خزندار من «التلافط»: المجاب والأعشار و«اللّزم» وكراء أملاك وبيع حيوان مع حوصلة لكلّ المداخيل لسنة 1233هـ/11817-1818.

(136) ليس المقصود بهذه اللّفظة المداخيل النّهائيّة المتأتّية من اللّزمة وفق السّعر الّذي رست عليه، بل ما تحصّلت عليه الدّولة طيلة العام من سعر اللّزمة دون بلوغ تمامه وفق «تذاكر» أمرت بصرفها لبعض مصالحها، ونادراً جدًّا ما تتأتّى للدّولة «مقابيض» تفوق سعر اللّزمة وفق نفس الأوامر.

(137) أ.و.ت، دفتر رقم: 241، مداخيل الدّولة من المجاب والأعشار و«اللّزم» وكراء أملاك لسنة 1199هـ/ 1784-1785. والدفتر رقم: 245، مماثل للدّفتر السّابق ويتعلّق بسنة 1201هـ/ 1786-1787.

(138) أ.و.ت، دفتر رقم: 272، مماثل للدّفتر السّابق ويتعلّق بسنة 1208 هجري/ 1793-1794. =

ويبدو هنا أنّ المخزن كان يغضّ الطّرف في بعض الأحيان عن إيراداته القليلة، إذ لم يكن الأهمّ لديه تتبّع بعض الزّيالات الّتي تخلّدت بذمّة الملتزمين، بقدر ما كان اهتمامه بإجبارهم على رعاية وتوفير البعض ممّا تحتاجه مصالحه عوضاً عنه، وفي ذلك توفير لنفقات يتكبّدها من خلال الإشراف المباشر. وفي حالة لزمة جلد الذّئب تعهّد الملتزمان وفق عقد التزامهما بتزويد «أكواش الخبز والبشماط باردو» و«حمّامات الدّيار»[139] و«حمّام المماليك» و«مطبخ حمودة باشا باي»، بكمّيات من الحطب لإيقاد أفرانها[140].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الإشراف على لزمة جلد الذّئب من قبل الأب وابنه طيلة أربعين سنة لا يقودنا إلى إمكانيّة توارث الاتّجار في بعض ما توفّره اللّزم، بقدر ما يقودنا إلى إثبات اختصاص بعض الملتزمين في الاتّجار ببضاعة معيّنة دون غيرها. والاختصاص يتأتّى هنا من المعرفة الدّقيقة بالبضاعة وتقييمها ثم إيجاد سوق لها، وهي عمليّات غير يسيرة ولا تثمر إلاّ بالخبرة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يقودنا الاختصاص إلى غياب تجّار منافسين في الميدان، ويعود ذلك إلى عدم وجود من يحذق تقييم بضاعة اللّزمة وتجارتها، وهو عمل لم يتوفّر أو بالأحرى لم يتدرّب عليه ولم يتواصل فيه إلاّ القرنيّان بوعظمة: مرتخاي وابنه حاي بوعظمة.

2 ـ لزمة سمسريّة الحرير

لم تتواجد صناعة استخراج الحرير بالإيالة التّونسيّة قبل الفترة الاستعماريّة[141]،

= ودفتر رقم: 405، سبق ذكره ويتعلّق بسنة 1233 هجري/ 1817-1818. راجع كذلك الرّسم البياني أعلاه.

(139) يقصد بهذه العبارة كما وردت في سجلاّت مداخيل الدّولة ومصاريفها الحمّامات المتواجدة بقصور الباي.

(140) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت، دفتر رقم: 250، مداخيل الدّولة من المجابي والأعشار و«اللّزم» وكراء أملاك لسنة 1203 هجري/ 1789-1790. ودفتر رقم: 393، مماثل للدّفتر السّابق ويتعلّق بسنوات 1232-1235 هجري/ 1816-1820.

(141) تشير بعض الأعداد من الرّائد التّونسي لسنة 1887 إلى أنّ الفلاّحين (محليّون ومعمّرون) غير مستعدّين للقيام بتجربة زراعة شجر التّوت المسخّرة لتربية دود الحرير، وحسب رأي هؤلاء فإنّ منتجات هذه الفلاحة لا يمكن الانتفاع بها إلاّ على الأمد البعيد، لذلك =

لذا كان لزاماً على أصحاب الحرفة توريد هذه المادّة[142]، وكان من مصلحة الدّولة احتكارها للتّهم من السّيولة النّقدية الّتي توفّرها، فأخضعت الاتّجار في الحرير إلى المضاربة وضبطته على مستوى السّوق الدّاخلية بلزمة، وفرضت على مورّديه عرضه في مكان معيّن أطلقت عليه اسم «حانوت القزاز باردو». وتبعاً لهذا حملت اللّزمة هذه التّسمية منذ أربعينيات القرن الثّامن عشر إلى حدود العشريّة الأولى من القرن التّاسع عشر[143].

يُشير لفظ «القزّاز» اصطلاحاً إلى بائع الحرير أو ناسجه[144]، وفي هذا دلالة منطقيّة على ارتباط حرفة «الحرايريّة» باللّزمة، إلاّ أنّه على نطاق ضرائبي أوّلاً وعلى مستوى عملي ثانياً، كانت الواحدة مستقلّة عن الأخرى، فصناعة المنسوجات الحريريّة تعود بالنّظر في تقييمها والإشراف عليها إلى أمين الحرفة ولا علاقة للملتزم بها[145]، أمّا اللّزمة فقد انحصر نشاطها في استخلاص المعاليم الموظّفة على الاتّجار في الحرير قبل تحويله إلى منسوجات لا غير[146]، وأنيطت عهدتها

= فأولى بهم استثمار أموالهم وجهودهم في زراعة الكروم، انظر:
Perrinet, M; «Industrie séricicole: Plantation du Mûrier», *Journal Officiel Tunisien*, 5ème année; n°11, p. 65, n°12, p. 70, n°13, p. 78, n°16, p. 95.

(142) Marty, P; «La corporation tunisienne des soyeux (heraïria)», Extrait de la *Revue des Etudes Islamiques*, n°2, 1934, p. 223-240..
يشير كاتب هذه الدّراسة إلى أنّ الخيوط الحريريّة تورّد من فرنسا وإيطاليا لا غير، إلاّ أنّه بالرجوع إلى دفاتر «الجمرك»، اتّضح لنا أنّ كمّيات هامّة وردت من الشّرق الإسلامي. في هذا الصّدد انظر خاصّة: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1957، تسجيل يومي لمحصول الجمرك بتونس، أداء على البضائع الموردة من البلدان الإسلاميّة بتاريخ 1845-1846.

(143) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 34، ص37، سبق ذكره.

(144) الباشا، حسن؛ الفنون الإسلاميّة والوظائف على الآثار العربيّة، 3 أجزاء، القاهرة، 1965، ج2، ص892.

(145) في هذا المجال انظر خاصّة: أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 59، م: 650، و: 8. «أمر عليّ من محمد الصادق باي في شأن تنظيم حرفة الحرايريّة وفق ما جرت به العادة» بتاريخ 3 جمادى الثاني 1292 هجري - حزيران/يونيو 1875. انظر كذلك: الفصل المتعلّق بتنظيم أمانة الحرف، ورد في:
Kraiem, M; *La Tunisie Précoloniale*, t.2, p. 36-47.

(146) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 95، م: 126، و: 76. من لزام الحرير إلى الوزير الأكبر بتاريخ رمضان 1278 - آذار/مارس 1862.

بملتزمين من اليهود تجاوزت مهامّهم النّشاط الأوّلي للزمة إلى إنابة الدّولة في شراء كميّات من هذه المادّة لمصالحها، إضافة إلى توسّطهم بين المورّدين والمشترين لإتمام صفقات البيع ولتحصيل قدْر معلوم من العمليّة يعود جزء منه إلى بيت خزندار.

خضعت هذه اللّزمة ـ على ضوء ما قدّمنا ـ إلى عمليّات السّمسرة(147)، وقد أطلق عليها خلال بعض السّنوات من عملها «لزمة سَمسريّة الحرير»، وأضيف إليها في بعض السّنوات الأخرى التزام القِرْمِز وهو صِبْغٌ أرمَنيّ أحمر يصبغ به الحرير والثّياب لكي لا يَنْصُل لونه(148).

لا تكشف وثائق اللّزمة في هذا المستوى عن الأداء الموظّف على الحرير ولا على عمليّة بيعه، لكن من الأكيد أنّ هذا الأداء يرتفع بارتفاع الكميّة وينخفض بانخفاضها، ويتدعّم كسب الملتزم وبالتّالي إيرادات المخزن من أهميّة الكميّات الّتي يتوسّط في بيعها يوميًّا سواءً إلى الحرفيين أو إلى تجّار الحرير.

وحسب ما يبدو أنّ الازدهار الّذي كانت عليه منتجات «حرفة الحرايريّة»(149) لم يكن موازياً لأسعار اللّزمة الّتي تعتبر المزوّد الوحيد للحرفيين بهذه المادّة، ويعود ذلك إلى اقتصارها على تحصيل أداءات من الوساطة التّجارية دون المنسوجات، لذلك نلاحظ أنّ أسعارها في أواسط القرن الثّامن عشر لم تتجاوز 1,200 ريال في العام، وعدّت هنا من اللّزم الضّعيفة لقلّة مداخيلها، كما أنّها لم تشهد تطوّراً يذكر إلى بدايات القرن الموالي، إذ ناهزت نسبة ارتفاع أسعارها على امتداد أكثر من نصف قرن حدود 25%، وهو تطوّر لا يتجانس مع مستوى تطوّر الحرفة الّتي وصلت منتجاتها إلى بعض البلدان المشرقيّة مثل مصر والشّام والحجاز والدّولة العثمانيّة، وكادت تغزو بعض البلدان الأخرى كالسودان والسنغال(150).

---

(147) ابن منظور، لسان العرب، مادّة «سمسر» رقم 2929، مجلد4، ص380، قرص ليزر، المستقبل للنشر الإلكتروني ـ دار صادر، بيروت، 1995.

(148) المصدر السابق، مادّة «قرمز» رقم 3511، مجلد 5، ص394.

(149) تمركزت صناعة المنسوجات الحريريّة بسوق الرّبع وبعض الفنادق المجاورة .أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 59، م: 650، و: 5. من حسين رئيس المجلس البلدي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 15 رجب 1277هـ ـ كانون الثاني/يناير 1861.

(150) Marty, P; «La corporation tunisienne des soyeux...», art.cit., p. 227.

وقد شهدت أسعار اللّزمة بعد ذلك ارتفاعاً محسوساً، جعلها تتجاوز مكانتها الضّعيفة نسبيًّا، إذ تراوحت أسعارها خلال السنوات (1816-1828) بين 6,000 و8,500 ريال[151]، ليتواصل ارتفاعها في عهد أحمد باشا باي فتسعّر على التّوالي بمبلغ 14,500 ريال ثمّ مقابل 16,000 ريال[152]، ومن هنا كان تفطّن الدّولة إلى وجوب تغيير وضعها السّابق بإضافة بعض الأداءات الأخرى إلى مشمولاتها، فضمّت إليها «سراحات أشغال الحرير» أي الأداءات المستخلصة على ما يتمّ تصديره من المنتجات الحريريّة المنسوجة محليًّا، وتدعّم على هذا النّحو سعرها بارتفاع ناهز 25%[153]، ويمكن أن تصنّف هنا ضمن اللّزم الّتي تدرّ على بيت خزندار مداخيل محترمة نسبيًّا. يبقى أنّ هذا الارتفاع قد واكب الفترة الّتي بدأت فيها «حرفة الحرايريّة» تشهد بعض التّقهقر النّاتج من مزاحمة عديد المنسوجات المستوردة من فرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى استعمال الخيوط الحريريّة الاصطناعيّة الّتي أضرّت بقيمة ما ينتج محليًّا[154].

أشرف على هذه اللّزمة طوال فترة عملها سماسرة يهود من أبناء الطائفة المحليّة، نذكر منهم، داوود بن طاووس وشالوم ولد عتّال في أربعينيات القرن الثّامن عشر[155]، والذمّي إسرائيل وشالوم زرّوق في مطلع القرن التّاسع عشر[156]، ودافيد بلعيش وإسحاق وأبراهم خيّاط وشوعة سماجة وحاي نقّاش والذمّي يوسف الجطلاوي على امتداد السّنوات المتراوحة بين (1816-1828)[157]، وموشي بن يعقوب خيّاط وأبراهم شملة ويعقوب مفّي ومردخاي الصبّاغ من أربعينيات إلى نهاية ستينيات القرن التّاسع عشر[158]، وما يجب أن نشير إليه هنا أنّه في بعض السّنوات القليلة (1844-1850) انسحب منها هؤلاء لصالح بعض

---

(151) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 396، سبق ذكره.
(152) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1870، سبق ذكره.
(153) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 95، م: 131، و: 44-45. لزم ومحصولات عام 1286/1869-1870.
(154) Marty, P; «La corporation tunisienne des soyeux...», art.cit., p. 227-228.
(155) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 21 ص16، 34 ص34، 45 سبق ذكرها.
(156) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 320، سبق ذكره.
(157) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 396، سبق ذكره.
(158) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 95، م: 126، و: 76. من لزام الحرير إلى الوزير الأكبر بتاريخ رمضان 1278 ـ آذار/مارس 1862.

السّماسرة المسلمين بالنيابة عن أحمد بن الشيخ ومحمود بن عبّاد[159]. لكن ما هي دواعي سيطرة اليهود على هذه اللّزمة ومباشرتها لتزويد الحرفة بالحرير طوال هذه الفترة، خاصّة إذا علمنا أنّ الحرفة وأمانتها قد هيمن عليهما المسلمون؟

يبدو أنّ هذا الأمر قد ارتبط بالأنشطة التّجاريّة لبعض أفراد الأقليّة اليهوديّة، ذلك أنّ المهام الّتي كانت في عهدة الملتزم لم تتعدّ المفاوضة على الأسعار والوساطة في حلقات البيع والشّراء وعمليّات السّمسرة، فالعديد منهم قد أتقنوا هذا النّشاط وتخصّصوا فيه وهو نشاط لا يتطلّب من رأس المال غير الحذق والمهارة للتّوفيق بين الباعة والمشترين، كما يخدم في ذات الوقت مصلحة الدّولة لوعي المشرفين على إدارة خزينتها الماليّة بنجاح اليهود وتفوّقهم في هذا الميدان.

وقد سعت الدّولة إلى دعم ملتزمها بمنحه جزءاً من سلطانها ونفوذها سواءً عند إنابتها أو عند تحصيل ما يعود إليها من مراقبة التّداول على مادّة الحرير، لذلك لم ينتب هذه اللّزمة أيّ خلل خاصّة ما يمكن أن يتأتّى من منافسة القيّمين على حرفة «الحرايريّة» المنتمين إلى عدّة عائلات وجيهة وثريّة بالحاضرة، والّذين بإمكانهم أن يسيطروا على اللّزمة، كما سيطروا على الحرفة ومنتجاتها النّهائية لعدّة قرون متواصلة بحكم عراقتهم فيها وتخصّصهم في تقيم موادّها الأوليّة.

3 ـ لزمة خيط الفضّة والصّاغة

ارتبطت لزمة خيط الفضّة بحرفة صياغة المعادن الثّمينة، وقد تأتّت على إيرادات فرع من فروع هذه الحرفة الّتي تعدّ من أقدم الحرف الّتي مارسها العديد من أفراد الأقليّة اليهوديّة لثبوت عراقة أنشطتهم بها وتخصّصهم وإتقانهم لها صناعة وتجارة[160]. وتستمدّ هذه اللّزمة أهميّتها من التّعويل الكلّي للدّولة على المختصّين من اليهود دون غيرهم لمتابعة ومراقبة صناعة خيط الفضّة لتحصيل عائداتها. فما

- أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 95، م: 126، و: 82. من لزام الحرير إلى الوزير الأكبر بتاريخ رجب 1279/ كانون الأول/ ديسمبر 1862.

(159) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 95، م: 131، و: 44-45، سبق ذكرها. دفتر رقم: 2250/ 3 سبق ذكره.

(160) المقدسي، أبو عبد الله محمد؛ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، الطبعة 3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، 498 صفحة، ص183-185.

هي مشمولات هذه اللّزمة؟ وبأيّ المقادير ساهمت في دعم خزينة الدّولة؟ وما هي خصائص الإشراف الّذي لم يفلت من بين أيدي الصّيّاغ اليهود؟

رغم اقتران لزمة خيط الفضّة في أغلب مراحل عملها بالصّاغة عموماً، كما أثبت في مصادرنا ابتداء من القرن الثّامن عشر(161)، فإنّ ذلك لا يؤكّد كما لا يشير إلى احتوائها على إيرادات كلّ ما يوفّره سوق المعادن الثّمينة، بل اقتصر في الحقيقة إشرافها على الفضّة فحسب، وهي تكاد تكون من اللّزم الوحيدة الّتي يطلق فيها على من يلتزمها صفة القائد ـ أي قائد الفضّة ـ(162) منذ القرن السّابع عشر على الأقلّ(163)، وفي هذه الصّفة دلالة واضحة على «اختصاص اللّزمة»(164) وتأسّس نشاطها على معدن وحيد دون غيره من المعادن المعروضة في السّوق.

ولرفع هذا اللّبس، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مفهوم الصّاغة الّذي يوحي لنا بداهة بالتزام أغلب المعادن الثّمينة وبالأساس معدن الذّهب، لم يخضع إلى نظام الالتزام، بل كان من مشمولات عمل أمين الصّاغة(165) الّذي تعود مهامه إلى دار السّكّة مباشرة سواءً في تقييم هذا المعدن أو في المصادقة على مواصفاته أو في الأداءات الموظّفة على بيعه وشرائه(166)، عدا بعض الجهات كجربة وصفاقس في

---

(161) أ.و.ت، دفتر رقم: 45، والدفتر رقم: 98، سبق ذكرهما.

(162) من أهمّ اللّزم الريفيّة خلال القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر نجد لزمة غابة تونس، وقد أطلق على ملتزمها هي الأخرى صفة القائد، انظر في هذا الصّدد: أ.و.ت، دفتر رقم: 235 مداخيل الدّولة من «الدوايا» والخطايا وبعض اللّزم بداية من سنة 1783، والدفتر رقم: 1899 محاسبة شلومو شمّامة قائد الفضّة على تصرفه في الفضّة المستعملة في مصالح الباي (حروج وأزياء وأوسمة) مع محاسبة الصانعين لهذه الأشياء 1271-1272/1854-1856.

(163) Grandchamp, P; *La France...*, *op. cit.*, t.ix, p. 363. Béranger à Fucili, le 9 juillet 1700.

(164) كثيراً ما وقع التأكيد على هذه العبارة في المصادر الأرشيفيّة، انظر على سبيل المثال: أ.و.ت، س.ت، صن: 97، م: 155، و: 19 تقرير الكومسيون المالي بتاريخ 18 شوال 1289 هجري (كانون الأول/ديسمبر 1872).

(165) يطلق عليه كذلك أمين سوق البركة أو أمين سوق الصّاغة، انظر على سبيل المثال: أ.و.ت، س.ت، صن: 97، م: 154، و: 9، من محمد القسطلي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 5 شوال 1287 هجري (تشرين الثاني/نوفمبر 1870). صن: 97، م: 154، و: 56، «تقرير في كيفية خدمة حانوت البركة» بتاريخ 1 جمادى الثاني 1298 هجري (أيار/مايو 1881).

(166) أ.و.ت، س.ت، صن: 97، م: 154، و: 16، «بيان ما يتعلق باستخلاص معلوم الذهب» بتاريخ 13 رمضان 1289 (تشرين الثاني/نوفمبر 1872).

خمسينيات القرن التّاسع عشر[167]، أو في الفترة الممتدّة بين 1816 و1826 عند بروز لزمة البركة المستقلّة عن لزمة خيط الفضّة وشملت الأداءات الموظّفة على الذّهب والمجوهرات عموماً[168].

ومن خلال ما خلّفته لنا وثائق لزمة خيط الفضّة يمكن ضبط آليّات عملها الّتي تأسّست على أنشطة ثلاثة كان أهمّها وفي مرتبة أولى صناعة الخيط الفضّي، تليها مراقبة جودة المعدن ثمّ الأداءات الموظّفة على البيع والشّراء.

مثّلت صناعة خيط الفضّة أهمّ نشاط في اللّزمة إن لم نقل إنّها تأسّست من خلالها، فبالرّغم من عدم اتّضاح معالم عملها في الفترة الممتدّ بين 1740 و1850، فإنّه قد وقع تحديد مجالاتها في بدايات النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر، وذلك بضبط قوانين لها لم يقع إحداثها في هذه الفترة بل ارتكز ترتيبها على «ما جرت به العادة»، ومن ثمّ فإنّ هذا التّرتيب لم يحط بصناعة الخيط الفضّي فحسب، بل شمل كذلك اللّزمة عموماً باعتبار أنّه أطلق عليها اسم الحرفة ذاتها. وهنا نورد نصّ بنود هذا التّنظيم كما وقع ضبطه وكما جاء في وثائق الدّولة لتوضيح أهمّيّة نشاط الحرفة داخل اللّزمة:

---

(167) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1897، مداخيل يومية للدولة عن طريق وكلائها من محصولات صفاقس ومنطقتها بجميع أنواعها بتاريخ 1852-1853. أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 95، م: 131، و: 90، أسعار اللّزم بجربة بين 1858 و1860.

(168) فاجأتنا المصادر الأرشيفيّة بهذه اللّزمة الّتي امتدّ نشاطها حوالى عشر سنوات، وهي ليست لزمة خاصّة بالأداءات الموظّفة على بيع وشراء العبيد كما يوحي لنا به اختصاص السوق، بل هي لزمة شمل نشاطها تتبّع الأداءات الموظّفة على الذّهب والمجوهرات كما هو مثبت في بعض صفحات أحد سجلّات الدّولة لهذه الفترة (انظر: المصدر أدناه)، وهذا يعني أنّ تسمية «البركة» في حدّ ذاتها وبالتّالي السّوق لم يتأسّس نشاطه على بيع العبيد فحسب قبل إلغائه على يد أحمد باشا باي سنة 1841، بما أنّه كان يحوي نشاطاً تجاريّاً وحرفيّاً آخر له أهميّته في الدورة الاقتصادية للبلاد.

أ.و.ت؛ دفتر رقم: 396، مداخيل الدّولة من «الدوايا» والخطايا واللّزم والأعشار والجمارك وغيرها مما يؤدّيه القياد لتجديد مهامهم، بتاريخ 1814-1824.

«ذكر فصول تتعلّق بخدمة خيط الفضّة»(169)

أوّلها: «نفرين من صنايعيّة اليهود لخدمة تصفية فضّة الدورو من النّحاس وقدر ميزانها أربعة أرطال يعبّر عنها بالحجرة وهي الّتي يطلق عليها اسم القضيب».

ثانيها: «نفرين ممّن ذكر لتذويب الحجرة المذكورة لتصير قضيباً فضّة خالصة ثمّ يذهّب بدار السكّة ويكون غلضه اذّاك في عرض الأنملتين».

ثالثها: «نفرين ممّن ذكر لخدمة جبد القضيب المذكور ليصير غلضه في عرض أنملة واحدة أحدهما ليجعل القضيب في آلة الجبد والثّاني يدوّر ناعورة الآلة المذكورة وهو المعبّر عنه بالبنك».

رابعها: «أحد وعشرون ممّن نذكر يعرفون بالجبّادة يتسلّمون القضيب المذكور ليسلّتوه في الراشيتوات ويصير في عرض ثلث أنملة».

خامسها: «المذكورون يعيدوا الجبد ثانياً على القضيب المذكور بالكاسيتوات والمجرات ليصير صارمة كالصارمة المعتادة المبرومة لخدمة صناعة السراجين وهي الصارمة البلاندة الّتي من غير حرير ويجبدون الطورنو الآتي بيانه».

سادسها: «نفرين من صنايعيّة اليهود يعرفون بالرّضاعة يتسلّمون الصارمة المذكورة ليفطّروها بالروديس ليصير لها بعض عرض ويتيسّر تركيبها على الحرير كما أنّهم يفطّروا الطورنو».

سابعها: «نفرين من الصنايعيّة الغزّالة لخدمة الطورنو يجعلون الفضّة على سلك الحرير غير أنّ خدمة الطورنو أتقن من خدمة الغزّالة وكلّ من النّوعين صالح لحاجته».

تحيلنا هذه الفصول المتعلّقة «بخدمة خيط الفضّة» إلى جملة من المعلومات كشفت لنا كنه اتّصال هذه الحرفة باللّزمة وهي:

* التّقنيات المتّبعة لتحويل معدن الفضّة من مادّة خام إلى مادّة قابلة للاستغلال، أو تحويلها إلى أسلاك فضّية رقيقة جدّاً تتطلّبها حرف أخرى.
* ارتباط هذه الحرفة بحرفة «الحرايريّة» وحرفة «السرّاجين»، لمساهمتها في توفير مادّة أوّلية لطرز أنواع فخمة من الألبسة الرّجالية والنّسائيّة أو لزركشة سروج

(169) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 97، م: 155، و: 72، «ذكر فصول تتعلق بخدمة خيط الفضة». بدت.

الجياد، وبالرّغم من أنّ طلب منتجات هاتين الحرفتين غير محتكر على أفراد دون سواهم، فإنّها كانت مقتصرة على أولئك الذين يخولهم ثراؤهم التّباهي بها، نظراً إلى ارتفاع أثمانها، ممّا لا يجعلها في متناول كلّ الشّرائح الاجتماعيّة.

* اليد العاملة المختصّة في هذا الميدان قامت على حرفيين من اليهود دون سواهم، وذلك ابتداء من أوّل مرحلة وهي الّتي تتمثّل في تصفية الفضّة أو تنقيتها من بعض المعادن الأخرى لتكون خالصة، إلى آخر مرحلة عندما تصير أسلاكاً أو خيوطاً ذات مرونة وطواعيّة صالحة للحياكة أو الزّركشة.

من خلال هذا التّنظيم يتّضح لنا دور الملتزم المرتكز على تتبّع دقيق لمختلف مراحل هذه الحرفة لصيانة جودة المعدن. إذ حفاظاً على «حقوق اللّزمة» دعّمت الدّولة نفوذ ملتزمها لمراقبة الغشّ الّذي يتطرّق إلى هذا المعدن سواءً من الحرفيين المشرفين على صنع الخيط الفضّي أو من بعض التّجّار لتحايلهم في البيع والشّراء. وفيما يتعلّق بصنع خيط الفضّة تركّزت صناعته بمحلّ وحيد خصّص لذلك تحت نظر الملتزم مباشرة[170]، إذ كثيراً ما يقع غلثه بمعادن أخرى أقلّ قيمة من الفضّة مثل النّحاس أو الرّصاص للرّفع من وزنه. كما تفشّت مظاهر الغشّ خاصّة باستعمال الخيط الفضّي المستورد أو المعبّر عنه في وثائقنا بـ: «الخيط الأوروبي»[171] في حياكة الثّياب الحريريّة أو في صنع السّروج «الانحطاط ثمنه»، لذلك وقع حثّ أميني الحرفتين لمساعدة اللّزام على فرض استعمال الخيط التّونسي «لسلامته من الغشّ»[172].

في نفس هذا الإطار، ولكي «لا يضيع دخل اللّزمة وحقوق المشترين»[173]

(170) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 97، م: 155، و: 35، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 5 صفر 1291 هجري (آذار/مارس 1875).

(171) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 97، م:155، و: 17، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 20 جمادى الثاني 1289هـ (آب/ أغسطس 1872).

أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 97، م: 155، و: 20، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ17 شوال1289 هجري (كانون الأول/ ديسمبر 1872).

(172) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 97، م: 155، و: 24، من الوزير المباشر إلى الوزير الأكبر بتاريخ 22 جمادى الأول 1290 هجري (حزيران/ يونيو 1873).

(173) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 97، م: 154، و: 36، من الوزير المباشر إلى الوزير الأكبر بتاريخ 22 جمادى الأول 1290 هجري (حزيران/ يونيو 1873).

تضافرت الجهود لمحاصرة المتحايلين، وهنا تكشف لنا وثائق هذه اللّزمة عن بعض هذه الطّرق الّتي توخّاها العديد من تجّار الفضّة، وأكثرها تفشّياً كانت صنع المصوغ الّذي لا تنطبق عليه مواصفات المعدن الخالص، ومحاولات التّنقيص من الوزن خارج حانوت أمين الصّاغة، وكثيراً ما تنطلي عمليّات هذا التّحايل على النّسوة وعلى العديد من سكّان الأرياف والبوادي[174].

وقد حظيت هذه اللّزمة بعناية خاصّة من لدن الإدارة الماليّة للدولة، فهي من اللّزم القليلة الّتي سنّ لها تنظيم يضبط بدقّة إيراداتها المتأتّية من مصدرين: عن طريق الأداءات المفروضة على صائغي الفضّة وتجّارها، وعن طريق الامتيازات الممنوحة للملتزم، إذ طبقاً لما جاء في «قانون خدمة أشغال الفضّة بأنواعها»[175] وظّفت:

* 100 ريال على القضيب الفضّي الّذي يزن أربعة أرطال لصنعه خيوطاً فضّية.
* 5 ريالات على نفس القضيب الّذي يزن رطلين لصنعه صارمة.
* 5 ريالات على صنع رطل واحد من الفضّة، وهو مبلغ يمثّل ثلث ما ينتجه الرّطل من أرباح.
* 5 ريالات على بيع رطل واحد من الفضّة القديمة بعد عمليّة التّشبيب.
* 5/4% على القطع الفضيّة الّتي تباع بسوق الترك.
* 1,5 ريال وخروبة في المائة على القطع الفضّية الّتي تباع بسوق الصّاغة.

إضافة إلى هذه الأداءات تدعّم مصادر دخل اللّزمة بالامتيازات الممنوحة لملتزمها الّتي عمّقت الجانب الاحتكاري لهذه الحرفة بانفراد الملتزم لوحده:

* بيع بعض أنواع الحلي المتكوّنة من الخلخال والحلقة ذات الأحجام الكبيرة.
* بشراء الفضّة القديمة وبيعها بنفس قيمة الفضّة الجديدة بعد عمليّة التّشبيب.
* بصنع الثّياب والأزياء العسكريّة و«المحازم» والسّروج وغير ذلك من «أشغال البايليك» الّتي تتطلّب الزّركشة بالخيوط الفضّيّة.

---

(174) أ.و.ت.، المصدر السابق.

(175) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 97، م: 154، و: 20، «تفصيل لزمة خيط الفضّة على العادة السابقة لأواسط عام 1277 هجري». (كانون الأول/ديسمبر 1860).

* مشاركة الملتزم لتجّار الفضّة في الزّبائن، ذلك أنّه إذا تمكّن أيّ صائغ من بيع ثلاث قطع من الحليّ، تكون قطعتان من محلّه والثالثة وجوباً من محلّ الملتزم(176). فكيف ساهمت هذه الأداءات في تطوّر أسعار اللّزمة؟

تمدّنا كشوف مداخيل الدّولة بين أواسط القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر، بالأسعار النهائيّة الّتي رست عليها اللّزمة كلّ عام عدا بعض السّنوات(177)، ومن خلالها نلاحظ أنّ نسق تطوّر سعرها كان عاديًا، إذ على امتداد ما يزيد عن قرن تضاعف سعرها عشر مرّات، لكن هذا النسق التّصاعدي لم يكن على نفس الوتيرة، فقد تخلّله تذبذب هامّ على عديد السّنوات يتأكّد مع الرّسم البياني أدناه(178).

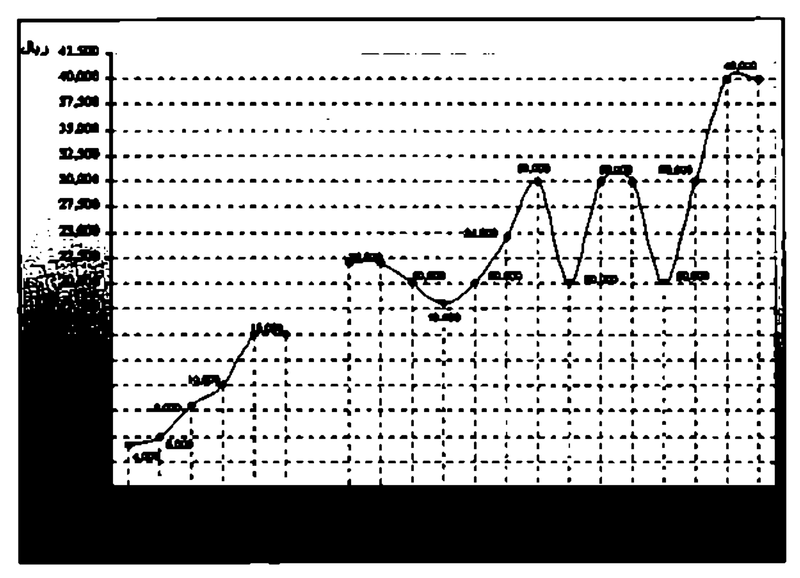
---

(176) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص ن: 97، م: 155، و: 6، من محمد الصادق باي إلى المكلّف بخلاص القانون المرتّب على خدمة أشغال الفضّة بأنواعها». بتاريخ 27 شوال 1277 هجري (نيسان/أبريل 1860).

(177) وهي السنوات الممتدّة بين 1772 و1783 وستبرز في الرّسم البياني لتطور أسعار هذه اللزمة بفراغ. (انظر أدناه).

(178) اعتمدنا في تشكيل هذا الرّسم البياني على الدّفاتر الجبائيّة التالية: أ.و.ت.، دفتر رقم: 45 سبق ذكره، دفتر رقم: 98 سبق ذكره، دفتر رقم: 132، دفتر رقم: 135، مداخيل الدّولة من مجابي وعشر ودوايا وخطايا وكراء مِلك ولزم بتاريخ 1765–1766. دفتر رقم: 184، مصاريف يوميّة لسنة 1773–1774. دفتر رقم: 225، محاصيل الدّولة من المجابي والأعشار واللزم بتاريخ 1781–1782. دفتر رقم: 240، مماثل للدفتر السابق ويتعلّق بسنة 1785–1786. دفتر رقم: 241، مماثل لما سبق بتاريخ 1785–1786. دفتر رقم: 248، مماثل لما سبق بتاريخ 1787–1788. دفتر رقم: 250، مماثل لما سبق بتاريخ 1789–1790. دفتر رقم: 255، مماثل لما سبق بتاريخ 1799–1791. دفتر رقم: 272، مداخيل بيت خزندار بتاريخ 1793–1794. دفتر رقم: 274، مداخيل الدّولة من الدّوايا والخطايا واللزم وغيرها من كلّ أماكن البلاد من سنة 1791 إلى سنة 1796. دفتر رقم: 278، مداخيل بيت خزندار بتاريخ 1794–1795. دفتر رقم: 284، محاسبة الوكلاء على أملاك البايليك واللزم ويمتد تاريخه من سنة 1795 إلى سنة 1813. دفتر رقم: 285، شبيه بالدفتر السابق ويغطّي الفترة الممتدة بين سنة 1795 وسنة 1817. دفتر رقم: 290، مداخيل الدّولة بتاريخ 1796–1797. دفتر رقم: 291، مماثل للدفتر السابق ويمتدّ تاريخه من سنة 1794 إلى سنة 1802. دفتر رقم: 295، محاسبة «قائد» بيت خزندار يوسف بيشي على كلّ مداخيل البيت من مجابي ولزم ودوايا وخطايا وتلاقط والمصاريف المسجّلة في شأن مصالح البايليك من جمادى الأول 1212 إلى أواخر سنة 1234/ تشرين الأول/أكتوبر 1797 ـ تشرين الأول/أكتوبر 1819. دفتر رقم: 307، مداخيل بيت خزندار سنة 1799. دفتر رقم: 320، مماثل للدفتر السابق ويتعلّق =


رسم بياني رقم 8
تطوّر أسعار لزمة خيط الفضّة (1745-1850)



يكشف لنا الرّسم عن مرحلتين واضحتين من تطوّر سعر اللّزمة، مرحلة أولى نشهد فيها تطوّراً مطّرداً نحو الارتفاع، تعقبها أخرى يتدنّى فيها السعر ليدخل في طور من التّذبذب ويُفضي في الأخير إلى الارتفاع من جديد. وهنا يمكن أن نتساءل عن الأسباب الّتي تفاعلت مع حركة هذه الأسعار أو بالأحرى أثّرت فيها؟

على مستوى المرحلة الأولى، انطلق سعرها من 4,000 ريال سنة 1745-1746، ليصل بعد نصف قرن تقريباً إلى 22,000 ريال، ويبدو أنّه خلال هذه الفترة واجهت اللّزمة بعض المشاكل على مستوى سير عملها، ففي عديد السّنوات يقع التزامها لفترات قصيرة جدّاً، فمثلاً لم تتجاوز مدّة عمل الملتزم موشي بشموط 27

- بسنة 1702-1703. دفتر رقم: 396، مداخيل الدّولة بين سنة 1814 و1824. دفتر رقم: 404، مداخيل الدّولة من مجابي وأعشار ولزم وبيع حيوانات بتاريخ 1816-1817. دفتر رقم: 405، حوصلة لبعض مداخيل الدّولة بتاريخ 1817-1818. دفتر رقم: 421، محاسبة «القياد» عمّا تخلّف استخلاصه من الدّوايا والخطايا والخضاير واللزم بتاريخ 1821. دفتر رقم: 1870، دفتر رقم: سبق ذكره، 2250/3، سبق ذكره.

يوماً سنة 1756، وقد التزمها آنذاك بمبلغ 388 ريالاً أي بسعر 5,000 ريال في العام[179]، ثمّ أشرف عليها من بعده مباشرة الذمّي شلومو نطاف وشركاؤه لمدة 5 أشهر و3 أيام بمبلغ 3,830 ريالاً، أي بسعر 8,000 ريال عن العام لسدّ الفراغ الّذي تركه الأوّل ولبلوغ المدّة المتبقّية لنهاية العام، كما التزمها «الذمّي مخلوف وأصحابه» بين 1758 و1759 لمدّة 8 أشهر و19 يوماً بحوالى 7,203 ريالاً بسعر سنوي حدّد بمبلغ 10,000 ريال[180].

من خلال هذه الشّواهد يبدو أنّ اللّزمة قد أحاطت بها بعض العراقيل التي عطّلت سير عملها بعض الأشهر، ذلك أنّ التقطّع الّذي أصاب فترات التزامها قد اقترن بما يدور في السّاحة السّياسية من اضطرابات، فالحرب الأهلية الّتي نشبت سنة 1756 بين علي باشا [1735-1756] ومحمد بن حسين باي [1756-1759] لم تخلّف غير الخوف والرّعب، وعمليات النّهب والسّلب، والقتل والفتك بالأرواح، وهي عوامل حفّزت على انكماش العديد من أفراد المجتمع، وبالتّالي ساهمت مساهمة فعّالة في شلّ العديد من الأنشطة الاقتصاديّة[181]، ولم تكن لزمة خيط الفضّة بمنأى عن هذه الاضطرابات اليوميّة خاصّة وأنّ مقرّ نشاطها الدّائم لم يكن في عزلة عن القصبة الموقع الّذي تحوّل آنذاك إلى ساحة وغى[182].

---

(179) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره. وقد سبق أن أشرنا إلى هذا المثال في معرض حديثنا عن نظام الالتزام.

(180) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

(181) حول هذه الأحداث وتأثيرها في الحياة الاقتصاديّة، انظر على سبيل المثال:

Plantet, E; *Correspondances...*, *op. cit.*, t. 2, p. 497-498. Sulauze à De Machault, Tunis le, 8/5/1756. Délibération de la nation française à Tunis, Tunis le, 30/6/1756., p. 498, Sulauze à De Machault, Tunis le,2/7/1756.

ما يمكن أن نلاحظه هنا أنّ محمد باي بن حسين باي [1756-1759] عندما أحوجته الضّرورة، لم يلجأ إلى ملتزمي احتكارات الدّولة بل أرسل بأخيه إلى دواخل البلاد للاقتراض، وبعد أن طاف الحمامات وسوسة والمنستير وصفاقس رجع بمبلغ 80,000 ريال، وهو المبلغ الّذي سدّده الباي الجديد إلى الجيش الجزائري الّذي ساعده على استرجاع الحكم حتّى يغادر الإيالة، وهنا ندرج هذه الملاحظة لإبراز قيمة اللّزم عموماً. **الإتحاف**، ج2، ص149.

(182) **الإتحاف**، انظر خاصّة: الفصل المتعلّق بعودة محمد باي بن حسين باي من الجزائر ومقتل علي باشا، ج2، ص145-158.

بالرّغم من تعطّل سير عمل اللّزمة لعدّة أشهر، وتوقّف بعض الملتزمين عن مزاولة العمل بها وتراجع البعض الآخر عن التزامها، إلاّ أنّ ذلك لم يصدّ مجموعة من أعيان يهود الحاضرة من المشاركة في جباية إيراداتها من أمثال أولاد القائد شمّام وأولاد القائد شالوم وابن القائد أبراهام وغيرهم من الموالين للسّلطة الّذين لم يتخلّل عملهم بها أيّ تعطيل[183].

وإذا أثّرت هذه الاضطرابات في سير عمل اللّزمة، فإنّها لم تؤثّر في أسعارها الّتي واصلت الارتفاع سنة عقب أخرى، ففي سنة 1764 ارتفع السّعر إلى 15,000 ريال في العام ليبقى على المقدار ذاته أكثر من عشرين سنة (1764-1785)[184]، وما يشدّ انتباهنا هنا هو أنّ هذا الاستقرار قد تزامن وانخفاض قيمة العملة لسنة 1766، أي أنّه تَوَاصَلَ في فترة كان من المفروض أن يتدعّم خلالها السّعر، وتحيلنا هذه المفارقة على تناقض بيّن بين ما تفرضه السّوق والوضعيّة الحقيقيّة للّزمة خاصّة وأنّها مرتبطة أكثر من اللّزم الأخرى بتقلّب العملة باعتبار أنّ العملة في جانب هامّ منها تخضع إلى أسعار الفضّة[185]، وهو أمر يدعونا إلى النّظر في أسباب تجميد هذه الأسعار ـ إن جازت الكلمة ـ

يبدو أنّ للسّلطة ضلعاً في استقرار أسعار البعض من احتكاراتها، فالوهن الّذي أصاب الدّولة خلال هذه الظّرفيّة جعلها تتنازل عن مراقبة مواردها الماليّة، وهي الّتي بإمكانها أن تفرض الأسعار الّتي تتلاءم مع قيمة احتكاراتها وتتماشى مع مستوى احتياجاتها، ويمكن أن يكون هذا التّنازل من قبيل غضّ النّظر خاصّة وأنّ

(183) شغل البعض من هؤلاء الملتزمين وظائف في الإدارة الماليّة، فنجدهم قبّاضاً ومحاسبين ومراقبين للعديد من الإيرادات المتأتّية سواءً من الاحتكارات أو من جباية الأموال. انظر على سبيل المثال: أ.و.ت، دفتر رقم: 45 و98 و225، سبق ذكرها.

(184) أ.و.ت، دفتر رقم: 241، محاصيل الدّولة من الضرائب لسنة 1784-1785.

(185) لم نتمكّن من العثور على أسعار الفضّة في هذه الفترة، لذلك استحالت علينا المقارنة بينها وبين أسعار اللّزمة. وما وجدناه من أسعار يغطّي في أقصى تقدير السّنوات المتراوحة بين 1739 و1741، أو بعد هذا التّاريخ بكثير أي بين 1821 و1831. سنتطرّق إلى هذا الموضوع في الصّفحات اللاحقة، انظر كذلك: جدول تطوّر أسعار الفضة وأسعار لزمة خيط الفضّة بين 1806 و1831.

جراحات الحرب الأهليّة لم تندمل بعد، ومن باب أوْلى وأحرى أن توجّه طاقاتها لتفادي ما بإمكانه أن يزيد في تعميق مشاكلها العويصة. وإذا تتبّعنا وضعيّة هذه اللّزمة بدقّة وجدنا أنّ هذا التّنازل لم يحظ به كلّ الملتزمين، فخلال هذه الفترة اشترك في التزامها يهوديّ ومسلم، الأوّل أبراهم بن القائد داود، من أعيان اليهود ومن الموالين للسّلطة، لم ينل هذه المكانة بإشرافه فحسب على هذه اللّزمة أكثر من عشرين سنة بل بمراقبته للعديد من مداخيل الدّولة[186]، والثّاني أحد أفراد عائلة مخزنيّة وجيهة من أثرى العائلات بالإيالة وهي عائلة ابن عيّاد[187]، ولا شكّ أنّ هذا التّحالف، أي تحالف صاحب الاختصاص وصاحب الجاه والنّفوذ الماليّ والاجتماعيّ سيدرأ كلّ منافسة وسيساعد على التحكّم في أسعار اللّزمة بالضّغط عليها وتحديدها إن أمكن، لذلك نلاحظ أنّه بعد أن انسحب منها ابن عيّاد[188]، وغادرها ابن القائد داوود عام 1784-1785[189]، التزمها اليهوديان يوسف الليفي ومردخاي ستروك بمبلغ 22,000 ريال، [190] أي بنسبة ارتفاع عادلت تقريباً ثلث ما استقرّت عليه على امتداد عشرين سنة[191].

كُلِّلَ استقرار هذه المرحلة بارتفاع لم يتواصل غير سنوات معدودات، ومنه دخلت حركة أسعار اللّزمة في مرحلة موالية أهمّ ما ميّزها تذبذب بين انخفاض وارتفاع بصفة متواترة ناهزت النّصف قرن (1794-1843)، وعلى امتدادها انحصرت

---

(186) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 135، استخلاص الدّولة للضرائب من الجريد، بتاريخ 1763-1764.

(187) السعداوي، إ؛ تطوّر عائلة مخزنيّة بتونس في العصر الحديث...، سبق ذكره، ص877-889.

(188) لا تمنحنا الوثائق الاسم الكامل لهذا الملتزم وتكتفي بالإشارة إلى لقب العائلة فقط، ومن الأرجح أنه انسحب من اللّزمة بعد سنة 1772.

(189) يبدو أنّ مغادرته للّزمة ارتبطت بوفاته، إذ لا نعثر على اسمه بعد هذا التاريخ في قوائم الملتزمين أو في وظائف الدّولة، لكن في المقابل نجد ابنه لياه بن أبراهم بن القائد داود وارثاً له ومنافساً على لزمة خيط الفضّة، انظر على سبيل المثال، أ.و.ت؛ دفتر رقم :250 ورقم 255، مداخيل الدّولة من مجابي وعشر ولزم وكراء أملاك، بتاريخ 1789-1790.

(190) أ.و.ت؛ دفتر رقم :241، محاصيل الدّولة من مجابي و«دوايا» وخطايا وعشر وكراء مِلك ولزم، بتاريخ 1785.

(191) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 98 و225، سبق ذكرهما، والدفتر رقم: 240، محاصيل الدّولة من مجابي و«دوايا» وخطايا وعشر وكراء ملك ولزم، بتاريخ 1784.

أسعار اللّزمة بين 20,000 و30,000 ريال ونادراً ما هبطت دون المستوى الأوّل أو تجاوزت المستوى الثّاني. وقد ساهم في توطيد هذا التّذبذب عاملان أساسيّان، أوّلهما طلبات الدّولة، والثّاني هو في علاقة مباشرة مع المشرفين على اللّزمة.

على مستوى العامل الأوّل، ساهمت كثرة طلبات الدّولة من منتجات هذه اللّزمة في دعم السّعر، كما أثّرت فيه في قلّتها، ونلاحظ ذلك من خلال ما يتمّ صرفه وفق «تذاكر» تسجّل مبالغها على حساب الدّولة ليقع خصمها من سعر اللّزمة عند المحاسبة، فمثلاً بلغ سعرها 20,000 ريال سنة 1794-1795، في حين لم تتجاوز طلبات الدّولة 11,000 ريال[192]، وتبعاً لهذا تدنّى سعر اللّزمة في السّنوات الّتي تلتها، إذ بلغ *18,000 ريال ليتواصل على نفس المقدار إلى سنة 1803-1804*[193]. وفي نفس هذه التّاريخ سجّل على الدّولة طلبات بمبالغ جمليّة تجاوزت 26,000 ريال[194]، وعليه مَرّ السّعر إلى 20,000 ريال سنة 1804-1805، وإلى 24,500 ريال بداية من سنة 1809[195]، ثمّ انحصر في مستوى 30,000 ريال بين 1814 و1819[196]، وتتكرّر هذه الأمثلة في ارتفاع السّعر كما في تدنّيه إلى سنة 1839-1840، حيث وقع تجاوز هذا التّذبذب، وتسعّر اللّزمة بـ: 40,000 ريال خاضعة بدورها إلى طلبات أحمد باشا باي ولضبّاط طوابيره العسكريّة التّبعة الّتي أنشأها ومتّصلة في الآن ذاته بلزمة «كساوي العسكر»[197].

على مستوى العامل الثّاني، لم يتجاوز عدد الملتزمين الّذين تداولوا اللّزمة طوال هذه المرحلة أربعة أفراد، وهو عدد ضئيل مقارنة بعدد ملتزمي المرحلة الأولى الّذي بلغ سبعة عشر ملتزماً، فأبراهم كوهين دام عمله بها ثلاث عشرة سنة

(192) أ.و.ت، دفتر رقم: 272، مداخيل بيت خزندار سنة 1794.

(193) أ.و.ت، الدفاتر رقم: 184، 274، 278، 284، 285، 290، 291، 295، 307، 320، مداخيل ومصاريف يومية ومحاسبة العديد من وكلاء الدولة من 1790 إلى 1817.

(194) أ.و.ت، دفتر رقم: 320، مداخيل بيت خزندار سنة 1803.

(195) أ.و.ت، دفتر رقم: 285، محاسبة وكلاء أملاك «البايليك» وأصحاب اللّزم بين 1795 و1817.

(196) أ.و.ت، الدفاتر رقم: 393، 396، 404، 405، 421، مداخيل الدّولة والبعض من مصاريفها بين سنتي 1814-1821.

(197) انظر الصفحات المتعلّقة بلزمة كساوي العسكر في هذه الدراسة.

(1790- 1803)[198]، ثمّ خلفه ابنه شالوم بعد وفاته وشغل نفس المنصب إلى سنة 1814[199]، وانتقل الإشراف على اللّزمة من بعده إلى دافيد بوبلي الّذي كان أقلّ الملتزمين عملاً فيها (1814-1817)[200]، وأخيراً حطّم حاي جاوي رقماً قياسيًا بقضائه لمدّة عمل شارفت على الرّبع قرن (1817-1840)[201].

قد يساهم تداول اللّزمة بهذا الشّكل والاستمرار في جباية إيراداتها لمدّة طويلة من قبل بعض الملتزمين في التّحكم في أسعارها، فإذا أخذنا مثلاً الفترة الّتي التزمها فيها حاي جاوي، لوجدنا أنّ السّعر لم يستقرّ على مبلغ، فهو لا يرتفع إلاّ لينخفض من جديد، والعكس كذلك واضح، وتموّج هذه الحركة الّتي تواصلت إلى سنة مغادرته الإشراف على اللّزمة يوحي لنا بإصراره الشّديد على التّمسك بها حتّى في السّنوات الّتي بلغت فيها الزيادة ثلث ما كانت عليه. ويبدو أنّ هذا الملتزم متأكّد في كلّ الحالات من ضمان إيرادات اللّزمة ومقتنع بالأرباح الّتي تدرّها عليه مشمولاتها. ويدعم توجّهنا في تحكّم بعض الملتزمين في أسعار لزمهم، أنّ تدهور قيمة العملة سنة 1825 وسنة 1829 لم يكن له أدنى تأثير من ارتفاع السّعر هنا[202]، كما أنّ سعر الفضّة الخام كان بمنأى هو الآخر عن هذا التّأثير، والجدول أدناه يوضّح هذا المنحى[203].

---

(198) أ.و.ت؛ الدفاتر رقم. 184، 250، 255، 274، 284، 290، 291، 295، 307، 320. سبق ذكرها.

(199) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 285 ورقم 393، سبق ذكرها .

(200) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 396 و421، سبق ذكرها، والدفتر رقم 404، مداخيل بيت خزندار لسنة 1816-1817 .

(201) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 366، 421، سبق ذكرها. والدفتر رقم: 405 مداخيل الدول ومصاريفها بين سنتي 1817-1820. أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 1، م: 7، و: 235-238، تذاكر من حسين باشا باي في صرف الفضّة بتاريخ 1826؛ صن: 97، م: 155، و: 37، لزام خيط الفضّة حاي جاوي 1250-1255 هجري (1834-1840).

(202) انظر الرسم البياني لتطوّر أسعار لزمة خيط الفضّة بهذه الدراسة.

(203) فيما يتعلّق بأسعار الفضّة الخام، اعتمدنا في رسم هذا الجدول على: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 416 و436، البعض من مداخيل الدّولة ومصاريفها بين 1820 و1835، والدفتر رقم: 2534 محاسبة أمين دار السكة بين 1799 و1814. انظر كذلك : Chater, Kh; *Dépendance et mutations..., op. cit.*, p. 313-314.. أمّا فيما يتعلّق بأسعار لزمة خيط الفضّة فقد سبق وأشرنا إلى مصادرها. (انظر: الهامش المخصّص لتطوّر أسعار لزمة خيط الفضة).

جدول رقم 8
تطوّر أسعار الفضّة الخام وأسعار لزمة خيط الفضّة (1806-1832)

التّاريخ	سعر الرّطل من الفضّة	سعر اللزمة	الملتزم
1806-1807	بين 58 و65 ريالاً	20,000 ريال	شالوم كوهين
1821-1822	80 ريالاً	20,000 ريال	حاي جاوي
1829-1830	بين 81 و112 ريالاً	20,000 ريال	حاي جاوي
1831-1832	84 ريالاً	20,000 ريال	حاي جاوي

باقتضاب شديد يلخّص لنا هذا الجدول عدم تفاعل حركة أسعار الفضّة الخام الّذي وصل سعر الرّطل منها في بعض السّنوات إلى 112 ريالاً، مع أسعار اللّزمة الّتي بقيت دون تغيير يذكر، ويوحي لنا التّمسّك باللّزمة وفق هذا الوجه بسلطة تدعّمت باختصاص البعض من اليهود في سوق المعادن الثّمينة، ونفوذ وظّف للتحكّم في هذا الميدان الّذي غابت عنه كلّ منافسة تجاريّة بإمكانها أن توجّه الأسعار وجهة أخرى، فمثلاً عندما التزمها محمود بن عبّاد لسبع سنوات متتالية (1843-1850)[204] لم يتجرّأ أيّ ملتزم يهودي على منافسته فيها وهي الّتي كادت تكون حكراً عليهم، ولم يتمكّن المختصّون منهم من العودة إليها إلاّ بعد أن ثبت استقراره خارج الإيالة. وتكرّرت من جديد عمليّات تداول هذه اللّزمة من قبل اليهود إلى نهاية ستينيات القرن التاسع عشر، وقد التزمها طوال هذه المدّة لياه شمّامة ثمّ عقبه الذمّي يوسف فكرون والذمّي يوسف بن حاييم البراملي عندما انضاف إلى مشمولاتها التزام خيط الذّهب، وتبعاً لهذا قفز سعرها إلى 100,000 ريال ثمّ إلى 105,000 ريال[205].

(204) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(205) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 97، م: 158، و: 100، من مصطفى وزير المال إلى أمير اللواء محمد المكلّف بدار السكّة، بتاريخ 12 جمادى الثاني 1279 (تشرين الأول/أكتوبر 1862)؛ س.ت؛ ص: 97، م: 155، و: 31، من الوزير الأكبر إلى رئيس الكومسيون المالي بتاريخ 30 ذي الحجة 1290 (كانون الثاني/يناير 1874)؛ س.ت؛ ص: 97، م: 155، و: 34، من قنصل فرنسا إلى الوزير الأكبر، بتاريخ 14 آذار/مارس 1874.

4 ـ لزمة الصّرارفيّة

تُشرف هذه اللّزمة على تحصيل الأداءات الموظّفة على النّشاط الحرفي «للصّرارفيّة»، وإذا كان معنى هذا اللّفظ العاميّ يحيلنا إلى أكثر من معنى[206]، إلاّ أنّ انحداره لغويًا من فعل «صرّف» يشير إلى احتراف أعمال الصّرف، أي الاختصاص في «. . .بيع الذّهب بالفضّة أو فصل الدّرهم عن الدّرهم والدّينار عن الدّينار. . .»[207].

لا يشذّ هذا التّعريف القاموسي عن مفهوم نشاط اللّزمة بالإيالة التّونسيّة في الفترة الحديثة، إذ يصنّفها محمد بن الحاج عثمان الحشايشي في **الهديّة أو الفوائد العلميّة في العادات التّونسيّة**[208] ضمن الحرف المنتشرة بالبلاد، كما يعرّفها واصفاً نشاطها بدقّة بأنّ «. . .لها أناس يجلسون بمحلاّت مخصوصة غالبهم من اليهود، ويجعل الصرّاف طاولة عليها دراهم النّحاس والذّهب والفضّة في بيوت تلك الطّاولة . . .ونجد عند الصرّاف المشهور جميع ما تطلبه من أنواع السّكّة. . .»[209]، نفس

---

(206) يحيلنا هذا اللفظ في الدّارجة التّونسيّة إلى صانعي نوع من أنواع السّلالم يطلق عليها اسم «صرّافة».

(207) ابن منظور، لسان العرب، مادّة «صرف» رقم 5734، مجلد 9، ص189. سبق ذكره.

(208) محمد بن الحاج عثمان الحشايشي، ولد بالحاضرة التّونسيّة في 12 حزيران/ يونيو 1853، درس بجامع الزيتونة وتتلمذ على مشايخ عصره مثل محمود بن الخوجة ومحمود بيرم ومحمد البارودي وسالم بوحاجب. تقلّد خطّة حافظ المكتبة الأحمديّة بعد إتمامه التعليم، ثمّ خطة الإشهاد العدلي عند تأسيس جمعيّة الأوقاف ثمّ كاتب سرّ الوزير مصطفى بن إسماعيل. انشغل بالكتابة الصحفية في بادئ عهدها، فكتب في «الرّائد التّونسي»، و«الحاضرة» و«الحقيقة» و«الزهرة». كانت له حظوة لدى الأوساط الاستعماريّة لإتقانه اللغة الفرنسيّة ولعلاقته ببعض أصحاب النّفوذ منهم. انشغل بالكتابة والتّأليف بعد فشله في الحصول على منصب مدرّس بالمدرسة العلويّة عند تأسيسها. من مؤلّفاته الهديّة أو الفوائد العلميّة في العادات التّونسيّة، تحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى، سراس للنشر، تونس، 1994. جلاء الكرب عن طرابلس الغرب أو النّفحات المسكيّة في أخبار المملكة الطرابلسيّة، تحقيق علي مصطفى المصراتي، دار لبنان للنشر، 1965. الدّرّة النقيّة في الزّوايا الصّادقة للحكومة الفرنسيّة، باريس، 1883، وله عدّة مؤلّفات أخرى منها ما طبع ومنها ما هو مخطوط. توفّي سنة 1912. ويمكن أن تعتبره معاصراً للفترة الّتي ندرس.

(209) الحشايشي، محمد: الهديّة أو الفوائد العلميّة. . .، سبق ذكره، ص143.

هذا التعريف تقريباً أثبته الرحّالة شارل لالمان (*Charles LALLEMAND*) بلوحة في كتابه تونس وضواحيها لصرّاف يهوديّ قابع بباب الدّيوان بصفاقس يمارس هذا النّشاط[210].

من خلال هذه التّعاريف نلاحظ ارتباط الحرفة ولزمتها بتداول السّيولة النّقديّة والاتّجار في أنواع عديدة من السكّة، فما هي خصائص الدّور الّذي أنيط بعهدة ملتزمي هذا النّشاط؟ وما هي مقادير الماليّة للّزمة؟

بالرّغم من قدم احتراف الصّيرفة بالإيالة التّونسيّة لارتباطه بنظامها المالي وأنشطتها التّجاريّة كما تشهد بذلك العديد من الدّراسات[211]، إلاّ أنّ احتواءه من قِبَل نظام الالتزام لم يسبق عام 1230 هجري (1814-1815)[212]. ومن الأكيد أنّ عرض هذه اللّزمة في سوق الالتزام كان لحاجة الدّولة إليها، أو بالأحرى إلى ما يمكن أن تدرّه على خزينتها من سيولة نقديّة باعتبارها مورداً إضافيًا يساهم في النّهوض بقطاع مداخيلها، ذلك أنّ بروز هذه اللّزمة قد تزامن والتحوّل الاقتصادي الجديد الّذي أرساه محمود باي (1814-1816) والّذي ارتكزت مبادئه على نبذ السّياسة الاقتصاديّة لحمودة باشا باي (1782-1814)، ودعم النّظام الجبائي بفرض أداءات إضافية وضرائب جديدة، محاولاً تجاوز قلّة مداخيل النّظام الجبائي الّتي استقرّت على حالها ردحاً من الزّمن[213] وقادت إلى الضّعف لعدم تطوّرها بل

---

(210) Lallemand, Ch; *La Tunisie...*, *op. cit.*, p. 57.

(211) حول علاقة الميدان الصيرفي أو التّبادل النقدي بالنّظام المالي والأنشطة التّجارية في الفترة الحديثة، انظر على سبيل المثال: ما ورد في بعض الفصول الّتي تتعلّق بالنّظام النّقدي بالإيالة:

Chérif, M.H; «Introduction de la piastre espagnole (*Ryal*) dans la Régence de Tunis au début du XVII ème siècle», in *C.T.*, n°61-64, 1968, p. 45-53. Boubaker, S; *La Régence...*, *op. cit.*, p. 77-83. Zouari, A; *Les relations commerciales... op. cit.*, p. 77-78.

(212) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 393، مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر وكراء ولزم وبيع الحيوان، بتاريخ 1814-1815.

(213) بيّنت بعض الدّراسات استقرار قيمة موارد الدّولة الماليّة المتأتية من الضّرائب وحدها، فقد أشار مثلاً الأستاذ عبد الحميد هنيّة في دراسته الجريد وعلاقته بالبايليك في الفترة =

زادت انهياراً بزوال النّشاط القرصني وموارده وانهيار مداخيل التّجارة الصّحراويّة[214].

بدخول اللّزمة حيّز الممارسة العمليّة، كان أوّل من التزمها البعض من الصّيارفة اليهود يمثّلهم أمام سلطة الإشراف اللّمّي إسرائيل الركاح ودام عملهم بها من 1814 إلى 1818[215]، لكن خلال هذه الفترة لم تكشف لنا مداخيل النّظام الجبائي عن أسعارها، بل أقصى ما أمدّتنا به من المعاليم الّتي حصّلتها الدّولة تراوحت بين 700 و1,500 ريال[216]، ويبدو أنّ هذا الاضطراب ناتج عن دخولها سوق الالتزام لأوّل مرّة وفي فترة لم تحطها الأداة الماليّة بالرّعاية الكافية الّتي من شأنها أن تقنّنها وتوضّح آليات عملها الّتي يبدو أنّها شائكة، فإذا كان الصّيرفي يتحصّل على نسبة مئوية من العمليّات الماليّة الّتي يقوم بها، سواءً على مستوى الصّرف أو على مستوى تغيير العملة أو بيعها[217]، فإنّ الملتزم طبقاً لوظيفته مجبر على مواكبة نشاط جميع الصّيارفة عن كثب لتحصيل ما يعود للدّولة وبالتّالي ضمان أرباحه، لكن أمام جهله لجملة المبالغ الّتي تداولها الصرّافون، وأمام توزّعهم في

- الحديثة إلى هذا الاستقرار في أغلب جهات المنطقة والذّي امتدّ من سنة 1740 إلى سنة 1814، متّخذاً مؤشر 100 لعام 1122 هجري (1710-1711). وقد أكّدت على نفس هذا الاستقرار الأستاذة لوسيت فالنسي إثر المقارنة بين ما تواجد بالإيالة التّونسيّة وما كانت عليه حال الضرائب بمصر العثمانيّة واستنتجت أنّ الضّرائب الفرديّة بقيت مستقرّة خلال القرن الثامن عشر معلّلة رأيها بأنّ تدهور قيمة العملة قد خفّض من عبء الضّرائب على المجموعات، وذهبت إلى أنّه بالرّغم من ازدياد عدد السّكان في هذه الفترة فإنّهم كانوا يدفعون ضرائب أقلّ من سلفهم. انظر في هذا الصّدد:

Hénia, A ; *Le Grid...*, *op. cit.*, p. 33-54 et 232-233. Valensi, L; *Les Fellahs...*, *op. cit.*, p. 354.

(214) Chater, K ; *Dépendance...*, *op. cit.*, p. 83-84, 141, 211-259.

(215) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 393، مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر وكراء ولزم وبيع الحيوان، بتاريخ 1814-1815.

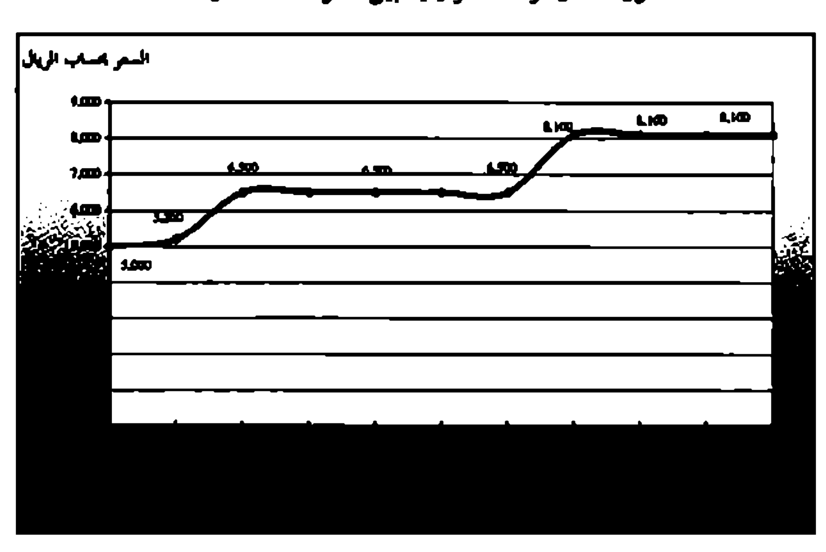
(216) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 404، مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر وكراء ولزم وبيع الحيوان، بتاريخ 1816-1817. دفتر رقم: 405، مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر وكراء ولزم وبيع الحيوان، بتاريخ 1818-1820

(217) العشايبي، محمد؛ الهديّة أو الفوائد العلميّة. . .، سبق ذكره، ص143.

العديد من الأسواق لغياب مكان واحد يُؤوي نشاطهم، فإنّ مهمّته دون أدنى شكّ ستعصي عليه، وسيضطرّ إلى المداراة عن أرباحه على حساب عائدات الدّولة من هذه اللّزمة، إن لم يتخلّ عنها كما حصل لإسرائيل الركّاح وشركائه في موفّى عام 1232 هجري (1818)[218]. وبانسحاب هؤلاء الملتزمين من وظيفتهم امّحت إيرادات اللّزمة من مداخيل نظام الالتزام[219] وعاد النّشاط الصيرفي إلى سالف عهده يسيّره الصّيارفة دون أن يشاركهم المخزن في ما يحصلون عليه من أرباح، ولم تعد إلاّ مع بداية أربعينيات القرن التّاسع عشر بتسعيرة واضحة وافقت عليها السّلطة بعد المزايدة[220]، كما ضبطت في الرّسم التّالي[221]:

رسم بياني رقم 9

تطوّر أسعار لزمة الصّرارفيّة بين سنوات 1840 و1850



(218) أ.و.ت، دفتر رقم: 393، 404، 405. سبق ذكرها.

(219) أ.و.ت، دفتر رقم: 405، سبق ذكره، انظر كذلك دفتر رقم: 422 مداخيل بيت خزندار لسنة 1821-1822، ورقم: 436/ 6 مقبوض بيت خزندار من مختلف أنواع مداخيل الدّولة لسنة 1827-1828.

(220) أ.و.ت، دفتر رقم: 403، سبق ذكره.

(221) اعتمدنا في بسط هذا الرّسم البياني على:

أ.و.ت.، دفتر رقم: 393، 404، 405 سبق ذكرها، والدّفتر رقم: 1870، تسجيل يومي لمداخيل اللزم المبرمة بين 1839 و1842، والدّفتر رقم: 2250 سبق ذكره.

على امتداد عشرية كاملة ـ حسب ما يثبته هذا الرّسم ـ كان تطوّر أسعار اللّزمة ذا نسق تصاعدي، لكن ارتفاع مبالغها تخلّله بعض الاستقرار الّذي لم يؤثّر في تواصلها، وقد التزمها لمدّة سنتين متاليتين الذمّي يعقوب خيّاط بسعر لم يتعدّ في العام الأوّل عتبة 5,000 ريال، ثمّ بزيادة طفيفة عادلت 200 ريال في عامها الثّاني[222]. في نفس هذا التّاريخ جمع معها الملتزم لزمة خيط الفضّة الّتي تراوح سعرها بين 30,000 و40,000 ريال[223]، ويبدو أنّ انسحابه من لزمة الصّرارفيّة كان للزيادة الّتي طرأت على سعرها سنة 1842-1843 والمقدّرة بما قيمته 20%، وقد يكون كذلك لعدم توصّله إلى الإشراف على اللّزمتين معاً، فكلتاهما متشعّبة الأعمال وتتطلّب مراقبة مستمرّة وتفطّناً دؤوباً، لذلك من المحتمل أنّه قد فرّط في أقلّهما أرباحاً وأكثرهما أتعاباً، وهذا جائز إذا أخذنا في الاعتبار أنّ لزمة خيط الفضّة أرفع قيمة من ناحية، ومن ناحية ثانية لا تتطلّب جهداً كبيراً لمراقبتها، فتمركزها بمحلّ وحيد[224] يغني الملتزم وأعوانه عناء التّنقّل من دكّان إلى آخر كما هو الحال في لزمة الصّرارفيّة، إذ إنّ طبيعة عملها وتشتّت أماكنها بتعدّد الصرّافين داخل الأسواق وخارجها شكّلا نقطة من أهمّ نقاط ضعفها التي تساهم في إعاقة نشاطها وتحول دون التوصّل إلى السّيطرة عليها، وهو ما لم يتواجد مثلاً في مصر، إذ بالرّغم من الكثرة العدديّة للممارسين لهذه الحرفة، فإنّ أعمالهم تمركزت في وكالتين خصّصتا لهذا الغرض[225]، وكالة الحمصري ووكالة المولى[226] ساعدتا الدّولة على مراقبة احتكاراتها والغنم منها.

اشترك في الإشراف على هذه اللّزمة بعد يعقوب خيّاط، يهودي ومسلم وهما سيمح زراقة وإبراهيم العنّابي، وتمّ اقتناؤها بمبلغ 6,500 ريال، لكن لم

(222) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2250/3، سبق ذكره.

(223) انظر: الصفحات المتعلقة بلزمة خيط الفضّة والصاغة بهذه الدّراسة.

(224) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 97، م: 155، و: 35. من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ آذار/مارس 1875.

(225) Raymond, A : *Artisans...*, *op. cit.*, t.1, p. 336-337.

(226) تقع وكالة الحمصري ووكالة المولى بالقاهرة قرب القصبة بين سوق الصاغة وحارة اليهود. المرجع السّابق.

يتواصل عملهما سوى سنتين (1842-1844)[227]، ولا نجد مبرّراً لتخلّيهما عنها خاصّة وأنّ السّعر الّذي اقتنيت به بقي على نفس مقداره مع من خلفهما لمدّة ثلاث سنوات أخرى، لكن ألا يكون انسحابهما متأتّياً من غياب ائتلافهما؟

لا نستطيع هنا التّأكيد على صحّة هذا الاحتمال فكثيراً ما سجّلت الوثائق اجتماع اليهود والمسلمين على الاشتراك في أنشطة حرفيّة أو ماليّة[228]، ولا نخال أنّ العامل الدّيني هنا قد حرّض على تباعد الطّرفين، فالمصالح المشتركة بينهما لها حضور فعلي وبإمكانها أن تدحر عوائق النّفور، وإلاّ ما لهما وهذا الاشتراك والاقتراب من أساسه؟ حسب اعتقادنا كان تنازلهما عن الإشراف على هذه اللّزمة لعدم توصّلهما للأرباح المأمول تحصيلها من وراء هذه الوظيفة، وهنا نعود مرّة أخرى إلى سعر اللّزمة الّذي لم يرتفع بل استقرّ على مستواه، وهذا نعتبره كافياً ولو نسبيًا إلى ما ذهبنا إليه، فأسعار اللّزمة وأرباحها وعملها كذلك المزايدة العلنيّة المرتبطة أصلاً بالمنافسة الّتي تؤدّي في غالب الأحيان إلى دفع السّعر نحو الارتفاع، وإذا ارتفعت أسعار اللّزمة فهو دليل على أهميّتها المقترنة بارتفاع عائداتها وأرباحها، وهي نتيجة كانت على ما يبدو بمنأى عن الملتزمين اللذين فشلا في مزاولة وظيفة لزمتهما وتركاها بنفس سعرها إلى اليهوديين شموئيل برامي وشالوم متي[229] اللذين أثبتا قدرتهما على ممارسة هذا النّشاط لمدّة ثماني سنوات متتالية بأسعار ثابتة لم تتغيّر سوى مرّة واحدة بارتفاع بلغت نسبته حوالى 20% عمّا كانت عليه من ثمن قبل ذلك، محافظة بعد هذا التغيّر على نفس المقدار[230].

وإذا كان هذا الاستقرار الّذي أرسى جذوره طيلة خمس سنوات نتج عن توصّل هذين الملتزمين إلى التحكّم في أسعار اللّزمة لغياب منافسين لهما في ميدان مراقبة الصّيارفة، فإنّ ارتفاعه سنة 1847 قد تزامن ومحاولة أحمد باشا باي بعث

---

(227) أ.و.ت، دفتر رقم: 2250/ د، سبق ذكره.

(228) Ben Rejeb, R ; «Les juifs de Tunisie à l'époque précoloniale à travers les fonds des Archives Nationales Tunisiennes», in *Histoire communautaire, histoire plurielle : La communauté juive de Tunisie*, actes du colloque de Tunis organisé à la faculté de la Manouba, février 1998, pub. C.P.U., 1999, p. 68.

(229) أ.و.ت.، دفتر رقم: 2250/ 3، سبق ذكره.

(230) أ.و.ت، دفتر رقم: 1870، سبق ذكره.

مؤسّسة بنكيّة(231) قادرة بحكم طبيعة عملها على اختزال البعض من أنشطة الصّيارفة بمركزتها للأنشطة الماليّة في الصّرف وتداول العملة المحليّة والأجنبيّة، بالرّغم من أنّ مهمّتها تكاد تقتصر على إصدار السكّة التونسيّة، وهو ما سمح للزمة الصّرارفيّة أن تعيش في كنفها.

تبرز أهميّة هذه اللّزمة في تحصيلها لأداءات من السّيولة النّقديّة الصّرفة، وهي أداءات من نشاط حرفي لم تستثمر فيه الدّولة طاقاتها وأموالها، وبالتّالي فكلّ ما يعود إليها من هذا الحقل، ارتفع مقداره أو قلّ، هو كسب خالص لها ضمنته دون تكلفة أو عناء. لكن هذا الاستثمار قد تكفّل به الملتزم بدفعه لسعر اللّزمة كاملاً، وقيّدته الدّولة بعقد بنصّ بنده الوحيد على أنّ «...الرّبح للزّام والخسارة عليه...»(232)، وكأنّ الإدارة الماليّة هنا غير متأكّدة من محاصيل اللّزمة، وتنصّلت بذلك من تبعات ما قد يلحقها من خسارة الملتزم، لتدفعه إلى تشديد المراقبة على الصّيارفة الذين وجدوا بدورهم منفذاً للهروب، إمّا بمواراتهم المبالغ الّتي تداولها نشاطهم، وإما بتوجيه مخزونهم من الأموال إلى الحقل الرّبوي الّذي أينع مع هذه الحرفة(233)، وربّما يعود تنصّل الدّولة إلى الدّور الّذي أوكل إلى الملتزم، إذ لم يتعدّ الإشراف على ما تداوله الصّيارفة، وهو دور دون ما كان في عهدة ملتزم

(231) حول ظروف نشأة هذه المؤسّسة وعملها ونشاطها المالي وانهيارها، انظر خاصّة:
Gharbi, M.L; *Banques et crédits au Maghreb (1847- 1914)*. Doctorat d'Etat sous la direction de M.H. Chérif et A. Rey-Goldzeiguer, Univ. Tunis I - Univ. de Reims, 3 tomes, Tunis, 1998, t.1, p. 36-39.

(232) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 59، م: 664، و: 1، أمر عليّ من محمد الصادق باي في التزام الصّرارفية بتاريخ 20 شعبان 1286. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ ملف هذه الوثائق لا يحتوي إلاّ على ثلاث وثائق لا غير، ويتعلّق بنشأة أمانة «الصّرارفية» الّتي انضمت إلى نظام الالتزام على ما يبدو سنة 1863-1864.

(233) Weill, R; *Prêt à intérêt proprement dit et sur gage*. Paris, 1902, p. 7-37.
الباهي، مبروك؛ الديون والاستثمار الرّبوي بجهة صفاقس... سبق ذكره، الماشي، بهيجة الشريف؛ الرّبا والمرابون في البلاد التّونسيّة 1881-1938، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ الهادي التيمومي، الجامعة التّونسيّة، 1989-1990، ص14-26. (مرقونة).

النّشاط الصّيرفي بمصر (صرّاف باشي) خلال القرنين الثّامن والتّاسع عشر الّذي حظي، إلى جانب تحصيله لأداءات على هذه الحرفة، بمراقبة كلّ ما يدخل إلى خزينة الدّولة من سيولة نقديّة وبتنقيتها من المغلوث أو المدلّس أو الفاسد، وأسندت هذه المهامّ إلى أحد الصّيارفة المسلمين[234]، خلافاً كذلك لما تواجد بالإيالة التّونسيّة، فقد سيطر على الحرفة ولزمتها البعض من اليهود المحليين الذين اختصّوا في المتاجرة بالأموال واستثمارها في أنشطة مماثلة أو شبيهة بهذا القطاع، وهي أعمال دعّمت أرباحهم وقوّت حضورهم المالي على السّاحة التّجاريّة للإيالة.

5 - لزمة الشّريحة

برزت لزمةُ الشّريحة على السّاحة التّجارية لنظام الالتزام في أواخر القرن الثّامن عشر، فانضمام إيراداتها إلى مداخيل الدّولة كان مع بداية 1208 هجري (1793-1794)[235]. واهتمامنا بها في هذا الحيز من الدّراسة، ينطلق من انخراط تجّار الأقليّة اليهوديّة في نشاطها وتداولها بصفة منتظمة لمدّة طويلة، دون أن يستأثر بأرباحها غيرهم إلاّ لفترات محدودة، هذا من جانب، ومن جانب آخر يعود إلى عدم تحديد مواصفات لعملها ولمشمولاتها، أحاط بوضعها لَبس أدّى إلى غموض قد يحيد بالبعض عن التوصّل لفهم كنهها ودواعي بعثها في هذه الظّرفية.

يتّخذ التّعريف بهذه اللّزمة مستويين، الأوّل متداول، ونستمدّه من التّسمية في حدّ ذاتها. والثّاني شامل، ونستخلصه ممّا احتوت عليه من بضائع وبالتّالي ممّا انضوى تحتها من إيرادات.

في المستوى الأول، تحيلنا تسميتها على تخصّصها في الإشراف على مراقبة أداءات صناعة نوع وحيد من المشروبات المسكّرة، وهو الّذي يُستخرج من ثمار الشّريحة (الّتين المجفّف)، عبر عملية كيميائية غير معقّدة لخليط يتكوّن من كميّة

(234) Raymond, A; *Artisans...*, *op. cit.*, t.1, p. 336-337.

(235) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 284، محاسبة الوكلاء على اللّزم وكراء الملك بتاريخ 1792-1810.

محدّدة من الماء وهذا النّوع من الثّمار[236]، وذلك بإخضاعه إلى عمليّة التّخمير الكحولي في مرحلة أولى، ثم بتسخينه إلى درجة تفوق درجة الغليان ثانية، مفرزاً بخاراً يمرّ عبر قنوات أواني صنعه الخاصّة ليُنتج مستقطراً كحوليًّا، يصنّف ضمن مشروب ماء الحياة أو العرق[237].

حسب هذا التعريف، يذهب بنا الظنّ إلى أنّ هذه اللّزمة مقتصرة فقط على تتبّع أداءات صنف وحيد من المقطّرات، إلا أنّها على الصّعيد العملي على خلاف ذلك تماماً، إذ ببعثها شملت مراقبتها أغلب الأداءات الموظّفة على المسكّرات بشتّى أنواعها انطلاقاً:

- من ماء الحياة المستخرج من الشّريحة أو من الزّبيب وبدرجة أقلّ من التّمر عبر نفس عمليّة التّقطير، وبه استطاعت مزاحمة مشروب ماء الحياة الّذي يقع توريده[238].
- من احتوائها على كلّ «المكوس» الموظّفة على قطاع تصدير المشروبات الكحوليّة وتوريدها[239].
- من إنتاج الخلّ الّذي برزت أداءاته مع نهاية عشرينيات القرن التّاسع عشر، بالرّغم من ظهور صناعته قبل هذا التّاريخ[240].
- من مداخيلها المتأتّية من كراء «الطبارن» والدّكاكين والمقاهي المرخّص لها

(236) هذه العمليّة قديمة في نشأتها واستعمالها لاستخراج العديد من أصناف المقطّرات الكحوليّة، وهي شبيهة في مبادئها الكيميائيّة ومراحلها، بتلك التي توخّاها بكثرة العديد من العائلات التّونسيّة منذ القديم لصنع العطورات مثل ماء الزّهر وماء العطرشاء، عبر تقطير موادّها الأوليّة دون إخضاعها إلى عمليّة التّخمير.

(237) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(238) لم تكن هناك عادة استخراج مشروب ماء الحياة بل إنّ أغلب الكمّيات المستهلكة كانت تورّد عن طريق التّجار الأوروبيين. حول توريد هذا المشروب انظر على سبيل المثال: Grandchamp, P; La France..., *op. cit.*, t. IX, p. 339. N. Béranger à Mrs Giraudin et Dupim, le 8/10/1698. Plantet, E; Correspondance..., *op. cit.*, t. 2, p. 138. Bayle au Conseil de Marine, le 9/01/1723.

(239) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1954، سراحات الخلّ والسبيرتو لسنة 1823.

(240) أ.و.ت؛ المصدر السابق.

بيع الخمر، وهو أمر نورده على سبيل الاحتمال[241].

ليست لزمة الشّريحة إذن حسب هذا التعريف إلاّ لزمة الخمر الّتي برزت في ما مضى وفق تسميات أخرى، مثل لزمة العنب[242] ولزمة العرق أو العراقي[243]. إذن اللّبس والغموض يكمنان هنا في حدود التّسمية أوّلاً وأساساً، ويحيلنا هذا إلى التّساؤل عن دواعي هذا التّواري؟

يبدو أنّ تسمية هذه اللّزمة عموماً، قد خضعت بدورها إلى سياسة البايات، مثل صناعة الخمر والاتّجار فيه أو ظاهرة استهلاكه، متّخذة عدّة قرارات تشابكت فيما بينها، تحريماً ومنعاً، تستّراً وغضّ نظر، إباحة وتوظيفاً لأداءاته في مصالح الدّولة، ذلك أنّ أغلب بايات القرن الثّامن عشر قد تشابهت أوامرهم في تصدّيهم «للظّاهرة الخمريّة»[244]، وتقاربت مواقفهم إزاء خطر الخمرة عموماً[245]، لم

---

(241) لم نعثر في وثائقنا على ما يشير إلى استخلاص الدّولة لأداءات موظّفة على محلاّت بيع المسكّرات إلاّ قبل إلغاء لزمة الخمر سنة 1770 (أ.و.ت؛ دفتر رقم: 59، محاسبة مصطفى وردبان باشا على محصول كراء «الطبارن» من1749 إلى 1751. محصول كراء بيوت «الفرامد» 1757-1766.)، وبعد بروز «لزمة الشّراب» في ثلاثينيات القرن التّاسع عشر (أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1932، بيان لسراحات الخلّ و«السبيرتو» وبآخره حصر للمحلاّت المرخّص لها في بيع الخمر بتاريخ 1830-1832)، وهذا لا يفيد عدم تواجد هذه الأداءات في فترة بروز لزمة الشريحة والعمل بها، وحسب ظنّنا أنّه قد تمّ توظيفها لأنّ الدّولة لا يمكن أن تستغني عن مثل هذه الأداءات بما أنّها أباحت الاتّجار في المسكّرات ببعث لزمة لها من جديد، ونرجّح أن تكون هذه الأداءات قد وقع ضمّها إلى أسعار اللّزمة دون الإشارة إليها بدليل أنّ مقابيض الدّولة من الملتزم عند محاسبته قد فاقت في عديد السّنوات السّعر الّذي رست عليه اللّزمة، ولا نستطيع هنا إثبات ما ذهبنا إليه إثباتاً تامًّا ودقيقاً بسبب النقص الحاصل في المعلومات الّتي أمدّتنا بها وثائق اللّزمة بما أنّها هي الأخرى لا تكشف لنا عن الفروع التي تأتّت منها هذه المبالغ والّتي فاقت أسعار اللّزمة.

(242) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

(243) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(244) العبارة مستعارة من مقال الأستاذ بوجرة، حسين؛ «الظاهرة الخمريّة وتطوّرها بالبلاد التّونسيّة في العهد التركي»، الكراسات التّونسيّة، مجلد 41-42، الأعداد 151-152-153-154، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1990، ص25-117. وقد اعتمدنا عليه في هذا الجزء من الدراسة بدرجة أولى لبسطه مختلف مراحل تطوّر الظاهرة الخمريّة وتجارة الخمر عموماً في الفترة الحديثة.

(245) ابن الخوجة، محمد؛ تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد، ص195-196. ابن =

يقدهم في ذلك ورعهم وتقواهم، بل إرساء سلطانهم وتدعيم نفوذهم.

لكن بالرّغم من هذا التوجه لمنعها، كان للخمرة حضور، رواجاً واستهلاكاً، وبيعاً وشراءً، وتجارة واستثماراً حتّى في فترات تحجيرها، متّخذة أحياناً طابعاً سريًا وأحياناً أخرى طابعاً متستّراً، وفي كلتا الحالتين كان لهذا الحضور القسري دلالات ثلاث :

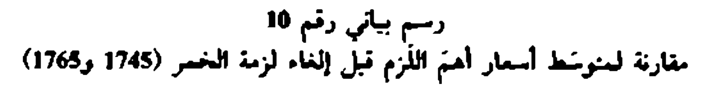
- عجز الدّولة عن تحجيرها وضرب الحصار عليها لتطويق «. . . عَاصِرَهَا ومُعْتَصِرَهَا وشَارِبَهَا وحَامِلَهَا والمَحْمُولَةُ إِلَيْهِ وسَاقِيهَا وبَائِعَهَا وآكِلَ ثَمَنِهَا والمُشْتَرِي لَهَا والمُشْتَرَاةُ لَهُ. . .»[246].
- استسلام الدّولة أمام سلطان هذا «المدنّس» المنتهك لأوامرها والمنتشر في العديد من فضاءاتها، وذلك بغضّ النّظر عن رواجه وترويجه بما أنّ الخمرة «. . . في ديار اليهود والنّصارى وفي ديار بعض المسلمين تُعصر وتُستقطر. . .»[247].

- عبد العزيز، حمودة؛ الكتاب الباشي، ج1، الدار التّونسيّة للنشر، ص374. السعودي، الباجي؛ الخلاصة النقيّة في أمراء إفريقيّة، تونس، 1323 هجري، ص127. سعى حسين ابن علي (1705-1740) بعد اعتلائه العرش إلى هدم العديد من الحانات بالحاضرة وتذهب بعض المصادر إلى أنّ عددها قد فاق العشرين حانة، لكن بالمقابل غضّ النّظر عن توريد الخمور وبيعها بالإيالة موظّفاً عليها أداءات مرتفعة. وأمر علي باشا (1740-1756) بمنع «. . .بيع العنب لمن يعتصره خمراً. . .» وأغلق حانة الحفصيّة بإبطال عملها متلافياً أشهر حانة آنذاك وهي حانة القرامد الّتي هدمها علي باي (1759-1782) هذا الّذي كانت قراراته أكثر تصلّباً من سابقيه إذ حجّر «. . .بيع الخمر وعصره وجلبه من بلاد الكفر. . .» ملغياً بذلك لزمة الخمر. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر خاصّة: بوجرّة، حسين؛ نفس المرجع، ص29-40.

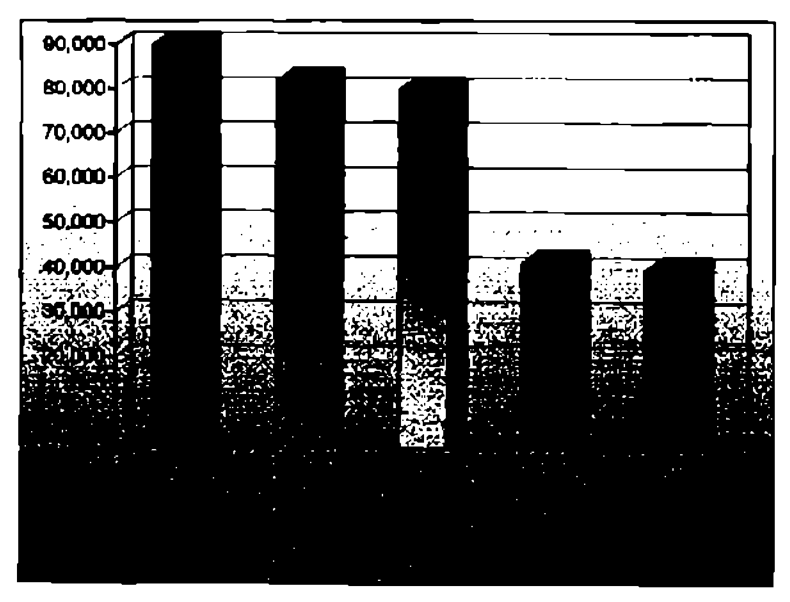
(246) ورد هذا الحديث كما جاء في سنن الترمذي كالآتي: «حدّثنا عبد الله بن منير قال سمعت أبا عاصم عن شبيب بن بشر عن أنس بن مالك قال لعن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في الخمر عشرةً عَاصِرَهَا ومُعْتَصِرَهَا وشَارِبَهَا وحَامِلَهَا والمَحْمُولَةُ إِلَيْهِ وسَاقِيهَا وبَائِعَهَا وآكِلَ ثَمَنِهَا والمُشْتَرِي لَهَا والمُشْتَرَاةُ لَهُ، قال أبو عيسى هذا حديث غريب من حديث أنس وقد رُوِيَ نحو هذا عن ابن عبّاس وابن مسعود وابن عمر عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم». الترمذي، السّنن، حديث رقم: 1216، موسوعة الحديث الشّريف، قرص ليزر، الإصدار الأول 1،1، صخر لبرامج الحاسب، 1991-1996.

(247) الإتحاف، ج: 3، ص93.

- اقتناع الدّولة بوجوب الحصول على نصيبها منها و«أكل ثمنها»، مولية ظهرها إلى «المقدّس» الّذي أدّى اتّباع تعاليمه إلى خسارتها دون ربحها، بعد أن تفطّنت إلى الفراغ الّذي أحدثه إلغاء لزمة الخمر في صلب مداخيلها على النحو التّالي :


رسم بياني رقم 10

مقارنة لمتوسّط أسعار أهمّ اللّزم قبل إلغاء لزمة الخمر (1745 و1765)



تراوح المقدار المالي للزمة الخمر قبل إلغائها من قِبَل علي باي سنة 1770 بين 27,000 ريال و50,000 ريال[248]، وبه عدّت هذه اللّزمة من اللّزم الهامّة متصدّرة المرتبة الخامسة من حيث إسهامها في مداخيل نظام الالتزام، إذ لم تفق إيراداتها في أواسط القرن الثّامن عشر سوى إيرادات لزمة دار الجلد التي تراوح سعرها بين 44,000 و120,000 ريال، ولزمة بطان الشّواشي بين 80,000 و100,000

(248) لم نعثر في دفاتر مداخيل الدّولة خلال القرن الثّامن عشر على سلسلة كاملة ومتواترة لأسماء ملتزمي الخمر قبل إلغاء اللّزمة، لكن ما ثبت منهم في هذه الفترة كان المالطي باتيستة الأشكرباني والنصراني اللورنقو وحمودة قراجة .أ.و.ت؛ دفتر رقم: 45 و98 سبق ذكرهما.

ريال، ولزمة الجمرك بين 30,000 و100,000 ريال وأخيراً أهمّ لزمة ريفيّة وهي لزمة غابة تونس الّتي لم تفق أسعارها في هذه الفترة 43,000 ريال[249]. بما أنّها على هذا القدر من الأهميّة الماليّة فإنّها قد بعثت في الدّولة رغبة الحصول على غنيمتها منها، بما أنّها أقرّت بتراخيها في استئصال جذور الخمرة، لذلك فمن باب أولى وأحرى أن تبيحها بفتح باب تجارتها، محيطة إيّاها بأشكال مراقبة لضمان ما يمكن أن تدرّه عليها من إيرادات، عوض أن يذهب نصيبها هباء، والمستفيد منها في هذه الحالة صانعو الخمرة ومروّجوها خلسة ومتهكو قراراتها.

في هذا الاتّجاه، قام حمودة باشا باي بعد صعوده إلى الحكم وتركيز سلطته، ببعث لزمة الشّريحة التي عوّضت في مشمولاتها لزمة الخمر[250] كما أسلفنا، محطّماً بذلك القيود التي أرساها والده ضدّ هذه التّجارة الّتي دامت أكثر من عشرين سنة[251]، سالكاً في هذا النّهج طريقة ملتوية ذات مستويين:

- مستوى أوّل، تضمّنه التّغيير الّذي حصل في مضمون التّسمية، فالشّريحة مادّة أوليّة لإنتاج مستقطر وحيد، تخصّص في استخراجه اليهود المحليّون وعُدّ من المشروبات الرّوحيّة التقليديّة لهم، والذّاكرة الشّعبية تحتفظ لنا بذلك إلى الآن وتعترف بحذقهم لصناعة هذا المستقطر واحتكارهم له إنتاجاً وترويجاً واستهلاكاً[252]، كما أشرنا إلى ذلك في تعريفه.

---

(249) حول هذه الأسعار انظر: أ.و.ت؛ الدّفاتر التالية، رقم: 45، 98، 2160 و2161، سبق ذكرها جميعاً.

(250) رغم تصدّي حمودة باشا باي في العديد من المناسبات إلى تجارة الخمر الّتي كانت بيد الأوروبيين، إلاّ أنّه كان من معاقريها، وكان «... يلازم مجلسه أرباب المغاني والملاهي المطربة وأرباب رقيق الأشعار ولطيف الغزل...». الوزير السراج، الحلل السندسية...، ج2، ص429. انظر كذلك:

Plantet, E; Correspondance... *op. cit.*, t. 3, p. 257-258. Herculais au Comité de Salut Public. Tunis le, 22 juin 1795.

(251) انظر على سبيل المثال: ابن عبد العزيز، حمودة؛ الكتاب الباشي، ج1، الدار التونسيّة للنشر، ص374.

(252) مع إنشاء مصنع «بوخبزة» لإنتاج الخمور سنة 1906 اتّخذ مشروب الشّريحة تسمية «البوخة»، وتنحدر هذه اللّفظة من العبريّة وتعني البخار وفي ذلك إحالة على طريقة صنعها. انظر: الوصيف، محمد؛ مونوغرافيا مصنع بوخبزة إخوان لإنتاج الخمور، رسالة الأستاذيّة =

- مستوى ثان، تضمّنه الإشراف المباشر على اللّزمة الّتي عُهِدَ بها إلى التجّار اليهود، سواءً كان ذلك بإيعاز ودعم من الإدارة الماليّة للدّولة أو برغبة منهم، خاصّة وأنّ اللّزمة على الوجه الّذي نُعِتَتْ به لا يمكن أن تطأها أقدام المنافسين بحكم انفراد بعض اليهود بالتخصّص في مادّتها[253].

إجمالا تمثّلت هذه الطّريقة في اتّخاذ اليهود تقيّة وستاراً لإحياء لزمة الخمر في ثوب جديد، فُصِّلَ ووقعت حياكته على مقاس مضبوط حُدِّدَ لهم، وذلك مراوغة ومداراة للسّلوك الدّيني الّذي علقت تعاليمه بذهنيّة الأغلبيّة، والمدعوم من قِبَلِ مجموعة من العلماء ورجال الدّين الذين سبق لهم أن تصدّوا «للظاهرة الخمريّة» عموماً تلميحاً وتصريحاً[254]، وهو ما من شأنه أن يعكّر صفو هذا التّوجه ويحرم الدّولة من الانتفاع ببعض مداخيل احتكاراتها.

وبإرساء هذه الطّريقة، التي أطّرت إنتاج هذه اللزمة ووضعت بضاعتها بين يدي اليهود، تكون الدّولة قد تنصّلت ممّا يحرّمه الدّين وما ترفضه السّلطة الدّينيّة، مرتكزة على احتياجاتها الماليّة تخوّل للحاكم جباية إيرادات ما يُتاجر فيه أهل الذمّة، حتى وإن كان من تجارة الخمر ذاتها.

بناء على ما تقدّم كان تواصل اليهود في لزمة الشّريحة لفترة تجاوزت ثلث قرن[255]، وعلى امتدادها مثّلت أسعارها أهميّة لا يمكن تجاهل قيمتها في مداخيل

- في التاريخ، إشراف الأستاذ حبيب القزدغلي، الجامعة التونسيّة، 1998-1999، ص21-23.
El Maleh, A; Nouveau dictionnaire hébreu français, 3 ème éd., 1954, p. 66.

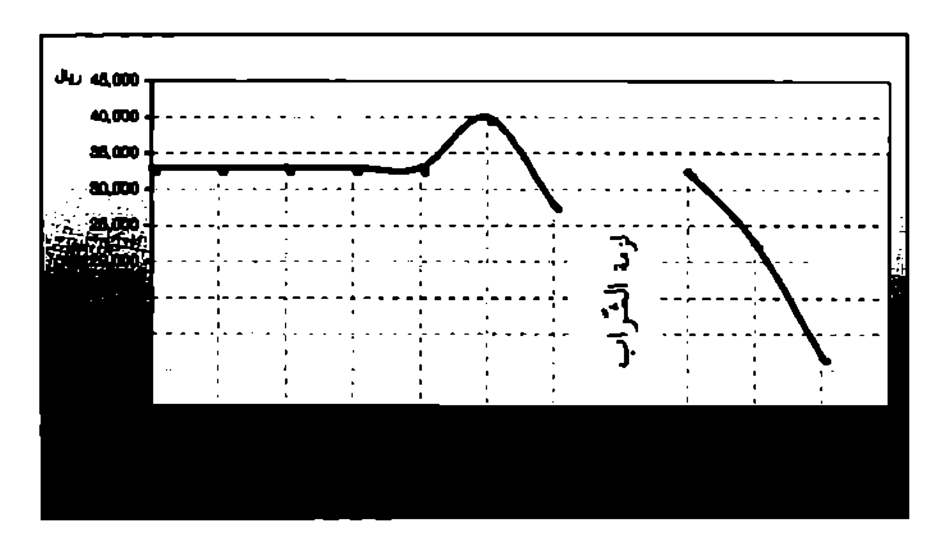
(253) عُهِدَ إلى اللّزام حمودة قراجة بلزمة الخمر في مناسبتين لمدّة عامين و20 يوماً وذلك عام 1170 و1171 هجري (1756-1758) بمبلغ 37,000 ريال عن العام الواحد، كما كانت في أغلب فترات نشاطها بيد بعض التجّار الأوروبيين من أمثال باتيستة الأشكربان الّذي التزمها عام 1160 هجري (1747-1748) بمبلغ 30,000 أو النصراني اللونقو الّذي عهدت له من عام 1172 إلى 1177 هجري (1758-1764) بمبلغ 150,000 ريال على امتداد هذه الفترة، أي بمتوسّط سعر للعام الواحد بلغ 30,000 ريال، دون اليهود الّذين لم ينخرطوا فيها إطلاقاً على امتداد سنوات عملها إلى حدّ إلغائها .أ.و.ت.، دفتر رقم: 45 ورقم: 98، سبق ذكرهما .

(254) Chérif, M-H; Pouvoir et société..., *op. cit.*, t.1 p. 305 . بوجرّة، حسين؛ نفس المرجع، ص32-36.

(255) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 284، سبق ذكره والدّفتر رقم: 396، مداخيل الدّولة من «الدّوايا» =

الدّولة رغم تذبذبها خلال بعض السّنوات، وهو ما يكشفه الرّسم البياني:

رسم بياني رقم 11
تطوّر أسعار لزمة الشّريحة بين 1795 و1845[256]



يبرز الرّسم البياني لتطور أسعار لزمة الشّريحة بين أواخر القرن الثّامن عشر وأواسط القرن التّاسع عشر، مرورها بثلاث مراحل، ففي مرحلة أولى شكّلت حركة الأسعار استقراراً متواصلاً، وفي مرحلة ثانية شهدت ارتفاعاً لفترة وجيزة ثم دخلت في طور من التّراجع ومنه إلى الاختفاء الظّرفي، ثمّ تعود من جديد إلى سوق الالتزام وهو ما سيتجسّم في المرحلة الثالثة.

وهي على هذه الحركة عبر مراحلها تدعونا إلى التّساؤل عن مدى ارتباطها بسياسة الدّولة، أو عن مدى تأثّرها بعوامل أخرى قد لا تكون على صلة بمحاربة «المدنّس»؟.

= واللّزم والأعشار والخطايا والجمارك، بتاريخ 1814-1824.

(256) التقطّع الوارد في خطّ الرسم البياني ناتج عن غياب أسعار لزمة الشريحة الّتي عوّضت بلزمة الشراب.

المرحلة الأولى

يُحيلنا أوّل سعر رست عليه لزمة الشّريحة عام 1207 هجري (1792-1793)، على نفس سعر لزمة الخمر تقريباً قبل إبطالها، إذ حدّد بمقدار 33,000 ريال ليبقى دون تغيير يذكر على امتداد أكثر من ربع قرن(257). وخلال هذه الفترة سيطرت عليها ثلاث مجموعات من تجّار يهود الطّائفة المحلّية لا غير، وهم:

جدول رقم 9

ملتزمو لزمة الشّريحة بين سنة 1792 وسنة 1816

المجموعة	الملتزمون	مدّة الالتزام
الأولى	شمويل طيّب، مسعود طيّب، مرتخاي خريّف، شلومو شملة، دافيد فلوس، حاي بردعة.	من 1792 إلى 1801
الثّانية	لياه الفروش وشركاؤه.	من 1802 إلى 1811
الثّالثة	حاي كوهين، يوسف كوهين، شالوم عتّال، لياه شطبون، موشي شطبون، هارون فيتوشي.	من 1812 إلى 1816

يبدو أنّ هذه المجموعات المتكوّنة أساساً من يهود الطّائفة المحلّيّة قد استطاعت التّحكّم في سعرها بالمحافظة على استقرار مقداره، إذ إنّ تداولهم بضاعتها بقي حتّى عند انسحابهم من الإشراف عليها، ولم يتخلّل عملهم بها أي شكل من أشكال المنافسة التّجارية بالرّغم من عرضها سنويّاً أمام المزاد العلني، بالإضافة إلى قبول هؤلاء الملتزمين أو اقتناعهم بالأرباح الّتي تدرّها عليهم اللّزمة، والّتي لا نخالها في مستوى سعرها فحسب بل تفوقه، وينطبق هذا كذلك على المجموعة الثّانية من الملتزمين، ذلك أنّ تواصلهم فيها دام تسع سنوات دون انقطاع(258).

(257) التزمها النصراني اللونقو بسعر 150,000 لمدّة خمس سنوات متتالية من 1172 إلى 1177 هجري (1758-1764) أي بمتوسّط سعر 30,000 ريال عن العام الواحد .أ.و.ت.، دفتر رقم 98، سبق ذكره.

(258) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 320، مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر و«دوايا» وخطايا ولزم بتاريخ 1802-1803. والدفتر رقم: 393، مماثل للدّفتر السابق بتاريخ 1814-1815.

أمّا المجموعة الثّالثة الّتي دام اقتناؤهم لها أربع سنوات فقط ولم توصّل إلى العمل وفقها لمدّة أطول من ذلك، فعند عرضها في السّوق لتجديد عقد التزامها لم تُقدّم هذه المجموعة أكثر من 29,000 ريال مرّة أولى، ثمّ 31,000 ريال مرّة ثانية وأخيرة بعد أن وقعت الزّيادة عليها بمبلغ 30,000 ريال ثمّ بمبلغ 33,000 ريال من قبل مجموعة أخرى استهوتها اللّزمة[259].

وإذا رسا السّعر على القدر الّذي كان عليه رغم المنافسة، فذلك دليل على تراجع أرباح المجموعة الثّالثة الأمر الّذي أدّى بها إلى الانسحاب النّهائي من الإشراف عليها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تداول هؤلاء التّجار على امتداد كامل هذه المرحلة، قد تزامن مع فترة حكم حمودة باشا باي، وليس ذلك من قبيل الصّدف إن اختلّت موازين السيطرة على هذه اللّزمة من قبل اليهود المحلّيين بعد نهاية حكمه. وهذا ما يبرّر ويؤكّد السّند والدّعم اللّذين كان يحظى بهما المحلّيّون وإن كانوا من اليهود[260].

المرحلة الثّانية

بانسحاب يهود الطّائفة المحلّيّة من اللّزمة، ينتقل الإشراف عليها إلى يهود الطّائفة الفرنيّة لكن لم يتواصل عملهم بها إلاّ أربع سنوات. وقد تخلّل فترة التزامهم لها بعض التّذبذب في أسعارها نتيجة المنافسة حول بضاعتها، فسعرها مرّ من 33,000 إلى 40,000 ريال أي بزيادة تناهز 2، 21% لينهار في السّنة الموالية إلى 35,000 ريال[261].

ويبدو أنّ المنافسة كانت على أشدّها بين تجّار الطّائفتين الواردة أسماؤهم في الجدول رقم (10):

(259) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 396، سبق ذكره.

(260) الإتحاف، ج 3، ص78.

Plantet, E; *Correspondance...*, *op. cit.*, t. 3, p. 477. Devoise au C^te^ de Champagny. Tunis le, 30 octobre 1808.

(261) أ.و.ت.، المصدر السّابق.

جدول رقم 10
ملتزمو لزمة الشريحة بين سنة 1817 وسنة 1821

الملتزمون	الاسم واللّقب	مدّة الالتزام
الطّائفة القرنيّة	رفائيل بوعظمة، زاكي ڨالمة، زاكي بن ميهر، مردخاي طابية، دافيد فرانكو، يعقوب ولياه حيون.	1821-1817
الطّائفة المحلّيّة	يوسف متودي، يوسف الطويل، شالوم عتال، حاي كوهين، لياه شطبون.	لم يحصلوا على اللّزمة[262]
	شالوم زروق، أبراهام سماجة، خلفاني شاهول، شوعة زيتون، دافيد ماني، أبراهام ستروك، هودة غانم، لياه شملة، حاي كوهين، يوسف الطويل.	1827-1821

سعى الملتزمون القرنيّون إلى التمسّك باللّزمة لمدّة أربع سنوات وذلك بالرّفع من أسعارها لصدّ منافسيهم عنها، لكن بتراجع أرباحهم تنازلوا عنها لصالح تجّار الطّائفة المحلّيّة الّذين عادوا إلى التزامها من جديد سنة1821-1822 لمدّة 3 سنوات متتالية حدّد سعرها الجملي عند إبرام العقد نظير 78,000 ريال أي بمبلغ 26,000 ريال عن كلّ عام، ثمّ أعيد التزامها لمدّة مماثلة لقاء 84,000 ريال أي بما يعادل 28,000 ريال في كلّ عام وهي أسعار قد تدنّت بما يعادل 35% و30% عمّا كانت عليها سنة 1820[263].

لا نشكّ أنّ انهيار ثمنها كان سببه الأوّلي تراجع أرباح ملتزميها الّذي لم يتأتّ في رأينا من تصدّي الدّولة لتجارة الخمرة وهو ما لا نعثر على أثره في هذه الفترة[264]، بل من التّهرب من دفع الأداءات الموظّفة على بضاعتها إنتاجاً وتجارة

(262) نافست هذه المجموعة التجّار القرنيين لكن بعد فشلها في اقتناء اللّزمة انضمّ تاجران منها إلى المجموعة الفائزة وهما حاي كوهين ويوسف الطويل.

(263) أ.و.ت.، المصدر السّابق.

(264) يؤكّد الأستاذ حسين بوجرة في دراسته للظاهرة الخمريّة خلال القرن التّاسع على أنّ السّلطة لم تتصدّ لصنع وبيع الخمر بل وقفت ضدّ تفشّي تعاطيه أيام العيد في إطار الاحتفالات الّتي تتواصل أربعة أيام حيث تتكاثر مظاهر الشغب والعنف خاصّة بين الجنود، الأمر =

واستهلاكاً[265]، إضافة إلى تطرّق العديد من اليهود والمسلمين إلى صنعها أو بالأحرى إلى تقطيرها في منازلهم لا لاستهلاكها فحسب بل لترويجها أيضاً[266]، وهو ما يساهم حتماً في ضرب مداخيل اللّزمة الأمر الذي أفضى بالدّولة إلى اتّخاذ إجراءات جديدة في شأن بضاعتها وهو ما ستكشفه المرحلة الثّالية.

المرحلة الثّالثة

ابتداء من سنة 1827 اختفت إيرادات لزمة الشّريحة من دفاتر مداخيل الدّولة، وظهرت على أنقاضها «لزمة الشراب» من جديد[267]، وهذا لا يعني إلغاءها تماماً، بل هو تعويض تمّ هو الآخر في حدود التّسمية لا غير، إذ إنّ محتوياتها والإشراف على بضاعتها ظلاّ على حالهما ولم يطرأ عليهما أي تغيير[268].

هذا التّحول أفرز قراراً جديداً لم يشمل ما تتضمّنه تجارة الخمر عموماً بالبلاد، بل ما تضمّنه عقد الالتزام الّذي يحدّد إيرادات الدّولة بما يعادل 60% وأرباح الملتزم بما تبقى له من جملة إيرادات هذه اللزمة[269]. إنّ نوعيّة هذا العقد لم يسبق للدّولة أن تعاملت به مع الملتزمين، إذ من المألوف في هذا التّعامل أن يضبط العقد أوّلاً سعر اللّزمة ثمّ يتعهّد الملتزم بدفعه كاملاً[270]، إلا أنّه هنا لم يَعُد للّزمة من سعر بل إنّ الدّولة قد تركت للملتزم مجالاً فسيحاً للكسب من ورائه، إذ

= الّذي أدّى بالباي إلى إبطال هذه الاحتفالات. بوجرّة، حسين، نفس المرجع، ص40.

(265) بوجرّة، حسين، نفس المرجع، ص72-73.

(266) الإتحاف، ج: 3، ص93.

(267) سنة 1827 هي السّنة الّتي اختفت فيها إيرادات لزمة الشريحة من وثائقنا، بالمقابل نعثر على عقد لزمة «الشراب» بين الملتزم والوزير حسين خوجة، دون ذكر لتاريخ الوثيقة ونرجّح أنّ بداية العمل بها لم يتجاوز سنتي 1828 أو1829. إذ في سنة 1830 التزمها لأوّل مرّة محمد الطبرقي .أ.و.ت، دفتر رقم: 1932، سبق ذكره.

(268) وهو ما يذكّرنا بتحوّل اسمها سابقاً من لزمة الخمر إلى لزمة الشّريحة، انظر: عقد لزمة «الشراب»، المصدر السابق.

(269) يخضع عقد لزمة «الشراب» الملتزم لأداء «...الثلاثة أخماس من جميع المكسب الصّافي...»، انظر المصدر السابق.

(270) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت، دفتر رقم: 34، عقد لزمة حانوت القزاز والحرير بتاريخ 1743. دفتر رقم: 235، عقد لزمة دار الجلد بتاريخ 1788.

كلّما كانت أرباحه أوفر زادت إيراداتها من هذه التّجارة، ولن يتأتّى لها ذلك إلاّ بفرض مراقبة صارمة وشديدة على المتهرّبين من دفع هذه الأداءات. وهذا الإجراء الجديد يدخل في إطار تفطّن الدّولة إلى أنّ بضائع هذه اللّزمة يمكن أن تدرّ عليها أكثر مما كانت توفّره لها سابقاً خاصّة وأنّ مداخيلها بدأت تتقلّص ابتداء من سنة 1821.

ويبدو أنّ هذا الإجراء قد تواصل العمل وفقه إلى حدّ إرساء نظام المحصولات، وفي صلبه تعود لزمة الشّريحة من جديد لا كما كانت عليه، لكن في شكل آخر تميّز ببداية تخصّصها في الإشراف على مراقبة صناعة المقطّرات دون الخمر الّذي وقع ضمّه إلى «لزمة الخلّ والسبيريتو» في هذه المرحلة[271]، وقد التزمها ابتداء من سنة 1840 اليهوديّان إسحاق غزلان وفريجة زرقة بسعر 32,500 ريال لكن لم يدم العمل ببضاعتها سوى ثلاث سنوات لا غير، ومنهما تحوّل التزامها إلى الذمّي شالوم بن للأهم لكن بسعر دون السعر الّذي كانت عليه، إذ التزمها لمدة 3 سنوات هو الآخر بمبلغ جملي يعادل 64,000 ريال أي بحساب 21,666 ريالاً عن العام[272].

ويعود تدهور سعرها مع هذا الملتزم إلى تقلّص إيراداتها، فقد انشقّت عنها لزمة دار الشّريحة والخلّ بسوسة ودار الشّريحة بالمنستير ودار الشّريحة بصفاقس وتراوحت أسعار لزم هذه الجهات بين 3,500 و4,000 ريال[273] وأشرف على إيراداتها في أغلب سنوات عملها ملتزمون من اليهود[274]. ومع إنشاء لزمة جمرك الخل سنة 1852[275]، ضمّت إليه فاقدة كل امتيازاتها وذلك بانحصار نشاطها في

(271) أ.و.ت، دفتر رقم: 2250/3، سبق ذكره.

(272) المصدر السابق.

(273) أ.و.ت.، المصدر السّابق، والدفتر رقم: 1893، سبق ذكره.، س.ت، ص: 100، م: 225، و: 34، حصر للزم نسيم شمّامة بداية من 1846-1847.

(274) التزمها سنة 1843-1844 حاي طبيانة ثم إلى موفّى سنة 1850 عمل بها لياه نطاف، ثم التزمها من بعده نسيم شمّامة إلى سنة 1868، حسب عقود التزامه، سنتعرّض إلى هذا الموضوع لاحقاً. نفس المصدر.

(275) أ.و.ت، س.ت، ص: 58، م: 636، و: 31. من أحمد باشا باي إلى قناصل الدول الأجنبية، بتاريخ حزيران/يونيو 1852.

تحصيل إيرادات «بيع العراقي المعدّة لليهود»[276] دون غيرها من الإيرادات. وأصبحت ابتداء من هذا التّاريخ مطابقة لتسميتها ولحجمها الفعلي، وتقلّصت بذلك إيراداتها إلى أن بلغت 7,000 ريال في العام، وقد وقع ضمّها بعد ذلك إلى المجلس البلدي مع نشأته لتكون من بين موارد دخله ووظّف عليها أداء قارًا حدّد بنسبة 10% كسائر المقطّرات[277].

لكن رغم هذا التّدهور الّذي شهدته اللّزمة في خمسينيات القرن التّاسع عشر، ورغم تقلّص نفوذ الملتزمين اليهود في التحكّم بتجارة الخمر أو البعض من فروعها لصالح بعض الأوروبيين من أمثال باولو طابية والنصراني لمبير، [278] فإنّ بعثها على أنقاض لزمة الخمر في أواخر القرن الثّامن عشر لم يكن ليكتب له التّواصل لولا اتّخاذ الدّولة من اليهود تقية لتتبّع إيراداتها المحظورة الّتي قد تتسبّب لها في بعض التصدّعات، كما أنّ اليهود لم يساهموا في ازدهارها باعتبار أنّ سعرها إجمالاً لم يرتفع، بل عملوا على إرسائها وتواصلها إذ عن طريقهم أصبحت لزمة عاديّة أُثبِتَ لها مكان هامّ بين بقيّة اللّزم، وحافظت على مكانتها ومردوديّتها ونفس ترتيبها التّفاضلي في سلّم نظام الالتزام مثلما كانت عليه عندما أُطْلِقَ عليها لزمة الخمر[279].

وعلى امتداد فترة عملها كانت أغلب مقادير إيراداتها توجّه مباشرة إلى تلبية مستحقّات آل البيت الحسيني فمن ثياب وأدوات ومؤونة لمطبخ «سيدنا» إلى مستحقّات أخرى متعدّدة[280]. وبدخول إيرادات هذه اللّزمة إلى القصر تمّحي علاقة

---

(276) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 58، م: 636، و: 70097. من الباي إلى «قنصل فرنسا وغيره في إعادة ترتيب بيع المسكّرات»، بتاريخ 30 ذي الحجة 1276.

(277) أ.و.ت.، المصدر السّابق، انظر كذلك: أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 56، م: 613، و: 43. من محمد العربي زروق رئيس المجلس البلدي إلى الوزير الأكبر خير الدين حول الاستفسار عن «...فروع دخل لزمة تقطير الشريحة وكيفية ضبطها...»، بتاريخ شوّال 1293.

(278) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 78، م: 916، و: 13. عقد لزمة بتاريخ صفر 1263 هجري.

(279) انظر: رسم مقارنة متوسط أسعار أهمّ اللّزم بين 1745 و1765 بهذه الدراسة.

(280) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 290، مداخيل الدّولة من مجابي و«دوايا» وخطايا ولزم بتاريخ 1796-1797. أ.و.ت؛ دفتر رقم: 307، مداخيل بيت خزندار بتاريخ 1799. أ.و.ت؛ دفتر =

الدّولة بالمدنّس معوّضة إيّاها بعلاقة أخرى ساهم في إرساء شرعيّتها ملتزموها من اليهود الذين اتّخذوا غطاء لترويج بضاعتها المحرّمة والاستتار بدخلها.

6 ـ لزمة جزية اليهود

نتطرّق هنا إلى الجزية لا كضريبة سنّها الشرع الإسلامي، بل كأداء جبائي تمّ تصنيفه كلزمة ماليّة، أي من خلال علاقتها بنظام الالتزام وبالدّورة الاقتصاديّة للبلاد. والإشكال الّذي يطرح هنا، لماذا أُلحقت بهذا النّظام وهي الضّريبة الّتي لا تمتّ بأيّة صلة إلى الأنشطة الحرفيّة أو التّجاريّة أو ما شابههما؟

ولا ندري بالتّدقيق متى ضُمّت لزمة الجزية إلى نظام الالتزام، لكن أغلب الظنّ أنّ ذلك كان في بدايات العمل به، وقد برزت في وثائق مداخيل الدّولة باعتبارها لزمة منذ سنة 1739–1740، حيث «ثَبَتَتْ... على الذمّي شمويل بن نطاف والذمّي شالوم قيّاد دار الباشا بخمسة آلاف ريال يدّوها (هكذا) مشاهرة كلّ شهر 416,33 ريال...»[281].

تواصل التزامها من قِبَلِ نفس القائدين وبالسّعر ذاته إلى أواسط القرن الثّامن عشر (1743–1744)، ثم غابت لفظة «لزمة جزية يهود تونس» تماماً من وثائقنا، بالرّغم من تواصل تسجيل مبالغها ضمن مداخيل الدّولة إلى حدود الرّبع الأوّل من القرن التّاسع عشر[282].

لكن في المقابل نجد «لزمة جزية يهود جِربَة» الّتي سعّرت عام 1752–1753 بمبلغ 750 ريالاً، ثمّ بمبلغ 1,000 ريال سنة 1757–1758[283]. وفي أواسط القرن

= رقم: 320، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1802–1823. أ.و.ت؛ دفتر رقم: 393، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1814–1815. أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1932، بتاريخ 1828–1835 سبق ذكره.

(281) أ.و.ت.، دفتر رقم: 34، جزية يهود تونس تحت نظر شمونيل بن ناطان وشالوم قيّاد دار الباشا بتاريخ 1743–1744. ، كما يحتوي الدفتر على ما يصرف من الجزية لمرتب المفتين والمدرّسين بجامع الزيتونة بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 1742، و«العوايد» الّتي كانت تنفق من بيت المال وعادات تنفق من الجزية لفائدة المشايخ بتاريخ كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير 1743.

(282) انظر ما سبق.

(283) أ.و.ت.، دفتر رقم: 77، استخلاص الدولة للضرائب من السكان بتاريخ 1752–1753. =

التّاسع عشر، يقع تصنيف هذه اللّزمة من قِبَل خليفة الجهة ضمن اللّزم الرئيسية أو «اللّزم الكبار» ـ على حدّ وصفه ـ دون ذكر ملتزمها أو سعرها[284]، لكن تشهد وثائق أخرى لنفس هذه الفترة أنّ سعرها لم يتغيّر وبقي مستقرّاً أي في حدود 1,000 ريال سنوياً[285].

وبالرّغم من غياب مواصفات اللّزمة من جزية اليهود، إلاّ أنّها اعتُبرت كذلك وأُلحقت بنظام الالتزام، وهذا يؤدّي بنا إلى القول إنّها لزمة من نوع خاصّ، فهي غير خاضعة لا إلى عرض السّوق ولا إلى طلبه شأن اللّزم الأخرى، كما أنّ سعرها لا يخضع إلى عملية المزايدات التّجارية، فهو في كلّ الحالات يحدَّدُ من قِبَلِ السّلطة، سواءً كان هذا المبلغ جزافيّاً (Forfaitaire)، أو تبعاً لعمليّة حسابيّة خاضعة للعدد الجملي لأفراد الأقليّة اليهوديّة القادرين على دفع هذه الضّريبة شرعاً. كما أنّ جُباتها لم يكونوا إطلاقاً لزّامة، بل أعواناً لدى المخزن وله ضلع في تعيينهم أو تكليفهم بهذه المهمّة.

ويمكن أن يُعزى إدماجها في نظام الالتزام إلى مردوديّتها الماليّة القارّة والفوريّة، فالمخزن وفقاً لهذا القطاع ألحق أغلب مصادر السّيولة النّقدية بنظام الالتزام لحاجته المتأكّدة لها، ليتسنّى له مجابهة البعض من التزاماته أو غلق أبواب لمصاريف حتّى وإن كانت قليلة.

وإذا كانت إيرادات جميع اللّزم الأخرى تصرف في مصالح الدّولة المتنوّعة، أو لتغطية نفقات مصالح الطّبقة الحاكمة، من الباي إلى آل بيته أو وزرائه، فإنّ

= والدفتر رقم: 82، استخلاص الدّولة للضرائب من السكان بتاريخ 1753-1754. والدفتر رقم: 93، جزية اليهود عن سنة 1756-1757.

(284) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 43، م: 487، و: 46، من عمر العبايدة خليفة جربة إلى صاحب الطابع بتاريخ 10 جمادى الثاني 1273 (كانون الثاني/ يناير 1857). انظر كذلك: المريمي، محمد؛ الفئات الاجتماعية بجربة وعلاقتها بالسلطة المركزيّة، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد هنيّة، كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، تونس، 1990.

(285) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 43، م: 486، و: 63، من عمر العبايدة خليفة جربة إلى صاحب الطّابع بتاريخ 10 جمادى الأول 1272 (كانون الثاني/ يناير 1856).

إجراءات الجزية تميّزت بميزة هامّة جدّاً، لا بدّ من التّوقف عندها، وهي تحويل مبالغها النّقدية مباشرة إلى رواتب للفقهاء والمفتين ومشائخ تدريس القرآن بالجوامع. وقد انحصرت هذه الرّواتب بين 6 نواصر و45 ناصرياً يوميًا في أواسط القرن الثّامن عشر، ولم تتجاوز 23 ريالاً في الشّهر خلال عشرينيات القرن التّاسع عشر[286]، ويتّضح لنا ذلك من خلال الجدولين التّاليين.

جدول رقم 11

بيان الخارج من الجزية كل يوم لمرتب المفتين والمدرّسين بجامع الزيتونة 1156هـ/ 1743-1744[287]

الرتبة/ الاسم واللقب	المبلغ[288]	الرتبة/ الاسم واللقب	المبلغ
الشيخ يوسف درغوث	35	الشيخ قاسم بن عبد الملك	10
الفقيه محمد علاف	6	الشيخ حمودة الرصاع	26
الشيخ المكودي	16	الفقيه قاسم الزغواني	4
الشيخ حمودة الريكلي	40	الشيخ سي باكير الإمام	8
الفقيه حسين جنوين	8	الشيخ محمد سعادة	45
الفقيه علي قبابة	6	الفقيه محمد الحناشي	6
الشيخ محمد الأرنؤوط	26	الفقيه محمد الورغي	6
الحاج علي الناصري	6	الشيخ أحمد الطرودي الأفندي	26
الفقيه إبراهيم الحجاج	6	الفقيه أحمد بن منصور	4
الشيخ عبد الله السوسي	13		

(286) علماً أنّ الرّيال يساوي 52 ناصرياً.

(287) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 35 مداخيل مختلفة: دوايا وخطايا وتلاقط بتاريخ 1742-1744.

(288) ورد المبلغ في هذا الجدول بحساب الناصري عن كلّ يوم.

جدول رقم 12

بيان مستحقي الجزية كل شهر من سنة 1242هـ/ 1826-1827[289]

الرتبة/ الاسم واللقب	المبلغ[290]	الرتبة/ الاسم واللقب	المبلغ
محمد بيرم نقيب الأشراف	15	الشيخ نصر الكافي	7، 5
الفقيه محمد برناز	3,25	إسماعيل التميمي	23
الشيخ محمد الحكيم سيالة	16	الشيخ حميدة التميمي	2,25
إبراهيم الرياحي	15	الفقيه أحمد المحجوب	12
الفقيه محمد الفزاري	7,5	عبد الرحمان الكامل	15
الفقيه محمد الحداد	12	الفقيه عبد الرحمان مالوش	2,25
محمد المكني وطلبته	16	الشيخ محمد المناعي	6,75
الفقيه إمام السيد الداي	3,25	محمد الشريف إمام الجامع الأعظم	3,5
الشيخ أحمد زروق الكافي	7,5	إمام الغرباء بالمارستان	5
الشيخ المشاط	8,75	الفقيه محمد المازري	7,5
الفقيه محمد الرصاع	5,75	الشيخ البشير	7,5
الفقيه الأمين قلالة	7,5	الفقيه الطيب بوخريص	3,25
الشيخ محمد بن ملوكة	7,5	الفقيه عصمان التركي	7,5
الفقيه علي التبرسقي	3,25	الشيخ أحمد اللافي	7,5
الفقيه محمد بيرم الأصغر	4,5	الفقيه محمد بالرايص	3,25
الشيخ محمد بن أحمد اللافي	7,5	الشيخ حليفة الكافي	3,25
الفقيه حسن بن الأمين	2,25	الشيخ محمود بن أحمد اللافي	6,75
الفقيه محمد عباس	3,25	الفقيه حمودة بن الخوجة	2,25
الشيخ علي الغزاوي	6	الفقيه حسن فرشيش	3,25
الفقيه إمام المحلة	7,5	الشيخ محمد الرصاع	15
الفقيه الشريف محمد محسن	1	كاتب (هذا الجرد)	15

(289) أ.و.ت، س.ت، صن: 63، م: 704، و: 15، بيان مستحقي الجزية بتاريخ 14 محرم 1242.

(290) ورد المبلغ في هذا الجدول بحساب الريال عن كلّ شهر.

عندما ندقّق في قيمة هذه المبالغ لا نخال أنّها تمثّل رواتب حقيقية، بل تبدو من قبيل الصدقات الّتي يقدّمها الباي لرعاياه، ذلك أنّ هذا الرّاتب لا يتطابق والمكانة الاجتماعيّة للممنوح له، كما لا يتماشى ومستواه المادّي، خاصّة إذا علمنا أنّ رواتب أو أجوراً أخرى، شهرية كانت أو يوميّة أرفع من هذا المبلغ بكثير، فمثلاً الأجر اليومي لبنّاء في عشرينيات القرن التّاسع عشر يناهز 104 ناصريّاً يوميًا، أي حوالى 60 ريالاً في الشّهر[291]، وهو أجر يفوق أربع مرّات ما يتحصّل عليه نقيب الأشراف الشّيخ محمد بيرم، إضافة إلى أنّ قرب بعضهم من رجالات السّلطة سواءً لمكانتهم العلميّة والدّينية، أو للخدمات الّتي يسدونها لهؤلاء وللمجتمع تساعد ثلّة منهم على التمتّع بمستوى مادّي طيّب مثل الشّيخ إسماعيل التّميمي والشّيخ إبراهيم الرياحي[292].

ولم يقتصر هذا الإجراء على لزمة جزية يهود تونس الحاضرة فحسب، بل شمل كذلك لزمة جزية يهود جربة الّتي تصرف لرجال الذّين بالقيروان وفق نفس القاعدة أي كلّ حسب رتبته[293]، ونتوقّع أنّ نفس هذا الإجراء قد شمل الأماكن

---

(291) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2219، مصاريف حضيرة البناء بقنطرة بنزرت بتاريخ 1817-1832. انظر كذلك: فصل يتعلّق بالأجور في: Bachrouch, T; *Le saint et le prince...*, *op. cit.*, p. 308-314.

(292) الشيخ محمد بيرم: هو ابن شيخ الإسلام محمد بيرم الثاني، درّس بالمدرسة الباشيّة، وبجامع الزيتونة ثمّ بالمدرسة العنقيّة. تقدّم للخطبة بجامع الوزير صاحب الطّابع، ومنها إلى الفتوى وحاز المرتبة العليا ـ على حدّ ذكر ابن أبي الضّياف ـ وخلف والده في رئاسة المجلس الشرعي بعد وفاته. توفي سنة 1843. **الإتحاف**، ج8، ص54-55. **الشيخ إسماعيل التميمي**: تولّى التدريس بجامع الزيتونة، وخيّره حمودة باشا باي للشهادة على بناء داره بالقصبة، ثمّ أولاه خطّة القضاء سنة 1806، ثمّ انتقل إلى خطّة الفتوى سنة 1816، ومنها إلى رئاسة الفتوى سنة 1826. توفي سنة 1832 وله من العمر أربع وثمانون سنة. **المصدر السابق**. ص11-14. **الشيخ إبراهيم الرياحي**: درّس بجامع الزيتونة، ربطته علاقة مودّة بالوزير يوسف صاحب الطّابع الّذي اشترى له داراً بما يلزمها من الضروريّات والتزم له بنفقة التّزوج. اختاره حمودة باشا باي سفيراً لسلطنة المغرب سنة 1804. ولاّه حسين باي رئاسة أهل الشّورى من المفتين، وأنابه مصطفى باي للحجّ عنه، وقدّمه أحمد باشا باي للخطبة بجامع الزيتونة، وأرسله سفيراً إلى الدّولة العثمانيّة. توفّي في آب/أغسطس 1850 بوباء الكوليرا. **المصدر السابق**، ج7، ص73-82.

(293) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 63، م: 704، و: 25، من حسين باشا باي إلى محمود بن محمود =

الأخرى الّتي تواجد بها اليهود في البلاد ورفعت منهم الجزية[294].

تواصل العمل بهذه الإجراءات إلى أواسط القرن التّاسع عشر أو بالأحرى إلى حدّ إلغاء الجزية من قِبَلِ محمد باي (1855-1859) وتعويضها بمال الإعانة الّتي فرضت على كلّ الرعايا مسلمين ويهوداً على السّواء[295].

ولا ريب أنّ في هذا التّقنين لمداخيل الجزية وحصرها وتوجيهها صوب وجهة محدّدة له أبعاد اجتماعيّة ودينيّة بالغة الأثر، فالجزية لغة واصطلاحاً من الجزاء، والجزاء يكون عقاباً كما يكون ثواباً[296]، فهو إذن جزاء على إصرار اليهود على البقاء على دينهم وعدم اعتناقهم الإسلام، فاعتبروا كفّاراً من المنظور الإسلامي، وتوجّب أخذ الجزية منهم إذلالاً لهم[297]، وهذا الخضوع في حدّ ذاته اعتراف من اليهود بدونيّتهم أمام المسلمين حتّى ولو كان هذا الاعتراف ظاهريّاً فحسب، والعيش تحت سلطة اتّخذت من الإسلام ديناً لها وتكفّلت بحمايتهم. وهو كذلك جزاء لهؤلاء الأيمّة ومدرّسي علوم الدّين لرعايتهم ومحافظتهم على تعاليم الشّريعة الإسلاميّة.

- وكيل الجزية بجربة بتاريخ 20 رمضان 1234 (كانون الثاني/يناير 1835). المصدر السابق، و: 26، من محمد باي إلى ناظر الجزية بتاريخ 17 شوال 1271 (تموز/يوليو 1855).

(294) عثرنا في بعض الوثائق الأرشيفيّة على مبالغ أسندت لمشايخ سوسة والمنستير وصفاقس على أنّها رواتب، وهي ذات مبالغ قليلة، لكن لا ندري إن كانت رفعت من جزية يهود هذه المناطق أم أنّها خصصت من جزية يهود الحاضرة وجربة؟ انظر: أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 63، م: 704، و: 25، بيان ما يخرج من رواتب من الجزية للسادات الفقهاء بتاريخ 26 ربيع الثاني 1232 (شباط/فبراير 1817).

(295) الإتحاف، ج4، ص239.

(296) ابن منظور، لسان العرب، مادة «جزي»، رقم 8904، مجلد 14، ص143، سبق ذكره.

(297) استناداً إلى سورة التوبة، الآية رقم 29: ﴿... حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ...﴾، وحول هذه الآية جاء في تفسير ابن كثير: «... حتّى يعطوا الجزية» أي إن لم يسلموا، «عن يد» أي عن قهر لهم وغلبة، «وهم صاغرون» أي ذليلون حقيرون مهانون، فلهذا لا يجوز إعزاز أهل الذمة ولا رفعهم من المسلمين بل هم أذلاء صغرة أشقياء كما جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسّلام وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقه...»، ولهذا اشترط عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك الشروط المعروفة في إذلالهم وتصغيرهم واحتقارهم...». انظر: تفسير ابن كثير، ورد في القرآن الكريم، أسطوانة ليزر، صخر، إصدار 3,6، 1991-1996.

III ـ لـــزم الــخــدمـــات

لم نجد من الصّفات ما يمكن أن تنعت به هذه النّوعيّة من اللّزم، غير أن نطلق عليها «لزم الخدمات» لارتباط مهامّها بما يشابه وظائف هذا القطاع، بالرّغم من عدم رسوخه في ضروب التّعامل اليومي من حياة المجتمع التّونسي في أواسط القرن التّاسع عشر، وقد تكوّنت هذه اللّزم من ثلاثة أنواع لا غير[298]، وهي «لزمة النّفقة» و«لزمة المهمّات» و«لزمة كساوي العسكر».

اتّضح لنا من خلال بحثنا في وثائق نظام الالتزام ندرتها النّوعيّة وتميّزها عمّا اشتمل عليه هذا الميدان، فهي من ناحية في جلّ من جباية الأداءات الّتي فرضتها الدّولة على احتكاراتها، وبالتّالي لم ترتكز أسسها على المبادئ القاعديّة لهذا النّظام[299]، ومن ناحية ثانية ساهمت من خلال خصوصيّة مبادئ عملها في صرف جزء هامّ من الموارد الماليّة الّتي حصّلتها اللّزم الأخرى، أي إذا تعلّقت مهامّ هذا النّظام بدعم مداخيل الدّولة، فإنّ «لزم الخدمات» قد أسهمت في إنفاقها، وما وسمها بلفظة «لزمة» إلاّ لالتزام أصحابها أمام سلطة الإشراف بتوفير بعض الخدمات، مقابل التزام مماثل من قِبَل الدّولة بمنحهم هذه المهامّ، وضمانها لكسبهم من ورائها.

يمكن اعتبار بروز هذه اللّزم تحوّلاً في مبادئ قطاع الالتزام كما أُرسي وطبّق في بادئ أمره[300] وذلك للتّغيير الّذي طرأ على شكل العقود الّتي أطّرتها والمضامين الّتي احتوتها، وهذا التّحوّل هو دون شكّ مرحلة من مراحل تطوّره، التجأت الدّولة إلى التّعامل وفقه للتنصّل من ربقة المصاريف الّتي تتطلّبها متابعة هذه المهامّ الّتي لا تزيد في مبالغها إلاّ تضخيماً، لذلك كان توجّه الدّولة ـ كما كان دأبها ـ إلى «الخواصّ» من أصحاب الأموال علّها تجد من بينهم ذوي القدرة على مساعدتها وتحمّل أوزار مصاريفها.

---

(298) إذا أقصينا لزمتي قبعات الجنود (لزمة شراشي العسكر) وأحذيتهم (لزمة صبابط العسكر) اللتين ستدمجان في صلب لزمة كساوي العسكر كما سنرى لاحقاً.

(299) تطرّقنا في مواضع عدّة من هذه الدّراسة إلى بعض أشكال العقود الّتي تنظّم سير عمل اللّزم جبائيًا وإداريًا، وما توصّلنا إليه هو اختلاف واضح بين لزمة النفقة وباقي اللّزم الأخرى إذ لا ينطبق عليها تراتيب نظام الالتزام في تحديد أسعارها خاصّة. انظر: ما سبق.

(300) انظر: الصفحات المتعلّقة بالتراتيب الإداريّة لنظام الالتزام في هذا البحث.

بعثت هذه النوعيّة من اللّزم مع مطلع أربعينيات القرن التّاسع عشر، وتوطّدت مبادئها لوجود أرضيّة ملائمة مهّدت لتواصلها وارتكزت على أسس مشاريع الحداثة الّتي أعلن عن إرسائها أحمد باشا باي، وما تستوجبه هذه المشاريع من مختلف ضروب الإنفاق.

وتطرّقنا في هذه الدّراسة إلى هذه النّوعيّة من اللّزم لأهميّتها الماليّة من جانب، ولتهافت البعض من التجّار اليهود على خدمة الدّولة من جانب ثانٍ، ولكن هذا لا يعني أنّ التزامها اقتصر عليهم، بل إنّ البعض من أصحاب النّفوذ والتجّار المسلمين كان لهم نصيب من أرباحها، إلاّ أنّ محاولة تمسّك التجّار اليهود بها أثار فينا رغبة التّطرّق إلى دواعي تقرّبهم من الدّولة، وهي الّتي لا يُؤْتَمَنُ جانبها ولا يَسْتَعْصِيَ عليها التنصّل من التزاماتها، أي أنّهم في غير مأمن على أموالهم، ولا ضامن لهم لاسترجاع ما قدّموه لها، فقد سبق لها وأن نكثت عهودها من غير اضطرارٍ[301].

1 ـ لزمة النّفقة

تتطلّب قُصور الحكّام عامّة تجنيد هياكل ماليّة خاصّة لتوفير احتياجاتها، وفي إطار البلاد التّونسيّة تمّ بعث لزمة النّفقة الّتي تَحَدَّدَتْ مهامّها باحتمال مؤونة القصر والقيام بكفايته[302]، ومن هذا المنطلق ارتبطت وظيفتها بما أطلقنا عليه «لزم الخدمات»، لكنّها خدمات ذات نوعيّة خاصّة لا تُسدى ولا تُحتمل من قِبَلِ أيّ كان بل هي مقتصرة على القصر وأربابه، ولا يمكن للمشرفين عليها تجاوز هذه الأطر إلاّ بأمر من سيّد القصر[303].

(301) Larguèche, A., *Les ombres de la ville...*, *op. cit.*, p. 363-367.

(302) ابن منظور، لسان العرب، مادّة «نفق» رقم 6355، مجلد 10، ص357، سبق ذكره.

(303) هناك بعض الوظائف الأخرى الّتي تقوم بإسداء خدمات معيّنة ومحدّدة للباي وحاشيته نذكر منها على سبيل المثال مؤسّسة «الغرفة» الّتي يشرف عليها «باش قزق» وتُعنى بكلّ ما يتعلّق باللّباس الّذي توفّره الدّولة للباي وآله إناثاً وذكوراً والوزراء والضبّاط، ولزمة المهمّات الّتي سنتعرّض إليها لاحقاً. انظر في الصّدد: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 259، مقايض بيت خزندار من الباي إلى «الغرفة» بتاريخ 1790. دفتر رقم: 2/2146، محاسبة المكلّفين بـ «الغرفة» عن «الملف والأملس»، بتاريخ 1818-1821. دفتر رقم: 4018، حساب أقمشة وأغطية =

تكمن أهميّة هذه اللّزمة وخصوصيّتها في المسؤوليّة الّتي أنيطت بعهدتها، وهي تزويد قصر الباي بكلّ متطلّبات مطبخه يوميًا، أي أنّها في علاقة وطيدة ببطون «أسياد الإيالة» وبعاداتهم الغذائيّة، وتزداد أهميّتها في موضوع بحثنا بعلمنا أنّ الإشراف عليها لم يَزُغْ من بين أيدي اليهوديين يوسف وإسرائيل شمّامة طيلة مدّة عملها.

والإشكال الّذي يطرح من خلال دراستنا لهذه اللّزمة يكمن أوّلاً في اتّكال الباي على البعض من التجّار اليهود لتموين مطبخه بكلّ احتياجاته الغذائيّة سواء كانت ضروريّة أو كماليّة، وثانياً في اطمئنان الباي أو ائتمانه لهم على كلّ ما يؤكل ويُستهلك يوميًا وهم الذين تنعتهم العديد من المصادر التاريخيّة العربيّة بشتّى نعوت المكر والغدر والخيانة والدّسائس[304].

بدأ تسجيل مصاريف الإنفاق على مطبخ الباي منذ شهر ذي الحجّة 1268 هجري (أيلول/ سبتمبر 1852) وتواصل إلى شهر رجب من عام 1276 هجري (كانون الثاني/ يناير 1860) وقد التزمها خلال هذه السّنوات الأخوان إسرائيل ويوسف شمّامة[305]. وتحديد فترة عملها هنا يؤكّد أنّ حضورها في سوق الالتزام لم يتقدّم عن تاريخ أوّل تسجيل للمصاريف، وبهذا تعتبر من اللّزم الّتي ساهم في بعثها تردّي الأوضاع الماليّة للإيالة بما أنّها ستغطّي بعض المصاريف الضروريّة للدّولة، كما أنّ غيابها عن هذه السّوق يشير إلى استغناء الدّولة عن خدماتها

= «للمغرفة»، بتاريخ 1838-1839. دفتر رقم: 368، تتضمّن بعض صفحاته جرد «المشترى المهمّات» من قِبَل محمود الجلولي للباي، بتاريخ 1811.

(304) حول دور اليهود في الفتن والاضطرابات السّياسية في قصور بعض السّلاطين والملوك، انظر على سبيل المثال: ابن قيم الجوزئة؛ هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، تحقيق حجازي السقا، القاهرة 1978، ص259. ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ البربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج7، ص497-498، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985.

(305) أ.و.ت؛ دفتر رقم :502، محاسبة يوسف وإسرائيل شمّامة لزامة النفقة عمّا دفعاه لجانب البايليك بالتّذاكر من ذي القعدة 1271 إلى شوّال 1272 - تموز/ يوليو - حزيران/ يونيو 1855، ومن ذي الحجة 1275 إلى رجب 1276 - تموز/ يوليو 1859 - كانون الثاني/ يناير 1860. دفتر رقم: 1894، محاسبة المكلّفين بتزويد الباي بالمؤونة اليوميّة، من ذي الحجة 1268 إلى ذي القعدة 1271/ أيلول/ سبتمبر 1852 - تموز/ يوليو 1855.

لا لتحسّن أوضاعها بل على ما يبدو لارتفاع تكلفتها[306]. وما نلاحظه هو أنّ عملها قد تزامن مع السّنوات الأخيرة لحكم أحمد باشا باي وطوال عهد محمد باي، ولم يمتدّ إلاّ بعض الأشهر مع صعود محمد الصّادق باي. وعلى امتداد هذه السّنوات لم يقع إبراز العقد الّذي يؤطّرها ولا الأسعار الّتي تحدّدها، لكن من خلال ما ارتسم في كشف حساباتها يمكن أن نتبيّن هذا وذاك ونتتبّع خصوصيّاتها وآليّات عملها.

تضمّن وثائق اللّزمة الصّيغتين التاليتين:.

«بيان حساب النفقة على يد المنفقين المحترمين الكولير يوسف وإسرائيل شمّامة عن عام واحد تمامه موفّى ذي القعدة 1269 هجري».

«دفتر حساب المبجّلين الكوليرين يوسف شمّامة وإسرائيل شمّامة عمّا دفعا منها لجانب البايليك بالتذاكر العليّة تاريخه من عام 1271 إلى عام 1276 هجري»[307].

ما يهمّنا هنا لتحديد عقد اللّزمة وآليّات عملها أنّه تمّ تفويض الإنفاق إلى ملتزمي هذه المهمّة، أي أنّ هناك ضرورة حتّمت طلب مواد معيّنة ومحدّدة خطّت أصنافها «بتذاكر عليّة»، وأمر بالتكفّل لأداء ثمنها من اختير لإعالة أعلى هرم في السّلطة، وهي مهمّة صعبة تتوجّب الفطنة وحسن الإشراف والتّسيير. ووفق ما تقدّم تتّضح لنا معالم السّيطرة في هذا التّعامل، فهذه الخدمات الّتي تقدّم لأولى الشّخصيات في الإيالة دون أن يدفع ثمنها، لم يكن إسداؤها إلاّ واجباً محتّماً، فالباي من وجهة نظره هو المالك للبلاد وما توفّره، ولسواعد العباد وما تقدّمه، لذلك نلاحظ في هذا المستوى أنّ الدّولة لم تر ضرورة تسعير هذه الخدمات[308].

لم تُثبت دفاتر المحاسبة على هذه اللّزمة تحديداً لا لأسعارها، ولا لأرباح

---

(306) لم نعثر في كشوف مصاريف الدّولة على وثائق أخرى تتمّم هذين الدّفترين ومن الأكيد أنّهما الوحيدان اللذان احتفظت بهما وزارة المال حسب التأكيد الوارد فيهما ولم تسجّل مصاريف اللّزمة في غيرهما من الوثائق.

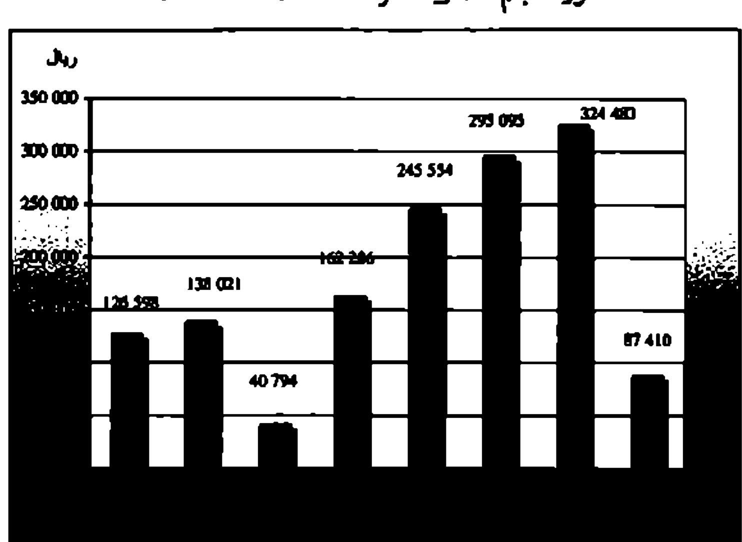
(307) أ.و.ت؛ دفتر رقم : 502 و1894، سبق ذكرهما.

(308) من خلال دراستنا لنظام الالتزام تبيّنا أنّ أغلب اللّزم الّتي تعرض أمام المزاد العلني يقع تسعيرها سواء عند بدء المزاد أو في نهايته عندما يتحصّل عليها ملتزم ما.

ماسكيها، وهذا لا يفيد عدم ثمينها أو أنّها لا تمكّن أصحابها من أرباح خاصّة وأنّ عملها لم يشمل تحصيل الأداء من احتكارات الدّولة، بل يفيد عدم توصّل الإدارة الماليّة لضبط المصاريف الّتي يتطلّبها القصر، وهي مصاريف لا يمكن تحديدها بسقف أدنى أو أقصى ففي ذلك تعدٍّ على كرامة الباي وسلطانه، بل هي خاضعة لشهوات الباي وحاشيته وتساير رغباتهم في كلّ حين. ومحاولة منّا للتعرّف ـ ولو نسبيًّا ـ على أسعارها توجّب علينا تتبّع مصاريفها سنة بسنة، وهو ما ارتأينا إثباته في الرّسم البياني أدناه(309).

رسم بياني رقم 12

تطوّر حجم مصاريف لزمة النّفقة (1852-1860)



يضبط لنا هذا الرّسم حجم مصاريف اللّزمة على متطلّبات مطبخ القصر لمدّة

(309) اعتمدنا في هذا الرّسم على دفتري كشوف حسابات لزمة النّفقة. انظر: المصدرين المذكورين أعلاه. وقد أعوزتنا بعض الوثائق عن تتبّع مصاريف سنة 1854-1855، إذ لم نعثر إلاّ على ما تمّ إنفاقه خلال شهرين فقط، كذلك الشّأن بالنّسبة لسنة 1859-1860، فقد اقتصرت الوثائق على إثبات كشف السّتة أشهر الأولى من عام 1276 هجري، لذلك نلاحظ تدنّي مصاريف هاتين السّنتين، ومن المؤكّد أنّ غياب مصاريف السنة الأولى هنا لا يدلّ عن تعطّل الإنفاق على القصر كما لا يشير إلى توقّف عمل اللّزمة.

ثماني سنوات، ومن خلاله نلاحظ تطوّراً في اتّجاه الارتفاع، وتحوّلاً سنة عقب أخرى أدّى دون ريب إلى تضخّم في حجم المواد المستهلكة، ففي السّنوات الأخيرة من عهد أحمد باشا باي (توفي في 30 أيار/مايو 1855)، بلغت مصاريف الإنفاق حدّها الأقصى سنة 1270 هجري (1853–1854)، إذ قدّرت مجموع طلبات «التّذاكر العليّة» بـ 138,021 ريالاً أي بزيادة ناهزت 12,000 ريال عن السّنة الّتي سبقتها.

أمّا مع محمد باي (اعتلى العرش في غرّة حزيران/يونيو 1855) فقد توسّع في المصاريف مساهماً بذلك في زيادة حجم الإنفاق وبالتّالي في ارتفاع مصاريف البذخ. وإذا عُرِف عن أحمد باشا باي تشدّده في جمع الضّرائب وابتزازه لأموال الرّعيّة لكثرة مصاريفه على الجيش ومشاريعه المستحدثة، فإنّ محمد باي بالرّغم من بخله تجاه متطلّباتُ الجيش، فقد فاقه في المصاريف، ففي السنة الأولى من اعتلائه العرشُ الحسيني بلغت مصاريف مطبخه أكثر من 160,000 ريال لتتواصل على نسق واحد من الارتفاع فتبلغ في السّنة الموالية حوالى ربع مليون ريال، ثمّ ترتفع لتناهز ثلث مليون ريال سنة وفاته[310].

هذه المبالغ الّتي سجّلتها وثائق اللّزمة يمكن أن نستند إليها للتّعرف ولو نسبيًّا على حقيقة سعرها، ذلك أنّه بإضافة أرباح الملتزمين[311] تكون هذه المبالغ قد فاقت أسعار أهمّ اللّزم في خمسينيات القرن التّاسع عشر، مثل لزمة جمرك السلعة وتوابعه (351,000 ريال) ولزمة الملح (200,000 ريال) ولزمة فندق الباض (130,000 ريال)[312].

(310) توفّي في 22 أيلول/سبتمبر 1859.

(311) لا تتضمّن هذه المصاريف أرباح الملتزمين باعتبار أنّ لزمة المهمّات هي الّتي أُسندت إليها مهمّةُ تحديد أسعار ما يقتنيه الباي. أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1931، تحديد أسعار سلع وأدوات مختلفة لمحاسبة لزّام المهمّات.

(312) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 100، م: 225، و: 34، قائمة في لزم القائد نسيم شمّامة. دفتر رقم: 1909، تحديد الأسعار الّتي يحاسب على أساسها لزام الملح بتاريخ 1857–1859. دفتر رقم: 1910، محاسبة لزام فندق الباض على ما أداه من فحم وحطب لدهار الباي وآله بتاريخ 1856–1857. وتجدر الملاحظة في ما يتعلّق بلزمة الباض أنّ ملتزمها أشرف عليها لمدّة عامين وخمسة أشهر بسعر جملي عادل 314,166 ريالاً، أي ما يساوي 130,000 ريال عن كلّ عام، وإدراجنا لهذه الملاحظة لغاية التنبيه لأنّ المصدر المعتمد هنا =

وعلى ضوء هذه المقارنة يمكن أن تعتبر لزمة النّفقة من أرقى اللّزم أسعاراً، ومن أرفعها قيمة بما أنّها جالت بين مطبخ القصر وبطون ساكنيه، وتكشف لنا من زوايا خفيّة اتّساع شهوات الطبقة الحاكمة وكثرة رغباتهم الغذائيّة الّتي لم تحدّد بثمن.

لا نبالغ إذا قلنا إنّ المتّبع بدقّة لوثائق اللّزمة الّتي تُحصي فصلاً فصلاً الموادّ الغذائيّة الّتي طلبها أهل القصر أشبه بمن يتجوّل في مطبخ كالذي تصفه حكايات ألف ليلة وليلة، وهذا يمكن أن يعدّ مألوفاً في الحياة اليوميّة لبعض الحكّام والسّلاطين، لكن أن تتحوّل كميّة العديد من الموادّ إلى «قناطير مقنطرة»[313] ووضع الإيالة قد دبّ فيه الوهن فذلك ما يدلّ على توجّه سياسيّ غير مسؤول سلكه بعض البايات لم يزد في أزمات الإيالة إلاّ حدّة وهي النّاتجة عن إسراف مُبالَغ فيه دون أدنى رقابة أو تحكّم.

ما يمكن أن ندرجه هنا هو أنّ الموادّ الغذائيّة الّتي أمر الباي باقتنائها لم تدخل كلّها إلى مطبخ قصره، بل إنّ جزءاً هامّاً منها وجّه في شكل هبات أو هدايا إلى أرباب مطابخ أخرى، وهو ما توضّحه مصاريف عام 1269 (1852-1853) الّتي اتخذناها عيّنة للكشف عن وجهة هذه الموادّ والمستفيدين منها[314].

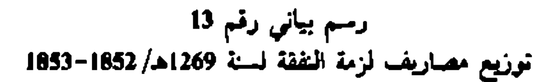
قسّمت المصاريف الجمليّة للزمة النّفقة على ستّة أبواب لا وجوباً على الباي بل عن طيب خاطر منه، فلكلّ طرف مطبخه، ولكلّ مطبخ مصاريفه الّتي يتحمّلها صاحبه. وقد اخترنا التّدرّج في وصف هذه النفقات من أدناها إلى أرفعها.

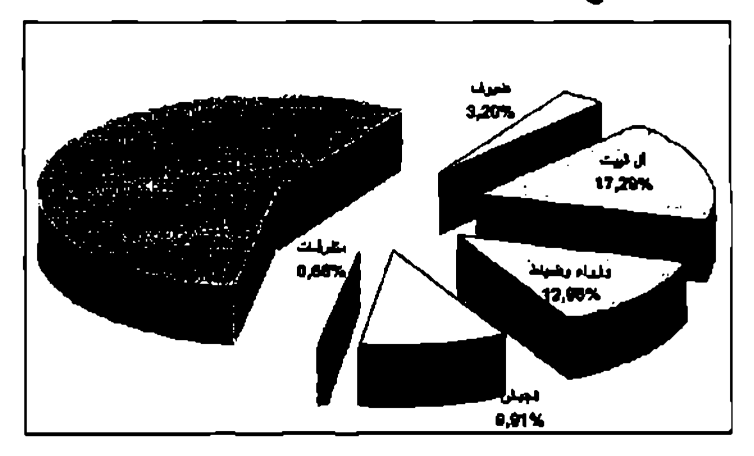
---

* يقتصر على ذكر المبلغ الجملي لمدّة الالتزام، ولا يشير إلى سعر اللّزمة في العام الّذي توصّلنا إلى تحديده وفق عمليّة حسابيّة.

(313) كثيراً ما يستعمل هذا الوصف في الدّارجة التّونسيّة للدلالة على كثرة الكميّة وقد وردت في الإتحاف ج4، ص56. ونستعيرها هنا للدلالة على نفس المعنى.

(314) اختيارنا لهذه العيّنة انطلق من احتوائها على العديد من الجزئيات والتّفاصيل الّتي تساهم في التّعريف باللزمة والكشف عن مضامينها، كما أنّها تمثّل العام الأوّل من عملها إضافة إلى أنّه العام الوحيد الّذي تحصّل فيه الملتزمان بالمصاريف الّتي أنفقاها. أ.و.ت، دفتر رقم: 1894، ص1-10 سبق ذكره.


رسم بياني رقم 13
توزيع مصاريف لزمة النفقة لسنة 1269هـ/ 1852-1853



* المتفرّقات: ونقصد بها بعض المواد الغذائيّة الّتي تسجّل ضمن مصاريف مطبخ الباي بعد أمره بإعطائها إلى بعض الأشخاص إحساناً منه أو هبة لهم سواءً لتعاطفه معهم أو لاعترافه لهم بجميل قدّموه، ولمزيد التّوضيح نورد هذه المقتطفات:

«... نصف قنطار روز للحكيم المقرّب الكولير أبراهام لمبروزو...»، وسعره 22,5 ريالاً[315].

«... روز وجبن لمصالح حلقة بيوع زيتون غابة تونس...»، وثمنها 26 ريالاً[316].

«... روز ولوبية لرحلة الهمام أمير اللواء ابنا مصطفى آغا[317] عن سفره

(315) أ.و.ت.، المصدر السّابق، ص2.
(316) أ.و.ت.، المصدر السّابق، ص3.
(317) مصطفى آغة: عرف بلقب الآغة وهو مملوك من القرج، كانت بداية تقلّده المناصب العسكريّة في عهد مصطفى باي الّذي زوّجه من ابنته، وهو من خيرة المقرّبين إلى أحمد باشا باي الّذي قلّده مهام وزارة الحرب، وسافر معه إلى فرنسا، واتّكل عليه في بعض المهام والبعثات الدبلوماسيّة إلى كلّ من الباب العالي وطرابلس الغرب. توفّي في إقامته بالكرم ودفن بها سنة 1867.

لباجة...»، وقيمة هذه المواد 45,25 ريالا[318]. إلى غير ذلك ممّا ماثل هذه المصاريف، وقد كوّنت جملتها مبلغ 711,25 ريالاً أي 0,56% من جملة ما اقتناه مطبخ الباي لعام 1269 هجري (1852-1853)، وهي مبالغ ضعيفة وفق هذه المقارنة وذلك نظراً إلى أنّها مصاريف ظرفيّة وغير قارّة.

* **الضيوف**: لإبراز كرمه، لا بدّ أن يمنّ الباي على ضيوفه ببعض ما يطيب لنفسه من مأكولات، وما يشتهيه لهم في إقامة مريحة، لكن كلّ حسب مقامه وحظوته. فقد أمر على سبيل المثال أن يصرف من حساب مدّخرات مطبخه:

«...روز وتمر وعضم وغيره فرشك للفابور العثماني»، بحوالى 1,355 ريالاً.

«...عشرة قناطر روز لمونة الضّيف القادم من الدّولة العثمانيّة وقنطارين زبدة»، بحساب 46 ريالاً قنطار الأرز و765 ريالاً قنطار الزّبدة.

«...فلفل وتابل وثوم مونة ضيوف ورغة وجندوبة وشارن عن مدّة إقامتهم بباردو المعمور»، وقيمتها 36,5 ريالا[319].

من خلال هذه الأمثلة وغيرها، بلغت جملة المصاريف على الضّيوف ما قدره 4,184 ريالاً، أي ما يعادل نسبة 3,29% من مصاريف مطبخ القصر.

* **الجيش**: حظي بكرم الباي جنود الآلاي الأوّل والخامس والسّادس، وعسكر الطبجيّة بكلّ من حلق الوادي والقشلة وعسكر البحريّة والخيّالة وعسّة باردو. وقد انحصرت هذه الهبات في بعض التوابل لا غير، إذ أغدق عليهم كميّات هائلة من الفلفل الأحمر الجاف، أو «المرحي بالتّابل والثوم»[320] وقدّرت نقداً بما قيمته 5,473 ريالاً، وكأنّ هؤلاء قد اقتصر زادهم على استهلاك هذه المادّة دون غيرها من المواد الغذائيّة. لكن في مناسبات لا تتكرّر إلاّ نادراً ينعم البعض من أولئك الذين امتلأت أواني طبخهم وبطونهم فلفلاً أحمر بمفاجآت سارّة، فيشملهم عطف قائدهم الأعلى، إذ يمنح مثلاً «العسكر الدّار المعمورة» بمناسبة شهر رمضان

(318) أ.و.ت.، المصدر السّابق، ص10.
(319) أ.و.ت.، المصدر السّابق، ص2-3.
(320) تعتبر هذه المواد من أكثر التوابل استعمالاً إلى الآن في الطّبخ التّونسي.

وحلول عيد الفطر كميّات محترمة من الفستق وقلب اللوز وغيرها لصنع الحلويّات، وقدّر ثمن هذه الفواكه بحوالى 5,538 ريالاً، كما برّ بكرمه على «عسّة باردو» باثني عشر قنطاراً من العسل وخمسة قناطر من النّشاء لصنع «الزّلابية والمخارق» والمقدّر ثمنها بحوالى 1,600 ريال[321]. وقد بلغت جملة أثمان هذه المواد حوالى 12,611 ريالاً أي ما يعادل 9,9% من جملة مصاريف الإنفاق.

* **الوزراء والضبّاط العسكريون**: انتفع بعض الوزراء والضبّاط كذلك من مقتنيات لزمة النّفقة، فما أهدي إليهم على حساب المطبخ يتناسب ومكانتهم الاجتماعيّة، وقد قدّرت جملة هذه العطاءات بما ثمنه 16,485 ريالاً أي ما يعادل 13%، وانحصرت في كميّات هائلة من الفواكه الجافّة والعسل، وكان أكثر هؤلاء انتفاعاً أمير الأمراء محمد المرابط[322] وصالح أمير لواء عساكر غار الملح وبنزرت[323]. وإذا كان عدد هؤلاء قليلاً ولم يتجاوز إجمالاً العشرة أفراد على امتداد سنة 1269 هجريًا فلأنّهم كانوا من خاصّة الباي وصفوة المقرّبين إليه.

* **آل البيت**: ضبطت وثائق اللّزمة أفراد آل البيت وحصرتها في والدة الباي

---

(321) أ.و.ت.، المصدر السّابق. انظر: مصاريف شهر رمضان، ص9.

(322) **محمد المرابط**: من أعيان القيروان، خدم جدّه للأب ابني حسين بن علي وواصل أبناؤه خدمتهم للدولة الحسينيّة. تولّى قيادة الآلي الخمس عند إنشائه سنة 1842، ثمّ أمير لواء عسكر المحمدية، وقد لازم صهره أحمد باشا باي في سفره، وكان عند مرضه يقوم بخدمته إلى حدّ «ترضيه»، وقد كلّفه هذا الباي بمهامّ تدلّ على ثقة كاملة كإقناع ابن عيّاد بالاستسلام عند لجوئه إلى قنصليّة انكلترا، أو سفره إلى فرنسا لتهنئة سلطانها بنجاته إثر محاولة اغتياله. بعد وفاة أحمد باشا باي جرّده محمد باي من كلّ رتبه وأملاكه ونفاه إلى القيروان، لكن أعيد إليه الاعتبار ومنحته الدّولة مرتّباً سنويًا قدره 6,000 ريال.

(323) **هو صالح بن عثمان شيبوب**، تدرّج في الرّتب العسكرية وأوّل من أولاه أحمد باشا باي خطّة بينباشي لنجابته وخفّة ظلّه وذلك بعد أن كان ينتمي إلى فرقة عسكر الموسيقى بباردو، ثمّ قدّمه إلى رتبة أمير لواء على العسكر ببنزرت وغار الملح وبنى له بها قشلة شبيهة بالشّكل الهندسي لقصر المحمدية، وبعثه الباي سفيراً بنيشان إلى ملك سردينيا، ثمّ زوّجه من ابنة الوزير أبي الثناء محمود ابن الوزير أبي عبد اللّه محمد خوجة، لكن انقلب عليه لأخطائه وتيهه، وسجنه في قصر حمام الأنف وأجرى له قوته اليومي تقديراً للصّحبة الّتي بينهما. لم يدم سجنه طويلاً إذ سرعان ما عفا عنه وأرجعه إلى سالف مهامّه ورتبه. لكن لمّا اعتلى محمد باي العرش جرّده من كلّ أملاكه ونفاه إلى جربة حيث توفي (سنة 1865) وهو يعاقر قارورة من شراب «الرّوم» المقطّر (Rhum).

وزوجة والده وأخوته ذكوراً وإناثاً وأبناء عمومته ذكوراً وإناثاً كذلك[324]. وقد انقسمت عطاءات الباي في هذا الباب إلى نوعين، نوع أوّل تمثّل في مبالغ نقديّة تراوحت مقاديرها بين 17 و184 ريالاً، ومُنحت خاصّة إلى أخوته وأبناء عمومته، وهي ليست رواتب شهريّة بقدر ما هي مساهمة من الباي في دعم مطابخ هؤلاء، ونوع ثان تكوّن من مواد غذائيّة وأصناف متعدّدة من الفواكه الجافّة الّتي تمتّع بها الذّكور دون الإناث، وقد بلغت بانتهاء العام حوالى 21,898 ريالاً، أي بنسبة 17,29% من المصاريف الجمليّة للزمة النّفقة. وقد عاد النّصيب الأوفر من هذه العطاءات إلى وليّ العهد محمد باي، الّذي أغدقت عليه كميّات مهولة من الفواكه الجافّة والعسل وغيرهما، وهي كميّات لم يأمر أحمد باشا باي نفسه بصرفها على ملذّاته الخاصّة، فمثلاً منحت له مرّة أولى:

9 قناطير فستق.

9 قناطير قلب اللّوز.

9 قناطير بوفريوة.

قنطاران من البندق المقشّر.

قنطاران من الزّبيب.

10 قناطير من العسل.

10 قناطير من الأرز.

15,000 قطعة من الجوز.

8,000 بيضة.

(324) جاء في وثائق اللّزمة حصر لأفراد البيت الحسيني وهم كما ثبتوا في الدّفتر خلال عهد أحمد باشا باي مرتّبون تفاضليًا وعمريًا: «المنعمة والدتنا»، «دار المرحوم والدنا الثانية»، «أمير الأمراء سيدي محمد باي»، «الأسعد أخينا محمد الصادق باي»، «الأسعد أخينا حمودة باي»، «الأسعد أخينا علي باي»، «الأسعد أخينا محمد المأمون باي»، «الأسعد أخينا محمد الطيب باي»، «الأسعد أخينا محمد الأمين باي»، «أختنا الأولى»، «أختنا الثانية»، «أختنا الثالثة»، «أختنا الرابعة»، «أختنا الخامسة»، «ابنة عمّنا الأولى»، «ابنة عمّنا الثالثة»، «ابنة عمّنا الرابعة».

بلغت جملة أسعار هذه المواد 8,192 ريالاً. ثمّ منحت له مرّة ثانية أكثر من نصف الكمّية ذاتها وقدّر ثمنها بحوالي 5,300 ريال[325]، وبهذا يكون نصيب محمد باي 68% من جملة الهبات الموجّهة إلى آل البيت، وهي نسبة تعادل 12% من مصاريف الإنفاق عموماً، وللمقارنة نشير إلى أنّه في الوقت الّذي تحصّل فيه على هذه الكمّية لم يتمتّع محمد الصادق باي سوى بثلاثة قناطير من الفستق[326]، وهذا من شأنه أن يُحيلنا إلى أنّ الشّهوات المكلفة ورغبات البذخ لوليّ العهد كانت تخصم من «ميزانيّة» مطبخ القصر أو كان يتكبّدها الباي نفسه على حساب ملذّاته[327].

(325) أ.و.ت.، المصدر السّابق، ص3-9.

(326) أ.و.ت.، المصدر السّابق، ص3.

(327) كما سبق وذكرنا أنّ هذه الهبات المتكوّنة خاصّة من الفواكه الجافّة بشتّى أنواعها وكمّيات هامّة من العسل لم يقع منحها إلاّ لأقرباء الباي من الذّكور (محمد ومحمد الصّادق باي) أو للبعض من خاصّته (صالح أمير لواء عساكر غار الملح وبنزرت، أمير الأمراء محمد المرابط، أمير اللواء إسماعيل كاهية... إلخ)، واستناداً إلى الذّهنيّة الشعبيّة هنا وبعض المصادر العربيّة مثل **الروض العاطر في نزهة الخاطر**، أو **تحفة العروس ومتعة النّفوس**، نجدها تصرّ على الدّور الفعّال لهذه المواد في تنشيط الطاقة الجنسيّة لدى الذّكور بما أنّها مواد تثير الشّهوات (Aphrodisiaque)، وتدعم القدرة على الاتصال الجنسي المتواتر، وما إدراجنا لهذه الملاحظة إلاّ لاستغرابنا من الكمّيات الضّخمة الّتي وجّهت إلى مطبخ محمد باي، فهل استهلكت لهذا الغرض؟ وهو الّذي عرف عنه بشهادة أحمد بن أبي الضّياف أنّ ولعه بحبّ النساء أدّى به إلى افتكاك العديد منهنّ وضمّهنّ إلى جلسات مجونه حتّى وإن كنّ متزوّجات (...وبالغ في الغصب... حتّى أخذ بنات الأحرار المستولدات من الإماء السّود، بل أخذ المحصنات من تحت أزواجهنّ للخدمة بداره على حال فضيع، وإذا أتاه زوج امرأة متشكيًا محتجاً برسم صداقه، يأمر باش حانبه بتمزيقه قبل قراءته ويطرده...)، كما أشيع عنه أنّه تزوّج بأكثر من 1000 امرأة أو أنّه ضمّ إلى قصره هذا العدد من النساء وهي أراجيف مبالغ فيها دون شكّ، لكن إذا صدّقنا ولو نسبيّاً ما احتفظت به لنا الذاكرة الشّعبية إلى اليوم حول منافع استهلاك الفواكه الجافة والعسل، وإذا صدّقنا كذلك ما خطّ في بعض الآثار المكتوبة يبدو لنا أنّ جزءاً هامّاً من هذه الكمّيات أو الجزء الأكبر منها كان لغرض صناعة الحلويّات والمرطّبات الّتي تتطلّبها مجالس أصحاب السّلطة في موائدهم اليوميّة. حول ما استندنا إليه في هذه الملاحظة انظر تباعاً: **النفزاوي، الشيخ محمد بن أحمد: الروض العاطر في نزهة الخاطر**، مكتبة المنار، تونس، د ـ ت، 84ص. (يعدّد مزايا الفواكه الجافة وينصح باستهلاكها مستشهداً بأمثلة وحكايات وحكم طبّية).

التيجاني، محمد بن أحمد: تحفة العروس ومتعة النّفوس، تحقيق جليل العطيّة، =

* **مطبخ الباي**: توزّعت مصاريف الإنفاق في هذا الباب على خمسة مطابخ لخمسة قصور مختلفة، ومن البديهي أن تعود إليها أكثر المقادير من هذه اللّزمة، وحسب تصنيفنا نقديًا للمواد الغذائيّة الّتي استهلكها معمّرو هذه القصور تصدّر مطبخ سراية حلق الوادي المرتبة الأولى من حيث الإنفاق (28% من جملة المصاريف الموجّهة لمطابخ الباي)، تلاه مطبخ قصر المحمديّة (23,3%)، وقصر باردو (23,1%)، ثمّ «الدّار المعمورة» بالقصبة (15%)، وأخيراً أُنفق على مطبخ سراية حمّام الأنف ما يناهز (10,6%)، وقد قدّرت جملة هذه المصاريف بحوالى 71,369 ريالاً أي بنسبة (56,08%) من جملة ما أنفقه الملتزمان من ذي الحجّة 1268 هجري إلى ذي القعدة 1269 هجري، وهي مبالغ عادلت في قيمتها الماليّة مداخيل (20 لزمة ريفيّة) آنذاك.

وبالرّغم من ارتفاعها على هذا الوجه من المقارنة فإنّها ما انفكّت ترتفع في عهد محمد باي سنةً تلو أخرى، وذلك بضمّ بعض المبالغ إلى مطبخه خاصماً إيّاها ممّا كان يوجّه إلى البعض من أفراد آل البيت وبعض الوزراء والضبّاط، كما شحّ عطاؤه إلى الجيش في المناسبات الاحتفاليّة والأعياد مُبقياً على إمدادات لم تتجاوز كميّات قليلة من الفلفل الأحمر الجافّ لا غير.

لقد اخترنا المنهج الوصفي في كشف مصاريف اللّزمة ووجهاتها لإبراز المقادير الماليّة الّتي أشرف على إنفاقها اليهوديّان يوسف وإسرائيل شمّامة، ويمكن أن نتساءل هنا عن مدى قدرتهما على تحمّل كلّ هذه المصاريف؟

لا تشذّ لزمة النّفقة ـ من خلال ما توصّلنا إليه ـ عن قاعدة التّعامل وفق الإقراض المالي، فما هي إلاّ تسبقة أموالٍ للباي لتغطية مصاريف مطبخه، ومن

= لندن ـ قبرص 1992، 495 صفحة. (في عديد المواضع يشير إلى منافع هذه المواد).
الإتحاف، ج4، ص266، (حول ولع محمد باي بالنساء) Dunant, H., *La Régence de Tunis*, S.T.D., 1975, p. 70-71 (حول النساء بالقصر).
انظر كذلك ما تضمّنته «مجلّة الناقد» من مقالات حول «الإيروتيكيّة العربيّة» في تعرّضها إلى الكتابين الأوّلين:
العطيّة، جليل؛ «تحفة العروس ومتعة النفوس لمحمد بن أحمد التيجاني» «مجلّة الناقد»، تشرين الأول/أكتوبر 1992، ص17-19. **جمعة، جمال**؛ **الروض العاطر في نزهة الخاطر** لأبي عبد الله بن علي النفزاوي، المرجع السابق، ص20-21.

المفروض أو من المتعارف عليه في هذا التّعامل أن تعود هذه الأموال وأرباحها لصاحبيها بعد انقضاء المدّة المحدّدة بعام، لكن في إطار هذه اللّزمة لم يتوصّل الملتزمان بالمبلغ الّذي أنفقاه سوى مرّة واحدة، أي بعد المحاسبة الّتي تمّت بينهما وبين سلطة الإشراف عام 1269 هجري (1852-1853)[328]، أمّا بقيّة أموالهما الّتي فاقت جملتها المليون وربع المليون ريال[329] فقد تخلّدت بذمّة الدّولة لمدّة سبع سنوات متتالية ولم يحرزا عليها إلاّ مع حلول سنة 1860[330].

هذا الإنفاق المتواصل من شأنه أن يساهم في تبديد رأس المال لاعتبار وحيد وهو جمود هذه الأموال وأرباحها، وتعطّل استثمارها في قطاعات أخرى بإمكانها أن تنمّيها، لكن في حالة هذين الملتزمين فإنّ المصاريف الّتي أنفقاها لإعالة الباي تدلّ دون شكّ على امتلاكهما «المخزون مالي» هامّ استطاعا به الاستجابة لكلّ طلبات مطبخ القصر دون كلالٍ، ومجابهة كلّ مصاريفه اليوميّة الّتي تكاد لا تنتهي.

بالرّغم من أنّ وثائق اللّزمة لا تمنحنا في هذا المستوى معلومات حول الملتزمين يوسف وإسرائيل شمامة تساعدنا على تقييم نشاطهما المالي أو التّجاري، فإنّ وثائق أخرى كشفت لنا عن مزاولتهما لأنشطة تجاريّة مماثلة في علاقة وطيدة بالدّولة تمثّلت في تزويد ملتزم الأزياء العسكريّة بعديد الأنواع من الأقمشة[331]، كما أنّ انخراطهما في هذه اللّزمة اتّصف بثقة ذات بُعدين، أوّلاً، ثقة منحت لهما من قبل الباي عندما فوّض لهما أمر إطعامه وإطعام أفراد عائلته والبعض من خاصّته وفق طريقة يمكن أن نطلق عليها «الأكل بالطّلوق»، ولم يرَ الباي في ذلك معرّة أو

(328) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1894، سبق ذكره.

(329) حسبما أمدّتنا به وثائق اللّزمة بلغت مصاريف النفقة بين 1853-1860 ما قدره 1,293,643، لكن في الحقيقة المبالغ الّتي أنفقت تجاوزت هذا المقدار، ذلك أنّ الوثائق لم تتضمّن مصاريف عشرة أشهر من عام 1271 هجري (1854-1855) بالرّغم من عدم تعطّل عمل اللّزمة، وإذا افترضنا أنّ مصاريف هذه السّنة هو متوسّط ما أنفق عام 1270 هجري (1853-1854) وعام 1272 هجري (1855-1856)، فإنّ المصاريف الجمليّة لسبع سنوات تصل إلى حدود 1,403,002 ريال، وترتفع أيضاً جملة ما أنفق طوال مدّة عمل اللّزمة (ثماني سنوات) فيبلغ أكثر من مليون ونصف المليون ريال.

(330) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 502، سبق ذكره

(331) سنتعرّض إلى هذا الموضوع لاحقاً، انظر: في نفس إطار لزم الخدمات: لزمة «كساوي العسكر».

هدرًا لكرامته وهو سيّد الإيالة. ثانياً، ثقة برصيدهما المالي ليقينهما من تحمّل عبء هذه المسؤوليّة والصّمود أمام بذخ أرباب القصر.

لكنّ هناك جانب خفيّ لهذه الثّقة لا بدّ من الإشارة إليه، وهو أنّ المكانة الّتي تميّزت بها عائلة شمّامة في تلك الفترة ساهمت في استناد الباي لصاحبي اللّزمة، كما يسّرت لهما مهمّة الإشراف الّتي قُوبلت بالرّضاء التّام من لدن سلطة الإشراف، خاصّة وأنّ أحد أفراد هذه العائلة وهو نسيم شمّامة كان القابض المبجّل للدّولة والمباشر الأوّل والوحيد لخزينتها في مداخيلها ومصاريفها، وهذا من شأنه أن يدعم مكانة الملتزمين ويزيد من حظوظهما للتمسّك بهذه اللّزمة[332] الّتي عبّرت بكلّ وضوح عن توجّه رجال الدّولة إلى بعض الأثرياء من اليهود للاقتراض منهم أو الاتّكال عليهم، حتّى وإن كان هذا الاتّكال لسدّ رغبات غذائيّة لا تتطلّب الإمهال. وعلى هذا النّحو من التّعامل كانت إعالة الباي مبعثاً لنعت هذين الملتزمين بألقاب لا تدلّ سوى على الاحترام والتّقدير والتّبجيل (المحترم، المبجّل والكولير)[333].

2 ـ لزمة المهمّات

تأسّست لزمة المهمّات[334] على مبدأ قاعدي، وهو تلبية ما يحتاجه الباي. ومن خلال هذا المبدأ ضمّها قاسم مشترك إلى لزمة النّفقة الّتي وإن انحصرت وظيفتها في تسديد مصاريف مطبخ القصر واعتبرت على ضوء هذه الخدمات من اللّزم الهامّة، فإنّ لزمة المهمّات تجاوزتها من هذا الجانب ولماقتها قيمة[335]، إذ كلّفت بتغطية مصاريف جميع احتياجات القصر، من أدوات تنظيفه اليومي إلى أدوات صيانته، ومن مستلزمات بستانه إلى تجهيز غرفه.

ونظراً إلى التّشابه القائم بين اللّزمتين نتوخّى هنا سبل المقارنة وذلك لتفادي ما تعرّضنا إليه خلال دراستنا للزمة النّفقة، وللتّعريف أكثر بلزمة المهمّات وإبراز خصوصيّاتها الّتي لن نتوصّل إليها حسب اعتقادنا إلاّ بالتّدقيق في البعض من

---

(332) بيرم الخامس، محمد: صفوة الاعتبار...، سبق ذكره، ج2، ص488.

(333) أ.و.ت.، المصدر السّابق.

(334) أ.و.ت: دفتر رقم: 1931، تحديد أسعار سلع وأدوات مختلفة لمحاسبة لزامة المهمّات إسرائيل وحييم خياط بتاريخ 1285 هجري/ 1868-1869.

(335) انظر: ما أوردناه سابقاً عند تعرّضنا للزمة النّفقة.

جزئيّاتها، إذ على مستوى سير عملهما ساهم اختلاف جوهري في الفصل بينهما، أرساه تقيّد لزمة المهمّات بالأسعار الّتي تضبطها الدّولة[336].

لقد منحتنا مخلّفات وثائق هذه اللّزمة قائمة إحصائية لموادّ وأدوات متعدّدة الأصناف والأشكال[337]، وإذا كان إحصاؤها مرتبطاً بكلّ شؤون القصر، وكشفت لنا من هذه الناحية، ما يتطلّبه العيش داخل قصور البايات، فإنّها من ناحية أخرى، أمدّتنا بأسعار أغلب البضائع المعروضة بأسواق الإيالة، من أرفعها أثماناً وأنواعاً إلى أقلّها[338].

ومن هذا المنحى تبرز لنا أهميّتها، إذ تعكس مستوى عيش المجتمع آنذاك - حتّى ولوكان بسيطاً -، إضافة إلى أنّ الإشراف على هذه اللّزمة لم يتعدّ يهود الطّائفة المحليّة، وقد التزم بتتبّع شروطها الأخوان يعقوب خياط وإسرائيل خيّاط على امتداد سنة 1285 هجري (1868-1869)، وللتعرّف أكثر على نشاط هذه اللّزمة اخترنا بسط بعض العيّنات من البضائع الّتي طلبها القصر بهذا الجدول[339]:

(336) سبق وأن التجأت الدّولة إلى تسعير العديد من البضائع الّتي تُقتنى للزمها، وقد بدأ العمل بهذا الإجراء حسب ما توصّلنا إليه في عهد أحمد باشا باي، انظر على سبيل المثال: لزمة كساوي العسكر ولزمة صبايط العسكر ولزمة شواشي العسكر، سنتطرّق إلى هذه اللّزم لاحقاً في إطار دراستنا للزمة الأزياء الرّسميّة للجنود. انظر كذلك: أ.و.ت، دفتر رقم: 1879، بيان لأسعار عدة مواد مثل الخشب والحديد والفولاذ والنحاس وأدوات للحدادة والنجارة وخدمة الجلود وأدوات من البلور والفخار والأدوية والحبال، وحدّد الباي هذه الأسعار لمزوّده نسيم بن شلومو شمامة بتاريخ 1845-1846. دفتر رقم: 1904، تحديد أسعار 372 فصلاً من السلع والأدوات المستعملة لصنع أزياء الجيش بتاريخ 1855. دفتر رقم: 1909، تحديد أسعار المواد والأدوات من الحلفاء والحصر وغيرها ليحاسب على أساسها اللزام بتاريخ 1856-1860.

(337) أ.و.ت.، المصدر السابق، يحتوي هذا الدّفتر على 36 صفحة من حجم 23/37، وقد تضمّن حوالى 1307 أسطر قسّمت إلى عمودين، سجّل بالأول الأسعار الّتي جاءت بحساب الرّيال، واقتسمت العمود الثاني البضاعة ووحدة كيلها أو وزنها. وتجدر الإشارة إلى أنّه الدّفتر الوحيد الّذي سجّلت به هذه الأسعار لمحاسبة ملتزمي المهمّات.

(338) من خلال تتبّعنا لأنواع وأسعار هذه البضائع، وبالرّغم من عثورنا على موادّ مرتفعة الأثمان، فإنّنا لاحظنا أنّ أغلبها من صنف المشتريات العاديّة الّتي تتطلّبها الحياة اليوميّة، وليس اقتناؤها مقتصراً على أثرياء المجتمع، لذلك أكّدنا على أنّها بضائع وموادّ معروضة للجميع.

(339) نورد هنا هذه الأمثلة كما سُجّلت بدفتر ضبط أسعار بضائع هذه اللّزمة بعباراتها اللغويّة =

جدول رقم 13

بعض مقتنيات لزمة المهمات لسنة 1868-1869

المطبخ وتجهيزاته	السعر	القصر وصيانته	السعر	أقمشة وألبسة	السعر	مقتنيات أخرى	السعر
ق. طماطم معجونة	360	باب كبير	1,525	الذراع مذهب	53	دزينة مناديل	9
ق. بطاطا	25	خصّة كبيرة	4.025	الذراع مذهب حرير	12	دزينة أمواس حجامة	24
ق. سكر قالب	95	سارية كبيرة	800	الذراع كمخة حرير	9	مقص	5
ق. قهوة سوري	135	سارية رخام 15 شبراً	380	وقية شريط فضة	13	خدمي	2,25
ق. عسل	125	100 جليز بر النصارى.	25	وقية عدس أصفر	18	شبّ	3
ق. مقرونة عمل جنوة	85	بلاطة رخام 5 أشبار	21	الذراع أملس	5	مراية	3
ق. قهوة يماني	410	برميل سيمان	75	الذراع طفطة خشنة	6	مسنّ	6
ق. شربة	135	قرطاس مسمار اصفر	7,25	الذراع موبّر	19	ماعون حجامة	30
الصاع ملوخية	4,25	رطل مسمار	7,5	الذراع ملف باريز فينو	25	قالب صابون	2
الطير دجاج	7,25	محبس حديد	3,25	الذراع منه عمل ثاني	22	ماعون للطيب	200
100 عضم دجاج	17,5	السلسلة	4,25	الذراع منه عمل ثالث	19	دزينة اباري أطباء	9
البركوس	16	مربوع	1,75	الفضلة عنبرقيز فينو	65	شبة حلفاء	3,25
الرأس بقر	130	كلّاب	3,25	الفضلة منه عمل ثاني	49	دبوزة حبر	1,25
القنطار قدّيد	125	مطرقة	3,25	الفضلة منه عمل ثالث	39	مقص للكاغد	3,5
الصّاع لوبية	3,75	تسترى كبيرة	7,5	الفضلة قماش مالطي	22	موس فينو للاقلام	4,5
الوية كسكسي	50	منشار كبير	22	تفريطة	9,5	دزينة أقلام رصاص	2

ق. جوز	95	مغزل للكرطون	32	ذراية قطن فرنسا	9	وقيّة روح البابونج	5
ق. فاكهة متنوّعة	160	عود بلتز طويل	7,5	محرمة ألوان فينو	8	وقيّة روح الأفيون	6
ق. قسطل	70	100 لوحة بندقي	505	مريول صوف فينو	22	وقية روح البخارة	5
ق. زبيب بلا قلوب	90	لوحة طرطوشي	8.5	مريول حرير فينو	27	رطل مر وصبر	3
ق. زبيب جربي	70	عود للمصلحة	1,5	دزينة قلاست خيط	95	رطل خردل	2
ق. بندق مقشّر	220	قنديل كبير	9	دزينة قلاسط صوف فينو	132	دبوزة زيت خروع	11
قالب جبن أولاندة	14	فنار كبير	15	دزينة قلاست حرير	20	دبوزة سبيريتو	2,5
سوبيرة بغطائها	32	حلقوم مالطي كبير	12	كشطة مطروزة فينو	120	دبوزة ما فرق	15
دزينة أصحنة بلار	63	فاس باليد سوري	11	كشطة حرير	44	بوماضة دجنانة	4
دزينة فراكط	42,5	مسحة باليد سوري	4,25	سباط للعسكري	12	حراش ماركوليو	4
دزينة سكاكين	42,5	بالة باليد سوري	6,75	كسوة ملف له	45	رزمة كاغد بندقي	23
دزينة مغارف	42,5	كرطون صغير بوعجلة	26	مضربة حرير فينو	27,5	رزمة كاغد مذهّب	80
بوقال بلار مذهب	11	رطل نحاس اصفر	4	زوج بشكير إسلامبولي	27	رطل قطن قابل	4,25
دزينة فناجل تاي فينو	50	مسن للمرمر مرمر	5,25	زوج منشفة	5,5	100 ماضو مزهري	80
طنجرة كبيرة مالطي	2,25	100 بلاط مالطي	165	زربية فينو	100	لتر زيت قاز	3,75
دزينة اصحاف بيض	12	قنطار برسلانة للسطوح	2	منشفة عمل صفاقس	2	رطل لوبان	5
معجنة إنكليز	16	شبر من دوجة رخام	9	بشكير دمياطي	36	رطل عرق سوس	1,5
ملاّحة	1,75	100 ياجور عمل فرنسا	100	حديد للشباب	5	رطل كربوناطو	40
طبق	5,25	100 ياجور عمل قرنة	85	دزينة اباري	0,25	فضلة طفطة لصقة	10

ق: قنطار.

يعدّ هذا الجدول جزءاً بسيطاً ممّا احتوت عليه قائمة الطلبات الّتي حدّدت أسعارها وأنواعها وزارة المال[340]، اشتملت إجمالاً على حوالي 1,300 نوع من المواد والأدوات الضروريّة للعيش بالقصر، بلغت أسعارها التفصيليّة ما يقارب الـ 24,000 ريال[341]، ولتوضيحها ارتأينا تصنيفها ضمن أربعة أقسام.

● المطبخ وتجهيزاته

تضمّن هذا الباب كلّ الموادّ الّتي يتطلّبها المطبخ سواءً كانت موادّ غذائيّة أو فواكه جافّة أو أدوات لتجهيزه، أو لنقُل تعويضاً عمّا تلف من أدوات وما وقع الاستغناء عن استعماله، إضافة إلى هذا الوصف تحيلنا هذه القائمة إلى أسعار البضائع المعروضة بالسّوق، وتمدّنا كذلك بنوعيّة الموادّ الّتي يتمّ استيرادها، وكمثال على ذلك يقع توريد عجين المقرونة من جنوة، والجبن من هولندا، وبعض أواني الطبخ من مالطا، وما توفير هذه الموادّ إلاّ لضرورة استهلاكها أو استعمالها، ولا نعتقد أنّ طلبها مقتصر على القصر دون سواه، ذلك أنّ هذه الموادّ عرضت بأسواق الإيالة واقْتُنِيَ منها ـ كما سبق وذكرنا ـ، ويمكن أن نعتبر هنا أنّ لزمة المهمّات قد ضمّت إليها مهمّة الإنفاق وبرزت على أنقاض اللّزمة ذاتها بعد

= ومصطلحاتها التّقنية، وبالرّغم من توصّلنا إلى شرح أو إيجاد بعض التفاسير لها (انظر: فهرس الكلمات الصّعبة بآخر هذه الدّراسة)، فإنّ بعض المصطلحات لم نهتد إليها لغموضها الشّديد أو لعدم وضوح معانيها (سنشير إليها في إبّانها)، كما تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأمثلة لم تخضع إلى عمليّة انتقائيّة دقيقة، بل كان اختيارنا لها لغرض الإلمام بمعطيات أكثر تساعدنا على توفيرها هذه الشّواهد، علماً أنّ أسعار هذه المواد وردت بحساب الرّيال.

(340) حول أهميّة الأسعار في الدراسات التاريخيّة، انظر على سبيل المثال الدّراسات التالية: Labrousse, E., *Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au 18e siècle*, Amsterdam 1984, p. 32-39, 686 P. Mankov, A.G: *Le Mouvement des prix dans l'Etat russe du 16e siècle*. Paris, 1957, p. 12-14, 302 P.

(341) هذا المبلغ لا يشير إطلاقاً إلى جملة ما أنفق على القصر، وقد جاءت الأسعار بحساب وحدة القياس أو الوزن الفردي، فمثلاً سعر القماش بحساب الذّراع الواحد، وسعّرت بعض المواد لزركشته أو لطرزه بحساب «الوقيّة»، أمّا المواد الغذائيّة فقد كانت وحدة وزنها أو كيلها القنطار و«الويبة» والرّطل حسب أصناف هذه المواد، لذلك لا يمكننا بأيّ حال هنا التعرّف إلى المبالغ الحقيقيّة لهذه المصاريف إلاّ إذا كشفنا كميّة المواد الّتي وقع طلبها.

حوالى ثماني سنوات. وبالرغم من أنّ كشوف مصاريف الدّولة لا تكشف لنا عن الجهة الّتي أعالت قصر الباي ومطبخه بين تاريخ إبطال لزمة النفقة وتاريخ بعث لزمة المهمّات، فإنّه يبدو أنّ الإشراف على طلبات القصر قد تكفّلت به مداخيل قطاعات أخرى، إذ نلاحظ في جملة من الوثائق أنّ العديد من طلبات الباي قد وقع خصم مقاديرها من مداخيل بعض اللّزم مثل لزمة الصابون ولزمة الباطان[342].

● القصر وصيانته

اهتمّت هذه اللّزمة كذلك بصيانة بنايات القصر ورعاية زينة بساتينه، وذلك بتوفير الأدوات الّتي تتطلبها اليد العاملة المسخّرة للعناية به، فنجد طلباً لأدوات الحدادة والنّجارة، والبناء والتّرميم مع عدّة بضائع رفيعة احتكر الاستمتاع بها أصحاب القصور والدّور الرفيعة، مثل ينبوع الماء الّذي حدّد سعره بمبلغ 4,025 ريالاً، و«الباب الكبير» المسعّر بما قدره 1,525 ريالاً. في نفس هذا السّياق تضطرّ الدّولة في العديد من المناسبات إلى اقتناء موادّ من بعض البلدان الأوروبيّة مثل مربّعات الجليز أو الآجرّ من فرنسا وليفورنو، سواءً لعدم تواجد صناعتها بالإيالة، أو لاستعمال ما يتناسب ورفعة القصر. وقد تمّ إسناد هذه المهمّة في ما مضى إلى بعض الوكلاء الذين عيّنتهم الدّولة للإشراف على مهامّ مراقبة «مرمّات» صيانة مبانيها[343].

● الأقمشة والألبسة

وفّرت اللّزمة أنواعاً عديدة من الأقمشة «للغرفة»[344]، أو بالأحرى جلّ ما احتوت عليه خزانة ثياب الباي وآله، وكان أغلبها من الأصناف الممتازة والرّفيعة وهي الّتي نُعتت في وثائق اللّزمة بلفظة «فينو» لتميّزها عن الأقمشة الأخرى بجودتها

(342) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت، دفتر رقم: 555، يتضمّن مواضيع مختلفة وبه بعض الصفحات تتعلّق بمعدّات ولوازم مطابخ القصر بتاريخ 1864.

(343) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت، دفتر رقم: 2223، مصاريف حظائر بناء وترميم منازل الباي بتاريخ 1842-1852.

(344) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت، دفتر رقم: 4018، حساب أقمشة وأغطية للغرفة بتاريخ 1838-1839.

ودقّة صنعها، كما وفّرت بعض الملابس الجاهزة مثل الجوارب الحريريّة والصوفيّة والسراويل والعمائم من الأصناف الممتازة كذلك. وتجاوزت اللّزمة هنا وظيفة «الغرفة» وذلك بتجهيزها لبعض بيوت القصر بالحشايا الحريريّة والصوفيّة والمزركشة بحبّ الرمّان، أو بتزويدها لحمامه ببعض الشاكير والمناشف المستوردة منها والمصنوعة محليًا[345].

● مقتنيات أخرى

تتكوّن هذه المقتنيات من موادّ مختلفة كأدوات الحلاقة (أمواس للحجامة، مقصّ، مرايا، شبّ، مغايث)...، أو أدوات طبيّة تامّة (ماعون الطبيب، إبَر طبيّة، طفطة لصقة)...، أو أدوات مكتبيّة (دبوزة حبر، أقلام رصاص، رزمة كاغط بندقي)... والعديد من العقاقير والأدوية الصيدليّة أو المستخرجة من الأعشاب (بوماضة دجنانة، حراش ماركوليو[346] روح البابونج، روح الأفيون)....

بالالتزام بتوفير هذه البضائع، تكون لزمة المهمّات قد استجابت لكلّ ضروريّات القصر وكماليّاته، لكن مقابل هذا لم تقرّ الدّولة سعراً لهذه اللّزمة كما لم تحدّد لها أرباحاً، بل أصرّت كما اتّضح لنا، على إلزام المشرفين عليها باحترام أسعار السّوق عند اقتنائهما للبضائع واتّباع ما فرضته من أثمان. وهذا التّعامل بين الدّولة والبعض من الملتزمين له عدّة دلالات من أبرزها:

- عدم تغافل الدّولة عمّن التزم لها بالإشراف على أحد قطاعاتها حتّى لا يستأثر به بغبن، وبالتّالي صدٌّ لأبوابِ الأرباح الطّائلة الّتي جناها البعض من الملتزمين من جرّاء هذا التّغافل.
- مراقبة مصاريف ما يقدّم إلى الدّولة من خدمات حتّى وإن كانت في حاجة ماسّة إليها.

---

(345) يبدو أنّ صناعة الشاكير بالإيالة كانت مزدهرة نسبيًا، ذلك أنّ العديد منها والمستعمل في القصر كان ذا صنع محليّ «عمل صفاقس»، ولم نجد ما استورد من هذا النّوع غير الشكير «الدّمياطي». انظر: معجم الألفاظ الصّعبة بآخر هذه الدّراسة.

(346) لم نتوصّل إلى شرح هذه الكلمات أو إيجاد تفاسير ومرادفات لها، لكن يبدو أنّها من الأدوية الصيدليّة المستوردة.

• تشديد المراقبة على أسعار ما يُقْتَنَى إلى الدّولة من بضائع، ارتفع ثمنه أم قلّ.

وفي هذا الإطار كانت الدّولة تتبع أسعار ما يستهلكه القصر ويطلبه، أو بالأحرى كانت تفرض أسعاراً معيّنة لا يمكن تجاوزها(347)، ومن هذا المنطلق ذهبنا في جزء من دراستنا للزمة النّفقة إلى اعتبار أنّ استغناء الدّولة عن خدماتها بداية من سنة 1860 كان لارتفاع تكاليفها الّتي نتجت أوّلاً وأساساً عن عدم الوقوف على أغلب أسعار الموادّ الّتي يطلبها مطبخ القصر(348).

بالرّغم من قصر مدّة التزامها الّتي حدّدت بعام، واستنجاد الباي بها عندما تعوزه الحاجة، فإنّ هذه اللّزمة تعبّر مرّة أخرى عن تسرّب بعض التّجّار اليهود بنجاح إلى الهياكل الحسّاسة للدّولة وحضورهم المتواصل لِعَرْضِ خَدَمَاتِهِم على أصحاب الجاه والنّفوذ، وبالمقابل يبدو أنّ توجّه الدّولة إليهم للقيام بهذه المهامّ كان نتيجة تأكّدها من حسن إشرافهم وإذعانهم لما تطلبه منهم، إضافة إلى تأكّدها من امتلاكهم لسيولة نقديّة يستطيعون من خلالها مجابهة هذه المصاريف، وهذا يدلّ من جانب آخر على فراغ السّاحة التّجاريّة للإيالة من تجّار مسلمين قادرين على تحمّل مثل هذه الأعباء في هذه الظرفيّة رغم حضورهم سابقاً في مثل هذا الميدان، إذ كلّف مثلاً محمد الجلولي(349) سنة 1811 بمهمّة تنقّل بموجبها إلى مالطا لاقتناء بعض الأسلحة ومتطلّباتها من البارود وغيره لمصالح البايليك(350)،

---

(347) في إطار لزمة النفقة لم يكن هناك فرض للأسعار من قِبَل الدّولة أو تحديد لها وربّما كان هذا عن دراية وقصد، ذلك أنّ الأهمّ عند الباي هو حصوله على احتياجاته الّتي لا تتطلّب الإمهال، وتأجيل دفع مقاديرها الماليّة إلى مواعيد غضّ الطّرف عن زمن تسديدها.

(348) سبق وذكرنا في إطار دراستنا للزمة النّفقة الأخطاء الحسابيّة الكثيرة الواردة في الدّفتر، ألا يمكن اعتبارها من الأخطاء المفتعلة بما أنّها لم تكن إلاّ بالزّيادة في المبالغ؟ ألم تكن من قبيل التّجاوزات لتضخيم حجم مصاريف اللّزمة؟ نعتقد أنّ هذه التّجاوزات بإمكانها أن تحدث وذلك بتواطؤ الملتزمين والمحاسب المكلّف من قِبَلِ وزارة المال أو بالأحرى من قبل رئيس القبّاض.

(349) **محمد الجلولي**: هو أبو عبد الله محمد بن محمود بن بكار الجلولي، ولد سنة 1780، ونشأ في خدمة الدّولة. أرسله حمودة باشا باي إلى مالطا لإنشاء سفن حربيّة، ويبدو أنّ مهمّته في إطار هذه البعثة قد شملت كذلك اقتناء بعض اللوازم العسكرية. توفي سنة 1849.

(350) أ.و.ت، دفتر رقم: 368، مداخيل بيت خزندار ومحاسبة بعض القيّاد ويتضمّن في =

وهي المرّة الأولى والوحيدة الّتي تسند فيها مثل هذه «المهمّات» إلى واحد من أثرى التجّار المسلمين آنذاك، ولم يكن إسداء هذه المهمّة إلاّ ليقين الدّولة بأنّ طلباتها لن تتحقّق إلاّ بمساهمة أصحاب الأموال الطائلة.

3 ـ لزمة كساوي العسكر

حرص أحمد باشا باي منذ اعتلائه العرش الحسيني على تحديث المؤسّسة العسكريّة بإرساء جيش نظامي على النّمط الأوروبي[351]، لكن أمام ضعف موارد الدّولة وما يتطلّبه هذا المشروع من مصاريف باهظة، لم ير بدًّا من التّوجّه إلى أصحاب الأموال لتحقيق مآربه وذلك بابتداع هياكل ماليّة اختصاصها الاعتناء بلياقة المظهر الخارجي للجند، فما كان منه إلاّ أن طرح سنة 1843 ثلاث لزم، تكفّلت الأولى بغطاء الرّأس وسمّيت «لزمة شواشي العسكر» ومرّت أسعارها من 50,000 ريال إلى 75,000 ريال سنة 1850، والتزمها في هذه الفترة البعض من وجهاء البلاد منهم حمدة الشّباب وأخوه مصطفى[352] ثمّ انتقلت إلى محمد الوزير[353]، وأشرفت الثّانية على نعل القدمين وأطلق عليها «لزمة صبابط العسكر» والتزمها كلّ من حسونة بن الحاج ومحمود بن عيّاد بمبلغ استقرّ في حدود 25,000 ريال[354] وتعهّدت الثّالثة وهي أهمّها جميعاً بكساء البدن بزيّ صيفي وآخر شتوي وهي «لزمة

= الصفحتين 74- 75: «بيان ما هو قبل محبّنا محمد الجلولي دراهم لمشترى المهمّات لمصالح البايليك من مالطا في 15 جمادى الثاني 1226 هجري» (1811).

(351) Chater, K., *Dépendance et mutations...*, *op. cit.*, p. 509-516.
Kraïem, M .. *La Tunisie precoloniale...*, *op. cit.*, t.1. p. 219-249.

(352) مصطفى الشباب، من أبناء الحاضرة ومواليدها، برز ملتزماً في عهد أحمد باشا باي إلى جانب أخيه حمدة (سبق وأن عرّفنا به)، ومن التزاماته صاع زيت تستور وربعه سنة 1840-1841، ربع صفاقس بين 1842-1844 مرة أولى، وبين 1845-1850 مرة ثانية ولزمة شواشي العسكر سنة 1847-1848.

(353) محمد الوزير، من أعيان الحاضرة احترف في بادئ أمره تجارة الشّواشي، ثم تولّى في عهد أحمد باشا باي مجلس التّجارة والشّواشيّة خلفاً لمحمد حسونة الحداد، ثمّ عقبه في خطّته أخوه أحمد، التزم بين سنة 1840-1845 لزمة البطان مع شركاء له، ثمّ لزمة بيع الجبس كذلك سنة 1845-1846، كما التزما معاً لزمتي شواشي العسكر والصّابون بين 1848 و1850. توفيّ سنة 1856.

(354) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2250/3، سبق ذكره.

كساوي العسكر» وحدّد ثمنها على امتداد فترة عملها مع محمود بن عيّاد كذلك بمبلغ 100,000 ريال.

وكما هو بيّن في إطار هذا المشروع الضخم ستغري هذه اللّزم أصحاب الأموال بأرباح طائلة، كما ستلزمهم في الوقت ذاته بعدم التّهاون في متابعة متطلّباتها. وما لفت انتباهنا هنا هو كيف استطاع التجّار اليهود التوصّل إليها وهم الذين أُبعدوا في ديار الإسلام منذ القديم عن كلّ ميدان يمتّ بصلة إلى السّلك العسكري[355]؟

بيعت لزمة كساوي العسكر، كان أوّل المشرفين عليها محمود بن عيّاد، وأسندت له مهامّها لعلاقته بأحمد باشا باي من ناحية[356]، ولوفرة أمواله من ناحية ثانية، واعتبرت في السّنة الأولى من عملها من أهمّ التزاماته بعد «لزمة صاع زيت الوطن القبلي» و«لزمة ربعه» و«لزمة رحبة النّعمة»، الّتي بلغت أسعارها على التّوالي، 150,000 و115,000 و110,000 ريال[357].

وتمثّلت آليّات عمل اللّزمة في هذه الفترة في دفع السّعر الّذي اتفق بشأنه المتعاقدان، ثمّ يتكفّل الملتزم من جانبه بشراء كلّ متطلّبات الأزياء الرّسميّة وحياكتها، وفق مواصفات معيّنة تحدّدها سلطة الإشراف، وبعد أن يتمّ إنجازها تُباعُ للدّولة تفصيلاً لا بحساب التّكلفة، ومن هنا يتحصّل الملتزم على أرباحه[358]،

(355) على مستوى الإيالة التّونسيّة لم ينتم اليهود حتّى بعد الإعلان عن عهد الأمان لا إلى الجيش ولا إلى الشرطة وهي ظاهرة قديمة لم ترتبط بالبلاد التّونسيّة فحسب بل في كلّ البلدان الإسلاميّة الّتي آوت أهل الذمّة ولهذا الأمر اعتبارات دينيّة لرتبطت بالشروط العمريّة. حول هذا الموضوع انظر على سبيل المثال: عامر، ف.م؛ تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلاميّة، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ج1، ص174-184. الوقاد، م.م؛ اليهود في مصر المملوكيّة في ضوء وثائق الجنيزة، 1250-1517، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص131-133. وحول الشرطة انظر دراستنا: بن رجب، رضا؛ الشرطة وأمن الحاضرة. . .، سبق ذكرها.

(356) حول علاقة محمود بن عيّاد بأحمد باشا باي، انظر خاصّة: الإتحاف، ج4، ص55، 80.

(357) قبل هذا التاريخ نافس حسونة بن الحاج محمود بن عيّاد في لزمة الدخان (بيعه وربعه) ولزمة دار الجلد واستطاع الحصول عليها بالأسعار التالية: 500,000 ريال، 285,000 ريال و700,000 ريال. انظر: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2250/ 3، سبق ذكره.

(358) أ.و.ت؛ دفتر رقم 2148، أسعار السلع المستعملة في صنع أزياء العسكر بتاريخ 1845-1846.

ولا شكّ في أنّ اتّباع هذه الطريقة في العمل سيمكّن الملتزم من أن يغنم من وراء هذا المشروع، ويمكن أن نتأكّد من ذلك عند مقارنة التّكلفة الحقيقيّة لزي الجندي الواحد سنة 1846 والّتي تراوحت بين 14,5 ريالاً للزي الصيفي وحوالى 23 ريالاً للزي الشتوي، وسعر بيعه الّذي حدّد بما يعادل 26 ريالاً للأوّل و41 ريالاً للثاني[359]، ونقيس طبقاً لهذه المقارنة العدد الجملي للجنود الّذي فاق خلال هذه السّنة 14,000 جندي[360]، وعلى هذا النّحو يتحصّل الملتزم على أرباح صافية تفوق 400,000 ريال، إضافة إلى الأرباح المتأتّية من أزياء القادة والضبّاط الّتي تراوحت أسعارها بين 150 و849 ريالاً للزيّ الواحد[361]. وبهذا يتمكّن الملتزم من تغطية التّكاليف الجمليّة (سعر اقتناء اللّزمة والمحدّد بمبلغ 100,000 ريال وأسعار البضائع المقتناة) وتعود عليه لزمته بأرباح لا نخال نسبتها تنحدر تحت مستوى 300%.

لقد عمل بهذا الشّكل من الالتزام ـ كما سبق وذكرنا ـ محمود بن عيّاد الّذي تمسّك بها إلى سنة 1852، لكن سحبت منه بعد هروبه[362] وأسندت وظائفها مباشرة إلى أحد أصحاب الأموال من اليهود الّذي سيّرها هو الآخر على امتداد ما يقارب الثّماني سنوات[363].

(359) يتكوّن الزيّ الشتوي من: فاكيته وسروال وعبا تتطلّب حوالى 9 أذرع من الملف المصنوع (ملف عسكر، ملف كركسونة، كانات قطني)، أمّا الزي الصيفي فيتكوّن من: كسوة بها سبعة كانات قطنية، وذراع ونصف دوك الخيط) .المصدر السابق.

(360) بلغ الجيش النظامي في عهد أحمد باشا باي الأعداد التالية: 10560 سنة 1840، 9334 سنة 1841، 14432 سنة 1842، 12221 سنة 1843، 12771 سنة 1844، 12071 سنة 1845، 14011 سنة 1846، 16071 سنة 1847، 16221 سنة 1848، 16071 سنة 1849، 16461 سنة 1850، 16981 سنة 1851، 16981 سنة 1852، 14865 سنة 1853. استندنا هنا إلى تقرير تافارن Taverne حول أعداد الجنود بالإيالة التونسيّة الّذي يحمل عنوان:

«Coup d'œil sur les forces militaires de la Régence de Tunis», Ghar el-Melh, 9 juin 1853.

ورد في: Chater, K.; Dépendance et mutations..., *op. cit.*, p. 515

(361) تعسّر علينا تحديد تكلفتها وذلك لاحتوائها على عدّة فصول لم نتوصّل إلى ضبط أسعارها.

(362) حول تفاصيل هروبه، انظر خاصّة: الإتحاف، ج4، ص150-154.

(363) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1902، محاسبة لزام كساوي العسكر بتاريخ 1855-1860. دفتر رقم: 2250، مماثل للدفتر السابق ويحتوي على مقتنيات اللّزمة من التجّار بتاريخ (1850-1854).

ونروم في دراستنا لهذه اللّزمة التّعريج على بعض التّفاصيل المتعلّقة بآليّات عملها منذ بعثها، ذلك أنّ العديد من الملاحظات تستوجب لفت النّظر إليها لإبراز الدّور الّذي أنيط بعهدة ملتزمها الجديد الكولير شمعون ناطاف من ذلك :

- التطوّر الّذي شهدته اللّزمة مع بداية خمسينيات القرن التّاسع عشر ساهم في دعم محتواها بمهامّ أخرى، وبالتّالي سيؤدّي هذا إلى التّغيير في شكل عقدها وقد يرافقه تغيير في قيمتها الماليّة.
- استمرار هذا الملتزم الجديد في العمل بها دفعنا إلى التّساؤل عن مدى تمكّنه من تعويض سلفه وهو الرّجل الثّاني في الدّولة(364)، أي هل كان الوزن المالي لشمعون ناطاف يضاهي القوّة الماليّة لأثرى تاجر في الإيالة؟ وهل خوّلته علاقته بالسّلطة شرف خدمة الدّولة والاستئثار بأموالها؟

تشابهت لزمة كساوي العسكر في هذه الفترة بلزمة النّفقة(365)، لا في تفاصيلها بل في مبادئ عملها، ووجه الشّبه يكمن هنا في دخولها إطار إسداء خدمات معيّنة للدّولة بمقابل، لكن إذا كان هذا المقابل قد وقع ضبطه في ما مضى، فإنّ الدّولة عدلت عن تحديده مع اليهودي شمعون ناطاف بالرّغم من تطوّر اللّزمة وإثقال التزامها بتوفير بضاعة لزمتّي «شواشي وصبابط العسكر»، ومن ثمّ لم تعد اللّزمة مقتصرة على توفير الأزياء فحسب بل امتدّ اختصاصها إلى كساء الجنود والضبّاط من أعلى الرّأس إلى أسفل القدمين صيفاً وشتاء، أي أنّها كُلّفت بتوفير زيّ رسميّ مكمل بأتمّ تفاصيله(366).

سعت الدّولة إلى ضبط مقادير مقتنيات اللّزمة وأثمانها من سلع وأدوات وألبسة جاهزة، وفرضت على الملتزم عدم تجاوز الأسعار المحدّدة، وهو ما يعكسه لنا الكشف أدناه(367):

(364) Bachrouch, T., *Le saint et le prince...*, *op. cit.*, p. 562-563.

(365) سبق وأن تعرّضنا إلى لزمة النفقة في هذه الدّراسة.

(366) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2150، سبق ذكره.

(367) اعتمدنا في رسم الجدول أدناه على، أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2150، سبق ذكره.

جدول رقم 14
مقتنيات لزمة كساوي العسكر من الأقمشة لعام 1269 هجري

البضاعة[368]	الكمية/ ذراع[369]	السعر الجملي/ ريال	سعر الذراع/ ريال[370]
ملف باريز	27.943,50	263.309	بين 11 و19
ملف عسكر	27.181,75	180.290,25	بين 6 و7
فضالي مالطي	13.124	113.352,75	بين 7 و14
كتان قطني بوثنين وبوثلاثة	160.441,75	99.025	بين 0,50 و0,75
ملف بوعشرة وبوخمسة	8.286,75	64.118,25	بين 7 و14
طقطة	15.499,50	44.584	بين 2,5 و3,75
عنبر قيز	2.632	44.480,00	بين 14 و24
ملف كبابط	3.289,50	26.242,75	بين 7,5 و9
قمراية	351,50	21.694,75	بين 60 و70
قماش خيط[371]	7019	20.864,50	بين 2,75 و3,5
كمخة حرير	1.502,75	17.358,25	بين 4 و7
ملف كركسونة	5.386	16.694,75	بين 2,5 و4
كتان قطني بوخمسة	9.498,25	12.997,25	بين 1 و1,5
قرماسود	233	12.897	بين 45 و60
دوك الخيط	6.268,75	11.632	بين 1,25 و2,25
ملف شالي	1.882	11.530,50	بين 6,5 و7
زانيته	14.841,75	10.423,75	بين 0,25 و0,75

(368) أخضعنا ترتيب البضاعة إلى أهميتها المالية استناداً إلى سعرها الجملي، إضافة إلى أننا لم نُدخل تغييراً على مصطلحاتها وأوردناها كما جاءت في مصدرها وحاولنا قدر المستطاع البحث في شروحها وإيجاد تفاسير لها ضمناها إلى فهرس الكلمات الصعبة في آخر هذه الدّراسة.

(369) الذّراع هو وحدة قيس أغلب الأقمشة هنا، عدا ثلاث حالات سنشير إليها في أوانها.

(370) إدراجنا لهذا العمود كان لغاية إبراز السعر الفردي لهذه الأقمشة، فهي لم تقتن بسعر موحّد كما لم يتمّ طلبها في تاريخ واحد.

(371) وحدة قياس هذا النّوع من القماش هو المتر (ميتروات، كما ورد في المصدر).

انيكس	19.562,75	6.207	بين 0,25 و0,75
صوف جزة[372]	93,25	5.557,50	بين 55 و62
كلان	592	5.127,50	بين 18 و20
روا فرنسا	3.137,75	5.012,75	بين 1,25 و1,5
كوسة مرانة	1.230	4.887	بين 3 و5
صوف مغزول	43	2.773,50	64.5
ميرنوس	199,25	2.328,25	بين 11 و13
أملس	592	2.220,50	3.75
مويّر	176,25	2.081,75	بين 10 و14
كمخة صوف	40	2.017	بين 43 و55
كانات دامة زرقا	1.277,50	1.828,25	بين 1,25 و1,5
فضالي كرية	26,50	1.457,50	55
كانابه	2.039	1.343	بين 0,5 و0,75
جليكو حرير	153,25	979,25	بين 5 و7
مرسلياتة	234,50	889	بين 3 و4
شملوط	273,25	525,50	بين 1,75 و2
أذرعة منصب	23	468	بين 20 و21
فرانجة فترل	35	303	بين 7 و10
تللي مطروز	16	257	بين 15,5 و17
فرانجة بلاط	23	244	بين 9 و12
تللي عادة	31,50	183,50	بين 5 و7
تلّي	8	21,50	بين 2,5 و2,75
الجملة: 37 نوعاً من القماش مع إضافة الصوف	328.035,75 ذراع قماش 7.019 متر قماش خيط 136,25 قنطار صوف	818.207 ريال	
ملابس جاهزة ومقتنيات أخرى		501.612,75 ريال	
الجملة		1.319.819,75 ريال	

(372) وحدة وزن الصوف هو القنطار (صوف جزّة وصوف مغزول).

حُرّر هذا الكشف في السّنوات الأخيرة من عهد أحمد باشا باي، ويبدو أنّ المبدأ الّذي قام عليه هو حرص الدّولة على تتبّع مصاريفها الهامّة، خاصّة وأنّ الأمر يتعلّق برعاية المشروع المبجّل لدى الباي[373]. وقد ساعدنا هذا الكشف على بسط التكلفة الجمليّة لمقتنيات هذه اللّزمة والنظر في أنواع بضائعها وأسعارها، وهو ما سعينا إلى إبرازه قصد توضيح أهميّتها الماليّة، أو بالأحرى الكشف عن المصاريف الّتي أنفقها الملتزم اليهودي في إطار تنمية تجارته، وهي دون شكّ استثمار لأمواله الخاصّة.

اقتنى شمعون ناطاف في إطار مهمّته حوالى 37 نوعاً من القماش، اختلفت قيمتها باختلاف أصنافها وجودتها، من الممتاز (قمراية، كمخة صوف، كريبة، كتلان، عنبر قيز)...، إلى المتوسّط (ميرنوس، ملف باريز، موبّر)...، إلى العادي (ملف عسكر، طفطة، ملف شالي)...[374]، وكانت في مجملها أقمشة مستوردة سواء من فرنسا الّتي وفّرت ما لا يقلّ عن خمسة عشر نوعاً (ملف باريز، ملف كركسونة، روا فرنسا، أنيكس، كانات قطني)...، أو مالطا (فضالي مالطي، ملف كبابط، قماش خيط)...، إضافة إلى بعض الأنواع من ليفورنو ومن بلدان مشرقيّة[375]، ولم توفّر السّوق المحليّة غير ملف العسكر والصّوف وبعض المنسوجات الحريريّة الّتي استوردت مادّتها الأوليّة[376]، وهنا نتأكّد من الفشل الذّريع لمصنع الملف بطبربة الّذي أنشئ لغرض توفير أقمشة لباس الجيش[377]، فهو لم يساهم إلاّ بحوالى 27,000 ذراع من الملف أي بنسبة لم تتعدّ 6% من جملة ما تتطلّبه الأزياء العسكريّة الّتي بلغت حاجيّاتها ما يناهز 350,000 ذراع من

---

(373) اتّفقت جميع الدّراسات على أفضليّة مشروع أحمد باشا باي العسكري انظر:
Chater, K., *Dépendance et mutations*..., *op. cit.*, p. 509-516. Martel, A ., «L'armée d'Ahmed Bey», *C.T.*, 1956, p. 373-407. Ganiage, J., *Les Origines*..., *op. cit.*, p. 112-121.

(374) اعتمدنا في تصنيف هذه الأنواع من الأقمشة وفق هذا الترتيب على مقادير مبالغها الماليّة. انظر: جدول مقتنيات لزمة كساوي العسكر ويحتوي على عمود مخصّص للسعر الفردي للأقمشة بتاريخ 1852-1853.

(375) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2153، مشتريات بضائع لزمة كساوي العسكر بتاريخ 1853-1854.

(376) سبق وأن تعرّضنا إلى استيراد الحرير. انظر: لزمة سمسرية الحرير.

(377) الإتحاف، ج4، ص76.

القماش[378]، وهي نسبة غير قادرة على توفير أكثر من 1,300 زيّ شتوي مكتمل[379] في حين أنّ عدد الجنود النّظاميين آنذاك قد تجاوز حدود 16,000 جندي[380].

كان لزاماً على شمعون ناطاف ـ إلى جانب توفيره لهذه الأنواع من الأقمشة ـ أن يقتني العديد من التّجهيزات الأخرى منها بعض الأنواع من الملابس الجاهزة المستوردة والمحليّة كالقبّعات والأحذية والسّروج والجوارب وبعض الملابس الدّاخليّة الّتي لا تمنح إلاّ لذوي المراتب العليا فقط. وقد تجاوزت هذه المعدّات ما قيمته نصف مليون ريال، مساهمة في الرّفع من مصاريف اللّزمة الّتي تعدّت تكلفتها خلال عام واحد (1269 هجري) المليون وربع المليون ريال[381].

تُحيلنا هذه المصاريف مبدئيًا على تكاليف القيام بالسّلك العسكري والّتي تحدّد أرباح الملتزم بنسبة 10% من جملة المصاريف، وإذا كان شمعون ناطاف قد عاد إليه ما يقارب 150,000 ريال من استثمار أمواله في اللّزمة، إلاّ أنّ سلفه محمود بن عيّاد قد فاقه أرباحاً بالرّغم من اقتصاره على «كساوي العسكر» دون التزامه بتوفير القبّعات والأحذية[382]. ومن البديهي هنا أن ترتبط المصاريف بعدد الأفراد المنضوين تحت لواء السّلطة العسكريّة في ارتفاعه أو في انخفاضه، أي بتعبير أدقّ، يتطوّر الإنفاق حسب عدد المنتفعين من ثمار هذه اللّزمة كما يصنّفه الجدول التّالي[383]:

---

(378) إذا أخذنا في الاعتبار «قماش الخيط» روحية كيله «المتر»، وبعض الأقمشة الأخرى الّتي دخلت في إطار ما أطلقنا عليه «مقتنيات أخرى»، انظر: جدول بعض مقتنيات لزمة المهمات المرافق لدراسة هذه اللّزمة.

(379) انظر: ما سبق من الملاحظات المتعلّقة بما يلزم لباس الجندي من أقمشة وكلفتها.

(380) انظر: تقرير تافارن Taverne، سبقت الإشارة إليه.

(381) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2150، سبق ذكره.

(382) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2350/3، سبق ذكره.

(383) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على الدّفاتر التالية: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1902، محاسبة شمعون ناطاف لزام كساوي العسكر بتاريخ 1855-1860، دفتر رقم: 1911، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1858-1859، دفتر رقم: 1917، شبيه بما سبق بتاريخ 1859-1860، دفتر رقم: 2155، شبيه بما سبق بتاريخ 1855-1856، دفتر رقم: 2156، شبيه بما سبق بتاريخ 1856-1858، دفتر رقم: 2157، شبيه بما سبق بتاريخ 1857-1859.

جدول رقم 15

توزيع التكلفة الجمليّة للزمة «كساوي العسكر» على مستحقّيها

السنوات / المتضمنون	1857-56	1858-57	1859-58	1860-59	الجملة[384]
الباي وآله	304,302	531,375	750,324	382,912	1,968,913
المماليك	87,294	22,257	87,628	111,284	308,463
الألاي الأوّل	121,144	31,557	39,585	77,171	269,457
الألاي الثاني	28,002	31,924	21,918	-	118,012
الألاي الثالث	17,537	3,551			
الألاي الرّابع	10,609	4,471			
الألاي الخامس / الألاي السّادس	186,869	84,327	53,476	118,367	443,039
الألاي السّابع	49,351	3,923	13,103	-	66,377
الطبجية	132,818	44,901	60,187	162,401	400,307
الخيّالة	96,385	20,491	24,736	10,314	151,926
البحريّة	49,749	58,115	119,779	160,351	387,994
عسّة وموزيكة باردو	34,095	34,829	46,411	56,813	172,148
مشاشوات	46,935	37,429	36,362	34,384	155,110
الغرفة والأمحال	145,959	120,340	232,774	110,472	609,545
هدايا	57,050	156,709	162,171	135,168	531,098
أجر التّوارزيّة	19,635	17,472	23,534	32,459	93,100
الجملة	1,387,734	1,203,671	1,691,988	1,392,096	5,675,489

يوزّع هذا الجدول الإحصائي التّكلفة الجمليّة للزمة «كساوي العسكر» على 17 قسماً، ومن هذا المنطلق لم تختصّ اللّزمة في متطلّبات الجنود من الأزياء بل تعدّت ذلك إلى كساء الباي وآله والمماليك و«المشاشوات» وموظّفي الغرفة وعملتها، إضافة إلى قسم الهدايا الّتي يأمر الباي بمنحها للموالين والمقرّبين إليه.

(384) القيمة الماليّة للبضائع المقتناة بحساب الرّيال.

نلاحظ من خلال هذا التّوزيع وفي مستوى جملة المصاريف السّنويّة أنّ تكلفة المقتنيات قد شكّلها التّذبذب، ومن الأكيد أنّ هذه الصّفة لم ترتبط بأسعار البضائع بقدر ما انجرّت عن عامل أوّل تمثّل في تزايد ما يُقتنى للباي ولآله من الذّكور، قابله عامل ثانٍ تمثّل في انخفاض المصاريف المخصّصة لأزياء الجند، وقد تأتّى هذا التّحوّل من جرّاء السّياسة الّتي سلكها محمد باي عند اعتلائه العرش الحسيني، والّتي ارتكزت على مبدأ التّخفيض من عدد الجنود[385] ليتخلّص من عبء إعالتهم، لكن هذه المساعي لم تجن له الأموال الّتي تساعده على تحمّل كساء ما تبقّى له من الجند، ذلك أنّ مصاريف لباسه الشّخصي ولباس خاصّته ما انفكّت تتزايد، فخلال سنة 1858 مثلاً، ارتفعت مقادير كسائه بحوالى 250% عمّا كانت عليه قبل سنتين (1856)، كذلك شأن كساء حرمه الخاصّ وخزانة هداياه الّتي أنعم بما فيها على العديد من الأشخاص الذين لا ينتمون إلى السّلك العسكري ـ حسب وجاهتهم وولائهم له ـ، فقد منح على سبيل المثال سنة 1858 :

- «كسوة كسبات صنف أوّل» وتكلفتها 1077,5 ريالاً لكلّ من شمعون ناطاف صاحب اللّزمة والحكيم اليهودي نونس فايص[386].
- «كسوة كسبات صنف ثاني وحميلة مطروزة وصبّاط»، لكلّ من شمعون ناطاف مرّة ثانية وكوكة لمبروزو وأحمد هرماس وحمدة الغمّاد[387]، وسعّرت البدلة منها بما قدره 759,5 ريالاً.
- «كسوة كسبات صنف ثالث» لأمين النجّارين محمد النيّال وأمين البنائين محمد بن عمر وناتان شمّامة والكولير يوسف ابن شمعون ناطاف ويعقوب غزلان معلّم دار السكّة والذمّي دافيد لياه، وثمن الواحدة حوالى 595 ريالاً.
- «ثلاثة كساوي كسبات صنف رابع»، للأخوة إسحاق وموشي وإسرائيل

(385) الإتحاف، ج4، ص210.

(386) نونس فايص (Nunez Vaïs)، هو أحد أطبّاء محمد باي.

(387) حمدة الغمّاد، يدعى كذلك محمد وهو من آل الغمّاد بالحاضرة، وابن الحاج حميدة الغمّاد شيخ المدينة وأمين أمنائها. تولّى مشيخة ربض باب الجزيرة في خمسينيات القرن التّاسع عشر، وبنشأة مجلس الضبطيّة كان عضواً قاراً في محكمته باعتبار وظيفة المشيخة إلى جانب عثمان هاشم شيخ المدينة وعمر ثابت شيخ ربض باب سويقة. توفي سنة 1868.

شمّامة وقدّرت جملة أسعارها بحوالى 1575 ريالاً أي بحساب 525 ريالاً للبدلة الواحدة[388].

جاءت جملة هذه المصاريف على حساب ما كان يسند لجنود الآلايات السّبعة والطبجيّة والخيالة والبحريّة، وما ينبغي أن نشير إليه في هذا الصّدد هو أنّ التّوجّه لتخفيض عدد الجنود المُغالين يؤدّي حتماً إلى تراجع مقتنيات هذه اللّزمة، وبالتّالي تراجع مصاريف الكساء، لكن ما توصّلنا إليه قادنا إلى ما يخالف هذا المبدأ، فبالرّغم من أنّ عدد الجنود الذين أبقى عليهم محمد باي في الثكنات سنة 1858، لم يتجاوز الخمسة آلاف جندي[389]، فإنّ المصاريف في هذه السّنة بالذّات ارتفعت إلى أقصاها بتجاوزها المليون ونصف المليون ريال، وهذا يدلّ على أنّ المتطلّبات الماليّة لكساء الجنود الذين أعفاهم من الخدمة العسكريّة لم توجّه إلى مصالح أخرى بل بقيت في كنف اللّزمة ووفق تصرّف ملتزمها الّذي حوّل أكثر من نصف المبالغ المنفقة إلى الباي، ومن هذا المنطلق لم تعد اللّزمة مرتبطة بتوفير الأزياء الرّسميّة لآلاف الجنود بقدْر ما ارتبطت في جزء هامّ من عملها بشخص الباي.

ليس مأربنا هنا اتّهام شمعون ناطاف بالإسراف أو بتجاوز حدود التزاماته، بل غايتنا توضيح تورّطه أو بالأحرى مساهمته في تضخيم مصاريف اللّزمة، وذلك بتدخّله في عديد المناسبات فيما ينبغي أن يُقتنى للباي من لباس أو أقمشة إن لم نقل فرضه إيّاها، وإنّنا لنلاحظ ذلك من خلال التّغيير الّذي طرأ على العديد من «التّذاكر» بضاعة وأثماناً بطلب منه، ولم نعثر في هذا السّياق على «تذكرة» واحدة قلّت قيمتها الماليّة عن الّتي عوّضت بها.

ويكشف هذا التّصرف عن المكانة المتميّزة الّتي حظي بها شمعون ناطاف في القصر، وهو ما خوّله الاطّلاع على الحياة اليوميّة للباي وعاداته. وفي هذا كسب لثقة من الصّعب الحصول عليها، وقد وظّفها شمعون ناطاف للمحافظة على

---

(388) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2150، سبق ذكره. ص، 17، 22، 33، 36، 71، 94.

(389) بنبلغيث، الشيباني؛ الجيش التّونسي في عهد المشير محمد الصادق باشا باي 1859-1881، شهادة التعمّق في البحث، إشراف الأستاذ عبد الجليل التيمي، جامعة تونس الأولى، 1990-1991، ص70.

مصالحه باعتباره ملتزماً ولتدعيم أرباحه المالية باعتباره تاجراً وذلك بمحاولته الرّفع من حجم مصاريف اللزمة، إذ من خلال جملة مبالغ الإنفاق بين 1856 و1859، عاد إليه ما يزيد عن 560,000 ريال أرباحاً صافية، جُمعت بانطلاقها من 138,000 ريال، ثمّ انحدارها إلى 120,000 ريال، ثمّ بارتفاعها إلى 169,000 ريال، وأخيراً إلى مستوى 139,000 ريال، وإذا كان هذا المبلغ قد انحدر عمّا حصّله الملتزم من ربح في السنة الّتي سبقت، فإنّه يعدّ مرتفعاً جدًّا لأنّه لا يمثّل إلاّ حصيلة عمل ستّة أشهر لا غير (من شباط/ فبراير إلى آب/ أغسطس 1859)، أي من حياكة الأزياء الصّيفيّة فقط[390]، ويمكن أن نقيس بما يعادل هذا المبلغ أو يفوقه من أرباح الأزياء الشّتويّة.

لكن كيف تمكّن الملتزم من الصّمود أمام مصاريف اللّزمة دون أن تنهار استثماراته الماليّة أو تختلّ موازينها؟

نجح هذا الملتزم في تسيير لزمته بإرضائه القصر وجيشه وبتوفير ما لم تقدر مداخيل الدّولة على توفيره، بالرّغم من عدم توصّله بالمبالغ الّتي أنفقها وأرباحها لمدّة أربع سنوات متتالية (1856–1859) وهي أموال تجاوزت الخمسة ملايين ونصف المليون ريال. ولا شكّ في أنّ مجابهة مثل هذه المصاريف الّتي لا يجوز تأجيلها لم تتسنّ إلاّ بوفرة أموال الملتزم الّتي تدعّمت بما عاد إليه من اللّزمة ذاتها خلال الخمس سنوات الأولى حيث كانت تصرف له بانتظام التّكاليف والأرباح معاً، وقد ساعدته هذه المبالغ على تعويض محمود بن عبّاد بتقلّده لأصعب مهامّه نظراً إلى ارتباط اللّزمة بحرمة الدّولة وسلطانها[391].

يبدو أنّ نجاح الملتزم في ما باشره من مسؤوليات كان مدعوماً من قِبَلِ مجموعة من التّجار اليهود الذين تآزروا معه لإعانته، ويتّضح لنا ذلك من خلال

(390) يتمّ اقتناء البضائع لحياكة الأزياء الصّيفيّة ابتداء من شهر كانون الثاني/ يناير أو شباط/ فبراير من كلّ سنة لتكون جاهزة مع بداية فصل الصّيف، وهنا نلاحظ تأخر بعض المقتنيات إلى شهر آب/ أغسطس وذلك ناتج عن اقتناء الملتزم لبعض الملابس الجاهزة.

(391) تمّ هذا في عهد أحمد باشا باي خلال السّنوات الأولى من عمل اللّزمة (1850–1855) فحسب حيث كان الملتزم بمصاريفه وأرباحه كلّ عام، ولا شكّ أنّ محاسبته كانت بأمر من الباي لحرصه ومحافظته على حسن سير عمل اللّزمة.

أسماء مزوّديه، فعَدا الحاج قدور بن هلال الّذي ابتاع له كميّات قليلة من الأقمشة لم تفق جملة أثمانها 4,376 ريالاً، والمركانتي جوزاف سوبارتي الّذي ورّد له بعض الأقمشة من مالطا بمبالغ لم تتجاوز جملتها 52,570 ريالاً، وبعض التجّار الآخرين وعددهم لم يتجاوز الستّة أفراد اقتصرت بضائعهم على بعض الأنواع المعيّنة من مستحقات حياكة الأزياء لم تتعدّ تكلفتها 18,480 ريالاً، نجد مزوّده الرّئيسي والأوّل دافيد عثّال وهو من أفراد إحدى العائلات اليهوديّة الثريّة الّتي اختصّت في تجارة الأقمشة بالإيالة، وقد أمدّ شمعون ناطاف بما يزيد عن ثلاثة أرباع ما يستوجبه عمل اللّزمة، كما أعانه من خلال وساطته في اقتناء «شواشي العسكر» وتزويده بها، وهي وساطة لا تساهم إلاّ في الرّفع من سعر البضاعة(392). كما نجد الأخوين يوسف وإسرائيل شمّامة صاحبي لزمة النّفقة اللّذين اختصّا في تزويده بأقمشة مستوردة من فرنسا، وقد ساهما في توفير حوالى 11% من جملة مقتنيات اللّزمة. إلى جانب هؤلاء تعامل الملتزم في عديد المناسبات مع بعض التجّار الآخرين وكلّهم من اليهود، مثل سيمح اليسع وهودة وشمعون الجبرو وهارون مولحو(393).

يبدو أنّ توجّه الملتزم للتّعامل مع التجّار اليهود ساعده على تحمّل أعباء لزمته، خاصّة إذا كانت هناك تسهيلات في تسديد قيمة البضائع، وهي طريقة عمل لا يمكن إنكار تواجدها لدى اليهود الذين اشتهروا بمثل هذه المعاملات فيما بينهم لا في الإيالة التّونسيّة فحسب بل في المغرب وليفورنو وأمستردام وفي عدّة أصقاع أخرى(394).

---

(392) وهي بضاعة تميّزت حرفتها منذ القديم باحتكارها من قِبَل المسلمين، أمّا تجارتها وترويجها خارج الإيالة فقد كان لليهود نصيب فيها. انظر في هذا الصّدد الدّراسات التّالية:

Valensi, L., «Islam et capitalisme: production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVIIe et XIX e siècles», *R.H.M.C.*, 1969, p. 376-400. Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, *op. cit.*, p. 134-137.

(393) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2150، سبق ذكره، ص22، 24، -30، 44، -51، 83، 89، 93، 102، 104. والدفتر رقم 2155، مقتنيات من الأقمشة المستعملة في صنع أزياء العسكر، بتاريخ 1855-1856، ص18، 24، 27.

(394) انظر على سبيل المثال الدّراسات التّالية:

Deshen, S., *Les gens du Mellah: La vie juive au Maroc à l'époque précoloniale*, Traduit de l'Anglais par Janine Gdalia, Albin Michel, Paris, 1991, 268P, p. 179-202.

يتوجّب علينا أن نشير هنا إلى أنّ المكاسب الّتي جناها شمعون ناطاف من تمسّكه بلزمة «كساوي العسكر» لمدّة ثماني سنوات، لم يكن ليحقّقها لولا تعلّقه خاصّة بتلابيب «سيّدنا» دون غيره من الأسياد، فمحمد باي كما يصفه أحد الإخباريين، جبل طبعه على حبّ البذخ والإسراف للظّهور بمظهر العظماء[395] وهو ما زاد في ارتفاع مصاريف اللّزمة وبالتّالي ارتفاع أرباح صاحبها. فهل يذهب بنا الظنّ هنا إلى التّفكير في تورّط رجال السّلطة بدعم القدرة الماليّة للبعض من اليهود ومساهمتهم في تنمية استثماراتهم؟

لا شكّ أنّ لجوء الدّولة إلى ابتداع لزم الخدمات وإلحاقها بنظام الالتزام كان لحاجتها الشّديدة إليها، وهذا التوجّه الجديد بالرّغم من اقترانه بظرفيّة الأزمة الّتي تعيشها الإيالة، فإنّه لم يكن حسب اعتقادنا نتاجًا حتميًا لها، بل هو اجتهاد من الدّولة لتطوير نظامها المالي مسايرة منها لمشاريع الحداثة، فالمهامّ الّتي أسندت إلى لزم الخدمات هنا تحت إشراف «الخواصّ» من أصحاب الأموال لم تتواجد مثلاً بمصر زمن محمد علي باشا الّتي شهدت أزمة مماثلة[396]، أو ببعض الولايات العثمانيّة الأخرى الّتي ارتكزت مقوّمات إدارتها الماليّة على محصّلات نظام الالتزام، بل أشرفت على نفس هذه المهامّ في نطاقها هياكل ماليّة أو دواوين سيّرتها الدّولة وتابعت أعمالها.

وما التوجّه الّذي توخّته السّلط بإيالة تونس، إلاّ محاولة منها للتّخفيف من المصاريف الّتي كانت تتطلّبها هياكلها القديمة (إدارتها ورواتب العاملين بها وتتبّع مصاريفها)[397]، وفي هذا توفير لأموال من شأنها أن تساعد الدّولة على تجاوز

= Lévy, L;La nation portugaise:Livourne, Amsterdam, Tunis, l'Harmattan, Paris, 1999, 426 P. p. 175-187.

(395) **الإتحاف**، ج4، ص266. يذكر ابن أبي الضياف: «... يحبّ الانفراد بالمجد والاستئثار بنفائس الأشياء، وإظهار النّعمة عليه بظهورها في داره. وبالغ في ذلك إلى أن تجاوز حدّ الإسراف، وأثقل ظهر المملكة بشراء ما يشتهيه نسيئة...».

(396) حول الأزمة الاقتصاديّة بمصر ومشاريع الحداثة في عهد محمد علي انظر الدّراسات التّالية: **الشربيني، أحمد**؛ تاريخ التّجارة المصرية في عصر الحريّة الاقتصاديّة 1840-1914، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، 452ص.

(397) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 88، محاسبة بعض الوكلاء على خضاير زيتون وعشر بتاريخ 1756-1757.

محنها، ونعتقد أنّه نتيجة لهذا الأمر كان الالتجاء إلى أصحاب الأموال لمساعدتها على تحقيق ما ترنو إليه، وهذه المساعدة ألزمت بها الدّولة القادرين على تحمّل مصاريفها، بل توصّلت إلى اختيار الأنسب لهذه المهامّ، وكانت الاستجابة من بعض النّخب اليهوديّة عن طواعيّة ورغبة منها.

نجح بعض التجّار اليهود في التسرّب بسرعة إلى هذه الهياكل الماليّة الحديثة الّتي لم يتأقلم مع مسؤوليّاتها غير المقرّبين من السّلطة أو أصحاب النّفوذ المالي. وقد عدّت من أهمّ المنافذ الّتي استأثرت بها النّخب اليهوديّة ودرّت عليهم أرباحاً طائلة، وما تواصلهم فيها ونجاحهم في تقلّد وظائفها إلاّ لخبرتهم وتجربتهم الهامّة في مجال الأنشطة الماليّة، هذا إن لم يكن نجاحهم مقترناً أيضاً بحُسن استثمارهم في قطاعات مضمونة الأرباح، وتبعاً لهذا يبدو أنّ بعض الأثرياء من اليهود جمعتهم بالسّلطة مصلحة مشتركة، تمثّلت في انتفاع اليهود من تقرّبهم من الدّولة (ماليًا ومعنويًا)، قابله انتفاع مماثل للدّولة من الخدمات الّتي أسديت لها من قِبَلِهم في ظرفيّة شحّت فيها السّاحة التّجارية أو الاقتصاديّة عموماً من أصحاب الأموال المسلمين القادرين على تحمّل مثل هذه الأعباء الخطيرة.

وبذلك تبوّأ اليهود مكانة مشرّفة ومحمودة لدى الدّولة أرستها خدماتهم الّتي أسّست علاقة بين الطرفين ساهمت في طمس معالم انتماء هذه النّخبة من اليهود إلى وضع قانوني متدنّ أحكمت أواصره شروط عهد الذمّة، فتحوّلوا إلى وضع مغاير تماماً لا ينمّ إلاّ عن رفعة شأنهم وتقدير مكانتهم وتبجيل مقامهم، وما تحلّي البعض منهم بأزياء عسكريّة مُنِحَتْ لهم من الدّولة[398]، إلاّ رمز لولائهم لها وانخراطهم في خدمتها وعنوان وجاهتهم، واعتراف من الدّولة بهم.

(398) أ.و.ت، دفتر رقم: 2150، سبق ذكره، ص، 17، 22، 33، 36، 71، 94.

الباب الثالث

اليهود والتّجارة البحريّة

تراءى لنا على ضوء ما تضمّنته سجلاّت الجمارك التّونسيّة من مداخيل، أنّ أغلب رجال المال والأعمال اليهود قد وجّهوا استثماراتهم صوب الحقل التّجاري بشكل عام، وهذا ليس بغريب على أقلّية عرقيّة ودينيّة دائمة التّرحال عرف عن أفرادها منذ القديم وفي كلّ مكان حلّوا به مشاركتهم القويّة في هذا القطاع وتمسّكهم بموارده إلى حدّ احتكار بعضها في العديد من الفترات(1).

(1) تُشير العديد من المصادر والمؤلّفات التاريخيّة إلى تمسّك اليهود بالعمل في القطاع التّجاري، ولم يقتصر نشاطهم هذا على فترات زمنيّة دون غيرها، ولا على أصقاع دون أخرى، بل إنّ جذور تعلّقهم بهذا النّشاط بجميع أنواعه ضاربة في القِدَم إلى حدّ أنّ لفظة «تاجر» أصبحت مرادفة للفظة «يهودي» خاصّة في أوروبا العصور الوسطى، كما أسبغت بعض المؤلّفات على نشاط الأقليّة اليهوديّة اصطلاح «الأقليّة التّجاريّة»، إذ هي أقليّة بمعنى ديني وعرقي، و«اقتصاديّة» أو «تجاريّة» بمعنى أنّها وحدها تضطلع بوظيفة اقتصاديّة محدّدة داخل المجتمع، وهو طرح لا نثبت صحّته ولا موضوعيّته بما أنّ العديد من أفراد المجتمعات أين تواجد اليهود سواءً في أوروبا المسيحيّة أو في العالم الإسلامي قد اتّخذوا هم كذلك من الأنشطة التّجاريّة أعمالاً دائمة لهم، إضافة إلى العديد من الأقليّات الأخرى الّتي تعلّق تواجدها بالأنشطة التّجاريّة ونخصّ بالذكر منها الأقليّة الأرمينيّة الّتي تواجدت بمصر والشّام وفي عدّة بلدان أخرى واضطلعت بنفس النّشاط. حول ما أدرجناه من ملاحظات انظر تباعاً: المقريزي، تقيّ الدين؛ السلوك لمعرفة دول الملوك، جزءان، القاهرة، 1973، ج1، ص728. شلبي، أحمد حلمي؛ الأقليّات العرقيّة في مصر في القرن 19، القاهرة، 1993، ص93-95.

Braudel, F; *Civilisation matérielle*..., *op. cit*., p. 131-133. Ben-Sasson, Menahem; «The Jewish community of Gabes in the 11th century; economic and residential patterns», in *Communautés juives des marges sahariennes du maghreb*, édité par M. Abitbol, Jérusalem, 1982, p. 265-284. Elbaz, Mikhael; «Minorités d'intermédiaires, sous-économies et judéités», *in Les juifs et l'économique*..., *op. cit*., p. 344-352.

ويبدو أنّ تخصّصهم في حقل تعدّدت فروعه بتعدّد موارده قد كان وراء أهميّة حضورهم في السّاحة التّجارية للبلاد، كما أنّ مشاركتهم في ما توفّره التّجارة الكبرى أساساً قد كانت وراء نموّ أرباحهم وتثبيت استثماراتهم الّتي امتدّت نحو أغلب القطاعات التجاريّة.

وللتوصّل إلى تحليل هذه المعطيات، والكشف عن دورهم في الوسط التّجاري للإيالة، عمدنا أن نستهلّ هذا الباب من الدّراسة بالنّظر في مستوى نشاطهم، ومنهجنا هنا القيام في مرحلة أولى برصدٍ لنوعيّة بضائعهم وحجم استثماراتهم فيها، ثمّ تفسير ما تقدّمه لنا من بيانات وملاحظات سواءً من حيث تأثيرها في تطوّر نسق التّجارة الخارجيّة للبلاد، أو من حيث مردوديّتها الماليّة، وذلك للتوصّل في مرحلة موالية إلى معرفة مستوى حضورهم بالوسط التّجاري الخارجي للإيالة الّذي يختلف اختلافاً كليًّا عن وسط نظام الالتزام. وقد يقودنا حضورهم هذا إلى محاولة الإلمام بآليّات عملهم وشبكات علاقاتهم والطّرق الّتي دعّمت مكانتهم وحظوظهم ورفعت من شأنهم.

فما هي أهمّ موارد أنشطتهم التجاريّة بالإيالة التّونسيّة في الفترة الحديثة؟ وبماذا ارتبطت؟ وما هي آليّات تواصلها؟

الفصل الأوّل

استثمارات التجّار اليهود في قطاع التّجارة البحريّة

سبق وأشرنا إلى تمكّن بعض النّخب اليهوديّة وخاصّة القرنيّة منها من الولوج إلى عالم القرصنة والانتفاع بما توفّره من موارد وبضائع بمشاركتهم أساساً في ما أطلق عليه ميدان افتداء أسرى القرصنة[1]، لكن نشاطهم في هذا القطاع لم يتعدّ حسب المعلومات المتوفّرة العشريّة الأخيرة من القرن الثّامن عشر، إذ لا الوثائق التّونسيّة تقرّ به ولا المراسلات الأجنبيّة تثبته[2]، وبالمقابل يتأكّد لدينا تواصل نشاطهم

---

(1) انظر إلى العنصر الذي خصصناه لمشاركة التجّار اليهود في عمليّات «افتداء» أسرى القرصنة التونسيّة خلال الرّبع الأخير من القرن السّابع عشر.

(2) بالرّغم من تواجد جملة من الدّفاتر الأرشيفيّة الّتي تحصي بعض عمليّات القرصنة بين أواخر القرن الثّامن عشر والعشريّة الأولى من القرن الّذي يليه، فإنّها لا تتضمّن في كشوفها النّشاط التّجاري لليهود ولا حتّى أسماء المنتفعين بمواردها بالبيع أو بالشّراء، وحسب اعتقادنا فإنّ هذا الأمر يعزى إلى تراجع النّشاط القرصني وبالتالي بداية تقلّص موارده من جرّاء الحملات الّتي أخذت تشنّها القوى الأوروبيّة لضرب القرصنة البربرسكيّة وإنهاء تجارة الرّقيق الأبيض واستعباد الأوروبيّين، وتنطبق هذه الملاحظات على ما تضمّنته كذلك المراسلات الدبلوماسيّة الفرنسيّة خاصّة لنفس الفترة. انظر تباعاً المصادر الأرشيفيّة التالية: أ.و.ت.، دفتر رقم: 137، مداخيل بعض الغنائم القرصنيّة بتاريخ رمضان 1186 هجري (موفّى سنة 1772). دفتر رقم: 221، مداخيل ومصاريف يوسف خوجة صاحب الطابع من تجهيز سفن القرصنة ومن التّجارة، كما تضمّن بعض الصفحات منه مداخيل من الغنائم ومن التّجارة على يد يونس بن يونس وأسماء لأسرى القرصنة، بتاريخ 1804-1805. دفتر رقم: 286، شبيه بالدفتر السابق ويمتدّ تاريخه من 1796 إلى 1801. دفتر رقم: 2504، بيع غنائم قرصنيّة أغلبها من الأقمشة، بتاريخ 1810-1811. دفتر رقم: 4016 ورقم: 4041، يتضمّنان بيانات حول تجهيز سفن القرصنة وبعض العمليّات القرصنيّة بتاريخ 1762-1817.

واستمراره في قطاعَي التّصدير والتّوريد لا على امتداد الفترة الحديثة فحسب، بل إنّ أعمالهم في هذا المجال سبقت هذا العصر وتعدّته كذلك[3]، لكن ما يمكن أن نلاحظه حول الظرفيّة التّاريخيّة لهذه الفترة أنّ انفتاح الإيالة على الأسواق الأوروبيّة أتاح العديد من الفرص لأصحاب الأموال من محليّين وأجانب للاستثمار في قطاع التّجارة البحريّة، كما فتح أمامهم عديد المرافق لاقتحام هذا الميدان.

فما هي البضائع الّتي استثمر فيها التّجار اليهود بوصفهم أكثر الفئات نشاطاً في الحقول التجاريّة؟

وإلى أيّ مدى ساهم التّجار اليهود بنشاطهم في قطاعَي التّصدير والتّوريد في إدماج الإيالة التّونسيّة في اقتصاد السّوق؟

وإلى أيّ حدّ سايرت البلاد ركب الحداثة من خلال الأنشطة التّجاريّة لليهود الّتي انفتحت أكثر من غيرها على العالم المتوسّطي؟

I ـ الاستثمار في «فدية» أسرى القرصنة أو إشكاليّة «الإنسان ـ البضاعة»

لم تنفصل القرصنة في ظاهر حركتها ونشاطها البحري عن البُعد الدّيني في مختلف صوره وتعلاّته[4]. فالقرصنة الإسلاميّة استمدّت شرعيّتها من مفهوم النّص الدّيني لكلمة «الجهاد»[5]، واستندت مثيلتها المسيحيّة إلى الحركة الصّليبيّة

= Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, t. III, p. 387, Devoize à Talleyrand, le 30/7/1799. A.N.P., *Aff. Etr.*, B^3 204, le 26/5/1801.

حول الحملات الّتي شنّتها القوى الأوروبيّة لإنهاء القرصنة وعلاقتها بالإيالة التّونسيّة انظر خاصّة: Chater, K., *Dépendance...*, *op. cit.*, p. 213-263.

(3) انظر على سبيل المثال، الوزان، حسن؛ وصف إفريقيا، سبق ذكره، الجزء 2، ص91.

Grourdin, Philippe., «Les marchands étrangers à Tunis...», *op. cit.*, p. 157.

(4) نورد هذا المعطى بكل تحفظ، لأن القرصنة ستتجاوز الأبعاد الدينيّة، سنتعرض إلى هذا الموضوع لاحقاً من خلال دراستنا للدور الذي احتلّه نشاطها في قطاع التجارة الخارجية. انظر «فدية» أسرى القرصنة. وانظر كذلك: البشروش توفيق، جمهورية الدايات في تونس 1591-1675، مجموعة أيام الناس، تونس، 1992، ص79-80.

(5) حول كلمة «جهاد»، ورد في الآية التاسعة من سورة (التوبة) ما نصه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ =

و«حروبها المقدّسة»[6]. وطبقاً لما تقدّم يتحدّد لنا في الإطار التاريخي للدراستنا قطبان جغرافيّان، العالم الإسلامي الّذي تتزعّمه الإمبراطوريّة العثمانيّة والعالم المسيحي الّذي تقوده قوى أوروبا الغربيّة، وستجمع كما ستفرّق بينها مقولة «الثّابت» و«المتحوّل». «فالثّابت» في إطارنا، لا يعدو أن يكون غير المتوسّط كفضاء بحري محلّ نزاع قديم ومتواصل بين القوى الّتي تريد السّيطرة على أسواقه ومراكزه التّجارية. و«المتحوّل» لدينا هي القرصنة في تمرّدها على الاعتبارات الدينية - دون أن تتجاوزها - لترسي بحركتها قطاعاً ذا مآرب ماليّة عاجلة وأرباح هامّة أغلبها يسير المكسب، مقترنة برباط وثيق بالنّشاط التّجاري المحلّي والدّولي على السواء[7]. وبين هذين العالمين كان للتّاجر اليهودي حضور، في صفّ هذا وإلى جانب ذلك، والكسب من هذا والغنم من ذاك في ذات الوقت، «واسطة خير»، لكن دون أن يزيغ عن تعامله ومعاملاته الماليّة أحد الطرفين[8].

جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾. وورد في صحيح البخاري: «حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرجه إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلماته بأن يدخله الجنة أو يرجعه إلى مسكنه الّذي خرج منه مع ما نال من أجر أو غنيمة...». كتاب التوحيد، حديث رقم 6903، موسوعة الحديث الشريف، أسطوانة ضوئيّة، صخر، 1996. وفي لسان العرب، «الجهاد» هو قتال «الكفار» وهو المبالغة واستفراغ الوسع في الحرب أو اللسان. انظر: لسان العرب، مجلد 3، جذر «جهد»، الرقم 2170، ص133، أسطوانة ضوئيّة، سبق ذكرها.

(6) حول الحروب الصليبية انظر على سبيل المثال:
قاسم، عبده قاسم؛ «ماهيّة الحروب الصليبيّة»، عالم المعرفة، عدد 149، الكويت، 1990، 241ص.

Mantienne, Alain., *Les croisades ou le choc de deux mondes* éd. Corlet, Calvados, 1999, 190 p. Geoffroy, Eric., *Djihad et Union mystique*, Paris, 1997, 150 p.

(7) Boubaker, S., *La Régence...*, *op. cit.*, p. 44-45. Meyer,Jean., «Corsaires», in *E.U.*, t.6, p. 629c, C.D Room, éd. 1995.

(8) لا نقصد بإدراج هذه العبارات التّهكم على اليهود أو التّحامل عليهم، بل ما نورده له أبعاد نقديّة للعديد من كتابات المؤرخين اليهود الّتي وسمت تدخّل التجّار من أفراد الأقليّة اليهوديّة لافتداء أسرى القرصنة بالإيالة التّونسيّة خلال القرن السّابع عشر وما تلاه بعمليّات إنسانيّة محضة يبغون من ورائها تحرير الذّات الإنسانيّة من الرقّ والاستعباد، ستتعرض إلى هذا الموضوع في الصفحات اللاحقة.

استطاع التجّار اليهود بحكم أعمالهم الّتي لم تخرج في أغلبها عن دائرة النّشاط التجاري، أن يشاركوا «المجتمع» القرصني في ما يغنمه من بضائع، بالبيع والشّراء والوساطة والإقراض المالي، وانخراطهم في القطاع القرصني شبيه إلى حدّ ما بالمغامرة، بل يُفضي في بعض الأحيان ـ طوعاً أو قسراً ـ إلى مغامرة ماليّة، من جرّاء عسر مسالكه، والمخاطر الّتي تحفّ بالعديد من جوانبه، أبرزها بالنسبة للتجّار اليهود وأهمّها بحكم قعودهم عن المشاركة الفعليّة في العمليّات القرصنيّة، مخاطر تلف أموالهم المستثمرة في ما أطلق عليه «افتداء» أسرى قراصنة «الدّول البربرسكيّة» (*Les Etats Barbaresques*)، والّتي لا ضامن لاسترداد هذه الأموال سوى التفاهم والتواكيل الشّفوية بالرّغم من وجود شبه قانون دولي يؤطّرها[9].

فكيف تسنّى لهم المغامرة بهذه الاستثمارات، أمام ضراوة فرسان مالطا، وأخطار قراصنة الجزائر وطرابلس؟

تُحيلنا وثائق القنصلية الفرنسية إلى أنّ اشتراك يهود القرنة في هذا الحقل التّجاري قد تجاوز في العديد من الأحيان مساهمة البعض منهم في أهمّ قطاعات التّجارة البحريّة آنذاك، وهو ما يبرزه الجدول أدناه.

جدول رقم 1

عمليّات «فدية» أسرى القرصنة ومبالغها (1681-1705)[10]

العمليّات		صيغة عمليّات «فدية» الأسرى			جملتها	مبالغها[11]
التجّار	عدد التجّار	مشتركة مع يهود ليفورنو	مشتركة مع غير اليهود بليفورنو	غير مذكور		
عائلة لمبروزو	4	74	3	2	79	30,573
(%)[12]	15,4	45,9	1,86	1,24	49	51,5

---

(9) انظر على سبيل المثال: البشروش توفيق، جمهورية الدايات...، سبق ذكره، ص80.

(10) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على الجرد الّذي قمنا به من خلال وثائق القنصليّة الفرنسيّة الواردة في: Grandchamp, P., *La France...*, *op. cit.*, t.VIII- X.

(11) المبالغ الماليّة وردت بحساب الرّيال.

(12) نشير بها إلى النسبة المئويّة من كلّ مجموع على حدة.

مرانكو (ابرهام)	1	23	-	3	26	10,141
(%)	3,8	14,3	-	1,86	16,1	17
عائلة دومون	2	6	2	2	10	3,439
(%)	7,7	3,7	1,24	1,24	6,2	5,8
مدينا (ا ـ ا)	1	4	-	-	4	940,34
(%)	3,8	2,5	-	-	2,5	1,6
أسونة (موسى منديس)	2	19	-	-	19	5,578
(%)	7,7	11,8	-	-	11,8	9,4
تجار آخرون	16	19	-	4	23	8,707
(%)	61,5	11,8	-	2,5	14,3	14,6
الجملة	26	145	5	11	161	59,380
(%)	100	◄ 90,1	◄ 3,1	◄ 6,8	100	100

بالرّغم من تراجع الحركة القرصنيّة ونشاطها خلال النّصف الثّاني من القرن السّابع عشر، فقد كان للتجّار اليهود ثبات فيها، وتمسّك بمواردها، كما تمسّكوا بها في حقب ازدهارها[13] ولم ينجرّ عن هذا التّراجع، تراجع يماثله في أنشطتهم، الّذي ارتكز في جانب منه ـ حسب المعطيات المتوفرة ـ على عمليّات استثماريّة في شراء وبيع الأسرى، الّتي أسّست لامتداد تجارتهم في فضاء زمني لم تحدّه حدود، وفي إطار جغرافي لم يقيّدهم بقيود.

(13) حول ازدهار الحركة القرصنيّة وتراجعها سواءٌ في علاقتها بالإيالة التّونسيّة أو بالبلدان المتوسطيّة عموماً بين القرنين السادس عشر والسابع عشر انظر على سبيل المثال :
Bachrouch, T., *Formation...*, *op. cit.*. p. 59-92. Boubaker, S., *La Régence...*, *op. cit*, p. 43-49. Braudel, F., *La Méditerranée* ..., *op. cit.*, t2, p. 190-211. Fontenay, M., «La course dans l'économie portuaire méditerranéenne au XVIIe siècle», *Annales, E.S.C.*, nov-Déc. 1988, p. 1321-1347. Mathiex, J., «Trafic et prix de l'homme en Méditerranée au XVIIe et XVIIIe siècles.», *Annales E.S.C.*, 1954, p. 157-164. Pignon, J., «L'esclavage en Tunisie de 1590-1620», *R.T.*, 1930, p. 18-37 et 1932, p. 345-377. Sebag, P., *Tunis au XVIIe siècle. Une cité barbaresque au temps de la course*, Paris, 1989, p. 89-150. Wismes, A. de., *Pirates et corsaires*, éd. France-Empire, Paris, 1999, p. 57-108.

شارك في هذا القطاع حوالى ثلاثين تاجراً، ساهموا إجمالاً في «عتق» 161 أسيراً بمبلغ جملي ناهز مقداره 59.380 ريالاً. وقد برزت في هذا الميدان نخبة منهم، خوّلها امتلاكها لسيولة نقديّة، المشاركة بقوّة في سوق «افتداء» الأسرى. وتأتي عائلة لمبروزو[14] في مقدّمة هؤلاء التجّار، إذ استطاع جميع أفرادها سواءً بالاشتراك فيما بينهم أو فرادى الاستثمار في «فدية» 79 أسيراً (49% من جملة عدد الأسرى)، بمبالغ ماليّة فاق مقدارها ثلاثين ألف ريال، أي بنسبة تزيد عن 51,5% من جملة المبالغ الّتي وظّفها جميع التجّار اليهود في هذا الحقل.

ومثل هؤلاء كان نشاط أبراهام بنيامين فرانكو (Abraham Benjamin FRANCO) المستقرّ بالإيالة، والذّي رصد من أمواله ما تعدّى العشرة آلاف ريال «لافتداء» 26 أسيراً، بالاشتراك مرّة مع بعض أفراد عائلة لمبروزو، ومرّات أخرى بمبادرة فرديّة[15]، وتجاوز في هذه الصّفقات ما حقّقه 23 تاجراً قرنيًّا، سواءً على مستوى المبالغ المستثمرة أو على مستوى عدد الأسرى. ويبدو أنّ عمليّاته في هذا الميدان قد فاقت عمليّاته التّجارية الأخرى الّتي لم تزد عن التّسع على امتداد فترة نشاطه المتراوح بين 1693 و1700[16]، حسب ما أمدّنا به الإحصاء.

ويمكن أن نقيس على استثمارات التجّار المتقدم ذكرهم، استثمارات التجّار الآخرين في نفس النّشاط، لكن بمبالغ أقلّ مقادير. فموسى منداس أسونة (MENDES OSSUNA) وإسحاق إسرائيل مدينا (MEDINA) ومردخاي درمون (DARMON) وابنه دافيد، لم يتوصّلوا إلاّ إلى «عتق» 33 أسيراً بمبلغ ناهز 9,958 ريالاً (17%)، وبهذا ساهموا إلى جانب عائلة لمبروزو وفرانكو في «افتداء» حوالى 139 أسيراً، بمبالغ جمليّة قدرتها الإحصاءات بحوالى 50,673 ريالاً، أي بنسبة 85% من إجمالي المبالغ الموظّفة من قِبَلِ جميع التجّار اليهود لشراء الأسرى والمحدّدة كما سبق وعرضنا بما يناهز 59,380 ريالاً.

---

(14) سبق وأشرنا إلى أن هذه العائلة تتكوّن من دانيال ويعقوب وأبراهام ورفائيل.

(15) انظر على سبيل المثال:

Grandchamp, P., *La France...*, *op. cit.*, t. VIII, p. 260, du 23/11/1696. P. 331, du 21/10/1700.

(16) انظر ما أثبتناه في جدول «عمليّات فدية أسرى القرصنة ومبالغها (1681-1705)».

ولوضع هذا المبلغ في سياقه التاريخي وإطاره الجغرافي، وعلى أساس القيمة المالية المتداولة للرّيال في تلك الفترة، تستوجب الإشارة إلى أنه يمثّل حوالى 55,2% من إجمالي مداخيل «فدية» أسرى القرصنة التّونسيّة بين 1681 و1705، الّتي رست مبالغها عند 107,534 ريالاً.

كما يخوّل اقتناء ما لا يقلّ عن 50 سفينة تجاريّة ذات مواصفات معيّنة، إذا استندنا إلى أن «سفينة المجازفة» (L'aventurière) حمولتها 1,600 قنطار، و مجهّزة بكلّ عتادها من مدافع وأشرعة وصوارٍ وحبال ومرساة، ابتيعت سنة 1697 بسبع مائة ريال[17]. وأخرى حمولتها 2,000 قنطار، حدد ثمنها بتسع مائة ريال سنة 1696[18]. واشترك قبل هذا التّاريخ أربعة تجّار لشراء أربعة أخماس سفينة تجاريّة، حدّد سهم كلّ تاجر بما قدره 322 ريالاً، طبقاً لسعرها الكامل والبالغ حوالى 1,600 ريال[19].

لم يتحرّك أغلب هؤلاء التجّار من تلقاء أنفسهم، فقد استندت عمليّاتهم إلى طلبات موثوق بأمرها، مصدرها نظراؤهم من اليهود بليفورنو الّذين جمعتهم علاقات عمل متبادل في إطار استثمار مشترك أو وساطة تجاريّة، لا في مجال شراء أسرى القرصنة فحسب، بل في كلّ العمليّات الّتي أنتجتها التّجارة البحريّة للإيالة. ومن أبرزهم الأخوان هودة وإمنويل كريسبينو (CRESPINO) اللذان كان لهما تعامل متميّز مع أفراد عائلة لمبروزو، فالأوّل جاد نشاطه بثمانيةٍ وثلاثين عقداً، محقّقاً بذلك نسبة (60%) من جميع «افتداءات» هذه العائلة للأسرى، وبلغت طلبات الثّاني ستّة وعشرين طلباً، تضمّن «عتق» ما يماثله من الأسرى. كما ارتبط الأخوان كريسبينو بعقود أخرى مع تجّار من اليهود بالإيالة، لكن لم تكن في المستوى العددي الّذي حققاه مع عائلة لمبروزو أو الّذي أفْرَدَاهُ لها. بنفس المكان أي ليفورنو نجد الأخوة موسى وأبراهام وصموئيل مدينا، الّذين لم يقصروا طلباتهم على أخيهم إسحاق إسرائيل بتونس، بل امتدّ تعاملهم مع العديد من التجّار الآخرين.

---

(17) Grandchamp, P., *La France...*, *op. cit.*, p. 270, du 14/6/1697.
(18) Ibid., p. 260, du 23/11/1696
(19) Ibidem., p. 151, du 30/11/1690

يتّضح لنا من خلال هذه المعاملات الثّنائية أنّ هناك حلقة تدور في رحاها كلّ هذه العمليّات، أو بالأحرى شبكة جنّدت قسطاً هامًّا من أموالها، ومن طاقاتها للاتّجار في أسرى القرصنة، استمدّت طلباتها أساساً من التجّار المستقرّين بليفورنو بوصفهم المتّصلين المباشرين بالجهات الّتي تبغي تحرير الأسير. فكيف تتمّ هذه الاتّفاقيات؟ وعلى أيّ المناهج تبرم عقودها؟

1 ـ طرق تحرير الأسير

تضمّنت شهادات العتق طريقتين يقع وفقهما تحرير الأسير، الطّريقة الأولى وهي الأكثر شيوعاً، ونقدّمها استناداً إلى الوثيقة التّالية :

> «فرانشيسكو سيكاريلو (Francesco Cicarello) من قايتا، «افتداه» أبراهام بنيامين فرانكو من محمد خوجة داي بمبلغ 362 ريالاً و13 ناصريًّا بطلب من تجّار ليفورنو لحساب المؤسسة الخيريّة لنابولي. الفدية 300 ريال. المبلغ الجملي 420 ريالاً و13 ناصريًّا[20]. يقع دفعها إلى ساموئيل دي مدينا بعد 20 يوماً من الوصول إلى ليفورنو»[21].

لفهم آليّات تحرّك هذه العمليّة من ليفورنو ووصولها إلى الموانئ التّونسيّة، كان لا بدّ لنا من تتبّع بعض تفاصيلها وجزئيّاتها، فقد انطلقت من مصدرها عبر وساطات متعدّدة ضمّت أربعة أطراف.

- **طرف أول**: «مؤسّسة خيريّة بنابولي» (Napoli)، ويمكن أن تكون كذلك عائلة الأسير، أو جهة أخرى يهمّها تحريره وعودته[22]، وهذا الطّرف سيأخذ

(20) سنعرض إلى المشكلة التي تطرحها هذه المبالغ لاحقاً.

(21) Grandchamp, P., *La France...*, *op. cit.*, p. 296, du 22/04/1699.

(22) تبرز وثائق القنصليّة الفرنسيّة بالإيالة العديد من الجهات التي تبادر بالإعلام عن الأسير والتعهد بدفع فديته، من ذلك «حاكم الفدية» بنابولي أو جنوه أو بعدة مدن إيطاليّة أخرى، أو بعض السّلط الإدارية «كحاكم جبل الرحمة» بنابولي، أو بعض التجار الذين يهمّهم الإفراج عن الأسير. انظر على سبيل المثال :

Ibid., p. 35, du 18/11/1683., p. 259, du 12/11/1686., p. 280, du 03/11/1697

على عاتقه كل المصاريف الّتي تستوجبها الفدية، أي أنّه المبادر الأوّل للافتداء وهو أيضاً صاحب المال[23].

- طرف ثان: «تجّار ليفورنو»، وتكمن مهمّتهم في الوساطة بين الطّرف الأوّل، وطرف لاحق يتكفّل لهم بالاتصال بالمكان المتواجد به الأسير، أي بالإيالة التّونسيّة أو بالأحرى (مالك الأسير).
- طرف ثالث: «ساموئيل دي مدينا»، المباشر لهذه العمليّة في ليفورنو، وهو الّذي سيحولها إلى صفقة تجاريّة، ولا شك أنّه بقبوله جلب الأسير من الإيالة يكون قد ارتبط بعقد مع الطرفين الأوّلين يضمن له تقاضي مبلغ من المال كأجر على وساطته، وهو الّذي سيتحمل كذلك المسؤولية، أمام وسيط آخر.
- طرف رابع: «أبراهام بنيامين فرانكو»، التّاجر اليهودي المتواجد بالإيالة والمستقرّ بها، والمؤهّل لإتمام هذه الصّفقة وتنفيذها باتّصاله المباشر بالأسير ومالكه، والمتكفّل بدفع كلّ مصاريف الفدية من ماله الخاصّ، وهو الّذي سيحدّد أرباحه وتاريخ استخلاص معلوم هذه الصّفقة مفوّضاً في ذلك الطّرف الثّالث ومسنداً له وثائق العمليّة.

لا تمثّل هنا مرحلة تنفيذ العمليّة، أي خروج الأسير من تحت يد مالكه (محمد خوجة داي)، مرحلة التحرّر النهائي، بقدر ما تمثّل انتقال ملكيّة الأسير أو عبوديّته إلى التّاجر اليهودي «أبراهام بنيامين فرانكو»، الّذي لا يمكّنه من وثيقة عتقه، إلاّ بعد أن يُثبت عليه بالإشهاد أمام القنصل الفرنسي بعقد قانوني ساري المفعول خارج حدود الإيالة. يتضمّن هذا العقد كلّ المصاريف الّتي أُنفقت على الأسير، مع تحديد نسبة الفائض على المقدار الجملي لعمليّة الفدية حتّى يتمكّن التّاجر من استرداد أمواله وأرباحه، ضابطاً إيّاه بفترة زمنيّة لإيفاد المبلغ لتاجر معيّن يثبت اسمه وصفته كذلك بالعقد.

وما يمكن التّأكيد عليه هنا، أنّ التجّار اليهود المستقرّين بالإيالة لا يتّخذون

(23) سنتعرض إلى هذا الموضوع في معرض الحديث عن مفهوم «الفدية» سواءً في اللغة العربيّة أو في اللغة الفرنسيّة وهي اللغة الّتي كتبت بها أغلب عقود فدية أسرى القرصنة التي وردت ضمن وثائق القنصليّة الفرنسيّة بتونس.

في مثل هذه العمليّات أي مبادرة تلقائيّة لعتق الأسير، إلاّ بعد الحصول على طلب تتوفّر فيه كل الضّمانات وشروط الرّبح الّتي تؤتي أُكُلها. لكن في غياب هذا الطّلب المضمون، يسلك بعض التّجار اليهود طريقة ثانية يؤطّرها القرض الماليّ، وفي إحصائنا عددنا سبع عشرة حالة من هذا النوع(24)، وهي طريقة أقلّ تعقيداً من الأولى، وتحتوي تقريباً على نفس الضّمانات، حيث يعرض فيها صاحب المال خدماته على الأسير، بأن يضع على ذمّته المبلغ الكافي لفكّ أسره ومصاريف عودته أو خروجه من الإيالة، الّذي يجب أن لا يكون إلاّ في اتجاه ليفورنو، لمزيد حبك الضّمانات المشروطة بعقد مماثل للعقد الوارد في الطّريقة الأولى، يرسل إلى شريك أو عميل له ليقع عن طريقه الاستخلاص أو تتّبعه.

يُحيلنا تتبّع مراحل الطّريقة الأولى، وتفاصيل الطّريقة الثّانية على انحراف عمليّة عتق الأسير عن منطلقها الأساسي المتمثّل في الفدية بالمفهوم الدّيني والأخلاقيّ أو الإنسانيّ، إلى عمليّة تجاريّة صرفة، يتحدّد فيها مصير الأسير عبر سمسرة ماليّة. هذه العمليّة طوّعها النّسق التّجاري الدّولي المتوجّه نحو اقتصاد السّوق والرأسمالية التّجارية، وتأقلم معه سماسرة أسرى القرصنة بمن فيهم التّجار اليهود في كلّ الفضاءات المتوسطيّة، ليصل مثل هذا التّعامل إلى المشرق بأدناه وأقصاه وإلى العالم الجديد بثغوره الشّماليّة والجنوبيّة(25). فما هي مقادير افتداء الأسرى في القرن السّابع عشر؟ وكيف تتوزّع مصاريفها؟ وما هي حدود أرباح التّجار اليهود ومن خلال سمسرتهم؟

2 ـ المعلوم النقديّ للفدية

لا يمثّل المبلغ الّذي يتقاضاه مالك الأسير في كل الحالات المبلغ النهائي للعمليّة، بل تضاف إليه جملة من المعاليم القارّة والضروريّة في شكل مصاريف لإتمام الصّفقة على الوجه القانونيّ، وقد أفادتنا في هذا الشّأن بعض الحجج بمعلومات ضافية وقيّمة خوّلتنا التعرّف بدقّة على التّكلفة الجمليّة للفدية وتوابعها، ففي عقد جمع بين الأخوين يعقوب ورفائيل لمبروزو وأبراهام بنيامين

(24) انظر على سبيل المثال: Ibid., t. VIII, p. 23, du 18/01/1683., p. 35 du 17/11/1683

(25) Wismes, A. de., *Pirates et corsaires...*, *op. cit.*, p. 143-170.

فرانكو من جانب كممولين، ومراد باي مالك الأسير من جانب ثانٍ، والأسير جوليو دي بونات (Giulio di Bonnet) من جانب ثالث تضمّن ما يلي[26] :

جدول رقم 2
مثال لمصاريف افتداء أسرى القرصنة (سنة 1701)

مصاريف الفدية ونوعيتها	مبالغها		ملاحظات
	ريال	ناصري	
أصل مبلغ الفدية	260	-	أصل المبلغ
شهادة العتق	2	26	المرحلة الأولى
أداء لكبير حراس العبيد	10	-	
أداء لصاحب الطّابع	6	26	
أداء جمركي	14	-	
أداء لديوان الترك	13	28	
أداء قنصلي	1	-	
العقد ونسختان منه	3	-	
شهادة صحّة	-	17	
أداء لشاوش حلق الوادي	1	13	
كراء صندل للعبور إلى السّفينة المقلّة	-	26	
الجملة بعد إضافة الأداءات والمصاريف	312	32	المجموع
تموين 4%	12	23	المرحلة الثانية
تموين «للوسيط»[27] بليفورنو 2%	6	26	
المجموع بعد إضافة مبالغ التموين	331	31	المجموع
«العمولة البحريّة» أو فائض العملة 16%	53	-	المرحلة الثالثة
المبلغ الجملي لعمليّة الفدية	384	31	إتمام إجراءات العقد

(26) اختيارنا لهذا العقد من بين العقود الأخرى لاشتماله على أكثر التفاصيل وأوضحها.
Grandchamp, P., *La France...*, *op. cit.*, t. X, p. 19, du 14/6/1701.
وفي ما يتعلّق بالعقود الأخرى الّتي تحتوي على مثل هذه التفاصيل أو تشابهها. انظر نفس المصدر:
Ibid., t. VIII., p. 203, du 31/03/1693., t. X., p. 15, du 23/5/1701., p. 38, du 31/7/1702.

(27) ترد في عدّة عقود عبارة «الصّديق» بليفورنو، وأبدلناها هنا بعبارة «وسيط» لكي لا نحيد عن المعنى المُراد قصده.

يتضخّم أصل مبلغ الفدية في مرحلة أولى، عندما تضاف إليه جملة المصاريف المتمثّلة في أداءات التراتيب الإداريّة، وأغلبها معاليم قارّة ومفروضة يستوجبها إتمام عمليّة العتق. وللتذكير هنا، لابدّ من الإشارة إلى أنّ السّلطة الحاكمة قد رفعت في هذه الأداءات سنة 1689، بتوظيف 5% على كل أسير يقع افتداؤه من الدّاي، كما سنّت أداء جديداً سنة 1700 على شهادة العتق، مقداره 5 ريالات و25 ناصريّاً[28].

يزداد حجم المبلغ تضخّماً في مرحلة ثانية عند إضافته من جديد إلى ما خُصّ للمؤونة، ولا يعني إدراج هذا المبلغ هنا، هو تغطية لمصاريف أكل الأسير وهو في طريق العودة، فذلك يشار إليه بلفظ «كمّونية» أو «كمّانية» بطلب من الأسير نفسه، بل في هذا العقد يعود مبلغ المؤونة لحساب منفّذي العمليّة، سواءً بليفورنو ونسبة مؤونته 2% من أصل مبلغ الفدية ومصاريفها، أو بتونس حيث اقتطع من ذات المبلغ 4%.

تصل جملة المصاريف إلى مرحلتها الأخيرة، فيوظّف عليها ما أُقرّ من فائض، وقد بلغ في هذا العقد 16%. ووفق عمليّة حسابيّة، نلاحظ أنّ الفارق بالزّيادة يصل إلى حدود 48% بين أصل مبلغ الفدية، وما رسا عليه مبلغ كامل العمليّة، وهي نسب قابلة للزّيادة أو للنّقصان بحكم مسايرتها أساساً للمبلغ الرّئيسي للفدية. وفي إحصائنا حاولنا التوصّل إلى ضبط حدود دنيا وقصوى لهذه الزّيادة[29]، فلم يتدنّ مؤشّر الأولى عن 24%، ولم يتجاوز الثّاني 65,32%[30].

يبقى أن نشير إلى أنّ الفائض الموظّف على كامل العمليّة، أو ما عبّرت عنه العقود «بالعمولة البحريّة»، لم تكن قاعدةً حسابيّةً قارّةً ومنصوصاً عليها يتعامل وفقها كلّ التجّار، بل هي نسب تتغيّر من تاجر إلى آخر، وتراوحت في مجملها

(28) Ibid., t. VIII, p. 144, du 22/12/1689., p. 332, du 28/10/1700.

(29) للتّنبيه لا بدّ من الإشارة إلى أنّنا اعتمدنا لضبط هذه النّسب ما أوردته عقود الجرد الإحصائي الّذي قمنا به، والمتراوحة مدّته بين 1681 و1705، لذلك قد تفلت من حساباتنا بعض النّسب الأخرى سواءً بزيادة المبلغ أو بنقصانه.

(30) Ibid., t. VIII, p. 160, du 5/9/1691., t. X, p. 19, du 14/6/1701.

بين 13 و20%[31]، يقع تسديدها في أغلب الحالات على أساس أجل يضبطه العقد لا يتجاوز العشرين يوماً بعد الوصول إلى ليفورنو. ووفق نسق حسابيّ، كلّما ارتفع مبلغ الفدية زادت أرباح الصفقة سواءً للتجّار بالإيالة أو للوسطاء بموانئ الإرساء.

يخضع مبلغ الفدية في أصله إلى صفات الأسير وانتمائه وكذلك «نوعيته» - إن جازت العبارة -، إذ قد يصل هذا المبلغ في بعض الحالات حدّاً من الارتفاع لم تبلغ مستواه أي عمليّة افتداء، نظراً لارتباطه بعوامل الاستغلال المالي الّذي لا محيد عنها في بعض الأحيان، مثل المبلغ الّذي تكبّدت مجمله الجالية القرنيّة بالإيالة سنة 1706 ومقداره 3,250 ريالاً، لافتداء ربّي يهودي وقع في قبضة فرسان مالطا[32]. ولنا أن نتساءل هل لارتفاع المبلغ من دلائل؟ قطعاً له في مضامينه من الأسباب والإيحاءات ما يدلّ على رغبة القراصنة في اقتناص مثل هذه الفرص الثّمينة، ذلك أنّ شخصيّة هذا الأسير بوصفه رجل دين معروفاً من جهة، وتلهّف التجّار اليهود لافتدائه من جهة ثانية، خوّل مالكه الضغط على أفراد الجالية القرنيّة، وتوجيه المبلغ كيفما يريد للتوصّل إلى أكبر المقادير الّتي يمكن ابتزازها منهم، وهو على يقين من الكسب من وراء ثرائهم. كما يختلف مبلغ الفدية كذلك بين الشيخ المسنّ والشاب اليافع، فليس «ثمن» الأوّل، «كسعر» الثاني، وعلى الصّفات البدنيّة والجماليّة تقاس الأسيرات. وتتّسع فوارق المبلغ بين ما يُفرض لعتق قائد سفينة مثلاً، أو ما يُحدّد لتحرير مسافر أو تاجر عاديّ[33].

(31) نعثر في إحصائنا على حالتين فقط حيث حدّدت فوائضها بنسبة 4%، ولا يمكن هنا اتّخاذهما كمعيار، ذلك أنّ الأسيرين أعتقا بطلب من التجّار الفرنسيين بطبرقة، ولم يغادرا الإيالة بحكم نشاطهما بهذه المنطقة، ويبدو أنّ «العمولة البحريّة» وبُعد المسافة أو قُربها، وفترة انتظار استخلاص ما استثمر في الفدية لها دور هامّ في تحديد نسب فوائض أرباح العمليّة.
Ibid., t. VIII, p. 129 du 29/10/1688., p. 131, du 22/12/1688.

(32) Avrahmi, I., *Le mémmorial...*, *op. cit.*, p. 20.

(33) Bachrouch, T., «Rachat et libération des esclaves chrétiens à Tunis au XVIIe siècle», *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, n°40-43; 1975, p. 121-162. Mansouri, M.T., «Vie portuaire à Tunis au bas moyen-âge (XIIe-XVe s)», in *Tunis cité de la mer...*, *op. cit.*, *p. 155*. *Mathiex, J.*, «Trafic et prix de l'homme...», *op. cit.*, p. 159.

3 ـ الانحدارات الجغرافية لأسرى القرصنة

إذا كانت المبالغ المتأتّية من «فدية» أسرى القرصنة في مجملها محترمة[34]، ومكاسبها مضمونة، فإنّ فوائضها لا تساوي ما تدرّه من أرباح على تاجر واحد، بحكم الاقتسام المشروط عند انطلاق العمليّة بين تاجرين أو أكثر، ذلك أن المبالغ المستثمرة في هذا الميدان قد عادت إلى التجّار اليهود بالإيالة عبر شركاتهم أو نظرائهم بليفورنو، الّذين ارتبطت وساطتهم بفضاءات معيّنة، وهو ما نتبيّنه من خلال الانحدارات الجغرافيّة لأسرى القرصنة التّونسيّة الّتي اختصّ في مجال سمسرتها تجّار الجالية القرنيّة بالإيالة.

جدول رقم 3

التوزيع الجغرافي لأسرى القرصنة (1681-1705)

مدن وجزر وموانئ إيطاليّة	المناطق	نابولي	جنوه	البندقية	قايتا	كالابري	كورسيكا	الجملة
	عدد الأسرى	29	7	4	6	4	13	63
	المناطق	بروسيدا	شيافاري	بورتوفينو	سان ريمو	بورتو	إشيا	–
	عدد الأسرى	14	5	6	5	4	5	40
	المناطق	اورتيلا دوترونتو	فيكو اكترا	سانتا بربرا	بيانو ديسورنتي	سياستري ليفنتي	مناطق أخرى	-
	عدد الأسرى	5	4	3	4	4	3	24
بلدان أوروبية	المناطق	هولندا	فلامنغ	اليونان	البرتغال	غير مذكور		-
	عدد الأسرى	6	5	17	3	3	-	34
المجموع		55	21	31	18	15	21	161

المصدر: الجرد الإحصائي لوثائق القنصلية الفرنسية بتونس بين 1681 و1705، انظر أعلاه.

(34) Carpentier, J. & Lebrun, F., *Histoire de la Méditerranée...*, *op. cit.*, p. 224.

إذا غنم القراصنة الأتراك من وراء فدية الأسرى الإيطاليّين، فإنّ الأرباح الّتي حصّلها تجّار الجالية القرنيّة لا تخلو مقاديرها من أهميّة، بحكم فوائد السّمسرة وتوجيه استثماراتهم صوب العديد من المدن الإيطاليّة، انطلاقاً من الإيالة وفي تواصل وثيق بطلبات ليفورنو، فمن بين 161 أسيراً، كان انتماء 127 منهم (79%) إلى مدن إيطاليّة، برزت في مقدّمتها مملكة نابولي (18% من جملة الأسرى الإيطاليين)، ثم جزيرة بروسيدا 9,3% (Ile de Procida)، وتليها كورسيكا (8%)، وانحدر باقي الأسرى (44%) من العديد من المدن والجزر والموانئ الإيطالية فاقت جملتها السّبع عشرة منطقة، بينما لم يتجاوز عدد الأسرى المنحدرين من بلدان أوروبيّة أخرى 34 أسيراً (21% من العدد الجملي)، أغلبهم يونانيّون (50% من جملة أسرى البلدان الأوروبيّة)، وفي مرتبة دونهم الهولنديّون (17,5%) والفلامنغ (14,7%).

ولاشكّ أنّ القرصنة التّونسيّة ضمّت إلى غنائمها أسرى ذوي انحدارات أخرى، لم يطلها إحصاؤنا هنا، نظراً لأنّ عتقهم - وفق نفس الأساليب كما تقدّم - كان على أيدي التجّار الأوروبيّين المتواجدين بالإيالة، كالفرنسيين والإنكليز أو ممثلي الجاليات التّجارية من القناصل، وهم عادة من نفس الانحدارات، فالفرنسيّون احتكروا فكّ أسراهم، سواءً عن طريق الفدية، أو في إطار تبادل ثنائي أسيراً بأسير بحكم ارتباط الإيالة مع فرنسا بامتيازات معاهدات السّلم والتجّارة(35).

لا يخرج تركيز القرصنة التّونسيّة للغنم من السّواحل الإيطاليّة عن إطار قرب المسافة الفاصلة بين الفضاءين، والّتي انحصرت في رواق متوسّطي يربط تونس

---

(35) أكّدت المعاهدة الّتي أبرمت بين الإيالة التّونسيّة وفرنسا سنة 1665 على البنود التّالية: ▪ الإفراج على المعتقلين في تونس مقابل الإنكشاريين المعتقلين بفرنسا دون غيرهم من أبناء البلاد. ▪ منع أسر رعايا البلدين مهما كانت الرّاية، باستثناء المحاربين والتّونسيين المنضوين تحت راية معادية، ففديتهم حدّدت بمبلغ 175 ريالاً. ▪ منع استعباد التّونسيين في فرنسا والفرنسيين بتونس. ▪ تبادل الأسرى المحتجزين واحداً بواحد والفارق فديته 175 ريالاً. وردت هذه المعاهدة في:

Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, t.1, p. 182-190. Traité du 25/11/1665.

وتجدّدت نفس المعاهدة سنة 1672. مع الملاحظة أنّنا استعنّا بالتّرجمة الواردة في، بشروش، ت.، جمهورية الدّايات...، سبق ذكره، ص98-99.

بالمدن الإيطاليّة القريبة منها خاصّة، الأمر الّذي يسّر للقراصنة الأتراك التحرّك في هذا الرّواق بوطأة شديدة. ويتدعّم هذا الغنم بتواجد وسطاء وتجّار من اليهود بكلا الفضاءين على استمداد متواصل لبناء استثماراتهم الماليّة على ضمانات متأكّدة، تُثبّتها العقود وشهادات العتق، الّتي لا تعدو أن تكون تقنياً دوليًا للقرصنة عموماً، ولتقرّ مع قرائن أخرى بمشروعيّتها، وإجازة «الاتّجار» في أسراها، وهو ما أتاح الفرصة أمام التجّار اليهود للولوج في صلب مكامنها عبر قنواتها الحسّاسة، كسماسرة حاذقين ومختصّين في عمليّات العتق والتّحرير.

ومن مفارقات القول إن مشاركة التجّار اليهود في تجارة أسرى القرصنة وقع وسمها بالمبادرة الإنسانيّة أو العمل الإنساني الّذي يبغي النّهوض بالإنسان كذات إنسانية[36]، وهي في الحقيقة في منأى مطلق عن هذه الصّفات، ولا تمتّ لها بأيّ صلة، فعملهم في هذا القطاع كان مغزاه تجاريًا بدرجة أولى، ونتائجه أو ما يترتّب عليه من أرباح لا تتجاوز حدود شراء وبيع البضائع المطلوبة، وإذا كان لنا أن نطلق لتوضيح هذه المسألة، فسوف لن نحيد عمّا يتضمّنه وصف هذا النّشاط سواءً من خلال التّسمية باللّغة العربيّة أو باللّغات الأوروبيّة، أو من خلال عمليّة «العتق» في حدّ ذاتها، «فالفدية» لا يُراد بها الرّبح المالي، وإذا وظّف مبلغ مالي في ذلك لا نعتقد أنه يتجاوز إطار الهديّة أو الهبة الّتي تمنح لإنقاذ مصير شخص ما[37].

---

(36) سجّلت بعض الكتابات التاريخية للمؤرّخين اليهود مساهمة التجّار اليهود في هذه العمليّات التجارية تلميحاً وتصريحاً والدّور الّذي قاموا به من خلال نشاطهم الذي لم يحد مهما تنوّعت أشكاله عن المبادرات الإنسانيّة، انظر على سبيل المثال:

Attal, Robert; «La vie économique des Juifs de Tunis de la Fin du 16e siècle au début du 18e siècle à la lumière des archives du Consulat de France», *Jérusalem, International Conference on Jewish Communities in Muslim Lands*, the Hebrew University and the Ben-Zvi Instituts, s.d. (1974), 13 p. [ronép.], p. 5-9. Avrahmi, I., *Le mémorial...*, *op. cit.*, p. 19-21. Rozen, Minna; «The Leghorn Merchants in Tunis and their trade with Marseilles at the end of the 17th century», in *Les Relations Intercommunautaires juives en Méditerranée Occidentale, XIIIe- XXe siècles*; Actes du Colloque... Paris, 1984, p. 51-59.

(37) حول الفدية ما يمكن تضمينه هنا، أنه يقال: «فديته بمالي وبنفسي» وفديته بأبي وأمي»، و«أعطى فداءه وأنقذه»، وفعل أعطى لا يدل على «الشراء» وورد في القرآن: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ...﴾ [الصافات: 107]، أي خلّصناه بهذا الذبح (الهدية) من الذبح، لسان العرب...، سبق ذكره، موسوعة الحديث الشريف...، سبق ذكرها.

وفي إطار ما اصطُلِحَ عليه من «افتداء» التجّار اليهود لأسرى القرصنة التّونسيّة، لا تتعدّى عملية اشتراء البضائع الخاضعة للمساومات، وإعادة بيعها من جديد بأرباح تفوق فوائضها خمس المبلغ المشترى به كما ثبت في وثائق القرن السّابع عشر[38]، وهو فائض هامّ يدعم رأس المال الموظّف في هذه العمليّة بعد أيام معدودات لا تتعدّى في أقصاها العشرين يوماً[39]، إضافة إلى أنّ هذه «البضاعة» (أي الأسير) لا يحوم بها الكساد إطلاقاً، إن هي طلبت، وهو ما يقع في أغلب الحالات، إذا لم نقل في كلّها. ومن هذا المنطلق فعملهم في هذا الفرع التّجاري الّذي فرضته ظروف العصر لا يمكن بأيّ حال أن تُضفى عليه صفة العمل الإنساني أو الحضاري، فالتجّار اليهود الّذين شدّتهم الأرباح المتأتية من وراء أسرى القرصنة مثلهم مثل سابيهم وحابسيهم وناقليهم وبائعيهم وآكلي أثمانهم من القراصنة والمغامرين وغزاة البحر، لهذه الأسباب تحاشينا منذ البدء الانسياق وراء العديد من الكتابات الّتي أشادت تعظيماً بهذه التّجارة الّتي أجازتها الدّول وشرّعتها، وتلافينا إدراج معطى «الفدية» أو «العتق» أو «تحرير الأسرى»، لكي لا نتيه وراء النّعوت وبهرجها من تمجيد وإكبار وعمل جليل.

ومهما اتّخذ هذا الفرع التّجاري من أبعاد فإنّ حركته أبرزت على الصّعيد الاقتصادي عموماً، إحدى أهمّ الطرق لتحويل الأموال وإعادة استثمارها في قطاعات أخرى، وهو منطق يُبنى على توسيع حجم الأملاك المنقولة. ومن الملاحظات الّتي يمكن إدراجها ضمن تنقّل الأموال من فضاء إلى فضاء مغاير دون تنقّل أصحابها، إنّ عبور قسط منها، هو عبور للسّوق التّونسيّة أيضاً في ذلك العصر والّذي خوّلها أن تخضع وتجذب إلى حقلها أسواقاً متوسطيّة أخرى في

= ويشير نفس المصطلح في الفرنسية إلى :

Action de ramener qqn au bien. Le statut apporté par Jésus Christ à l'humanité pécheresse. Le rédempteur : Ce qui rachète qqn au sens moral ou religieux; -Le Christ considéré en tant qu'il a racheté sauvé le genre humain par sa mort, - L'amour, «le rédempteur de toutes les races humaines» Michelet.

(38) انظر ما أوردناه سابقاً عند تعرّضنا لمصاريف افتداء أسرى القرصنة.

(39) تراوح أجل استرجاع المبلغ الذي وقع دفعه لمالك الأسير مع المصاريف والفوائض بين 4 أيام و20 يوماً، ونعثر على حالة يتيمة تخوّل استرجاع المبلغ بعد أربعين يوماً. انظر:
Grandchamp, P., *La France...*, *op. cit.*, p. 63, le 8/7/1686.

حاجة أكيدة إلى بضائع قد لا تؤتي ثمارها حتّى على الأمد البعيد، كما حال أسرى القرصنة الذين يُتّخذون كغلمانٍ وحريم وخدم و«مشاشوات»، وقلّة قليلة منهم تُدمج في الدّورة الاقتصاديّة، لذلك فتصريفها أجدى من الإبقاء عليها، حتّى وإن صبّت مقاديرها في غير المنافسة التّجاريّة للإيالة، إلاّ أنّها ساهمت في تواصل علاقاتها الفضاءات التجاريّة الأوروبيّة ممهّدة لانفتاحها على اقتصاد السّوق وعلى المركنتيليّة التجاريّة.

II ـ الاستثمار في قطاع التّصدير

أفادتنا وثائق القنصليّة الفرنسيّة بالإيالة التّونسيّة منذ القرن السّابع عشر أنّ البضائع الّتي عبرت الموانئ التّونسيّة وقام بتصديرها التجّار اليهود وخاصّة القرنيّين منهم كانت متنوّعة وارتبطت نسبة هامّة منها بالمنتجات الزراعيّة(40)، ولا نقصد من وراء هذا الطّرح إثبات امتياز هؤلاء المصدّرين ولا تميّزهم عن بقيّة الفئات التجاريّة الأخرى، فبضائعهم تشابهت مع ما صدّره المسلمون والأوروبيّون على السّواء، لكنّ الاختلاف يكمنُ في قوّة حجم الاستثمارات من جهة، ويسر تصريف هذه البضائع في الأسواق الأجنبيّة من جهة أخرى. فما هي أهمّ أنواع البضائع الّتي شارك في تصديرها التّجار اليهود؟

1 ـ المنتجات الفلاحيّة

ارتبطت هذه المنتجات أساساً بالموادّ الغذائيّة الّتي كان لها رواج سواءً داخل الأسواق المحليّة أو في الأسواق الأوروبيّة، أو بالأحرى تلك البضائع الّتي لا يُحيط بها الكساد، ونُشير أساساً إلى زيت الزّيتون والقمح والشّعير و«الخشاخش» أو

---

(40) ساعدتنا الوثائق على ضبط قوائم إحصائيّة مسترسلة ودقيقة للبضائع التّونسيّة الّتي شارك في تصديرها التجّار اليهود خلال القرن السّابع عشر انطلاقاً من موانئ الإيالة، ونقصد أساساً الوثائق المنشورة في:

Grandchamp, P., *La France*..., *op. cit*. Plantet, E., *Correspondances*..., *op. cit*., t.I.

لذلك سوف نسعى إلى التعرّض إلى أنواع هذه البضائع بصفة عرضيّة دون التّدقيق في حُمولتها وقيمتها الماليّة وسنركّز على ما وفّرته لنا وثائق المتجر والجمارك التّونسيّة في فترات لاحقة من أرقام ومعلومات وقوائم بأنواع البضائع وحمولتها وحجمها.

الحبوب بصفة عامّة، وإذا كان ازدهار تصدير هذه البضائع قد خضع من حين لآخر إلى طلبات ملحّة زمن القحط والأزمات الغذائيّة، فإنّ له اتّصالاً عميقاً بالاستهلاك المحلّي، لذلك كان دأب الدّولة في العديد من الفترات التحكّم في تصريفه إلى الخارج بإخضاعه إلى ترخيص مسبّق أطلقت عليها وثائق العصر «تذاكر السّراح» أو «تذاكر الوسق»[41]، نظراً للمردود المالي الّذي يمكن أن تجنيه الدّولة منه خاصّة بالسّعي إلى الرّفع من أسعاره، وبفرض أداءات مجحفة على تجّاره الّذين يعود إليهم هم كذلك من الأرباح ما يغطّي إجمالي التّكلفة ويفوقها بمبالغ ذات بال[42].

لم تمثّل مراقبة السّلطة وتتبّع عائداتها من تصدير هذه المواد عائقاً أمام المصدّرين اليهود ثنى عزمهم عن المشاركة أو حال دونهم والانتفاع بأرباحه، بل أنّ إسهامهم إلى جانب أهميّته أبرز بعض الخصوصيّات في تعاملهم ومعاملاتهم داخل السّاحة التجاريّة للإيالة في علاقتها بالمراكز التجاريّة المتوسّطيّة، وهو ما سنحاول تقصّي أثره من خلال ما وفّرته لنا سجلاّت المتجر من قوائم إحصائيّة لأبرز أنواع هذه المواد الّتي شارك في تصديرها اليهود بمختلف انتماءاتهم[43]، وقد ارتأينا في هذا الإطار أن نعرضها بحسب أهميّتها في حركة التّجارة الخارجيّة وبالتّالي وزنها في مداخيل الدّولة.

أ ـ الحبوب

منذ قرون خلت مثّل إنتاج الحبوب بشتّى أنواعه ركيزةً هامّةً اعتمدت عليها السّلط السياسيّة بالبلاد التّونسيّة لتدعيم مداخيلها، وإذا اعتُبر القمح المحرّك

(41) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت.، دفتر رقم: 400، دفتر ذو محتويات مختلفة ويتضمّن محاسبات على بضائع «السّراحات» بتاريخ 1817-1823. دفتر رقم: 403، شبيه بالدّفتر السّابق ويتضمّن مداخيل الدّولة من بيع الزيت والقمح وفق «تذاكر السّراح»، بتاريخ 1815-1817. دفتر رقم: 635، دفتر متنوّع المحتويات كذلك وبه صفحات لبعض «سراحات» سنة 1831. دفتر رقم: 2847، يتضمّن العديد من الأوامر العليّة صادرة بين 1723 و1833.

(42) Masson, P., Histoire du commerce français au Levant au XVIIIe siècle, Paris, 1911, p. 458-459.

(43) انظر أعلاه ما تضمّنه جدول «المصدّرون بالإيالة التّونسيّة (1813-1814)».

الأساسي لتجارة الإيالة الخارجيّة باعتباره أكثر المنتجات الفلاحيّة تصديراً خاصّة في الفترة الحديثة، فإنّ أنواع أخرى من هذه الحبوب أبرزها الشّعير و«الخشاخش» ساهمت في العديد من الفترات في تنشيط الدّورة الاقتصاديّة للبلاد.

عند التعرّض بالدّرس إلى القمح وأهميّته في اقتصاد الإيالة التّونسيّة على امتداد الفترة الحديثة لا يمكن تلافي احتداد التّنافس على تجارته خلال القرن السّابع عشر بين أبرز الجاليات التّجارية الأوروبيّة المرتكزة بالإيالة والمتكوّنة من الفرنسيّين والإنكليز والجنويّين في مرحلة أولى، كما لا يمكن تلافي سيطرة الفرنسيّين على تصدير كميّات كبيرة منه في مرحلة موالية، وفّرتها لهم الامتيازات الخاصّة الّتي حظيت بها شركة الرّأس الأسود (*La Compagnie du Cap-Nègre*) والشركة الملكيّة لإفريقيا (*La Compagnie Royale d'Afrique*) منذ سنة 1685 إلى أواخر القرن الثّامن عشر[44]. وبالرّغم من سطوة التّجار الفرنسيّين على تجارة القمح، تمكّن بعض المصدّرين اليهود في تسعينيات القرن السّابع عشر من شحن كميّات هامّة في اتّجاه توسكانيا[45]، كما توصّلوا في فترات لاحقة على امتداد القرن الثّامن عشر، خاصّة بين سنة 1700 وسنة 1710 من تزويد ميناء ليفورنو بما عادل نسبته 38,4% من إجمالي استيراد كميّات القمح، كذلك فاق تصديرهم لنفس الإنتاج من الإيالة التّونسيّة بين سنة 1795 وسنة 1800 ما قيمته 56,25%[46]، وقد

---

(44) Stanley, E., *Observations on the city...*, *op. cit.*, p. 11. Plantet, E., Correspondance..., *op. cit.*, t.II, p. 675. Déclaration remise par le bey de Tunis au consul de France, le 12/2/1770. Boubaker, S., *La Régence...*, *op. cit.*, p. 187-195.

(45) انظر على سبيل المثال،

Grandchamp, P., *La France...*, *op. cit*, t. VIII, p. 493, le 8/6/1694., t. IX, p. 7., le 22/11/1692.

(46) لم نستطع إدراج أرقام أخرى غير هذه النّسب ذلك أنّ المرجع الّذي استندنا إليه هنا لا يمنحنا إلاّ إيّاها، وهي نسب مئويّة مستخرجة من مجموع ما صدّر من القمح فقط من البلاد التّونسيّة، وقد اعتمد الباحث في دراسته الّتي سنشير إليها أدناه على وثائق الجمارك بأرشيفات ليفورنو. وفي دراسة أخرى له التجأ إلى نفس هذه الوثائق لكن دعّمها بقوائم أثبتها القنصل الفرنسي بتونس بين 1782 و1792، ومنها لا يتعرّض إلى ما صدّره التّجار اليهود بالبلاد التّونسيّة من بضائع ويقتصر فقط على عرض أصناف وكميّات هذه البضائع وأورد أغلبها بحساب النّسب المئويّة كذلك، حول هذه الملاحظة انظر: =

تجاوزوا في كلتا الحقبتين وما بينهما من سنوات ما أمّنه التجّار الفرنسيّون والإنكليز والجنويّون لنفس الميناء والذّين شاركوا في ما تبقّى من النّسب[47].

لكن رغم هذه الحركيّة فإنّ إحصاءات الجمارك التونسيّة لبداية القرن التّاسع عشر تفاجئنا بتدنّي استثماراتهم في هذه المادّة بالرّغم من أنّ العديد من معطيات تلك الفترة تحفّز على الاشتراك في تصديرها، فباب الإيالة فتح على مصراعيه للاتّجار في الحبوب، بقرار سياسي دعّمته سنوات ذات محاصيل طيّبة، والمراكز التّجارية المتوسطيّة وخاصّة منها الأوروبيّة رغبت في تزويد أسواقها بهذه المادّة وسدّ حاجياتها منها خاصّة زمن الحروب الأوروبيّة حيث اشتدّ الطلب وتسابقت كلّ من فرنسا وبريطانيا أساساً لاقتنائها، وهذا يعني أنّ أسواق تصريف هذه المادّة موجودة، وأرباحها مضمونة، فهل يمكن الحديث عن تراجع استثماراتهم في هذا الحقل خاصّة بعد تحوّل الإنتاج الزراعي من «دورة القمح» إلى «دورة الزّيوت» كما تذكر بعض الدّراسات؟ لا يمكننا البتّ في هذا الإشكال إلاّ بعرض بعض القوائم الإحصائيّة لتصدير القمح لفترة التّراجع هذه ومقارنتها بفترات لاحقة، وهذا ما سنسعى إليه من خلال ما سجّلته وثائق المتجر من كميّات شارك في تصديرها العديد من التّجار المتواجدين بالسّاحة التجاريّة للإيالة.

---

(47) Ibid., p. 188.

Filippini, J.P., *Le port de Livourne*, *op. cit.*, p. 184-186.

وحول ما سبق من ملاحظات انظر لنفس الباحث:

- Filippini, J.P., «Livourne et l 'Afrique du Nord...», *op. cit.*, p. 129-134.

جدول رقم 4

كميات القمح المصدّرة من الإيالة التونسية والأداءات عليها (1813-1814)[48]

البضاعة / التجار	الكمية[49]	الأداء[50]	عدد العمليات	عدد التجار
تجار مسلمون	4,675	156,039	90	61
النسب المئوية[51]	%60,7	%55,5	%81	%79,2
تجار أوروبيون	2,810	115,740	16	11
النسب المئوية	%36,5	%41,2	%60,7	%14,3
تجار يهود	217	9,091	5	5
النسب المئوية	%2,8	%3,3	%60,7	%6,5
المجموع	7,702	280,870	111	77
النسب المئوية	%100	%100	%100	%100

عبّرت هذه الإحصائيات حقيقة عن تدنّي مشاركة التجّار اليهود في تصدير القمح خارج الإيالة، فعمليات شحنهم الخمس الّتي قاموا بها لم تنتج سوى تصدير كميّة محدودة جدّاً من هذه البضاعة بلغت قيمة تذاكر سراحها حوالى 3,3 بالمئة من مجموع الأداءات على رخص التّصدير، ولم تتجاوز في حمولتها الجمليّة 217 قفيزاً أي 2,8 بالمئة من مجموع الكميّات الّتي عبرت موانئ الإيالة.

وتعود أسباب تدهور مشاركتهم إلى بعض الاعتبارات الواضحة من خلال استقرائنا لهذه القائمة الإحصائيّة، فتجارة القمح اقتسم تصديرها بمقادير وكميّات متفاوتة نسبيًّا في هذه الفترة التجّار المسلمون بما يعادل وزنه 4,675 قفيزاً (7,60% من المجموع العام) بلغت قيمة رُخَصها 156,039 ريالاً (5,55% من مجموع مداخيل الدّولة من هذه البضاعة)، أمّا التجّار الأوروبيّون فقد كانت مشاركتهم

(48) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 368، ورقم: 395، سبق ذكرهما.

(49) الكميّة وردت بحساب «القفيز» كوحدة كيل للقمح.

(50) الأداء بحساب الرّيال، وهو الثّمن الجملي «لتذاكر السّراح».

(51) النّسب المئويّة مستخرجة من مجموع كلّ عمود.

بتصدير 2,810 قفيز (36,5%) عاد للدّولة من ورائها 115,740 ريالاً (41,2%)، تضمّتها 16 عمليّة شحن.

ومن خلال تتبّعنا لهذه النّسب بدا لنا وكأنّ التّجار اليهود قد أزيحوا من تجارة القمح أو ركد نشاطهم في الأسواق الأوروبيّة، فالمصدّرون الأوروبيون وخاصّة منهم الجنويّون والفرنسيّون وفي مرتبة دونهما التّجار الإنكليز قد تسابقوا فيما بينهم لتحصيل ما يمكن إيفاده إلى موانئ بلدانهم من جرّاء الطّلبات الملحّة على هذه البضاعة في تلك الفترة، أيّ أنّ هناك عروضاً للاقتناء موثوق بأرباحها.

على نفس هذا النّسق من ارتفاع كمّيات تصدير هذه البضاعة نجد المصدّرين المسلمين، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ لفظ مصدّر لا ينطبق لغةً واصطلاحاً على كلّ الأفراد المسجّلة أسماؤهم بسجلّ المتجر من الّذين اقتنوا القمح وفق «تذاكر السّراح»، بل إنّ أغلب هؤلاء هم تجّار عاديّون أو من مزوّدي بعض المناطق الدّاخلية بالبلاد، فالكمّيات الّتي عبرت ميناء قليبية وحلق الوادي وفي بعض المناسبات ميناء سوسة توجّهت كلّها إلى ميناءي قابس وجربة، إضافة إلى أنّ كمّيات من نفس هذه البضاعة وقع شحنها لتكون مؤونة للملاّحين زمن إبحارهم، لهذا عندما نُحصي عمليّات شحنهم نجدها تساوي تقريباً عدد هؤلاء الأفراد، كما أنّ الكمّيات الّتي اقتنوها تراوح مكيالها بين ربع قفيز و10 أقفزة في أحسن الحالات وكوّنت في مجملها وعلى امتداد زمن الإحصاء 785 قفيزاً وظّف عليها مبلغ 16,134 ريالاً لعبورها الموانئ.

إدراجنا لهذه الملاحظة للتأكيد على أنّ المصدّرين الحقيقيين والّذين تنطبق عليهم هذه الصّفة لم يتجاوز عددهم الأربعة ويبدو أنهم المساهمون الفعليّون في إبعاد التّجار عن سوق بيع القمح باقتنائهم لأغلب رخص تصدير هذه البضاعة من الدّولة مباشرة[52]، وهم على التّوالي الحاج يونس بن يونس والقائد سليمان بن الحاج ويتحفّظ نذكر ماريانو ستينكا وأخيراً حمودة الأصرم، وقد كانت كمّيات تصديرهم للقمح على هذا النّحو:

---

(52) سبق وأن أشرنا إلى أغلب هؤلاء التّجار عند تعرّضنا إلى تدعّم حضور التّجار المسلمين أو المحلّيّين بصفة عامّة بالسّاحة التّجارية للإيالة في بداية القرن التّاسع عشر.

جدول رقم 5
أهمّ مصدّري القمح (1813-1814)[53]

التاجر / البضاعة	كميّة القمح	النسبة المئويّة	المبالغ	النسبة المئويّة
الحاج يونس بن يونس	2,100	44,92	62,505	40,06
القائد سليمان بن الحاج	1,050	22,46	4,410	28,26
ماريانو ستينكا	640	13,69	28,800	18,46
حمودة الأصرم	100	2,14	4,500	3,22
المجموع	3,890	83,21	139,905	89,66
آخرون	785	16,79	16,134	10,34
المجموع العامّ	4,675	100	156,039	100

من خلال أسماء هؤلاء التجّار يتّضح لنا سطوة الدّولة على تصدير القمح، فهؤلاء المصدّرون بالرّغم من شهرتهم في الوسط التّجاري للإيالة نتيجة ثرائهم، فإنّ أغلب الكميّات الّتي صدّروها كانت لحساب حمودة باشا باي ووزيره يوسف صاحب الطّابع[54]، فيونس بن يونس الّذي اعتلى قائمة هذا النّشاط شارفت كميّات القمح الّتي اقتناها نصف ما اقتناه جميع التجّار المسلمين (44,92%) بتذاكر سراح قدّرت بحوالى 62,505 ريالات (40,06%)، ومثله سليمان بن الحاج الّذي تكفّل بتصدير نصف الكميّة الّتي اقتناها الحاج يونس.

في نفس هذا الإطار شحنت كميّة من نفس البضاعة قدّر مكيالها بما يعادل 640 قفيزاً، وأصدرت لها أربع رخص تصدير بلغت قيمتها الجمليّة 28,800 ريال تحمل اسم ماريانو ستينكا، وندرجه هنا ضمن قائمة التجّار المسلمين لاعتبارين اثنين:

- أوّلهما أنّه في خدمة باي العصر وهو بمثابة مستشاره في علاقات الإيالة التجاريّة خاصّة مع البلدان الأوروبيّة[55]، ويبدو أنّه قام بسدّ الفراغ الّذي تركه

(53) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على جملة الإحصاءات الّتي قمنا بها والمستخرجة من النّشاط التصديري الّتي تضمّنها: أ.و.ت.، دفتر رقم: 368 ورقم: 395، سبق ذكرها.
(54) هذه الملاحظة يقرّ بها العديد من مصادر الفترة، كما يثبتها العديد من الدّراسات.
(55) الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي. . .، سبق ذكره، ص137-139.

ابن الحاج وابن يونس في شهر رمضان 1229 هجري، ذلك أنّ عمليّات الشّحن الّتي قام بها تمّت في هذا الشهر فحسب[56].

- ثاني الاعتبارين وهو الأهمّ حسب اعتقادنا أنّ مداخيل هذه «التذاكر» ستعود مباشرة إلى مصالح «الغرفة» وهي المؤسّسة الّتي تُعنى بكساء الباي وآله وهو المشرف الأول عليها في تلك الفترة باعتباره قد حظي برتبة «باش قزق»[57].

وفي مرتبة بعد هؤلاء تأتي شخصيّة أخرى من أصحاب الجاه والنفوذ في القصر وهو حمودة الأصرم وكيل الجمرك[58] آنذاك لكن لم تصدر له سوى تذكرة واحدة لتصدير القمح بلغت قيمتها 4,500 ريال لا تخوّله إلاّ تصدير 100 قفيز من القمح.

إلى جانب هذه المعطيات الّتي ساهمت في تدنّي مشاركة التجّار اليهود في تصدير القمح يمكن إبراز معطى آخر يكاد يكون خفيًّا لكنّه هامّ، وهو المتعلّق بأسعار القمح والأداءات الموظّفة عليه.

جدول رقم 6

أسعار القمح بالإيالة التونسيّة وثمن رخص تصديره (1813-1814)[59]

التاريخ	سعر القفيز	سعر التذكرة	النسبة المئوية[60]
محرّم 1228	58 ريالاً	18 ريالاً	%31,30
محرّم 1229	66 ريالاً	45 ريالاً	%68,18
محرّم 1230	66 ريالاً	45 ريالاً	%68,18

(56) أ.و.ت.، دفتر رقم: 395، سبق ذكره، ص22.

(57) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 81، م: 984، كشوفات حسابيّة لمريانو ستينكا بتاريخ 1806-1813. ويبدو أنّه تحصّل على هذه الوظيفة بين 1803 و1805. انظر: مراسلاته بنفس المصدر، ملف: 978.

(58) أ.و.ت.، دفتر رقم: 395، سبق ذكره، ص18.

(59) الأرقام والنسب المئويّة يثبتها كذلك الأستاذ خليفة شاطر راجع:
Chater, K., *Dépendance...*, *op. cit.*, 183.

(60) النسب المئويّة الواردة في هذا العمود هي قيمة «تذكرة السّراح» مقارنة بسعر القفيز الواحد.

عُدّ القمح من أكثر البضائع الّتي خضعت إلى أداءات ثقيلة جدّاً، فهو بمثابة العملة النّادرة الّتي تُخضعها الدّولة من حينٍ لآخر إلى المضاربات لتزيد في حجم مداخيل وأرباح أصحاب القرار. وكما تشير هذه الأرقام فإنّ رخصة تصدير القفيز الواحد من القمح تُقْتَنَى بما يفوق 68% من سعر هذه الكميّة، وقد طبّق هذا الأداء على جميع مشتري القمح من مسلمين وأوروبيين ويهود على السّواء[61]، وتبعاً لثمن «التذكرة» فإنّ كلفة القفيز عند الاقتناء تحدّد بمبلغ 76 ريالاً في أدنى الحالات و111 ريالاً في أقصاها، هذا دون احتساب مصاريف الشّحن والنّقل وأداءات ميناء الإرساء الّتي ستزيد في تضخيم التّكلفة الجمليّة.

ويبدو أنّ ارتفاع الأسعار بالقَدْر الّذي عرضناه قد ساهم في إحجام التجّار عن المشاركة في اقتناء هذه البضاعة وتصديرها، أو بالأحرى الإحجام عن الاستثمار في البضائع ذات التّكاليف المرتفعة مثل الشّعير الّذي سُعّر القفيز الواحد منه بمبلغ 32 ريالاً، وسعّرت رخصة تصديره بمبلغ 22 ريالاً، أي بأداء يفوق 75، 68% من سعر البضاعة[62]، لذلك نلاحظ أنّ استثماراتهم قد وجّهت صوب بضائع أخرى مثل «الخشاخش» وزيت الزّيتون والصّابون، وهي بضائع أقلّ ثمناً لكن لها هي أيضاً مكاسب ماليّة هامّة[63].

---

(61) يعترضنا العديد من الإشارات سواء في المصادر أو الدّراسات تذكر أنّ المصدّرين المسلمين غير خاضعين إلى دفع مبالغ «تذاكر السّراح»، أي أنّه تمّ إعفاؤهم من هذا الأداء عند اقتنائهم لمثل هذه البضائع لتصديرها، لكن في هذه الفترة لا تثبت سجلّات المتجر ذلك، بل ما أثبته هو أنّ جميع التجّار بمن فيهم الموالون للسّلطة أو المتاجرون بأموال رجالاتها مثل الحاج يونس بن يونس وحمودة الأصرم والقائد سليمان بن الحاج قد خضعوا لخلاص مبالغ هذه «التّذاكر»، زيادة على ذلك فإنّ هذه البضائع حتّى في انطلاقها من ميناء محلّي إلى آخر أو في نقلها بين المناطق الدّاخلية للإيالة أخضعت بدورها إلى هذا الأداء، ويبدو أنّ إجراء إعفاء التجّار المسلمين قد وقع العمل به في فترات محدودة بين نهاية القرن الثّامن عشر وبداية القرن التّاسع عشر. حول هذه الملاحظة انظر: أ.و.ت.، دفتر رقم: 276، متعدّد المحتويات وتتضمّن بعض صفحاته مداخيل ومصاريف صاحب الطّابع من التجارة بتاريخ 1795-1805. دفتر رقم: 286، متعدّد المحتويات ويتضمّن مداخيل الدّولة من التّجارة عن طريق يوسف صاحب الطابع والحاج يونس بن يونس بتاريخ 1796-1801. الإتحاف، ج73، ص96. الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، سبق ذكره، ص279-280.

(62) Chater, K., *Dépendance...*, *op. cit.*, 183.

(63) سنتعرّض إلى استثمارات التجّار اليهود في تصدير هذه البضائع في مواضع لاحقة من هذه الدّراسة.

لكن غياب مشاركتهم في هذه البضائع خلال هذه الفترة لن تكون السّمة المميّزة لاستثماراتهم في هذا الميدان، بل بالتغيّرات الّتي طرأت على ساحة الإيالة وعلى اقتصاد البلاد عموماً خاصّة في أواسط القرن التّاسع عشر ستؤول للمصدّرين اليهود السيطرة المطلقة على تصدير هذه البضائع، وهو ما يمكن تتبّعه من خلال الإحصاءات التالية[64].

جدول رقم 7
تصدير القمح من الإيالة التّونسيّة بين سنتي 1856 و1858

البضاعة[65] / التجار	الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد التجار
تجّار مسلمون	0	0	0	0
النّسب المئويّة	%0	%0	%0	%0
تجّار أوروبيون	14,798	295,960	96	16
النّسب المئويّة	%39[66]	%39	%55	%47
تجّار يهود	23,175	462,898	78	18
النّسب المئويّة	%61	%61	%45	%53
المجموع	37,943	758,860	174	34
النّسب المئويّة	%100	%100	%100	%100

أولى الملاحظات الّتي يمكن إدراجها ونحن نستقرئ إحصاءات سجلّات المتجر في نهاية خمسينيات القرن التّاسع عشر، أنّ تجارة القمح ما زالت تشكّل عصب الصّادرات التّونسيّة، فجملة هذه الأرقام تتضمّن دلائل تشير إلى ازدهار تصديره حتّى بعد الفترات الّتي وُسمت بدورة القمح[67]، ذلك أنّ الكمّيات الّتي

(64) اعتمدنا في رسم هذا الجدول أدناه على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(65) حول «الكمّيّة» و«الأداء» و«النّسب المئويّة» انظر: الملاحظات الّتي أوردناها بجدول «كمّيات القمح المصدّرة من الإيالة التّونسيّة وأداءاتها (كانون الثاني/ يناير 1813 ـ كانون الأول/ ديسمبر 1814)».

(66) تشابه النّسب المئويّة في عمودي «الكمّيّة» و«الأداء» يعود إلى أنّ تصدير كلّ كمّيات القمح خضعت إلى أداء موحّد والمقرّر بمبلغ 20 ريالاً عن «القفيز» الواحد، وتنطبق هذه الملاحظة كذلك على السطر الموالي من الجدول.

عبرت الموانئ التونسية في اتجاه الأسواق الأوروبيّة بين سنتي 1856 و1858 والمقدّر مكيالها بحوالى 37,943 قفيزاً لا يمكن مقارنتها مع ما صدّر من قمح بين سنتي 1814 و1815، كذلك قيمة «تذاكر السّراح» الّتي أنتجت ما عادل مبلغه 758,860 ريالاً، بالرّغم من أنّ ثمن رخص تصدير هذه البضاعة قد تدنّت إلى 20 ريالاً أي إلى أقلّ من نصف الثّمن الّذي كان متداولاً سنة 1814[68].

وما يشدّ الانتباه في الإحصاء هو انشطار تصدير هذه البضاعة بين التجّار اليهود والتجّار الأوروبيين لكن بنسب وكميّات متفاوتة، فالتجّار اليهود اعتلوا صرح السّاحة التّجارية بتسويقهم لحوالى 23,175 قفيزاً من القمح، وهي كميّة عادلت نسبتها المئويّة 61% من جملة الكميّات الّتي شحنت إلى خارج الإيالة، وقد عادت إلى خزينة الدّولة من «تذاكر الوسق» ما قدّر بمبلغ 462,898 ريالاً. أمّا التجّار الأوروبيّون على اختلاف جنسيّاتهم من فرنسيّين وإنكليز وإيطاليين ويونانيين[69] فقد توصّلوا أمام قوّة استثمارات التجّار اليهود من تصدير ما ناهزت كميّته 14,798 قفيزاً (39%) وظّفوا عليها حوالى 295,960 ريالاً كأداءات، لكن مع اختلاف واضح في مبالغ الاستثمار وكميّات القمح المصدّرة نظراً لتعدّد جنسيّات هؤلاء التجّار واختلاف وجهات بضائعهم المنطلقة من موانئ البلاد. وما أمدّتنا به إحصاءات الجمارك التّونسيّة لهذه الفترة عن تصدير القمح ينطبق تماماً على ما صدّر من شعير[70].

---

(67) Valensi, L., *Les fellahs...*, *op. cit.*, p. 330-333

(68) انظر أعلاه.

(69) انظر قائمة هذه الجنسيّات بجدول: «المصدّرون بالإيالة التّونسيّة بين 1814-1815».

(70) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

جدول رقم 8
تصدير الشّعير من الإيالة التونسيّة بين سنتي 1856 و1858

البضاعة[71] / التجّار	الكميّة	الأداء	عدد العمليّات	عدد المصدّرين
تجّار مسلمون	0	0	0	0
النسب المئويّة	%0	%0	%0	%0
تجّار أوروبيون	8,755	87,550	39	14
النسب المئويّة	%37,9[72]	%37,9	%39,8	%40
تجّار يهود	14,360	143,600	59	21
النسب المئويّة	%62,1	%62,1	%60,2	%60
المجموع	23,115	231,150	98	35
النسب المئويّة	%100	%100	%100	%100

وبالرّغم من أنّ هذه البضاعة تأتي في مرتبة دون القمح فقد أكّدت جملة الكميّات المصدّرة منها مرّة أخرى على توغّل المصدّرين اليهود في عمق السّاحة التّجارية للإيالة بمنافستهم لأكبر المصدّرين الأوروبيّين وذلك بتوظيفهم لأكبر مقادير الاستثمار، وتُوحي لنا هذه الكميّات المصدّرة ورأس المال الّذي سخّر لترويجها باتّساع فضاءات أنشطتهم التّجارية خاصّة في أواسط القرن التّاسع عشر ومزيد انفتاح الأسواق الأوروبيّة على استثماراتهم، وتعويل نفس هذه الأسواق على ما يمكن أن يساهموا به إلى جانب التجّار الأوروبيّين لسدّ طلباتها واحتياجاتها.

ولم تتركّز استثماراتهم في اتّجاه الموانئ الأوروبيّة على هذين الصّنفين من

(71) تنطبق هوامش الجدول السّابق على هذا الجدول وذلك فيما يتعلّق بـ«الكميّة» و«الأداء».

(72) تشابه النسب المئويّة في عمودَي «الكميّة» و«الأداء» يعود إلى أنّ تصدير كلّ كميّات الشّعير خضعت إلى أداء موحّد والمقرّر بمبلغ 10 ريالات عن «القفيز» الواحد، وتنطبق هذه الملاحظة كذلك على السّطر الموالي من نفس الجدول.

الحبوب فحسب، بل شاركوا في تصدير بضائع أخرى أطلق عليها اسم «الخشاخش»[73].

ب ـ «الخشاخش»

انضوت تحت هذه البضاعة العديد من المنتجات الفلاحيّة، وجمعت تسميتها أغلب أصناف البقول الجافّة مثل الحمّص والفول باختلاف أحجامها والعدس والفاصولياء والجلبّانة والقرفالة وبعض النشويّات من أهمّها «القطانية»[74]. وإذا كانت كلّ هذه البضائع مجتمعة أو متفرّقة دون القمح والشّعير قيمة وأسعاراً باعتبارهما البضاعتين اللتين احتلّتا صدارة النّشاط التّجاري الخارجي للإيالة، فإنّها كانت هامّة بتنوّعها من ناحية وبقيمتها المالية من ناحية ثانية، فالمراكز التّجارية المتوسّطية ترغب في اقتنائها، والدّولة أخضعتها «التذاكر السّراح» لما لها من مردوديّة تدعّم بها مداخيلها.

جدول رقم 9
تصدير «الخشاخش» من الإيالة التّونسية (1813-1814)[75]

البضاعة[76] / التّجار	الكمية	الأداء	عدد العمليّات	عدد التّجار
تجّار مسلمون	3,224	29,016	87	67
النّسب المئويّة	%27,9	%27,9	%48,6	%60,9
تجّار أوروبيون	1,354	12,186	18	9

(73) للتنبيه على معنى هذه اللفظة والبضائع الّتي تحتوي عليها يترجّب علينا أن نشير إلى أنّها تختلف عن لفظة خشخاش الّتي توردها قواميس اللغة العربيّة، لمزيد من التثبّت انظر: فهرس الكلمات في آخر هذه الدّراسة.

(74) أ.و.ت.، دفتر رقم: 416، يتضمّن نسخة من أمر عليّ في كيفيّة بيع الزّيت و«الخشاخش» والصّابون والنّشاف و«القرنيط» بتاريخ 15 شباط/فبراير 1820. دفتر رقم: 435، مداخيل الباي من بيع الزيت و«الخشاخش» والقمح والشّعير والصابون والنشاف والرماد، بتاريخ 1825-1828.

(75) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 368، ورقم: 395، سبق ذكرهما.

(76) نفس الملاحظات الّتي أوردناها بهوامش الجدول رقم (8) تنطبق على الجدول (10) .

النسب المئوية	%11,7[77]	%11,7	%10	%8,2
تجار يهود	6,966	62,694	74	34
النسب المئوية	%60,3	%60,3	%41	%30,9
المجموع	11,644	103,897	179	110
النسب المئوية	%100	%100	%100	%100

جدول رقم 10

تصدير «الخشاخش» من الإيالة التونسية بين سنتي 1856 و1858[78]

البضاعة / التجار	الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد التجار
تجار مسلمون	0	0	0	0
النسب المئوية	%0	%0	%0	%0
تجار أوروبيون	115	1,035	3	3
النسب المئوية	%4	%4	%12	%25
تجار يهود	2,760	24,840	22	9
النسب المئوية	%96	%96	%88	%75
المجموع	2,875	25,875	25	12
النسب المئوية	%100	%100	%100	%100

تضبط هذه العيّنات الإحصائيّة ما كنّا قد أكّدناه سابقاً من أنّ التجّار اليهود قد عوّضوا بتصديرهم «للخشاخش» إحجامهم عن المشاركة في تصدير القمح والشّعير[79]، فالمبالغ الّتي اقتنوا بها رخص تصدير هذه البضاعة (62,694 ريالاً) نظير 9 ريالات عن القفيز الواحد والكميّات الّتي صدّرت منها (6,966 قفيزاً) قد

(77) تشابه النّسب المئويّة في عمودي «الكميّة» و«الأداء» يعود إلى أنّ تصدير كلّ كميّات «الخشاخش» خضعت إلى أداء موحّد والمقرّر بمبلغ 9 ريالات عن «القفيز» الواحد.

(78) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(79) انظر ما أوردناه من ملاحظات عند تعرّضنا بالتّحليل لكميّات القمح الّتي صدّرها التجّار المسلمون.

تجاوزت بكثير ما اقتناه المصدّرون المسلمون والأوروبيّون مجتمعين، ويدعم توجّهنا هذا أنّ نسبة هامّة من التجّار اليهود زمن الإحصاء الأوّل قد ركّزت استثماراتها في هذه البضائع، حيث استأثرت هذه المادة وحدها بما عادل 37% من جملة مبالغ رخص تصديرهم[80].

تواصل التجّار اليهود تصديرهم «للخشاخش» زمن الإحصاء الثّاني، وبالرغم من أنّ الكميّات المصدّرة من أصناف هذه البضائع قد تدنّت بشكل عام، وتدنّت تبعاً لها مبالغ الاستثمارات، فإنّ جملة الكميّات الّتي صدّرت تكاد تكون عن طريق التجّار اليهود دون سواهم، فقد توصّل 9 تجّار يهود من تصدير ما نسبته 96% احتوت عليها 22 عمليّة شحن قدّرت حمولتها الجملية بحوالى 2,760 قفيزاً لقاء 24,840 ريالاً ثمن رخص التّصدير، أي بحساب 9 ريالات عن شحن قفيز واحد. وعلى عكس هذا النّشاط تماماً لم تتجاوز الكميات المصدّرة من قِبَلِ التجّار الأوروبيّين من ذات البضاعة ما نسبته 4% من مجموع الكميّات الّتي تمّ تصريفها، ومن مجموع مبالغ «تذاكر الوسق»، مع تسجيلنا لغياب كلّي للتجّار المسلمين على امتداد هذه الفترة سواءً بالنّسبة لهذه البضاعة أو بالنّسبة لبضائع أخرى[81].

لم يقتصر النّشاط التّصديري للتجّار اليهود على هذه الأنواع من الحبوب بالرّغم من تعدّدها داخل الصّنف الواحد، فقوائم البضائع طويلة، ولا يمكن حصرها أو ضبطها بصفة نهائيّة، فنفس سجلاّت المتجر الّتي اعتمدنا للتطرّق إلى أهمّ البضائع الّتي عبرت الموانئ التّونسيّة، تضمّنت استثمارهم فيما توفّره المحاصيل الزراعيّة من بضائع أخرى مثل «الزوال» والجلجلان والذرة والذّرع والفول والحمص و«القطانية» كلّ بضاعة على حدة، إضافة إلى بعض الأصناف من المواد الغذائيّة المشتقّة من الحبوب وأهمّها «الكسكسي» و«المحمّص»، ويمكن

(80) المبلغ الجملي الّذي استثمره التجّار في قطاع التّصدير بين شهر كانون الثاني/ يناير 1813 وشهر كانون الأول/ ديسمبر 1814 ناهز 169,703 ريالات، تضمّنتها 219 عمليّة شحن وشارك فيها 74 تاجراً. لمزيد من التفاصيل راجع جدول «المصدّرون اليهود بالإيالة التّونسيّة وعدد عمليّاتهم 1813-1814» بهذه الدراسة.

(81) سنتطرّق إلى موضوع غياب التجّار المسلمين من السّاحة التّجارية الإيالة خلال هذه الفترة في موضع لاحق.

القول إنّ استثمارات التجّار اليهود في التجارة الخارجيّة للإيالة قد وطأت كلّ البضائع الّتي تنتجها البلاد وأخضعتها الدّولة للتصدير ولأداءاتها.

ج - الـزيـت

يُعتبر زيت الزّيتون بعد القمح من المنتجات الفلاحيّة الأساسيّة الّتي اعتمدت عليها الدّولة في تجارتها الخارجيّة وفي علاقتها مع أهمّ المراكز التجاريّة بالمتوسّط، سواءٌ منها الشّرقيّة مثل أزمير والإسكندريّة، أو الأوروبيّة مثل مرسيليا وليفورنو وجنوه ومالطا[82]، وتعدّ هذه البضاعة إلى جانب ما اشتقّ منها كـ«الصّابون الحجري» أو «الصابون الطري» أو ما يخلّفه اعتصارها من مواد مثل «رماد الغاسول» و«الفيتورة» من أبرز صادرات البلاد التّونسيّة في القرن التّاسع عشر وخاصّة في النّصف الثّاني منه، ويأتي تصنيفه من حيث الأهمّيّة بعد تجارة القمح مباشرة، وقد أخضعته الدّولة كسائر البضائع المطلوبة إلى «تذاكر السّراح». ولم تكن علاقة المصدّرين اليهود بهذه البضاعة وليدة فترات ازدهارها، بل كان لهم حضور تأسّس حتّى قبل «دورة الزّيوت»[83] لكن ما تميّزوا به خلال فترة إقلاع تجارة تصدير الزّيت ومشتقّاته حضورهم المتواتر والمكثّف في المراكز الحسّاسة لإنتاج هذه البضاعة، ونُشير بهذا إلى تمركزهم خاصّة بمختلف موانئ منطقة السّاحل الّتي استطاعوا أن يصدّروا منها القسط الوفير ممّا تنتجه[84] إلى جانب

---

(82) Boubaker, S., *La Régence...*, *op. cit.*, p. 118.

(83) تذكر الأستاذة لوسيت فالنسي أنّ بداية فترة ازدهار تجارة زيت الزيتون وتصديره والّتي أطلقت عليها «دورة الزيوت» تزامنت مع مطلع القرن الثّامن عشر، في حين أنّ الأستاذ الصّادق بوبكر استناداً إلى إحصائيات للكمّيّات المصدّرة من هذه البضاعة إلى كلّ من ميناء ليفورنو وميناء مرسيليا بين 1692 و1703 يشير إلى أنّ «دورة الزيوت» بدأت تشهدها الإيالة التّونسيّة منذ الرّبع الأخير من القرن السّابع عشر. حول هذه الملاحظة انظر تباعاً ما أورده الباحثان في دراستيهما:

Valensi, L; *Les fellahs...*, *op. cit.*, p. 337-344. Boubaker, S., *La Régence...*, *op. cit.*, p. 116-118.

(84) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1937، صادرات البضائع الخاضعة «للسّراحات» من مرسى صفاقس، بتاريخ 1859-1861. دفتر رقم: 1939، شبيه بالدفتر السّابق ويتعلّق بميناء المهديّة ويعود لنفس التاريخ. دفتر رقم: 1940، «تذاكر السّراح» من عدّة موانئ بالإيالة (غير مكتمل =

حضورهم كذلك في موانئ أخرى للغرض ذاته[85].

جدول رقم 11

تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسية بين سنتي 1813 و1814[86]

البضاعة / التجار	الكمية[87]	الأداء[88]	عدد العمليات	عدد التجار
تجار مسلمون	25,000	75,000	85	21
النسب المئوية	%45,1	%45,1	%46	%42
تجار أوروبيون	7,620	22,860	17	8
النسب المئوية	%13,8	%13,8	%13,5	%16
تجار يهود	22,750	68,250	51	21
النسب المئوية	%41,1	%41,1	%40,5	%42
المجموع	55,370	116,110	126	50
النسب المئوية	%100	%100	%100	%100

= الصفحات) بتاريخ 1855-1860. دفتر رقم: 1941، شبيه بالدّفتر الأوّل لميناء صفاقس ويمتدّ تاريخه إلى سنة 1862. دفتر رقم: 1945 ورقم: 1946، مداخيل جمرك المنستير من «السراحات» بتاريخ 1859-1862. دفتر رقم: 1948 ورقم: 1949، شبيه بالدفترين السّابقين ويتعلّق بجمرك سوسة، ويمتدّ تاريخ الدفتر الثاني إلى 1872.

(85) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1938، صادرات البضائع الخاضعة «للسراحات» من مرسى قليبيّة بتاريخ 1859-1860. دفتر رقم: 1943، شبيه بالدفتر السّابق ويتعلّق بميناء بنزرت. دفتر رقم: 1944، شبيه بالدفتر السابق ويتعلّق بميناء جربة ويمتدّ تاريخه إلى سنة 1862.

(86) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 368، ورقم: 395، سبق ذكرهما.

(87) الكميّة وردت بحساب «المطر» كوحدة كيل للزيت، وسعة المطر من الزيت تختلف من منطقة إلى أخرى.

(88) الأداء بحساب الرّيال، وهو الثّمن الجملي «لتذاكر سَراح» الزيت، وقد وظّف 3 ريالات على تصدير قفيز واحد.

جدول رقم 12
تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسية بين سنتي 1856 و1858[89]

البضاعة / التّجار	الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد التجار
تجّار مسلمون	0	0	0	0
النّسب المئويّة	%0	%0	%0	%0
تجّار أوروبيون	212,210	791,098	55	12
النّسب المئويّة	%24,2	%24,6	%14,5	%52,2
تجّار يهود	665,185	2,423,619	323	11
النّسب المئويّة	%75,8	%75,4	%85,5	%47,8
المجموع	877,395	3,214,717	378	23
النّسب المئويّة	%100	%100	%100	%100

تستحيلُ علينا المقارنة بين ما صُدّر من زيوت في بدايات القرن التّاسع عشر وما صدّر من نفس البضاعة بعد أربعة عقود، فالفوارق الهائلة بين مجموع كميّات كلتا الفترتين لا يُشير إلاّ إلى تطوّر في المحاصيل ناتج عن عاملين أساسيين، أوّلاً اختلاف مردوديّة الإنتاج حسب السّنوات، سواءٌ كانت سنوات ذات مردوديّة حسنة أو متوسّطة أو ضعيفة. ثانياً امتداد زراعة الزّياتين وتوسّع غاباتها بمنطقة السّاحل خاصّة[90].

(89) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره، وتنطبق ملاحظات الجدول السّابق على هذا الجدول أيضاً.

(90) Chérif, M.H., «Propriété des oliviers au sahel des débuts du XVIIe à ceux du XIXe siècles», in actes du premier congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb, C.E.R.E.S., 1979, t.2., p. 209-237.

رقيّة، مراد، ملكيّة الزّياتين بغابة مدينة سوسة لسنة 1840 من خلال دفتر القانون رقم 1653، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ توفيق البشروش، الجامعة التونسيّة، 1981، ص19-32.

ففي فترة الإحصاء الأوّل الّتي يمكن أن ندرجها ضمن الفترات ذات المحاصيل المتوسّطة[91]، كما في فترة الإحصاء الثّاني الّتي لا توحي إلاّ بارتفاع هامّ في المحاصيل[92]، يتأكّد لنا انفتاح الأسواق المتوسّطية لاستقطاب هذه البضاعة، وفي الوقت ذاته يتأكّد لنا كذلك سعي الدّولة إلى تنشيط تجارتها الخارجيّة وأساساً تدعيم مداخيلها ممّا يعود إليها من هذا القطاع الّذي استثمر فيه تقريباً جميع المصدّرين المتواجدين بالسّاحة التجاريّة للإيالة، لكن بمقادير ماليّة متفاوتة كشفت لنا عن أبرزهم أموالاً وأعمالاً.

إذا انطلقنا من كميّات الزّيت المصدّرة بين سنتي 1813 و1814 نلاحظ أنّ التّنافس كان على أشدّه بين التّجار المسلمين الّذين وظّفوا ما قيمته 75,000 ريال لاقتناء رخص «الوسق» 25,000 مطر من الزّيت (45,1% من الكميّة الجمليّة) من خلال 21 عمليّة شحن قام بها 21 تاجراً، وبين التّجار اليهود الّذين ماثل عددهم عدد التّجار المسلمين وتوصّلوا إلى تصدير 22,750 مطر زيت بمبلغ جملي «للتذاكر السّراح» بلغ 68,250 ريالاً (41,1%) احتوت عليها 51 عمليّة شحن، في حين أنّ التّجار الأوروبيّين وعددهم لم يتعدّ الثمانية لم تسمح لهم رخص «سراح» الزّيت من تصدير سوى كميّة متواضعة لم تتجاوز 7620 مطراً (13,8%) بقيمة 22,860 ريالاً أي بحساب 3 ريالات عن المطر الواحد لم تطبّق عليهم فحسب بل أدّاها كلّ المصدّرين على السّواء.

فيما يتعلّق بالنّشاط التّجاري للمسلمين يجب التّذكير بأنّ نفس المصدّرين

---

(91) حكمنا على هذه الفترة بأنّها من السّنوات ذات المحاصيل المتوسّطة انطلاقاً من الأرقام الّتي أحصاها الأستاذ الصّادق بوبكر والمتعلّقة بسنة 1700 حيث عدّ ما وزنه 480,000 كلغ من الزيت صدّرت إلى مرسيليا دون الموانئ الأخرى.

Boubaker, S., *La Régence...*, *op. cit.*, p. 117.

وإذا حوّلنا إلى وحدة الكلغ مجموع الكميّات الّتي صدّرت في فترة الإحصاء الأول وهي 55,370 مطراً من الزيت نجدها تناهز 989,738 كلغ، علماً أنّنا استعملنا في عمليّة التّحويل متوسّط وزن المطر بالكلغ خلال القرن التّاسع عشر بالنسبة لمطر زيت تونس وسوسة والمهدية وصفاقس (حول وزن المطر بهذه المناطق انظر فهرس الكلمات في آخر هذه الدراسة)، كما أنّ أغلب هذه الكميّة تمّ تصديرها خلال سنة 1229 هجري/ كانون الأول/ ديسمبر 1813 ـ تشرين الثاني/ نوفمبر 1814.

(92) حسب مقارنتنا لبعض أرقام تصدير كميّات الزيت اتّضح لنا أنّ البلاد التّونسيّة لم يبق =

الّذين سيطروا على تجارة القمح في هذه الفترة وهم يونس بن يونس وسليمان بن الحاج وحمودة الأصرم وانضافت إليهم شخصيّة مخزنيّة أخرى وهو محمد الجلولي، كان لهم نصيب هامّ في تجارة الزّيت عادلت نسبته حوالى 66,5% من جملة ما سجّلته الجمارك التّونسيّة من هذه البضاعة على التّجار المسلمين سواءً لتصديره خارج الإيالة أو لنقله عبر الموانئ الدّاخلية.

ويبدو أنّ استثمارات التجّار اليهود في هذه البضاعة والتي قاربت في مجملها الكميّات الّتي اقتناها جميع التجّار المسلمين وفاقت في الوقت ذاته ما صدّره رجال المخزن الآنف ذكرهم، قد تداركوا بها ما لم يستثمروه في تجارة القمح أساساً والّتي خصّت بها الدّولة الموالين لها بدرجة أولى[93]، فإذا قارنّا الإحصاءات الكميّة لاقتناء «تذاكر وسق» الزّيت من قِبَلِ المسلمين نلاحظ أنّ نسبة هامّة منها لم تكن موجّهة لتعبر موانئ الإيالة ذلك أنّنا لا نخال أنّ كميّات محدودة تراوح مكيالها بين 0,5 و12,75 مطر زيت تغري أصحابها بتصديرها إضافة إلى أنّ نشاطهم غير متواتر واقتصر في أحسن الحالات على ثلاث عمليّات[94]. بالمقابل نلاحظ أنّ الكميّات الّتي اقتناها التجّار اليهود لم ينحدر مكيالها عن 100 مطر باستثناء 4 عمليّات شحن تراوحت بين 10 و70 مطراً[95]. وهنا يتأكّد لدينا مرة أخرى وفي نفس الفترة تراجع استثماراتهم في البضائع ذات الأداءات الثّقيلة، وتسخير أموالهم نحو بضائع لم تطأها أقدام المنافسين بشدّة والذين بإمكانهم أن يشكّلوا عائقاً أمامهم لتسويق بضائعهم.

في أواخر خمسينيات القرن التّاسع عشر تغيّرت تماماً موازين تصدير الزّيوت[96]، ففي هذه الفترة كذلك هناك فوارق جمّة، لكن بين الكميّات الّتي صدّرها التجّار الأوروبيّون وبين ما صدّره التجّار اليهود ذلك أنّ السّاحة التجاريّة قد

* لها وأن صدّرت مثل هذه الكميّة. انظر: تصدير الزيت بين 1271 و1274 هجري، أ.و.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(93) انظر: ما أوردناه عند تعرّضنا لاستثمارات اليهود في الحبوب.

(94) الأمثلة متعدّدة في هذا الجانب ويكفي أن نشير إلى الصفحات 3، 4، 5، 7، 9، 10، 13، 16، 17، 18، 19، . . . 20 إلخ، من أ.و.ت.، دفتر رقم: 395، سبق ذكره.

(95) أ.و.ت.، المصدر السابق، ص8، 17، 21، 23.

(96) راجع أعلاه جدول: «تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسيّة بين سنتي 1856 و1858».

شحّت من أصحاب أموال محليّين مسلمين قادرين على خدمة رجال السّلطة كما خدموهم في أحقاب سابقة. وقد استطاعت في هذه الفترة نخبة من المصدّرين اليهود اختلفت انتماءاتهم من «توانسة» و«قرانة» و«حماية»، كما اختلفت مقادير استثماراتهم، وارتبطت بالعديد من المؤسّسات والشركات التّجارية الأجنبيّة، من تصدير ما تجاوزت كمّيته 665,185 مطر زيت احتوت عليها 323 عمليّة شحن أشرف عليها 11 تاجراً لا غير، وقد عاد لخزينة الدّولة من «تذاكر السّراح» فحسب ما شارف مبلغه مليونين ونصف مليون ريال (2,423,619 ريالاً)، أي بنسبة 75,5% من جملة مداخيل هذه البضاعة، . أمّا النّسبة المتبقّية والتي لم تتعدّ عتبة 25% من الكميّات المصدّرة (212,210 مطر زيت) ومن قيمة «تذاكر الوسق» (791,098 ريالاً) فقد كانت من نصيب 12 تاجراً أوروبيًا أغلبهم من الفرنسيّين ودونهم عدداً الإيطاليّون ثمّ المالطيّون واليونانيّون المستثمرون لحساب بعض الشركات الإنكليزيّة.

وحسب هذا الإحصاء فإنّ جملة كميّات زيت الزّيتون الّتي عبرت الموانئ التّونسيّة في اتّجاه أوروبا بلغت 877,395 مطراً لا تنمّ إلاّ عن تعويل الدّولة على إيرادات هذه البضاعة التي أنتجت لها ما بلغ 3,214,717 ريالاً، وهو مقدار ماليّ هامّ يساهم حتماً في التّقليص من حدّة الأزمة الماليّة الّتي حلّت بها في هذه الفترة. وقد وجدت في نشاط المصدّرين اليهود وحركيّتهم وعلاقاتهم بالموانئ المتوسّطية وبكبرى شركات الاستيراد في عدّة بلدان أوروبيّة ما ساعدها ويسّر لها تصريف أهمّ إنتاجها الفلاحي.

2 - منتجات فلاحيّة أخرى

إذا راهنت الدّولة على امتداد الفترة الحديثة على تصدير أهمّ إنتاجها الفلاحي مثل القمح والشّعير و«الخشاخش» بمختلف أنواعها وكذلك زيت الزّيتون، وأخضعت بيعها قصراً إلى «تذاكر السّراح» فإنّه تواجدت منتجات أخرى متعدّدة الأصناف بموانئ التّصدير أُعِدّتْ لتسوّق خارج أسواق الإيالة لكن أخرجتها الدّولة من دائرة أداءاتها الثّقيلة ووظّفت عليها رسوماً جمركيّة عاديّة، ورغم طول قائمة هذه المنتجات الّتي تراوحت أنواعها بين 13 و15 صنفاً فإنّنا نقتصر على تلك الّتي ساهمت في تنشيط جزء من قطاع التّجارة الخارجيّة، ذلك أنّ التّدقيق في تتبّع

تفاصيلها لا نخاله ذا فائدة تدعم هذه الدّراسة سواء بالنّسبة لبضائع التّصدير عامّة أو بالنّسبة لاستثمارات التّجار اليهود فيها.

أ ـ تصدير الـتّمور

من أهمّ المنتجات الفلاحية بجنوب البلاد التّونسيّة، وقد أرسى تصديره منافسة شديدة بين اليهود المحلّيّن والتّجّار الفرنسيّين الّذين تهافتوا على اقتنائه منذ القرن السّابع عشر، وقد كانت أسبقيّة المبادرة في تسويقه خارج حدود الإيالة[97]، والتفطّن إلى ما يمكن أن يدرّه تصديره من أرباح، إلى التّجار اليهود بحكم معرفتهم لمنتجات البلاد، وبحكم تقاليدهم الخاصّة في تحويله إلى مشروبات روحيّة مثله مثل سائر المقطّرات أو «العراقي» المستخرجة من «الشّريحة» أو الزّبيب[98].

ورغم نُدرة الإحصاءات، وقلّة المعلومات حول هذه البضاعة وتجارتها فإنّ ما سجّلته إدارة الجمارك بكشوف الأداءات في أربعينيات القرن التّاسع عشر كفيل بأن يبسط لنا عيّنة عن تصدير هذه البضاعة وتجّارها ومسالك رواجها، وهو ما تضمّنه إحصاء تصدير التمور لسنة 1814. (انظر: الجدول رقم 13)[99].

عبرت الموانئ التّونسيّة بين بداية سنة 1844 ونهايتها ما قدّر وزنه بحوالي 3,271 قنطاراً من التّمور، أدّى عليها أصحابها ما تساوى وهذا الرّقم رسوماً جمركيّة انطلاقاً من توظيف الدّولة على كلّ قنطار عُدّ للتصدير ريالاً واحداً.

ولا يمكننا في هذا الإطار أن نُصدر أحكاماً حول تقدير حجم هذه الكميّات المصدّرة لانعدام وسائل المقارنة، أو بالأحرى غياب إحصاءات لكميّات هذه البضاعة ولما وظّف عليها من أداءات. لكن ما تضمّنته هذه العيّنة كفيل بأن يكشف لنا إلى حدٍّ نِسَبَ توزّع هذه الكميّات بين المصدّرين، والّتي كانت الأولويّة فيها

---

(97) A.E.P., A.C.F.T., 597 a du 19/6/1688. in Boubaker. S., *La Régence*..., *op. cit*.. p. 115.

(98) انظر: لزمة الشريحة بهذه الدراسة.

(99) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1955، تسجيل يومي لمداخيل الدّولة من تصدير البضائع من ميناء حلق الوادي، بتاريخ 1259-1261 هجري (1843-1846).

إلى 18 تاجراً يهوديًا خوّلتهم مبالغ الاستثمار الّتي رصدوها لهذه البضاعة (2,472 ريالاً) من تصدير ثلاثة أرباع الكمّيات المصدّرة (2,472 قنطاراً) حوتها 35 عمليّة شحن، في حين أنّ التجّار الأوروبيّين رغم معرفتهم بأسواقهم وبطلباتها من هذه البضاعة فإنّ استثماراتهم لم تحظ إلاّ بالنزر القليل منها، إذ لم تتجاوز الكمّيات المقتناة من قِبَلِ 13 تاجراً لتسويقها ببلدانهم الخمس من إجمالي الكمّية الّتي صدّرت (648 قنطاراً).

جدول رقم 13
تصدير التّمور من الإيالة التّونسيّة سنة 1844

البضاعة / التجّار	الكمّيّة[100]	الأداء[101]	عدد العمليّات	عدد التجّار
تجّار مسلمون	151	151	4	4
النّسب المئويّة	%4,6	%4,6	%6,6	%11,5
تجّار أوروبيون	648	648	21	13
النّسب المئويّة	%19,8	%19,8	%35	%37,1
تجّار يهود	2,472	2,472	35	18
النّسب المئويّة	%75,6	%75,6	%58,4	%51,4
المجموع	3,271	3,271	60	35
النّسب المئويّة	%100	%100	%100	%100

وتُوحي لنا ضعف استثمارات التجّار الأوروبيين في هذه البضاعة بقلّة معرفتهم بعروض الأسواق المحليّة البعيدة عن المراكز التجاريّة الأولى للإيالة، وبما يمكن أن توفّره هذه الأسواق المرتكزة بمشارف الصّحراء من بضائع ذات أرباح هامّة خاصّة وأنّ الرّسوم الجمركيّة الّتي حدّدت لتصديرها غير مرتفعة (ريال واحد

(100) الكمّيّة وردت بحساب «الحصيرة» كوحدة وزن للتمور وبعض البضائع الأخرى ويعادل وزنها القنطار، كما ثبت بنفس المصدر.
(101) الأداء بحساب الرّيال.

على كلّ قنطار). وتنطبق ضعف هذه الاستثمارات على التجّار المسلمين لكن بصفة مغايرة، إذ لم يتوصّلوا إلى وسق سوى 151 قنطاراً أي ما يعادل نسبة مئويّة ضعيفة جدّاً لم تتجاوز 4,6% من جملة الكميّات المصدّرة عادت مكاسبها على أربعة تجّار لا غير. ويمكن أن يُعزى هذا الضعف إلى عدم تأقلم أغلب التجّار المسلمين مع فضاءات تجاريّة غير الفضاءات الّتي اعتادوها، خاصّة وأنّ الأسواق المشرقيّة المحبّذة لديهم في غنى عن هذه البضاعة بما أنّها متوفّرة هناك(102)، ذلك أنّ جملة الكميّات المصدّرة كما أثبتتها سجلاّت جمرك حلق الوادي صبّت في عدّة موانئ أوروبيّة وخاصّة منها الموانئ الفرنسيّة.

ب ـ تصدير الحنّاء

إذا كانت أغلب المنتجات الفلاحيّة الّتي صدّرت من الإيالة هي من صنف الموادّ الغذائية، فإنّ الحنّاء تكاد تكون البضاعة الوحيدة الّتي تدخل في إطار تصدير موادّ الزّينة، إذ تتّخذ منها النّساء خِضَاباً للشّعر ومادّة لصبغ الأظافر، كما يوظّف مسحوقها كذلك في تحضير بعض العقاقير والأدوية(103).

وعلى غرار التّمور كان المصدر الأساسي لإنتاج الحنّاء بعض المناطق بجنوب البلاد بما أنّ المزوّد الرئيسي للمصدّرين من هذه المادّة هي منطقة قابس كما أثبتت ذلك سجلاّت المتجر في العديد من صفحاتها(104). وبالرّغم من أنّ هذه المادّة لا تعدّ من الموادّ الأساسية في قوائم البضائع الّتي تصدّرها الإيالة، فإنّ

---

(102) Ali, Robert. , *Le palmier - dattier: Histoire d'une plante en Méditerranée*, Edisud, 1995, 45P. p. 16-18.

(103) حسب عادات تزيين النساء بالبلاد التونسيّة يتخذ من الحنّاء خِضَاباً للشّعر واليدين والرّجلين، أمّا في بعض البلدان الأوروبيّة وخاصّة منها فرنسا وبعض المدن بجنوب إيطاليا فإنّ استعمالها مقتصر على صبغ الشّعر والأظافر. وقديماً لم يكن استعمالها حكراً على النساء، فكثيراً ما كان الرّجال يستعملونها لتخضيب لحاهم.
Maurin-Garcia, Michèle., *Le henné: Plante du paradis*, Casablanca, 1993, 192P., p. 5, 21.

(104) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1955، سبق ذكره، ص4، 7، 8، 12.
عرفت منطقة قابس بإنتاجها الغزير للحنّاء، وإلى الآن مازالت شهرة «حنّة قابس» ذائعة الصّيت محليّا ومغاربيّا إنتاجاً وجودة.

بعض التجّار وخاصّة اليهود قد سخّروا جزءاً من استثماراتهم للاتّجار بها بإيفادها أساساً إلى الموانئ الأوروبيّة. وقد توزّعت هذه الكمّيات على النحو التّالي[105]:

جدول رقم 14
تصدير الحنّاء من الإيالة التّونسيّة سنة 1844

البضاعة / التـجّار	الكمّيّة[106]	الأداء[107]	عدد العمليّات	عدد التجّار
تجّار مسلمون	8	10	3	3
النّسب المئويّة[108]	%1,3	%1,3	%10	%17,6
تجّار أوروبيون	138	172	4	3
النّسب المئويّة	%22,3	%22,3	%13,3	%17,6
تجّار يهود	473	591,75	23	11
النّسب المئويّة	%76,4	%76,4	%76,6	%64,7
المجموع	619	773,75	30	17
النّسب المئويّة	%100	%100	%100	%100

يبدو أنّ قرب اليهود من مناطق إنتاج الحنّاء وخاصّة يهود قابس قد يسّر لهم اقتناء أغلب الكمّيات من هذه البضاعة، حيث سجّلت وثائق المتجر 11 تاجراً، 6 منهم أصيلو قابس بحكم الألقاب الّتي وسموا بها، بلغت قيمة أداءاتهم على تصدير 473 «حصيرة حنّا» 75، 591 ريالاً، أي بحساب ريال وربع الرّيال على «الحصيرة» الواحدة[109]،

(105) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على: أ.و.ت.، المصدر السّابق.
(106) الكميّة وردت بحساب «الحصيرة» كوحدة وزن للحنّاء.
(107) الأداء بحساب الرّيال.
(108) النّسب المئويّة مستخرجة من مجموع كلّ عمود.
(109) في الحقيقة لا يشير سجلّ المتجر الّذي استخرجنا منه هذا الإحصاء إلى مبلغ الأداء الموظّف على كمّية هذه البضاعة، لكن انطلاقاً من عمليّة حسابية تأكّدنا من أنّ القيمة الماليّة لهذا الأداء قد حدّدت بمبلغ ريال وربع الرّيال عن «الحصيرة» الواحدة، وقد تساوى دفع هذا الأداء على جميع المصدّرين بمختلف انتماءاتهم. ومن أجل التّدقيق في هذه المسألة اتّبعنا العديد من الشّواهد نورد البعض منها: * 106 ريال وربع 85 «حصيرة =

والّتي عادل وزنها وزن القنطار[110]، شحنت عبر 23 عمليّة.

وتشير أوزان هذه الكمّيات إلى ارتفاعها كمّاً وثمناً وأداءً على ما وقع تصديره من قِبَلِ التجّار الأوروبيّين الّذين كانت مشاركتهم في حدود 22,3% من جملة الكمّيّة المصدّرة ويمثل هذا العدد كانت أداءاتهم، وكذلك الحال مع التجّار المسلمين الّذين لم يتوصّلوا إلاّ إلى شحن كمّية محدودة جدّاً لم تتعدّ رسومها الجمركيّة 10 ريالات لعدم تجاوز وزنها 8 «حصر»، الأمر الّذي يجعلنا نشكّ في وجهتها أو بالأحرى في تصديرها فعلاً، ذلك أنّ هذه الكمّيّة القليلة وقع شحنها من ميناء قابس، في حين أنّ الكمّيات الأخرى الّتي سجّلت بأسماء التجّار اليهود والتجّار الأوروبيّين تمّ شحنها من ميناءي حلق الوادي والبحيرة وهما الميناءان المؤهّلان أكثر من بقيّة موانئ الإيالة لاستقبال سفن التّجارة الدّوليّة.

ما يمكن أن نشير إليه حول مكانة المنتجات الفلاحيّة جنوب البلاد كالتّمور والحنّاء في التّجارة الخارجيّة للإيالة، أنّه خلافاً للتجّار المسلمين العارفين بقيمة هذه البضاعة وتجارتها على الأقلّ في الأسواق المحلّيّة، وعلى عكس التجّار الأوروبيّين المطّلعين هم كذلك على طلبات أسواق بلدانهم، كان السّبق والتفوّق للتجّار اليهود وخاصّة المحلّيّين منهم في إيفاد أهمّ هذه المنتجات من جنوب الإيالة إلى أسواق أوروبا، وبعبارة أخرى كان لهم إسهام في وصل الصّحراء بشمال المتوسّط.

= حنا» لشالوم القابسي. * 51 ريالاً وربع 41 «حصيرة حنا» للقائد نسيم. * 66 ريالاً وربع 53 «حصيرة حنا» للنصراني بونانو. * 61 ريالاً وربع 49 «حصيرة حنا» لأندريه. * 3 ريال وثلاث أرباع 3 «حصر حنا» لسليمان بن أحمد الجربي. * 2 ريال ونصف 2 «حصر حنا» لمحمد الأرنؤوط. المصدر السّابق، ص4، 8-9، 13، 15، 21.

(110) لا تشير الوثائق إلى أنّ وزن «حصيرة» الحنّاء يعادل القنطار، لكن في مناسبتين فقط بالمصدر المعتمد تسجّل كمّيّة الحنّاء المصدّرة بحساب القنطار ويوظّف على الوزن ذاته نفس قيمة الأداء الّذي وظّف على «الحصيرة»، وللتوضيح نثبت هذين المثالين: 28 ريالاً وثلاثة أرباع 23 قنطاراً حنا لأندريه. 10 ريالات 8 «قناطر حنا» لتونين. ونستبعد أنّ كاتب السّجل قد وقع في خطأ ذلك أنّ هذه الكمّيات المشحونة بحساب القنطار ذات وزن مرتفع تجعله يتفطّن أن كان هناك اختلاف بين وزن القنطار ووزن «الحصيرة»، ويبدو أنّ وحدة الوزن هذه أي «الحصيرة» الّتي استعملت في موانئ الإيالة قد عادلت القنطار في الموازين الفرنسية، ذلك أنّه إذا تأمّلنا جيّداً في هذين المثالين نجد أنّ مصدّري هذه الكمّيات هما تاجران فرنسيّان. المصدر السّابق، ص17، 23.

3 ـ المـوادّ الأوّليّة والمـوادّ المصنّعة

ارتبطت الموادّ الأوّليّة والموادّ المصنّعة الّتي صدّرتها الإيالة التّونسيّة في الفترة الحديثة بأنشطة القطاع الفلاحي وإنتاجه، وبالرغم من عدم تنوّعها فقد ساهمت في بعض البضائع منها في تنشيط حركة التّجارة الخارجيّة، وقد كان وراء ازدهار تصديرها في العديد من الفترات الاستثمارات الماليّة للتّجار اليهود الّذين كانت لهم سيطرة واضحة على الاتّجار في بعض هذه الموادّ والّتي سنقتصر على أهمّها هنا وهي الجلد والصّابون بنوعيه «الحجري» و«الطري».

أ ـ الجـلـود

لا تتضمّن سجلّات دار الجلد ووثائق حساباتها شواهد مرقّمة لكمّيات البضائع الّتي صدّرتها من جلد أو شمع أو عسل، وما يعترضنا في غيرها من المصادر بعض الشّذرات من الأرقام كذكر أنّ البلاد التّونسيّة تصدّر في السّنة الواحدة بين 50,000 و60,000 قطعة من الجلد[111]، وهي أرقام لا تؤسّس لمعرفة تامّة بحجم هذه التّجارة أو الأرباح الّتي تأتّت لتجّارها، لكن بإمكاننا أن نتجاوز هذا العائق بالنّظر في أسعار لزمة دار الجلد باعتبار أنّ الجزء الكبير من بضاعتها عُدّ للتّصدير[112]، وبالتطرّق إلى آليّات سيطرتهم على هذه التّجارة من نهاية القرن السّابع عشر إلى العشريّة الأولى من القرن التّاسع عشر.

لقد اعترضتنا، ونحن نتصفّح وثائق مؤسّسة دار الجلد لأواسط القرن الثّامن عشر بعض المصطلحات الّتي تثير الانتباه مثل «يهود دار الجلد»، «قرانة دار الجلد» و«تجّار دار الجلد»[113]، وإذ تشير هذه المصطلحات صراحة إلى المكانة الّتي اكتسبها اليهود في صلب هذه المؤسّسة، إلاّ أنّها من جانب آخر تعبّر عن اعتراف

(111) Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, Mémoire de Jean-Batiste Michel sur le commerce de Tunis, le 28/8/1686. p. 388-391.

(112) وهو ما تضمّنه الجزء الّذي خصّصناه للزمة دار الجلد في هذه الدّراسة.

(113) لئن كان مصطلح «تجّار دار الجلد» لا يعبّر عن تواجد اليهود بهذه المؤسّسة، فإنّه ثبت لدينا بعد مقارنة الوثائق ومطابقتها لنفس الفترة ولنفس السّنوات أنّ المقصود بذلك هم التجّار اليهود دون سواهم. للتّدقيق انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ دفتر رقم :2162، ورقم: 2163، سبق ذكرهما.

الدّولة، سلطة وتجاراً، بثباتهم فيها وتأصّلهم بها، الأمر الّذي قاد كتبة هذه الوثائق إلى نعتهم باسمها واعتبارهم منتمين إليها.

توحي لنا هذه الملاحظات الأوّلية بتداولهم تجارة الجلد بصفة متميزة ومتواصلة، أثبتت تواجدهم بها، كما توحي لنا بالشهرة الّتي اكتسبوها، سواءً لدى السّلطة أو لدى المجتمع من خلال تمسّكهم بها، وهذا من شأنه أن يقودنا إلى البحث عن دواليب عملهم فيها، وتتبّع جذور مكتسباتهم بها.

لم يكن حِذْق دواليب الاتجار في الجلد والعمل بمادّته المرتكز أساساً على تسويقه داخل البلاد وخارجها، مقتصراً على التجّار اليهود، كما لم يكن إطلاقاً حكراً عليهم، فقد تداول أمره الموريسكيّون بحلولهم بالبلاد وسيطرتهم على مادّته وأسواقه. ومن باب الاحتمال أن يكون الإطار الّذي جمع الموريسكيّين باليهود المهجّرين من الجزيرة الإيبيريّة قد يسّر لهم انضمامهم إلى هذا الفرع التجّاري، إذ أنّ بروز اليهود في ميدان الجلد - حسب ما تشير إليه بعض الوثائق - قد تزامن وأواخر القرن السّادس عشر[114]، وتدعّم أكثر في أواسط القرن الذّي تلاه، بعد أن تركه الموريسكيّون دون رجعة خلال العشريّة الثّانية منه[115].

ويبدو أنّ الفجوة الّتي تركها الموريسكيّون في هذا النّشاط قد شغلها بعض التجّار اليهود، وأحكموا استغلالها، داحرين بذلك التجّار الفرنسيّين المنافس الأوّل والدّائم لهم لعدم تكافؤ القوّة الماليّة للطرفين، ذلك أنه في ستينيات القرن السّابع عشر خصّ جمرك الجلد التجّار اليهود بقطع الجلود الجيّدة والكبيرة حجماً، بينما منح أو بالأحرى فرض على التجّار الفرنسيّين اقتناء القطع الصّغيرة الّتي يتقاسمونها فيما بينهم[116]. فهل يمكن أن يكون هذا التّعامل ناتجاً عن تواطؤ قيادة الجمرك مع اليهود على حساب الفرنسيّين الّذين كان لهم باع أيضاً في هذا النّشاط وغيره، وفي تجارة البلاد الخارجيّة عموماً؟

لا يمكن التّعلق بصحّة هذا الافتراض، ولا التّأكيد على صيغ هذا التّواطؤ ذلك أنّ المعاملات التجّارية قد فرضتهم، إذ من المبادئ القانونيّة لسوق كثر على

(114) Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, *op. cit.*, p. 123.

(115) المرجع السابق.

(116) المرجع السابق.

بضاعتها الطّلب أن ينحاز العارض لمن يدفع أكثر. وفي هذه الفترة كان التّقدم في هذا النّشاط لصالح اليهود باعتبارهم الأقوى ماليًّا[117]. وحسب اعتقادنا لم تكن هذه القوّة الماليّة الّتي كانت بين يدي ثلّة من التّجار اليهود هي المقياس، ولا العامل الوحيد الّذي أدّى إلى إقصاء التّجار الفرنسيّين من جودة هذه البضاعة، والإشراف عليها، بل تواجدت عوامل أخرى أطاحت بهذه المنافسة، منها الشّبكة الّتي أحكم حياكتها التّجار اليهود الأوائل، سواءً تلك الّتي تتعلّق بتجميع مادّة الجلد أو تلك الّتي تروّجه داخل البلاد وتصدّره إلى خارجها.

على المستوى الأوّل أي جمع البضاعة لتحويلها، لم يصطدم هؤلاء التّجار بعوائق من شأنها أن تصدّهم عن هذا النّشاط، أو تحول دونهم والوصول إلى مادّته بعسر، إذ مهّد لهم الموركسيّون من قبل، أرضيّة خصبة أينعت ثماراً استفادوا هم من قطفها، ونستنتج ذلك بتتبّع مناطق إنتاج الجلود الّتي كانت مراكز استقرار الموركسيّين سابقاً والّتي مثّلت المجمّع الأوّل لمصادر الجلد[118] بشتّى أنواعه وأصنافه وأحجامه. ويمكن أن يتجلّى دورهم هنا في إيجاد أسواق مضمونة يُصرف فيها كلّ إنتاج هذه المادّة، وهو دور يمكن أن يتوصّلوا إلى القيام به دون عناء، فالسّوق المحلّية بالرّغم من محدوديّة آفاقها تأتي ضمانتها من حاجتها الملحّة لهذه البضاعة، إذ لا تكاد حرفة من الحرف تستغني عنها سواءً في المدن أو في الأرياف[119]. أمّا الأسواق الخارجيّة، فقد فتحت أبوابها لاستقبال هذه البضاعة، وتوجيه النّصيب الأوفر من حيث الكمّية والنّوعيّة الجيّدة نحو ليفورنو[120]، بحكم العلاقات التّجارية الّتي كانت تربط هؤلاء بنظرائهم من اليهود في هذا الميناء الّذي اكتسحت البضائع الواردة عليه عموماً البلدان الشّماليّة لأوروبا[121]. هذا بالإضافة إلى الكمّيات الّتي كانت تصل إلى ميناء مرسيليا والمساهمة في مزيد ترويج هذه

(117) Grandchamp, P; *La France..., op. cit.*, t. IX, p. XXVII.

(118) Mazouz - Ben Achour; H; «Implantation andalouse et structuration du Dar al Gild: Hypothèse sur les origines de cette ferme», *Sharq Al - Andalus*, n°. 7, 1990, p. 13.

(119) انظر لاحقاً: ما سيذكر حول تعدّد الأسواق والحرف الّتي تستعمل مادّة الجلد.

(120) Boubaker, S; *La Régence de Tunis..., op. cit.*, p. 124.

(121) Philippini, J.P; *Le port de Livourne..., op. cit.*, p. 51-53.

البضاعة عن طريق التجّار الفرنسيّين الّذين أخضعتهم الحاجة إلى شراء الجلود الجيّدة من اليهود[122]، وكأن دور الفرنسيّين في هذه الفترة لم يزد عن الوساطة الّتي تقلّل من نسبة أرباحهم لإبلاغ ما يقتنونه لميناء مرسيليا، الّذي لا يقلّ نشاطه أهميّة عن نشاط ميناء ليفورنو.

ويمكن هنا إدراج المعطى الأهمّ الّذي مكّن التجّار اليهود من الصّمود أمام أيّ شكل من أشكال المنافسة، إذ بعد تخلّيهم عن ممارسة العمل وفق هذه البضاعة لفترة تزامنت والحرب الأهليّة (1675-1685)، توصّلوا من جديد إلى اقتناء لزمة جمرك الجلد سنة 1687[123] وإحاطتها بطريقة عمل محكمة جيّداً في صلب ما أطلق عليه اسم «شركة الجيبورناطة» الّتي مكّنتهم من التحكّم في تصدير جلود الإيالة لأكثر من قرن وربع القرن.

ب ـ الصّابون

على نقيض تجارة الزّيت تماماً لم تتماش تجارة تصدير الصّابون بنوعيه «الحجري» و«الطري» على نفس النّسق من التطوّر مع تصدير زيوت الإيالة، فإذا ما قارنّا سنتي 1813 و1814 وسنتي 1856و 1858، يمكن أن نلاحظ أنه كلّما ارتفعت كميّات الزّيت أو محاصيل زيت الزيتون بشكل عام، تدنّت صادرات الصّابون والعكس أجازته كذلك هذه الإحصاءات بالرّغم من ارتباط صناعة هذه المادّة وتطوّر تجارتها بصابات الزّيتون في ازدهارها كما في ركودها[124]. وهو ما ثبت لدينا من خلال الجدولين التّاليين.

(122) Boubaker, S., *La Régence...*, *op. cit.*, p. 123.

(123) A.E.P., A.C.F.T., 597 a, du 12 septembre 1688., cité in: Boubaker, S; *Ibid.*

(124) راجع جدولَي تصدير زيت الزيتون من الإيالة التّونسيّة بين سنتي 1813-1814 وسنتي 1856 و1858.

جدول رقم 15
تصدير الصّابون من الإيالة التّونسيّة بين سنتي 1813 و1814[125]

البضاعة / التّجار	الكميّة[126]	الأداء[127]	عدد العمليات	عدد التجّار
تجّار مسلمون	2,309	6,927	14	7
النّسب المئويّة	%28,5	%28,5	%19,4	%18,4
تجّار أوروبيون	875	2,625	9	8
النّسب المئويّة	%10,8	%10,8	%12,5	%21
تجّار يهود	4,916	14,748	49	23
النّسب المئويّة	%60,7	%60,7	%68,1	%60,5
المجموع	8,100	24,300	72	38
النّسب المئويّة	%100	%100	%100	%100

جدول رقم 16
تصدير الصّابون من الإيالة التّونسيّة بين سنتي 1856 و1858[128]

البضاعة[129] / التّجار	الكميّة	الأداء	عدد العمليات	عدد التجّار
تجّار مسلمون	25	187,5	1	1
النّسب المئويّة	%1	%1	%5	%9,1
تجّار أوروبيون	100	750	1	1

(125) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 368، ورقم: 395، سبق ذكرهما.

(126) الكميّة وردت بحساب «القنطار» كوحدة وزن للصّابون.

(127) الأداء بحساب الرّيال، وهو الثّمن الجملي «التفاكر سراح» الزّيت، وقد حدّد ثمن «التذكرة» للقنطار الواحد بمبلغ 3 ريالات.

(128) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(129) ملاحظات الجدول السابق تنطبق على هذا الجدول كذلك، إلاّ أنّ ثمن «تذكرة السّراح» ارتفعت قيمتها زمن هذا الإحصاء فأصبحت 7,5 ريالات بالنّسبة للقنطار الواحد.

البضاعة / التجار	الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد التجار
النسب المئوية	%3,7	%3,7	%5	%9,1
تجار يهود	2549	19,121	18	9
النسب المئوية	%95,3	%95,3	%90	%81,9
المجموع	2,674	20,058	20	11
النسب المئوية	%100	%100	%100	%100

ما ألّف بين هذين الإحصاءين وجمع بينهما دون تدقيق في مجموع الكميّات مبدئيًا هو السّيطرة الواضحة لليهود على تصدير هذه البضاعة، ففي الحقبة الأولى رغم مشاركة 7 تجّار مسلمين في تصدير 2,309 قناطير من الصّابون، ومساهمة 8 تجّار أوروبيين من تصدير 875 قنطاراً فإنّ هؤلاء لم يتوصّلوا بمبالغ هذه الكميّات مجتمعة (3,184 قنطار صابون) إلى تحقيق استثمارات عادلت أو قاربت قيمتها استثمارات 23 تاجراً يهوديًا فاقت الكميّات الّتي صدّروها نسبة 60% (4,916 قنطاراً) عاد للدّولة ما ماثلها من مبالغ (14,748 ريالاً)، أي بحساب 3 ريالات «لتذكرة سراح» قنطار واحد فرضت على كلّ المصدّرين.

أمّا خلال الحقبة الثّانية فقد تمكّن 18 تاجراً يهوديًا من تصدير 2549 قنطاراً احتوتها 18 عمليّة شحن، وقد مثّلت هذه الكميّة تقريباً كلّ ما صدّر من الإيالة، ذلك أنّ الكميّات الّتي شحنها التّاجران ساسي بن خليفة من ميناء قابس (25 قنطاراً)، والإيطالي «بيلافو» (Pelafo) من ميناء سوسة لم تتعدّ نسبتها 4,7%، ولم يتجاوز ثمن رخصتي تصديرهما 937 ريالاً ونصف الرّيال أي بتوظيف 7 ريالات ونصف على القنطار الواحد.

قلّة الكميّات المصدرة وتراجعها يعودان أساساً إلى قلّة طلبات الأسواق الأوروبيّة الّتي لم يصل إليها في أقصى الحالات ـ حسب تعدادنا ـ إلاّ 1,050 قنطاراً بين سنتي 1813 و1814، و380 قنطاراً بين سنتي 1856 و1858، أي بما نسبته على التّوالي 12,9% و14,2% من جملة الكميّات المصدّرة[130].

(130) هذه الأرقام هي تقريبيّة وقد أدرجنا هنا ما اتّضحت لنا وجهته فحسب، ففي التّعداد =

ولا يمكن أن تكون محدوديّة تصدير هذه البضاعة من الإيالة التّونسيّة خلال القرن التّاسع عشر أو ما قبله بمنأى عمّا تتعرّض إليه صناعته من منافسة شديدة نتيجة تطوّر صناعة الصّابون وازدهارها وجودة مادّتها ببعض الأقطار الأوروبيّة، ونخصّ بالذّكر هنا ما حظيت به المصانع المرسيليّة من شهرة واسعة في هذه الصناعة اكتسحت بها الأسواق المتوسّطية(131)، لذلك كانت وجهة هذه البضاعة مشرقيّة أساساً إذ انحصرت بين مقرّ السّلطنة العثمانيّة وميناء الإسكندريّة، وهي الأسواق الّتي تواصلت معها تجارة الإيالة بهذه البضاعة، كما تواصل معها التجّار اليهود وخاصّة المحليّين منهم الّذين كانت لهم الأسبقيّة في تصدير أغلب الكميّات، في فترة تقلّصت فيها طلبات المصانع الأوروبيّة لاحتياجها فقط إلى المادّة الأوّليّة لصناعة الصّابون أي الزّيت وهو ما استطاع توفيره المصدّرون المسلمون واليهود بالتّساوي تقريباً في مرحلة أولى، وما وفّره اليهود لوحدهم في مرحلة ثانية(132).

لا يمكن النّظر من زاوية المواد الّتي عرضناها إلى أنّ استثمارات التجّار اليهود في قطاع التّصدير قد اقتصرت على هذه البضائع دون غيرها، أو أنّ نشاطهم في ميدان التّجارة البحريّة قد حُدّد بهذه القائمة الّتي اخترنا أن نتطرّق فيها لأبرز هذه البضائع قيمة في اقتصاد البلاد عموماً، وأهميّتها في تنشيط الحركة التجاريّة. ويكفي أن نشير إلى أنّهم استثمروا في أغلب ما وفّرته السّاحة التّجاريّة للإيالة أو ما عُدّ للتّصدير حسب طلبات الأسواق الأجنبيّة، مثل الشّاشيّة التّونسيّة الّتي كادت تكون حكراً على التجّار المسلمين صناعة وترويجاً، إلاّ أنّ أحد أبرز التجّار اليهود

- الأوّل صُدّرت كما أشرنا أعلاه 1050 قنطاراً توزّعت بين هؤلاء التجّار كالآتي: فارنل الإنكليز 400 قنطار تضمّنتها عمليّتا شحن، ميكل سبيول 200 قنطار، النصراني لير 125 قنطاراً، النصرانيّة ميّا 100 قنطار، ثمّ محمد الجلولي 225 قنطاراً على يد زهر المالطي. أمّا في التّعداد الثّاني فقد توزّعت الكميّات الّتي توجّهت إلى موانئ إيطاليّة على النّحو التّالي: قرياط 200 قنطار، بيلافو 100 قنطار، نسيم انجلو 80 قنطاراً. مع الملاحظة أنّنا راعينا في نقل هذه الأسماء ما أوردته سجلاّت الجمرك، انظر: أ.و.ت.، دفتر رقم: 395، سبق ذكره، ص9، 15، 24، 26، 29، 34، 41. والدفتر رقم: 1936، ص13، 18، 33.

(131) حول صابون مرسيليا (صناعته وشهرته وعدّ مصانعه وازدهاره عبر العصور) انظر:
Boulanger, Patrick., *Le savon de Marseille*, Equinox, Barbentane 1999, p. 11-13.

(132) راجع الكميّات الّتي صدّرها هؤلاء التجّار والّتي يتضمّنها جدولا «تصدير زيت الزيتون من الإيالة التّونسيّة...» لسنتي 1813-1814 وسنتي 1856 و1858.

خلال القرن السّابع عشر اقتحم هذا الميدان وسخّر لها من استثماراته ما أقام أربعة مصانع حرفيّة لصناعتها وجّهت أغلب الكمّيات الّتي تنتجها إلى الأسواق المشرقيّة، وتبعاً لها أصبح من أكبر الموردّين للصّوف الإسباني ولأنواع عديدة من الأصباغ أهمّها لهذه الصناعة القرمز و« البرازيل» و«الفوّة» و«اللك».

ومثل الشّاشيّة كان تصديرهم لعدّة بضائع أخرى بمقادير استثمارات مختلفة لكنّها هامّة كفخّار نابل وجربَة ومنسوجات باجة والقيروان والجريد، وفي هذا الإطار لا بدّ من ذكر أنّ أحد أنواع هذه المنسوجات والمسمّاة «التاليت» والّتي تتمّ صناعتها بأياد يهوديّة في مصانع حرفيّة بالحاضرة وجربَة قد وصلت شهرتها إلى شمال أوروبا حيث كانت تصدّر بكمّيات كبيرة نظراً لتهافت اليهود الأشكينازيم(133) على طلبها خاصّة من بولونيا. وفي ظلّ تركيز استثماراتهم الماليّة بالقطاع التّجاري أساساً كان لليهود إسهام في تنشيط تجارة العبور بإعادة تصدير ما استحوذ عليه القراصنة أو ما حملته السفن الأوروبيّة أو ما أتت به القوافل الصّحراويّة، وهنا تُعوزنا الكشوف الإحصائيّة لإثبات كمّيات هذه البضائع أو حجم هذه التّجارة، لكن ما نؤكّده أنّ حقل استثماراتهم قد شمل تقريباً كلّ البضائع المتوفّرة بالسّاحة التجاريّة أو الّتي ترسي بها، ونشير هنا إلى تجارة التّوريد.

II - الاستثمار في بضائع التّوريد

إذا انحصرت أغلب البضائع الّتي صدّرها التجّار اليهود أو التجّار المتواجدون بالسّاحة التّجاريّة للإيالة بمختلف انتماءاتهم في المنتجات الفلاحيّة، فإنّ البضائع الّتي ورّدت قد تعدّدت أنواعها وأشكالها وأحجامها. وقد عبّر تنوّعها عن افتقار السّاحة التّجارية إليها، كما عبّر عن استجابة المورّدين لطلبها، لكن كلّ على قَدْر مبالغ استثماراته وحسب شبكات علاقاته الّتي يسّرت جلب هذه البضائع، ويبدو أنّ التجّار اليهود قد تميّزوا عن غيرهم من التجّار بميزتين ساهمتا بقدر هامّ في تلبية احتياجات السّوق التّونسيّة. فما هي أهم البضائع الّتي ورّدوها؟ وبماذا امتازت؟ وهل ساهمت في فتح السّوق المحليّة أمام الأسواق الأجنبيّة؟

مكّننا اطّلاعنا على سجلّات الأداءات الجمركيّة لبعض سنوات القرن الثّامن عشر

(133) سبق وأن عرّفنا بهذا المصطلح، انظر سابقاً مصطلح سفارديم.

والقرن الّذي تلاه[134] إلى حدّ ما من ضبط البضائع الّتي وردها التجّار اليهود، وهي الّتي ارتأينا تضمينها لقائمة كما وردت في مصادرها لمحاولة تصنيفها وإحصاء أنواعها[135].

جدول رقم 17

أنواع البضائع المورّدة إلى الإيالة التّونسيّة عام 1195 و1260 هجري[136]

الصّنف	نوعيّة البضاعة
أقمشة وأصباغ وحرير	بالات عنبر قيز، بالات كتان، بتاتي صبغة، برازيل، حرير، حرير بالطابع، حرير خشين، حرير كشون، حرير مانية، صنادق عقيق، صنادق محارم، صوف شاشيّة، صوف صبانيا، صوف مطبوع، عنبر قيز، فضالي فتلي، فضالي مالطي، فوه، قراطس تقارط، قرمز، قماش أملس بالفضّة، قماش سراول، قماش كمخة بالفضّة، قماش مصر، كتلان، لك، ملف، ملف باريز، ملف جرماني، ملف كركونة، ملف مالطي، نيلة.

(134) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1951، مداخيل يوميّة الجمرك بتونس مع ذكر أسماء التجّار والبضائع المورّدة، بتاريخ 1177-1178 هجري (1763-1765). والدّفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والدّفتر رقم: 1956: تسجيل يومي للسفن الّتي ترسي بحلق الوادي ونوع السّلع الّتي تحملها وأسماء التجّار والبلد القادمة منه ومعلوم أداء الإرساء بتاريخ 1260 هجري (1844-1845). والدّفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(135) حاولنا قدر الإمكان أنْ ندرج كلّ أنواع البضائع الّتي وردها التجّار اليهود حتّى تلك الّتي لم يتّضح لنا محتواها، وإن صادف ولم نذكر بعضها وهذا أمر غير مستبعد إطلاقاً فذلك يعود بدرجة أولى إلى عدم وضوح كتابتها في السّجل رغم ما قمنا به من محاولات متعدّدة لتفكيك رسمها، ولحسن الحظ فإنّ أمثلة هذه البضائع لم تتكرّر كثيراً فهي لم تتجاوز أربعة أنواع بلغت إيراداتها الجمليّة 11,75 ريالاً، لذلك أسقطناها من القائمة كما أسقطنا رسومها الجمركيّة لقلّتها.

(136) اعتمدنا في ضبط أنواع هذه البضائع على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، والدفتر رقم 1956، والدّفتر رقم: 1957، سبق ذكرها جميعاً. ولم نراع في ترتيب هذه البضائع أنواعها وأهميّتها الماليّة بل أخضعناها إلى ترتيب أبجدي حسب ما تضمّنه صنف كلّ عمود بالجدول ليتيسّر تتبّعها، مع الإشارة إلى أنّنا تعمّدنا عدم إدراج ما يكمّل هذه القائمة الّتي نرجئها إلى موضع لاحق من هذه الدّراسة منها أسماء التجّار وقيمة الأداءات الّتي وظّفت عليها لتشعّبها من ناحية ولاختلافها حسب كميّة البضاعة الواحدة من ناحية ثانية، إضافة إلى أنّ غاية بسط هذه القائمة لا يتعدّى في هذه المرحلة محاولة ضبط البضائع الّتي وردها اليهود للتعرّف على أنواعها دون التّدقيق في تفاصيلها. أمّا فيما يتعلّق بشروح هذه الكلمات فقد عرّفنا بأغلبها، وأهملنا ما لم نتوصّل إليه. انظر: كشّاف المصطلحات في آخر هذه الدّراسة.

موادّ غذائيّة وتوابل	بتاتي زعفران، بتاتي سكنجبير، بتاتي شراب، بتاتي قرفة، بتاتي قصطل، بتاتي كركم، برامل سمن بالطابع، برامل معجون طماطم، تاي، تفاح، جبن سيسليان، جوز، حكك لوبية، حوت مالح، خل، خميرة، دويدة، رنقة، روز سكر مرسيليا، شكاير بوفريوة مسفدات، شكاير روز مسفدات، شوش ورد، صنادق جبن، فلفل أكحل، قهوة، كنسروات بشكوطو، لوز، مقرونة عمل جنوة، مكرونة عمل القرنة، نشوة.
أدوات منزليّة	أطباق بلار، ثريات، سبت مغارف فضّة، سرّة حديد، طارات غرابل، قنادل فخار، قنادل قزدير، قنادل نحاس، كراسي، كنابي، كوادروات، ماعون متاع مكرونة، مرايات، مغارف أبنوس، مناقل.
خردوات وموادّ أوليّة للبناء	أعواد كرستة، بلاط، بلاط مطبوع، تل حديد، تل نحاس، جليز، حلاقم، خردة، ذكير، رخام مادات صغار، رخام مادات كبار، صفايح حديد، صنادق نجارة، قضبان حديد، لوح بلنز، لوح بندقي حي، لوح جوز، لوح طرطوشي، لوح طرطوشي طويل، ماصّوات حديد، صنادق مسمار، مهارس رخام، نحاس أحمر، ياجور عمل القرنة، ياجور عمل مرسيليا.
أسلحة وبارود	برامل بارود، برامل صاشم، برميل رهج، صنادق خدامي، صنادق سلاح، صنادق طبنجات، صنادق فرد طابنجة، صنادق قربيلة، صنادق مكاحل، قوالب ثقيل، قوالب رصاص.
بضائع ثمينة	ذهب، ريش نعام، فضّة.
بضائع أخرى	أبطشة فارغة، أفيون، بالات كاغد، بتاتي فارغة متاع زيت، برميل شب، برميل قزدير، بوتيليات فارغة، حبال، جاوي، خزامة، دخان مخصوص سيقارو، شكاير فارغة، صبابط، صنادق فارغة، طرونة، طفل، طماقات، فواشك فارغة، عفص، كاغد بالطابع، كاغد بندقي، كاغط قراطسي، كاغد من غير طابع، كافور، ورق سيقارو، وشق.

لا تكمن طرافة هذا الجدول في إثباته للموادّ الّتي استوردها التجّار اليهود نحسب، بل في ما كشف عنه من بضائع تعدّدت أنواعها حتى داخل المادّة الواحدة، حيث أحصينا ما فاق عدده 140 نوعاً، وفي الحقيقة لم يقتصر توريد ما تضمّنته محتويات هذه القائمة على التّجار اليهود، ذلك أنّ بقيّة التجّار الآخرين من مسلمين وأوروبيّين الّذين انخرطوا في هذا القطاع كان لهم إسهام في توريدها ومشاركة في توفير طلبات السّوق المحلية، لكن بنسب وكميّات تفاوتت قيمتها

وأهميّتها كما سبق وأشرنا. وأمام هذا الزّخم الهائل من البضائع الّذي قد يحول دوننا وتتبّع خصوصيّاتها أو دواعي جلب بعضها، لم نر بدّاً من تصنيفها وتبويبها بشكل قد لا يتطابق في بعض الأحيان مع الشّكل المدرج في الجدول.

1 ـ بضائع الصّناعات الحرفيّة

نجد في مقدّمة هذه البضائع الصّوف والحرير وفي مرتبة دونهما من حيث الكميّة وخاصّة من حيث مبالغ الاستثمار موادّ مختلفة من الأصباغ وأنواعاً عديدة من الأقمشة.

أ ـ الصّـــوف

لم تكن علاقة التّجارة التّونسيّة بهذه المادّة مقتصرة على التّوريد فحسب، بل كانت تصدّر كميّات هامّة منها انحصرت في الصّوف الممشّط أو الصوف الّذي لم يخضع إلى التّنظيف أو تخليصه من الأدران العالقة به، وبالمقابل كانت الإيالة تجلب أصوافاً ذات جودة عالية خصّصت لصناعة الشّاشيّة وردت في وثائقنا بتسميات مختلفة منها «صوف شاشيّة» و«صوف إسبانيا» و«صوف مطبوع»[137].

وتذكر لنا بعض مصادر القرن السّابع عشر أنّ الأرباح الّتي تأتّت من هذه البضاعة كانت وراء ثروات طائلة كوّنها بعض التّجّار اليهود، وأبرز مثال لما أوردناه التّاجر القرني يعقوب لمبروزو الّذي عُدّ في أواخر القرن السّابع عشر أوّل تاجر للصّوف بالإيالة، ونُعت بأثرى أثريائها نظراً لسيطرته على توريد هذه البضاعة، فقد كان يعمد إلى توفير كميّات هامّة من هذه البضاعة عن طريق علاقاته العائليّة والمهنيّة بليفورنو خاصّة[138]، ويتحكّم في رواجها إمّا ببيعها بالحاضر ويتأتّى له من الأرباح ما يعادل نسبته بين 80% و120% في أدنى الحالات من السّعر الّذي اشترى به هذه البضاعة، أو بيعها بالدّفع المؤجّل ويعود له من الأرباح بفوائدها ما تصل

---

(137) انظر على سبيل المثال الصّفحات التالية: 18، 25، 26، 29، من أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره .

(138) حول النّشاط التّجاري ليعقوب لمبروزو وعلاقاته المهنيّة، انظر: أعلاه.

نسبته في بعض الأحيان إلى 300%[139].

وقد مكّنته أرباح هذه التّجارة بالذّات من امتلاك أربعة مصانع حرفيّة للشّاشيّة زاحم بها الحرفيّين في الأسواق المحليّة، كما زاحم بها مصدّريها إلى الأسواق المشرقيّة، بحكم أنّ أغلب إنتاجه أعدّه للتصدير وأخضعه إلى مواصفات البضائع المتقنة[140].

ارتبط إذن طلب الصوف بكميّات كبيرة بازدهار صناعة الشّاشيّة وقد تواصل احتياج الحرفيين لهذه المادّة إلى حدود القرن الثّامن عشر حيث تمنحنا الإحصائيّات إمكانية التعرّف على حجمها وبالتّالي الأداءات الّتي وظّفت على أوزانها وأهمّ مورّديها.

جدول رقم 18
توريد الصّوف إلى الإيالة التّونسيّة سنة 1781[141]

المورّدون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجّار[142]	العدد	16	5	21	42
	(%)	38,1	11,9	50	100
عدد العمليّات	العدد	273	98	409	780
	(%)	35	12,6	52,4	100

(139) Boubaker, S., *La Régence*..., *op. cit.*. p. 135.

(140) انظر على سبيل المثال: ما تضمّنته بعض مراسلات التاجر الفرنسي نيقولا بيرانجيه (Nicolas Béranger) إلى نظرائه من التجّار الفرنسيّين والواردة في:
Grandchamp, P., *La France*..., *op. cit.* t.IX.,p. XXVII, p. 28-29, à Mr Payen, par P. Fustier, le 1/2/1693., p., 41-42, par le vaisseau St-Ignace, le 13/3/1693., p. 120-121, à Mr Louis Boyer, le 13/1/1694.

(141) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952 سبق ذكره.

(142) اقتصرنا هنا على التجّار الّذين ورّدوا الصّوف فقط، وأخضعنا النسبة المئويّة إلى مجموع المشاركين في جلب هذه البضاعة، وللتعرّف على العدد الجملي للمورّدين في هذه الفترة انظر أعلاه جدول: «المورّدون بالإيالة التّونسيّة عام 1195 هجري».

الكمّيات(143)	الوزن	495	934	1,357	2,786
	(%)	17,8	33,5	48,7	100
الأداءات على الصّوف(144)	المبلغ	16,342	6,230	47,155	69,727
	(%)	23,4	9	67,6	100

بلغت الأداءات الّتي وظّفتها الدّولة على توريد 2,786 «بالة» صوف خلال سنة واحدة ما قيمته 69,727 ريالاً، وهو مبلغ عادل ثلث مداخيل الجمرك (33,3%) من تجارة التّوريد، وبه عدّت هذه البضاعة من بين البضائع الأساسيّة الّتي ارتكزت عليها إيرادات المتجر[145].

وقد مثّلت الرسوم الجمركيّة الموظّفة على نشاط اليهود في هذه المادّة ما عادلت نسبته 6، 67% من خلال توريدهم لحوالى 1,357 طرداً عبر 409 عمليّات استثمر فيها 21 تاجراً. أمّا الكميّة المتبقيّة من هذه البضاعة فقد استوردها 5 تجّار أوروبيّين و16 تاجراً مسلماً بإشرافهم تباعاً على 98 عمليّة تضمّنت 934 طرداً (35,5%)، و273 عمليّة احتوت على 495 طرداً (17,8%)، ناهز مجموع رسومها الجمركيّة ما قدره 22,572 ريالاً، أدّى الموردون الأوروبيّون منها 6,230 ريالاً (9% من جملة الأداءات الموظّفة على الصوف)، وعاد للدّولة من الموردين المسلمين 16,342 ريالاً (23,4%).

---

(143) ورد وزن كمّيات الصّوف الموردة إلى الإيالة التّونسيّة بحساب «البالة»، وبالرّغم من تتبّعنا لإحصاءات الجمرك فإنّنا لم نتوصّل إلى معرفة وزنها أو تحديدها بالنسبة للقنطار الّذي استعمل كذلك وحدة وزن للأصواف في القرن السّابع عشر، وبالمقابل تمكّنا من ضبط مبلغ الأداء الّذي وظّف على الوحدة من وزنها فأدناها استقرّ في حدود 28 ريالاً وأقصاها لم يتجاوز 36,5 ريالاً، ويبدو أنّ الفارق بين المبلغين يعود أساساً إلى الوزن وإلى جودة البضاعة.

(144) اختلفت الأداءات الموظّفة على «بالة» الصّوف بين الموردين الأوروبيّين (3%) من جهة وبين الموردين المسلمين والموردين اليهود من جهة ثانية الّذين خضعوا لنفس قيمة الأداءات في هذه الفترة والمحدّدة بنسبة 11% من القيمة الماليّة للبضائع الموردة.

(145) بلغت مداخيل الجمرك لسنة 1780-1781 حوالى 209,274 ريالاً. لمزيد من التثبّت انظر جدول: «الموردون بالإيالة التونسيّة وعدد عمليّاتهم التّجاريّة»، الجدول رقم 1 من الفصل الثاني.

وفي توريد هذه البضاعة بالذّات تحدّدت لدينا المبالغ الماليّة الّتي استثمرها جميع هؤلاء المورّدين، ذلك أنّ مجموعة التجّار الأوروبيّين تكوّنت من 3 تجّار فرنسيّين وتاجرين بريطانيين لا غير، وطبقاً لامتيازات المعاهدات التّجارية الّتي منحت لهم بالإيالة خضعت البضائع الّتي يستوردونها إلى ما نسبته 3% من قيمتها، في حين أنّ البضائع الّتي يورّدها التجّار المسلمون والتّجار اليهود (قرانة و«توانسة») قد حدّدت أداءاتها بما نسبته 11%، وهو ما يوضّحه بصفة تقريبيّة الجدول أدناه.

جدول رقم 19
المبالغ الماليّة المستثمرة في توريد الصّوف إلى الإيالة التّونسيّة سنة 1781(146)

المورّدون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
الكميات	الوزن	495	934	1,357	2,786
	(%)	17,8	33,5	48,7	100
الأداءات	المبلغ	16,342	6,230	47,155	69,727
	(%)	23,4	9	67,6	100
مبالغ الاستثمار(147)	المبلغ	148,564	207,667	428,682	784,913
	(%)	18,9	26,5	54,6	100

تُبرز لنا هذه المقاربة إجحاف الأداءات الّتي وظّفت على بضائع المورّدين اليهود والمسلمين على السّواء، مقارنة بما يحظى به بعض التّجار الأوروبيّين من امتيازات جمركيّة، وتضارب الأرقام يوضّح ذلك، إذ بالرّغم من ارتفاع كميّات الصّوف الّتي ورّدها هؤلاء التجّار وتوازت معها في نفس النّسق المبالغ الّتي سخّرت لاقتنائها والبالغة حوالى 207,667 ريالاً، فإنّ الدّولة لم تستفد من استثماراتهم إلاّ بنسبة ضئيلة سبق وأن تعرّضنا لها. لكن عاد لها من استثمارات التجّار المسلمين الّتي ناهزت 148,564 ريالاً، ومن استثمارات التجّار اليهود خاصّة

(146) أ.و.ت.، المصدر السابق.

(147) خضعت هذه المبالغ إلى عمليات حسابيّة استندت إلى قيمة الرسوم الجمركيّة الّتي وظّفت على البضائع المورّدة (يهود ومسلمون 11%، وأوروبيّون من أصحاب الامتيازات التّجاريّة 3%) وأوردنا المبالغ بحساب الرّيال التونسي.

والمحدّدة بحوالي 428,682 ريالاً ما يمكّنها من تعويض النّقص الّذي قد يحبط بإيراداتها من جرّاء سياستها التجاريّة الّتي توخّتها وميّزت بها فئة تجاريّة عن أخرى.

وما كشفت لنا عنه هذه الأرقام من جانب مغاير المقدرة الماليّة للتجّار اليهود وقوّة استثماراتهم الّتي فاقت استثمارات بقيّة الفئات التجاريّة الأخرى حتّى وإن توحّدت مبالغها أو جُمعت وذلك ببلوغها 54,6% من جملة أسعار الصّوف الّذي وُرّد إلى الإيالة، وهذا التفوّق يحيلنا إلى اهتمامهم بهذه التّجارة الّتي لم تقتصر سيطرتهم عليها في الفترات الّتي ازدهرت فيها صناعة الشّاشيّة فحسب، بل امتدّت حتى إلى الفترات الّتي تراجع فيها توريد هذه البضاعة وبرز ذلك خاصّة في أربعينيات القرن التّاسع عشر.

جدول رقم 20

توريد الصّوف إلى الإيالة التّونسيّة (1844-1845)[148]

المورّدون		المسلمون	الأوروبيّون	اليهود	الجملة
عدد التجّار[149]	العدد	1	2	6	9
	(%)	11,1	22,2	66,7	100
عدد العمليّات	العدد	3	2	73	78
	(%)	3,8	2,6	93,6	100
الكميّات	الوزن	7	16	198	221
	(%)	3,2	7,2	89,6	100
الأداءات على الصّوف	المبلغ	465	738	11,420	12,623
	(%)	3,7	5,8	90,5	100

أثّر تراجع صناعة الشّاشيّة بالإيالة التّونسيّة تأثيراً بالغ الأهميّة في تجارة توريد الأصواف واستثمارات مورّديها، كما أثّر في رواج بعض البضائع الأخرى الّتي

(148) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(149) اقتصرنا هنا على التجّار الّذين ورّدوا الصّوف فقط، وأخضعنا النسبة المئويّة إلى مجموع المشاركين في جلب هذه البضاعة. وللتعرّف على العدد الجملي للمورّدين في هذه الفترة انظر أعلاه جدول: «المورّدون بالإيالة التّونسيّة عام 1260 هجري».

ارتبطت بهذه الصّناعة الحرفيّة. ويمكن الإقرار بأنّ هذا التّراجع تأتّى من المنافسة القويّة الّتي أرستها بعض المصانع الأوروبيّة المعتمدة على تقنيّات متطوّرة يسّرت توفير إنتاج هذه الصّناعة بكميّات هائلة وساعدتها على ترويج بضاعتها بأسعار في المتناول[150].

وقد لا تصحّ في هذا الجانب من الدّراسة مقارنة كميّات الصّوف الّتي استوعبتها أسواق الإيالة في نهاية القرن الثّامن عشر، وتلك الّتي وردت في أربعينيات القرن الّذي عقبه، لكن إدراجنا لأرقام عام 1260 هجري (1844-1845) وبالتّالي كميّاتها يؤكّد على خلوّ السّاحة التّجارية من موزّدي الصّوف، إذ لم يبق منهم غير التّجار اليهود تقريباً لتلبية احتياجات السّوق المحليّة حتّى بكميّات قليلة نسبيًا بالمقارنة مع الكميّات الّتي كانت تجلب في فترات ازدهار توريد هذه البضاعة، ذلك أنّ الموزّدين من غير اليهود وعددهم ثلاثة من بينهم تاجر مسلم لم يستجيبوا لطلبات السّوق المحليّة إلاّ بعشر الكميّة (10,4%) الّتي رست بموانئ البلاد، في حين أنّ التجّار اليهود كانت مساهمتهم لتغطية الطّلب على هذه البضاعة بحوالى 198 طرداً (89,6%)، ناهزت رسومها الجمركيّة 11,420 ريالاً (90,5% من جملة الأداءات الّتي وظّفت على الصّوف).

وهذا الحضور في زمن كادت تتعطّل فيه تجارة هذه البضاعة يشير إلى الاستعداد المتواصل للتجّار اليهود إلى اقتفاء أثر كلّ البضائع المربحة، أو البضائع الّتي تنعدم فيها المنافسة حتّى وإن كانت مبالغ الاستثمار فيها متدنّية ولا تنتج من الأرباح إلاّ القليل، لكن «القليل مع القليل كثير»، كما أوحت بذلك بعض المراسلات التجاريّة الفرنسيّة في إطار تعرّضها إلى آليّات عمل المصدّرين والموزّدين اليهود الّذين عجّت بهم السّاحة التجاريّة للإيالة في الفترة الحديثة[151].

ب ـ الأقمشة والحرير ومواد الصّباغة

تعدّدت الأنواع المستوردة من هذه البضائع إلى السّوق التّونسيّة، ففي الحرير

(150) الحشايشي، محمد بن عثمان: الهديّة. . .، مصدر سبق ذكره، ص379.

(151) Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, t.III, p. 486-487, de Saulause à Machault, Tunis le, 19/6/1755.

تُطلعنا وثائق المتجر على وجود حرير «بورامين» وحرير «كستون» وحرير «خشين» وحرير «مانية»، وهي أنواع تتدرّج من الرّاقي إلى المتوسّط إلى العادي[152]. أمّا الأقمشة، فقد أُطلق على البعض منها أسماء مراكز توريدها مثل «المَلف الجرماني» أو «المَلف المالطي» أو «مَلف كركسونة» أو قماش مصر، ونعت البعض الآخر بقيمتها وجودتها وزركشتها ببعض المعادن الثمينة كالذهب والفضّة[153].

وتؤكّد المذكّرات التجاريّة والسجلّات الجمركيّة بين القرنين السّابع عشر والتّاسع عشر على حضور التّجار اليهود في تجارتَي الأقمشة والحرير والمشاركة في استيراد العديد من أنواعها[154]، وقد يسّرت نشاطهم في هذا المجال العلاقات الّتي ربطتهم بنظرائهم من اليهود خاصّة، وبغيرهم في بعض الأحيان، سواء بمراكز ترويج هذه البضائع في البلدان الإسلاميّة كطرابلس والإسكندريّة وأزمير، أو في المراكز التّجارية الأوروبيّة انطلاقاً من ليفورنو مروراً بمرسيليا ووصولاً إلى أمستردام وبريطانيا وبعض البلدان الأخرى بوسط وشمال أوروبا[155]. ولا يخفى على مطّلع في هذا المجال علاقة التّجار اليهود، بالحرير أو بالأقمشة، ويكفي أن نذكر السّوق الّتي أنشأها لهم حمودة باشا باي[156]، وتحديده لما يتاجرون فيه من الأقمشة[157]. فما هي مقادير استثمار التّجار اليهود في هذه البضائع؟ وبماذا اتّسمت تجارتهم فيها؟

• الأقمشة

تشير الكمّيات الموردة بين القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر إلى ارتفاع نسق

---

(152) صنّفنا هذه الأنواع من الحرير استناداً إلى ما وظّف عليها من رسوم جمركيّة.

(153) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره، ص18، 21. والدفتر رقم: 1956، سبق ذكره، ص11، 14، 33.

(154) Grandchamp, P., *La France..., op. cit.*, t. XVIII, p. 262, le 29/11/1696., p. 294, le 24/3/1699., t. IX, p. 7, le 22/11/1692., p. 65, le 10/6/1693., p. 241, fin juillet 1696.

(155) Fukasawa, Katsumi, *Toilerie et commerce du Levant d'Alep à Marseille*, CNRS, Paris 1987, p. 175-188.

(156) مخلوف، محمد؛ شجرة النّور...، سبق ذكره، ج2، ص168. المشايشي، محمد بن عثمان؛ الهديّة...، مصدر سبق ذكره، ص380. الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، سبق ذكره، ص278.

(157) أوردنا أعلاه هذا الأمر العليّ الّذي أصدره حمودة باشا باي. أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 1، م: 3، و: 1، أمر عليّ بتاريخ أواسط ربيع الثاني 1203 (كانون الأول/ديسمبر 1788).

استعمال هذه البضاعة في الصّناعات الحرفيّة المحليّة، وقد ارتبط هذا التطوّر بظرفيّات معيّنة وبطلبات ملحّة خاصّة على الأصناف الرّاقية منها. وأحالتنا الأداءات الموظّفة على هذه البضاعة إلى ارتفاع كميّتها والمقادير الّتي حصلتها الدّولة من نجارتها وعلى المكانة الّتي احتلّتها في النّشاط التّجاري الخارجي، ويبدو أنّها مثل أهمّ بضائع التّوريد تميّز اليهود في تجارتها.

جدول رقم 21
توريد الأقمشة إلى الإيالة التّونسيّة سنة 1781

المورّدون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجّار	العدد	6	4	11	21
	(%)	19,4	12,9	67,7	100
عدد العمليّات	العدد	14	87	292	393
	(%)	3,6	22,1	74,3	100
الأداءات	المبلغ	766	4,138	27,151	32,055
	(%)	2,4	12,9	84,9	100

نبّهت أعداد التجّار الّذين شاركوا في توريد الأقمشة في نهاية القرن التّاسع عشر إلى التّواجد المكثّف للتجّار اليهود في سوق الأقمشة، سواءً الأجنبيّة منها أو المحليّة، فعددهم قد مثّل 67,7% من جملة مورّدي هذه البضاعة، أمام التجّار المسلمين الّذين لم يتجاوز عددهم السّتة تجّار (19,4%)، وهم الحائزون دعماً هامّاً من السّلطة، وأمام التجّار الأوروبيّين البالغ عددهم الأربعة (12,9%) رغم ما تميّزوا به من نشاط وما كسبوه من امتيازات.

كما أنّ عمليّات الاستيراد الّتي وظّف فيها التجّار اليهود استثماراتهم قد ناهزت ثلاثة أرباع العمليّات الّتي حوت هذه البضاعة بميناءي حلق الوادي والبحيرة، سواء القادمة من مراكز التّجارة في الحوض الغربي للمتوسّط، أو من مثيلاتها في الحوض الشّرقي منه[158]، في حين أنّ الرّبع الأخير من مجموع

(158) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، بيان محصول جمرك السّلع القادمة من برّ الإسلام مبدؤه 6 محرّم الحرام 1260 هجري في قبض الذّمّي أبراهم بن موشي شمّامة، ص155-181.

عمليّات توريد هذه البضاعة، قد توزّع بين الموردين المسلمين بما نسبته 3,6%، والمورّدين الأوروبيّين بحوالي 22,1%، من جملة العمليّات الّتي جلبت هذه البضاعة.

ومن المؤسف أنّ هذه الإحصاءات لا تثبت الكمّيات المورّدة من هذه البضاعة، ذلك أنّ الجزَم الّتي تحويها يُورِدُها كتبة سجلاّت الجمارك بما احتوت عليه «شكارة» أو صندوق ما، أو بما حُدِّدَ طوله وعرضه بكلمة «فضلة» أو «قصّة» أو «قطعة»[159]، وهي أدوات ومفاهيم تقنيّة تحيل إلى وزن هذه البضاعة أو قياسها، لكن لا تضبطها.

ولتلافي هذا العائق الإحصائيّ يجب الانتباه إلى جملة الأداءات الّتي يمكن لها أن تتطابق مع عدد عمليّات التّوريد[160]، فمن خلال 292 عمليّة أمّنها التّجار اليهود للسّوق المحلّيّة، عاد لمصالح الجمارك منها ما نسبته 84,9% من مجموع الرّسوم الّتي وظّفت على هذه البضاعة، وهي نسبة تساوي ومبلغ 27,151 ريالاً، مقابل 4,138 ريالاً (12,9%) أدّاها التّجار الأوروبيّون لتسوية بضائعهم، ومقابل 766 ريالاً (2,4%) استخلصتها مصلحة الجمارك من التّجار المسلمين لنفس الغرض. يمكن القياس على هذه الأداءات، المبالغ الّتي اقتنيت بها هذه البضائع، إذا طبّقنا ما فرض على البضائع المورّدة من رسوم جمركيّة خاصّة بالنّسبة للمسلمين واليهود. وتبرز لنا في هذا المجال مرّة أخرى ارتفاع المبالغ الماليّة الّتي سخّرها اليهود للاتّجار في هذا النّوع من البضائع، الّتي ارتبطت أكثر من غيرها بحاجيّات الدّولة ومؤسّساتها، وبطلبات الشّرائح الميسورة من المجتمع، وهو ما يمكن أن نلاحظه مع تطوّر نسق توريدها في أربعينيات القرن التّاسع عشر.

---

(159) انظر على سبيل المثال الصّفحات التالية: 4، 5، 9، من أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والصّفحات: 1، 2، 4، من أ.و.ت.، دفتر رقم: 1956، سبق ذكره.

(160) نؤكّد على أنّ هذا التّطابق يشمل «عدد العمليّات» و«مبلغ الأداءات» سواءً في الارتفاع أو الانخفاض دون النّسبة المئويّة الّتي قد تحيل إلى عكس هذا التّطابق خاصّة في ما يتعلّق بالتّجار المسلمين.

جدول رقم 22
توريد الأقمشة إلى الإيالة التونسية (1844-1845)

الموردون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجار	العدد	11	7	28	46
	(%)	23,9	15,2	60,9	100
عدد العمليات	العدد	52	311	563	926
	(%)	5,6	33,6	60,8	100
الأداءات	المبلغ	1,813	27,572	46,720	76,720
	(%)	2,4	36,2	61,4	100

إذا كان عدد الموردين اليهود المتواجدين بالساحة التجارية للإيالة قد حددته إحصاءات سنة 1845 بحوالي 58 تاجراً[161]، فإنّ 60% قد شاركوا في توريد مختلف أنواع الأقمشة التي عرضتها الأسواق الأوروبية والأسواق المشرقية. وهذا العدد يمكن أن نعتبره مؤشراً دالاً على ارتفاع عملياتهم التجارية واستثماراتهم المالية، والكميات التي استوردت من هذه البضاعة. فهل يمكن اعتبار أنّ أغلب التجار اليهود هم موردو أقمشة وتجار في هذه البضاعة بدرجة أولى؟

لا نستطيع حصر النشاط التجاري لليهود، أو مشاركتهم في توريد وتصدير البضائع بالشكل الذي يمكّن من تحديد نشاطهم في مجال معيّن، أو اقتصار استثماراتهم على بضائع دون أخرى.

لكن يبدو أنّ نسبة هامّة من نشاطهم ومن مبالغ استثماراتهم قد وُجّهت للاتّجار في هذه البضاعة، وليس هذا التوجّه نتيجة إرغام على التقيّد بهذا الحقل أو ما شابه ذلك[162]، بل نتيجة لطبيعة هذه البضاعة ويسر تصريفها، فسوقها قادرة على استيعاب ما يجلب لها من كميات تطلبها. وما يمكن إثباته حول تجارة الأقمشة أنّ سوق استهلاكها قد زاد اتساعاً كما ازداد حجماً، فكميات الأقمشة التي

(161) انظر: جدول «الموردون بالإيالة التونسية سنة 1844-1845».

(162) ونشير بهذا إلى قرار حمودة باشا باي الذي أشرنا إليه سابقاً، والذي يحدّد فيه نوعيّة الأقمشة التي يجب على اليهود الاتجار فيها دافعاً إيّاهم إلى التخصّص.

وردت عليها من الخارج سنة 1844-1845 بلغت جملة الأداءات الّتي وظّفت على عبورها إلى داخل البلاد بما قدره 76,720 ريالاً.

وقد كان لزاماً على المورّدين اليهود مثلهم مثل بقيّة التجّار أمام الأداءات الّتي عليهم للدّولة، أن يؤدّوا ما نسبته 61,4% من جملة الرسوم الجمركيّة الّتي وظّفت على هذه البضاعة، وهي نسبة تعادل مبلغ 46,720 ريالاً، بحكم أنّهم أكثر التجّار توريداً لها، رغم بعض مؤشّرات المنافسة الّتي اعترت استثماراتهم أحياناً خاصّة فيما يجلب من أقمشة فرنسيّة وانكليزيّة من قِبَلِ التجّار الأوروبيّين، الّذين لم تتجاوز أداءاتهم للجمارك التّونسيّة نصف ما استُخلص من التجّار اليهود.

أمّا التجّار المسلمون الّذين تجاوز عددهم العشرة مورّدين فلم يعد للدّولة من مبالغ استثمارهم في الأقمشة الّتي ورّدوها سوى 1,813 ريالاً، أي ما نسبته 4، 2%، وهو مبلغ قليل جدّاً مقارنة بما أدّاه نظراؤهم، أو بما حقّقوه من استثمارات وأرباح.

ويبدو أنّ ضعف استثمارات التجّار المسلمين في هذه البضاعة يعود أساساً إلى أنّ توريدها تمّ أساساً من البلدان الأوروبيّة الّتي ازدهرت فيها صناعة الأقمشة وركّزت على تصريف فائض إنتاجها وفق ما تفرضه مبادئ الرأسماليّة التّجارية مثل فرنسا وبريطانيا وهولندا[163]. إضافة إلى أنّ أغلب التجّار المسلمين تعوزهم الخبرة في النّشاط المركنتيلي[164]، وهو ما انخرط فيه التجّار اليهود، كما تعوزهم المقدرة على نسج شبكة علاقات بهذه البلدان لتيسير أنشطتهم التّجارية، ويمكن أن نؤكّد نسبيًا عدم تأقلمهم مع الفضاءات المركزيّة للتّجارة الأوروبيّة عندما نلاحظ أنّ تجارتهم واستثماراتهم قد وجّهت صوب البلدان المشرقيّة، أين توصّلوا إلى منافسة أبرز التجّار اليهود والأوروبيّين، وتكشف لنا تقدّمهم في هذه الفضاءات تجارة توريد الحرير.

---

(163) Wallerstein, Immanuel., *Le mercantilisme et la consolidation de l'économie - monde européenne*, Flammarion, Paris, 1985. 512 P., p. 121-13.

Nyahoho, Emmanuel & Prouix Pierre-Paul., *Le commerce international*, presses de l'Univ. du Québec, Canada, 1977, 781 P., p. 35-40.

(164) رغم تربّع بعض التجّار المسلمين على عرش التّجارة بالإيالة في هذه الفترة من أمثال محمود بن عياد ومحمد بن الحاج وعائلة الجلولي، إلاّ أنّ أغلب استثماراتهم الماليّة قد وجّهت إلى ميدان الالتزام.

* الحـــريــر

كان لهذه البضاعة اتّصال وثيق بحرفة من أبرز الحرف الّتي ازدهر نشاطها وإنتاجها، وهي حرفة «الحرايريّة» الّتي ذاع صيتها بالإيالة كما ذاع صيت محترفيها من الوجهاء، كما تحكّمت في تجارة هذه البضاعة ووجّهتها لزمة تواصل عملها في جباية الأداءات من محترفي الحرير وتجّاره خلال قرون الفترة الحديثة، وتنوّعت تسميتها على امتداد هذا الزّمن، فتحوّلت من «لزمة حانوت القزاز باردو»[165] أو «لزمة القزازين»[166] إلى «لزمة الحرير والقرمز»[167] ثمّ إلى «سمسرية الحرير»[168] وأخيراً في أواسط القرن التّاسع عشر أصبحت «لزمة سراحات الحرير»[169] بما أنّ إنتاجها لاقى إقبالاً في الأسواق المتوسّطية، ورواج بضاعتها في الأسواق المحليّة خاصّة، واهتمام الدّولة بها بحكم ضمّها إلى احتكاراتها دليل على ازدهار تجارة توريدها بما أنّ البلاد تفتقر إلى أصنافها المتعدّدة[170].

فما هو المستوى الّذي بلغه المورّدون اليهود في حقل توريدها، خاصّة وأنّها كانت محلّ اهتمام التجّار والحرفيّين المسلمين، إضافة إلى مشاركة التجّار الأوروبيّين في توريدها إلى الأسواق التّونسيّة؟ تطلعنا القوائم الإحصائيّة لتوريد هذه البضاعة على بيانات تتعلّق بنشاط التجّار ومبالغ استثماراتهم، وهي ما نوردها في الكشف أدناه.

(165) أ.و.ت.، دفتر رقم: 21، مداخيل الدّولة من لزم 1743-1745. والدّفتر رقم: 34، محاسبة الوكلاء على أملاك البايليك من لزم وخضارة بتاريخ 1742-1743.

(166) أ.و.ت.، دفتر رقم: 45، مداخيل ومصاريف مختلفة بتاريخ 1745-1754. والدّفتر رقم: 320، مداخيل بيت خزندار بتاريخ 1802-1803.

(167) أ.و.ت.، دفتر رقم: 396، مداخيل الدّولة من «الدوايا» والخطايا واللزم بتاريخ 1814-1824.

(168) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1870، تسجيل اللزم المبرمة بين 1839 و1857. والدّفتر رقم: 2250/ 3، كشف للّزم ومحصول الباي منها بتاريخ 1839-1851.
أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 95، م: 126، و: 82، بتاريخ 1861.

(169) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 95، م: 126، و: 44 و45، بتاريخ 1869.

(170) Marty, P; «La corporation tunisienne des soyeux (heraïria)», Extrait de la *Revue des Etudes Islamiques*, n°2, 1934, p. 223-24.

جدول رقم 23
توريد الحرير إلى الإيالة التّونسيّة سنة 1781

الموردون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجّار	العدد	6	3	4	13
	(%)	46,2	23,1	30,8	100
عدد العمليّات	العدد	24	7	12	43
	(%)	55,8	16,3	27,9	100
الأداءات	المبلغ	3,624	1,052	4,379	9,055
	(%)	40	11,6	48,4	100

إذا تقاربت استثمارات التجّار اليهود والمسلمين في توريد الحرير نسبيًّا فقد حافظ اليهود على قدر من التفوّق، حيث تمكّن أربعة تجّار منهم من استثمار ما قيمته 39,809 ريالات، أدّوا عليها مبلغاً ناهز 4,379 ريالات، قدّرت نسبته بحوالي 48,4% من جملة مبالغ الرسوم الجمركيّة الّتي حصّلتها الدّولة من توريد الحرير، مقابل 32,945 ريالات سخّرها التجّار المسلمون لنفس الغرض، وحدّدت الأداءات عليها بمبلغ 3,624 ريالات، أي ما عادل نسبته 40% من محصول أداءاتها على هذه البضاعة[171].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ دفاتر المتجر قد عيّرت وحدة وزن أو «حساب» كمّيات الحرير بأداة أطلق عليها اسم «شدّة» أو «شدايد» إذا كانت الكمّيات كثيرة، ونادراً ما أوردت في قوائمها وحدة وزنها الأصليّة وهي «الوقية» إذا كانت الكميّة قليلة، أو الرّطل إذا كان وزن الكمية مرتفعاً نسبيًّا، لذلك تحاشينا ذكر أو تسجيل أوزان هذه الكميّات خشية الوقوع في الخطأ[172].

وينطبق ما أوردناه على ما ورّده التجّار الأوروبيّون من هذه البضاعة، إذ لم

(171) المبالغ الّتي أوردناها بخصوص استثمارات التجّار المسلمين واليهود طبّقنا عليها قاعدة 11%، وهي نسبة الرسوم الجمركيّة الّتي وظّفت على البضائع الّتي يورّدونها وقد أشرنا إليها في عديد المواضع بهذه الدراسة.

(172) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره، ص12-16.

تزد قيمة أداءاتهم على 1,052 ريالاً، أي بما نسبته 11,6% من جملة الأداءات الموظّفة على توريد الحرير، أي بمبلغ استثمار ضعيف خصّص لتأمين سبع عمليّات على ذمّة ثلاثة تجّار، مع إثباتنا هنا أنّ هؤلاء التّجار لم يكن من بينهم حسب علمنا تاجر واحد من تجّار الجاليات الأجنبيّة الّتي تمتّعت في هذه الفترة بامتيازات تجاريّة مثل الفرنسيّين أو الإنكليز، بل تكوّنت هذه المجموعة من تاجرين يونانيين وثالث مالطي. ويبدو أنّ تجّار الحرير في أواسط القرن التّاسع عشر والّذين ينتمون إلى نفس هذه الانحدارات قد تدعّم تعاملهم مع الأسواق المحليّة في توريد هذه البضاعة، وهو ما نلاحظه من خلال حضورهم بالسّاحة التّجاريّة للإيالة.

جدول رقم 24

توريد الحرير إلى الإيالة التّونسيّة (1844-1845)

الموّردون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجار	العدد	13	8	6	27
	(%)	48,2	29,6	22,2	100
عدد العمليّات	العدد	36	21	8	65
	(%)	55,4	32,3	12,3	100
الأداءات	المبلغ	5,344	4,352	4,905	14,610
	(%)	36,6	29,8	33,6	100

بلغت مداخيل الجمرك من توريد الحرير سنة 1845 مبلغ 14,610 ريالات استُخلص من جميع التّجار بنسب لا تتضمّن فوارق كبيرة، فقد تراوحت بين 29,8% بالنّسبة للتجّار الأوروبيين، و33,6% على ما جلبه اليهود من ذات البضاعة، وأخيراً 36,6% أداها التجّار المسلمون.

وقد عبّرت العمليّات المتعدّدة الّتي قام بها التّجار المسلمون عن نشاط كثيف في هذه التّجارة، والّتي استقرّت في حدود 36 عمليّة توريد، مقابل 21 عمليّة أشرف عليها التجّار الأوروبيّون، و8 عمليّات فحسب ضمّت استثمارات التجّار اليهود، وهو ما تكشف عنه هذه المحاولة لبسط متوسّط أداء كلّ عمليّة توريد أمّنها مجموع هؤلاء التجّار.

جدول رقم 25
متوسّط الأداء عن توريد الحرير بالنسبة للعمليّة الواحدة (1844-1845)[173]

المورّدون	المسلمون	الأوروبيّون	اليهود
متوسط الأداء	184,8 ريال	207,2 ريال	613,12 ريال

يبدو لنا من خلال هذه العمليّات الحسابيّة، التميّز الواضح للتجّار اليهود عن بقيّة الفئات التجاريّة الأخرى، إذ من خلال عدد قليل من العمليّات فاق متوسّط العمليّة الواحدة 613 ريالاً، تمكّنوا من توريد ثلث كمّيات الحرير الّتي روّجت بالأسواق المحليّة[174].

وإدراجنا لهذه المحاولة للتّأكيد على قوّة استثمارات اليهود في الحقل التّجاري، وهو ما لم يتوصّل إلى تنفيذه التجّار الآخرون فرادى. وما تقدّم التجّار المسلمين خلال هذا التّاريخ وفي هذه البضاعة بالذّات، إلاّ لأنّ نسبة مرتفعة من الكمّيات الّتي ورّدت كان مصدرها الأسواق المشرقيّة الّتي جذبت كذلك تجّاراً من مالطا ومن الجزر اليونانيّة استطاعوا منافسة تجّار الإيالة من مسلمين ويهود، وكانت لهم مساهمة قيّمة في تنشيط هذه التّجارة.

لكن ما ينبغي أن نشير إليه هو أنّ كميّات الحرير الّتي وُرِّدَتْ إلى أسواق الإيالة لم تتطوّر كثيراً، بين نهاية القرن الثّامن عشر وأواسط القرن التّاسع عشر والّتي عبّرت عنها أداءاتها الجمركيّة، فإذا حُدّد ما استخلصته الدّولة من التجّار سنة 1195 هجري بحوالي 9,055 ريالاً، ففي سنة 1260 هجري لم تتجاوز هذه الأداءات مبلغ 14,610 ريالات أي بزيادة تقدر بحوالى 38%، وعلى هذه الأرقام يمكن اعتبار أنّ نسق تطوّر توريد الحرير لم يشهد ارتفاعاً ملحوظاً رغم انخفاض قيمة العملة، وفي نفس المستوى ارتفاع الأسعار عموماً، سواء بالإيالة أو بمراكز التّجارة الدوليّة، إضافة إلى اتساع السّوق الاستهلاكية في تلبية هذه البضاعة خاصّة لطلبات

(173) هي محاولة تقريبيّة أخضعنا فيها قسمة مبالغ الأداء على عدد العمليّات الّتي أمنت هذه البضاعة لكلّ فئة من التجّار. انظر جدول: «توريد الحرير إلى الإيالة التونسيّة 1844-1845».

(174) بلغت أقصى الأداءات الّتي وظّفت على كميّات الحرير الّتي وردها التجّار اليهود 1,650 ريالاً، بينما لم تقلّ أدناها عن 215,75 ريالاً .أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره، ص4، 33.

الشرائح الميسورة. ويبدو أنّ هذا الرّكود النّسبي لهذه التّجارة قد تأتّى من غزو المنسوجات الأوروبيّة من قطنيّة وصوفيّة وكتّانيّة وحريريّة لأسواق الإيالة ومزاحمتها للمنسوجات المحليّة.

* مواد الصّباغة

تنوّعت مواد الصّباغة الواردة على الإيالة من البلدان الأجنبيّة، فمنها ما كان ممتازاً مثل «اللكّ» و«البرازيل» و«القرمز»[175] وهي أنواع كثيراً ما تستخدم في الصناعات الحرفيّة الراقية أهمّها صناعة الشّاشيّة وبعض المنسوجات الحريريّة، إضافة إلى توريد أصناف أخرى أقلّ جودة مثل «الفوّة» و«دم لخرق» و«المغرة»[176]. وتبعاً لما توصّلنا إليه من إحصاءات، ارتبط توريد مثل هذه المواد بمختلف درجات جودتها في ارتفاع كميّاتها كما في تدنّيها بازدهار بعض الصناعات الحرفيّة وبعض المواد الأوليّة الموردة الّتي يستلزم تحويلها إلى بضائع استهلاكيّة لمثل هذه الأصباغ. فكيف كانت إذن مشاركة التجّار اليهود في توريد مختلف هذه المواد أمام تقلّب سوق تجارتها؟

جدول رقم 26
توريد الأصباغ إلى الإيالة التونسيّة سنة 1781

الموردون		المسلمون	الأوروبيّون	اليهود	الجملة
عدد التجّار	العدد	8	2	4	14
	(%)	57,1	14,3	28,6	100
عدد العمليّات	العدد	11	3	5	19
	(%)	57,9	15,8	26,3	100
الأداءات	المبلغ	6,793	1,701	8,008	16,502
	(%)	41,2	10,3	48,5	100

يتّضح لنا من خلال هذه البيانات أنّ نشاط التجّار اليهود في توريد المواد

(175) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، ص13، 27، 31.
(176) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، ص18-20.

الصّبغيّة قد تماشى في نفس النّسق من التّوازي أو من التطوّر مع ما استوردوه من أصواف وحرير وبعض أنواع الأقمشة مثلهم مثل أغلب الموزّدين الّذين استمروا في هذه البضائع.

وإذا تقاربت أداءات بضائع الموزدين اليهود والمحدّدة بحوالى 8,008 ريالات (48,5%) سنة 1780-1781، مع المبالغ الماليّة الّتي وظّفت على بضائع التجّار المسلمين والمقرّرة بحوالى 6,793 ريالاً (41,2%،)، فإنّها أرست فجوة كبيرة بينهم وبين التجّار الأوروبيّين في حقل الأداءات على الأقلّ. فكميّات الأصباغ الّتي ورّدها التجّار الأوروبيّون لم تنتج لمصالح الجمارك سوى (10,3%)، من جملة الأداءات. وإجمالاً لا يمكن الحكم بارتفاع هذه الكميّات المتنوّعة من الأصباغ ورسومها الجمركيّة إلاّ بمطابقة أرقامها مع ما خلّفته سجلاّت المتجر من أرقام أخرى لنفس البضاعة.

جدول رقم 27
توريد الأصباغ إلى الإيالة التّونسية (1844-1845)

الموزّدون		المسلمون	الأوروبيّون	اليهود	الجملة
عدد التجّار	العدد	7	6	3	16
	(%)	43,8	37,5	18,8	100
عدد العمليّات	العدد	28	22	7	57
	(%)	49,1	38,6	12,3	100
الأداءات	المبلغ	3,835	3,614	5,328	12,777
	(%)	30	28,3	41,7	100

أوّل ما يمكن تسجيله أن مداخيل الدّولة من توريد هذه البضاعة قد تدنّت عمّا كانت عليه سنة 1780-1781 بنسبة 22,5%، وقد لحق هذا التدنّي مستوى استثمارات الموزّدين اليهود والمسلمين على السّواء، باستثناء التجّار الأوروبيين الّذين شهدت استثماراتهم بعضاً من الارتفاع، حدّدت الأداءات عليها بحوالى 3,614 ريالاً (28,3%)، لكن ما عبّر عنه تطابق أرقام الإحصائيّين هو تقدّم الموزّدين اليهود، ففي فترة الإحصاء الثاني كانت مساهمتهم في مداخيل الجمرك بحوالى

41,7% أي ما يعادل 5,328 ريالاً، تلاهم المورّدون المسلمون بنسبة 30% من جملة الأداءات على الأصباغ (3,835 ريالاً)، كما أن عمليّات التجّار اليهود في توريد هذه البضاعة اتّسمت بارتفاع المبالغ الّتي سُخّرت لها مثل عمليّات توريد الحرير، إذ هي لم تزد عن 1,601 ريال لمتوسط العمليّة الواحدة سنة 1780، ولم تنحدر عن 761 ريالاً سنة 1845 وهو متوسّط عمليّات مرتفع إذا قارنّاه بالعمليّات الّتي استثمرت فيها بقيّة الفئات التجاريّة الأخرى.

لكن رغم تقدم اليهود في توريد المواد الصبغيّة، فإن تجارتها قد شهدت تراجعاً هامًا حسب تقدير هذه الإحصاءات، فالأنواع المورّدة في الفترة الثّانية شمل أغلبها أصباغاً من فصيلة «دم لخرق»، و«المغرة» أو ما أطلق عليه دون توضيح «بتاتي صبغة»، ونادراً ما أمّنت هذه العمليّات أنواعاً أخرى، وقد أتت سجلاّت المتجر على ذكر القرمز كأهمّ نوع وُرّدَ إلى الإيالة سنة 1845[177].

ويبدو أن الاستثمار في مواد الصّباغة قد تأثّر هو الآخر بتراجع مستوى الاستثمار في البضائع القائمة ترويجها على هذه المواد، فالحاجة إليها لم تعد أكيدة خاصّة بالنّسبة إلى أنواع عديدة من الأقمشة إذ إن تطوّر صناعة المنسوجات الأوروبيّة عموماً جعل من هذه البضاعة تستورد جاهزة الصّباغة، ولا تفتقر إلاّ لترويجها بالأسواق الداخليّة، دون الاضطرار إلى صبغها في المصانع الحرفيّة المحليّة.

2 ـ البضائع الاستهلاكية

تدخل في إطار هذه النّوعيّة من السّلع المستوردة بضائع يمكن أن ننعتها بضائع «الوجاهة»، ونقصد بها تلك الّتي يتمّ استيرادها لتلبية حاجيات شرائح معيّنة من المجتمع، سواءً للملبس، أو لتجهيز الدّور بالأثاث الرّفيع والنّادر أو حتّى للأكل. كما تتضمّن هذه البضائع البعض ممّا تطلبه الدّولة لتنشيط الحركة التّجاريّة بالدّاخل أو لتوفير ما تستحقّه مؤسّساتها من البضائع الرّاقية أو الّتي لا تتواجد في الأسواق. ومجموع هذه السّلع بأصنافها المتعدّدة كان محلّ رغبة للاستثمار فيها من قِبَل جميع الفئات التجاريّة لما تدرّه من أرباح، لكن لم يصمد أمام تداول تجارتها

(177) أ.و.ت.، المصدر السابق، ص34، 37، 41.

غير أصحاب النّفوذ المالي، وبالتّالي يمكن التّأكيد انطلاقاً من إحصاءات ثابتة أنّه لم يستمرّ في تجارتها غير المورّدين اليهود، بحضور يكاد يكون دائماً لخدمة الدّولة وتلبية حاجيات مخزنها.

فما هي الوسائل الّتي جابه بها التّجار اليهود هذه الطّلبات؟ وبأيّ الطّرق تمكّنوا من تلبيتها للاستمرار في تجارتها؟ وهل خوّلتهم لهم هذه الخدمات إرساء علاقات وطيدة برجال الدّولة وأصحاب النّفوذ فيها؟

أ ـ بضائع التّرف

اقتصر اقتناء هذه النّوعية من البضائع على أصحاب الإمكانيّات الماليّة من محليّين وأجانب، خوّلهم وضعهم الاجتماعي التّمتّع بها باعتبارها من قبيل الكماليّات والبضائع الفاخرة. وفي هذا الإطار أبرزت قوائم استيراد المنسوجات عدّة أنواع من أقمشة وألبسة رجاليّة ونسائيّة باهظة الأثمان. وبالأسعار الّتي اقتنيت بها من مصادر جلبها أو مسالك توزيعها، ساهمت في الرّفع من القيمة الماليّة لاستثمارات التّجار وخاصّة منهم اليهود[178].

تعرضنا بضائع أخرى أكثر أهميّة من الأقمشة وإن كانت دونها في تنشيط الحركة التّجاريّة، وفي المبالغ الماليّة الّتي تأتّت للدولة منها، باعتبارها تُستورد بكميّات قليلة، وتتمثّل في بعض ما توفره تجارة العبور من تبر وفضّة وريش نعام. وكما كان تصديرها أو عبورها من الموانئ التّونسيّة متواتراً خلال الفترة الحديثة، كانت نسبة منها تُقتنى لتلبية رغبات من يقدر على دفع أسعارها.

ونظراً لقلّة المعلومات وندرة الإحصاءات حول هذه البضائع الثّمينة سواءً في اقتنائها أو في مكاسبها، فقد تعذّر علينا بسط رسم لتطوّر الكميّات المورّدة منها أو تتبّع مبالغ الاستثمار في تجارتها بصفة متواترة. وما منحتنا إيّاه سجلاّت الجمرك من أداءات لم يتعدّ بعض المئات من الرّيالات، وظّفت على «شدايد» من ريش النّعام، وكميّة لم تقع الإشارة إلى مثقالها من الذّهب، وبضع عشرات من أرطال الفضّة،

(178) انظر قيمة الرسوم الجمركيّة الّتي أدّاها التّجار اليهود لتسوية البضائع التي استوردوها بجدول: «توريد الأقمشة إلى الإيالة التّونسيّة (1844-1845)»، ورد أعلاه.

بلغت جملتها سنة 1780 حوالى 439 ريالاً، وتجاوزت هذا المقدار لتصل سنة 1845 إلى حدود 1241 ريالاً.

جدول رقم 28
الأداءات الجمركيّة الموظّفة على توريد بعض البضائع الثّمينة
(1195 هجري و1260 هجري)

البضاعة/الموردون		مسلمون		أوروبيون		يهود		الجملة	
التاريخ (هجري)		1195	1260	1195	1260	1195	1260	1195	1260
ريش نعام	المبلغ	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	201	409	201	409
	(%)	-	-	-	-	100	100	100	100
ذهب	المبلغ	34	غ.م	غ.م	غ.م	57	112	91	112
	(%)	37,4	-	-	-	62,6	100	100	100
فضة	المبلغ	11	29	21	52	115	639	147	720
	(%)	7,5	4	14,3	7,2	78,2	88,8	100	100
المجموع	المبلغ	45	29	21	52	373	1160	439	1,241
	(%)	10,2	2,3	4,8	4,2	85	93,5	100	100

لا تعكس هذه الأرقام حقيقة وأهميّة هذا النّشاط، ولا الأموال الّتي رصدت لهذه النّوعية من البضائع، سواءً بالنّسبة للمورّدين اليهود، أو بالنّسبة لغيرهم من التجّار الّذين كان لهم إسهام في هذه التّجارة كما سجلت ذلك الوثائق التجاريّة الفرنسيّة، عكس هذه الإحصاءات الّتي أثبتت غياب التجّار المسلمين والأوروبيين في توريد هذه البضائع أو ما شابهها، وخلوّ السّاحة التجاريّة أمام المورّدين اليهود.

ولا نعتقد أنّ هذا الغياب يعبّر عن شكل من أشكال احتكار اليهود لهذه التّجارة، بل يشير إلى قلة الكميّات المورّدة من ناحية، وانفرادهم بتوريدها في هذين التّاريخين فحسب، وهو ما لا يمكن إثباته عليهم على امتداد الفترة الحديثة، رغم ما اشتهروا به من حذق وإتقان وخبرة في صناعة وتجارة المجوهرات والمعادن الثّمينة قديماً وحديثاً، ذلك أنّ المسالك الّتي تمرّ بها هذه التجارة وخاصّة ريش النّعام والذّهب والفضّة والعاج، هي غير المسالك التي تعبرها السّلع

الأخرى، فسجلات المتجر قد دوّنت أغلب البضائع التي تعبر البحر إلى الإيالة، لكن البضائع التي يُؤتى بها عبر الصّحراء لا نجد لها ذكراً في التّجارة البحريّة، باستثناء ما يصدّر منها بعد أن تحطّ قوافل التّجارة الصّحراوية رحالها بالإيالة، أو الكمّيات القليلة الّتي تجلب من الموانئ المشرقيّة.

وإذا كانت هذه البضائع تورّد بكمّيات قليلة وبصفة غير دائمة، وهو ما يجعل من الاستثمار فيها غير منتظم، وأرباحها غير قارّة، فإن الاستثمار في العديد من المواد الأخرى من نفس فصيلة بضائع الوجاهة، كان مكسبها متأكّداً ومضموناً بحكم أنّها بضائع استهلاكيّة، وما إدراجنا لها ضمن بضائع الترف إلا لأنّ طلبها متوفّر والرّغبة في اقتنائها متأكّدة، ويحتّمها الوضع الاجتماعي للمستهلكين الذين تاقوا إلى ما تستهلكه المجتمعات الغربيّة في ترتيب منازلهم وتجهيزها.

جدول رقم 29

أداءات توريد بعض التّجهيزات المنزليّة إلى الإيالة التّونسيّة (1780-1845)[179]

التاريخ/ الموردون		يهود	أوروبيون	مسلمون	المجموع
سنة 1195 هجري	العمليّات	81	36	11	128
	(%)	63,3	28,1	8,6	100
	الأداء	5,315	1,189	143	6,647
	(%)	80	17,9	2,2	100
سنة 1260 هجري	العمليّات	101	44	17	162
	(%)	62,3	27,2	10,5	100
	الأداء	9,252	2,673	473	12,398
	(%)	74,6	21,6	3,8	100

(179) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والدّفتر رقم: 1956، تسجيل يومي للسفن الّتي ترسي بحلق الوادي ونوع السّلع الّتي تحملها وأسماء التّجار والبلد القادمة منه ومعلوم أداء الإرساء بتاريخ 1260 هجري / 1844-1845. والدفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

تتكوّن جملة هذه البضائع من أدوات تتعلّق بالتّجهيزات المنزليّة وتأثيثها، وهي بضائع من صنف الكماليّات مثل «الثريّات» والملاعق الفضيّة والمرايا والكراسي الفاخرة والأرائك والسّاعات الحائطيّة والبراويز الّتي قد يتضمّن بعضها لوحات زيتيّة. وساهمت جملة هذه البضائع في مداخيل الجمرك بما يناهز 6,647 ريالاً زمن الإحصاء الأوّل، و12,398 ريالاً خلال الإحصاء الموالي، وقد كان أكثر الأداءات الموزّدين اليهود بما أنّهم أكثر التجّار استثماراً في هذه البضائع، إذ حدّدت رسومهم الجمركيّة على التّوالي بمبلغ 5,315 ريالاً، ثم بحوالى 9,252 ريالاً، أي بنسبة مئويّة تراوحت بين (80%) و(74,6%) من جملة الأداءات على هذه النّوعية من البضائع.

كما أنّ العمليّات التي أمّنها التجّار اليهود وهي الدّالة على نشاطهم وحركتهم بموانئ الإيالة، حدّدت أدناها بحوالى 81 عمليّة توريد سنة 1780-1781، وارتفعت سنة 1844-1845 لتفوق المائة عمليّة، قام بها ما لا يقلّ عن 54 تاجراً يهوديًا خلال الفترتين. وتكرّر هذه العمليّات بهذا العدد المرتفع نسبيًا مقارنة بالتجّار الآخرين يوحي لنا بالأرباح الهامّة الّتي عادت على موزّديها.

ونظراً للفُرُوق الكبيرة الّتي أرستها هذه المبالغ المستثمرة في هذه الأصناف من السّلع، فإنّ المقاربة لا تجوز بين ما ورّده التجّار اليهود، وبين ما ورّدته الفئات التجاريّة الأخرى. فتميّز اليهود وتفوّقهم كان واضحاً، وهو نتيجة استعدادهم المتواصل لتزويد زبائنهم بما يرغبون في اقتنائه بانتظام، أو فلنقل نتيجة فطنتهم وتفطّنهم إلى ما يمكن أن تنتجه هذه التّجارة من أرباح.

وإدراجنا لهذه البضائع ضمن بضائع الوجاهة لاقتناعنا بأنّ الحصول عليها ليس يسيراً على كلّ بيت وفي متناول كلّ يد، بل هي بضائع فاخرة لم يتمتّع بها إلاّ أصحاب الدّور الفخمة والقصور من رجال الدّولة وأثرياء البلاد.

ب ـ المـوادّ الـغـذائـيّـة

تنوّعت الموادّ الغذائيّة المستوردة إلى البلاد التّونسيّة في الفترة الحديثة، فمنها العاديّة كبعض الأصناف من التّوابل الّتي لم تتواجد زراعتها بالبلاد وتعدّ تجارتها قديمة وتقليديّة، ومنها ما هو حديث العهد بتجارة البلاد ودخيل في الآن ذاته على التّقاليد الغذائيّة للمجتمع المحلّي، ومنها ما بدأت ترسخ تجارتها واستهلاكها بين

أوساط اجتماعيّة متعدّدة. ولا نعتقد أنّنا سنلمّ بجملة هذه البضائع إذا تعرّضنا إلى كلّ أنواعها بالتّفصيل، لذلك نختار التطرّق إلى أهمّها أو تلك الّتي أثارت فينا رغبة التعرّف على خصائصها وعلى مقادير استهلاكها في مجتمع لا نتصوّر أنّ أغلب أفراده تسوّل لهم شهواتهم اقتناء ما يتجاوز الضروريّات الغذائيّة لقلّة ذات اليد.

في مقدّمة هذه البضائع الاستهلاكيّة الّتي ورّدها اليهود نذكر القهوة بنوعيها «السّوري» و«اليماني»، رغم احتداد التّنافس على أسواقها بينهم وبين التجّار الفرنسيّين.

جدول رقم 30

توريد البُنّ إلى الإيالة التّونسيّة ورسومها الجمركيّة

(1780-1781 و 1844-1845)(180)

التاريخ/ الموردون		تجّار يهود	تجّار فرنسيون	تجّار آخرون	المجموع
سنة 1195 هجري	الكميّة	111,5	139	11,5	262
	(%)	42,6	53	4,4	100
	الأداء	529,5	173,25	54,5	757,25
	(%)	69,9	22,9	7,2	100
سنة 1260 هجري	الكميّة	2,987	366	482	3,835
	(%)	77,9	9,5	12,6	100
	الأداء	5,028	740,5	893,5	6,662
	(%)	75,5	11,1	13,4	100

توصّل الموردون الفرنسيّون في نهاية القرن الثّامن عشر إلى توريد أكثر من نصف إجمالي كميّات البُنّ(181) الّتي رست بموانئ الإيالة (53%)، أمام التجّار

(180) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والدّفتر رقم: 1956، تسجيل يومي للسفن الّتي ترسي بحلق الوادي ونوع السّلع الّتي تحملها وأسماء التجّار والبلد القادمة منه ومعلوم أداء الإرساء بتاريخ 1260 هجري / 1844-1845. والدفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(181) وردت كميّات القهوة الموردة في مصادرنا الإحصائيّة بوحدات وزن مختلفة منها «الشكارة» و«البرميل» و«البتّية»، ولتوحيدها استنجدنا بالطريقة الّتي توخّتها الأستاذة دلندة الأرقش في دراستها المذكورة أعلاه، حيث أثبتت أنّ «الشّكارة» من البُنّ تساوي 3، 1 قنطار، =

اليهود الّذين تمكّنوا هم أيضاً من توريد حوالى 42,6%، وبفارق كميّات كبيرة بينهم وبين بقيّة التجّار الآخرين[182] بمن فيهم التجّار المسلمون (4,4%)، نتيجة سيطرة الفرنسيّين على توريد القهوة «السّوري» من الجزر التّابعة للإمبراطوريّة[183].

لكن هذا التقدّم في توريد هذه البضاعة لم يرس فُرُوق متباعدة بينهم وبين التجّار اليهود خاصّة، ذلك أنّ هذه الفُرُوق برزت في أواسط القرن التاسع عشر، لكن لحساب الموّردين اليهود باستيرادهم لأكثر من ثلاثة أرباع الكميّات (77,9%)، وظّفت عليها الدّولة ما قيمته 5,028 ريالاً[184]، وكأنّهم في هذه الفترة قد أزاحوا كلّ منافسيهم، وسيطروا سيطرة تامّة على توريد القهوة سواءً القادمة من البلدان المشرقيّة أو تلك الّتي جلبت من الجزر الفرنسيّة عبر ميناء مرسيليا[185].

في مرتبة موازية لتوريد القهوة من حيث محاصيل الجمرك من الأداءات، شاركت جميع الفئات التجاريّة في جلب أنواع كثيرة من التّوابل، نذكر منها «الزّعفران» و«السّكنجبير» و«القرفة» و«شوش الورد» و«الكركم» و«الفلفل الأكحل»، سواءً لتطييب الطّعام أو حفظه أو لاستعمالها في صنع بعض العقاقير والأدوية.

---

* و«البتيّة» يعادل وزنها 6، 2 قنطار وسعة البرميل تزن 8، 5 قنطار. المرجع السّابق، هامش رقم: 49، ص192.

(182) نقصد بلفظة «تجّار آخرون» التجّار المسلمين والتجّار الأوروبيين من غير الفرنسيّين الّذين شاركوا في توريد القهوة ولم تظهر لنا بينهم وبين التجّار اليهود أو الفرنسيّين أي شكل من أشكال المنافسة على توريد هذه البضاعة نظراً للكميّات الضّئيلة الّتي ورّدوها، ومن هنا المنطلق اخترنا أن نجمع مساهمتهم (الأداءات والكميّة) في نفس العمود ونركّز فقط على التّنافس بين الموّردين اليهود والموّردين الفرنسيّين.

(183) Larguèche, D., «Le commerce du café...», *art.cit.*, p 197-198.

(184) الأداء بحساب الرّيال وهي المبالغ الّتي سجّلت بالدفتر وقد تحاشينا التطرّق إلى ضبط المبلغ الموظّف على القنطار من القهوة نظراً لأنّ الأسعار خضعت إلى الجودة والنّوعيّة، فليس أسعار القهوة «اليماني» كأسعار القهوة «السّوري»، أو أسعار ما تدلّى عن هذين النّوعين.

(185) تقارب إحصاؤنا لكمّيات القهوة المستوردة مع ما أحصته الأستاذة دلندة الأرقش في دراستها لنفس البضاعة سواءً بالنّسبة للمجموع العامّ للكميّة أو بالنّسبة لما ورّدته كلّ فئة من التجّار، والاختلافات الطّفيفة بين الأرقام تكمن في ضبطنا للكميّات الموّردة خلال 13 شهراً عوضاً عن 12 شهراً، وقد اخترنا عدم تعديل هذه الأرقام، أو حذف ما أحصيناه بزيادة شهر لأنّ محصّل هذه الكميّات متقاربة جدّاً ونتيجتها واحدة. في هذا الصّدد انظر:

Larguèche, D., «Le commerce du café...», *art.cit.*, p. 198.

جدول رقم 31

توريد التوابل إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية (1844-1845)[186]

التاريخ/ الأداء		تجّار يهود	تجّار أوروبيّون	تجّار مسلمون	المجموع
1195 هجري	الأداء	1,964	2,048	2,465	6,477
	(%)	30,3	31,6	38,1	100

لم يكن للتجّار اليهود تميّز عن غيرهم من التجّار في توريد هذه السّلع، بل إنّ مساهمتهم كانت دون الموردين المسلمين، وتقاربت مع الأداءات الّتي استخلصت على التّوابل الّتي روّجها التجّار الأوروبيّون بالأسواق المحليّة. وما ارتفاع قيمة أداءات المسلمين في هذه البضائع إلاّ لاختلاطها في العديد من العمليّات بكميّات من الحشائش مثل «الخزامة» وبعض الكميّات من البخور من قبيل «الوشق» و«الجاوي».

إلى جانب توريد القهوة والتّوابل شدّ انتباهنا جلب بعض السّلع الأخرى لها من الطّرافة ما حثّنا على تعقّب الأداءات الّتي وظّفت على الكميّات الموردة منها والّتي تمّ أغلبها على يد التجّار اليهود.

جدول رقم 32

توريد بعض المواد الغذائية إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية سنة 1260 هجري

البضاعة/ الموردون		المسلمون	الأوروبيّون	اليهود	الجملة
«مَقْكَرونة» ومشتقّاتها	المبلغ	غ.م	96	1,129	1,225
	(%)	-	7,8	92,2	100
معجون طماطم	المبلغ	غ.م	65	714	779
	(%)	-	8,3	91,7	100

(186) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والدّفتر رقم: 1956، تسجيل يومي للسفن الّتي ترسو بحلق الوادي ونوع السّلع الّتي تحملها وأسماء التجّار والبلد القادمة منه ومعلوم أداء الإرساء بتاريخ 1260 هجري / 1844-1845. والدفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

أجبان	المبلغ	غ.م	311	449	760
	(%)	-	40,9	59,1	100
مواد غذائية أخرى[187]	المبلغ	67	917	1,418	2,402
	(%)	2,8	38,2	59,0	100
المجموع	المبلغ	67	1,389	3,710	5,166
	(%)	1,3	26,9	71,8	100

لم يقتصر توريد «المعكرونة» ومعلّبات الطّماطم والأجبان على أواسط القرن التّاسع عشر، بل سجّلت في مصادرنا قبل هذه الفترة، لكن كميّاتها كانت محدودة جدّا، إلاّ أنّه سنة 1845 لاحظنا من خلال ما وظّف على هذه المواد من رسوم جمركيّة ارتفاع نسق توريدها وبالتّالي ارتفاع كميّاتها، وهو ما دعانا إلى التّساؤل ما إذا بدأت تطرأ تغيّرات على التّقاليد الغذائيّة للمجتمع التّونسي آنذاك؟ بمعنى أدقّ هل عوّضت أكلة «المعكرونة» المستوردة الأكلات الرئيسيّة من «كسكسي» و«محمّص»؟ وهل عوّض معجون الطّماطم ما كانت تدّخره العائلات التّونسيّة من شرائح الطّماطم المجفّفة بعد موسم «العولة» لاستهلاكه على مدار السّنة؟

لم يتأكّد لدينا أنّ كلّ هذه المواد الغذائيّة قد تمّ ترويجها في الأسواق المحليّة لتكون محلّ إقبال المستهلكين كافّة. لكن يبدو أنّ هذه الكميّات كانت موجّهة لتلبية طلبات البعض ممّن اعتادوا استهلاكها بدرجة أولى، إذ لا يمكن التّغافل مثلاً عمّا يقتنيه أفراد الجاليات الأجنبيّة من هذه المواد وخاصّة الإيطاليين ويهود القرنة، بما أنّ «المعكرونة» هي الأكلة التّقليديّة عندهم. وتواجد أفراد هذه الجاليات بالإيالة، سواءً عند عبورهم لها أو باستقرارهم فيها، يجبرهم على طلب ما لا توفّره الأسواق المحليّة من هذه المواد الغذائيّة.

كما لا يمكن إقصاء ما يستهلكه ميسورو الحال من المحليّين، إذ ثبت لدينا أنّ مطبخ القصر مثلاً قد زُوّد بكميّات هامّة من معجون الطّماطم وبمختلف أصناف «المعكرونة» و«النّويدة» الموردة من جنوه وليفورنو، وبعدّة أنواع من الأجبان الفرنسيّة والإيطاليّة. هذا بالإضافة إلى اقتناء «ماعون للمعكرونة»، وهي ليست أواني

(187) لم نحتسب في هذه المواد الغذائيّة الأداءات الّتي وظّفت على القهوة والتّوابل.

للطّهي بقدر ما هي آلات لتحويل العجين إلى هذه الأكلة، ونستشفّ ذلك من خلال ما وظّف عليها من رسوم جمركيّة، وهي ذات مبالغ مرتفعة نسبيًا، أدّاها ثلاثة مورّدين من يهود الطّائفة القرنيّة، في ثلاث مناسبات وانحصرت قيمتها بين 89 ريالاً و105 ريالات.

ومن هنا يمكن التّأكيد على أنّ عامّة المجتمع بشرائحه الضّعيفة وحتّى المتوسّطة، كانت بمنأى عن استهلاك مثل هذه المواد الغذائيّة المستوردة الّتي تتجاوز أسعارها مستوى ما بمقدرتهم إنفاقه على غذائهم اليومي.

لم تتحدّد قائمة المواد الغذائيّة الّتي وردها اليهود، أو الّتي شاركوا في جلبها إلى السّوق التّونسيّة بهذه البضائع فحسب، بل إنّ نسبة هامّة من استثماراتهم سخّروها لاستيراد أصناف أخرى من البضائع أهمّها الخمر والخلّ وبعض الأنواع من السّمك المصبّر مثل «الرّنقة» و«النشوّة»، إضافة إلى الشّاي والسّكر والحلويّات والفواكه الجافّة والأرز و«اللّوبية» المحفوظة في معلّبات على الطريقة الأوروبيّة.

ومن مميّزات هذه البضائع إجمالا أنّها سريعة النّفاد، أي أنّ الطّلبات عليها تتجدّد في كلّ مرة، وهو ما أشرنا إليه بتعقّبنا لعدد العمليّات الّتي أمّنتها والمبالغ الماليّة الّتي سُخّرت لاقتنائها، ولا شكّ أنّ توفّر الطّلب ساهم بقسط كبير في دعم حجم استثمارات التّجّار اليهود وأرباحهم الّتي زادت ارتفاعاً بالعديد من طلبات الدّولة.

3 ـ طلبات الدّولة

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ محتويات هذه السّلع الّتي تشملها هذه القائمة، لم تقتنها الدولة بتمامها، بل إنّ كميات منها وزّعت على الأسواق المحليّة لاحتياج المستهلكين لها. وما التّأكيد على إدراجها ضمن هذه القائمة، إلاّ لأنّ الدّولة كانت المستفيدة الأولى منها، خاصّة عندما تكثّف جلب هذه البضائع مع أربعينيات القرن التّاسع عشر، في إطار ما بدأت تشهده البلاد من تطوّر مسايرة لبرنامج سياسيّ من أولويّاته إنشاء مؤسّسات على النّمط الأوروبي(188).

(188) سبق وأن تعرّضنا إلى بعض المشاريع المستحدثة في عهد أحمد باشا باي. انظر: أعلاه.

جدول رقم 33

توريد بعض البضائع لطلبات الدولة (1195 هجري ـ 1260 هجري)

التاريخ	البضاعة / الموزدون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
1195 هجري 1781-1780 للميلاد	أسلحة	المبلغ	612	814	1,146	2,572
		(%)	23,8	31,6	44,6	100
	ورق	المبلغ	75	377	900	1,352
		(%)	5,5	27,9	6,66	100
	مواد بناء	المبلغ	179	817	3,396	4,392
		(%)	4,1	18,6	77,3	100
	خردوات	المبلغ	463	1,736	5,268	7,467
		(%)	6,2	23,2	70,6	100
المجموع		المبلغ	1,329	3,744	10,710	15,783
		(%)	8,4	23,7	67,9	100
1260 هجري 1845-1844 للميلاد	أسلحة	المبلغ	975	2,216	1,810	5,001
		(%)	19,5	44,3	36,2	100
	ورق	المبلغ	814	2,253	3,815	6,882
		(%)	11,8	32,7	55,4	100
	مواد بناء	المبلغ	1,321	3,101	13,376	17,798
		(%)	7,4	17,4	75,2	100
	خردوات	المبلغ	735	1,007	9,125	10,867
		(%)	6,8	9,3	84	100
المجموع		المبلغ	3,871	8,636	28,341	40,548
		(%)	9,5	21,1	69,4	100

تحيل قراءة هذا الجدول إلى عدم تنوّع طلبات الدّولة على امتداد أكثر من نصف قرن، لكن ما يُورِدُهُ جرد سجلاّت المتجر يشير إلى تغيّر مواصفات هذه السّلع وتطوّرها، إضافة إلى أنّها تزخر بأنواع وأشكال من كلّ الأصناف، فالخردوات ومواد البناء لا حصر لأنواعها، وقد وجّهت أغلب الاستثمارات الماليّة

لجلب الخشب والرّخام والآجُرّ. وفي قائمة الأسلحة، نجد الأسلحة النارية (الطبنجات، القربيلة، المكاحل) والأسلحة البيضاء (خدامي، سبولة، سيوف) والبارود (صاشم، رهج، قوالب ثقيل، قوالب رصاص)، وبالرّغم من أن كميّات هذه البضاعة تبدو قليلة في كلتا الفترتين إلاّ أنّها لا تمثّل كل اقتناءات الدّولة لتسليح طاقمها العسكري، بقدر ما هي مشتريات ظرفيّة لتعزيز احتياجاتها[189]. وتضمّنت قائمة الورق، أنواعاً خصّصت للكتابة (كاغد بالطابع[190]، كاغد بندقي، كاغد من غير طابع) وأخرى للّف والمسمّاة «كاغد قراطسي»، منه الجيّد ويستعمل في لفّ الشّاشيّة والحرير ومنه العادي، وقد تدعّمت حركة توريد هذه البضائع نظراً لازدياد طلبات الدّولة وتطوّر حاجيّات مؤسّساتها[191] من هذه المادّة ومكمّلاتها الّتي تعدّ من الموادّ الأساسيّة في التّعامل اليومي والرّسمي[192].

---

(189) لم تكن مشتريات الدّولة من الأسلحة مقتصرة على مثل هذه الكميّات وأنواعها، كما لم تعوّل الدّولة كثيراً على التّجار لجلب الأسلحة، إذ كثيراً ما تكلّف بهذا الأمر البعض من رجالاتها.
أ.و.ت.، دفتر رقم: 317، متعدّد المواضيع وتتضمّن بعض صفحاته كميّات من الأسلحة المورّدة لحساب الدولة، بتاريخ 1801-1803. دفتر رقم: 368، شبيه بالدفتر السابق ويتضمّن شراء أسلحة من مالطا عن طريق محمود الجلولي، بتاريخ 1811.

(190) استعمل هذا النّوع من الورق خاصة في مؤسّسات الدولة، وقد تضمّن الأرشيف الوطني التّونسي في وثائق السلسلة التاريخية كميّة هامّة منه، خاصّة الّذي استعمل بعد أربعينيات القرن التّاسع عشر، ونتعرّف على هذا النّوع من الورق من خلال النّقش الّذي طبع في إحدى زاويتيه العلويّتين والمتضمّن لعبارة (Bath) أي ممتاز.

(191) نلاحظ ذلك من خلال ما احتفظ لنا به مخزون الأرشيف الوطني التّونسي من وثائق، فالدّفاتر الجبائية والإدارية ووثائق السّلسلة التاريخيّة من مراسلات وحسابات الدّولة ووثائق مؤسّساتها بدأت تتكاثف من عهد أحمد باشا باي، وحتى نوعيّة الورق المستعمل أصبحت ذات جودة عالية وهي «المسلّك» أو «المخطّط» (Vergé)، وغالباً ما يصدر عن الباي أو الوزراء.
حول إحصاء هذه الوثائق انظر: **الفخفاخ، منصف**؛ موجز الدفاتر الإداريّة والجبائيّة بالأرشيف الوطني التّونسي، منشورات أ.و.ت.، تونس، 1990، 526ص أ.و.ت؛ كشّاف مواضيع السلسلة التاريخية، د.ت .

(192) حول صناعة الورق وأهميّتها انظر على سبيل المثال: **عليان، ربحي**؛ «صناعة الورق وحركة الوراقين في الحضارة العربية الإسلاميّة»، **المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات**، عدد 11، ص85-104.

وإذا تشابهت نوعيّة كلّ هذه السّلع الموزّدة بين تاريخي الإحصاء، فإنّ كميّاتها ارتفعت إبّان التّاريخ الثّاني، وبالتّالي ساهمت في الرّفع من إجمالي مداخيل الجمرك من 15,783 ريالاً إلى 40,548 ريالاً، أي بما يعادل نسبة ارتفاع تقدّر بحوالى (157%)، كانت مساهمة الموزّدين اليهود فيها بأكثر من ثلثي جملة المداخيل في كلّ مرّة. (67,9% و69,4%).

وهذا الارتفاع في محاصيل الجمرك كان أساسه أنواع السلع الّتي تتضمّنها الخردوات ومواد البناء الّتي تمّ توريدها خاصّة في عهد أحمد باشا باي، وقد وجدت الدّولة في ساحتها التجاريّة من الموزّدين مَنْ خوّلهم قدراتهم الماليّة اقتناء ما عجزت صنائع البلاد وحرفها عن توفيره، وكان استنادها خاصّة إلى الموزّدين اليهود الذين بلغت قيمة الرّسوم الّتي سوّوا بها مواد البناء والخردوات قرابة 8,664 ريالاً سنة 1780-1781، و22,501 ريال سنة 1844-1845، أي بنسبة مئويّة تراوحت بين (73%) و(87,1%) من جملة الأداءات على هذين الصّنفين من البضائع، وعلى هذه النّسب في ارتفاعها كانت كذلك استثماراتهم، تبعاً لنشاطهم التجاري في هذه السّلع خاصّة الّتي اختصّ بعضهم في توريدها[193].

ولا نستطيع فهم مغزى طلب هذه الكميّات المهولة من الخشب والرّخام والآجُرّ، إلاّ بربطها بأحد أهمّ المشاريع بالنّسبة لأحمد الباي الّتي استنزفت أموالاً طائلة أطلقت عليها الوثائق الرّسمية عبارة «مرمّة المحمدية»[194]، وهي بناء قصر له بهذه الضّاحية بدأ العمل لإنجازه قبل تاريخ هذا الإحصاء بسنة، وأراد ببنائه أن يتميّز عن سلفه ويحاكي بتشييده قصر فرساي بباريس[195]، فقطع الرّخام المستوردة من إيطاليا وآجُرّ ليفورنو مرسيليا وخشب البندقيّة وقضبان الحديد والمزاريب وغيرها، لم يبق للدّولة أن

(193) كانت تجارة الخردوات وتوريدها وراء الثّروات الطائلة الّتي حققتها العديد من العائلات اليهودية لا في الإيالة التّونسيّة فحسب بل وفي بلدان أخرى، وعلى سبيل المثال نذكر عائلة البكري وهي من أثرى العائلات اليهوديّة بحاضرة الجزائر والّتي وجّهت أغلب استثماراتها لتوريد الخردوات .سعد الله، فوزي؛ يهود الجزائر. . . ، سبق ذكره، ص193-196.

(194) أ.و.ت.، دفتر رقم: 2225، مصاريف حظيرة بناء المحمديّة 1845-1855.

(195) Revault, J., *Palais et résidences d'été de la région de Tunis XVI-XIXe siècle,* C.N.R.S, Paris, 1974, p. 141.

استوردت منها بمثل هذه الكميّات، كما لم يبقَ لبعض الموردين أن استمروا في مثل هذه السّلع مبالغ بالمقادير الّتي استمروها خلال هذه الفترة(196).

وإذا كانت استثمارات التجّار اليهود في مواد البناء والخردوات والورق وغيرها تعدّ عاديّة بحكم أنّ هذه البضائع لم تفرض الدولة عليها قيوداً، فإنّ ما يثير الانتباه توصّلهم إلى الاتّجار بالأسلحة بشتّى أنواعها بالرّغم من الحظر المضروب عليهم تبعاً لميثاق عهد الذمّة الّذي منعهم من حملها اتّقاء شرّ فتنة يمكن أن تحدث. ولا يعني لنا الاتّجار فيها حتّى ولو بكميّات محدودة سوى تجاوز حملها إلى التصرّف فيها بالبيع وبالشّراء أو بالتملّك الّذي قد يؤدّي إلى إمكانيّة استعمالها إن اقتضت الضّرورة، باعتبارها ملكيّة لهم وبما أنّ الدّولة أجازت لهم توريدها، كما سمحت لهم بتجاوز الموروث الدّيني الّذي يحدّ من بعض تصرّفاتهم، وقد حاولنا تتبّع تجّار الأسلحة في الوثائق الفرنسيّة والمذكّرات التجاريّة وبعض الدفاتر الأرشيفيّة قبل هذه الفترة(197)، لكن لم نعثر من بين هؤلاء على تاجر أسلحة يهودي بالرّغم من الاحتياجات الملحّة للدّولة في بعض الفترات لتدعيم وسائلها الدّفاعيّة، ويبدو أنّ توصّل التجّار اليهود وإسهامهم في توريد بعض الكميّات من الأسلحة والبارود قد تزامن مع فترة حكم علي باي وابنه حمودة باشا باي. ويعدّ هذا في نظرنا مؤشراً من المؤشّرات الدّالة على بعض الامتيازات الّتي بدأ يحظى بها عدد من التجّار اليهود في نهاية القرن الثّامن عشر سواءً في هذا الميدان أو في العديد من الميادين الأخرى.

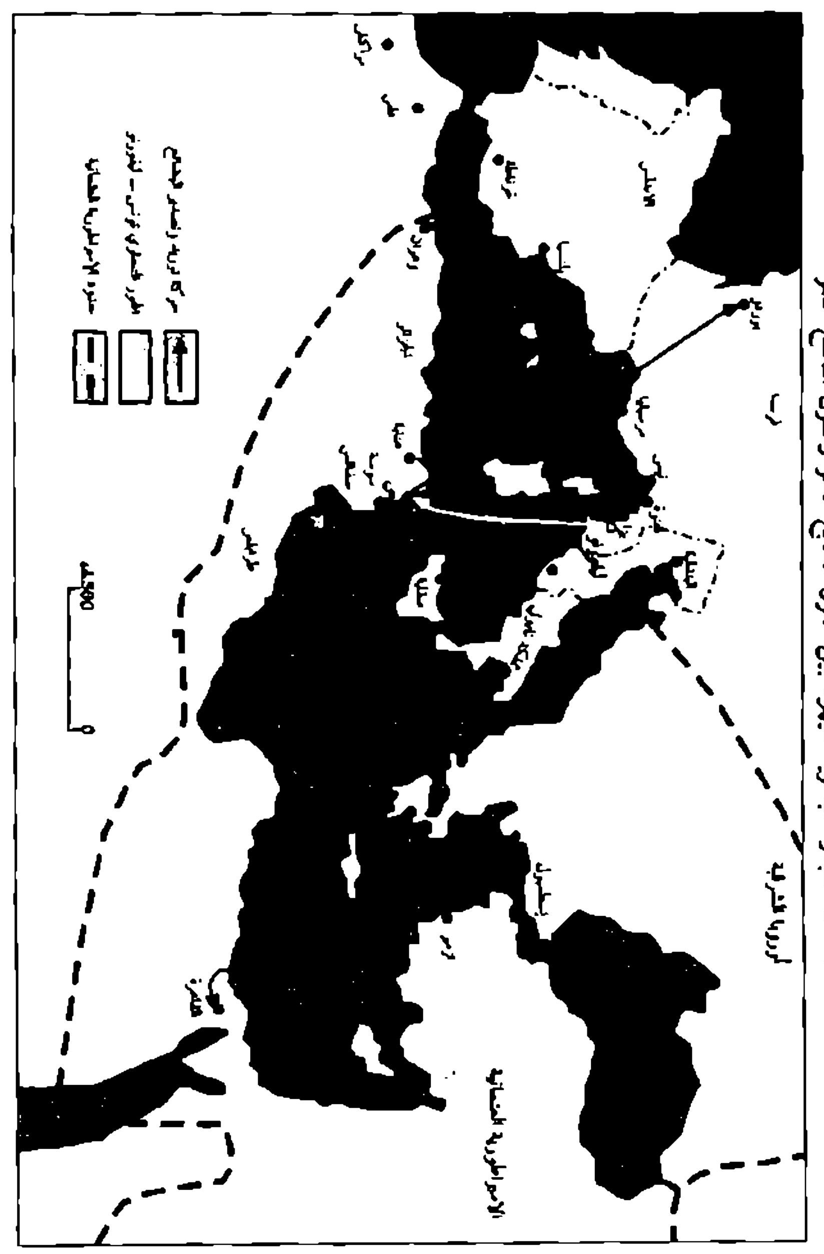
(196) نظراً لأهميّة المواد الموجودة بقصر المحمدية وارتفاع أسعارها فقد وقع الاستيلاء عليها بعد وفاة أحمد باشا باي مباشرة، إذ وقع قلع الرخام و«الجليز» والبلاط ونقلت إلى قصر الباي الجديد بالمرسى، كما نقل أهمّ الأثاث المتواجد به من «منافل» و«ثريات» و«كنبات» وكراسي وأرائك وخزائن إلى نفس المكان وفرّت في أثاث آخر إلى بعض المقرّبين ورجال السّلطة.
أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 100، م: 208، و: 1، 57، 58، الأثاث والرخام الّذي حمله «بورطة» تابع محمد باي من المحمدية إلى المرسى، ومشتريات حيدر خزندار من أثاث المحمدية على يد تابعه فرانشيسكو بتاريخ 14 رمضان 1274 هجري.

(197) Plantet, E., *Correspondance..., op. cit.*, t. I, p. 27, Claude Servert aux consuls et gouverneurs de Marseille, Tunis le, 16/4/1618., p. 433. Auger Sorhainde au M. De Seignelay, Tunis le 18/10/1690.

أ.و.ت.، دفتر رقم: 2975، تسجيل للأسلحة الّتي تسلّم إلى الخزنة بباردو، بتاريخ 1756-1767.

فهل يعني هذا أنّ المستثمرين اليهود كانوا أقرب التجّار للدّولة؟ وهل تراجعت السّلطة عن مصادرة أموالهم عندما تحوجها الضّرورة؟ أي هل تغيّرت معاملة السّلطة للتجّار اليهود من خلال اتّكالها عليهم في أغلب المجالات الّتي تتعلّق بالمال والتّجارة والاستثمار؟ كلّ هذه الأسئلة قابلة للتأكيد أكثر من النفي، خاصّة إذا أفرزت الظّروف الدّاخلية للإيالة بوادر أزمات اجتماعيّة واقتصاديّة وماليّة، وأثّر تحوّل الظّرفيّة العالميّة وبالتّحديد المتوسّطيّة في الهياكل الاقتصاديّة للبلاد، ولم تجد الدّولة من يلبّي احتياجاتها بالقدر الّذي ترضاه، ومن يغطّي لها مصاريفها أو عجزها المالي بالقدر الّذي تطلبه غير التجّار اليهود.

كشفت جملة هذه البضائع سواءً منها المصدّرة أو الموردة عن طبيعة اقتصاد البلاد الّذي ظلّ يتأرجح بين بنيته التّقليديّة وبين الاندماج في نسق الاقتصاد المركنتيلي الّذي ساهم في استنزاف موارد البلاد بإيعاز كبير من الدّولة الّتي انساقت وراءه بحكم طلباتها والتجائها إلى البحث عن السّيولة النّقدية لتغطية نفقاتها ومصاريف مؤسّساتها، كما يسّرت انسياب البضائع الأوروبيّة حتى طفحت بها الأسواق المحليّة، وانعكس تدفّق هذه السّلع على العديد من المنتجات الحرفيّة الّتي ركد بعضها وكاد البعض الآخر أن يضمحلّ، وقد وجدت الدّولة في المستثمرين اليهود خير مُعين لها لجلب هذه البضائع، وفي تسويق ما فرضت تصديره وفق «تذاكر السّراح»، بحكم ملازمتهم العمل في هذا القطاع. ومن التجنّي أو بالأحرى الحياد عن الموضوعيّة إن أكّدنا على أنّ الأزمة الماليّة والاقتصاديّة أو الوضع المتردّي عموماً الّذي آلت إليه الإيالة في أواسط القرن التّاسع عشر، كان نتيجة تمكّن اليهود من حقول الاستثمارات الماليّة بمختلف أنواعها، إذ إنّ صعودهم وارتقاءهم أو سيطرتهم على أهمّ الهياكل الاقتصاديّة بالبلاد كان من صنع الدّولة وبيدها، فما هم إلاّ تجّار مثلهم مثل التجّار المسلمين والأوروبيين هدفهم المباشر تدعيم استثماراتهم والأرباح الّتي تنتجها أموالهم، وقد تأتّت رفعة المستثمرين اليهود في هذا الميدان من حسن تأقلمهم مع حاجيات الدّولة وانفتاحها على اقتصاد السّوق، كما تأتّت من إحكام استغلالهم لما تفرزه الظّرفيّات من أزمات، وهذا ما سنلاحظه من خلال انخراطهم في نظام الالتزام الّذي ارتبط بموارد الدّولة بالدّاخل سواءً منها الماليّة أو التجاريّة أو حتّى الحرفيّة.



فضاءات التجارة البحرية لليهود بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر

الفصل الثّاني

السّلطة السّياسيّة وتنشيط التّجارة الخارجيّة خلال القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر

لم يكن النّشاط التجاري الخارجي للإيالة التّونسيّة على امتداد القرن الثّامن عشر ثابتاً على نسق معيّن من التطوّر، فحركته تقلّبت بين النموّ حيناً والتّراجع أحياناً أخرى. وإذا كان تدهور هذا النّشاط في فترات معيّنة وكذلك القطاعات المتّصلة به نتيجة الأزمات الّتي عاشتها البلاد من فتن وحروب أهليّة وكوارث طبيعيّة، فإنّ نموّه قد واكب استقرار الوضع السّياسي بُداية من ستّينيات هذا القرن، برجوع أبناء حسين بن علي إلى الحكم [1756]، وهو ما خوّل السّلطة الحاكمة، زيادة على بسط نفوذها على كامل الإيالة والتحكّم في مواردها، التطلّع إلى رسم مخطّطات لتجارة خارجيّة واعية ذات سيادة.

فكيف ستواجه هذه السّياسة من جانب القوى الأوروبيّة؟ وإلى أيّ مدى ستحدّى السّلطة المحليّة تلك المواجهة؟

I ـ القرارات السّياسيّة وتأثيرها في النّشاط التّجاري لليهود

ندرج معطى القرار السّياسي في توجيه مسار التّجارة الخارجيّة للإيالة خاصّة بين الرّبع الأخير من القرن الثّامن عشر وبداية القرن الّذي سيعقبه، لاعتقادنا أنّ إصداره في مرحلة أولى، وصرامة تطبيقه في مراحل موالية، لم تترتّب عليه نتائج هامّة وخطيرة إلاّ في هذه الفترة دون الفترات السّابقة. ولا شكّ أنّ ما سينبثق عنه من توجّه سيكون له تأثير في التجّار المتعاملين مع الأسواق الخارجيّة انطلاقاً من موانئ الإيالة، وخاصّة منهم الفئات التجاريّة اليهوديّة الّتي سخّرت أنشطتها لهذا القطاع ووظّفت به أغلب رساميلها.

في هذا السّياق يمكن تقصّي مغزى القرارات السّياسيّة في ارتباطها خاصّة بالنّشاط التّجاري الخارجي. فعلى ماذا نصّت؟ وما مدى تأثيرها في تطوّر نسق هذا القطاع؟ وهل تأتّى من وراء تبنّيها نفع أو دعم للفئات التجاريّة النّشطة بالإيالة؟ وما مدى نصيب التّجار اليهود منها؟.

1 ـ موروث المعاهدات اللاّمتكافئة

إذا أمكن لنا أن نتعرّض إلى هذا الجانب، فلا بدّ من الإشارة إلى أنّ لكلّ باي سياسة تجاريّة سار على نهجها وتشبّث بفرضها، بما أنّ مداخيل هذا النّشاط تعدّ مورداً هامًا يأتي في مقدّمة موارده الاحتكاريّة. ولا يمكن أن يكون أيّ إسهام أو أيّ توجيه لهذا القطاع دون تأثير سواء على الصّعيد الدّاخلي للإيالة أو في نطاق علاقاتها مع الدّول المتعاملة معها، ذلك أنّ أغلب الأنشطة الاقتصاديّة بالبلاد من فلاحة والتزام وتجارة وحرف، لم تكن موادّها ومواردها منفصلة عن الحركة التجاريّة الخارجيّة، بل هي متّصلة بها فيما تجلبه أو فيما تخرجه من بضائع. وفي نفس هذا السّياق الّذي أحكم ربط الموارد الدّاخليّة للبلاد بالخارج وخاصّة بالبلدان الأوروبيّة القريبة، لم يقتصر توجّه السّلطة الحاكمة على ما يمكن تحصيله من جباية وضرائب فرضت على الأهالي لدعم خزينتها، بل كان توجّهها منصباً على ما يمكن جنيه من وراء الحركة التّجارية الخارجيّة.

إذا نظرنا إلى ما أقرّته السّياسة التّجارية لبايات القرن الثّامن عشر منذ اعتلاء حسين بن علي السّلطة سنة 1705، نلاحظ جنوحهم إلى السّلم مع القوى التّجاريّة الأوروبيّة، بمصادقتهم من جديد على المعاهدات التّجاريّة الّتي اتفق بشأنها الدّايات وأبرمت منذ القرن السّابع عشر، ويدلّ هذا التوجّه على اعتراف هؤلاء البايات بموروث المعاهدات اللاّمتكافئة بين الإيالة وهذه البلدان، كما يشير كذلك إلى عجزهم عن القيام بأيّ تحوير لهذه الامتيازات سوى ما يخدم مصالحهم ونفوذهم[1].

ساهمت الامتيازات الممنوحة للتجّار الأجانب بالبلاد في تركيز نفوذ تجاري أجنبي، برزت معالمه خاصّة في ميدان الأداءات الجمركيّة، وامتدّت آثاره إلى احتكار بعض البضائع الهامّة، فالرّسوم الجمركيّة الّتي فرضت مثلاً على النّشاط

(1) انظر أدناه.

التّجاري للفرنسيّين، كادت تكون رسوماً رمزيّة، إذ لم تتعدّ نسبتها 3% من قيمة البضائع المورّدة والمصدّرة على السّواء، طبقاً لمعاهدة 1685 الّتي وإن حدّدت دوام الاتفاقيّة بمائة سنة[2]، فإنّ الامتيازات الّتي حظي بها تجّار الجالية الفرنسيّة قد بقيت سارية المفعول إلى ما بعد انقضاء هذه المدّة، تبعاً للتّجديد الآلي الّذي خضعت إليه هذه المعاهدة، وسار وفقه بايات القرن الثّامن عشر[3].

صادق على هذه المعاهدة حسين بن علي في ثلاث مناسبات خلال فترة حكمه وكان ذلك سنة 1710 و1720 و1728[4]. كما اعترف بها علي باشا [1735-1756]، إثر تمكّنه من السّلطة، وأضاف إلى بنودها بنداً اتّفق بشأنه اتفاقاً سريًا خضع بمقتضاه القنصل الفرنسي إلى تقبيل يد الباي في كلّ زيارة. ووفق هذا التّعديل كان على الباي أن يزيد في دعم امتيازات الفرنسيين، فمنح مرسى طبرقة إلى الشّركة الملكيّة لأفريقيا (*La Compagnie Royale d'Afrique*) مقابل 8,000 ريال سنويًا[5]، بعد أن أجلى منها التّجار الجنويين.

حظي كذلك تجّار الجاليات الأوروبيّة الأخرى المتواجدون بالسّاحة التجاريّة التّونسيّة بنصيب من هذه الامتيازات الّتي أقرّتها السّياسة التجاريّة للبايات، مثل تجّار الجالية البريطانيّة. ورغم قلّة عددهم بالإيالة ونشاطهم المحدود بأسواقها، فإنّ أداءاتهم تساوت مع أداءات التّجّار الفرنسيّين[6]، الّذين بقي تقدّمهم واضحاً في السّاحة التّجارية للإيالة، ففي سنة 1738 ناهز رقم معاملاتهم 40% من جملة ما وُرِّدَ إلى البلاد التّونسيّة من موانئ شرقيّة وأوروبيّة[7]. جرى الانتفاع بهذه الامتيازات

---

(2) راجع خاصّة البند 15 من هذه المعاهدة الّتي وردت في:
Rousseau, A., *Les annales*..., *op. cit.*, p. 484.

(3) Frank, L., *Histoire de Tunis*..., *op. cit.*, p. 83.

(4) Plantet, E., *Correspondance*..., *op. cit.*, t. II, p. 57. Traité du 16/12/1710., p. 125. Traité du 20/2/1720., p. 220. Traité du 1/7/1728.

(5) Ibid., p. 362. Traité du 9/11/1742. p. 265. Convention secrète, s.d. p. 366. Convention relative au Cap-Nègre le, 13/11/1742.

(6) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 224، م: 405، معاهدة بين تونس وبريطانيا الكبرى بتاريخ 1751.

(7) A.N.P., *Aff. Etr.*, B[1]- 1134, fol.15, lettre de J.L. Gautier consul de France à Tunis. Le 2/12/1738. Voir aussi Plantet, E., *Correspondance*..., *op. cit.*, t. II, p. 311. Etat de commerce en 1738.

خاصّة على التجّار الفرنسيّين بفعل العلاقات التقليديّة الّتي ربطت الإيالة بفرنسا، ودفعت القرار السياسي أن يمنح بعض الشّركات الإعفاء التّام من الأداءات الموظّفة على تصدير بعض البضائع الهامّة مثل الجلد والشّمع منذ أواسط القرن السّابع عشر، كما مكّنت أخرى من بسط نفوذها على بعض القطاعات مثل تصدير الحبوب أو التفرّد بصيد المرجان بطريقة طبقاً لمعاهدات إضافيّة(8).

وإذا كانت الغاية الأساسيّة لهذه القرارات تهدف إلى دفع حركة التّجارة الخارجية للإيالة وتنشيطها، ومن ورائها دعم أرباح البايات، فإنّها كانت على حساب التجّار المحلّيين من مسلمين ويهود دون استثناء، ذلك أنّ النّشاط التّجاري الخارجي لهؤلاء قد فُرِضَ عليه نسبة 11% من قيمة البضائع عند استيرادها على امتداد القرنين السّابع عشر والثّامن عشر. وخضع وسقهم لبضائع الإيالة خلال نفس الفترة وما بعدها بسنوات إلى ما نسبته 5% من القيمة الجمليّة للبضائع المصدّرة(9). ويبدو أنّ إجحاف هذه الأداءات وارتفاع قيمتها كانا من ضمن العوائق الأساسيّة الّتي لم تبعث لدى العديد من التجّار المحلّيين رغبة المشاركة في قطاع التّجارة البحريّة، وعلى نقيض وضعيّة هؤلاء تمكّن التجّار اليهود من تجاوز هذا العائق ونقصد أساساً هنا التجّار الفرنيين الّذين تميّزوا عن غيرهم بحضور متواصل وقويّ في الوسط التّجاري الخارجي.

يفضي بنا التطرّق إلى مسألة المعاهدات التجاريّة اللاّمتكافئة بين إيالة تونس والقوى التجاريّة الأوروبيّة وخاصّة منها الفرنسيّة، إلى النّظر في سلوكيّات السّلطة الحاكمة تجاه رعاياها والتّابعة من قرارات سياسيّة عمّقت الهوّة بين الأنشطة التجاريّة للأجانب والأنشطة التجاريّة للمحلّيين، وخاصّة المسلمين الّذين لم يحظوا بأيّ نصيب من هذا الدّعم أو ما يماثله، باستثناء أقليّة والت السّلطة أو تفادت بثرائها تأثير القرار السّياسي في أنشطتها التجاريّة. وينضاف إلى ما أفرزه التوجّه

(8) انظر على سبيل المثال:
Ibid., t. I, p. 232. Mémoire pour l'établissement d'une compagnie à Tunis et Cap-Nègre. 1666., t. II; p. 366. Convention relative au Cap-Nègre, 13/12/1742., t. II, Blés (Traite des), Index. p. 771

(9) Ibid., t. III, p. 477, Devoise au C[ie] de Champagny le 30/10/1708.

التّجاري للبايات من تدعيم للحضور الأجنبي ضعف رؤوس الأموال المحلّيّة الّذي حدّ من حضور أغلبيّة ساحقة من التّجار المحلّيّين في الوسط التّجاري الخارجي، وحال دونهم والارتقاء إلى المراتب الّتي اعتلاها التّجار الأجانب أو حتّى مراتب شبيهة بها، أو المكانة الّتي ارتقى إليها التّجار اليهود وخاصّة القرنيّين منهم. لكن لن يستمرّ تدهور مشاركة التّجار المحلّيين أو غيابهم عن الوسط التّجاري الدّولي، فالقرار السّياسي كما غبنهم من قبل سيتولّى أمر إقحامهم في ساحة التّجارة الخارجية للإيالة، بالأخذ بيدهم في حقب أولى، وبدعمهم في حقب ثانية.

2 ـ التّوجه التّجاري الجديد لعلي باي (1759-1782)

تتأكّد لنا قلّة حضور التّجار المحلّيين من مسلمين ويهود بالقطاع التّجاري الخارجي للإيالة من خلال ما كشفت عنه المذكّرات التّجارية الأجنبيّة، خاصّة تلك الّتي واكبت تطوّرات السّاحة التّجارية للإيالة واطّلعت عليها عن قرب منذ القرن السّابع عشر على الأقلّ، إذ هي تؤكّد على تدنّي مساهمة التّجار المسلمين، وتُطْلِعُنا في الوقت ذاته على أنّ الانخراط في القطاع التّجاري الخارجي خاصّة، كان محلّلاً ومباركاً على الباي وآله وصحبه من الّذين اتّخذهم حاشية له، ومحرّماً على عامّة رعاياه إلاّ من اصطفاهم برحمته لولائهم أو لوجاهتهم وثرائهم[10].

أ ـ الاهتمام بالفئات التّجارية المحلّيّة

التزم علي باي [1759-1782] عند اعتلائه العرش الحسيني بما التزم به سلفه في بنود المعاهدات اللاّمتكافئة بإقراره الامتيازات الّتي يجب أن يحظى بها التّجار الأجانب وبأحقّيّتهم في الانتفاع بها، كما سار على نهج ما خطّطه وزيره مصطفى خوجة لتمتين العلاقات الفرنسيّة التّونسيّة بتدعيم الحضور الفرنسي بالسّاحة التجاريّة

---

(10) أشارت العديد من المصادر إلى احتكار العديد من البايات ومن والاهم قطاع التّجارة الخارجيّة، واعتبرت الوثائق التجاريّة الفرنسيّة خاصّة أنّ تفرّد الباي بهذا القطاع كان عائقاً أمام تطوّر التّجارة وأمام المستثمرين فيها من تجّار محلّيين وأجانب. انظر على سبيل المثال:

Plantet, E., *Correspondance*..., *op. cit.*, t. II, p. 83, Tunis le 16/7/1714., p. 102, Tunis 15/10/1716.

للإيالة، فمكّنهم تبعاً لهذه السّياسة من بعث وكالة تجارية ببنزرت، ومنحهم أولويّة صيد مرجان طبرقة والتفرّد بالاتجار فيه[11].

وقد توازى تطبيق هذه الالتزامات من قبل السّلطة مع ما صدر من قرارات لصالح المحليّين وهو ما أبرز اهتمام علي باي بتنشيط الدّورة الاقتصاديّة للبلاد، فإبطاله للمشترى مثلاً وتصدّيه لعمّال الجهات لمبالغتهم في استنزاف أموال الرعيّة عن طريق الجباية، وعدّة قرارات أخرى، لا تبتعد عن هذا التوجّه. ولا يهمّنا هنا في أمر هذا السّلوك إن كانت غايته استمالة قلوب الرعيّة وجلبها لحظيرته، لكن ما يعنينا بدرجة أولى هو محاولة هذا الباي بعث حوافز لتدعيم أنشطة المحلّيين في الفلاحة كما في التّجارة، بل انتهاجه خاصّة لمبادئ من شأنها أن تغرس تقاليد تجاريّة لدى رعيّته، فقد بادر وأعطى دون البايات الّذين سبقوه: «...ما يفضل عنده من الأموال للتجّار يتّجرون به، برّا وبحراً، ولا يسترجع منهم إلاّ رأس المال، ولهم الرّبح بتمامه، إعانة لدوران المتجر...»[12]، ولا نعتقد «إعانة دوران المتجر» فحسب، بل أبلغ من ذلك، لخلق روح المبادرة الفرديّة والمغامرة التجاريّة الّتي كانت تُعوِزُ رعيّته وحالت دونهم والرقيّ إلى مصافّ التجّار الأجانب.

في نفس هذا السّياق، عندما توتّرت العلاقات الديبلوماسية مع فرنسا ردحاً من الزّمن[13]، لم يتراجع علي باي عن إصدار قرارات حاسمة أفضت مباشرة إلى نقض

---

(11) مصطفى خوجة، يعود أصله كما تناقله المصادر إلى بلاد القرج (جورجيا)، جاء مملوكاً صغيراً إلى الإيالة، اشتغل بتسفير الكتب. أعجب علي باي بنباهته فضمّه إلى حاشيته، وسرعان ما أولاه خطّة خزندار، وزوّجه من ابنته الأولى ثمّ بعد وفاتها تزوّج ابنته الثانية. احتفظ بنفس الوظيفة كذلك في عهد حمودة باشا باي الّذي لم يستغن عن خدماته ولا عن استشارته في أغلب القرارات السياسيّة. ربطته علاقات متطوّرة بالقناصل والتجّار الفرنسيين بتونس، والشّواهد عديدة عن موالاته لفرنسا وعن الخدمات الّتي قدّمها لها. انظر في هذا الصّدد:

Ibid., t. III, p. 122, Rocher au M[is] De Castries., le 25/6/1781., p. 136, Mustapha Khodja au M[is] De Castries, le 8/3/1784.

(12) الإتحاف...، سبق ذكره، ج3، ص161.

(13) تعود أسباب توتّر هذه العلاقات إلى عدم اعتراف السّلط التونسيّة بضمّ فرنسا جزيرة كورسيكا إلى أراضيها. حول هذه المسألة انظر خاصّة، المصدر السّابق، ص166.

معاهدة الصّلح، ومنع التّجار الفرنسيين من الاستمار في مرجان طبرقة صيداً وتجارة، وإزالة الأعلام الفرنسيّة وعلاماتها من الحاضرة، ومغادرة التجّار الفرنسيّين البلاد[14]، ولا يعبّر ما أقرّه علي باي في هذه الظّرفية، إلاّ عن تصدّيه لمنجهية السّلط السياسيّة والتجاريّة الفرنسيّة، بل إنّ هذا التصدّي لإحدى أكبر القوى التّجارية بالمتوسّط، وأبرز المتعاملين تجاريًا مع الإيالة على امتداد الفترة الحديثة، لا يتمّ إلاّ عن توجّه سياسيّ ارتكزت مبادئه على التّعويل على من هم داخل السّاحة التّجارية للبلاد من ذوي الأموال وأصحاب الاستثمارات التجاريّة من مسلمين ويهود.

لم يدم تشدّد علي باي مع فرنسا طويلاً، فموالاة وزيره مصطفى خوجة للتجّار الفرنسيّين بالإيالة، ومحاباته لهم، ثنتا الباي عمّا عزم فرضه من قرارات، ومكّنتاهم من كسب مزيد الامتيازات الإضافيّة التي قوّت حضورهم بمنحهم جزيرة مالطا والسّماح لهم بإنشاء العديد من الوكالات التجاريّة. وعلى غرار ما تقدّم يمكن أن يتّسم التوجّه السياسي لعلي باي بالمراوحة بين الاستسلام إلى ما فرضته فرنسا لتدعيم نشاطها بالإيالة في إطار توسّعها المركنتيلي بالمتوسّط، وبين سعيه لدعم قدرات رعيّته من التجّار، لكن ما يتّضح لنا أنّه لم يسبق لسلطة سياسيّة أن ساهمت في إنهاض همم التجّار المحلّيين قبل هذه الفترة وقبل زمن هذا الباي الّذي مهّد لتوجّه تجاري حتّى وإن عجزت فيه الإيالة عن مواجهة القوى التجاريّة الأوروبيّة والاندماج في السّوق العالميّة، فإنّه رفع بقراراته بعض العوائق الّتي كانت تعترض نشاط التجّار المحلّيين وبرزت نتائجها خاصّة على صعيد مشاركتهم في قطاع التّجارة الخارجيّة.

وتوفّر لنا سجلاّت المتجر في هذا المجال إمكانيات هامّة لتتبّع مدى تأثير قرارات علي باي في الوسط التّجاري البحري، من خلال رسوم الجمارك التّونسيّة الموظّفة على البضائع الّتي رست بميناءي حلق الوادي والبحيرة بين سنوات 1763-1765 و1780-1783[15].

(14) المصدر السّابق، ص169-170.

(15) نعثر في مخزون الأرشيف الوطني التّونسي على دفترين يتعلّقان بتوريد البضائع للإيالة التّونسيّة في النصف الثاني من القرن الثّامن عشر، وهما الدفتر رقم 1951 بتاريخ 1763-1765، والدفتر رقم 1952 الّذي امتدّ تسجيله بين 1780 و1783. وقد اخترنا استغلال =

جدول رقم 34

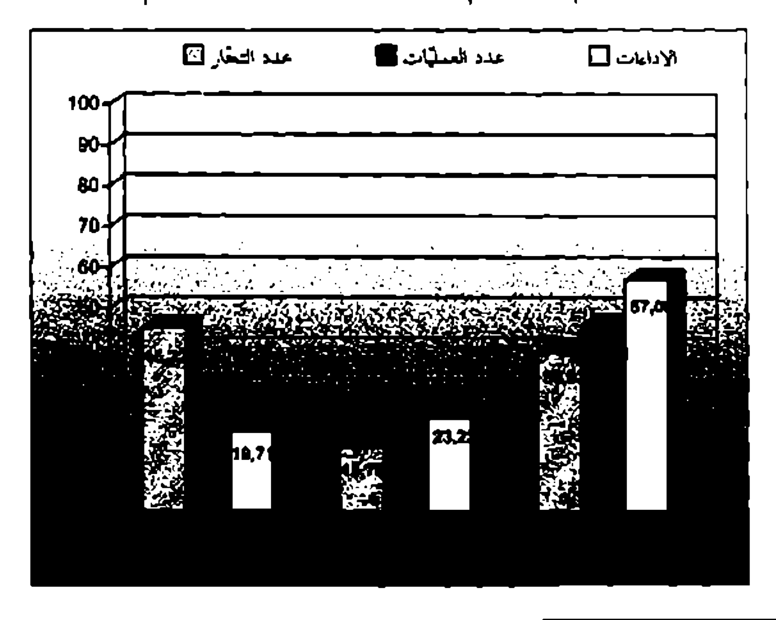
الموردون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية (1780-1781)(16)

الفئات التجارية		عدد التجار		عدد العمليات		الأداءات	
		العدد	%	العدد	%	المبلغ/ ريال	%
تجار مسلمون		92	45,32	962	30,99	41,254	19,71
تجار أوروبيون		32	15,76	717	23,10	48,605	23,23
تجار يهود	قرانة	56	27,59	1,027	33,09	100,740	48,14
	محلّيون	23	11,33	398	12,82	18,675	8,92
المجموع العام		203	100	3,104	100	209,274	100

رسم بياني رقم 1

الموردون بالإيالة التونسية بين سنتي 1780 و1781

(أعدادهم وعملياتهم والأداءات الموظفة على بضائعهم)



= الدفتر الثاني لاشتماله على معلومات أكثر وتغطيته لفترة تاريخية هامة اتضحت فيها السياسة التجارية لعلي باي. وبمقتضى الضرورة أحياناً توجب علينا الرجوع إلى الدفتر الأول.

(16) اعتمدنا في بسط هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم : 1952، سبق ذكره .

لا يمكن أن تكون الكثرة العدديّة للمورّدين بالوسط التّجاري البحري في أواخر هذا القرن، إلاّ نتيجة من نتائج الظرفيّة التاريخية للبلاد. فمقارنة بالقرن السّابع عشر ومحدوديّة وثائقه وإحصاءاته، نلاحظ استقطاب السّاحة التجاريّة لأكثر من مائتي مُوَرِّدٍ، وتواجد هذا العدد من التّجّار في ميناءي حلق الوادي والبحيرة خلال فترة وجيزة لم تتعدّ السّنتين، قاموا خلالها بما يزيد عن ثلاثة آلاف عمليّة توريد. وليست غايتنا في هذا الجانب من الدّراسة البحث عن المستقرّين منهم، أو الّذين دعّموا أكثر من غيرهم التّبادل التّجاري بالإيالة، كما أنّه ليس غايتنا تتبّع نشاط العابرين منهم لأسواقها، بقدر ما يكمن مقصدنا في التّركيز على النّتائج الّتي ترتّبت على قرارات علي باي الّتي برزت آثارها في آخر سنوات حكمه، ومدى انتفاع التّجار المحلّيين منها.

مثّل التّجّار المسلمون حوالى 45,3% من العدد الجملي للتجّار بالسّاحة التجاريّة للإيالة، بتجاوز عددهم التّسعين فرداً، لكن ما نلاحظه أنّ انتماءات بعضهم تعود إلى فضاءات غير الفضاء المحلّي، أي أنّ هذه المجموعة لم تتكوّن من تجّار مسلمين تونسيين فقط، بل انضمّ إليها عدد لا يمكن أن نتجاهله من المغاربة والجزائريين والطرابلسيين وكذلك من الأتراك العثمانيين وبعدد ضعيف جدّاً من تجّار الإسكندريّة[17].

وإذا كانت مشاركة التّجّار المسلمين عموماً بعدد هامّ في عمليّات استيراد بلغت حوالى 962 عمليّة (30,99% من جملة العمليّات)، نتيجة دعم السّلطة

(17) حاولنا قدر الإمكان إحصاء أعدادهم لمزيد التّدقيق في هذه المسألة لكن لم نتوصّل إلى ذلك نظراً للصعوبة الشّديدة الّتي تحفّ بكتابة أسماء هؤلاء التّجّار، فمثلاً الحاج عمر بن عثمان الطرابلسي عندما يظهر بهذه الصيغة الواضحة لا يمثّل أدنى إشكال، لكن عندما يظهر مرّة أخرى باسم الحاج عمر بن عثمان أو الحاج عمر الطرابلسي أو عمر بن عثمان فقط، فهنا يكمن الإشكال من منطلق أنّ هذه الأسماء، هل تشير إلى شخص واحد أم تشير إلى عدّة أشخاص؟ وتتفاقم هذه الصّعوبة عندما تتواتر هذه الأسماء بكثرة مثل الحاج أحمد بن عبد الرحمان الوهراني، أو عبد الله بن عبد العزيز الإسكندراني، أو الحاج عبد اللطيف بن أحمد المراكشي. لهذه الأسباب وتفادياً للخلط أو الخطأ اخترنا أن ندمج كلّ هذه الأسماء وما ماثلها في مجموع التجّار المسلمين النّشيطين بميناءي الإيالة.

السّياسية لها[18]، ونتيجة لنشاطهم بين الموانئ الداخليّة للبلاد[19]، فإنّها لم نمكّن مداخيل «الجمرك» إلاّ من 41,254 ريالاً (19,7% من المحاصيل الجمليّة للأداءات)، أي بحجم استثمارات ماليّة يقدّر مبلغها بحوالى 453,793 ريالاً[20]. وقد كان أكثر التجّار نشاطاً واستثماراً في هذه المجموعة التّاجر عمر الرقدان والحاج عبد القادر القصري وأحمد بن ريانة ومحمد اللّوز.

وخلافاً للتجّار المسلمين تماماً، لم يكن حضور التجّار الأوروبيين ذا ثقل بارز على المستوى العددي، بل إنّه لم يكن ليصل إلى 32 تاجراً (15% من العدد الجملي للتجّار)، لولا النّشاط التّجاري لقناصل بعض الدّول الأوروبيّة المتواجدين بالحاضرة ونوّابهم، وفي مقدّمتهم القنصل الفرنسي دي روشيه (Du Rocher)[21]، والقنصل الإنكليزي وقنصل الدّانمارك وغيرهم[22]. وبتعدّد هؤلاء، تنوّعت انحدارات التجّار الأوروبيين كذلك، فإلى جانب الجاليات الّتي مثّلها هؤلاء القناصل، نجد تجّاراً من صقليّة وجنوه ومالطا والجزر اليونانيّة. وإذا كان عددهم إجمالا قليلاً كما سبق وأشرنا، إلاّ أنّه أخفى وراء هذه القلّة مفاجآت ذات بال على مستوى عدد عمليّاتهم وحجم البضائع الّتي ورّدوها، إذ حقّقوا 717 عمليّة

---

(18) الإتحاف... سبق ذكره، ج3، ص160-162.

(19) سُجّل بهذا الدفتر انطلاق العديد من العمليات التجاريّة لتجّار مسلمين من ميناء جربة أو الموانئ الساحلية لترسي بميناء حلق الوادي أو البحيرة، وخضعت بضائعها لأداءات الجمرك. وتفادياً للتطرّق إلى بعض الجزئيات الّتي بإمكانها أن تحيد بنا عن موضوع الدراسة تلافينا طرحها للنقاش، مع احتسابنا لعدد هذه العمليّات والرسوم الّتي وظّفت عليها بما أنّها تمثّل جزءاً من مداخيل الجمرك، وتكشف عن حجم استثمارات التجّار في البضائع الموردة.

(20) لا تذكر سجلّات «الجمرك» مبالغ هذه الاستثمارات أو القيمة الجمليّة للبضائع الموردة، وهنا كان لا بدّ لنا إلا أن نتطرّق إلى هذه المسألة لإبراز حجم استثمارات كلّ فئة من التجّار ومستويات نشاطها، وذلك بإخضاع هذه المبالغ المذكورة إلى عمليّة ضرب تستند إلى نسبة الأداءات الموظّفة على البضائع الموردة من قبل التجّار المسلمين والتجّار اليهود (قرانة وتوانسة) والذين فرض عليهم 11% رسوماً جمركيّة على السّواء.

(21) جون باتيست دي روشيه (Jean-Baptiste du Rocher)، عيّن قنصلاً عامّاً لفرنسا بالبلاد التّونسيّة في كانون الثاني/يناير 1779، وتواصل في هذه الخطّة إلى موفّى سنة 1786.

(22) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952 سبق ذكره.

(23,10%) مساهمين في ما حصّله «الجمرك» من رسوم ما قيمته 48,605 ريالات (23,23% من جملة مبالغ الأداءات).

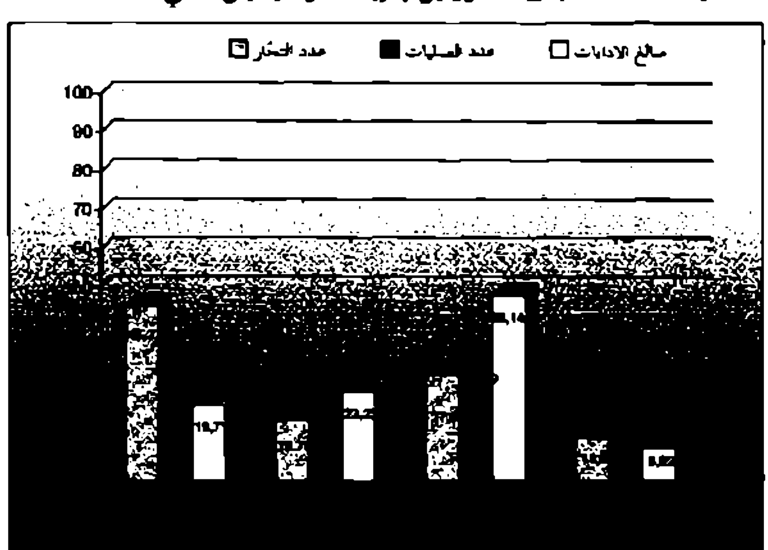
ب ـ تدعّم حظوظ التجّار القرنيين

اعتلى صرح السّاحة التّجارية للإيالة زمن هذا الإحصاء التجّار اليهود عموماً سواءً من حيث عدد العمليّات الّتي نفّذوها أو من حيث المبالغ الّتي استثمروها وحصّلت من ورائها الجمارك التّونسيّة أكثر من نصف المداخيل الجمليّة.

يثبت هذا الإحصاء العديد من الفُرُوق في صلب المجموعة اليهوديّة ذاتها، فالتباعد جليّ بين ما حقّقته المجموعة القرنيّة من استثمارات وما حقّقته المجموعة المحليّة، بل إنّ النّشاط التّجاري ليهود القرنة قد اختلف عن باقي أنشطة الفئات التجاريّة الأخرى وتقدّم عليها، إذ دأبوا منذ حلولهم بالبلاد على حضور اتّسم بالاستمرار داخل النّقاط التّجاريّة النّشطة بالإيالة، وإن كان عددهم في ميناءي حلق الوادي والبحيرة قد مثّل حوالى ربع مجموع التجّار ببلوغه 56 تاجراً، إلاّ أنّه لا يعبّر عن تدهور، مقارنة بعدد تجّار القرن السّابع عشر، بل يمكن أن يكون هذا العدد في ارتفاع متواصل، ذلك أنّه بُعَيْدَ استقرارهم بالحاضرة خاصّة في بداية القرن السّابع عشر، وتأقلمهم مع الأجواء التّجارية للإيالة عموماً، كان للبعض منهم خيار التّوجه صوب موانئ السّاحل والإقامة في مدنها، فتواجدهم بسوسة والمنستير والمهديّة وصفاقس، وبنزرت شمالاً[23]، لم يكن إلاّ لرغبة منهم في تركيز أعمالهم الماليّة وأنشطتهم التّجاريّة بهذه المناطق، فهل يمكن اعتبار هذا التوجّه من قبيل البحث عن حقول تجاريّة خصبة؟ أم هو من قبيل تفادي المنافسة الّتي قد تعتري تجارتهم بالمركز التّجاري الأوّل بالبلاد. يفضي هذا الطّرح إلى إجابة لا يمكن أن تكون بمنأى عن حركيّتهم وتتبّعهم لفرص تزيد في تدعيم تجارتهم.

(23) سنتعرّض إلى نشاطهم بهذه المدن في مواضع لاحقة.

رسم بياني رقم 2
مقارنة للأنشطة التّجارية للمورّدين بالإيالة التونسيّة بين سنتي 1780 و1781



تؤكّد لنا سجلاّت المتجر في هذه الفترة المكانة الهامّة الّتي احتلّها يهود القرنة ضمن الفئات المهتمّة بقطاع التّجارة الخارجيّة للبلاد من خلال عدد العمليّات التّجارية الّتي أشرفوا عليها، ومن خلال محاصيل الأداءات الموظّفة على البضائع الّتي ورّدوها. فجملة عمليّاتهم (1,027 عمليّة) مثّلت ثلث مجموع العمليّات الّتي رست بميناءي حلق الوادي والبحيرة، وتجاوزت أداءاتهم نسبة 48% (100,740 ريالاً) من مداخيل «الجمرك» بنفس الميناءين، أي أنّهم ورّدوا من البضائع ما تجاوزت قيمتها الماليّة مليون ومائة ريال، متقدّمين على جميع الصُّعُد على كلّ التجّار الّذين احتضنت أنشطتهم الساحة التجاريّة للإيالة، والفارق هنا واضح بين المبالغ الّتي استثمروها في هذا القطاع والمبالغ المستثمرة من قبل التجّار المسلمين، أو من قبل تجّار الجاليات الأوروبيّة المستند أغلبهم إلى الامتيازات التجاريّة[24]. وقد أكّدت وثائق المتجر هنا على تواصل الحضور المتميّز لهؤلاء

(24) عدلنا في هذا المجال عن ضبط حجم المبالغ الّتي استثمرها تجّار الجاليات الأوروبيّة =

اليهود، في صلب عائلات أبرزها عائلة بوكارة Boccara (أبرهام، مانويل، يوسف)، الحايك Haïque (أبراهام، دافيد، رفائيل، يوسف)، كوشطة Costa (بنيامين، دافيد، شمويل)، لمبروزو Lambroso (حاي، شوعة، يوسف).

فهل يعني حضور يهود القرنة ونشاطهم امتداداً لسيطرة على الوسط التّجاري البحري بما فيه من بضائع، وعلى من نشط فيه من تجّار؟ وهل أدّت بهم طرق عملهم ومنافستهم إلى دحر تجّار الطّائفة اليهوديّة المحليّة والاعتلاء عليهم كذلك؟

ج - تدنّي مشاركة تجّار الطّائفة اليهوديّة المحليّة

لم يكن حضور تجّار الطّائفة اليهوديّة المحليّة أو «اليهود التّوانسة» في الوسط التّجاري البحري للحاضرة التّونسيّة، بالمستوى الّذي قد يتصوّره البعض، مقارنة بحضور الفئات التّجاريّة الأخرى، فعددهم الّذي زاد بقليل عن 11% لعدم تجاوزه 23 تاجراً يفاجئنا بتدنّيه، رغم قِدَم تواجدهم بالبلاد، وما عرف عنهم من اختصاص في الميدان التّجاري بشتّى فروعه، كما أنّ عمليّاتهم التّجاريّة جعلتهم يقبعون في أسفل درجات سلّم التّجارة البحريّة لعدم تعدّيها عتبة 12,82% (398 عمليّة)، وقد واكبها في هذا التدنّي ما خصمه «الجمرك» من أداءات على القيمة الماليّة لبضائعهم، والّتي حدّدت بما قدره 8,92% (18,675 ريالاً) من جملة ما وظّف على البضائع الموردة، أي أنهم لم يتمكّنوا من استثمار غير 205,425 ريالاً، أي بنسبة مئويّة لم تضاه في مقاديرها المبالغ الّتي استثمرها يهود القرنة أو التّجار المسلمون في نفس القطاع.

وقد اعتلى صرح هذه الفئة من التّجّار اليهود شمعون اللّحمي الّذي أدّى 13,915 ريالاً على استثماراته البالغة حوالى 126,500 ريال (75,5% من جملة أداءات الطّائفة اليهوديّة المحليّة). فهل يمكن أن نتّخذ تواضع مشاركة تجّار هذه الطّائفة إجمالاً معياراً لتدنّي مستوى حضورهم بالتّجارة الخارجيّة للإيالة؟

- تفادياً للوقوع في الخطأ، نظراً لاختلاف نسب الاداءات الموظفة على البضائع الّتي تستوردها كلّ فئة من هؤلاء التّجار، والعمليّة في حدّ ذاتها ليست من السّهولة بمكان إذ للتوصّل إلى ضبط هذه المبالغ يجب تصنيف التّجار حسب انتماءاتهم للتّعرف على المتمتّعين بالامتيازات التجاريّة، ومسألة هذه المبالغ تبدو في المتناول نسبيًّا في ما يتعلّق باستمارات التّجار الفرنسيين فقط، لكن دونهم لا نخال أنّنا سنوفّق.

لا يمكن أن تكون الإجابة إلاّ بالنفي، فنشاط عدد هامّ منهم وراء ميناءي الحاضرة مباشرة كموزدين ومصدّرين، أو سماسرة ووسطاء، أو ممثّلين لتجّار آخرين ونوّاب لهم، إضافة إلى توزّعهم بين أغلب موانئ البلاد من شمالها إلى جنوبها قائمين بنفس النّشاط أو كمستثمرين[25]، لا يدلّ إلاّ على انخراطهم في صلب هذا القطاع والاهتمام به. لكن المقياس الوحيد الّذي يمكن أن نتّخذه لتقييم حجم أعمالهم، هو عدم تمكّنهم إلى حدود القرن الثّامن عشر من الرقيّ باستثماراتهم إلى مستوى الاستثمارات الّتي حقّقها نظراؤهم من اليهود المنحدرين من ليفورنو والّذين تمرّسوا على الوسط التّجاري الدّولي للإيالة.

تشدّ انتباهنا تبعاً لتأثير القرار السياسي في توجيه مسار التّجارة الخارجيّة وكذلك نشاط المستثمرين بها ملاحظة تكمن في تغيّر بعض الموازين على السّاحة التّجارية للإيالة، عبّرت عنه بوضوح الفئات التجاريّة المسلمة بارتفاع عدد تجّارها والذّي انساقت معه في نفس المستوى عدد عمليّاتهم الاستثماريّة، سواءً عبر الموانئ الدّاخليّة للإيالة أو خارجها، كما عبّرت عنه كذلك قلّة عدد التجّار الأوروبيّين، وتراجع نشاطهم أمام يهود القرنة، الّذين لم يتأثر نشاطهم بهذه القرارات، بل حافظوا على مواقعهم ودعّموا مكانتهم بتوظيف مبالغ ماليّة هامّة خوّلتهم اكتساح السّاحة التجاريّة للإيالة. فهل اعتبرهم القرار السياسي من بين التجّار الّذين أرادت السلطة التّعويل عليهم بما أنّ تواجدهم بالبلاد اتّخذ شكل استقرار دائم؟ وهل سيمكّنهم التوجّه التّجاري الّذي ورثه حمودة باشا باي عن والده من المحافظة على مكانتهم؟

3 ـ قرارات حمودة باشا باي وتأثيرها في الأنشطة التجارية لليهود

واصل السّياسة التجاريّة الّتي توخّاها علي باي بالرّغم من تنازلاته إلى الفرنسيّين ابنه حمودة باشا باي [1782-1814] ، وإذا تجنّب هذا الباي في بداية عهده بالحكم[26] التّصادم مع القوى الأوروبيّة بإبرام المعاهدات معها، متوخّياً

(25) انظر أنشطة بعض تجّار هذه الطّائفة خلال الرّبع الأخير من القرن السّابع عشر:
Grandchamp, P., *La France...*, *op. cit.*, t. VIII, p. 105, le 9/4/1687., p. 244, le 16/8/1695.

(26) يجب التذكير هنا أنّ علي باي أسدى مقاليد السّلطة إلى ابنه قبل وفاته، بمعنى أنّ حمودة =

الحياد تجاه الصّراعات القائمة في المتوسّط خاصّة بين فرنسا وبريطانيا[27]، فإنّ سياسته هذه لم تكن سوى تمهيد لما سيعقبها من مواقف في تسيير شؤون البلاد وما سيصدره من قرارات تهمّ الوضع الاقتصادي للإيالة على الصّعيدين الدّاخلي والخارجي على السّواء. وقد أفصحت هذه القرارات الظّاهرة منها والمخفيّة عن صرامة وجديّة، مكّنته من قلب موازين السّاحة التّجارية، حتّى عدّ عهده «العصر الذّهبي» للحكم الحسيني بالإيالة[28]. ففيم تمثّلت قراراته؟ وما هي الوجهة الّتي اتخذتها؟ وهل كان لها تأثير في النّشاط التّجاري لليهود بالبلاد؟

اقتنع حمودة باشا باي بأنّ النّهوض باقتصاد البلاد يجب أن يكون بالتّعويل على المحلّيين وسعى إلى تطبيق هذا المبدأ بتدعيمه والإصرار على ترسيخه، وقد كانت انطلاقته بمراعاة مصلحته الذّاتية باعتباره أوّل تاجر في الإيالة الّتي جسّمها في مصلحة البلاد عموماً أمام المدّ المركنتيلي للدّول الأوروبيّة. وقد أحكم حمودة باشا باي استغلال هذه الظّرفيّة، فكانت قراراته على صعيد الوضع الاقتصادي الدّاخلي أو الخارجي مواكبة لنتائج الصّراع بين القوى التّجارية الأوروبيّة ومتماشية مع تغيّر موازين هذه القوى في المتوسّط.

- باشا باي باشر تطبيق ما أقرّه والده منذ سنة 1777، لكن دون أن ينفرد بالحكم، فالرّجوع إلى أخذ موافقة والده في إصدار القرارات أو استشارة وزيره مصطفى خوجة، كان أمراً حتّمته هذه البيعة المبكّرة بحكم أنّ علي باي مازال على قيد الحياة. انظر في هذا الصّدد، الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي . . . ، سبق ذكره، ص65–66.

(27) حول هذا الموضوع انظر:

Ben Taher, J., «Les stratégies de la Régence de Tunis durant l' expédition d'Egypte», in *Egypte -monde Arabe: l'expédition de Bonaparte vue d'Egypte*, Bruxelles 1999, p. 161-169.

(28) ابن سلامة، محمد بن الطّيب؛ **العقد. . .** ، مخطوط سبق ذكره. ص35. المسعودي، الباجي؛ **الخلاصة. . .** ، سبق ذكره، ص134.

اتّفق العديد من الدّراسات والبحوث التاريخيّة الّتي درست عهد حمودة باشا باي أو تعرّضت إليه إلى الازدهار الاقتصادي الّذي شهدته البلاد خلال هذه الفترة، وهو ازدهار لم تشهده الإيالة من قبل. في هذا المجال انظر: الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي. . . ، سبق ذكره.

Chérif. M.H., «Expansion européenne...», *art. cit.*, p. 719.

Chater, K., *Dépendance...*, *op. cit.*, p. 29-39.

Larguèche, A., *Les ombres de la ville...*, *op. cit.*, p. 367.

ففي الدّاخل لم يكن توجّهه لتشجيع محترفي الفلاحة والصنائع بمختلف أنواعها إلاّ دعماً للحركة التجاريّة الّتي يجب أن يتولّى أمر تنشيطها التجّار المحلّيون، ويكفي أن نستدلّ بمبدأ من مبادئ سياسته التّجارية هو الحرص على إبقاء السيولة النّقدية داخل البلاد، وفي حوزة تجّارها نظراً للنّفع الّذي يتأتّى من تبادلها للدّورة الاقتصاديّة، عوض أن يحوّلها التجّار الأجانب إلى الخارج تبعاً لنشاطهم بالإيالة[29]. هذا المبدأ قام على أساس إدراكه لوزن امتلاك السّيولة النّقدية الّتي أضحت قوام اقتصاد السّوق وركيزته في ذلك العصر.

رافقت محاولة حمودة باشا باي إرساء سياسة ماليّة للبلاد[30]، قرارات هي من قبيل «الإصلاحات» رمت إلى تقويم القطاع التّجاري وفرض تنظيمه، استفاد من نتائجها التجّار المحلّيون من مسلمين ويهود على السّواء، بل إنّ هذه القرارات أبرزت اهتمام السّلطة برعاياها من اليهود، أو بالذين اعتبرتهم من رعاياها ضمن هذه الأقليّة، ونقصد بذلك تجّار الطّائفة اليهوديّة القرنية سواء أولئك الّذين انحدروا من ليفورنو، أو الّذين قدموا من بلدان أوروبية أخرى.

أ ـ تخفيض الرّسوم الجمركيّة

ومن أبرز هذه القرارات الّتي أحدثت تغييراً جذريًا في القوانين التجاريّة انخفاض الرّسوم الجمركيّة على البضائع الّتي يورّدها التجّار المحلّيون (يهود ومسلمون) من أوروبا بنسبة 50% عمّا كانت عليه من قبل، أي أنّ هذه البضائع أصبحت خاضعة لأداء نسبته 5,5% من قيمتها عوضاً عن 11%[31]. وقد استفاد من هذا التّخفيض التجّار المسلمون وخاصّة التجّار اليهود أو القرنيّين أساساً بحكم تعاملهم المتطوّر مع الموانئ الأوروبيّة.

---

(29) الإتحاف، ج3، ص78. في سياق ما استشهدنا به يجب الاحتفاظ بمعطى امتلاك التجّار اليهود لسيولة نقديّة هامّة أو بالأحرى ما عرف عنهم من تخزين للأموال واكتنازها. سنتطرّق إلى هذا المعطى في إبّانه.

(30) سعى حمودة باشا باي في إطار هذه السياسة إلى اعتماد الرّيال الإسباني والفرنك الفرنسي العملتين الوحيدتين في التعامل التّجاري مع الدول الأوروبيّة .الإمام، رشاد، «سياسة حمودة باشا باي. . .، سبق ذكره، 286.

(31) Plantet, E., *Correspondance*..., *op. cit.*, t. III, p. 477, Devoise au C^te de Champagny le, 30/10/1808. Maggill, T., *Nouveau voyage à Tunis*... *op. cit.*, p. 104.

ما ينبغي التنبيه إليه فيما يتعلّق بهذه المسألة بالذات، أنّ العديد من الّذين اهتمّوا بتاريخ المجتمع اليهودي بالبلاد التونسيّة في الفترة الحديثة، وخاصّة المؤرّخين اليهود منهم قد ضخّموا قيمة هذه الأداءات بالتّركيز فقط على ما كان يوظّف على البضائع الّتي يورّدها التجّار اليهود من رسوم جمركيّة، دون ذكر قيمة أداءات البضائع المصدّرة التي تساوت نسبها المئويّة مع ما فرض على أغلبيّة التجّار باستثناء التجّار الفرنسيين والإنكليز كما سبق وذكرنا، ودون التعرّض إلى مسألة هامّة تعدّل من هذه الادّعاءات بالإشارة إلى أنّ بضائع التجّار المسلمين قد خضعت بدورها لنفس قيمة الأداءات الّتي خضعت إليها بضائع التجّار اليهود في التصدير أو في التوريد .ولرفع هذا اللّبس الّذي من شأنه أن يعمّق الخطأ ويؤكّده إن بقي دون تصحيح، استوجب منّا هذا الإطار أن ندرج بعض الأمثلة للتأكيد على ما أشرنا إليه من خلال مصادر الفترة الّتي ندرس.

يذكر القنصل الفرنسي بتونس فرانسوا فور[32] (François Fort) سنة 1750 أنّ الأرباح المتأتّية للباي من الرّسوم الجمركيّة قيمتها 3% من جملة ما يورّده التجّار الفرنسيّون، و11% من قيمة البضائع المورّدة من قبل التجّار التونسيّين وبعض التجّار الأجانب[33]. كما يطلعنا القنصل جاك ديفواز[34] (Jacques Devoise) في بداية القرن التّاسع عشر على أنّ الأداء المفروض على التجّار التونسيين قبل 1808 كان يقدّر بما نسبته 11% من قيمة البضائع الّتي يورّدونها من الموانئ الفرنسيّة[35]. وعندما تصدر مثل هذه المعلومات من قنصل واكب السّاحة التجاريّة التونسيّة أكثر

---

(32) فرانسوا فور (*François Fort*) عيّن قنصلاً عامّاً لفرنسا بتونس في نيسان/ أبريل 1743 ودام عمله بها إلى أواسط سنة 1752.

(33) A.N.P., *Aff. Etr.*, B1 1136, fol.13, lettre de Fort consul de France à Tunis, le 12/6/1750.

نعثر على رسالة أخرى لنفس القنصل وبنفس التاريخ لكن لا تتضمّن الخطاب ذاته. انظر: Plantet, E., *Correspondance*.... *op. cit.*, t. II, p. 424-425, Fort à Rouillé le, 12/6/1750.

(34) جاك ديفواز (*Jacques Devoise*): انطلق عمله بالبلاد التونسيّة سنة 1791 في خطّة مندوب للملك الفرنسي مكلّف بمهام، ثمّ قنصل عام مرّة أولى بين 1792 و1796، ثمّ مرّة ثانية في نفس الوظيفة بين أواسط 1797 إلى موفّى 1819. وبهذا يكون قد قضّى في وظيفته أكثر من 27 سنة.

(35) Ibid., t. III, p. 477, Devoise au C^te de Champagny le 30/10/1808.

من ربع قرن أو حتى من غيره، لا نخاله يضخّم قيمة الأداءات الّتي فرضت على تجارة التّوريد، ولا نعتقد أنّ حال التجّار التّونسيين ووضعهم قد آلمه.

تضمّنت كذلك الوثائق الأرشيفيّة التّونسيّة أمثلة حيّة في هذا الجانب، ويكفي أن نستدلّ ببعض الشّواهد المسجّلة بدفاتر الرّسوم الجمركيّة الّتي تدعمها القيمة الماليّة الموظّفة على بضائع التجّار المسلمين واليهود على السّواء، فالتّاجر القرني روعة لمبروزو[36] استورد أحد عشر طرداً من الصّوف وزنها الصّافي 23 قنطاراً وثلاثة أرباع، وحدّد الأداء الجمركي لهذه البضاعة بمبلغ 387,75 ريالاً، أي بحساب 16 ريالاً و32 ناصرياً عن القنطار الواحد. نفس نوعيّة هذه البضاعة يورّد منها التاجر الحاج حسونة القصري طرداً واحداً يزن قنطارين ويؤدّي عليه 33 ريالاً وربعاً، أي بنفس مقدار المبلغ عن القنطار الواحد[37]. كذلك ليس هنالك اختلاف بين أداءات اليهود «التوانسة» وأداءات نظرائهم من المسلمين، فعلى سبيل المثال وظّفت 79 ريالاً على أربعة صناديق «الك » تزن عشرة قناطير للتّاجر شمعون اللّحمي من الطّائفة اليهوديّة المحليّة، نفس المبلغ يحصّله الجمرك من أحد وجهاء البلاد سي أحمد الوزير على ذات البضاعة ووزنها[38].

ب ـ دفع التجّار اليهود إلى التّخصّص

أصدر حمودة باشا باي في نهاية سنة 1788 أمراً عليًّا موجّهاً إلى تجّار

(36) تسجّل وثائق الجمرك في عديد من الحالات اسم هذا التاجر كالتّالي «روعة بن بروزوا»، لكن اسمه الحقيقي هو روعة بن حاي لمبروزو، ويبدو أنّ تحريف هذا الاسم أو إخضاعه إلى هذا الشكل تأتّى من تِقَدّم هذه العائلة بالبلاد التّونسيّة، إذ تعدّ عائلة لمبروزو من أوّل العائلات اليهوديّة القرنيّة الّتي استقرّت بالإيالة في بداية القرن السّابع عشر.

(37) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره، ص143. للتثبت من صحّة هذه العمليّات الحسابيّة يجب تحويل الرّيال إلى ما يعادل قيمته بحساب النّاصري (1 ريال = 52 ناصريًّا)

(38) أ.و.ت.، المصدر السابق، ص16.

أحمد بن الحاج محمود الوزير، من أبناء الحاضرة مولداً ونشأة، يعدّ من أبرز التجّار التونسيين الّذين شدّهم هذا القطاع وبرعوا فيه، غادر البلاد بسبب بعض الخلافات الّتي وقعت بينه وبين أحد أعيان الحاضرة، وانتهى به الأمر إلى تركيز تجارته في بلاد السودان. توفي غرقاً بعد أن تحطّمت سفينته في عرض البحر، حوالى سنة 1827.

الأقمشة من اليهود بحدّد مقتنياتهم ومبيعاتهم في «...جميع ما يكال بالذّراع ويوزن بالميزان من حرير وغيره ولا يتجاوزون لبيع غيره ممّا هو مخيّط...»[39].

يجب وضع هذا القرار في إطاره التّاريخي لفهم أبعاده المتّصلة بتنظيم العمل التّجاري بالإيالة عموماً وفق التوجّه الّذي يريد إرساءه حمودة باشا باي، كما يجب النّظر إليه من خلال النّشاط التّجاري لليهود بالدّاخل، فتحديد البضائع الّتي سمح لليهود بالاتّجار فيها، لا يشير إلى أي شكل من أشكال التّضييق على نشاطهم أو التّمييز ضدّهم، فهذا الأمر العليّ لم يشمل كلّ التجّار اليهود، بل أُصدر لفئة معيّنة منهم، وهي الفئة الّتي ركّزت تجارتها على بيع وشراء الأقمشة والحرير مثل «الحواشي» و«البرنشك» و«الطفطة»، وهو ميدان شاسع، وتجاوزته إلى احتكار توابعه المتّصلة خاصّة بالألبسة الجاهزة، بما احتوت عليه من أنواع وأصناف متعدّدة مثل «القمجة» و«القوفيّة» و«البدعيّة»[40]، وفي هذا الاحتكار مزاحمة لأنشطة وأرزاق تجّار هذه البضائع، وتعطيل «الدوران المتجر»[41].

ولا تخلو أبعاد هذا القرار من فتح آفاق أمام تجّار آخرين لحثّهم على ممارسة هذا النّشاط، كما لا تخلو من دفع بعض الفئات إلى التخصّص في ميدان معيّن بحكم أنّ نشاطهم التّجاري لم يكن مهيكلاً لاتّصاله بكلّ ما يوجد في الأسواق من بضائع خاضعة للبيع والشراء، وهذا نسق كلّ اقتصاد حرفي تقليدي يخضع لقوانين عرفيّة تفرض التخصّص في نوع من الإنتاج والتّسويق وحتى في المجال الحضري مثلما هو الشّأن داخل الطوائف الحرفيّة[42]. وفي هذه الظّرفية أنشأ حمودة باشا باي سوق الباي الّذي خصّ لبيع جميع أنواع الأقمشة المحليّة والأجنبيّة دون سواها من البضائع، وعهد به إلى تجّار الأقمشة من اليهود لتوظيف

---

(39) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 1، م: 3، و: 21 أمر عليّ بتاريخ أواسط ربيع الثاني 1203هـ (كانون الأول/ديسمبر 1788).

(40) أ.و.ت.، المصدر السابق.

(41) العبارة مستعارة من الإتحاف، ج3، ص161.

(42) Pennec, P., *Transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste*, Tunis, I.S.E.A., 1964, 574P., p. 219.

نشاطهم في دكاكينه[43]. ويحيلنا اسم السّوق ذاته المتّصل بصفة أعلى هرم في السّلطة، والذّي يعدّ من أحسن الأسواق معماراً بالبلاد، كما أنّ موقعه الجغرافي في الفضاء المديني والمحاذي لأهمّ المؤسّسات المخزنيّة، على أنّ قرار حمودة باشا باي دليل إضافي على تشجيعه للتجّار اليهود باعتباره أوّل المستفيدين من تجارتهم.

ج ـ حماية التجّار اليهود

شملت حماية حمودة باشا باي التّجار اليهود «التّوانسة» و«القرانة» على السّواء، فإصداره لقرارات تحمي أرواحهم وأموالهم باعتبارهم من رعاياه، هو اعتراف منه بدورهم الهامّ في تنشيط الدّورة الاقتصاديّة للإيالة.

كان النّشاط التّجاري لبعض الباعة المتجوّلين نساء ورجالاً يحتّم عليهم الدّخول إلى المنازل لعرض بضائعهم، لكن في كثير من الأحيان يكون دخول دون خروج إذ يقع اغتيالهم، فتندثر البضاعة، ويندثر معها صاحبها «كأمس الغابر». وتفادياً لهذه المآسي الّتي تكرّرت مرّات دون العثور على الجناة، أجبرت هذه الفئة من التجّار على التّرافق ضمن مجموعات تضمّ كلّ مجموعة تاجرين، واحد يعرض البضاعة بالدّاخل والآخر يترقّبه بالخارج. ويعلّق لويس فرانك (Louis Frank) طبيب حمودة باشا باي على هذا القرار بأنّه إجراء بسيط لكنّه رشيد، بما أنّه وضع حدّاً للجرائم الّتي يتعرّض إليها هؤلاء الباعة[44]، وحثّهم على الاستمرار في هذا القطاع الّذي لا تخفى أهميّته في تنشيط الدّورة التجاريّة خاصّة بإيفاد البضائع إلى مراكز تصريفها أو أماكن استهلاكها.

تضمّنت العديد من وثائق الدبلوماسيّة الفرنسيّة جملة من المعطيات تشير إلى استناد تجّار الطّائفة القرنيّة بحماية حمودة باشا باي، التّابعة خاصّة من قرارات تصدّيه لنشاط التجّار الفرنسيّين بالإيالة، ففي كثير من الحالات يتدخّل لصالحهم

---

(43) مخلوف، محمد؛ شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة، جزءان، القاهرة، 1929، ج2، ص168. زبيس، سليمان؛ آثار الدّولة الحسينيّة بالقطر التّونسي، تونس، 1955، ص38. الإمام، رشاد؛ المرجع السّابق، ص278.

(44) Frank, L., *Histoire de Tunis...*, *op. cit.*, p. 96.

لرفع بعض العوائق الّتي تعتري نشاطهم التّجاري في ميناء مرسيليا. وتتعلّق هذه العراقيل خاصّة بالرّسوم الجمركيّة المجحفة الّتي فرضتها القوانين التجاريّة الفرنسيّة على اليهود عموماً، مهما كانت انحداراتهم أو انتماءاتهم بتطبيقها لقانون الحدّ الأقصى من الأداءات (Loi du maximum) على بضائعهم، بل إنّه ذهب بتدخّله في بعض الأحيان إلى التّهديد المباشر بإخضاع بضائع التّجار الفرنسيّين إلى نفس القانون الّذي طبّق على رعاياه من اليهود بالموانئ الفرنسيّة[45]. أي أنّ حمودة باشا باي راهن على نقض المعاهدة التّونسيّة الفرنسيّة في سبيل تجاره من اليهود، إن لم ترفع عنهم هذه الضّغوطات بما أنّهم جزء من رعاياه وفي ذمّته حمايتهم. فهل سيدوم تعاطف حمودة باشا باي مع اليهود القرنيين؟

4 ـ قطاع التّجارة البحريّة في بداية القرن التّاسع عشر

تأكّدت لدينا من خلال تتبّعنا لجملة القرارات الّتي اتخذها حمودة باشا باي محاولات جادّة لإرساء سياسة اقتصاديّة ضمنت له وللبلاد قَدْراً من الازدهار، وبالرّغم ممّا اعترى هذه القرارات من تراجع أو تنازلات في بعض الفترات لصالح القوى التجاريّة الأوروبيّة، فإنّها ساهمت في تغيير ملامح السّاحة التّجاريّة الخارجيّة وهيكلتها باتّضاح نتائجها في بداية القرن التّاسع عشر وخاصّة في السّنوات الأخيرة من حكم هذا الباي.

(45) Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, t. III, p. 225, Devoise à Deforgues, le 21/1/1794., p. 417-418, Devoise à Telleyrand, le 7/12/1800.

جدول رقم 35

المصدّرون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية (1813-1814)[46]

العمليات التجارية		عدد التجار		عدد العمليات		مبالغ الاستثمارات	
الفئات التجارية		العدد	%	العدد	%	المبلغ	%
تجّار مسلمون		186	64,58	396	58,58	277,134	47,38
تجّار أوروبيّون	مالطيّون	1	0,35	2	0,30	900	0,15
	يونانيّون	4	1,39	11	1,63	14,355	2,45
	إيطاليّون	8	2,78	22	3,25	73,323	12,54
	فرنسيّون	6	2,08	13	1,92	24,495	4,19
	إنكليزيّون	3	1,04	4	0,59	16,350	2,80
	إسبانيّون	2	0,69	2	0,30	1,212	0,21
	ألمانيّون	1	0,35	3	0,44	6,162	1,05
	آخرون	3	1,04	4	0,59	1,279	22,0
مجموع التجّار الأوروبيّين		28	9,72	61	9,02	138,076	23,61
تجّار يهود	قرانة	19	6,60	71	10,50	51,056	8,73
	محلّيّون	53	18,40	129	19,08	107,273	18,34
	محميّون	2	0,70	19	2,81	11,374	1,94
مجموع التجّار اليهود		74	25,69	219	32,40	169,703	29,01
المجموع العام للمصدّرين		288	100	676	100	584,913	100

وتكشف سجلّات المتجر في الفترة الممتدّة بين شهر محرّم 1228 هجري ونفس الشهر من سنة 1230 هجري (كانون الثاني/ يناير 1813 وكانون الأول/ ديسمبر 1814) عن تواجد ما لا يقلّ عن 288 مصدّراً من مختلف الانحدارات والانتماءات:

(46) اعتمدنا في بسط هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم :368 مداخيل بيت خزندار من «السّراحات» بتاريخ 1809-1815. والدفتر رقم: 385 مداخيل متنوّعة بتاريخ 1813-1814. سبق وأن وقع استغلال هذين السّجلّين من قبل الأستاذ خليفة شاطر في دراسته:

Chater, K., *Dépendance...*, *op. cit.*

مسلمون: تونسيّون، جزائريّون، طرابلسيّة، مغاربة، مصريّون، أتراك.

أوروبيّون: مالطيّون، يونانيّون، إيطاليّون، فرنسيّون، ألمان، إنكليز، إسبان. . .

يهود: «توانسة» أو محلّيّون، قرانة ومحميّون.

وقد توزّعوا على أغلب موانئ الإيالة من سواحلها الشماليّة إلى سواحلها الجنوبيّة.

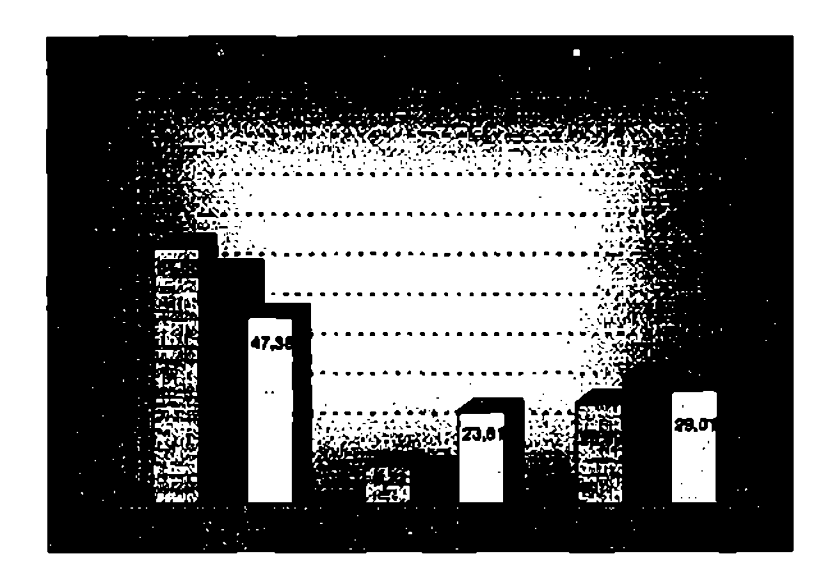
أ ـ حاشية الباي واستئثارهم بموارد التّجارة البحرية

أفرز نشاط جميع الفئات التّجارية أكثر من 676 عمليّة شحن لبضائع متنوّعة أهمّها القمح والشعير و«الخشاخش» والزّيت، ساهمت في مداخيل الدّولة وفق «تذاكر السّراح» بأكثر من نصف مليون ريال (584,913 ريالاً)، أنتج نسبة هامّة من هذا المبلغ النّشاط التّصديري التجّار المسلمون وهو ما يتضح في الرسم البياني التّالي:

رسم بياني رقم 3

المصدّرون بالإيالة التّونسيّة (1813-1814)

(أعدادهم وعمليّاتهم ومبالغ استثماراتهم)



إذا بدا لنا تقدّم التجّار المسلمين على جميع المستويات أمام نظرائهم من اليهود ومن الأوروبيّين، بعدد من التجّار قد فاق 186 تاجراً (64,5%)، وبحوالي 396 عمليّة شحن (58,5%) حصّلت الدّولة منها ما بلغ مقداره 277,134 ريالاً (47,3%) من جملة مداخيل هذا القطاع، فإنّ هذا التقدّم لم يشارك فيه كلّ التجّار بصفة متوازية أو حتى متقاربة، فالفُرُوق بين مقادير الاستثمارات كانت متباعدة جدّاً، جعلت حضورهم يتّسم أساساً بتناقض واضح بين ما حقّقته قلّة من التجّار لم يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، وبين ما ساهمت به الأغلبيّة السّاحقة.

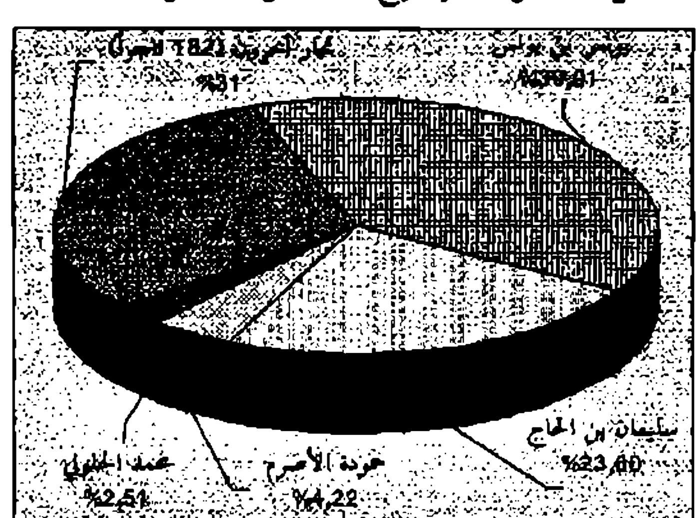
أنتجت 88 عمليّة شحن لأربعة تجّار فقط، 192,165 ريالاً، أي بما يعادل 22,2% من مجموع العمليّات الّتي قام بها جميع التجّار المسلمين، وحوالى 70% من جملة مبالغ «تذاكر السّراح» على البضائع الّتي صدّروها. وتكوّنت هذه النّخبة الّتي ارتبط نشاطها بالمصالح المباشرة للباي بوصفه مستثمراً في هذه العمليّات، من التّاجر يونس بن يونس الّذي فاقت استثماراته استثمارات جميع المصدّرين من خلال 40 عمليّة أنتجت لمداخيل الدّولة 108,090 ريالاً، ثم القائد سليمان بن الحاج (65,400 ريال استثمرها في 23 عمليّة شحن)، ثمّ في مرتبة دونهما نجد حمودة الأصرم خوجة زواوة ووكيل الجمرك (6 عمليّات شحن بلغت قيمة «تذاكرها» 11,700 ريالاً)، يليه القائد محمد الجلولي (19 عمليّة شحن سخّر لها حوالى 6,975 ريال وهو مبلغ يعادل نسبة 2,5% من المبالغ الّتي استثمرها جميع التجّار المسلمين في هذا القطاع) .

أمّا بقيّة التجّار المسلمين الّذين بلغ عددهم 182 تاجراً (97,8% من مجموع المصدّرين المسلمين) فقد تراوحت المبالغ الماليّة الّتي حصّلها الجمرك من بضائعهم وفق «تذاكر الوسق» بين 11 ريالاً و2,843 ريالاً من خلال 308 عمليّات شحن (77,7% من العمليّات التّصديرية للمسلمين) أدّى عليها أصحابها إجمالاً 84,969 ريالاً أي ما يعادل 30,6% من المبلغ الجملي لاستثمارات التجّار المسلمين فقط، و14,5% من محاصيل الدّولة في هذا القطاع وخلال هذه الفترة، هذا إذا لم نلغ مبالغ «تذاكر سراح» مؤونة العديد من البحارة من صفاقس وقرقنة وجربة «على عادتهم» والّتي ستستهلك خلال فترة إبحارهم المحدّدة بنصف قنطار شعير وربع

قنطار من قمح بلغت مقاديرها حوالى 6,735 ريالاً احتوتها تسع عمليّات شحن(47) يبسطها الرّسم التّالي(48).

رسم بياني رقم 4

مداخيل الدّولة من «تذاكر سراح» المصدّرين المسلمين (1813-1814)



تشير هذه الإحصاءات رغم تضاربها إلى انفتاح النّشاط التّجاري البحري أمام كلّ الرّاغبين في تعاطيه، ونتبيّن ذلك من خلال الحضور المكثّف للتّجّار المسلمين بحكم التّشجيع الّذي حظوا به. ورغم ارتفاع عدد المشاركين فإنّ أغلبهم بقي على هامش هذا القطاع تبعاً لضعف استثماراتهم(49)، أمّا المشاركة الفعليّة والمركّزة فقد

(47) أ.و.ت.، دفتر رقم: 368، سبق ذكره. انظر على سبيل المثال الصفحات 11، 16، 25.

(48) تُعادل مجموع النّسب المئويّة الّتي تضمّنها هذا الرّسم البياني (100%) المبلغ الجملي لاستثمارات التّجّار المسلمين فحسب والمقدّرة بحوالى 277,134 ريالاً أي بنسبة مئويّة تساوي 47,38% من جملة مبالغ «تذاكر سراح» البضائع المصدّرة بين 1813 و1814 من جميع الفئات التّجاريّة. لمزيد من التّثبّت راجع جدول: «المصدّرون بالإيالة التّونسيّة وعدد عمليّاتهم التّجارية 1813-1814».

(49) يمكن استقاء ضعف هذه الاستثمارات من خلال مبالغ «تذاكر السّراح» الّتي انحدرت في العديد من عمليّات الشّحن إلى أقلّ من 10 ريالات على العمليّة الواحدة.

انحصرت في نشاط ثلّة من العائلات المخزنيّة الّتي استغلت إلى جانب نفوذها المالي، علاقتها بالدّولة والخدمة في حظوتها بدرجة أولى للسّيطرة على جزء هامّ من تجارة التّصدير(50)، أي أنّ مفاتيح الاعتلاء والارتقاء في سلّم هذا الوسط التّجاري مازالت بيد رجال السّلطة متمسّكين بها لمنحها إلى من أرادوا من الموالين لهم. فهل كان لتوجّه السّلطة تأثير في نشاط التجّار الأوروبيّين واليهود، خاصّة وأنّ سياسة الدّولة الاقتصاديّة المنبثقة عن قرارات الباي قد دعّمت حضور رعاياه في ساحة التّجارة الخارجيّة، وقدّمت البعض من خاصّته للاستفراد بجزء هامّ من موارد هذا القطاع؟

ب ـ تصدّي حمودة باشا باي للتجّار الفرنسيّين

لا شكّ أنّ تدخّل الدّولة ترك تأثيره على النّشاط التّصديري لبعض التجّار الأوروبيين، ويتّضح هذا من خلال جملة استثماراتهم الّتي عادلت نسبتها المئوية 26,1% من جملة مبالغ «تذاكر سراح» البضائع التّونسيّة، أي ما قدره 138,076 ريالاً تضمّنتها 61 عمليّة تصدير قام بشحنها 28 تاجراً أوروبيّاً (9,7% من العدد الجملي للمصدّرين) من جنسيّات مختلفة (مالطيين، يونانيين، إيطاليين، فرنسيين، إنكليز، إسبان، ألمان. . .)، وقد حقّق النّصيب الأوفر من هذا النّشاط ثمانية تجّار إيطاليّين من جنوة وسردينيا وصقليّة ونابولي، توصّلوا إلى شحن 22 عمليّة (3,25%) حدّدت أسعار بضائعها بمبلغ 73,323 ريالاً (12,54%).

أمّا الفرنسيّون وعددهم ستّة تجّار (2%) فإنّ المبالغ الماليّة الّتي سخّرت لبضائعهم لم تتجاوز 24,495 ريالاً (4,2%) احتوت عليها 13 عمليّة شحن (1,9%)، هذا إذا لم نُقْصِ من بين هذه العمليّات كميّات هامّة من «البشماط» لم تغادر المياه التّونسيّة ووجّهت إلى صائدي مرجان طبرقة والمقدّرة «تذاكر سراحها» بحوالي 14,445 ريالاً. في حين أنّ التجّار الإنكليز رغم تدنّي عددهم الّذي لم

(50) A.N.P., *Aff. Etr.*, B[3] 304, lettre de Devoise consul de France à Tunis, le 30/12/1800.

يشير القنصل جاك ديفواز في رسالته إلى الأرباح الّتي تأتّت ليوسف صاحب الطابع من وراء تجارته. وحول تجارة الباي انظر:

Maggill, T., *Nouveau voyage à Tunis...*, *op. cit.*, p. 140-141, 180-181.

يتجاوز ثلاثة تجار (1,04%)[51]، فقد حصّل الجمرك من بضائعهم 350، 16 ريالاً (2,8%) تضمّنتها أربع عمليّات فحسب (0,59%).

يبقى أن نشير إلى أنّه باستثناء تجّار الجزر اليونانيّة الّذين كان لهم حضور مستمرّ في السّاحة التّجارية البحريّة للإيالة خلال هذه الفترة[52]، فإنّ استثمارات باقي تجّار المجموعة الأوروبيّة ونقصد أساساً تجّار مالطا وإسبانيا و«النّوبرة» وغيرهم لم يكن هامّاً سواءً من حيث المبالغ الّتي وظّفوها في هذا القطاع والتي عادلت جملتها 9,553 ريالاً (1,63%)، أومن حيث نشاطهم الّذي لم يتواصل على امتداد كامل فترة هذا الإحصاء ولم يفرز سوى 7 عمليات شحن أي ما عادلت نسبته 1,03%، وأبرز مثال نسوقه نشاط قنصل «الدّوبرة» الّذي شحن ثلاث عمليّات فحسب بلغت «تذاكر سراحها» 6,162 ريالاً في أقلّ من نصف شهر، ثمّ غاب اسمه من سجلّات الجمارك واضمحلّ معه نشاطه نهائيًّا.

أكّد هذا الإحصاء على تراجع النّشاط التّجاري للفرنسيّين رغم سيطرتهم على السّاحة التجاريّة للإيالة في فترات سابقة وحضورهم المكثّف بها لأحقاب طويلة، ولا يمكن أن يكون هذا التّراجع إلاّ نتيجة الحملات الّتي كان يشنّها حمودة باشا باي من حين لآخر ضدّ التّجار الفرنسيّين على امتداد فترة حكمه لمحاولة صدّهم عن الغُنم من منافع التّجارة الخارجيّة[53] وتحويل وجهة مواردها ليستأثر بها التّجار المحلّيون وليكون له نصيب من ورائهم.

وإذا عجز حمودة باشا باي في العديد من الأحيان عن مواجهة نفوذ التّجار الفرنسيّين، فهو لم يتوان في إبرام العديد من المعاهدات السّلميّة والتجاريّة مع العديد من الدّول الأجنبيّة[54]، أو استقدام بعض الفئات التجاريّة لمنافستهم وإرباك

(51) ضعف عدد التّجار الإنكليز وبالتالي حضورهم في السّاحة التّجاريّة التّونسيّة أكّده الرحالة ستانلي (*Stanley*) منذ ثمانينات القرن الثّامن عشر، إذ يشير إلى أنّ النّشاط التّجاري للبريطانيين لم يكن هاما لغياب مؤسسات تجاريّة بريطانيّة.

Stanley, E., *Observations on the city of Tunis...*, *op. cit.*, p. 15-16.

(52) سنعرّض إلى نشاط هؤلاء التّجار في الصفحات اللاّحقة.

(53) A.A.E.P., *Correspondance consulaires*, t. 40, du 28/8/1811. t. 41, du 6/10/1813.

(54) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 254، م: 705، معاهدة الإيالة التّونسيّة مع إسبانيا بتاريخ 1791. ص: 252، م: 685 معاهدة الإيالة التّونسيّة مع الولايات المتحدة بتاريخ 1797.

نشاطهم، فحضور التجّار اليونانيين (1,39%) الّذين شملتهم الامتيازات البريطانيّة[55]، رغم تواجدهم من قبل على السّاحة التجاريّة للإيالة، ومشاركتهم حسب هذا الإحصاء في 11 عمليّة تصدير (1,63%) وباستثمارات ماليّة (2,45%) كادت تكون في مستوى ما استثمره الإنكليز، مبعثه أساساً محاولة حمودة باشا باي تغليب بريطانيا وتدعيم حضور تجّارها على الحضور الفرنسي[56]، إثر تغيّر موازين القوى بالمتوسّط بتراجع نفوذ فرنسا وفقدانها لبعض مراكزها التّجارية به من جرّاء الحصار الاقتصادي الّذي ضربته عليها بريطانيا.

لكن لماذا التجأ حمودة باشا باي إلى التّجار الأجانب لتعزيز توجّهه وهو الّذي أقام سياسته التّجاريّة على تدعيم تجّاره داخل البلاد؟ وهل يشير هذا التوجّه الجديد إلى تغيّر موازين القوى بالسّاحة التجاريّة للإيالة؟ وهل يعني أنّه نفض يديه من التّعويل على التجّار المحلّيين أو التجّار بداخل البلاد وخاصّة منهم تجّار الطّائفة اليهوديّة القرنيّة الّذين طالما شكّلوا بنشاطهم خطراً واضحاً على الجاليات التّجاريّة الأجنبيّة بمن فيهم التجّار الفرنسيّون؟

ج ـ ازدهار النّشاط التّجاري ليهود الطّائفة المحليّة

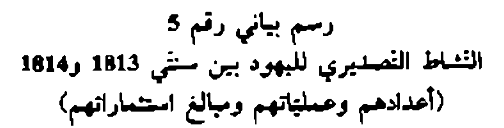
احتلّ النّشاط التّجاري لليهود مرتبة وسطى بين الدّعم الّذي حظي به التجّار المسلمون والتّراجع الّذي لحق نشاط الجاليات الأوروبيّة، فعلى مستوى الحضور تمكّن 74 تاجراً يهوديّاً من ذوي انتماءات وانحدارات مختلفة «توانسة» وقرانة وذوي الحماية الأوروبيّة من استثمار 169,703 ريالات في 219 عمليّة شحن توزّعت بينهم كالتّالي[57]:

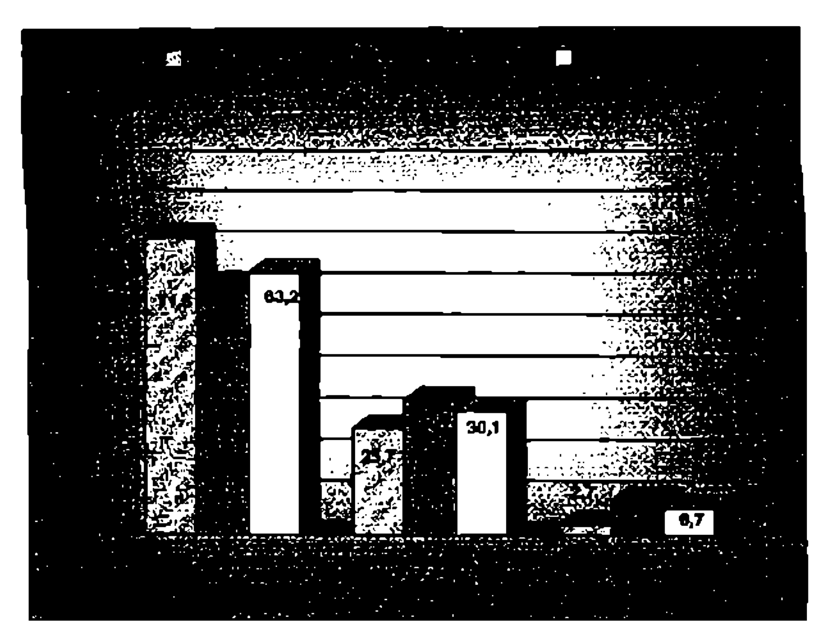
---

(55) استناداً إلى وثائق الخارجيّة البريطانيّة الواردة في الإمام، رشاد: سياسة حمودة باشا باي...، سبق ذكره، ص296. طلب حمودة باشا باي من القنصل البريطاني في تونس توجيه دعوة إلى التجّار اليونانيين لتركيز أنشطتهم التّجارية بالبلاد تحت حمايته في حالة عدم رغبة التجّار الإنكليز في الاستثمار في التّجارة الخارجية للإيالة. لذلك وظّفت على بضائع التجّار اليونانيين الّذين استقدمتهم السّلطات البريطانيّة نفس قيمة الرسوم الجمركيّة الّتي وظّفت على بضائع التجّار الإنكليز.

(56) Maggill, T., *Nouveau voyage à Tunis...*, *op. cit.*, p. 164.

(57) الأرقام الوارد في هذا الرسم البياني أخضعناها إلى النسب المئويّة من النّشاط التّجاري =


رسم بياني رقم 5
النشاط التصديري لليهود بين سنتي 1813 و1814
(أعدادهم وعملياتهم ومبالغ استثماراتهم)



في صلب هذا النشاط عموماً كان لتجار الطّائفة المحليّة أو اليهود «التوانسة» حضور ونشاط متميّزان، لم يسبق لهم تحقيقهما قبل هذه الفترة، فقد قربت استثماراتهم من ثلثي ما استثمره جميع المصدّرين اليهود ببلوغ مقادير بضائعهم 107,273 ريالاً (63,2% من جملة الاستثمارات اليهوديّة) أفرزتها 129 عمليّة وسق (58,9% من مجموع العمليّات التجاريّة لليهود) شارك فيها 51 تاجراً (71,6% من جملة التجّار اليهود)، أمام يهود الطّائفة القرنيّة الّتي لم يشارك منها سوى 19 تاجراً (25,7%) بمبلغ استثمارات لم يتعدّ 51,056 ريالاً (30,1%) من خلال 71 عمليّة تصدير (32,4%)، وأمام فئة أخرى من اليهود أطلقت عليها وثائق العصر تسمية

= للتجّار اليهود إجمالاً وذلك لكي تتسنى لنا المقارنة بين الفئات التّجاريّة للمجموعة اليهودية عامّة، وتنطبق هذه الملاحظة كذلك على الهامش الموالي.

«اليهود المحميين» لانتماء أفرادها قانونيّاً إلى حماية القنصليّات الأوروبيّة، والّذين لم يزد عددهم عن تاجرين (2,7%) بلغت مبالغ استثماراتهما 11,374 ريالاً (6,7%) احتوت عليها 19 عمليّة شحن (8,7% من جملة ما حقّقه التجّار اليهود)[58].

لا يمكن النّظر إلى التطوّر الّذي شهده النّشاط التّجاري ليهود الطّائفة المحليّة دون اعتبار تأثير القرارات السياسيّة الّتي كانت في الآن ذاته وراء الحضور المكثّف للتجّار المحلّيين عموماً، ووراء تراجع نشاط القرنيّين، رغم تدعيم عدد أفراد هذه الطّائفة بأعداد من اليهود القادمين من أوروبا الّذين استقطبتهم السّاحة التجاريّة للإيالة. وإذا أشارت سجلاّت الجمارك التّونسيّة إلى تقدّم النّشاط التّجاري لليهود المحليّين بالموانئ وتعويض نشاط نظرائهم من يهود الطّائفة القرنيّة بنفس الأماكن، فإنّ ذلك لا يعني فقدان هؤلاء التجّار إمكانياتهم الماليّة أو أعوزتهم الاستثمارات الّتي بمقدرتهم توظيفها في قطاع التّجارة البحريّة، بل إنّ تراجعهم بهذا الشّكل قد يحيل إلى فتور علاقتهم بالسّلطة، فإذا تتبّعنا مبالغ استثماراتهم وأرقام معاملاتهم ونسق حضورهم نلاحظ أنّ هذه العلاقة قد تعقّبت مرحلتين خلال فترة حكم حمودة باشا باي.

امتدّ تاريخ المرحلة الأولى إلى السّنوات الأخيرة من القرن الثّامن عشر، وخلالها لم تشب العلاقة الّتي جمعت اليهود القرنيّين بالسّلطة أيّة شائبة، بل يمكن القول إنّهم حظوا بما حظي به التجّار المحلّيون من دعم وتشجيع أثبته حضورهم القويّ على السّاحة التّجاريّة ونشاطهم المتواصل بها، وكشفت عنه سجلاّت الجمارك التّونسيّة إلى جانب ما تضمّنته جملة من الوثائق الأجنبيّة[59] مؤكّدة على تقدّم يهود هذه الطّائفة وتفوّقهم على جميع التجّار الأجانب داخل محور تونس

(58) النّسب المئويّة الّتي أدرجناها خلال عرضنا للنشاط التّجاري لليهود في هذه الفترة خضعت إلى مجموع ما حقّقه كلّ التجّار اليهود (قرانة، توانسة ومحميّون)، وحول النّسب المئويّة لحضور تجّار الطّائفة اليهوديّة المحليّة (التوانسة) ونشاطهم في صلب المجموع العام (تجّار مسلمون وأوروبيّون ويهود) انظر أعلاه جدول: «المصدّرون بالإيالة التّونسيّة وعدد عمليّاتهم التّجاريّة (1813-1814)».

(59) Filippini, J.P., «Livourne et l'Afrique du Nord...», *op. cit.*, p. 125-149.
وقد اعتمد الباحث في دراسته على وثائق إيطاليّة. وفيما يتعلّق بالوثائق التّونسيّة انظر على سبيل المثال: أ.و.ت.، دفتر رقم: 1951 و1952، سبق ذكرهما.

ليفورنو، واحتكارهم النّشاط المركنتيلي وما تبعه داخل هذا المحور، بحركيّتهم وعلاقاتهم وبامتلاكهم لسيولة نقدية يسّرت استثماراتهم، متجاوزين العوائق الّتي واجهتها تجارتهم وأهمّها الكوارث الطبيعيّة من أوبئة وجفاف شهدتها البلاد في ثمانينيات القرن الثّامن عشر(60). كما ساهموا بقدر هامّ في إرساء علاقات تجارية متطوّرة مع توسكانيا(61) وعبرها كان انفتاح السّوق التّونسيّة على عديد المراكز التّجارية الأوروبيّة من خلال المكانة الّتي احتلّها ميناء ليفورنو كمخزن للبضائع ومحطّة أو قاعدة لتجارة العبور(62).

أمّا المرحلة الثّانية فقد تميّزت ببداية بروز بعض الشّروخ في جوانب العلاقة الّتي جمعت يهود القرنة بالسّلطة أدّت إلى توتّر هذه العلاقة وتصدّعها في بعض الأحيان، فخلال السّنوات الأولى من القرن التّاسع عشر، تحوّل تعامل حمودة باشا باي مع التجّار القرنيّين من اليهود، من حماية وتشجيع لهم نبعا من قرارات مواجهة التّجار الفرنسيّين خاصّة، إلى التصدّي لهم وصدّهم عن الخروج من حمايته(63). ولا يمكن التّعبير عن هذه العلاقة الّتي أخذت شكل مشاحنات في بعض الأحيان إلاّ لرغبة كلا الطّرفين في التمسّك بمصالحه. فحمودة باشا باي إن أصرّ على عدم تمكين مجموعة منهم مما يصبون إليه بانتمائهم قانونيّاً إلى قنصليّات القوى الأوروبيّة المتواجدة بالإيالة، إلاّ ليحافظ على الإيرادات المتأتّية له وللدّولة من نشاطهم التّجاري وخاصّة المتعلّق بالتّوريد(64).

---

(60) Sebag, P., «La peste dans la Régence de Tunis aux XVIIe et XVIIIe siècles», *I.B.L.A*, n°109, 1965, p. 35-48.

(61) نلاحظ في هذا الصّدد أنّ السّلطة التّونسيّة لم ترتبط بمعاهدات سلميّة أو تجاريّة لتدعيم العلاقات الثنائيّة بينها وبين توسكانيا كما حدث مع عديد القوى التّجارية في المتوسط خلال تلك الفترة، ويبدو أن كلا البلدين لم يكن في حاجة إلى مثل هذه المعاهدات بحكم أنّ علاقتهما تسير على نسق عادي أو طبيعي ولم تحوجهما الضرورة لتغيير هذا التعامل، لذلك نرى أنّ المعاهدات بين البلدين قد تأخرت إلى سنة 1816 عندما شهدت العلاقة بينهما بعض التردّي Rousseau, A., *Les annales*..., *op. cit.*, p. 548.

(62) Filippini, J.P., *Le port de Livourne*..., *op. cit.*, p. 39.

(63) Plantet, E., *Correspondance*..., *op. cit.*, t. III, p. 485, Billon au Cte de Champagny, le, 18/12/1809.

(64) Larguèche, A., *Les ombres de la ville*..., *op. cit.*, p. 367-368.

أمّا يهود القرنة فإنّ إفلاتهم من ذمّته كفيل بأن يضمن لهم مزيداً من الأرباح في تجارتهم، خاصّة وأنّه في هذه الفترة لم يصدر قراره في شأن تخفيض الرّسوم الجمركيّة بعدُ. لذلك إذا غضّ حمودة باشا باي النّظر عنهم، أو تغافل ولم يبال بمآربهم سيدعّم الحضور الأوروبي وخاصّة منه الفرنسي بالسّاحة التّجاريّة، وسيفقد ما بدأ يجنيه من منافع سياسته الاقتصاديّة الّتي أشارت أبعادها إلى محاولة التخلّص بجديّة من هيمنة بعض القوى الأوروبيّة المسيطرة في المتوسّط، وإرساء معالم دولة مركنتيليّة تستند إلى دورة اقتصاديّة وتجاريّة مستقلّة نسبيًا عن نفوذ هذه القوى، لذلك كان رفضه قطعيّاً انتماء أيّ يهودي من الطّائفة القرنيّة إلى حماية غير حمايته، وأصرّ على عدم الاعتراف باليهود القادمين من أوروبا الّذين زادوا الفتيل التهاباً، بتكبيل تواجدهم بالإيالة باختيارين، إمّا الانضمام إلى الطّائفة القرنيّة وفق ما أرسته القوانين اليهوديّة وما جرت به العادة[65] وبالتّالي البقاء في ذمّته، أو الرّحيل عن البلاد، بل سعى حتّى إلى سحب الحماية القنصليّة من بعض الّذين طالت إقامتهم[66].

وإذا عبّرت مواجهة السّلطة لليهود القرنيّين إجمالاً عن تلقها إزاء ما من شأنه أن يعرقل سياستها التّجارية، عبّرت كذلك عن محاولة هؤلاء تغيير وجهة أعمالهم واستثماراتهم من الفضاء اللّيفورني الّذي دخل مرحلة تدهور بفقدانه لمركزه في المتوسّط واكتساحه من قبل جيوش نابليون، إلى الفضاء الفرنسي عبر مرسيليا مع بداية رفع الحصار على الأنشطة التّجاريّة لليهود قاطبة بميناتها، وهو ما يتعارض مع سياسة حمودة باشا باي تجاه التّجار الفرنسيّين ويقوّي نفوذهم.

ويبدو أنّه من هذا المنطلق نظر حمودة باشا باي إلى محاولة انتماء العديد من يهود الطّائفة القرنيّة إلى القنصلية الفرنسيّة خاصّة، من منظار التّنطّع أو التّطاول على حمايته، لكن لم يواجههم بالقمع والعنف رغم تصدّيه لهم، بل بخلق منافسين أشدّاء لهم لإضعاف نفوذهم، فقد سعى إلى خلخلة حضورهم القديم والقويّ بأهمّ مؤسّسة تصدير واستيراد بالإيالة، وهي مؤسّسة دار الجلد التي كان لبعض تجّار

---

(65) انظر أعلاه.

(66) Plantet, E., *Correspondance*..., *op. cit.*, t. III, p. 505, Billon au Duc de Bassano. Le, 2/1/1813.

الطّائفة القرنيّة سيطرة مطلقة عليها، بدفع التّجار المحلّيين من مسلمين ويهود إلى المشاركة في رأسمالها في مرحلة أولى، ثمّ بتغليب الحضور اليهودي المحلّي بها، على مستوى عدد الأفراد وعلى مستوى المساهمة الماليّة في مرحلة ثانية(67).

وإذا أمكن لنا القول إنّ هذا التوجّه الّذي سلكه حمودة باشا باي يعدّ بمثابة المراهنة على يهود الطّائفة المحليّة خاصّة بعد فشل التّجار المسلمين في تجربة دار الجلد بين سنة 1785 وسنة 1797، فإنّ هذه المراهنة قد أبرزت عائلات مخزنيّة يهوديّة بدأت تكتسح قطاع التّجارة البحريّة مستندة إلى السّلطة الّتي قدّمتها لتعوّض باستثماراتها الثّغرة الهائلة الّتي سيتركها تراجع نشاط اليهود القرنيّين.

ففي دار الجلد كانت عائلة بسيس وشمّام من أولى العائلات اليهوديّة الّتي تعلّقت تجارتها بالمخزن وتواصلت معه. وقد كان لنشاط عائلة شمام (حاي، شالوم، لياه ويوسف) في فترة الإحصاء المرسوم أعلاه، وكذلك عائلة ناطاف (أبراهام، شالوم، شوعة ويوسف) الّتي التحقت بصفوف العائلات المخزنيّة مع بداية القرن التّاسع عشر، إسهام لم تقلّ نسبة مقاديره عن 41% من جملة ما استثمره اليهود «التوانسة»، والمحدّد بمبلغ مالي فاق 44,000 ريال احتوت عليها 50 عمليّة شحن (75، 38% من جملة العمليّات الّتي حقّقها اليهود المحليّون). أمّا النّشاط التّصديري لعائلة بسيس (مخلوف، شالوم ونسيم) لئن اتّسم بالتّواضع، فلأنّ استثماراتهم قد احتضنتها عمليّات استيراد مختلف أنواع الأقمشة سيطروا من خلالها على الأسواق الدّاخلية للإيالة.

شكّل صعود هذه العائلات اليهوديّة المخزنيّة منافسة ليهود القرنة وخطراً على تجارتهم، وإذا تمكّن حمودة باشا باي من التأثير في نشاطهم التّجاري الّذي أصابه بعض التّراجع، إلاّ أنّه لم يستطع إقصاءهم من السّاحة التّجارية للإيالة، فالحضور اليهودي القرني تواصل إلى السّنوات الأخيرة من حكمه وتعدّاه، بقيادة بعض العائلات القديمة الّتي والت السّلطة مثل الأخوين دانيال ويوسف فورتي (Daniel & Youssef Forti) اللّذين استثمرا 16,380 ريالاً في 20 عمليّة شحن، أو مناحيم

(67) لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، انظر الجزء المتعلّق بملتزمي دار الجلد بين 1786 و1809 من هذه الدراسة.

وموشي سيزانة (Menahim & Moshé Cesana) وأبرهام وحايم درمون (Abraham & Haïm Darmon)، الّذين قدّرت بضائعهم بحوالى 12,622 ريالاً من خلال اشتراكهم في 23 عمليّة تصدير[68].

ثبت من خلال ما تقدّم أنّ التوجه الاقتصادي الّذي توخّاه حمودة باشا باي والمنبثق عن قراراته السياسية قد ساهم في تغيير ملامح ساحة التّجارة الخارجية للإيالة بمحاولة قلب موازين القوى داخلها، استفادت منها الفئات التّجاريّة المحليّة المسلمة واليهوديّة على السّواء، ببروز وصعود بعض العائلات المخزنيّة الّتي أشرفت على قطاعي التّصدير والتّوريد وتمكّنت منهما.

لكن هذا الوضع لن يستمرّ على الحال ذاته، فملامح السّاحة التّجارية سيطرأ عليها العديد من التغيّرات وفق معطيات جديدة لم تفرزها القرارات السياسيّة لخلفاء هذا الباي بقدر ما أفرزتها الظّرفيّة التاريخيّة للبلاد وللمتوسّط عموماً في أواسط القرن التّاسع عشر والمتمثّلة خاصّة في النتائج الّتي ترتّبت على حركة التوسّع الأوروبي في إطار أنشطتها المركنتيليّة، والّتي ستستفيد منها النّخب التّجارية اليهوديّة بمختلف انتماءاتها وخاصّة أولئك الّذين دعمتهم الحماية القنصليّة.

II ـ الحمايات القنصليّة للتجّار اليهود وتأثيرها في أنشطتهم[69]

حتّم منطق اقتصاد السّوق والحريّة التّجارية دوافع اقتصاديّة كانت وراء النّزعة التّوسعيّة للقوى الأوروبيّة مع بدايات القرن التّاسع عشر، فما إن فرغت هذه القوى

(68) تتحرّف بعض الألقاب اليهوديّة القرنيّة عن أصل كتابتها أو نطقها بتأقلمها مع المحيط الّذي عاشت فيه مدّة طويلة، فلقب «سيزانة» يسجّل بالوثائق التّونسيّة «جيزانة» أو «زيزانة»، ولقب «درمون» يصبح «درمول»، وكتابة هذه الألقاب على هذا الشكل يحيل بداهة إلى قِدَم استقرار هذه العائلات في البلاد التّونسيّة واندماجها في نسيجها الاجتماعي.

(69) ندرج مصطلح «الحماية» بصفة الجمع لتيقّننا أنّ التجّار اليهود بإيالة تونس لم ينضووا تحت حماية ديبلوماسيّة واحدة، أو تحت حماية قنصليّة واحدة، بل إنّ العديد من ممثّلي الدّول الغربية سعوا بكلّ حرص إلى منح حماية دولهم إلى بعض التجّار اليهود، ونخصّ بالذكر هنا فرنسا وبريطانيا وبعض الجمهوريات الإيطاليّة وهولندا وإسبانيا والسّويد والفلامنغ وبروسيا. . . إلخ.

من حروبها حتّى انطلقت لترويج الأفكار الليبرالية وفرض نمط الإنتاج الرّأسمالي على المجتمعات التقليديّة وإلحاقها تبعًا بالمركز الأوروبي[70].

ولاغرو أن يتزامن هذا المدّ مع تدهور الأوضاع بالعديد من الإيالات العثمانيّة بما فيها إيالة تونس الّتي اختلّ توازنها السّياسي والاقتصادي عقب وفاة حمودة باشا باي، إذ يكاد يُجمع العديد من الدّراسات أن أوضاع الإيالة مرّت من عصر « السّيادة إلى عصر الأزمات والتدخّل الأوروبي»[71] الّذي «هلّلت» لقدومه الفئات التّجاريّة لارتباط مصالحها باقتصاد السّوق[72].

فما مدى استفادة النّخب التّجارية اليهوديّة من الهيمنة الأوروبيّة على الإيالة بوصفهم من أبرز الفئات التّجاريّة زمن حمودة باشا باي وقبله؟ وكيف ساعدتهم هذه الهيمنة على مزيد تدعيم قدراتهم؟

1 ـ اليهود بين ميثاق عهد الذمّة وحماية القنصليات الأجنبية: الدوافع والغايات

يُشير مصطلح الحماية[73] في مستواه القانوني حسب ما استخلصنا من عديد

(70) ضاهر، مسعود، «النهضة العربيّة والنهضة اليابانيّة: تشابه المقدّمات واختلاف النتائج»، عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص283-287.

(71) العبارة مستعارة من: المحجوبي، علي: النهضة الحديثة في القرن التّاسع عشر، لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان، سراس للنشر، تونس، 1999، ص79، وندرجها في هذا التّقديم للتركيز على اختلال أوضاع الإيالة عقب وفاة حمودة باشا باي سنة 1814، وحول هذه المسألة انظر على سبيل المثال ما تضمّنته الدّراسات التّالية:

Chérif, M-H., «Expansion européenne...», *op. cit.*, Chater, K., *Dépendance... op. cit.*, p. 278-295. Valensi, L., «La conjoncture agraire en Tunisie au XVIII^e et XIX^e siècle», *Revue Historique*, 1970, p. 321-33.

(72) لا نورد هذه العبارات من منطلق تضخيم هذا الحدث، أو التّركيز على الجوانب السّلبية للمدّ الأوروبي فحسب، لكن سنرى لاحقاً أنّ بعض الفئات التجاريّة اختارت أن تقرن مصالحها بأصحاب النّفوذ الفعلي والقويّ. في هذا الصّدد انظر على سبيل المثال:

Rodny, Walter., *How Europe underdeveloped Africa*, Washington, 1974, p. 14-16.

(73) لمزيد التّوضيح ولتفادي خلط المفاهيم لا نقصد بمصطلح «الحماية» النظام الّذي يسمح لدولة قويّة أن تحمي دولة ضعيفة وهو المفهوم المتداول أكثر لهذا اللّفظ والّذي يرادف كلمة (Protectorat) باللغة الفرنسيّة، بل نقصد به حماية بعض الأفراد من الأهالي، وسنوضحه أكثر في محاولة تعريفنا له.

الوثائق الأرشيفيّة إلى احتماء بعض الأفراد بسلطة تمنحهم الضّمان والأمان وتدافع عنهم وعن مصالحهم[74].

وفي هذا المستوى فإنّ مصطلح «حماية» يعبّر عن تغيّر يطرأ على الوضعيّة القانونيّة والاجتماعيّة لبعض من الأهالي، بفعل انتقالهم من حماية السّلطة المحليّة إلى حماية سلطة أجنبيّة، وفق شهادة[75] هي بمثابة «الرابطة القانونيّة» الّتي تربط الفرد بهذه السّلطة الجديدة[76]. وهذا التّغيير يشير في بعض مستوياته إلى شكل من أشكال «التجنّس»، لكن ليس بالمعنى الفنّي الدّقيق لهذا الاصطلاح، وهو دون ركائزه القانونيّة ومقوّماته التّشريعيّة إبّان ظهوره في القرن التّاسع عشر، واعتباره كمحدّد للانتماء أو التّبعية[77].

ويتطابق مفهوم «الحماية» في جانبه اللّغوي والقانوني مع ما تضمّنه نفس المصطلح بلغات أوروبيّة سجّلتها المراسلات الدبلوماسيّة والوثائق الرّسميّة خلال القرن التّاسع عشر، مثل «نسيون»[78] و«سوديتو»[79] و«Protégé» الّتي تحيل كلّها

(74) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت.، س.ت.، صن: 204، م: 58/ 9، و: 20، تعريب رسالة من القنصل الفرنسي إلى أحمد باشا باي، بتاريخ 27 آب/أغسطس 1851.

(75) تشير بعض الدّراسات الأجنبيّة إلى هذه «الشّهادة» بالمصطلح الفرنسي (Patente de protection)، انظر،

Sebag, P., *Histoire des juifs..., op. cit.*, p. 128-129. Nunez, J., *Sujets et protégés de la France dans la Régence de Tunis (1846-1881)*, Thèse pour le diplôme d'archiviste-paléographe, Ecole Nationale des Chartes, Paris, 1987, p. 126-127.

(76) المغي، حسن؛ الجنسيّة في القانون التّونسي، الشركة التّونسيّة للتوزيع، تونس، 1971، ص14.

(77) ورد مصطلح «الجنسيّة» في التّشريع التّونسي لأوّل مرّة مع دستور 1861، حيث نصّ البند 106 على أنّ: «جميع رعايا الدّول الأحباب لا يقع لهم التعرّض في أحوال أديانهم وواجباتها ولا يجبر أحدهم على تبديل دينه ولا يمنع من الانتقال لغير دينه إن شاء وانتقاله لغير دينه لا يخرجه من جنسيّته ولا يمنعه من رعايتها». لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة انظر: المرجع السّابق، ص52.

(78) أ.و.ت.، س.ت.، صن: 206، م: 91، و: 43، من قنصل فرنسا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 9 تموز/يوليو 1851.

(79) المصدر السّابق، صن: 204، م: 8/57، و: 18، من قنصل توسكانيا إلى محمد باي بتاريخ 8 أيار/مايو 1856.

إلى مفهوم «الرّعيّة»، وتقرّ بخروج بعض الأفراد من الأهالي من حماية السّلطة المحليّة والتنصّل منها، والانتماء عن طواعيّة وبرغبة إلى السّلطات القنصليّة الّتي تمثّل الحضور الأجنبي على تراب الإيالة(80).

وإذا كانت دلالات هذا المصطلح تصبّ في مُعيّن واحد وهو «احتماء ضعيف بقوي»، فإنّ احتماء بعض يهود إيالة تونس بغير حماية الباي، تثير إشكاليّة طريفة تحوم حول تأرجح وضعهم القانوني بين ميثاق عهد الذمة الّذي منحهم هو الآخر الضّمان والأمان والحماية(81)، وقانون الحمايات القنصليّة الّذي انضوى تحته العديد(82). فهل يمكن اعتبار تطبيق هذا القانون وتكريسه انتقالاً من ذمّة إلى ذمّة أخرى ؟

لا يمكن أن ندحض القواسم المشتركة الّتي تجمع القانونين، فالمقاربة تجوز بينهما ولو نظريًا، رغم تباعد الفاصل الزّمني لإقرارهما وبروزهما، فعهد الذمّة اقترن بنشر الإسلام والتّوسع التّرابي ومحاصرة اليهود والنّصارى والتّضييق عليهم لدعم المسلمين سواءً بشريًا من خلال اعتناق الدين الجديد، أو ماديًا من خلال إرغامهم على أداء جملة من الضرائب مقابل السّماح لهم بالبقاء على دينهم. كما اقترن قانون الحماية في شكله الأوروبي بالنّزعة التوسعيّة للقوى الأوروبيّة الّتي أصبحت مع مطلع القرن التّاسع عشر في حاجة ماسّة إلى أسواق استهلاكيّة جديدة لترويج فائض إنتاجها الّذي وفّرته ثورتها الصناعيّة(83). ويمكن أن نستخلص هنا أنّ لكلا القانونين مرجعيّات اقتصاديّة لا تدحر بالرّغم من تواجد ثوابت دينيّة وسياسيّة قامت مقام هذه المرجعيّات وغذّتها.

أمّا ضروب الاختلاف بين القانونين فهي عديدة نظراً لاختلاف البيئة الّتي انبثق فيها كلّ قانون، ولاختلاف مبرّرات ونتائج كلّ منهما، لكن ما تميّزت به

(80) المصدر السّابق، ص: 203، م: 3/57، و: 42، حجة من أحبار اليهود بتاريخ 17 جُمادى الآخرة 1258.

(81) حول عهد الذمّة وحمايته لليهود، انظر ما أوردناه في القسم الأوّل من هذه الدّراسة.

(82) يمكن اعتبار تطبيق «الحماية» القنصليّة قانوناً من منطلق إقراره في بنود المعاهدات السّلميّة والتّجاريّة والموافقة عليه من قِبَلِ حكام إيالة تونس وممثلي بعض الدّول الغربيّة، سنتطرّق إلى هذه المسألة لاحقاً.

(83) في هذا الصّدد انظر على سبيل المثال: Rodny, Walter., *How Europe...*, *op. cit.*, p. 21-25.

سياسة القنصليات الأجنبية بشأن حماية غير رعاياها، هو المفارقة بين فتح الباب أمام جميع الأهالي من مسلمين ويهود للانضواء تحت رايتها وقوانينها من جهة[84]، واعتمادها على سياسة انتقائية من جهة ثانية، تخوّلها اختيار بعض العناصر، ترى فيهم تأهيلاً ليكونوا من أتباعها لتدعّم بهم نفوذها الدبلوماسي بالإيالة، وتجنّدهم ليرعوا مصالحها ومصالح رعاياها.

من هذا المنطلق لا يمكن الإقرار بأنّ القوانين الّتي قامت عليها سياسة الاحتماء هي اقتباس من ميثاق عهد الذمّة، أو تطويع أحد بنوده، بل إن مضامين هذه السّياسة عبّرت عن إرادة التّجاوز، حرّكتها إرادة استقطاب بعض العناصر اليهوديّة الفاعلة والموثوق بولائها، وهو ما نتبيّنه من خلال المراحل الّتي تعقّبتها ظاهرة الحماية، فكيف تطوّرت؟ وكيف تحولت من ظاهرة احتماء إلى ظاهرة احتواء؟

أ ـ التجّار اليهود من الامتيازات الأجنبية إلى الحمايات القنصلية

باطّلاعنا على العديد من المعاهدات اللاّمتكافئة الّتي أطّرت العلاقات الدبلوماسيّة بين إيالة تونس والقوى الأوروبيّة خلال الفترة الممتدّة من القرن السّادس عشر إلى القرن التّاسع عشر[85]، نلاحظ أنّ ظاهرة الحماية القنصليّة هي وليدة هذه المعاهدات، فالامتيازات الّتي حظي بها التّجار الأجانب أو بالأحرى رعايا هذه القوى لَحِقَ نصيب منها بعض العناصر المحليّة، للحاجة المتأكّدة للخدمات الّتي كُلّفوا بها أو تلك الّتي يسدونها. فممّن تألّفت هذه العناصر؟ وبمَ تمثّلت الامتيازات الّتي انتفعوا بها؟

نصّت المعاهدات سواء بين الباب العالي والقوى الأوروبيّة، أو بين إيالة تونس والبعض من هذه القوى على وجوب الاستعانة بالمحلّيين الّذين لهم بعض الكفاءات لتيسير العمل الدّيبلوماسي، ومن بين هذه العناصر نخصّ بالذكر حسب بروزهم في بنود المعاهدات:

(84) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 1، م: 12، و: 493 من أحمد باشا باي إلى قنصل النمسا بتاريخ أواخر جُمادى الأولى 1257 هجري.
(85) سنتعرّض إلى بعض هذه المعاهدات لاحقاً.

* المترجمون أو التّرجمانات

اقتضى الحضور الأوروبي بالإيالة ضرورة انتداب مترجمين من المحلّيين نظراً لغياب عناصر أجنبيّة كفيلة بسدّ شغور هذه المهمّة في صلب الوظائف القنصليّة[86]. وقد اعتمد هذا الانتداب على انتقاء من تتوفّر فيهم كفاءة التّرجمة إلى جانب الإخلاص والسرّيّة المهنيّة[87].

ولضمان ولاء هذه العناصر المنتدبة، كان قناصل الدّول الأجنبيّة يلتمسون لهم «إذناً» من لدن الجهات الرّسمية تعفيهم من أداء الضّرائب المحلّيّة، وتخوّلهم التّمتع بالبعض ممّا أقرّه نظام الامتيازات لرعايا هذه الدّول، أي أنّه بحيازة هذا «الإذن» أو بحوز أمر عليّ في الغرض يتغيّر الوضع القانوني لصاحب هذه الوظيفة نوعاً ما، ويصبح في حلّ من تبعيّة السّلطات المحليّة في ميدان جباية الضّرائب فحسب[88].

لكن هذه المكاسب بالرّغم من محدوديّتها فهي لم تكن بصفة دائمة، ذلك أنّ انتماء أصحاب هذه الوظيفة إلى قنصليّة أجنبيّة رهين برضا القنصل عن ولائهم وكفاءتهم المهنية، إذ يحقّ له تنحيتهم وإعفاؤهم من مهامّهم في أيّ وقت بدا له[89]، وبالتّالي حرمانهم من الحماية القنصليّة.

إلى جانب هذا نصّت بعض المعاهدات وخاصّة تلك الّتي أُبرمت بين إيالة تونس وفرنسا خلال القرنين السّابع عشر والثّامن عشر على وجوب تغيير

---

(86) انظر على سبيل المثال: البند العشرون من المعاهدة المبرمة بين إيالة تونس وفرنسا بتاريخ 30 آب/أغسطس 1685، والبند الرّابع عشر من المعاهدة التّونسيّة الدنمركيّة بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 1751. والبند الثّاني من المعاهدة البريطانيّة التّونسيّة المبرمة في 22 حزيران/يونيو 1762. Rousseau, A., *Les annales...*, *op. cit.*, p. 437, 459, 485

(87) نظراً لاحتياج القنصليّات الفرنسيّة الشّديد لهذه الوظيفة، سعى الوزير الفرنسي كولبار (Colbert) سنة 1669 إلى تكوين مجموعات من الشّبّان أطلق عليهم (Jeunes de langue)، قصد تأهيلهم للقيام بمهامّ التّرجمة لدى القنصليّات الفرنسيّة سواء ببلدان شمال إفريقيا أو بالمشرق العربي، لكن لم يحالفه التّوفيق في تركيز هذا السّلك.

Rey, F., *La protection diplomatique et consulaire au Levant et Barbarie*, Paris, 1898, p .255.

(88) Nunez, J., *Sujets et protégés...*, *op. cit.*, p. 67.

(89) Rey, F., *La protection...*, *op. cit.*, p. 253

المترجمين كلّ ثلاثة أشهر، لكن هذا الإجراء نقّح خلال القرن التّاسع عشر وأصبح سلك المترجمين وظيفة دائمة[90]، أي الاعتراف بتبعيّة المترجم قانونيًا إلى دولة أجنبيّة والانتماء إليها رسميًا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نخبة من اليهود بإيالة تونس استأثروا بهذه الوظيفة لحذقهم لبعض اللّغات الأوروبيّة[91] الأمر الّذي مكّنهم من توثيق عرى العلاقات بالسّلك الدبلوماسي، ولا غرو أن تكون مثل هذه الوظيفة بوّابة هامّة لسير بعضهم نحو الغرب، بعد أن أظهروا إخلاصهم لممثّلي الدّول الأجنبيّة وتفانيهم في خدمتهم.

* السماسرة والوكلاء التجاريون

سبق وأشرنا إلى أنّ العديد من المذكّرات التّجاريّة والتّقارير الدبلوماسيّة وخاصّة الفرنسيّة منها، قد نبّهت إلى وجوب الاستعانة بالتجّار اليهود المتواجدين بأسواق الإيالة، نظراً لمعرفتهم بدواليبها ومقدرتهم على عقد الصّفقات التّجاريّة الرابحة[92]. وقد كان مسعى الجهات القنصليّة والتّجار الأوروبيين حثيثاً لاستقطاب عدد محدود من هؤلاء واتخاذهم وكلاء لأعمالهم أو سماسرة أو ممثّلين تجاريين للإشراف على أعمالهم التّجارية الّتي يعوزها بعض العارفين بالميدان وبالسّاحة التّجارية المحليّة.

وبالرّغم من أنّ هذا الحقل كان مفتوحاً أمام جميع المتواجدين على السّاحة التّجارية للإيالة من محليّين وأجانب، إلاّ أنّ الانخراط في خدمة التّجار الأوروبيّين

(90) Ibid., p. 276-280.

(91) عرف عن اليهود منذ القديم إجادتهم لغات مختلفة نتيجة تنقّلهم المستمر وعملهم المتواصل بالتجارة الّذي خوّلهم الاحتكاك بأجناس مختلفة، فقد ثبت أنّ اليهود الّذين عاشوا بأوروبا قبل الفترة الحديثة كانوا يتقنون عدّة لغات منها العربيّة والفارسيّة والأندلسيّة والصّقليّة وغيرها من اللغات، أمّا يهود البلدان العربيّة والإسلاميّة فقد اتخذوا من اللغات الأوروبيّة وسيلة للعمل كمترجمين، وهو ما أهّلهم للانخراط في خدمة العديد من السّلاطين. قاسم، عبده قاسم؛ أهل الذمّة في مصر العصور الوسطى، القاهرة، دار المعارف، 1977، ص86.

(92) انظر ما سبق.

كاد يكون حكراً على بعض العناصر اليهوديّة، واختصاصاً من اختصاصاتهم. ولا يعدو أن يكون هذا الكسب إلاّ نتيجة حتميّة للمهارات التّجارية الّتي اشتهروا بها وأتقنوها، وحثّت على طلبهم والرّغبة في التّعامل معهم.

ولم تخل هذه العلاقة الّتي جمعت التجّار الأوروبيين بالسّماسرة والوكلاء اليهود من استثار جاد بمحاسنه على الجانبين، لكن كلّ حسب ما يترقّبه من نجاح هذه العلاقة وتواصلها. فلئن لم تتأ استفادة التجّار الأوروبيين عن تدعيم مواقعهم بأسواق الإيالة وتركيز أنشطتهم بها، فإنّ مكاسب المنخرطين من اليهود في خدمة رعايا القوى الأوروبيّة كانت مغرية، إذ ساهمت خاصّة في النّهوض بالوضعيّة القانونيّة المتدنية لبعضهم من خلال حصولهم على بعض الامتيازات وهي :

إعفاؤهم من ضريبة الجزية طالما تواصلت خدمتهم لرعايا الدّول الأوروبيّة[93].

إعفاؤهم من طائلة المغارم الّتي كانت تسلّط على جميع الرّعية من اليهود[94].

إعفاؤهم من أعمال السّخرة الّتي كانت تفرض عليهم بين الحين والآخر[95].

إعفاؤهم من الرّسوم الجمركيّة المقرّرة على بضائع التّجار المحلّين من مسلمين ويهود والمحدّدة بنسبة 11% على التّصدير والتّوريد، وتساويهم في ذات الوقت مع رعايا الدّول الأوروبيّة في نفس الرّسوم الجمركيّة الّتي أقرّتها المعاهدات، وهي أداءات تكاد تكون رمزيّة لعدم تخطّيها عتبة 3% على البضائع الموردة والمصدّرة[96].

وقد فتحت لهم هذه الامتيازات مكاسب أخرى جعلتهم يتشبّثون بخدمة رعايا

(93) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 13، م: 122، و: 9798، من محمد باي إلى المكلّف بالمهدية بتاريخ 19 رمضان 1273 هجري.

(94) سبق وتعرّضنا إلى بعض مظاهر هذه المغارم الّتي نفرض على اليهود.

(95) الإتحاف، ج3، ص133. وحول أعمال السّخرة بإيالة تونس ومصادرها الوثائقيّة الرّسميّة انظر: أ.و.ت.، دفتر رقم: 83، متعدّد المواضيع ويتضمّن الصفحة 138 قراراً بفرض السّخرة على عدّة مناطق بالإيالة، بتاريخ 1756. دفتر رقم 290، متعدّد المواضيع كذلك وتحوي الصفحة 273 على أمر عليّ صادر عن أحمد باشا باي بتاريخ 17 آب/أغسطس 1839 يعفي سكان جزيرة قرقنة من الأداء الموظّف عليهم وقيمته 5566 ريالاً مقابل تسخير 300 نفر منهم للعمل في ميناء حلق الوادي بصفة مؤبّدة ومن يتوفّى منهم يعوّض.

(96) انظر ما سبق.

الدّول الأجنبيّة ويسعون إليها جاهدين، من ذلك ربطهم لعلاقات تجاريّة هامّة مع الدّول الأوروبيّة خوّلتهم توسيع نطاق نشاطهم التّجاري، وبالتّالي فتحت أمامهم آفاقاً جديدة ومتطوّرة ارتكزت مبادئها على الحرّيّة التّجاريّة الّتي هي ديدنهم، بعد أن كان الحصار مضروباً عليهم في بعض الموانئ الأوروبيّة الهامّة(97).

لكن الانخراط في خدمة ممثّلي الدّول الأجنبيّة ورعاياها لم يكن بصفة دائمة أو متواصلة، على الأقلّ نظريًا أو طبقاً لما أقرّته بعض بنود المعاهدات، لذلك فإنّ التمتّع بهذه المكاسب في هذا المستوى كان رهين الرّضا بالخدمات الّتي يقدّمها المنخرطون، إذ يحدث أن يعوّض البعض من التجّار سماسرتهم أو وكلاء أعمالهم أو ممثّليهم في السّاحة التّجاريّة للإيالة، فيفقدهم ذلك حظوة التمتّع بهذه الامتيازات ويعود وضعهم القانونيّ إلى سالف عهده(98). أمّا على مستوى الممارسة فلا نكاد نعثر على ما يشير إلى عكس ذلك.

لم تنفكّ المكاسب الّتي حظي بها عدد قليل ومحدود جدّاً من السّماسرة اليهود تتطوّر، خاصّة بعد أن عبّرت بعض الدّول الغربيّة بطرق مبطّنة من خلال بنود بعض المعاهدات عن رغبتها في احتواء بعض العناصر المحلّيّة الهامّة، وذلك بطرح مسألة الحماية بما يتضمّنه المفهوم من مقاصد سياسيّة وقانونيّة.

وقد أدرج هذا المصطلح لأوّل مرة مع بداية القرن التّاسع عشر ضمن المعاهدة الّتي أبرمت بين إيالة تونس وفرنسا في 23 شباط/فبراير 1802 حيث نصّ البند السّابع منها على أن يكون السّماسرة اليهود الّذين انخرطوا في خدمة التجّار الفرنسيّين تحت حماية الجمهوريّة الفرنسيّة(99). وتبعاً لهذه الحماية الّتي خُصّوا بها تدعّمت امتيازاتهم الجبائيّة بحصانات قضائيّة تشملهم لأوّل مرة وتتمثّل في

---

(97) تضدت الغرفة التّجارية بمرسيليا إلى التجّار اليهود العاملين بمينائها وطالبت الوزير كولبار (Colbert) الّذي استجاب لهذا الطّلب بتهجيرهم وفق مرسوم ملكي صادر عن لويس الرابع عشر بتاريخ 2 أيار/مايو 1682.

Weyl, J., «Les juifs protégés...», *op. cit.*, p. 268.

(98) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 206، م: 92، و: 4، من قنصل فرنسا إلى محمد باي بتاريخ 12 آب/أغسطس 1856.

(99) Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, p. 428-430, traité du 23/2/1802.

خروجهم عن السّلط القضائيّة المحليّة وخضوعهم إلى نظام القضاء القنصلي(100)، الّذي لا يتوانى في دعم مصالح رعاياه سواءً بتبرئتهم أو بتخليصهم من التتبّعات القانونيّة وهي حالات كثيراً ما تواترت خلال القرن التّاسع عشر(101)، وسجّلتها العديد من الوثائق الرسميّة، فقد طالب القنصل الفرنسي في خطاب له شديد اللّهجة موجّه إلى الوزير حسين خوجة بعدم خضوع السّماسرة اليهود المنتمين إلى قنصليّته إلى القضاء الرّبوي على إثر قضيّة سمسار في خدمة تاجر فرنسي تعرّض إلى العقاب بالجلد، بل طالب هذا القنصل بالقصاص من الرّبّي شوعة بسيس الّذي أصدر هذا الحكم «. . . فالحقّ على الرّبّي لأنّه ما تأخّر في تصريف حكمه متى ما سمع أنّ السّمسار تحت حماية الفرنصيص. . . وبناءً على ذلك، الانتقام المطلوب لنا من الرّبّي المذكور هو أن يعملوا معه مثل ما عمل هو مع السّمسار الّذي تحت حمايتنا. ويكون القصاص فيه بحضرتنا ومن غير ذلك يكون معزول من منصبه. فإن يكون انتقام من غير ما ذكرنا لا نقبله. . . وأنّنا نسافر متوجّهاً بذاتنا إلى حضرة ملك فرنسا بإخباره عن هذه القضيّة المكدّرة ونعرض عليه أنّ محبّته ما لها قيمة عندكم ونعمل برتستو على جميع الضّرر والخسارة النّاتجة من سفرنا. . .»(102).

وإذا عبّر فرض هذه الامتيازات والإقرار بها عن هيمنة أوروبيّة واضحة، فإنّها عبّرت من جانب آخر عن تفطّن هذه القوى إلى الاستفادة الّتي يمكن أن تحصل من وراء انضمام اليهود إلى رعاياها، لذلك كان التّنافس على أشدّه بين القوى الأوروبيّة خاصّة فرنسا وبريطانيا بدرجة أولى، وهولندا وبعض الجمهوريّات الإيطاليّة وإسبانيا وغيرها من الدّول بدرجة أقلّ، لا لكسب ودّ التجّار اليهود بل لإغرائهم ليصبحوا ممثّلين وعملاء تجاريّين ووكلاء لبيوتات تجاريّة أوروبيّة تدعم تواجد هذه القوى بالبلاد كما تدعم حظوظ رعاياها من التجّار(103).

(100) Rousseau, A., *Les annales...*, *op. cit.*, p. 510.

(101) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 204، م: 57/9، و: 15، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ غرة ذي القعدة 1268.

(102) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 204، م: 57/3، و: 5، من القنصل الفرنسي إلى حسين خوجة باش مملوك بتاريخ 5 شوّال 1242.

(103) Weyl, J., «Les juifs protégés...», *op. cit.*, p. 268-269.

لذلك تواصل منح هذه الامتيازات وإثباتها في بنود المعاهدات الّتي أبرمتها إيالة تونس مع القوى الأوروبيّة على امتداد القرن التّاسع عشر(104)، بل أخذت منعرجاً آخر من التطوّر عندما لم يعد منحها مقتصراً على اليهود الّذين انخرطوا في خدمة السّلك الدبلوماسي الأجنبي والتّجار من رعاياهم، وامتدّت لتشمل النّخب التّجارية اليهوديّة سواءً القرنيّة أو المحليّة الّتي لم تكن لها علاقة مباشرة بخدمة القنصليّات الأجنبيّة. وأصبحت الحماية بذلك شكلاً من أشكال التحريض على الانعتاق من سلطة الباي بصورة قانونيّة شرّعتها بنود المعاهدات وفرضتها القوى الأوروبيّة الّتي تعاظم نفوذ ممثّليها واعتلى على نفوذ السّلط المحليّة، خاصّة غداة الهيمنة العسكريّة المباشرة، بدءاً بحملة اللورد اكسموث سنة 1816 لوضع حدّ للنشاط القرصني ومنع استرقاق المسيحيّين(105)، ثمّ مع الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 الّذي شرع الأبواب أمام مجموعات محليّة بأكملها للانتماء إلى السّلط الأجنبيّة.

وقد برزت الكاف أهمّ منطقة حدوديّة طلب البعض من سكّانها وخاصّة اليهود منهم الانضمام إلى حماية القنصليّة الفرنسيّة، متذرّعين بانتمائهم البعيد أو القريب إلى التّراب الجزائري، سواءً بحكم الجذور العائليّة أو بحكم المولد أو المنشأ، وهي أسباب بالرّغم من عدم صحّتها في العديد من الحالات، إلاّ أنّها خوّلت البعض منهم أن يصبحوا من عداد رعايا فرنسا طبقاً للمنشور الصّادر عن حكومة الاحتلال بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 1834(106).

وتفسّر لنا بعض الوثائق قلق السّلط المحليّة وتخوّفها من الأساليب الّتي يتوخّاها بعض المحلّيين من اليهود والمسلمين سواءً بالكاف أو بمنطقة الجريد الّتي انساق البعض من سكانها هي الأخرى وراء الرّغبة الملحّة لكسب الحماية الفرنسيّة وقد جاء فيها ما نصّه:

(104) Chalom, J., *Les Israélites*.... *op. cit.*, p. 47.

(105) وحول مراحل حملته على إيالة تونس انظر:

Chater, K., *Dépendance*..., *op. cit.*, p. 247-254.

(106) Nunez, J., *Sujets et protégés*..., *op. cit.*, p. 93.

«إن عندنا بعض أناس جريدية وغيرهم من رعية مولانا وسيدنا أدام عزه وولاه مدعين أنهم نسيون من رعية الدّولة الفرنصوية وكذلك اليهود الّذي بالكاف كلهم مدّعين أنّهم نسيون فأمّا الجريدية منهم بعض أناس سوفيّة حقاً وبعض أناس رعية الدّولة العلية. . . وادّعوا نسيون وهم قديمين العهد بالكاف منهم من له ثلاثين وأربعين سنة بالكاف ونحن ليس عندنا تحقيق ومعرفة بالنسيون من غيره من الجملة عندنا نفر يقال له أحمد بن نصيب الفوراري أبوه وجده بالكاف وأقاربه قديمين العهد لهم سنينا عديدة وادّعى الآن أنّه نسيون والحال أنّه له ثلاثة اخوة أحدهم عدلا الآن يسكن بالمحروسة والثاني عسكري بالطبجية بالكاف والثالث أوضه باشي زواوة وأمّا اليهود لما أردنا تقييد عدد رقابهم امتنعوا وادّعوا أنهم نسيون وجلّهم توانسة لأنّ يهود الكاف القدم لم يبقى منهم أحد والموجودين الآن منهم من له عشرين أو ثلاثين سنة بالكاف وأقلهم له ثمانية سنين وامتنعوا من التقييد وأما سبب دخول هاؤلاء النسيون للحماية الفرانصوية وهو أنّ الّذي يريد ذلك يتوجه لسوق هراس ويشهد بعض أناس أنّ أبوه وجدّه غربي ويوجه تلك الحجة للجزائر ومنها إلى فرانصا ويثبت أنّه نسيون»[107].

لم يقتصر التعلّق بطلب الحماية على سكّان المناطق المتاخمة للأراضي الجزائرية، بل تفاقمت هذه الظّاهرة بالمناطق الّتي تركّزت بها نيابات للقنصليّات الأجنبيّة خاصّة على الشّريط السّاحلي للإيالة، وإذا تتبّعنا هذه النّيابات نلاحظ

(107) لا تحمل هذه الوثيقة أيّ دلالات على تاريخ صدورها، كما غاب منها اسم مرسلها واسم المرسلة إليه، لكن منّا لا شكّ فيه أنّها موجّهة من عامل الكاف كما هو ثابت إلى أحد البايات، وحسب معرفتنا المتواضعة بنوعيّة الخطّ الذي كتب به وأسلوب كتابتها مقارنة بوثائق رسميّة أخرى، يجعلنا نرجّح أنّها وجّهت إلى أحمد باشا باي، إضافة إلى أنّ ظاهرة الحماية والتّشبه إلى خطورتها من قبل السّلط المحليّة قد تزامنت وفترة حكم هذا الباي. وبالرّغم من النّواقص الّتي تتضمّنها خاصّة فيما يتعلّق بتاريخها فإنّ اتخاذها للاستشهاد بها لما تتضمّنه من دقّة وشموليّة نسبية تصف بها تفاقم ظاهرة الحماية في المناطق القريبة من إيالة الجزائر والتعلّات الّتي يختلقها بعض الأهالي للتنصّل من حماية السّلطة المركزيّة.

استقطابها لعدد من المحليّين أغلبهم دون أدنى ريب من كبار التجّار اليهود الّذين اتّخذوا كممثلين تجاريّين أو سماسرة أو وكلاء أعمال للتجّار الأجانب أو لقناصل الدّول الأجنبيّة.

لم يغب تسجيل الشّواهد على هذه الظّاهرة بالوثائق الرّسميّة للسّلط المحليّة ابتداء من عهد أحمد باشا باي[108]، فالنّيابات القنصليّة الإنكليزيّة جلبت إليها بكلّ من سوسة وصفاقس والمهديّة عدداً محدوداً من التجّار اليهود ومنّت عليهم بحمايتها، لكن محدوديّة عددهم أخفت وراءها كثرة الأنشطة التجاريّة وقوّة الاستثمارات إلى جانب الحضور الدّائم والمتواصل بالمراكز التّجاريّة الكبرى للبلاد. كما سعت نيابات هذه القنصليّة إلى احتواء بعض العناصر اليهوديّة الّذين ادّعوا الانحدار من جبل طارق أو أنّ أصولهم تعود إلى هذه المنطقة الّتي تسيطر عليها بريطانيا[109].

وتميّزت عائلة ليفي (Lévy) في هذا المجال بشهرة واسعة نتيجة ثرائها، كما تفرّدت بعلاقة وطيدة جمعتها بأعضاء السّلك الدبلوماسي البريطاني الّذين تعاقبوا على القنصليّة الإنكليزيّة بالإيالة. ومن أبرز أفرادها في أواسط القرن التّاسع عشر، هودة ليفي الأب والابنان يوسف وموسى الّذين اتخذوا من سوسة مقرّاً دائماً لإقامتهم، ومن مينائها مركزاً لنشاطهم التّجاري مع مالطا أساساً، أو مع التجّار الإنكليز عبر موانئ السّاحل وميناءي البحيرة وحلق الوادي بالحاضرة. وقد خوّلهم مركزهم بالسّاحل وبالإيالة عموماً أن يتّخذوا مجموعة من السّماسرة والوكلاء اليهود لمتابعة أعمالهم بأغلب الموانئ[110]. وما امتلاك هذه العائلة لمركب تجاري أطلقت عليه وثائق الجمرك اسم «مركب هودة الليفي» إلاّ دليل على تمتّعها بثروة هامّة تأتّت لها من نجاح أنشطتها التجاريّة والماليّة وازدهارها[111].

---

(108) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 204، م: 57/ 9، و: 42، تعريب رسالة من قنصل فرنسا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 1851.

(109) Vance, W., *Cap sur Gibraltar*, Lombard, Paris, 1985, p. 17.

(110) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 204، م: 57/ 9، و: 31، تعريب رسالة من قنصل إنكلترا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 1846.

(111) أ.و.ت، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

أما النّيابات القنصليّة للجمهوريات الإيطاليّة وأساساً توسكانيا فبالرّغم من أنّها لا تحظى بوزن سياسي كبير بالبلاد[112]، فقد ضمّت إليها العديد من العناصر اليهوديّة القرنيّة بحكم العلاقة القديمة الّتي ربطت يهود ليفورنو بالسّاحة التجاريّة للإيالة، لكن البعض من هؤلاء لم يكتسبوا شرعيّة الحماية التوسكانيّة إلاّ بعد 1846 بحكم حداثة تركّزهم بالبلاد، وبحكم الاتّفاقية الّتي قيّدت المتفعين بالحماية بعدد السّنوات الّتي يقضّونها بالبلاد[113]. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ أغلب اليهود الأثرياء الّذين تواجدوا بالبلاد خلال القرن التّاسع عشر وخلقوا ديناميكيّة تجاريّة بين موانئ الإيالة والموانئ الإيطاليّة قد ورثوا انتسابهم إلى المدن الإيطاليّة، ثمّ شملتهم حماية واحدة إثر توحّد الجمهوريّات الإيطاليّة[114].

وتميّزت نيابات القنصليّة الفرنسيّة بكثرة استقطابها لعدد يعتبر هامًا نسبيًا من اليهود المحلّيين، ويعود ذلك إلى النّفوذ القويّ للقناصل الفرنسيّين وعلاقتهم بالسّلطة المركزيّة، وإلى انتشار العديد من النّيابات القنصليّة بأهمّ المراكز التّجاريّة بالبلاد حيث سجّلت مصادر معلوماتنا بعث ما لا يقلّ عن عشر نيابات قبل 1860، بل إنّ بعض هذه النّيابات قديمة النّشأة بداخل الإيالة، إذ تشير إحدى الوثائق الدبلوماسيّة الصّادرة في نهاية القرن السّابع عشر إلى تعيين نوّاب للقنصل الفرنسي بكلّ من سوسة والمنستير وصفاقس وجربة[115].

وتكشف بعض الكتابات عن مرسوم قنصلي صادر بتاريخ 23 آب/أغسطس 1768 يقضي بتكليف وكيل الشّركة الملكيّة لإفريقيا غارسين (Garsin) بمهمّة نائب قنصل ببنزرت[116]، كما تتضمّن بعض المذكّرات التجاريّة أسماء لنوّاب القنصل الفرنسي بحلق الوادي وبنزرت وسوسة والمنستير والمهديّة وصفاقس وجربة[117]،

---

(112) انظر ما سبق.

(113) سنتطرّق في هذه المسألة لاحقاً.

(114) Avrahmi, I; *le Mémorial de la communauté israélite ...*, *op. cit.*. p. 47.

(115) Grandchamps. P., «Désignation d'un vice-consul de France pour Sousse, Monastir. Sfax et Djerba en février 1687». *R.T.* janvier 1918, n°125. p. 44-46.

(116) Debbash, Yvan., *La nation française en Tunisie (1577-1835)*, éd. Sirey, Paris, 1957, p. 455.

(117) Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, t. III, p. 615-616 du 7/6/1825, p. 624 du 1/6/1826.

وذلك قبل إبرام معاهدة 8 آب/أغسطس 1830 الّتي أوصت في بندها الرّابع ببعث نيابات قنصليّة في كلّ المناطق بالإيالة، مع ضمان عدم تدخّل السّلطات المحليّة في ذلك[118]، الأمر الّذي شجّع أحد التجّار الفرنسيّين جون هنري ماتاي (Jean Henri Mattei) على السّعي بدافع شخصي طالباً إنشاء نيابة قنصليّة بقابس سنة 1851 إذْ أراد تركيز نشاطه التّجاري معلّلاً طلبه بالوضع المزري الّذي يعيشه يهود الجزائر بالمنزل وجارة وشنّني لافتقادهم لسند يحميهم ويرعى مصالحهم[119].

وإذا نجحت العديد من النّيابات القنصليّة المتواجدة بمختلف الجهات بالإيالة في استقطاب أثرياء التجّار اليهود، فإنّ الأمر يختلف تماماً بالنّسبة ليهود الحارة الكبيرة والحارة الصّغيرة بجربة، فالوثائق المعتمدة في هذا الجزء من الدّراسة والمتعلّقة بيهود جربة لا تمنحنا أدنى الدّلالات على طلب البعض منهم حماية القنصليّات الأجنبيّة[120]، أو الانخراط في خدمة التجّار الأوروبيّين، وهو أمر لافت للانتباه خاصّة وأنّ جربة تعدّ المركز الثاني بالإيالة من حيث عدد السكّان اليهود، ويعود ذلك حسب ما نرى إلى سببين أوّلهما الانكماش الشّديد الّذي تميّز به هذه الطّائفة والذّي يعبّر عن انغلاقها على نفسها ورفضها لكلّ ما هو أجنبي[121]، ويكمن السبب الثّاني في الفقر المدقع الّذي تعيشه الأغلبيّة السّاحقة منهم، وهو من الأسباب الّتي تنفّر السّلطات القنصليّة من احتوائهم، بما أنّ العناصر الثريّة والنّشطة تجاريًا وماليًا هي الغاية والمسعى.

لا شكّ أنّ هذه الشّبكة من النّيابات الّتي أنشأها النّفوذ القنصلي بالمناطق الحسّاسة بالإيالة، قد حثّت التجّار اليهود من الّذين يتحلّون بوزن تجاريّ وماليّ هامّ في جهاتهم على الانخراط في خدمة التجّار الفرنسيّين، وبالتّالي كسب الامتيازات الّتي تمنّ بها عليهم السّلط القنصليّة، الأمر الّذي أدّى ببعضهم إلى

---

(118) Ibid, p. 706, traité du 8/6/1830.

(119) A.N.P., Correspondance consulaires, t. 56, p. 80-81, rapport de J.H. Mattéi sur Gabès du 2/5/1851.

(120) انظر على سبيل المثال: مراسلات قيّاد جربة خلال الفترة الممتدّة بين 1840-1850، أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 97، م: 155، و: 35.

(121) Hagège, C., *Les Juifs de Tunisie...*, *op. cit.*, p. 59.

اختلاق أصول أجنبيّة لتمويه السّلطات المحلّية[122]، والأمثلة على هذه الظّاهرة تواترت لدى التجّار من أبناء الطّوائف المحليّة خاصّة في أربعينيات وخمسينيات القرن التّاسع عشر، حتّى أصبحت شهادات الحماية تباع وتشترى سواءً في الحاضرة أو في داخل البلاد[123].

وبتفاقم هذه الظّاهرة اتّخذت بعض قنصليّات الدّول الأجنبيّة وخاصّة الفرنسيّة إجراءات لمحاصرة المندسّين في حمايتها لإقصائهم منها، وذلك بفرض جوازات سفر على اليهود القادمين من المدن الجزائريّة والّذين يريدون الاستقرار بالبلاد التّونسيّة أو العمل بها في مرحلة أولى[124]، ثمّ بالمحاولات المتكرّرة لإحصائهم في مرحلة موالية لسحب شهادات الحماية من الأفراد الّذين لا يُجدُون نفعاً لها[125]. لكن إلى أيّ مدى جابه حكّام الإيالة هذه الظّاهرة؟ وبأيّ الطّرق تصدّوا إلى ما يمكن اعتباره تمرّداً على السّلطة المحليّة بانتساب هؤلاء إلى سلط أجنبيّة تحميهم وتسندهم؟

ب ـ موقف حكّام الإيالة من ظاهرة الحماية: من التشدّد إلى المرونة

لم تحدّد السّلطة المركزيّة إجراءات واضحة المعالم لمنع البعض من رعاياها من الاحتماء بغير حمايتها، ويبدو أنّ المعاهدة الّتي أُبرمت بين إيالة تونس وفرنسا سنة 1802، ومنحت نصيباً من الامتيازات لبعض السّماسرة اليهود، قد شرّعت الحماية، ووضعت في ذات الوقت حاجزاً قانونيًا أمام السّلطات المحليّة يُلزمها بعدم التدخّل في الوضع القانوني للمتمين إليها إلى أن ترفع عنهم حمايتها[126].

ونفس هذه المعاهدة أغرت البعض الآخر من التجّار اليهود بالسّعي لتحصيل

(122) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 204، م: 9/57، و: 18، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 25 ذي القعدة 1268 هجري.

(123) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 15، م: 142، و: 118، من أحمد باشا باي إلى قائد صفاقس بتاريخ 6 جُمادى الأخرة 1271 هجري.

(124) A.N.P.,.Correspondance consulaire, t. 50, p. 169 du 28/05/1832., p. 174 du 20/06/1832.

(125) Rey, F., *La protection...*, *op. cit.*, p. 241.

(126) سبق وأشرنا إلى أنّ تواصل الاحتماء بالقنصليّات الأجنبيّة هو رهين موافقة القنصل.

الامتيازات الّتي يتمتّع بها التجّار الأجانب. وبالرّغم من أنّ البند الرّابع من هذه المعاهدة يحدّ من سلطة الباي على البعض من رعاياه، إلاّ أنّه حظي بموافقة حمودة باشا باي لانحصاره في بادئ الأمر في عدد قليل ومحدود من السّماسرة اليهود، يحتّم النّشاط التّجاري تواجدهم في خدمة التّجار الأجانب. لكن التزامه بهذه المعاهدة لم يمنعه من الوقوف ضدّ البعض من يهود القرنة الّذين حاولوا الاحتماء بقنصليّات أجنبيّة، كما لم يمنعه من السّعي إلى فرض حمايته على بعض اليهود الأجانب الّذي يخوّلهم وضعهم القانوني الانتماء آليًا إلى قنصليّات البلدان الّتي انحدروا منها[127].

وإذا كانت مواقف حمودة باشا باي صارمة تجاه بعض التجّار اليهود الّذين تطلّعوا إلى الاحتماء، فإنّه لم يستطع بتشدّده قطع دابر هذه الظّاهرة أو الحدّ منها، ذلك أنّه لم يعد لليهود من خيار سوى التّشبث بها درءاً للتجنّي الّذي لحقهم من السّلط المحليّة خاصّة زمن الأزمات الّتي شهدتها البلاد[128]، والأمثلة على ذلك تقرّ بها أدبيّات العصر وتستنكرها، ففي أواخر سنة 1818 فرض محمود باي [1814–1824] على تجّار الطّائفة القرنيّة تجميع مبلغ ماليّ لا يقلّ مقداره عن 180,000 ريال مساهمة قسريّة منهم لتغطية مصاريف القصر الّذي عجزت مداخيل المخزن على كفايته، وقد ألزم بأداء هذا المبلغ 75 تاجراً تراوحت مساهماتهم بين 50 و2000 ريال[129].

---

(127) هم اليهود الّذين انحدروا من بعض البلدان الأوروبيّة وعدّوا من رعاياها بحكم انتمائهم إليها.

(128) توالت على إيالة تونس العديد من الأزمات في الفترة الّتي اعتلى فيها محمود باي [1814–1824] العرش الحسيني نخصّ بالذّكر منها استفحال الجفاف بين 1815 و1818 وتفشّي الأوبئة كالكوليرا والطّاعون بين 1818 و1819، وقد ساعدت هذه الأزمات على انتشار المجاعة والموت بين السكّان.

(129) وردت هذه المعلومات في: ...., Avrahmi, I: *le Mémorial de la communauté israélite* *op. cit.*, p. 27. استناداً إلى مصادر عبريّة. وقد ذهب في اعتقاد أغلبيّة المؤرّخين اليهود أنّ هذا المبلغ هو قيمة ضريبة الجزية، لكن أثبتت لنا الوثائق المحليّة استحالة بلوغ الجزية هذا القدر. بل إنّ هذا المبلغ الّذي تقدّره البعض من الدّراسات على أنّه يمثّل ربع مداخيل بيت خزندار على امتداد سنة كاملة، لم يكن إلاّ مبلغاً فرضه الباي عنوة على البعض من يهود الطّائفة القرنيّة لمجابهة بعض المصاريف، وهي طريقة كثيراً ما كان يلتجئ إليها العديد =

وأعقاب السّنة ذاتها أي سنة 1819 سخّر جميع اليهود بالحاضرة(130) لتطهير «فسقيّة الملاّسين، وألزمهم الخدمة فيها بأنفسهم، وجيههم وخاملهم، والعاجز في بدنه يدفع عوضاً للقادر منهم... ودام العمل فيها مدّة واليهود في شدّة، لتخصيصهم في مباشرة العمل...»(131).

لم تقتصر هذه المضايقات على اليهود المحلّيين فحسب، بل تعرّض لها بعض اليهود الأجانب المتمتّعين بحصانة قنصليّات الدّول الّتي انحدروا منها، فبين سنة 1822 وسنة 1823، أثيرت على السّاحة السّياسية في مناسبتين متاليتين القضيّة المعروفة «بقضيّة القبّعات»، وملخّصها أنّ محمود باي [1814-1824] أجبر كلّ اليهود المتواجدين بالإيالة دون استثناء على لبس القبّعة المخصّصة لليهود والّتي تميّزهم عن غيرهم من مسلمين ومسيحيّين.

ففي المناسبة الأولى وقع التعرّض إلى تاجر يهودي من رعايا بريطانيا بحكم انحداره من جبل طارق، وإجباره قسراً عن التخلّي عن لباسه الأوروبي مسايرة لتقاليد البلاد والالتزام بها. وفي المناسبة الثانية استهدف يهوديين من رعايا توسكانيا، وسيقا إلى الجلد والتّعذيب بتهمة التبجّح بالاحتماء بدولة أجنبيّة ومغالطة السّلطات.

لكن هذا التّصدّي العنيف لمجابهة المتبجّحين بالحماية - إن صحّت التّهمة

= من البايات زمن الأزمات، لتأكّدهم من امتلاك البعض من أفراد هذه الطّائفة لمخزون نقدي هامّ. حول المبالغ النقديّة لضريبة الجزية المجباة من يهود الطّائفة المحليّة أو يهود القرنة. انظر ما أوردناه في القسم الأول من هذه الدّراسة، وانظر ما تضمّنته «الزمة الجزية» في الفصل المخصّص للزم اليهود. وفيما يتعلّق بالأخطاء الّتي تضمّنتها بعض الدّراسات حول هذا المبلغ انظر خاصّة:

Sebag, P., *Histoire des juifs..., op. cit.*, p. 91. Nunez, J., *Sujets et protégés..., op. cit.*, p. 54.

(130) إذا عمّم ابن أبي الضّياف فرض السّخرة على جميع اليهود المتواجدين بالحاضرة فإنّه يمكن استثناء اليهود المحميين واليهود الأجانب الّذين لا يخضعون إلى مثل هذه الأعمال باعتبارهم من عداد رعايا الدّول الأجنبيّة، وإضافة إلى هذا يمكن استثناء البعض من يهود الطّائفة القرنيّة بحكم أنّه سبق لهم تأدية مبلغ ماليّ هامّ إلى المخزن كما بيّنا ذلك. حول المصدر انظر أدناه.

(131) **الإتحاف**، ج3، ص166.

الموجّهة إليهم ـ لم يثن عزائم بعض اليهود عن التنصّل من تبعيّة الباي بقدر ما حثّهم على التشبّث الشّديد بالانتماء إلى الدّول الأوروبيّة، إضافة إلى أنّ سياسة القمع قد أتاحت الفرصة أمام السّلك الدبلوماسي الأجنبيّ للتدخّل بشدّة لجبر الأضرار الّتي تستهدف رعاياه من اليهود، فالقنصل الإنكليزي أجبر محمود باي في أعقاب الحادثة الأولى على الاعتراف بخطئه وألزمه بالتّراجع عن قراره وبعدم التدخّل في شؤون رعايا بريطانيا بمن فيهم اليهود. وفي الحادثة الثانية كان تحرّك قنصل توسكانيا حثيثاً لإتمام المعاهدة التّونسيّة التوسكانيّة الّتي وقع الاتّفاق بشأنها منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1822 وتأخّرت المصادقة عليها.

لكن إذا كانت إحدى غايات إبرام هذه المعاهدة وضع حدّ للتّجاوزات الّتي يتعرّض لها رعايا توسكانيا من اليهود أساساً، فقد أبرزت جانباً آخر من تحديد الوضع القانوني ليهود الطّائفة القرنيّة وأوجه التّعامل معهم، فالفقرة الثّالثة من البند الثاني[132] تنصّ على اعتبار رعايا الباي كلّ يهودي قدم من ليفورنو واستقرّ بالبلاد التّونسيّة منذ زمن بعيد أو لعدّة سنوات، وهذا الاستقرار يلزمه بدفع نفس الأداءات الّتي يخضع إليها الأهالي. أمّا اليهود الّذين سيحلّون بالبلاد بعد إبرام المعاهدة فيقع اعتبارهم من رعايا توسكانيا شريطة أن يكونوا حاملين لجوازات سفر توسكانيّة ولا تتعدّى إقامتهم بالإيالة سنتين، وإذا تجاوزوا هذه المدّة فإنّ الحماية التوسكانيّة تسحب منهم ويصبحون من عداد رعايا الباي[133].

قد تحيلنا هذه الفقرة إلى سياسة مرنة في حلّ من العنف توخّاها الجانبان المتعاهدان لتأطير الوضع القانوني ليهود القرنة ومحاصرته، إلاّ أنّها لم تراع إلاّ مصالح عدد محدود منهم، أي أنّها خدمت مصالح التجّار العابرين دون الأغلبيّة الّذين قدموا من ليفورنو إلى الإيالة، و عبّرت إقامتهم الطّويلة عن استقرارهم

(132) تضمّ المعاهدة ديباجة و12 بند، وقد احتوى البند الثّاني أربع فقرات، تتعرّض الأولى إلى حريّة التبادل التّجاري بين البلدين، والثّانية نصّت على الامتيازات الممنوحة للتجّار التّوسكانيين بإيالة تونس، وخصّصت الفقرة الثالثة إلى الوضع القانوني ليهود القرنة، أمّا الفقرة الرّابعة والأخيرة فقد تعرّضت من جانب آخر إلى الامتيازات الممنوحة للتجّار التّونسيين بتوسكانيا. انظر:

Rousseau, A., *Les annales...*, *op. cit.*, p. 552-555.

(133) المصدر السّابق، ص553.

النّهائي بها. فالتّمعّن في خفايا هذا البند من المعاهدة يؤكّد تجاهل السّلطات التوسكانيّة توق هؤلاء لحمايتها، وحرصهم الشّديد على أن يكونوا من ضمن رعاياها. بل وكأنّ هذا البند إجمالاً يؤكّد على اتّفاق حول اقتسام غنيمة - إن جازت العبارة - أو بالأحرى اقتسام المكاسب الّتي تُجْنَى من أنشطة التّجارة العالميّة للعديد منهم، فالسّلطات التّونسيّة إذا وافقت على هذا البند فلأنّه يضمن لها عدم خروج يهود القرنة عن رايتها وطوعها. وإن صادف وأراد أحد أفراد هذه الطّائفة مغادرة البلاد نهائيًا إلى بلد آخر فهو مجبر على أداء مبلغ مالي مقابل السّماح له بالخروج، كما حدث للذمّي إسحاق ولد القائد شموئيل الّذي «. . . سرّحه المعظّم سيدنا روّح لبلاده القرنة هو واخوته وأعياله. . .»، نظير 5,000 ريال تكفّل بدفعهم القائد شوعة بعد السّفر(134). وكأنّ أفراد هذه الطّائفة محكوم عليهم بالإقامة المؤبّدة بالإيالة، فمن وجهة نظر السّلط المحليّة فإنّ الاحتفاظ بالمستقرّين منهم على أراضيها، هو احتفاظ بأقليّة ذات عناصر لها وزن اقتصاديّ هامّ على مستوى السّوق المتوسّطية.

لا شكّ أنّ معاهدة 1822 تمثّل ضربة قاسية ليهود الطّائفة القرنيّة أدّت إلى انقسامها إلى مجموعتين واحدة قديمة وأخرى جديدة، إضافة إلى أنّها قطعت أمام العناصر الّتي استقرّت بالبلاد أمل الانتماء نهائياً إلى بلد أوروبي، وحتّى بعد موافقة أحمد باشا باي [1837–1855] على إدخال تعديل على البند الثّاني من المعاهدة تحت إلحاح القنصل الإنكليزي توماس ريد (Thomas Reed)(135)، والمساعي الحثيثة لقنصل توسكانيا هنري نيسن (Henri Nyssen)، فإنّ هذا التّعديل الّذي نصّ أساساً على إلغاء تحديد الإقامة بمدّة زمنيّة مضبوطة، لم يشمل إلاّ الّذين استقرّوا بالبلاد بعد سنة 1822، واستثنى المستقرّين منهم قبل هذا التّاريخ(136).

(134) أ.و.ت.، دفتر رقم: 102، يتضمّن البعض من مداخيل الباي من خطايا و«دوايا» وضيافة، بتاريخ 1757–1759.

(135) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 64، م: 778، و: 7، من قنصل إنكلترا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 16 أيار/مايو 1845.

(136) Masi, C., «Fixation...», *op. cit.*, p. 341.

يتضمّن المرجع أعلاه مراسلة من أحمد باشا باي إلى دوق توسكانيا الأكبر بتاريخ 13 ذو القعدة 1262 الموافق ليوم 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1846، وفيها يوافق على تعديل الفقرة الثّالثة من البند الثّاني من معاهدة 1822.

لم يكن «تفويت» أحمد باشا باي في بعض اليهود من رعاياه تنازلاً نتيجة ضغوطات قناصل الدّول الأوروبيّة، بل إنّ مراجعته للمعاهدة هي من قَبِيلِ مسايرة الظّرف التّاريخي الّذي انتشرت فيه الأفكار الإصلاحيّة، وتمخّضت عنه العديد من القيم الإنسانيّة الّتي تنادي بحريّة الفرد وحريّة الأقلّيات في تحديد مصيرها. وأبرز الأمثلة على هذا التوجّه قرار السّماح للمسيحيّين بتوسيع كنيستهم ومنحهم أرضاً لذلك مع إعفائهم إعفاءً تامّاً من أداء معلوم كراء هذا الفضاء الدّيني(137)، ثمّ قراره المشهود الّذي أمر فيه بعتق العبيد السّود عتقاً شاملاً وتامًّا(138). وقد جاء الإعلان عن هذين القرارين مباشرة قُبَيْلَ المصادقة على تعديل المعاهدة وتثبيت انقسام الأقليّة اليهوديّة القرنيّة والسّماح بانتماء جزء من أفرادها قانونيًّا إلى توسكانيا.

لا تنمّ موافقة أحمد باشا باي عن انقسام الطّائفة القرنيّة على انتهاجه لسياسة أحاديّة الجانب تجاه ظاهرة الحماية، بل إنّ سياسته عموماً اتّسمت بالمراوحة بين التّشدّد حيناً والمرونة أحياناً، فقد سبق له أن أوقف أنشطة بعض البيوتات التجاريّة الفرنسيّة لانتدابها عدداً كبيراً من السّماسرة اليهود الّذين سيصبحون من عداد رعايا الدّولة الفرنسيّة، وحدّد عدد المنتدبين بسمسارين اثنين لكلّ مؤسّسة تجاريّة لها استثمارات ماليّة وتجاريّة بالإيالة، دون أن يعدل عن قراره أو تلين عريكته تجاه إلحاح السّلطات الفرنسيّة(139).

خلافاً لهذا التّشدّد الّذي لا ينبئ إلاّ عن رفضه الصّريح لاحتماء بعض العناصر اليهوديّة بحماية دولة أجنبيّة، كان تعامله مع أولئك الّذين حصلوا على

---

(137) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 64، م: 755، و: 33، أمر عليّ صادر عن أحمد باشا باي في منح النصارى أرضاً لتوسيع كنيستهم، بتاريخ أواخر صفر 1261 هجري / شباط/فبراير 1845. انظر كذلك: **الإتحاف**، ج4، ص79.

(138) لم يصدر أحمد باشا باي قراره النهائي بعتق العبيد السّود إلاّ بعد أن تدرّج في ذلك، ففي سنة 1841 أمر بمنع بيعهم في سوق البركة وألغى لزمته الّتي تقدّر بحوالى 30,000 ريال في السّنة، كما أمر في نفس التّاريخ بهدم الدّكاكين المخصّصة لعرضهم للبيع، ثمّ منع تصديرهم للاتّجار بهم كالبضائع. وفي سنة 1842 أصدر أمراً عليًّا يقضي بأنّ المولود من نسل العبيد بالإيالة حرّ لا يباع ولا يشترى. في هذا الصّدد انظر: **الإتحاف**، ج4، ص86-87. انظر كذلك: Larguèche, A., *L'abolition de l'esclavage...*, *op. cit.*, p. 6-10.

(139) A.N.P., *Correspondances Consulaires*, t. 53, p. 164-165, du 14/04/1842.

الحماية وحسم في وضعهم القانوني بدخولهم تحت لواء القنصليّات الأوروبيّة، في غاية من السّلاسة والمطاوعة، ويتّضح لنا هذا السّلوك من خلال الأوامر العليّة الّتي أصدرها لفضّ العديد من قضايا التّداين، إذ بمجرّد مراسلة من قنصل دولة ما يأمر بإجبار المدين على خلاص ما تخلّد بذمّته من دين، وغالباً ما يكون هذا المدين من رعاياه المسلمين الّذين كبّلتهم ديون السّماسرة والتّجار والمرابين اليهود من المحتمين بدول أجنبيّة[140]، كما لا يتوانى في مناسبات عدّة في إصدار أوامره بـ: «تعرقيل» أملاك المدين ووضعها على ذمّة الدّائن[141]، أو وضع المدينين تحت طائلة التّعذيب لإرغامهم على أداء ديونهم، ففي دعوى المركانتي شولال مثلاً - وهو يهودي مُحتم بالقنصليّة الفرنسيّة - ضدّ ثلاثة تجّار مسلمين من صفاقس تماطلوا في إرجاع الدّين الّذي عليهم، وتحصّنوا بزاوية هروباً من التتبّعات القانونيّة، أمر أحمد باشا باي، قائد الجهة «بتثقيلهم بالحديد تضييقاً عليهم»[142].

ولا نبالغ إذا اعتبرنا أنّ هذه المرونة في التّعامل مع الأجانب وبعض اليهود المحميين قادته إلى حدّ الإذعان إلى قرارات السّلط الأجنبيّة، ففي مراسلة له إلى القنصل الفرنسي ورد ما نصّه: «. . . أمّا بعد فقد بلغنا كتابكم في 2 اشتمبر وما ذكرتم لنا أنّ رعيّة الفرنسيس لا تنالهم يد غير يد نائبهم ولا يقع فيهم حكم إلاّ

(140) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 1، م: 12، و: 493، من أحمد باشا باي إلى قنصل إنكلترا بتاريخ 15 جمادى الأول 1262 هجري .صن: 208، م: 130، و: 45، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 18 شوال 1272 هجري.

(141) نفس هذه الظاهرة نجدها في المغرب الأقصى في ثمانينيات القرن التّاسع عشر، حيث تفاقم الاحتماء بالدّول الأوروبيّة الأمر الّذي أدّى إلى اتّساع نفوذ اليهود المحميين بتوريط العديد من الأهالي في سلسلة من الدّيون اللاّمنتهية وضغطهم على المخزن لاسترجاع ما تخلّد بذمّة رعاياه. وقد تحوّل العديد من التجّار اليهود من خلال عمليّات الرّهن وما يتبعها من مصادرات لأملاك الدّائنين إلى مالكين عقاريين لمساحات كبيرة من الأراضي الفلاحيّة. في هذا الصّدد راجع:

Kebib, M., *Juifs et musulmans au Maroc* (1859-1948), Univ. Mohammed V, Rabat, 1994, p. 253-256.

(142) المصدر السابق، صن: 15، م: 142، و: 11823، من أحمد باشا باي إلى محمد بن الشيخ قائد صفاقس بتاريخ 6 جُمادى الآخرة 1271 هجري.

بمحضره وموافقته وطلبتم أن نأمر العمّال بصفاقس أن لا يقع مثل هذا والجواب أنّ ما ذكرته معلوم محقّق مسلّم لا خلاف فيه ونازلة اليهودي سبب وقوعها الغلط والاختلاف في الفهم كما عرفناكم قبل هذا وأمرنا قائد صفاقس مشافهة بردّ البال من عدم وقوع هذه النّازلة وكلّ ما يثبت أنّه فرانسيس لازم يسلم إلى نائبكم»[143].

هذه السّياسة الّتي توخّاها أحمد باشا باي ذهبت بظنّ البعض أنها موالاة لغير رعاياه، ومناصرتهم على من هم في ذمّته، إلى حدّ نعته بـ: «باي اليهود والنّصارى»[144]. ويبدو أنّ توجّهه هذا لا يخلو من اعتبارات مصلحيّة تخدم مشاريعه الإصلاحيّة الّتي تتطلّب مصاريف ذات بال، فالقرن التّاسع عشر هو قرن الحريّة التجاريّة كما هو قرن امتلاك السّيولة النّقدية، وهي المتوفّرة دون أدنى ريب لدى نخبة من التجّار اليهود والأجانب، وبمنح اليهود أساساً ما يتوقون إليه من حريّة وما يطالبون به من عدل لكفّ المظالم عنهم، كسب له وضمان لهم أيضاً للتّعامل معه، بما أنّهم أصبحوا في مأمن من تجاوزات «الحاكم الظّالم» الّتي قد تتلف أرزاقهم، كما حصل لبعضهم في مناسبات عديدة.

فبماذا اتّسمت الأنشطة التجاريّة للنّخب اليهوديّة المحميّة؟ وما هو وزنهم على السّاحة التجاريّة للإيالة؟ وهل ساهموا في دعم مشاريع الحداثة الّتي أراد أحمد باشا باي تأسيسها؟

2 ـ الأنشطة التّجارية لليهود المحميّين واليهود الأوروبيّين بالإيالة

لا يمكن أن ننزّل انتشار ظاهرة الاحتماء وتوسّع نطاقها في غير هذا الإطار التّاريخي الّذي جمع بين مصالح المخزن ومصالح نخب المال والتّجارة من اليهود، فقد انتهى الأمر بأحمد باشا باي إلى قبول حريّة الانتماء، خاصّة بعد أن أفتى الشّيخ إبراهيم الرياحي بجواز احتماء المسلمين بدول أجنبيّة، عندما عرضت عليه

(143) أ.و.ت، س.ت، صن: 204 ، م: 9/57 ، و: 16، من أحمد باشا باي إلى القنصل الفرنسي بتاريخ 19 ذي القعدة 1267 هجري.

(144) الإتحاف، ج4، ص172.

نازلة الشّيخ محمد العنّابي قاضي رأس الجبل الّذي لجأ إلى القنصليّة الإنكليزيّة اتّقاء جور أحد خاصّته(145).

ولا تعدّ هذه الحادثة فريدة من نوعها زمن أحمد باشا باي، فقد سبق أن التجأت أبرز الوجوه المخزنيّة إلى مثل هذا الحلّ، فالأخوان فرحات وحسونة الجلّولي فرّا إلى مالطا، وإلى نفس المكان كانت وجهة حسونة بن الحاج(146)، في حين اختار محمود بن عيّاد الهروب إلى فرنسا والاستقرار بها نهائيّاً(147).

ولا نستبعد أن يكون أحمد باشا باي قد تفطّن إلى أنّه لم يعد للحاكم حقّ الولاء الدّائم على رعاياه، وإذا أجاز هذا الاحتماء للمسلمين على وجه شرعي مستنداً إلى أبرز رجال الدّين في ذلك العصر، فكيف لا يجيزه لرعاياه من اليهود وهو الّذي بدرت منه محاولات لاستقطاب نخبهم واستمالتهم خدمةً لمشاريعه الإصلاحيّة(148).

وقد احتفظت لنا الوثائق الصّادرة عن إدارة الجمارك زمن أحمد باشا باي خاصّة بعديد العيّنات الّتي تشير إلى تأقلم النّخب التّجارية اليهوديّة مع هذه الظّرفية، الّتي وفّرت لهم فرصاً لا تُحصى لتنمية حقول استثماراتهم.

---

(145) يتعرّض ابن أبي الضّياف إلى هذه النّازلة مبرزاً الحوار الّذي جمعه بالشّيخ إبراهيم الرياحي في الغرض. وفحوى القضيّة تتلخّص في أنّ صالح شيبوب أمير لواء عسكر غار الملح وبنزرت أجبر ابنَي الشّيخ محمد العنّابي على العمل بسراية غار الملح، وبالرّغم من افتدائهما بالمال لإعفائهما من هذا العمل القسري، فإنّ صالح شيبوب أصرّ على عدم الإفراج عنهما، فما كان من الشيخ إلاّ الاتجاه إلى القنصل الإنكليزي طالباً حمايته وتدخّله في القضيّة، وقد أدّت وساطة هذا القنصل إلى الحصول على أمر من أحمد باشا باي يعفي الابنين من هذا العمل ويضمن لهما ولأبيهما الأمن والسّلامة. وفي إطار هذه القضيّة صدرت فتوى الشيخ إبراهيم الرياحي في جواز احتماء المسلمين بدولة أجنبيّة بعد الاستفسار الّذي قدّمه ابن أبي الضّياف بطلب من الباي نفسه. **الإتحاف**، ج4، ص117-118.

(146) لم تذكر المصادر الإخباريّة طلب هؤلاء حماية هذه السّلطات مباشرة، لكن لجوءهم إلى هذا الحلّ كان لغاية الاحتماء بسلطات أجنبيّة. **المصدر السّابق**، ص48، 81.

(147) **المصدر نفسه**، ص150-155.

(148) الأمثلة متعدّدة في هذا الجانب، انظر على سبيل المثال: قيمة المبالغ الّتي وظّفها اليهود للإشراف على «لزمة الشّقة» و«لزمة كساوي العسكر» اللّتين تعرّضنا إليهما في الباب الثّاني من هذه الدّراسة.

جدول رقم 36
المورّدون بإيالة تونس من بلدان أوروبيّة (1844-1845)
(عددهم وعمليّاتهم التّجارية والأداءات الموظّفة على بضائعهم)[149]

الفئات التّجارية		عدد التّجار: العدد	عدد التّجار: النّسبة المئويّة	عدد العمليّات: العدد	عدد العمليّات: النّسبة المئويّة	الأداءات: المبلغ (بحساب الرّيال)	الأداءات: النّسبة المئويّة
تجّار مسلمون		3	2,34	16	0,40	1,114	0,47
تجّار أوروبيّون	مالطيّون	27	21,09	789	19,57	13,544	5,65
	يونانيّون	21	16,41	506	12,55	10,206	4,26
	إيطاليّون[150]	11	8,59	363	9,00	22,357	9,33
	فرنسيّون	9	7,03	403	10,00	39,245	16,38
	إنكليز	4	3,13	239	5,93	18,642	7,78
	آخرون	7	5,47	96	2,38	6,424	2,68
الجملة		79	61,72	2,396	59,42	110,418	46,10
تجّار يهود	قرانة	18	14,06	818	20,29	49,561	20,69
	محليّون	14	10,94	402	9,97	24,511	10,23
	محميّون	10	7,81	263	6,52	36,418	15,20
	أجانب	4	3,13	137	3,40	17,509	7,31
الجملة		46	35,94	1,610	40,18	127,999	53,44
المجموع العام		128	100	4,032	100	239,531	100

لا نبغي من وراء بسط هذه الإحصاءات القيام بتحليل دقيق لحركة التّوريد بالإيالة، بل نروم التّركيز على الفئات التجاريّة الجديدة الّتي لم نتعرّض إليها سابقاً، ومقارنتها كلّما دعت الضّرورة بالفئات التّجاريّة الأخرى على مستوى الحضور

(149) اعتمدنا لبسط هذه الإحصاءات على: أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.
(150) يتكوّن هؤلاء التّجار من: الصاردو والسّليان والنابوليتان والجنويّين.

والنّشاط أو على مستوى الأداءات الموظّفة على بضائعهم والّتي تعكس حجم استثماراتهم[151]. ومن بين هذه الفئات الجديدة على مستوى هذا الإحصاء نجد اليهود المحميّن واليهود الأوروبيّين.

أ ـ النّشاط التّجاري لليهود المحميّين

ليس بوسعنا أن نقرّ بحداثة عهد هذه الفئة من التّجار بالسّاحة التّجارية للإيالة، فحضورهم بها وإن كان يعود إلى فترات سابقة، إلاّ أنّه اتّسم بضعف عددهم ومكانتهم الماليّة، على خلاف هذه الفترة الّتي أنبأت إحصاءاتها عن مزاحمتهم القويّة لبقيّة الفئات التّجاريّة الأخرى سواءً اليهوديّة أو الأجنبيّة، خاصّة على مستوى الأموال المرصودة لجلب البضائع الأوروبيّة.

وقد تشكّلت هذه المجموعة من حوالى عشرة تجّار[152]، انتمى أربعة منهم إلى حماية القنصليّة الفرنسيّة وهم، دافيد معطي وهودة الزبر وموشي بن أبراهام فلاح وشوعة قندوز. واستقطبت القنصليّة الإنكليزيّة كلاًّ من يعقوب ليفي رشالوم بسيس. في حين انضوت بقيّة المجموعة كلّ على حدة تحت حماية القنصليّة الهولنديّة والسّويدية والإسبانيّة وهم على التّوالي، رفائيل سمارية وهودة قنونة ودانيال كرتوزو.

وبتتبّعنا لألقاب هذه المجموعة ونسبهم العائلي، نلاحظ أنّ أغلبهم من المحلّيين، فمعطي والزبر وفلاح وقندوز وبسيس وقنونة هم من اليهود الّذين

---

(151) الطّريقة الّتي ستوخّاها للنظر في بيانات هذا الجدول الجأتنا إليها ضرورة تفادي تكرار بعض المفاهيم والمصطلحات.

(152) من المحتمل أن يكون قد تسرّب خطأ في إحصائنا ذلك أنّنا لم نهتد إلى تحديد انتماء تاجر واحد من هذه المجموعة، هل هو من اليهود المحلّيين أي من رعايا الباي، أم من اليهود المحميّين الخاضعين إلى إحدى السّلطات القنصليّة؟ فقد عثرنا في وثيقة يتيمة على ادّعائه بأنّه «حماية»، لكن لم تثبت هذه الوثيقة صحّة هذا الادّعاء من عدمه، إضافة إلى أنّ الاسم في حدّ ذاته يجعلنا نشكّ أنّه لنفس الشّخص، ففي وثائق الجمرك ورد الاسم الثّاني فقط، أمّا في وثيقة الادّعاء فقد ورد الاسم الثلاثي، وهذا الشّك جعلنا نحيد على تضمينه إلى قائمة اليهود المحميّين خاصّة وأنّ نشاطه المالي في هذا القطاع يكاد لا يغيّر من شيء ولا يضيف الكثير إلى أنشطة المجموعة ككلّ.

أطلقت عليهم العديد من الوثائق تسمية «التوانسة»، نظراً لأنّ جذورهم المحليّة ضاربة في القدم[153]. أمّا ليفي وسمارية وكرتوزو فهم دون أدنى ريب من أبناء الطّائفة القرنيّة الّتي يعدّ جزء من أفرادها بمثابة المحلّيين، لكن تمسّك أغلب البايات بحمايتهم صدّهم عن اكتساب جنسيّات البلدان الّتي انحدروا منها[154]، استناداً إلى الأعراف اليهوديّة الّتي انبنى عليها انقسام اليهود إلى طائفتين[155]. واستناداً كذلك إلى قيود الوضع القانوني الّذي أطّر تواجد اليهود بإيالة تونس وبأرض الإسلام عامّة، وحرمهم من حق الانتماء الجغرافي طمساً لمعالم هويّتهم[156].

ولا يمكن أن نأخذ الأعداد الّتي قدّمنا في ارتفاعها أو في تدنّيها مؤشّراً دالاً على أنّ اليهود «التّوانسة» هم أكثر سعياً من يهود القرنة إلى حماية القنصليّات الأجنبيّة وتشبّثاً بها، وإن انطبق هذا على فترات لاحقة، فإنّه لا ينطبق على فترة هذا الإحصاء أو الفترات السّابقة له، فظاهرة الحماية غدت موضة العصر - إن جازت العبارة - خاصّة خلال العشريّة الأولى من حكم صاحب المشيريّة، إذ تاق إليها كلّ اليهود «التّوانسة» والقرانة على السّواء[157]، باعتبارها امتيازاً يخلّصهم من قيود المجتمع الإسلامي وحكّامه، ويقرّبهم في الوقت ذاته من المجتمعات الغربيّة الّتي باتت نهضتها الشّاملة المحرّك الرّئيس لنشاط التّجارة العالميّة بتوجيهها وتحديد فضاءاتها.

أمّا أعقاب هذه الفترة وخاصّة مع مطلع خمسينات القرن التّاسع عشر تقلّص نوعاً ما طلب القرانة للحمايات الأجنبيّة نظر لأنّ نسبة منهم انضوت آليّاً تحت

(153) أ.و.ت، س.ت، صن :64، م: 778، و: 6، قائمة تشتمل على كلّ ألقاب اليهود رعايا الباي، بتاريخ 24 جُمادى الآخرة 1282 هجري.

(154) سبق وأن تعرّضنا إلى هذه المسألة، انظر سابقاً.

(155) انظر: ما تضمّنه الفصل الأول من هذه الدراسة حول انشقاق الطّائفتين اليهوديّتين بإيالة تونس.

(156) لا نقصد بهذه العبارة طمس معالم هويّتهم الدّينية، بل نقصد بها هويّة انتمائهم إلى بلد غير البلد الّذي يقيمون فيه.

(157) ما عدا أفراد الطّائفة اليهوديّة المحليّة المستقرّة بجربة كما سبق وذكرنا.

الحماية التوسكانية[158]، بالمقابل عبّرت جملة من الوثائق عن ارتفاع عدد «التوانسة» من اليهود الّذين منحوا حماية القنصليّات الأجنبيّة[159]، خاصّة منهم كبار التجّار اقتياداً بتحوّل وضع القرانة وانتمائهم قانونيًا إلى فضاء أوروبيّ.

على مستوى حضورهم بالسّاحة التجاريّة للإيالة مثّلت المجموعة اليهوديّة المحميّة نسبة 7,8% من إجمالي عدد التّجار النّشيطين بمينائي حلق الوادي والبحيرة. وإن عدّت هذه النّسبة قليلة مقارنة بحضور بعض التّجار الآخرين مثل المالطيّين واليونانيّين، أو مقارنة بحضور بعض الفئات التّجاريّة في صلب المجموعة اليهوديّة ككلّ مثل القرانة أو اليهود المحلّيين، فإنّ هذه القلّة لم تنعكس سلباً على مستوى نشاطهم، خاصّة إذا نظرنا إلى قيمة المبالغ الّتي تأتّت للمجمرك من البضائع الّتي ورّدوها، أو تلك الّتي وردت بأسمائهم، إذ وظّف عليها 36,418 ريالاً وربع الرّيال أي بنسبة (15,20%) من جملة مداخيله زمن هذا الإحصاء.

وتبعاً لقيمة هذا المبلغ احتلّ اليهود المحميّون المرتبة الثّالثة في السّلم التّفاضلي لهذا القطاع، بالرّغم من أنّ أداءاتهم كادت تساوي وأداءات التّجار الفرنسيّين ذوي الخبرة والتّجربة القديمة بالوسط التّجاري للإيالة، وبمقارنة المبلغين لا يمكن أن تكون حصيلة الفارق بينهما ذات مستوى هامّ، بل هو فارق ضئيل لا تنبني عليه مزاحمة فعليّة أو أسبقيّة هامّة.

وعلى نقيض المستوى التّجاري للفرنسيّين لم يفق اليهود المحميّين سوى الدّرجات الّتي اعتلتها النخب التجاريّة القرنيّة المعتادة على تصدّر المناصب الأولى، سواء من خلال عدد العمليّات أو من خلال الأداءات الّتي بلغت 49,561 ريالاً، وهو مبلغ يفوق خُمس ما استخلص من جميع التّجار، ورافقه في نفس المستوى من الارتفاع عدد العمليّات الّتي أمّنوها والمحدّدة بحوالى 818 عمليّة.

---

(158) مجموعة هامّة من يهود القرنة شملهم تعديل البند الثاني من المعاهدة التوسكانيّة التونسيّة لسنة 1846. سبق وأن تعرّضنا إلى هذه المسألة بالتّدقيق.

(159) في هذا الإطار سعت السّلطات المحليّة إلى ضبط قائمة رسميّة بألقاب اليهود «التوانسة»، لتشديد الحصار على المندسّين إلى الحمايات القنصليّة أو المتحلين لهذه الصّفة. انظر: أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 64، م: 778، و: 6. سبق ذكرها.

وإن كنّا اتّخذنا من عدد العمليّات التجاريّة بشكل عام في قطاعي التّصدير والتّوريد مؤشّراً من المؤشّرات الدّالة على مستوى حضور الفئات التجاريّة بموانئ الإيالة ونشاطهم المستمرّ بها، فإنّ هذا المؤشّر لا يكاد ينطبق على نشاط اليهود المحميّين بما أنّ عمليّاتهم لم تتجاوز نسبتها (6,25%) من المجموع العام، وهو عدد متدنّ بالمقارنة مع عدد العمليّات الّتي أشرفت عليها أغلب الفئات التّجارية الأخرى. لكن إذا نظرنا إلى هذا النّشاط من زاوية مغايرة، نلاحظ أنّه من أرفع المستويات، فمتوسّط الأداء على العمليّة الواحدة وصل إلى 138,5 ريالاً، في حين تراوح لدى الفئات التّجارية الأخرى بين 17,25 ريالاً كحدّ أدنى و128 ريالاً كحدّ أقصى[160]. وغالباً ما يشير ارتفاع متوسّط الأداء على العمليّة الواحدة إلى ارتفاع قيمة البضاعة والعكس جائز كذلك، وأبرز الأمثلة الّتي يمكن أن نتّخذها لتوضيح هذا الجانب النّشاط التّجاري للمالطيّين واليونانيّين، إذ بالرّغم من ارتفاع عدد العمليّات الّتي أمّنوها، فإنّ أداءاتها تعدّ متواضعة جدّاً، بل هي من أقلّ الأداءات، ودون شكّ لا ينتج هذا الضّعف إلاّ ضعفاً مماثلاً.

وفي نفس هذا الإطار من المقارنة، يبدو أنّ البضائع الّتي ورّدها اليهود المحميّون، قد انطلقت من عمليّات مدروسة بناءً على طلبات مسبّقة، وهي طريقة تيسّر لهم تصريفها في زمن محدود مع ضمانه أرباحاً متأكّدة.

ولم تكن هذه الطّريقة نابعة من تعاملهم مع البلدان الأوروبيّة فحسب، بل واكبت أعمالهم في البلدان الإسلاميّة، طبقاً لما حصلنا عليه من بيانات إحصائيّة.

---

(160) انطلاقاً من البيانات الإحصائيّة الّتي احتوى عليها جدول «المورّدون بإيالة تونس من بلدان أوروبيّة (1844-1845) كان متوسّط الأداء على العمليّة التجاريّة الواحدة بالنّسبة لجميع الفئات التّجاريّة على النحو التّالي: المسلمون 69,5 ريالاً، المالطيّون 17,25 ريالاً، اليونانيّون 20,25 ريالاً، الإيطاليّون 61,5 ريالاً، الفرنسيّون 97,5 ريالاً، الإنكليز 78 ريالاً، القرانة 60,5 ريالاً، اليهود المحليّون 61 ريالاً، اليهود المحميّون 138,5 ريالاً، اليهود الأجانب 128 ريالاً.

جدول رقم 37

المورّدون بإيالة تونس من بلدان إسلامية (1844-1845)

(عددهم وعملياتهم التّجاريّة والأداءات الموظّفة على بضائعهم)[161]

الفئات التّجاريّة		عدد التّجار: العدد	عدد التّجار: النسبة المئويّة	عدد العمليّات: العدد	عدد العمليّات: النسبة المئويّة	الأداءات: المبلغ (بحساب الرّيال)	الأداءات: النسبة المئويّة
تجّار مسلمون		98	70,50	803	70,32	29,684	57,03
تجّار أوروبّيون	مالطيّون	8	5,76	21	1,84	817	1,57
	يونانيّون	5	3,60	9	0,79	795	1,53
	إيطاليّون	2	1,44	9	0,79	958	1,84
	فرنسيّون	2	1,44	10	0,88	1,083	2,08
	آخرون[162]	4	2,88	6	0,53	168	0,32
الجملة		21	15,11	55	4,82	3,821	7,35
تجّار يهود	قرانة	4	2,88	96	8,41	6,341	12,18
	محلّيّون	8	5,76	116	10,16	4,663	8,96
	محميّون	6	4,32	53	4,64	6,105	11,73
	أجانب	2	1,44	19	1,66	1,429	2,75
الجملة		20	14,39	284	24,87	18,538	35,62
المجموع العام		139	100	1142	100	52,043	100

ما يمكن أن نشير إليه بدءاً، أنّ نفس الفئات التجاريّة الّتي تعاملت مع «برّ النّصارى» تعاملت كذلك مع «برّ الإسلام»[163]، مع تغيّر طفيف في أسماء بعض التجّار واختلاف أكيد في نوعيّة البضائع المورّدة حجماً وأداء. لكن أولى

(161) اعتمدنا لبسط هذا الإحصاء على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره .

(162) قد تضمّن هذه الفئة بعض التجّار الإنكليز الّذين لم نهتد إليهم في قائمات الدّفتر.

(163) عبارتان منقولتان عن عنواني الدّفتر المعتمد لاستخراج البيانات الإحصائيّة لهذا الجزء من الدّراسة.

الملاحظات الّتي شدّت انتباهنا ولا بدّ من الوقوف عندها هي الاستثمارات الماليّة المتميّزة للتجّار المسلمين من خلال أنشطتهم الّتي تحوّلت من أدنى المستويات قيمة إلى أرفعها بمجرّد أن تغيّر الفضاء التّجاري.(164)

وإذا كان تعامل التجّار المسلمين مع البلدان الأوروبيّة قد أبرز ثلاثة تجّار لا غير، وهم محمود بن عيّاد ومحمد المهبولي والحاج قدّور(165)، وانعكست قلّة عددهم على استثماراتهم بصفة عامّة(166)، فإنّ تعاملهم مع البلدان الإسلاميّة قد أبرز ما لا يقلّ عن 98 تاجراً أي بنسبة حضور تجاوزت (70,50%) من المجموع العام للتجّار بوّأتهم المكانة الأولى سواءً من خلال عدد عمليّاتهم التّجارية، أو من خلال محصّل الأداءات عليها(167).

ولا يمكن تفسير هذا التميّز بغير تخيير التّعامل مع هذه الفضاءات التّجاريّة، بحكم التّواصل اللّغوي والثّقافي والدّيني، وبحكم العادات والتّقاليد الّتي تفرض جلب أنواع معيّنة من البضائع لها رواج بالأسواق المحليّة، ولا شكّ أنّهم بهذا النّشاط قد تداركوا أمر غيابهم من الأسواق الأوروبيّة.

ولم يشكّل تفوّق التّجار المسلمين في هذا الميدان حاجزاً أمام النّخب التّجارية اليهوديّة لصدّ أفرادها عن المحافظة على مكانتهم بالوسط التّجاري للإيالة،

---

(164) باعتبار أنّنا نسعى من خلال إحصاءات الجمرك إلى التعرّض بصفة شاملة إلى النّشاط التّجاري بموانئ الإيالة، ولم نقصر دراستنا هذه على تناول النّشاط الاقتصادي للنّخب اليهوديّة فحسب، كما يضبطه موضوع البحث، بل توجّب علينا مقارنة أنشطة هذه النّخب بأنشطة نخب أخرى لها مكانتها بالوسط التّجاري للإيالة.

(165) إذا كان الاسم الأوّل لشخصيّة مشهورة جدّاً بالوسط التّجاري، والاسم الثّاني لتاجر من تجّار صفاقس الّذين تعاملوا مع بعض المراكز التّجاريّة بأوروبا، فإنّ الحاج قدور ثالثهما لا يحيلنا اسمه على معلومات تعرّفنا بشخصه.

(166) حول العمليّات التّجاريّة لهؤلاء التّجار والأداءات الّتي وظّفها الجمرك على بضائعهم، انظر جدول: «المورّدون بإيالة تونس من البلدان الأوروبيّة (1844-1845)».

(167) تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الرّقم لا يشير إلى أنّ كلّ هؤلاء التّجار قد ورّدوا بضائع من البلدان الإسلاميّة، بل إنّ عدداً منهم لم نضبطه قد انتقلت بضائعهم بين الموانئ الدّاخليّة للإيالة، دون أن تكون لهم علاقة بالبضائع المورّدة من الخارج، وهذا من شأنه أن يحيلنا على أنّ مرور البضائع من ميناء داخلي إلى آخر مثله كان خاضعاً إلى رسوم جمركيّة، ونورد هذا المعطى كاحتمال بدا لنا إلى أن تبيّن ما يخالفه.

فتعاملهم مع المراكز التّجارية للبلدان الإسلاميّة لم يكن وليد هذه الظّرفية، بل له تقاليده القديمة، وتبعاً لهذه العلاقة توصّل التّجار اليهود إلى تحقيق رقم معاملات هامّ نتبيّنه من خلال أداءاتهم الّتي تجاوزت ثلث مداخيل الجمرك من توريد بضائع هذه الأقاليم فحسب[168].

في حين لم تتمكّن الفئات التّجارية الأوروبيّة رغم تعدّد جنسيّاتها من التّواصل مع هذه الفضاءات انطلاقاً من موانئ الإيالة، فنشاطهم التّجاري لا يمكن أن نُسبغ عليه سوى صفات الضّعف بضائع وأداءات. ويبدو أنّ ثلّة من هؤلاء قد سخّروا بعض عملائهم من اليهود المحميّين للقيام بهذا النّشاط بدلاً عنهم، بحكم أنّ استثمارات أغلب التّجار الأوروبيّين قد تركّزت لجلب بضائع ببلدانهم لأسواق الإيالة[169].

ومن الجائز أن يكون نشاط النّخب التجاريّة المحميّة قد حظي بدعم من بعض التّجار الأوروبيّين تمكّنوا على إثره من التقدّم على المجموعة الأوروبيّة ككلّ، وعلى المجموعة اليهوديّة المحليّة، الّتي باشر أفرادها حوالى 53 عمليّة توريد خلّفت لمداخيل الجمرك 6,105 ريالات ونصف الرّيال، وهو مبلغ تساوى تقريباً مع ما وُظّف من أداءات على بضائع النّخب التّجاريّة القرنيّة ذوي الحضور المتواصل والاستثمارات الهامّة بالأسواق المحليّة والأسواق المتوسطيّة عموماً.

وقد تكوّنت المجموعة اليهوديّة المحميّة في تعاملها مع «برّ الإسلام» من خمسة تجّار، تبيّن لنا انتماء ثلاثة منهم إلى الحماية الفرنسيّة، تبعاً للعلاقة التّجاريّة الّتي جمعت بين التّجار الفرنسيّين رينال وفيليب وقسطنطين وبين دافيد معطي وموشي فلاح ودافيد بن أبرهام كوهين من اليهود المحليّين، وقد أشرف هؤلاء على 29 عمليّة، أدّوا عليها 3,414 ريالاً رسوماً جمركيّة.

كما اتّضح لنا نشاط هودة اللّيفي الّذي سبق وأثبتنا انتماءه إلى الحماية الإنكليزيّة،

---

(168) لم نتوصّل إلى إحصاءات قبل هذا التّاريخ حتّى نبسطها للمقارنة.

(169) من المحتمل أن تعدّ هذه الفئات التجارية أكثر من ستّ جنسيّات، فإلى جانب التّجار الّذين أثبتناهم بالجدول، نجد تاجراً هولنديّاً وآخر بروسيّاً ولم نهتد إلى جنسيّة التّاجرين الآخرين. انظر: أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، ص18-20، سبق ذكره، انظر كذلك جدول: «المورّدون بإيالة تونس من البلدان الإسلاميّة (1844-1845)».

لكن لا تشير الوثائق هنا إلى ارتباطه مباشرة بالتجّار الإنكليز، ذلك أنّ البضائع الّتي تضمّنتها عمليّاته السبع عشرة سُجّل قسم منها باسمه واستقبل القسم الآخر مساعديه من اليهود مشيرين إلى أنّها على ذمّته، وقد بلغت أداءاتها حوالي 2,276 ريالاً.

أمّا التّاجر الأخير وهو لياه شيلبة فلم نهتدِ إلى معرفة أيّ الحمايات استقطبته، إضافة إلى أنّ تسجيل ما ورّده من بضائع من خلال سبع عمليّات أدّى عليها 415 ريالاً ونصف الرّيال، لم تذكر أدنى المعلومات بشأن انتمائه[170].

فما هي المهامّ الّتي أنيطت بعهدة هؤلاء في مثل هذه العلاقات؟ وما هي حدود صلاحيّاتهم؟.

ما من شكّ أنّ العلاقة الّتي جمعت بعض التجّار الأوروبيّين باليهود المحميّين هي علاقة ذات مصلحة مشتركة تقاسم مكاسبها كلا الطّرفين، لكن إذا كانت استفادة التجّار الأوروبيّين استفادة مادّيّة من خلال الخدمات الّتي تُقدّم إليهم وتيسّر عملهم كتجّار غير مستقرّين بالبلاد، فإنّ استفادة اليهود المحميّين من الّذين انخرطوا في هذه الخدمة كانت استفادتهم مضاعفة، فأدنى المقادير الّتي يمكن أن يتحصّل عليها هؤلاء من خلال وساطتهم في عقد الصّفقات التّجارية نسبة (2%) من حجم الاستثمار يؤدّيها بالتّساوي الطّرفان المتعاقدان.

ولا تمنحنا وثائق المتجر غير معلومات قليلة توحي بأنّ هناك أجراً أو عمولة يؤدّيها التّاجر الأوروبي إلى السّمسار أو العميل عند استقباله البضائع بموانئ الإرساء أو شحنها أو متابعتها لترويجها، وهذه العمولة غالباً ما تخصم من الفوائد الّتي تنتجها البضائع بعد تصريفها. إضافة إلى أنّ هذا النّشاط كثيراً ما يتيح الفرصة أمام الوسطاء لعقد صفقات تجاريّة بتمويل ذاتي، مثل السّمسار شالوم بسبس الّذي لم تكن خدمته لمركانتي إنكليزي عائقاً يحول دونه والاهتمام بأعماله الخاصّة. أو التّاجر دافيد معطي الّذي تقاسم خبرة عمله في ذات الوقت مع الفرنسي رينال ليستقبل بضائعه ويشرف على خزنها أو تسويقها دون أن يعرقل سير تجارته الخاصّة باتّخاذه هو الآخر مساعدين له من اليهود المحليّين وهما يعقوب حزّاز ولياه ناطاف.

(170) ترد أمام اسمه عبارة «حماية» دون توضيح أو إثبات هذا الانتماء.

وتسوقنا هذه الأمثلة إلى التّأكّد من أنّ الأموال الّتي تعامل بها اليهود المحميّون وبرزت أداءاتها في دفاتر المتجر، لم تكن كلّها أموال مستخدميهم من التّجار الأوروبيّين، بل إنّ نسبة منها هي استثمارات شخصيّة لهؤلاء المحميّين. وقد أكسبهم هذا التّعامل والارتباط بالتّجار الأجانب حظوة ورفعة هؤلاء داخل السّاحة التّجارية للإيالة بحكم السّند الّذي أصبح يحميهم ويرعى مصالحهم.

وما ينبغي أن نشير إليه في هذا الإطار أنّ النّخب التّجارية اليهوديّة قد حافظت على مكانتها بالوسط التّجاري للإيالة نتيجة نشاطها وحيويّتها والخبرة الّتي تحلّى بها أفرادها، سواءً في نسجهم للعلاقات التّجارية أو عقدهم للصّفقات الماليّة، بل إنّ مكانتهم في اقتصاد الإيالة تدعّمت مرّة أولى بعلاقات العناصر المحميّة وأنشطتهم خاصّة في أربعينيات القرن التّاسع عشر، وتدعّمت مرّة ثانية بحضور بعض العناصر اليهوديّة الجديدة وهم الأجانب[171]. فمن هم هؤلاء اليهود؟ وبماذا تميّز نشاطهم التّجاري؟.

ب ـ النّشاط التّجاري لليهود الأجانب

أطلقنا على هذه النّخبة من التّجار اليهود صفة الأجانب أو الأوروبيّين لانتسابهم رسميًّا إلى الدّول الّتي انحدروا منها، بحكم صفة المواطنة الّتي أكسبتهم جنسيّة هذه البلدان. وقد خلّصهم وضعهم هذا من إجبارهم على الانتماء إلى الطّائفة اليهوديّة القرنيّة، وبالتّالي فإنّ تواجدهم بالإيالة لم تقيّده ضوابط الوضع القانوني لليهود حسبما سنّته الأعراف اليهوديّة القديمة منذ القرن الثّامن عشر[172]، لذلك فهم في نظر السّلطة المركزيّة ليسوا إلاّ «رعايا أحبابنا من الدّول الأجانب»[173]، تتوجّب مراعاتهم وتبجيلهم احتراماً للحضور الأجنبي الّذي شملهم بقوانينه القنصليّة والامتيازات الأوروبيّة.

---

(171) أخّرنا التّعرض إلى هذه العناصر في تحليلنا للإحصاءات السّابقة حتّى تبرز على حدة دور اليهود المحميّين في علاقتهم بالتّجار الأجانب وفي ارتباطهم بالوسط التّجاري للإيالة.

(172) في هذا الجانب تشابهت نسبيًّا وضعيّة اليهود الأجانب ووضعيّة اليهود المحميّين، إذا نظرنا إلى ما أقرّته الاتفاقيّة الّتي جمعت بين الطّائفة المحليّة والطّائفة القرنيّة منذ سنة 1710، انظر سابقاً.

(173) أ.و.ت، س.ت، ص 204 :، م 57/3 :، و: 5، سبق ذكرها.

لم تبرز هذه الفئة الجديدة في الوسط التّجاري للإيالة إلاّ مع أواسط القرن التاسع عشر، وهذا لا يعني غيابهم كليًا قبل هذه الفترة، فقد سبق وأشرنا إلى حضورهم زمن حمودة باشا باي [1782–1814] الّذي رفض انتماءهم إلى البلدان الأوروبية إذا أرادوا ممارسة أيّ نشاط بالبلاد، بل سعى إلى إقصائهم ما لم ينضمُّوا إلى رعاياه وينضووا تحت حمايته، لكن بروزهم بحضور رسمي وولاء قانوني مع اعتراف السّلطة المركزيّة بانتمائهم، قد تزامن وفترة حكم أحمد باشا باي الّذي أرسى مع ممثّلي بعض الدّول الأوروبيّة علاقات دبلوماسيّة متميّزة، حفّزت محترفي التّجارة خاصّة من اليهود والأوروبيّين على استثمار أموالهم في متطلّبات مشاريعه الإصلاحيّة. فما هو المستوى الّذي بلغه النّشاط التّجاري لهذه الفئة من اليهود؟

انطلاقاً من البيانات الإحصائيّة لعام 1260 هجري (1844–1845)، نلاحظ أنّ نشاطهم احتلّ مرتبة وسطى بين تقدّم أنشطة بعض الفئات وتراجع أخرى. فعلى مستوى تعاملهم مع البلدان الإسلاميّة من موانئ الإيالة كان تقدّمهم واضحاً على التّجار الأوروبيّين من مالطيّين ويونانيّين وحتّى على النّخب التّجارية الفرنسيّة والإيطاليّة، بإشراف تاجرين لا غير على 19 عمليّة توريد أنتجت للجمرك نسبة ضعيفة من مداخيله لم تتجاوز 1,429 ريالاً وثلاثة أرباع الرّيال.

لكن تطوّرت مساهمتهم من خلال تعاملهم مع مراكز التجارة بأوروبا، حيث ناهز عدد عمليّاتهم 134 عمليّة احتوت على بضائع استهلاكيّة عصريّة لا توفّرها غير هذه الفضاءات نظراً لغياب توريدها من الأسواق المشرقيّة[174]. وتبعاً للرسوم الجمركيّة الموظّفة عليها، تمكّنت هذه الفئة الّتي ضمّت أربعة تجّار من تحقيق رقم معاملات عجزت فئات تجاريّة أخرى عن التوصّل إليه[175]، ببلوغ أداءاتهم 17,509 ريالات، وهو مبلغ وازى تقريباً ما أدّاه التجّار الإنكليز على بضائعهم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الفئة تكوّنت إجمالاً من ثلاث جنسيّات مثّلت أبرز البلدان الأوروبية الّتي تعاملت مع أسواق الإيالة، فقد حمل الجنسيّة الإنكليزية

(174) تعرّضنا إلى هذه البضائع في فصل مستقلّ. انظر: الفصل المتعلّق باستثمارات التجّار اليهود في قطاع التّجارة البحريّة.

(175) ونقصد بالتحديد 27 تاجراً مالطيّاً و21 تاجراً يونانياً.

التّاجر موشي أزوليس، وحمل الجنسية التوسكانية التّاجر بنحاس إيريرة، في حين انتمى التّاجر قرياط وكركشونة وإسحاق البوني إلى فرنسا. فهل من تفسير لغلبة هذا الانتماء؟

لا يمكن أن ندرج حضور هؤلاء بالوسط التّجاري المحلّي في غير إطار العلاقات المتميّزة بين الإيالة وفرنسا خلال فترة حكم أحمد باشا باي، فقد سمحت هذه العلاقة للنفوذ الفرنسي من إرساء قواعده بالبلاد وتثبيت أعوان له لمباشرة مصالحه بها، وذلك في اتّجاه استراتيجيّة واضحة المعالم تهدف على مداها القريب إلى إقصاء كلّ مزاحمة للقوى الأوروبيّة الأخرى، والتفرّد في الوقت ذاته بالنصيب الأوفر من الأنشطة التّجارية، وفي مداها البعيد هناك سعي إلى احتواء الإيالة بإحكام القبضة عليها من خلال السيطرة الاقتصاديّة والسياسيّة.

وبالرّغم من الدّعم المادّي والمعنوي الّذي حظي به اليهود الأجانب سواءً من البيوتات التّجارية الأوروبيّة الّتي يعملون لصالحها، أو من لدن السّلطات القنصليّة الّتي تمثّلهم، فإنّ استثماراتهم في قطاع التّوريد لم يتّسم بغير التّواضع، خاصّة إذا قارنّاه بالمستوى الّذي بلغته أنشطة النّخب اليهوديّة الأخرى، ويعود ذلك حسب بيانات إحصائيّة أخرى إلى توجيه استثماراتهم صوب التّصدير.

جدول رقم 38

المصدّرون من إيالة تونس إلى بلدان أوروبية (1856-1858)

(عددهم وعملياتهم التجارية ومعلوم رخص «السّراح»)(176)

الفئات التّجاريّة		عدد التّجار		عدد العمليات		الأداءات	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	المبلغ (بحساب الرّيال)	النسبة المئوية
تجار مسلمون		10	12,99	12	3,54	7,867	0,20
تجار أوروبيون	مالطيّون	4	5,19	6	1,77	15,900	0,40
	يونانيّون	6	7,79	6	1,77	11,725	0,30
	إيطاليّون	8	10,39	25	7,37	453,850	11,52
	فرنسيّون	8	10,39	54	15,93	912,076	23,15
	إنكليز	1	1,30	10	2,95	50,425	1,28
	آخرون(177)	3	3,90	7	0,57	9,850	0,25
الجملة		30	38,96	108	30,36	1,453,826	36,90
تجار يهود	قرانة	10	12,99	34	10,03	554,467	14,07
	محلّيون	15	19,48	67	19,76	272,794	6,92
	محميّون	6	7,79	35	10,32	449,975	11,42
	أجانب	6	7,79	83	24,48	1,200,695	30,48
الجملة		37	48,05	219	64,60	2,477,931	62,90
المجموع العام		77	100	339	100	3,939,624	100

(176) اعتمدنا لبسط هذه الإحصاءات على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره. وقد وقع استغلال نفس هذه الإحصائيات في مداخلة لنا تتعلّق بالنشاط التجاري لموانئ السّاحل في أواسط القرن التّاسع عشر، انظر:

Ben Rejeb, R., «Exportations et exportateurs dans les ports du Sahel au milieu du XIXème siècle à la lumière d'un registre de la douane», in *La Méditerranée: L'Homme et la mer*, Cahiers du C.E.R.E.S. n°21, Tunis, 1999, p. 195-218.

(177) لم نهتد إلى جنسية هؤلاء التجّار عدا واحداً منهم فقط وينتمي إلى بروسيا.

برزت الفئات التجاريّة اليهوديّة عامّة في فترة هذا الإحصاء على رأس قائمة المصدّرين، وفي الحقيقة لم يكن تميّزهم في هذا الحقل التّجاري مقتصراً على سنتي 1856 و1858 فحسب[178]، بل إنّ نفس البيانات الإحصائيّة تشير إلى سيطرتهم الواضحة على الميدان قبل هذا التّاريخ وتواصلت معه إلى حدود سنة 1860[179].

وتبدو الفوارق في قيمة المبالغ متباعدة بين ما استثمره 37 تاجراً يهوديّاً، وبين ما استثمره حوالى 40 من نظرائهم[180]. لكن هذا التقدّم العددي لم يدعم هؤلاء بالقدر الّذي سمح للتجّار اليهود إجمالاً من اقتناء 219 رخصة تصدير بلغت قيمتها الجمليّة حوالى 2,477,931.

وقد ساهم في ارتفاع هذا المبلغ استثمارات ستّة تجّار من اليهود الأجانب بلغت قيمتها 1,200,695 ريالاً ونصف الرّيال من خلال اقتنائهم 83 رخصة، وهو مبلغ وضع حدّاً أمام الفئات التجاريّة الأخرى لاقتفاء أثرهم أو منافستهم، عَدا المبلغ الّذي سخّره ثمانية من تجّار الجالية الفرنسيّة لاقتناء 54 رخصة تصدير حدّدت أثمانها بما يعادل 901,076 ريالاً (23,15%).

ولا غرابة أن تتقارب نسبيًا استثمارات هاتين الفئتين، أو أن يكون التجّار الفرنسيون من أكثر الفئات التّجارية مزاحمةً لليهود الأوروبيّين، فالعديد من القواسم المشتركة جمعتهم أهمّها أنّ أغلب تجّار هذه المجموعة اليهوديّة هم من حاملي الجنسيّة الفرنسيّة، كما أنّ انحدارهم يعود إلى نفس الفضاء الجغرافي، وتبعاً لهذا لا شكّ أن تكون لهم نوعاً ما نفس أساليب العمل التّجاري بتقاليده وممارساته، خاصّة إذا أخذنا في الاعتبار أنّ شركات فرنسيّة تقف وراء قوّة استثماراتهم على السّواء، وتوجّه اقتناءاتهم من البضائع حسب طلباتها الّتي تعقّبت أساساً المنتجات الفلاحيّة من زيوت ومشتقّاتها وحبوب بمختلف أنواعها[181].

---

(178) اختيارنا لهاتين السّنتين له دواعيه منها ربط أنشطة هذه الفئات التجاريّة بالظرفيّة التّاريخيّة، وفاة أحمد باشا باي واعتلاء محمد باي العرش الحسيني وإعلانه عهد الأمان.

(179) يمثّل هذا التّاريخ فترة انتهاء الإحصاء وليس فترة فقدان النّخب اليهوديّة السّيطرة على التّجارة الخارجيّة.

(180) ضمن هذه المجموعة أدرجنا التّجار المسلمين وعددهم 10 تجّار.

(181) حول البضائع الّتي أعدّت للتصدير إلى الموانئ الأوروبيّة خلال هذه الفترة انظر قسم: «استثمارات التجّار اليهود في قطاع التّجارة البحريّة» بهذه الدّراسة.

وانطلاقاً من أرقام هذه المعاملات يمكن التأكّد من أنّ تفوّق المجموعة اليهوديّة ككلّ خلال هذه الفترة قد أرسته النّخب اليهوديّة الأجنبيّة الموالية للقوى الأوروبيّة، أبرزهم دانينوس وقرياط وجاكومو فونيرس. لكن تقدّم اليهود الأجانب بهذا المستوى الرّفيع لم يشكّل أدنى خطر على أنشطة بقيّة النّخب اليهوديّة الأخرى، كما لم يمثّل منافسة لهم من شأنها أن تُفقدهم مكانتهم في الوسط التّجاري للإيالة، بل إنّ نشاطهم تواصل على نفس النّسق من الأهميّة، فالتّجار القرنيّون رغم تقلّص عددهم في هذا الإحصاء إلاّ أنّ حجم استثماراتهم غالباً ما يؤهّلهم المراتب الأولى من السّلم التّفاضلي للسّاحة التّجارية، وتقارب معهم في نفس المستوى من الأهميّة أنشطة النّخب اليهوديّة المحليّة بالرّغم من أنّ أغلبهم أشرفوا زمن هذا الإحصاء على استثمارات التّجار الأوروبيّين فحسب. أمّا التّجار المحليّون أي «التوانسة» من اليهود، فقد ثبّتوا مكانتهم باستمرار أنشطتهم دون انقطاع أو تراجع، وهي مؤشّرات دالّة على أنّ نخبهم غدت ذات وزن هامّ في الوسط التّجاري الدّولي انطلاقاً من موانئ الإيالة.

على ضوء ما قدّمنا من أرقام، لا يمكن إنكار دور النّخب اليهوديّة في تنشيط قطاع التّجارة الخارجيّة، والسّيطرة على أهمّ مواردها، كما لا يمكن اعتبار أنّ هذه السّيطرة الّتي تحقّقت لهم هي من إفرازات الواقع السّياسي لهذه الفترة الّتي تميّزت بالإعلان عن «عهد الأمان».

صحيح أنّ بعض بنود هذا الميثاق قد منحهم جملة من الضّمانات على مستوى الحياة اليوميّة ووضعهم القانوني وكذلك علاقتهم بالمجتمع المسلم[182]، لكن على مستوى أنشطتهم الاقتصاديّة لم يقرّ هذا الإعلان بنقلة نوعيّة تميّزت على إثرها أعمالهم التجاريّة والماليّة، وتدعّمت بالشّكل الّذي أثبتته البيانات الإحصائيّة لما بعد سنة 1857، فحتّى مبدأ الحريّة التجاريّة الّذي أدرج ضمن بنود «عهد الأمان» لا يعدّ من المكاسب الجديدة الّتي بإمكانها أن تحفز اليهود على مزيد تعاطي العمل التّجاري، وما إدراجه في هذا الإطار إلاّ للتّأكيد على استمراره من جهة، والتزام الدّولة نهائيّاً بعدم احتكار الأنشطة التّجاريّة من جهة ثانية[183].

(182) انظر خاصّة البند الأوّل والثّالث والرّابع والثّامن من قانون «عهد الأمان».
(183) البند التّاسع من «عهد الأمان»: «تسريح المتجر من اختصاص أحد به بل يكون مباحاً =

وخلافاً لهذا الطّرح، يبدو أنّ التفوّق الّذي لازم الأنشطة التّجارية للنّخب اليهوديّة قد تأتّى من إحكام استغلالهم تردّي الأوضاع الاقتصاديّة بالبلاد، ذلك أنّ المشاريع الطّموحة الّتي خطّط لها أحمد باشا باي ولم يتراجع عن إرسائها، قد أنهكت قوى الدّولة وأفرغت خزينتها لتكاليفها الباهظة وتجاوزها إمكانات البلاد. ولتغطية هذا العجز المالي لم يكن أمام محمد باي [1855-1859] إلاّ أن وضع أغلب الموارد المخزنيّة على ذمّة التجّار لتصديرها حتّى يتسنّى له هو الآخر مجابهة مصاريف سلطانه، وبالتّالي انفتح في هذه الظّرفية المتأزّمة أمام التجّار حقل جديد من حقول الاستثمارات الماليّة الرابحة، لم يستغلّها التجّار المسلمون بقَدْر ما استغلّتها النّخب التجاريّة اليهوديّة، خاصّة بعد الفراغ الّذي شهدته السّاحة التّجاريّة للإيالة بانسحاب أهمّ التجّار المحليّين القادرين سواءً بأموالهم أو بخبرتهم أو بعلاقتهم بالمخزن على منافسة التجّار اليهود وأخذ نصيبهم من حقول هذه الاستثمارات الجديدة[184]. وقد هيّأ هذا الفراغ لنخب المال والأعمال من اليهود أرضيّة سانحة لمزيد تركيز نفوذهم الاقتصادي الّذي سبق وساهم في بروز عائلات يهوديّة ما فتئت مكانتها تتدعّم وعلاقتها تتطوّر سواءً بالمخزن أو بالسّلطات الأجنبيّة بالبلاد.

III - الحراك الاجتماعي وبروز العائلات اليهوديّة خلال النّصف الأوّل من القرن التّاسع عشر

من الطّبيعي أن تقودنا دراسة النّشاط التّجاري للنّخب اليهوديّة إلى محاولة التعرّض ولو جزئيًا إلى مسيرة البعض من عناصرها، خاصّة أولئك الّذين كوّنوا عائلات تجاريّة وأثبتت المصادر التّاريخيّة أهميّة الدّور الّذي قاموا به في تنشيط أبرز القطاعات الاقتصاديّة للإيالة.

= لكلّ أحد ولا تاجر الدّولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية بإعانة عموم المتجر ومنه أسباب تعطيله»

(184) نقصد بهؤلاء أبرز الوجوه المخزنيّة الّتي أفلست أعمالها وتجارتها أو الّتي غادرت البلاد وهم من الّذين احتكروا لفترات معيّنة الأنشطة الاقتصاديّة بالبلاد ونخصّ بالذكر هنا عائلة الجلولي وعائلة بن الحاج وعائلة بن عيّاد.

ولا نروم من وراء طرق هذا الموضوع القيام بدراسة على المستوى المجهري تتقصّى من خلالها مسيرة هذه النّخب حالة بحالة، فذلك أمر متشعّب تشعّب معاملاتهم اليوميّة وطرق تعاملهم في الفضاءات التجاريّة[185]. لكن سنحاول انطلاقاً ممّا وفّرته لنا بعض المصادر الوثائقيّة تتبّع آليّات اندماجهم في أهمّ القطاعات الاقتصاديّة وسبل ارتقائهم إلى مصافّ العائلات المخزنيّة الّتي جمعتها بالسّلطة المركزيّة علاقات وطيدة خاصّة في أواسط القرن التّاسع عشر، سواءٌ منها القرنيّة الّتي كان تقدّمها واضحاً في مجال التّجارة البحريّة، أو المحليّة الّتي أخذت آفاقها تتوسّع باكتساح هذا الميدان.

1 ـ العائلات القرنيّة

كنّا قد أشرنا في فصل سابق إلى أهمّ العائلات اليهوديّة القرنيّة الّتي برزت خلال الرّبع الأخير من القرن السّابع عشر، واتّخذ أفرادها من موانئ إيالة تونس منطلقاً لأعمالهم مع أبرز المراكز التّجارية بحوضَي البحر الأبيض المتوسّط، ونخصّ بالذّكر هنا عائلة لمبروزو ومدينا ولوزادا ودرمون وفلنسي وغيرها من الّتي أثبتت تواجدها الفعلي في هذه الفضاءات نتيجة تواصل استثماراتها في أغلب موارد التّجارة البحريّة آنذاك، من تصدير وتوريد واستثمار في الغنائم القرصنيّة إلى الإقراض المالي والتّعامل مع الأسواق الدّاخلية[186].

وبالرّغم من انتماء هذه العائلات في الأصل إلى فضاء غير فضاء الإيالة، إلاّ أنّ بعضها أصبح مع مرور الزّمن من العائلات القرنيّة المحليّة، نتيجة تأقلمها مع الوسط التّجاري ونجاح أعمالها به، الأمر الّذي جرّها إلى الاندماج في صلب المجتمع من خلال احتكاكها اليومي بأفراده من مسلمين ويهود، إلى حدّ أنّ ألقاب البعض منها قد اصطبغت بصبغة محليّة، فعائلة لمبروزو مثلاً لُقّب أفرادها في بعض الأحيان بين بروزو[187]، وكذلك الشّأن بالنّسبة لعائلة درمون الّتي تحوّلت إلى

---

(185) من العسر بمكان أن توفّر وثائق مداخيل الدّولة جملة من المعلومات الضّافية لتتبّع مسيرة بعض العائلات اليهوديّة وتخوّلنا بسط ترجمة ذاتيّة لأفرادها.

(186) انظر جدول: «أهمّ العائلات القرنيّة بإيالة تونس خلال القرن السّابع عشر» الّذي أثبتناه في القسم الثّالث من الباب الأوّل من هذه الدّراسة.

(187) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره.

درمول وفلنـي إلى البلنـي وسـيزانة إلى جيزانة تطويعاً للتّطق المحلّي(188).

لكن إذا اشـتهرت مثل هذه العائلات بثرائها نـتيجة ازدهار أعمالها التجاريّة وتركّزها بالأسـواق المحليّة بين القرنين السّابع عشر والثّامن عشر، فإنّ نجم بعضها قد أفل بعد ذلك، سـواءً بتراجع استثمارات أفرادها وهي حالات لا تكاد تذكر، كهودة كبير عائلة كريـبيـنو الّذي أعلن إفلاسه وقطع علاقاته التّجارية مع أسواق الإيالة(189)، وأثّرت هذه الوضـعيّة على عملائه من اليهود بالإيالة، أو عائلتي لوزادا ومدينا اللّتيـن اسـتقطبـتا أغلـب أفرادها فضـاءات تجاريّة أخرى ووجّهوا أعمالهم صـوبها(190)، وبالتّالي توقّفت أنشطتهم بالأسـواق المحليّة غَدا مناسـبات نادرة حيـث نعثر على البعض منهم يقومون عرضاً ببعض العمليّات التّجارية(191).

وإذا لـم تواجه عائلات أخرى نفس هذا المصير مثل عائلة شالوم ودرمون ولمبروزو، فإنّ أعمالها قد تواصلت بالإيالة بحكم استقرارها النّهائي بها، لكن لم يستمرّ نـشـاطها في موانئها على النّسق الّذي كان عليـه خلال الرّبع الأخيـر من القرن السّـابع عشر(192)، بل بدأ في التعثّر مع التوجّه التّجاري الجديد لعلي باي.

---

(188) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1956، سبق ذكره.

(189) Grandchamp, P., *La France en Tunisie*..., *op. cit.*, t.X, p. 49, le 22!1!1703.

(190) Avrahmi, I., *Le mémorial* ..., *op. cit.*, p. 44. Lévy, L., *La nation*..., *op. cit.*, p. 152.

(191) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(192) راجع: الجداول الإحصائيّة الّتي تضـمّنها الباب الأوّل من هذه الدّراسة، وانظر كذلك: فهرس الأعلام الّذي يحيل إلى عقودهم التجاريّة وأنشطتهم بالإيالة والمثبت بالجزء الثّامن والتّاسع والعاشر من:
Grandchamp, P., *La France en Tunisie*..., *op. cit.*, t.VIII, IX et X (Table des noms cités).

جدول رقم 39

النّشاط التّجاري لبعض العائلات القرنيّة (1780-1858)[193]

النشاط	العائلة	درمول	شالوم	لمبروزو
توريد 1781-1780	الأفراد	موشي (الأب) ليأه بن موشي (الابن)	يوسف ويعقوب ابنا حاي (أخوان)	يوسف (الأب)، حاي وشوعة بن يوسف (الابنان)
	عمليّاتهم	12	8	45
	أداءاتهم	185 ريالاً	216 ريالاً	1,279 ريالاً
تصدير 1815-1814	الأفراد	أبرهام (الأب)، حاييم ودانيد (الابنان)	لم نحصي لهم أيّ نشاط في هذا التاريخ	لم نحصي لهم نشاط أيّ في هذا التاريخ
	عمليّاتهم	10	--	--
	أداءاتهم	3,796 ريالاً	--	--
توريد 1845-1844	الأفراد	زاكي	حمودة (الاب)، رفائيل ودانيد (الابنان)	يعقوب
	عمليّاتهم	5	32	9
	أداءاتهم	78 ريالاً	812 ريالاً	112 ريالاً
تصدير 1858-1857	الأفراد	لم نحصي لهم أيّ نشاط في هذا التاريخ	لم نحصي لهم أيّ نشاط في هذا التاريخ	لم نحصي لهم نشاط أيّ في هذا التاريخ
	عمليّاتهم	--	--	--
	أداءاتهم	--	--	--

لا يُعزى تراجع استثمارات هذه العائلات حسب اعتقادنا إلى السّياسة التّجاريّة الجديدة الّتي أرساها علي باي، واقتفى أثرها ابنه حمّودة فحسب، بل هناك جملة من الأسباب ساهمت في إبعاد هذه العائلات نسبيًّا من ميدان التّجارة البحريّة، من بينها فقدان أفرادها شبكات علاقاتهم التّجاريّة الّتي كانت تؤمّن أعمالهم خارج موانئ الإيالة، خاصّة بعد تدهور ميناء ليفورنو الّذي تزامن والمزاحمة الّتي بدأت تعتري عالم تجارتهم مع بداية القرن التّاسع عشر من قِبَلِ تجّار المخزن، لكن أهمّ

(193) اعتمدنا لبسط هذا الجدول على الإحصاءات المستخرجة من: أ.و.ت.، دفتر رقم: 368، 385، 1936، 1952، 1955، 1957، سبق ذكرها.

هذه الأسباب كما بدت لنا تعود إلى عدم التحام هذه العائلات بسلط تحميها، سواء السّلط المخزنيّة أو ممثلو القوى الأوروبيّة، فقد طغت على أعمالهم الصّبغة الفرديّة ضمن بيوتات تجاريّة عائليّة كانت في منأى عن أصحاب النّفوذ السّياسي.

وقد استطاعت هذه العائلات بعد تقهقر وضعها في قطاع التّجارة البحريّة أن توجّه أنشطتها صوب الأسواق الدّاخلية من خلال استثماراتها في تجارة الجملة وتجارة التّجزئة، وأعمال أفرادها في الوساطة والوكالة إلى جانب نشاطهم في ميدان الإقراض المالي. وهي حقول استثماريّة ثريّة بدأت تأخذ حظّها من الازدهار خاصّة مع انفتاح أسواق الإيالة على السّلع الأوروبيّة، وتراجع الموارد المخزنيّة، والتجاء أغلب الشّرائح الاجتماعيّة إلى طرق باب التّداين، الّذي ساهم في تكاثر المخزون النّقدي لدى المرابين اليهود، وتكوين ثروات تبعاً لممارستهم هذا النّشاط[194].

- المسيرة التّجارية لعائلة لمبروزو

تعود بداية نشاط هذه العائلة بالوسط التّجاري المحليّ إلى الرّبع الثّاني من القرن السّابع عشر، بحلول مؤسّسها أبرهام لمبروزو إلى البلاد التّونسيّة بين سنتي 1625 و1626، قادماً من البندقية عبر ليفورنو الّتي استقرّ فيها مدّة من الزّمن، وأرسى خلالها شبكة من العلاقات مع تجّار يهود أساساً، ساهموا من مواقعهم في تيسير أعماله والإشراف عليها بعد مغادرته لهذه المدينة واستقراره بالإيالة[195].

وقد تمكّن أبراهام من بعث عائلة تجاريّة، وتثبيت سُلالة من رجال الأعمال ورثوا منه الخبرة في الميدان وسُبُل المحافظة على الأموال الّتي خلّفها. وقد عُدّ ابناه رفائيل ويعقوب من أهمّ التّجار وأعلاهم شأناً بالوسط التّجاري الخارجي للإيالة، الأمر الّذي مكّنهما على امتداد عديد السّنوات من احتكار تجارة الصّوف المعدّ لصناعة الشّاشية، وسيطرتهما على تصدير جميع أنواع الحبوب إلى حدّ

(194) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت، س.ت، صن: 3، م: 33، و: 2657، رسم دين على أبي العباس محمد اللّوز، بتاريخ 1221 هجري.

(195) Rozen, Minna., «The Leghorn Merchants in Tunis...», *op. cit*, p. 54.

توصّلهما سنة 1697 إلى شراء أغلب محصول الإيالة من هذه البضاعة الّتي أعدّاها للتصدير، وهي عمليّة نوّه بمكاسبها التّجار الفرنسيّون وأثارت حنقهم على التّجار اليهود(196).

تواصل نجاح أفراد عائلة لمبروزو إلى حدود سبعينيات القرن الثّامن عشر، حيث بدأت وطأة أموالهم واستثماراتهم تخفّ نسبيًّا على مرافق التّجارة الخارجيّة. لكن رغم النّجاح الّذي توصّل إليه أفراد هذه العائلة نتيجة حسّهم التّجاري وخبرتهم في الميدان، فإنّ العائلة لم تسترجع مجدها القديم، والمكانة الّتي كانت تتمتّع بها لدى الأوساط التجاريّة المحليّة والدّولية، إلاّ بعد انخراط البعض من أفرادها في خدمة أصحاب النّفوذ بالإيالة، من سلط مخزنيّة وممثّلين للقوى الأوروبيّة.

وقد تزامن تألّق هذه العائلة مع صعود أحمد باشا باي إلى الحكم باتّخاذه أبراهام (أو أبرامينو) طبيباً خاصًا له، بعد أن توسّط في هذا الانتداب قنصل نابولي الّذي تربطه بالأب علاقات تجاريّة وطيدة نظراً للخدمات الّتي كان يقدّمها من سمسرة ووكالة أعمال إلى إشراف مباشر على الاستثمارات التجاريّة لهذا القنصل(197).

تمكّن أبرامينو من كسب ثقة أحمد باشا باي فعيّنه رئيساً على أطبّاء القصر، وزادت هذه الثّقة تدعّماً بنجاحه في مهمّته كطبيب للفيالق التّونسيّة الّتي أرسلها الباي لإعانة الدّولة العثمانيّة في حرب القرم(198). ولم يكتف أبرامينو لمبروزو

---

(196) حول الأنشطة التجاريّة لهذه العائلة وخاصّة تلك الّتي نوّهت بها المراسلات التجاريّة الفرنسيّة، انظر:

A.N.P., *Aff. Etr.*, B[1] 1126, fol. 86a, 86b. 87a, 87b, 88a, 88b. folio. 104a et 104b.

A.C.C.M., Série J., 1587, Lebret aux maire de Marseille et aux Echevins, le 22 /1/ 1693.

Ibid., Requête des Echevins de Marseille et des députés du commerce à Lebret, le 22 /2/1693. Lettre d'Estelle datée18/9/1697. Lettre d'Estelle du 23/9/1697.Lettre de Pierre Cardin Lebret d'Aix en Provence du 18/12/1697.

Grandchamp, P., *La France en Tunisie...*, *op. cit.*, t.IX, p. 42, 43, 70, 241, 246, 301, 302.

(197) Ganiage, J., *Les origines...*, *op.cit.*, p. 141-142, 590.

(198) حول الاستعدادات لهذه الحرب وما وفّره أحمد باشا باي من عتاد لإعانة الباب العالي، انظر: الإتحاف، ج5، ص156-164.

بممارسة نشاطه الطبّي فحسب بل جمع بينه وبين أنشطة أخرى، فهو تاجر وسمسار ومُرابٍ، متقدّماً بعلاقاته على جميع الأطباء أبرزهم اليهودي جاكمو كستلنوفو الّذي امتدت خدمته بالقصر من 1851 إلى سنة 1858، ثمّ حوّل وجهته إلى مصر ليمارس اختصاصه في البلاط، ومنها إلى إيطاليا حيث وجد غاياته بارتقائه إلى طبيب خاص لفكتور إيمانويل الثاني[199].

وقد خوّلت الحظوة الّتي تمتّع بها أبرامينو لمبروزو داخل البلاط الحسيني من الاحتفاظ بمنصبه ومواصلة أنشطته التّجارية في ظلّ حكم محمد باي [1855-1859] ومحمد الصّادق باي [1859-1882]، كما خوّلته قبل ذلك إلحاق أخيه دافيد بالقصر ليكون في خدمة مباشر لأحمد باشا باي، من خلال توكيله لأكثر من عشر سنوات على شراء كلّ مقتنيات القصر من أحجار كريمة ومجوهرات ومصوغ لصنع النّياشين وللهدايا ولآل البيت من النّساء، سواءً من الأسواق المحليّة أو من الأسواق الأجنبيّة، وقد بلغت جملة هذه المقتنيات بين 1847 و1852 أكثر من سبعة ملايين ونصف مليون ريال[200].

وتعدّ هذه المهمّة من الخدمات الدّقيقة والخطرة في ذات الوقت، نظراً لما يمكن أن يترتّب عليها من تلاعب وغشّ وتحايل خاصّة إذا طالت مدّة محاسبة الوكيل على المصاريف الّتي أنفقها، وهو ما لم تقرّه حسابات دافيد لمبروزو، لذلك تمكّن هو الآخر من المحافظة على منصبه كخبير في المجوهرات بانخراطه في خدمة مصطفى خزندار بعد وفاة أحمد باشا باي[201].

نفس هذا التّوجه سلكه أفراد من عائلتّي درمون وشالوم عقب تراجع تجارتهم البحريّة في بداية القرن التّاسع عشر، لكن لم يرتبط مصيرهم وحظوتهم بالمخزن بل ارتبط بعلاقات مع بعض ممثّلي الدّول الأوروبية، وتعوزنا المعلومات هنا لتتبّع

(199) Lumbroso, Bruno., «Le Baron Giacomo di Casteinuevo., médecin, explorateur, diplomate et homme politique juif italien du 19e siècle», *Revue d'histoire de la Médecine Hébraïque*, n°. 102, juin 1973, p. 51-52.

(200) أ.و.ت.، دفتر رقم: 473، محاسبة الكولير دافيد لمبروزو على مشتريات من الدّيامنت للنواشن وغيرها ومن مصوغ للهدايا، بتاريخ 1846-1853.

(201) أ.و.ت.، المصدر السابق.

سيرتهم وآليات عملهم في هذا الجانب، لكن من الواضح أنهم وُظّفوا كسماسرة ووكلاء وعملاء لبعض القناصل والتجّار الأجانب.

ورغم علاقات المصاهرة الّتي جمعت بين العديد من العائلات مثل عائلة سيزانة وعائلتي اريرة وفرانشتي، وعائلة درمون الّتي ارتبطت بعائلة فلسي وبونان وانريقز، وعائلة لمبروزو الّتي صاهرت هي الأخرى عائلة فرانشتي وفرانكو وكوستا(202)، فإنّ أغلب أنشطتها التجارية طغت عليها الصبغة الأسريّة، أي أنّ استثماراتها وأعمالها المشتركة لم تتجاوز نطاق الأسرة الواحدة في أغلب الأحيان، باستثناء حالات قليلة جدّاً عكس ما كانت عليه أنشطة النّخب القرنيّة خلال القرن السّابع عشر.

ومن باب الإيضاح حول ما قدّمنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ تراجع أنشطة بعض العائلات القرنيّة على المستوى الخارجي، لم يؤثّر سلباً في مكانة طائفتهم ككلّ في الوسط التّجاري للإيالة، بل انّ الفراغ الّذي خلّفه هذا التّراجع قد عوّضته استثمارات نخب أخرى، برزت ضمن تكتّلات عائليّة، مثل عائلة بوكارة الّتي تألّفت في أربعينيات القرن التّاسع عشر من الأب أبرهام والابنين دافيد ولياه، وعائلة سيزانة الّتي لم يبرز منها في ميدان التّجارة البحريّة رغم تعدّد فروعها غير الأخوين مناحيم وموشي، وعائلة فورتي الّتي مثّلها كلّ من الأخوة دافيد ودانيال ويوسف، وعائلة ليفي الّتي سبق وأشرنا إلى أفرادها.

من خلال ما قدّمنا يلوح لنا صراع واضح المعالم بين ممثّلي القوى الأوروبيّة وبين السّلطة المركزيّة، حول استقطاب النّخب اليهوديّة أساساً، وإذا ساهم ممثّلو هذه القوى في بروز بعض العائلات التّجارية وتركيزها في الوسط التّجاري حفاظاً على مصالحها بالإيالة، فإنّ المخزن قد تعدّى ذلك وفتح لبعض النّخب منهم باب الارتقاء إلى مصاف أبرز العائلات المقرّبة إليه، وقد استفاد من هذه الرِّعَايَةِ ومن هذا الاحتضان العائلات اليهوديّة التّونسيّة أساساً. فما مدى استفادة السّلطة من هذه النخب بحكم أنّ العلاقة انبنت على المصالح المتبادلة؟ وهل هذا التّوجه هو

(202) Attal, R., & Avivi, J., *Registres matrimoniaux de la communauté portugaise de Tunis aux XVIIIe et XIX e siècles*, Institut Ben-Zvi, Jérusalem, 1989, p. 17, 18, 90, 91,116-119, 135-139.

اختيار من السّلطة لدعم رعاياها من اليهود أم هو توجّه فرضته الظّرفية الاقتصاديّة للبلاد؟

2 ـ حظوة العائلات اليهوديّة التّونسيّة

اقترن ظهور أغلب العائلات اليهوديّة التّونسيّة ونخبها بنجاح حمودة باشا باي في إحكام قبضته على الإيالة الّتي كان يهدّدها استفحال نفوذ الأتراك العثمانيّين[203]. وقد اعتمد لتوطيد سلطته على توجّه سياسي إقصائيّ تمكّن على إثره تدريجيًّا من إزاحة العناصر التركيّة من أهمّ الوظائف المخزنيّة[204]، وتعويضهم بعناصر محليّة، لكن لم تكن هي الأخرى في المستوى الّذي كان يأمله الباي منهم على حدّ قول مقديش الصفاقسي بأنّ «. . . تسليم الحكم والسّلطة لسكّان البلاد لا يعود بخير عليهم ولا على الدّولة. . .»[205].

من منطلق فشل هذه التّجربة الّتي تروم تركيز أهداف إصلاحيّة تنهض بالمؤسّسات الإداريّة والاقتصاديّة، سعى حمودة باشا باي إلى انتداب ثلّة من المماليك والأوروبيّين ليشرفوا على دواليب الإدارة، وعهد بالوظائف الماليّة إلى نخب يهوديّة من رعيّته. كما سعى من خلال المنهج التّجاري الّذي أراد به إصلاح هذا القطاع ودعمه، إلى دفع الفئات التّجارية المحليّة لتأخذ مكاناً لها في الوسط التّجاري الدّولي، انطلاقاً من موانئ الإيالة وبضائعها، ليجابه بها سيطرة التّجار الأوروبيّين على هذا القطاع[206]. ومن بين الّذين استأثروا بهذا الدّعم بعض

---

(203) حول النّفوذ الّذي كانت تتمتّع به العناصر التّركيّة بالإيالة وسيطرتهم على أغلب الوظائف المخزنيّة، انظر على سبيل المثال:

Canard, M., «une description de la côte barbaresque au XVIIIe siècle, par un officier de la marine russe», *R.A*, vol. 95, 1951, p. 148.

(204) أبرز مثال على هذه السياسة اضطرار الوزير إسماعيل كاهية إلى مغادرة البلاد هرباً بعد اختلاسه مقادير ماليّة هامّة للدّولة. مقديش، نزهة الأنظار. . .، ج1، ص242-243. الإتحاف، ج3، ص14.

Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, p. 129-130, du Rocher au Mis Castries, le 30 /12 /1782.

(205) مقديش، المصدر السابق. . .، ج1، ص241.

(206) سبق وتعرّضنا لهذا الموضوع، انظر: القسم الأوّل من هذا الباب.

العائلات اليهوديّة الّتي أخذت في إرساء علاقات وطيدة مع أصحاب النّفوذ السّياسي أهّلتها لأن تكون من عداد العائلات المخزنيّة، الّتي ارتبط رقيّ أفرادها باحتكاكهم بالبلاط الحسيني ومعاشرتهم لأصحابه.

ومن أبرز هذه العائلات كما كشفت عنها الوثائق الرّسمية للدّولة وتحدّثت عن ارتقائها المصادر الإخباريّة(207)، عائلة شمّامة وعتّال ونطّاف وبسيس والصبّاغ وخيّاط وغزلان، والقائمة تطول لكن كلّ حسب حظوته ومقامه لدى رجال السّلطة، وسنقصر اهتمامنا في هذا الجزء من الدّراسة على عائلة عتّال وعائلة شمّامة نظراً لتميّزهما.

أ ـ المسيرة التجارية لعائلة عتّال

لم تبرز هذه العائلة في بدايتها كعائلة تجاريّة يجمع بين أفرادها رأس مال واحد، وحقل تجاريّ معيّن تحت إشراف كبيرهم أو المؤهّل منهم، ليكون المسؤول الأوّل عن توجيه استثمارات العائلة، كما هو معروف لدى أغلب العائلات التجاريّة لا في الإيالة فحسب بل في العديد من الأقاليم الأخرى شرقاً وغرباً(208). بل إنّ نشاطهم كما كشفت لنا عنه العديد من الوثائق كان نشاطاً فرديًا، ولم يتجاوز حقول التّجارة الدّاخليّة. فشالوم استثمر في الحرير والقرمز، ولياه تاجَرَ في الأسماك، لكن ليس تاجراً بسيطاً، بل هو ملتزم حلقات بيع السّمك وموزّع وتاجر جملة، هذا دون أن نتعرّض إلى النّشاط الرّبوي الّذي مارسه العديد منهم(209).

ويكفي أن نذكر هذين الحقلين لنتعرّف على الإمكانات الماليّة لأفراد هذه العائلة. فتجارة الحرير وحرفتها تعدّ تجارة راقية ونبيلة، خاصّة إذا اقترنت بتجارة الجملة، وارتبطت باقتناءات الشّرائح الميسورة، وهي مجال هامّ استثمر فيه العديد من أثرياء الإيالة ووجهائها(210). وكذلك الحظوظ الّتي يوفّرها الاتّجار في السّمك، إذ

---

(207) ستعرّض تباعاً لهذه المصادر، انظر أدناه.

(208) حنّا، نللي، تجّار القاهرة في العصر العثماني: سيرة أبو طاقية شاهبندر التجّار، ترجمة وتقديم رؤوف عبّاس، الدار المصريّة اللبنانية، القاهرة، 1997، ص116-121.

(209) أ.و.ت.، دفتر رقم: 21، 45، 52 سبق ذكرها .

(210) انظر ما أوردناه بشأن لزمة الحرير في الباب الّذي خصّصناه لدراسة دور النخب اليهوديّة في نظام الالتزام.

سبق وأشرف عليه أحد أفراد عائلة ابن عيّاد، الّتي تعدّ أكثر العائلات المحلّية ثراء بالبلاد، وتميّز أفرادها بخبرة تجاريّة عالية على الصّعيدين المحلّي والدّولي، مكّنتهم من السّيطرة على العديد من المرافق التّجارية إلى أواسط القرن التّاسع عشر[211].

وتُشير هذه الأنشطة إلى أنّ عائلة عتّال رغم تشتّت استثمارات أفرادها على العديد من الحقول، فإنّ لها من الإمكانيّات المادّيّة ما خوّلها تثبيت أقدامها بالسّاحة التّجارية للإيالة، باحتفاظها أوّلاً بأنشطتها على مستوى الأسواق الدّاخليّة، واقتحامها ثانياً مرافق التّجارة البحريّة ومراكزها بالمتوسّط.

وقد تمكّن شعلتها إيلي عتّال من الالتحاق بصفوف التّجّار المقرّبين للمخزن لارتباطه بعلاقة متينة مع الوزير يوسف صاحب الطّابع التّاجر الأوّل في البلاد والّذي عرف بخبرته الواسعة في الميدان، سواء من خلال استثماراته الكبيرة في قطاعي التّصدير والتّوريد، أو من خلال تجهيزه للسّفن القرصنيّة.

ومن بين العوامل الّتي ساهمت في ازدهار تجارته، تسخيره العديد من التّجّار المحلّيّين لمتابعة استثماراته، وقد مكّنتهم هذه الخدمة من جني ثروات هائلة، كالحاج يونس بن يونس ومحمد اللّوز[212].

كما اشتهر هذا الوزير لدى الأوساط التجاريّة بحثّ المحلّيّين على العمل التجاري، ويذكر صاحب **الإتحاف في هذا الشّأن** أنّ «...له عند الكثير من أعيان المملكة والحاضرة أموال لها بال على وجه القراض، يتجرون بها معتمدين على جاهه، حتّى أنّ الفقير القادر على عمل التّجارة إذا استقرضه رأس مال بهش لذلك، ولا يتوقّف، ولا يأخذ إلاّ ثلث الفائدة من أموال قراضه، ترغيباً للنّاس في العمل، وفي الأخذ من عنده...»[213].

ولا شكّ أنّ علاقة الصّداقة الّتي سعى إليها إيلي عتّال قد خوّلته أن يستأثر بنصيب من «كرم» يوسف صاحب الطّابع، سواءً بالخدمة المباشرة في حقول

(211) أ.و.ت.، دفتر رقم: 45، سبق ذكره. وحول المسيرة التجاريّة لعائلة ابن عيّاد انظر الدّراسة الّتي قام بها الأستاذ السعداوي، إبراهيم؛ تطوّر عائلة مخزنيّة....، سبق ذكرها.

(212) **الإتحاف**، ج7، ص96.

(213) المصدر السابق، نفس الصفحة.

استثماراته كأبرز تجّار الإيالة آنذاك، أو بالحصول على سلفات ماليّة لدفع مشاريعه التّجارية.

وتبعاً لهذه العلاقة تمكّن إيلي عتّال أن يكون مصدّر وموزّد ومجهّز سفن كذلك[214]، وتحول ندرة المعلومات في هذا الصّدد دوننا ومعرفة طبيعة هذا التّجهيز إن كانت أهدافه شنّ غارات قرصنيّة، بما أنّ أولويّات صاحب الطّابع كانت موجّهة إلى «الغزو في البحر»[215]، أم أنّ غاياته تجاريّة خالصة لنقل بضائع الإيالة من صوف وقمح وزيوت إلى مراكز بيعها بالمتوسّط، لتعود محمّلة إلى الموانئ المحليّة بسلع أجنبيّة.

وأغلب الظنّ أنّ تجهيز عتّال للسّفن لم يكن مرتبطاً بالقرصنة، فجلّ هذا القطاع أشرف عليه رجالات المخزن، إضافة إلى أنّ وضعيّته الماليّة وحداثة عهده بالتجارة البحريّة مقارنة بصاحب الطّابع أو بأبرز تجّار الإيالة آنذاك، لا تخوّلانه المغامرة برأس ماله والاستثمار في قطاع تحفّ به المخاطر، كأغلب التّجار اليهود الّذين لا يستثمرون إلاّ في مجالات مضمونة الأرباح، لهذا نرجّح أنّ هذا التّجهيز يتعلّق بسلع أعدّها للتّصدير، ومرجعنا في ذلك العلاقات التجاريّة الّتي حبكها مع تجّار بمينائي ليفورنو ومرسيليا في إطار تبادل سلعي أو تمثيل تجاري.

ومن بين الأساليب الّتي توخّاها إيلي عتّال لدعم نشاطه التّجاري على المستوى الخارجي طرق كشفت مراسلات الدبلوماسيّة الفرنسيّة على عدم شرعيّتها، وتتمثّل في انتحاله لصفة التّجار الأجانب (Prête-nom)[216] الّذين يتمتّعون بتخفيض في المكوس

---

(214) Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, t. 3, p. 279-280, de Heraculais à Delacroix, le 31/1/1796, p. 291-292, de Heraculais à Delacroix, le 9 /4/1796., p. 295, de Devoise à Delacroix, le 10/5/1796.

(215) لمزيد من تتبّع الأنشطة التّجارية ليوسف صاحب الطّابع وسيرته الذّاتية انظر ما ذكر عنه ابن أبي الضّياف، المصدر السابق، ص89-100.

(216) الترجمة الحرفيّة لهذا المصطلح الفرنسي الّذي تداولته الوثائق الدبلوماسيّة والمذكّرات التّجاريّة الفرنسيّة هي لفظة «مسخّر»، وهو الشّخص الّذي يضطلع بتبع عمل أو عقد بدلاً من صاحبه الحقيقي، وقد اخترنا هنا إدراج عبارة «انتحال صفة» لملاءمتها أكثر لوضعيّة التّجار اليهود الّذين مارسوا هذه الطريقة بكثرة خاصّة بين القرنين السّابع عشر والثّامن عشر، ذلك أن لفظة «مسخّر» كما تترجمها القواميس العربيّة لا تنطبق على مثل هذه الحالة، فالتّاجر اليهودي هو الّذي «استعار» اسم التّاجر الفرنسي إن جاز لنا تبسيط هذا =

الجمركيّة، مستغلاً في ذلك منصب القنصل الفرنسي جاك ديفواز وعلاقته به وببعض تجّار الجالية الفرنسيّة، حتّى يتسنّى له تمرير بضائعه بأقلّ التّكاليف الممكنة.

ويبدو أنّ إقدامه على سلك هذه الطريقة الّتي يحجّرها القانون التّجاري المحلّي والدّولي[217]، ليقينه من أنّ قربه من السّلطة يحمي تجارته من المصادرات، ويجعله في مأمن من كلّ تتبّع قانوني. والطّريف في شخصيّة هذا التّاجر هو توصّله في آنٍ واحد إلى ربط علاقة متينة مع خصمين لهما وزن هامّ في الوسط السّياسي للإيالة، ذلك أنّ علاقة يوسف صاحب الطّابع بالقنصل جاك ديفواز علاقة شديدة التوتّر، نتيجة «الحقد والبغضاء الّتي يكنّها هذا الوزير لفرنسا وتجّارها»، كما عبّرت عن ذلك بعض المراسلات الدبلوماسيّة.[218]

وقد استطاع عثّال التّوفيق والمحافظة على علاقته مع الطّرفين بكسب ودّهما، لكن علاقته بالقنصل الفرنسي تُثير بعض الشّكوك، خاصّة إذا أخذنا في الاعتبار سعي صاحب الطّابع إلى ضرب المصالح الفرنسيّة بالإيالة، فليس من المستبعد أن يعرض جاك ديفواز خدماته على عثّال مقابل أن يكون له عيناً لنقل ما يجري في أجهزة السّلطة، لذلك كانت العلاقة بينهما سرّيّة للغاية ولم يعلم بها صاحب الطّابع إطلاقاً[219].

خلال هذه الظّرفية، وفي إطار دعم أنشطة التّجار المحلّيّين توصّل مستثمران من نفس العائلة وهما سليمان وابنه نسيم من الدّخول إلى دار الجلد شريكين في رأس مالها، وهي المؤسّسة الأولى من نوعها الّتي عُهد إلى المشرفين عليها مهمّة تصدير الجلود وما تابعها، وتوريد العديد من مستحقّات الدّولة[220]، وقد تواصلت

= اللفظ لتسجّل البضاعة باسمه، ويخفّ بذلك ثقل الأداءات الجمركيّة عن التّاجر اليهودي.

(217) حجّرت هذه الطرق في أغلب الموانئ بالمتوسّط شرقاً وغرباً انظر:

Weyl, J., «Les juifs protégés...», *op. cit*, p. 267-269.

(218) Plantet, E., *Correspondance*.... *op. cit.*, t.3. p. 252-254. de Devoise au Comité de Salut Public, le 14 /5 /1795. p. 279, de Heraculais à Delacroix. le 31/1/1796, note 3. p. 400-401. de Devoise à Tellyrand, le 7/12 /1796.

(219) Ibid, p. 279-280.

(220) راجع: ما أوردناه خلال تعرّضنا للزمة دار الجلد. انظر كذلك: الغزيري، م.ح، وظائف مؤسّسة دار الجلد...، نفس المرجع.

استثمارات الأب وابنه في هذا الميدان زهاء ربع قرن من سنة 1785 إلى سنة 1809[221]، وهي السنة الّتي آلت فيها المؤسّسة إلى سليمان بن الحاج، حيث أجبر نسيم عتّال إلى التوجّه نحو تصدير الزّيوت والحبوب[222].

وإذا كان تعدّد أنشطة أفراد هذه العائلة وتوزّع استثماراتهم على عدّة حقول تجاريّة قد ساهم في بروزهم كتجّار كبار، فإنّ تخصّصهم في تجارة الأقمشة المستوردة قد أنتج لهم أرباحاً هامّة، أكسبتهم ثروات طائلة ساهمت في مزيد علوّ شأنهم لدى أصحاب النّفوذ السّياسي.

ولا شكّ أنّ هذا الثّراء الّذي كسبوه من وراء تجارتهم قادهم إلى التكتّل في صلب بيت تجاري للمحافظة على رأس مالهم، ففي أربعينيات القرن التّاسع عشر تكوّنت هذه العائلة من حاي ونسيم ودافيد الّذي عاد إليه الإشراف على استثمارات العائلة، وقد عدّ حسب الوثائق الرّسميّة أكبر تاجر مورّد للأقمشة ومجمّع لها بالإيالة[223].

وبتتّبعنا لمقتنياته من الأنواع المتعدّدة لهذه البضاعة وقيمتها الماليّة، نلحظ أنّ إقدامه على الاستثمار فيها قد ارتكز على طلبات مسبّقة. وهنا يلعب عاملان لهما نفس الدّرجة من الأهمّية دوراً في توفير جملة هذه السّلع، أوّلهما الخبرة في الميدان الّتي تقود في أغلب الأحيان إلى الاستثمار في المرافق الرابحة، أو في أنواع معيّنة من البضائع يكثر عليها الطّلب، وثاني هذين العاملين يتمثّل في توفّر السّيولة النقديّة لتوريد أو اقتناء كمّيات ضخمة من البضائع.

لكنّ هذين العاملين لا يكفيان لجني أرباح، لو لم يكن وراء هذا النّشاط شبكة من العلاقات يسّرت سُبُل الاستثمار[224]، كما يسّرت تصريف البضائع، فالبضاعة قبل أن تصل إلى مؤسّسات الدّولة تمرّ عبر وساطات متعدّدة مثّل فيها دافيد عتّال حلقة الرّحى، فإلى جانب توريده المباشر لبضائعه، تجبره كثرة الطّلبات

(221) أ.و.ت.، دفتر رقم: 2163، 2164، سبق ذكرهما.

(222) أ.و.ت.، دفتر رقم: 368، 385، سبق ذكرهما .

(223) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1902، سبق ذكره

(224) حول دور شبكة العلاقات في إنجاح الأنشطة التّجارية انظر: حنّا، نللي: تجّار القاهرة. . .، سبق ذكره، ص116-121.

في بعض الأحيان على الاقتناء من مورّدين آخرين لتغطية احتياجاته من هذه السّلع، دون حسبان الجزء الّذي يوزّع على محلاّت العائلة بسوق الباي ليباع تفصيلا[225]، ولم تسجله لنا الوثائق المعتمدة في هذا الإطار.

وتُحيلنا هذه القنوات على شبكة العلاقات الّتي نُسجت حول نشاط دافيد عتّال، فهي متكوّنة خاصّة من مورّدين يهود، مثل الذّمّي سلمون من رعايا الباي، وسيمح اليسع وهارون مولحو ذوي الحماية الإيطاليّة[226]، والأخوين هودة وشمعون الجبرو المحتمين بالقنصليّة الفرنسيّة[227]، والأخوين إسرائيل ويوسف شمّامة من صفوة الباي ورعاياه[228].

ولا شكّ أنّ هذه العلاقة قد يسّرت لدافيد عتّال نشاطه التّجاري، خاصّة إذا تعلّق الأمر بتسديد قيمة البضائع المقتناة، إذ من المحتمل أن يكون جزء منها على الأقلّ قد خضع إلى البيع بالآجال، أو تمّ الاتفاق على أداء جزء من قيمتها في انتظار تصفية الحسابات والتّسوية التّامة للمبلغ الجملي. لكن من الأكيد أنّ هناك مرونة في التّعامل بين جميع الأطراف غايتها ضمان استمراريّة نشاط هذه «المقاولة» الرابحة بينهم.

يتمّ تسديد المبالغ الماليّة للبضائع في اتّجاه معاكس لسيرها، ولا ندري على وجه الدقّة المدّة الزّمنية الّتي تستغرقها هذه العمليّة حتّى يتوصّل المزوّدين بأموالهم وأرباحهم، لكن يبدو أنّ بعض الأطراف تتدخّل للإسراع بإتمام الإجراءات الإداريّة، فبعد «أمر الدّفع» الّذي يتلقّاه قابض الدّولة من الباي، يصدر نسيم شمّامة «تذاكر الخلاص»، ولا نخاله هنا «يماطل» في إعطاء الإذن بصرف هذه التّذاكر

Gonzalez Garcia, F., «Réseaux familiaux, réseaux sociaux: richesse, pouvoir et parenté dans la Sierra d'Alcaraz aux XVIII^e siècle», in *Réseaux, familles et pouvoir dans le monde ibérique à la fin de l'Ancien Régime*, sous la direction de Juan Luis Castellano et Jean Pierre Dedieu, éd. C.N.R.S., Paris, 1998, p. 89-110.

(225) **الإتحاف**، ج5، ص61.

(226) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(227) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن:208، م: 128، و: 18، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 27 شوال 1246.

(228) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 100، م: 222، و: 28، إعلام القائد نسيم بسفر إسرائيل شمّامة، بتاريخ 22 محرّم 1282.

كما هو حاله دائماً[229]، بحكم منصبه وبحكم العلاقة العائليّة الّتي تجمعه بيوسف وإسرائيل شمّامة خاصّة، وشمعون ناطاف صاحب لزمة كاوي العسكر[230]، وعن طريق هؤلاء يتوصّل دافيد عتّال بثمن بضائعه ليسدّد ما عليه من أموال إلى مزوّديه، إن كان قد ابتاع منهم بالآجال.

وتُميط هذه الطّريقة في التّعامل اللّثام عن آليّات العمل داخل هذه الشّبكة واقتسام الأدوار بين المشتركين في دواليبها الّذين استفادوا كلّهم، على حساب الدّولة الّتي تكبّدت تضخّم التّكلفة من جرّاء الوساطات، لكن يبقى المستفيد الأوّل من هذا التّعامل المزوّد المباشر بجنيه لجزء من أرباح استثمارات غيره.

كما يوضّح هذا التّعامل الّذي سعى إليه رجال السّلطة لعجزهم عن مباشرته، عن دور السّيولة النّقدية في إنجاح وتواصل مثل هذه المشاريع المكلفة، فلا شكّ أنّ دافيد عتّال له من هذه السّيولة ما يكفي للإقدام على مثل هذه الاستثمارات، خاصّة إذا اقترن اقتناء البضائع بالتّوريد المباشر. وقد كشفت لنا بعض الوثائق عن جزء صغير من المخزون النّقدي لعائلة عتّال، ففي سنة 1272 هجري (1855-1856) تاريخ قرار الدّولة « تبديل السّكّة »[231]، توصّلت الإدارة الماليّة في غضون يومين فقط[232] بحوالي 1449 قطعة ذهبيّة من أفراد هذه العائلة لتحويلها نقداً إلى قطع من النّحاس، وهي مبالغ ذات بال لا تقلّ قيمة عمّا في حوزة عائلة شمّامة من هذه القطع في نفس التّاريخ[233]، وهي العائلة الّتي أشرف أغلب أفرادها على الصّرف

(229) عُرف نسيم شمّامة ببطئه في أداء مرتّبات موظّفي الدّولة أو في تسديد أموال التّجار الّذين تعاملوا معها، وقد تسبّبت له هذه المماطلة في العديد من المشاكل خاصّة من المشرفين على المؤسّسات المخزنيّة وعلى رأسهم الجنرال حسين الّذي كثيراً ما رفع شكايات إلى الباي في الغرض ليمنعه من هذه التصرّفات، وهو ما أثبته لنا وثائق المجلس البلدي إبّان تأسيسه. انظر على سبيل المثال بعض وثائق الأرشيف الوطني التّونسي المنشورة في: عبد السّلام، أحمد، رسائل حسين إلى خيرالدّين، 3 أجزاء، بيت الحكمة، قرطاج، 1991.

(230) ارتبط هذا الملتزم مع عائلة شمّامة بعلاقة مصاهرة.

(231) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 98، م: 179، وصولات ماليّة فيما دفعه أصحابها لتبديل السّكّة سنة 1272 هجري (1855-1856).

(232) و ذلك حسب ما أمدّتنا به التّواريخ المسجّلة بالوصولات.

(233) أ.و.ت؛ المصدر السّابق.

والدّفع. فما هي السُّبُل الّتي سلكتها هذه العائلة لتدعيم مكانتها بالبلاد وارتقائها إلى جانب النّخب المحظوظة؟

ب ـ عائلة نسيم شمّامة رمز الارتقاء الاجتماعي ليهود تونس

ظهرت عائلة شمّامة تحديداً في أواسط القرن التّاسع عشر، وعُدّت في تلك الفترة وما بعدها من أبرز العائلات اليهوديّة على الإطلاق نتيجة شهرتها الّتي تجاوزت النّطاق المحلي، وأكسبتها مكانةً مرموقةً لم تضاهها إلاّ مكانة بعض العائلات الوجيهة. وإذا كان رقيّ بعض العائلات اليهوديّة قد ارتبط بثرواتهم الّتي تأسّست على موروث مالي ومخزون نقدي، فإنّ عائلة شمّامة لم يكن لها ماضٍ مهّد لها الطّريق لبلوغ ما بلغته من ثراء، ونقصد بالماضي هنا العراقة بالوسط التّجاري المحلّي الّتي ساهمت غالباً في ازدهار العائلات المخزنيّة ورقيّها سواءً اليهوديّة أو المسلمة. بل إنّ بروز هذه العائلة كان بمحض الصّدفة، والمجد الّذي عاشت في ظلّه عديد السّنوات لم تهيّئه ثروتها وحظوتها اللّتان تحقّقتا لها إلاّ بعد عُلُوّ شأنها. فكيف تمّ لها ذلك؟ ومن كان وراء رقيّها.

ما يمكن إدراجه بدءاً أنّ وراء مجد هذه العائلة شخصاً واحداً لا غير، هو نسيم شمّامة المعروف بقابض الدّولة التّونسيّة وقائد اليهود. ولا نعتقد أنّ الكشف عن هذا المعطى الهامّ، هو سبق لتطوّر الأحداث التّاريخيّة، إذ لا يمكننا الحديث عن هذه العائلة دون أن نتعرّض في مقام أوّل إلى هذه الشّخصيّة، فسيرته الذّاتية أسبغت على مسيرة العائلة بهرج الرّفعة والرّقي، حتّى غدا ثراؤها مضرباً للأمثال، وتناقل الحديث عن ازدهارها جيل بعد جيل[234]. لكن يبقى نسيم مؤسّسها، وناحت كيانها، ومن نجاحه أرسى أركانها.

وُلد نسيم في بداية القرن التّاسع عشر بصفاقس، وتحديداً سنة 1805، من أسرة يهوديّة تونسيّة تتكون من الأب سلمون أو شلومو بيشي شمّامة والأمّ عزيزة بنت خريّف. ولا تحيلنا المصادر الوثائقيّة على موارد رزق العائلة، أو نوعيّة نشاطها بمسقط رأسها.

---

(234) Moati, N., *Les belles de Tunis*, seuil, Paris, 1984, 352 p.

ورغم ادّعاء نسيم بأنّه ينحدر من سلالة توارثت خدمة المخزن أباً عن جدّ لمدّة تزيد عن قرن ونصف القرن[235]، فإنّ ذلك لم يثبت لدينا، إذ بتتبّعنا لسجلّات مداخيل المخزن ومصاريفه لم نعثر على اسم هذه العائلة قبل أربعينيات القرن التّاسع عشر[236].

وإذا كان قد حمل نفس لقب هذه العائلة بعض التجّار مثل لياه ويوسف شمّامة اللذين عملا في قطاع التّجارة البحريّة كمصدّرين للحبوب والزّيوت بين سنتي 1813 و1815، فإنّهما لا يمتّان بصلة قربى مباشرة إلى عائلة نسيم.[237]

عَدا هذه الإشارات يعدّ تاريخ العائلة قبل القرن التّاسع عشر إلى حدود العقد الثّالث منه غامضاً، وما توفّر لدينا من معلومات يُشير إلى أنّ نسيم كان تاجراً بسيطاً للأقمشة قبل التحاقه بخدمة أحد أفراد عائلة ابن عيّاد[238]، وإذا كان فعلاً تاجراً بسيطاً على الصّعيد المالي أو الاستثمار في الحقل التجاري، إلاّ أنّه لم يكن كذلك على مستوى الفطنة والنّباهة وبناء العلاقات المثمرة، ويكفي أن ينتدبه تاجر من أثرى تجّار الإيالة ويلحقه بأتباعه حتّى نتحقّق من مقدرة الرّجل في الميدان.

ويبدو أنّ العمل في السّمسرة ووكالة الأعمال لدى محمود بن عيّاد[239] قد أبرز المواهب التّجارية لنسيم، فحظي بثقة مؤجّره الّذي عهد إليه بمسك حساباته الخاصّة، بإيراداتها ومصروفاتها، ومتابعة أمواله المرصودة في حقول استثماريّة

---

(235) Heussein, Général., *Lettre du Général Heussein aux honorables avocats du Conseil de défense du gouvernement de Tunis*, traduction de l'Arabe, Florence 1881, p. 127.

(236) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1782، محاسبة القابض يعقوب بيشي شمّامة بتاريخ 1841-1851. دفتر رقم: 1897، مداخيل يوميّة للدّولة عن طريق وكلائها مثل فريجة بيشي شمّامة وحسونة اللّونقو من محصولات صفاقس ومنطقتها بجميع أنواعها بتاريخ 1852-1853. دفتر رقم: 2642، حساب لدار السكة على الفضّة والذّهب الّذي يصل إليها وما يصنع منه من عملة تونسيّة والمصاريف في ذلك الشّأن وأرباح المسوّغين لدار السكة حميدة بن عيّاد والقائد لياه شمّامة وحسن بتاريخ 1871-1885.

(237) أ.و.ت.، دفتر رقم: 368 و385 سبق ذكرهما .

(238) Attal, R., *Le caïd Nessim Samama de Tunis mécène du livre hébraïque*, Jérusalem, 1995, p. 27-31. Larguèche, A., «Nasîm Shammâma: Un Caïd face à lui même et face aux autres», in Les relations judéo-musulmane en Ifriqya du moyen - âge à nos jours, Paris, 2003.

(239) سبق وتعرّضنا لهذه الشّخصية في عدّة مواضع من هذه الدّراسة. انظر: فهرس الأعلام.

متعدّدة. ولا بدّ من الإيضاح هنا أنّ محمود بن عيّاد في هذه الفترة بالذات، أي في أربعينيات القرن التّاسع عشر كان في عهدته نسبة هامّة من الإيرادات المخزنيّة باحتكاره لأغلب موارد نظام الالتزام(240)، وبالتّالي كانت تمرّ بين يدي نسيم أموال ضخمة، ويمكن القول في هذا الإطار إنّ نسيم باشر وظيفة «قابض الدّولة» وتدرّب عليها قبل أن يقع تعيينه رسميًّا في هذا المنصب الّذي اشتهر به.

وإلى جانب عمله كأجير لدى محمود بن عيّاد، دخل سنة 1845 الميدان التّجاري بتمويل ذاتي، إذ تكشف بعض الوثائق أنّ له «خلطة» تجاريّة مع مورّدين فرنسيّين، دون ذكر للبضائع الّتي استثمر فيها(241)، ولا شكّ أنّ إثباته في الوثائق الرّسمية من خلال هذا النّشاط يشير إلى أنّ استثماراته كانت هامّة نسبيًّا، ولو لم تكن كذلك لَما تدخّلت السّلطة لفضّ بعض نزاعاته التّجارية(242).

لم يكسبه العمل في دائرة محمود بن عيّاد الخبرة في إدارة الأموال والأعمال فحسب، بل أطلعه على مزايا خدمة أصحاب النّفوذ وما يمكن أن يجنيه من ورائهم. كما حفز لديه هذا العمل طموح الارتقاء متأثّراً بشخصيّة مؤجره وثرائه ونفوذه. وقد تولّد عن امتزاج هذا الطّموح بهذا التأثّر رغبة شديدة في التقرّب إلى السّلطة إذ نسج على منوال سيّده الّذي لا يمرّ يوم إلاّ وتتدعّم مكانته لدى أحمد باشا باي ووزيره مصطفى خزندار.

وفعلاً بدأت تتحقّق لنسيم رفعة الشّأن والحظوة بتعيينه سنة 1265 هجري

---

(240) يذكر تقرير نائب الكومسيون المالي بتاريخ شهر أيار/مايو 1872، أنّ محمود بن عيّاد أشرف على موارد «سبعين نوع من المحصولات»، لكن سجلّات نظام الالتزام المعتمدة في هذه الدّراسة لا تثبت هذا العدد، وإن كان حقّاً قد وصلت لزمه إلى هذا العدد، فهو لم يجمع بينها في عام واحد، حول لزم محمود بن عيّاد. انظر: أ.و.ت.، دفتر رقم: 3250/3 سبق ذكره. وللتّنبيه يجب التعامل مع المعلومات الّتي يقدّمها التّقرير بكلّ حذر، وقد وردت ترجمته في: السّنوسي، محمّد، الرّحلة الحجازيّة، تحقيق علي الشّنوفي، الشركة التّونسيّة للتوزيع، تونس، 1981، ص475-505. وحول التعريف بشخصيّة فيكتور فيلي، انظر: أدناه.

(241) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 205، م: 89، و: 24، من نسيم شمامة إلى أحمد باشا باي في 23 شوال 1264 هجري.

(242) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 208، م: 128، و:18، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتونس في 26 شوّال 1264 هجري.

(1849) قابض أموال الدّولة[243]، خلافاً لما ذهبت إليه العديد من الدّراسات بأنّ تعيينه في هذا المنصب كان سنة 1859[244]، بل إنّ هذه السّنة هي تاريخ تعيينه رئيساً على القبّاض ومديراً للماليّة برتبة أمير لواء، بعد أن نُصّب «رئيساً على سائر اليهود في جميع ما يخصّهم»[245].

وهناك جملة من الوثائق تجعلنا نميل إلى إثبات التّاريخ الأوّل، منها وثيقة تعود إلى سنة 1854 يشير فيها مرسلها فريجة بيشي وكيل محمد بن الشّيخ قائد صفاقس إلى حرص القائد نسيم على متابعة «دفع دراهم القباضة» وتذكيره بوجوب إتمام بعض الأقساط من أموال الدّولة الّتي تخلّدت بذمّة قائد المكان وتعدّى أجل المحاسبة عليها[246].

ووثيقة أخرى تعود إلى تاريخ متأخّر نسبيًّا، تتضمّن استفسار الوزارة الكبرى تحديداً عن السّنة الّتي تولّى فيه القائد ناتان شمّامة مهمّة قابض الأعراض، فكانت إجابة أمير الأمراء رشيد كاهية الأمحال بأنّ المهمّة أسندت له عام 1265 هجري (1849) «. . .بعد أن انتقل أخوه القائد نسيم إلى منصب قابض الدّولة. . .»[247].

وكانت الانطلاقة الفعليّة لنسيم في عالم المال وتوطيد علاقته بأصحاب السّلطة والنّفوذ بعد تقلّده لهذا المنصب، الّذي استطاع أن يجمع بينه وبين خدمته لابن عيّاد من جهة، ويتابع أنشطته التّجارية الخاصّة من جهة أخرى[248]، وهي أعمال ذات مسؤوليّات جسام، تتطلّب منه قدرة ذهنيّة وبدنيّة عالية حتّى يتمكّن من إنجازها والتّوفيق فيها بما يرضي رؤساءه. ولا شكّ أنّ نسيم قد أثبت مقدرة عالية في الإشراف على المهامّ الّتي أسندت إليه، إذ لولا حسن أدائه لَما رُكّز بها.

---

(243) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 100، م: 228، و:13، من أمير الأمراء رشيد إلى الوزير الأكبر في 13 محرم 1289 هجري.

(244) Ganiage, J., «La crise des finances tunisiennes...», *op. cit.*, p. 169-173.

اعتمدت هذه الدراسة كذلك على تقرير فيكتور فلي الّذي سبق وأشرنا إليه .

(245) أ.و.ت.، دفتر رقم: 558، سبق ذكره. الإتحاف، ج5، ص16.

(246) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 39، م: 450، و:49995، من فريجة بيشي إلى قائد صفاقس بتاريخ 17 رمضان 1270 هجري (1852).

(247) أ.و.ت؛ المصدر السّابق.

(248) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1955 ورقم 1957، سبق ذكرهما.

أمكن لنسيم تبعاً لهذه المكانة الّتي نزّلته مرتبة عليا، أن يمتّع البعض من أفراد عائلته بحظوة خدمة الدّولة، فبعد تعيين ناتان شمّامة قابضاً لمجابي منطقة الأعراض كما سبق وأشرنا(249)، وقع تنصيب ابنه شلومو(250) «قائد الفضّة» ليشرف على مداخيل هذه المؤسّسة الحديثة الّتي أطلق عليها اسم «دار الفضّة»(251)، ويتابع ما تستلزمه متطلّبات الدّولة من هذه المادّة لصنع الأوسمة والنّياشين وتحلية الأزياء الرّسمية للباي والوزراء وآل البيت وأعوان المخزن(252).

وكما هو بيّن من خلال هذه الخدمات، اختصّ أفراد عائلة شمّامة بالإشراف على أهمّ الوظائف الماليّة للمخزن، لكن دون أن يكون لهذا الإشراف تأثير في أنشطتهم الخاصّة في الحقلين التّجاري والمالي(253)، بل إنّ حظوظهم تدغمت واستثماراتهم توسّعت بإشراف إسرائيل بن شلومو رغم حداثة سنّه(254) على مصاريف القصر، مع عمّه يوسف بن ناتان، وهو ميدان صعب ودقيق لارتباطه مباشرة بالغذاء اليومي للباي وآل بيته وحاشيته، ولا يقدر على التكفّل به إلاّ مَنْ توفّرت لديه سيولة نقديّة هامّة لمجابهة كثرة الطّلبات وارتفاع أثمانها، ومَنْ تأكّد قبل التزامه بهذه المهمّة من استرجاع مصاريفه وضمان أرباحه(255).

وفي وضع إسرائيل ويوسف شمّامة توفّرت هذه الشّروط، إذ لا شكّ أنّ

---

(249) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 100، م: 228، و:13، سبق ذكرها.

(250) عرف في أغلب الوثائق التّابعة لقضيّة نسيم شمّامة باسم «مومو بن ناتان شمّامة» أو «القائد مومو».

(251) أ.و.ت.، دفتر رقم: 2582، كشف لمصاريف تخصّ بناء «دار الفضّة» «بدار السكّة» باردو، بتاريخ 1854-1855. وتحصّل شلومو شمّامة على قيادة هذه المؤسّسة خلال فترة تهيئتها.

(252) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1899، محاسبة شلومو شمّامة قائد الفضّة (المكلّف بالفضة) على تصرّفه في الفضّة المستعملة في مصالح الباي (حروج وأزياء وأوسمة وغيرها)، مع محاسبة الصّانعين لهذه الأشياء، بتاريخ 1854-1856.

(253) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 206، م: 91، و:43، من قنصل فرنسا بتونس إلى أحمد باشا باي في 9 تموز/يوليو 1851. أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 208، م: 129، و:45، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتونس في 14 ذي القعدة 1267 هجري.

(254) أ.و.ت.، المصدر السّابق.

(255) انظر ما أوردناه حول لزمة التّقفة في باب الثّاني من هذه الدراسة «اليهود ونظام الالتزام».

المنصب الّذي يشغله كبير العائلة نسيم يساهم بقسط كبير في دعم هذه الخدمة وإنجاحها[256]، ولا نستبعد أن يكون جزء من رأس المال الموظّف في هذا النّشاط على الأقلّ هو دعم منه، سواء كان من أملاكه الشّخصيّة، أو من إيرادات الموارد المخزنيّة، إذ في هذه الحالة بإمكان نسيم أن يقرضهما البعض من هذه الأموال دون أن يترك آثاراً على ذلك، خاصّة وأنّه المشرف المباشر على الخزينة، وإذا أخذنا في الاعتبار أنّ جزءاً هامّاً من مداخيل الدّولة الّتي قبضها خلال هذه الفترة لم يحاسب عليها إلاّ بعد سنوات طويلة[257]. كما لا نستبعد أنّ هذا النّشاط الاستثماري الهامّ كان بتوجيه منه وتحت رعايته ليحصّل منه نصيباً من الأرباح[258].

كما توصّل يوسف بن ناتان في نفس الفترة من توجيه جزء من استثماراته صوب التّجارة الخارجيّة، وأصبح بمعيّة بعض أفراد عائلته، صهره لياه ومرتخاي ابن أخيه شلومو ودافيد من أبرز تجّار هذا الوسط، فقد تمكّنوا بين 1272 و1276 هجري (1853-1859) من استثمار أكثر من ثلث مليون ريال، لتصدير القمح

(256) انظر: دراستنا للزمة التقفة بالقسم الّذي أفردناه للّزم الّتي انخرط فيها التجّار اليهود.

(257) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1900، محاسبة نسيم شمّامة لزام اللوح والحديد على ما أدّاه للدّولة فحسب وليس على المداخيل، ووقعت هذه المحاسبة على ما يبدو سنة 1856 أي بعد ثلاث سنوات من آخر محاسبة. دفتر رقم: 1906، مماثل للدفتر السّابق وتمّت محاسبه بعد أربع سنوات. وقد أحصينا إجمالاً 13 دفتراً سجّل فيها نسيم شمّامة البعض من الموارد المخزنيّة، لكن عدا الدفترين 1900 و1906 لم نعثر على دفاتر أخرى تتعلّق بمحاسبته على لزمه أو على مداخيل الدّولة، أمّا بقيّة الدفاتر الأخرى فأغلبها يتعلّق بما ورد على دار السكّة من أموال أو معادن ثمينة وقام نسيم بمحاسبة المسؤولين عن هذه المؤسّسة. وهذا يدعم الرّأي القائل بأنّه هرّب معه الدّفاتر الماليّة الّتي تكشف عن سرقاته. حول محاسبة المسؤولين على دار السكّة انظر الدّفاتر التالية: دفتر رقم: 520، بتاريخ 1860-1862. دفتر رقم: 558، بتاريخ 1860-1861. دفتر رقم: 1861-1862. دفتر رقم: 2577، بتاريخ 1854-1855. دفتر رقم: 2584، بتاريخ 1855-1858.

(258) نورد هذا المعطيات كاحتمال لعدم توفّر البيانات على ذلك، فهذا التّلاعب يجوز إذا غابت مراقبة قباض الدّولة أو تأخّرت محاسبهم على الإيرادات والمصروفات كما هو الحال في وضعيّة نسيم شمّامة، فالأموال تسجّل ضمن المداخيل، ثم تخرج لتستثمر في مشاريع شخصيّة دون تسجيلها في دفاتر المصاريف، هذا مع ضمان إرجاعها حتى لا تترك بعض الثّغرات.

والشّعير والخشخاش ورؤوس البقر والزّيت بكميّات هامّة، إضافة إلى جملة من البضائع الأخرى لكن بكميّات أقلّ، مثل الصّابون ورماد الغاسول والشّمع والسّمن والجلد[259].

ويبدو أنّ النّجاح الّذي توصّل إليه من خلال مسكه للحسابات الماليّة خاصّة قد أغرى مصطفى خزندار بأن يتّخذه عوناً من أعوانه ويقرّبه إليه. وهنا اقترنت المصالح الذّاتيّة لهذين الشّخصيّتين لتفرز علاقة قامت في بدايتها على ولاء المرؤوس لرئيسه[260]، ثمّ أسّست لتحالف متين بينهما.

ففي سياق قضيّة اختلاس محمود بن عيّاد لقسط كبير من أموال الدّولة وهروبه إلى فرنسا[261]، بدأ يتّضح أمر هذا التّحالف، فخزندار ساقته إلى هذه العلاقة إرادة كسب نسيم لصالحه ليكون ستراً عليه، ومحاولة استغلال الخبرة الهامّة لحليفه في ميدان المحاسبات الماليّة ليدعم بها مكاسبه، خاصّة وأنّ هذا الحليف هو الشّخص الوحيد القادر على مدّه بخفايا ابن عيّاد والأسرار الّتي لم يقاسمها الوزير تغطية لتجاوزاته. أمّا نسيم فقد قاده طموحه وما تقتضيه مصلحته إلى المحافظة على منصبه ومكانته، مستغلاً هو الآخر مواكبته عن قرب مظالم ابن عيّاد واختلاساته، ومعرفته بأنّ سياسة النّهب الّتي ضخّمت ثروات مؤجّره كانت باشتراك مع الوزير وبدفع منه.

انبنى هذا التّحالف إذن على انهيار مكانة محمود بن عيّاد، فوُجّهت كلّ التّهم إليه، وحُمّل وحده مسؤوليّة انتهاك أموال الدّولة، وتبعاً لهذا تسنّى لخزندار إبعاد الشّبهات عنه بإعانة نسيم شمّامة، الّذي سخّر خبرته وطاعته لقضاء مآرب سيّده الجديد، وتسنّى له هو الآخر أن «يرث» جزءاً من وظائف ابن عيّاد التّجارية، وهو ما تُحيل إليه بعض الوثائق[262].

---

(259) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(260) باعتبار أن خزندار هو المشرف الأول على ماليّة الدولة.

(261) نقصد أساساً تقرير فللي ولم نعتمده بدرجة أولى هنا إلاّ في ما يتماشى ومسيرة نسيم قبل هروبه هو الآخر.

(262) انظر: جدول إحصاء لزم نسيم شمّامة وقد اعتمدنا في بسطه على: أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 100، م: 225، و: 34، سبق ذكرها.

وسواء «ورث» بعض الموارد المخزنيّة من مؤجّره القديم، أو أحيلت إليه، فلا يعدّ هذا إشكالاً حسب اعتقادنا، بما أنّ نسيم هو المؤهّل الوحيد لمتابعة هذه الموارد بحكم إشرافه عليها سابقاً، لكن الإشكال يكمن في كيفيّة الاحتفاظ بها لسنوات عديدة إلى حدّ احتكارها. فهل هذا الاحتكار تأتّى من فراغ الساحة التّجارية للإيالة من مموّلين كبار؟ أم هو نتيجة نفوذ نسيم وسلطته في هذا الوسط؟

في الحقيقة تجتمع كلّ هذه الأسباب مع علاقته بأصحاب القرار النّهائي في الميدان لتركّز سطوته على هذه الموارد وهيمنته عليها. وإذا تمعّنا في نوعيّة هذه اللّزم نلاحظ أنّ نشاطها يرتبط بقطاع التّجارة الخارجيّة إلى جانب ارتباطه ببضائع استهلاكية، وفي هذا التوجّه اختيار حدّدته خبرته في الميدان، وإلاّ لما عزف عن توجيه استثماراته صوب اللّزم الريفيّة العديدة الّتي خلّفها محمود بن عيّاد[263].

وقد تماشت سلطة الإشراف مع اختياره هذا وقبلته بتجديدها لعقود التزاماته المرّة تلو المرّة، حتّى أصبح محتكراً جبايةً مكوسها على وجه شرعي. فلزمة الخشب والحديد والدّهن والأدوية[264] الّتي افتتح بها نشاطه سنة 1846، مُنحت له مرّة أولى ثمّ جُدّدت له بعد ذلك لمدّة عامين ومرّة ثانية لمدّة أربع سنوات ثمّ مرّة ثالثة لمدّة عشر سنوات بنفس السّعر الّذي انطلقت منه في السّنة الأولى من التزامها والمحدّد بمبلغ 50,000 ريال عن العام الواحد، وقد ضمن في أداء هذا المبلغ مؤجّره محمود بن عيّاد آنذاك. وتحيل هذه التّفاصيل على بعض الجزئيّات الدّقيقة المتعلّقة بمسيرة نسيم التجاريّة وهي:

* عدم امتلاكه مبلغاً ماليّاً يوازي قيمة اللّزمة في بداية نشاطه التّجاري.
* انخراطه لأوّل مرّة في عالم الالتزام كان بتشجيع من ابن عيّاد ودفع منه.
* علاقته بابن عيّاد علاقة متطوّرة وأدنى ما يقال بشأنها إنّها مبنيّة على ودّ وتبجيل، وإلاّ لما أخذ المؤجّر بيد أجيره وتعهّد بتسوية مستحقّات هذا النّشاط في صورة الإخلال به.

(263) أ.و.ت.، دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(264) يبدو أنّ هذه البضاعة لا تتعلّق بالأدوية كمواد طبيّة أو بضاعة صيدليّة، لكن على الأرجح يراد بها بعض العقاقير الّتي تستعمل في موادّ البناء والدّهن مثل الصّباغة والشّبّ وغيرهما.

جدول رقم 40
إحصاء لزم نسيم شمامة

اللزمة	بدايتها	انتهاؤها	مدتها	ثمن/عام	الجملة
الجير والياجور والملح وفندق الفحم	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	
الخل والمسكرات (الحاضرة)	غ.م	جمادى الثاني 1276	غ.م	غ.م	
دار الشريحة المنستير	محرّم 1270	محرّم 1275	5 سنوات	4,800	24,000
دار الشريحة المنستير	محرّم 1275	محرّم 1285	10 سنوات	4,800	48,000
دار الشريحة سوسة	محرّم 1270	محرّم 1275	5 سنوات	4,000	20,000
دار الشريحة سوسة	محرّم 1275	محرّم 1285	10 سنوات	4,000	40,000
جمرك الحلفة وتوابعه	جمادى الثاني 1274	جمادى الثاني 1284	10 سنوات	351,000	3,510,000
جمرك الحلفة وتوابعه	ربيع الثاني 1269	ربيع الثاني 1274	5 سنوات	351,000	1,755,000
جمرك الحلفة وتوابعه	صفر 1265	صفر 1269	4 سنوات	351,000	1,404,000
جمرك سوسة	محرّم 1275	محرّم 1285	10 سنوات	120,000	1,200,000
جمرك سوسة	محرّم 1270	محرّم 1275	5 سنوات	120,000	600,000
جمرك صفاقس	محرّم 1269	محرّم 1272	3 سنوات	45,000	135,000
جمرك صفاقس	محرّم 1272	محرّم 1278	6 سنوات	45,000	270,000
جمرك صفاقس	محرّم 1275	محرّم 1285	10 سنوات	45,000	450,000
اللوح والحديد والأدهان والأدوية	جمادى الأول 1263	جمادى الأول 1266	3 سنوات	50,000	150,000
اللوح والحديد والأدهان والأدوية	جمادى الثاني 1266	جمادى الأول 1270	4 سنوات	50,000	200,000
اللوح والحديد والأدهان والأدوية	جمادى الثاني 1270	جمادى الأول 1280	10 سنوات	50,000	500,000
الجملة				1,379,600	8,686,000

* مكّنه هذا النّشاط من الدّخول في ميدان التّجارة البحريّة بتوريده لأهمّ بضائع لزمته[265].
* علاقته بدوائر السّلطة جعلت منه المؤهّل الوحيد لمتابعة أنشطة هذه اللزمة وذلك من خلال تجديد عقدها له لمدّة سنوات متالية، دون أن يقع طرحها في السّوق للمزايدة العلنيّة، ودون أن يطرأ على سعرها أيّ تغيير، وينسحب هذا الإجراء على جميع اللزم الّتي استثمر فيها بلا استثناء. وهنا تكمن بعض المؤشّرات الدّالة على خبرته في المساومة التّجارية.
* نجاحه في متابعة أنشطة هذه اللزمة مكّنه من الحصول على رصيد ماليّ هامّ يسّر له السُّبُل للاستثمار في مجالات أوسع، خاصّة بعد أن توفّرت له العديد من الفرص بعد مغادرة محمود بن عيّاد السّاحة التّجارية للإيالة.

قادته هذه الخبرة إلى أن يُضيف إلى لزمة الخشب وتوابعها موادّ أوليّة أخرى من نفس النّوعيّة وتتماشى معها، وهي الإشراف على لزمة الجير والياجور[266]، وبالتّالي أصبح تبعاً لهذا النّشاط أوّل مزوّد للدّولة ولمقاولي البناء بهذه البضائع الّتي لها من الرّواج السّهل ما يساهم في إعادة طلبها من جديد، فسوقها في أوج ازدهاره خاصّة وأنّ وجهتها معيّنة، ولم يخرج إطار استعمالها عن مشاريع أحمد باشا باي[267].

وفي نفس «مجاله الاحتكاري» توصّل إلى متابعة مكوس التّجارة الخارجيّة بأكبر موانئ الإيالة، بتمكّنه من لزمة جمرك السّلعة وتوابعه، أي تحصيل الأداءات على البضائع العابرة لميناءي حلق الوادي والبحيرة تصديراً وتوريداً، لمدّة تسع عشرة سنة على التّوالي، ولنفس المدّة عَهِدت له المهمّة ذاتها في ميناء صفاقس، ولمدّة خمس عشرة سنة بميناء سوسة[268].

---

(265) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(266) لم تطلعنا الوثائق على عدد السنوات الّتي التزم فيها نسيم لزمة الجير والياجور ولزمة الملح ولزمة فندق الفحم، علماً بأنّ كلّ لزمة مستقلّة عن الأخرى.

(267) انظر طلبات الدّولة من هذه البضائع في القسم المخصّص لاستثمارات التّجار اليهود في قطاع التّجارة البحريّة.

(268) لا بدّ من الإشارة هنا أنّ نسيم شمامة غادر البلاد ولم يستكمل مدّة التزاماته وبالتالي =

أتاح له هذا الإشراف الطويل حريّة النّشاط داخل هذه الموانئ، وتكثيف استثماراته بها دون أدنى مراقبة، بما أنّه المأمور الأوّل عليها ومن حقّه أن يحظى بامتيازات هذا القطاع حتّى ولو كانت بطرق «لم تجرِ بها العادة». فمسؤولياته ومركزه لدى السّلطة يسمحان له بأن يشرّع لنفسه ما لا يشرّعه لغيره من التجّار. فقد توصّل في غضون بعض الأشهر من سنة 1271 هجري - وليس على مدار كامل السّنة - من تصدير كلّ كميّات الزّيت الّتي أُعدّت للغرض، وفق ستّة أوامر سراح تضمّنت 321 ألف مطر من الزّيت تجاوزت قيمتها المليون ريال (1,056,000 ريال). وتبعاً لهذه الكميّة المرتفعة ومبالغها الضّخمة عُدّ المصدّر الأوّل بالسّاحة التّجارية للإيالة.

ويذكر نائب رئيس الكومسيون المالي فيكتور فيلله (Victor Villet)[269] حول أرباح نسيم من هذا القطاع أنّه «. . .كان يستغلّ الإذن بسراح تصدير الزيوت والحبوب[270] إلى الخارج فيتسلّم من الوزارة أمراً بإخراج 10,000 برميل زيت وإصدارها من ميناء سوسة مثلاً ثمّ بعد مضيّ بضعة أيّام يعلن أنّ سوسة ليس بها زيت ولكن غيرها من المدن كصفاقس والمهديّة والمنستير وتونس بها مدّخرات من الزّيت ويطلب إذاك أوامر الإذن بسراح التّصدير من تلك المدن فيُلبّى طلبه ولا تسأله مصالح الوزارة أن يرجع الأوامر الأولى فيستعمل جميع الأوامر وهكذا بدلاً من أن يصدّر 10,000 برميل يصدّر 20,000 برميل ويقبض عليها كلّها مكوسها ولا يثبت بسجلّ الحكومة إلاّ مكوس 10,000 مطر فقط. فهذه الوسيلة في توفير الرّبح بسرقة الدّولة لم تكن لتنجح لو لم يكن الوزير الأكبر مشاركاً في العمليّة. . .»[271].

= فهو لم يحاسب على المداخيل النقديّة الّتي تأتت منها ولا على ما أدّاه للدّولة من بضائع. ومن هنا ثبت عليه تهم اختلاس أموال الدّولة.

(269) هو المتفقّد العام للماليّة بفرنسا، وقع إلحاقه بالبلاد التّونسيّة وكلّف بمهمّة نائب رئيس اللّجنة الماليّة الدّوليّة بين 1869 و1874، وخلال مهمّته قدّم تقريرين حول الاضطرابات الماليّة بالإيالة الأوّل بتاريخ أيار/مايو 1872، والثّاني بتاريخ كانون الثاني/يناير 1874.

(270) حسب سجلاّت المتجر لم يصدّر نسيم شمّامة بين 1271 و1276 هجري سوى 1,000 قفيز من القمح، بلغت قيمة تذاكر سراحها 20,000 ريال، وهو مبلغ قليل مقارنة بتذاكر سراح الزّيت. انظر أ.و.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(271) هذا النصّ منقول عن تقرير فيلله حول أسباب الاضطرابات الماليّة بإيالة تونس بتاريخ أيار/مايو 1872، ترجمة الأستاذ علي الشنوفي وورد في: السّنوسي، محمد، الرّحلة =

كما حصل نسيم في نفس التاريخ على لزم الخلّ والمسكرات والشّريحة بأهمّ حواضر البلاد (الحاضرة، سوسة، المنستير) لمدّة لم تقلّ عن خمس عشرة سنة، محافظاً على نفس الأسعار الّتي اقتناها بها أوّل مرّة[272]. ولم تقتصر مرافق استثماراته على هذه الأنشطة فحسب، بل أضاف إليها سلعاً استهلاكية أخرى لها قيمتها في أسواق الإيالة مثل الملح والفحم والصّابون الطري بالحاضرة.

وسواءً كانت كلّ هذه الاستثمارات له أو لخزندار أو لهما بالاشتراك معاً[273]، فإنّ حجمها ومدّة العمل بها يُوحيان بأنّ لنسيم سلطة ونفوذاً مارسهما في هذه الحقول التّجارية وغنم منها، واستطاع خلال سنوات قليلة تجميع ثروة طائلة أقرض منها الدّولة 19 مليون ريال لمجابهة عجزها المالي[274]، وهو ما زاد في علوّ مرتبته لدى السّلطة.

ويكشف إقدامه على هذا الإقراض عن معطى تاريخي هامّ وهو حرية التصرّف في أمواله واستقلاله بها، ولا ينطبق هذا على نسيم فحسب بل على أصحاب الأموال من التجّار اليهود ككلّ، فأموالهم لم تعد على ذمّة الباي وسلطته، بما أنّ المخزن ذاته أحاطهم بالرّعاية والحماية من جميع الانتهاكات بقانون إلغاء عهد الذمّة. وتبعاً لهذا الإجراء تغيّر موقف اليهود من الدّولة كما تغيّر موقفها منهم، فانقشعت عنهم غيوم الخوف من مصادرة أموالهم وثرواتهم الّتي كانت تعقّبهم بين الحين والآخر.[275]

كما يوحي لنا منح هذا القرض بتحدّي نسيم لمن هم في مكانته لدى المخزن، بل أراد الاستعلاء عليهم جميعاً، فهو أوّل من بادر ببسط يديه لأصحاب السّلطة والملك وخلّصهم من براثن الاحتياج. وهو استعلاء أيضاً على جميع أثرياء

= الحجازيّة، تحقيق علي الشنوفي، الشركة التّونسيّة للتوزيع، تونس، 1981، ص494-495.

(272) راجع الجدول السابق.

(273) Ben Rejeb, R., «Exportations et exportateurs...», *op. cit.*, p. 209-210.

(274) أ.و.ت.، دفتر رقم: 558، الديون الّتي على الدّولة وبيان التذاكر الصادرة من الباي والتذاكر الّتي كانت بيد أربابها والّتي وقع استخلاصها من الدراهم المقترضة. وإبرام الدّولة عقد مع القائد نسيم مدير المال ورئيس القباض بتاريخ صفر 1277 هجري .

(275) Larguèche, A., «Nasîm Shammâma...», *op. cit.*

اليهود قرانة وتوانسة على السّواء كعائلة لمبروزو وبوكارة وليفي وعتّال أو عائلة ناطاف الّتي أصبحت هي الأخرى من العائلات المخزنيّة بثرائها ورفعة شأنها. ففي هذه الفترة بالذّات أرسل طلبيّة لمتجر موريس ماير (Maurice Mayer) وهو من أبرز متاجر الحلي والمجوهرات بباريس بعدّة قطع من الذّهب الخالص موشاة بمختلف المعادن الثّمينة تصنع له خصّيصاً حسب مواصفات محدّدة، قدّمها قرباناً إلى المعبد اليهودي بالحاضرة، ترحّماً على روح زوجته عزيزة وإحياء لذكراها(276). وليست هذه القطع بالمجوهرات العاديّة فضخامتها مُبالغ فيها، ولا تدلّ إلاّ على ثراء فاحش، فإلى جانب كثرتها العدديّة فإنّ أصغرها تجاوز طوله الخمسين سنتمتراً، وأكبرها بلغ طول قطره المتر، ومن فرط ما شدّت إعجاب الّذين شاهدوها سواءً من ناحية الذّوق الفنّي لصانعها أو من ناحية قيمتها الماليّة، علّقت على بهرجها الصّحف الفرنسيّة بباريس، وأشادت بجود صاحبها وسخائه، وحبّر وصفها أربع صفحات من الحجم الكبير(277).

سمحت له كثرة أمواله كذلك من اقتناء العديد من الدّور الفخمة ذات المساحات الكبيرة خاصّة بعد قرار السّماح لليهود والأجانب بكسب أملاك عقاريّة، وظّف البعض منها للكراء والبعض الآخر استغلّها لإقامته واستجمامه. وقد بلغ عدد هذه العقارات 65 عقاراً، توزّعت بين الحاضرة وحلق الوادي والمرسى وأريانة ومنّوبة والمحمديّة(278).

لم يتمتّع نسيم طويلاً بالمجد الّذي بلغه، والعزّ الّذي حقّقه، فقد ساوره خوف مرعب على شخصه وماله بانتفاضة علي بن غذاهم الّتي أدّت إلى إفشال

(276) توفّيت على ما يبدو بين سنتي 1857 و1858. وقد ارتبطت بحياة نسيم ثلاث نساء لهنّ نفس الاسم، فأمّه تدعى عزيزة كما سبق وأشرنا، وزوجته الّتي خلّد ذكراها تحمل الاسم ذاته، وحفيدة أخيه ناتان الّتي متّعها بالجزء الأكبر من ثروته سمّيت كذلك بنفس الاسم. واسم عزيزة في حدّ ذاته يحيل في بعض مضامينه إلى العزّ والمجد. فهل كان لهاته النّسوة تأثير في حياة نسيم ومسيرته الذّاتية؟ قد نتعرّض إلى بعض هذه التّفاصيل في دراسة كنّا قد بدأناها حول «أسماء وألقاب اليهود بالبلاد التّونسيّة» وشدّت انتباهنا لما وجدنا فيها من أبعاد عميقة ودلالات ذات مغزى.

(277) A.A.I.U., A.I.F., «Munificence pieuse à Tunis», n°. 9, septembre 1860, p. 518-521.

(278) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 101، م: 231، و: 335-350، إحصاء أملاك نسيم شمامة.

التجربة الإصلاحية وتعليق العمل بالقوانين الدستوريّة سنة 1864. وقد طالب المنتفضون بعزل الوزير مصطفى خزندار لتسبّبه في الاضطرابات الماليّة والانحطاط الّذي آلت إليه البلاد جرّاء سرقاته وسطوته على الموارد المخزنيّة. كما أشير بأصابع الاتهام إلى تورّط نسيم في إفلاس الخزينة وتحريضه للباي على مضاعفة مبلغ مال الإعانة من 36 إلى 72 ريالاً، وهو السّبب المباشر لاندلاع فتيل الانتفاضة[279].

ويصف ابن أبي الضيّاف بألم واضح ما وقع لنسيم في هذه الفترة مصوّراً إحباطه النّفسي وانهيار معنويّاته، ومبرّئاً ساحته من كلّ دنس، ومشيداً في ذات الوقت بنصح عمله للدّولة، يقول: «. . .وفي محرّم 1281 هجري (حزيران/يونيو 1864) وقع لرئيس اليهود وكبير قبّاض الدّولة القائد نسيم بيشي خوف عظيم، حتّى كاد أن يخرج من ربقة العقل. وذلك أن الرّجل من خدّام الدّولة خلفاً عن سلف[280]، وله في خدمتها اليد البيضاء. . . وشهرته بالغنى ووجود النّاضّ بداره حديث أهل البطالة والحسّاد. . . وشاع في العامّ والخاصّ أنّه أوّل من أشار بالزيادة في مال الإعانة، وسمعت منه استحسان تضعيفها وأنّه لا ضرر في ذلك، وللقبّاض فائدة تخصّهم في أمثال هذه الأمور[281]. وبلغه أنّ بعض الرّعاع من أخلاط زواوة يتوعّدون الهجوم على داره لقتله، وأخذ ما يجدونه من ماله، فصار يختفي في مواضع مبيته، ولا يكاد ينام إلاّ بين طائفة من أتباعه بسلاحهم. وساء حاله، فأتى الباي وقال له: «أنا خديمك وخديم آبائك وابن خدّامك، وأخلاط العامّة يتعذّر الاحتفاظ بهم، وإنّي أخشى الموت من الجزع. اطلب أن تبقي على رمقي

---

(279) **الإتحاف**، ج5، ص114.

(280) لم تثبت الوثائق الإداريّة والجبائيّة المعتمدة في هذه الدراسة توارث عائلة شمامة خدمة المخزن أباً عن جدّ، وقد سبق وأشرنا إلى هذا المعطى في معرض حديثنا عن انخراط نسيم في خدمة الدّولة.

(281) يستدرك أحمد ابن أبي الضياف ليؤكّد أنّ الإشاعات الّتي راجت ما هي إلاّ الحقيقة الّتي أسرّ بها نسيم في مجلس الباي، حيث يقول في موضع آخر من مؤلفه: «ولم يزل الباي مع مجلسه يتحاورون في هذا الأمر العظيم والمرتقى الصّعب، إلى أن قال بعض من يشار إليه في المجلس، وكان كمن سكت ألفاً ونطق خلفاً: «إنّ الرّأي سهل، وهو أنّ مال الإعانة يزاد عليه مثله، ويكون عامّاً في سائر بلدان المملكة، ومن غير استثناء ولا اعتبار لحال الدّافع. . .» وهذه الكلمة تلقّفها من رئيس اليهود والقبّاض نسيم بيشي. . .». **الإتحاف**، ج5، ص114.

بتسريحي للسّفر». وأتى بأزمّته وطلب الحساب، فرقّ الباي لحاله وأمر بمحاسبته[282] وسرّحه للسّفر. . . نقيّ العرض من دنس الخيانة على أن يرجع لمسقط رأسه الّذي هو أعزّ البقاع عنده[283]»، لكنّه خرج ولم يعد «. . .خوفاً على نفسه. وله العذر الّذي لا ينكره منصف، لأنّ الرّجل منعم عليه بالرّزق، وكلّ ذي نعمة محسود. والمجلس متوقّف والأمن غير محقّق، بل المحقّق الخوف. . . ومن وجّه ملاماً على هذا الرّجل، الّذي أدين اللّه بأنّه من الذين قال فيهم : ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[284]، بدعوى الزّهد في حبّ الوطن فقد ظلمه. . .»[285].

سافر نسيم إلى فرنسا حاملاً معه كلّ أمواله وأمتعته ما عدا الّذي لا ينقل، واستقرّ بباريس في حيّ من أحيائها الفخمة[286]، مستقدماً معه عشرة من أقربائه، زوجته الثّانية استير وتدعى نورة، وعزيزة حفيدة أخيه وأفراد عائلتها، وموشي شمّامة وابنه نسيم، كما التحق به سكرتيره الأوّل يعقوب بن أبرهام شمّامة، وسكرتيره الثّاني يوسف بن ناتان بسيس، واحتضنهم جميعاً بمقرّ إقامته[287].

رأت الدّولة في مدّة غياب نسيم أنّ من مصلحتها إسناد منصب رئيس القبّاض ومدير الماليّة إلى شلومو بدلاً من عمّه. لكن فشلت في اختيارها هذا، ذلك أنّ شلومو لم ير بدّاً من استغلال منصبه وعلاقته بالسّلطة وبأعوان عمّه ووكلائه ليحوّل لحسابه الخاصّ بين 1864 و1866 مبلغاً ماليًا قدّر بأكثر من عشرة ملايين ريال من أموال الدّولة، وفرّ إلى جزيرة كورفو حيث استقرّ بها نهائيًا[288].

---

(282) لم تثبت دفاتر مداخيل الدّولة ومصاريفها هذه المحاسبة كما سبق وذكرنا.

(283) يقصد هنا بمسقط رأسه البلاد التّونسيّة.

(284) قرآن، سورة آل عمران، الآية 75.

(285) **الإتحاف**، ج5، ص166.

(286) قطن هو وأفراد عائلته الّذين التحقوا به بعمارة كائنة بنهج الفوبور سانت هونوري عدد 47، كما جاء ذكر ذلك في وصيّته الّتي كتبها بمقرّ إقامته في 22 أيلول/سبتمبر 1868.

(287) ذكرت هذه المعلومات كذلك في وصيّته.

(288) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص :226، م 104 :، و:87-92، نسخ من تقارير القنصليّة الإيطاليّة بتاريخ 3 محرم 1290 هجري.

لم يُعرف عن نسيم على امتداد فترة إقامته بباريس الّتي تواصلت إلى سنة 1870 استثمارٌ في المجال التّجاري أو المالي، ويبدو أنّه عزف عن العمل واختار التّقاعد محافظاً على ثروته وأملاكه هناك. وقد حفزه هذا العزوف عن الأنشطة التّجارية إلى نسج علاقات على مستوى مغاير، حيث ركّز أعماله التطوّعيّة في نشر الكتب العبرية ودعمها بأمواله الخاصّة، كما تمكّن من إقامة علاقات مع رجال الدّين اليهود بباريس وبالقدس.

وقد تميّزت السّنوات الأخيرة من حياته بحدثين هامين، الحدث الأوّل هو طلاقه من زوجته الثّانية استير قبيل تحريره لوصيّته وهو الحدث الثّاني والأهمّ. كتب هذه الوصيّة في 22 أيلول/سبتمبر 1868، بخطّ يده وباللغة العبريّة ـ عربيّة، مركّزاً على أنّه في أتمّ مداركه العقليّة، وقد تضمّنت تقسيمه لثروته إلى ثلاثة أجزاء أوصى بها إلى من جمعه بهم حبّ كبير:

الجزء الأول لعزيزة حفيدة ناتان شمّامة، وابنها نسيم بدرجة أولى، إذ عاد لهما النّصيب الأوفر من الإرث.

والجزء الثّاني من ثروته مَنَّ به على أقربائه وبعض مساعديه ونخبة من رجال الدّين اليهود بتونس وباريس والقدس.

أمّا الجزء الأخير فقد أوصى به لإقامة مشاريع خيريّة، ووزّعه على مدن احتفظت بذاكرة الشّتات اليهودي وهي القدس والخليل وصفد وطبرية. وكأنّه أراد بعلاقاته ووصيّته أن يبلغ العالميّة[289].

تحصّل على الجنسيّة الإيطاليّة بعد استقراره بليفورنو حيث توفيّ في 24 كانون الثاني/يناير 1873 عن سنّ ناهز 68 عاماً، ونقش على قبره عبارات تمجّد رفعته ومكانته وتشيد بكرمه وسخائه وأعماله الخيريّة[290]. وكشفت وصيّته عن الحجم الحقيقي لثروته الّتي أغرت أصحاب السّلطة بالإيالة، فرفعت قضيّة للمطالبة باسترداد الأموال الّتي كان قد اختلسها، وفي الحقيقة ليست قضيّة في هذا الغرض، بقدر ما هي قضيّة للحصول على نصيب من الميراث.

---

(289) استقينا هذه المعلومات حول نسيم شمّامة من وصيّته .أ.و.ت؛ س.ت؛ ص :246، م :104، و: 15، نسخة معرّبة من وصيّة نسيم بتاريخ 24 شوّال 1292 هجري.

(290) وردت هذه العبارات باللغة الإيطاليّة، وقد جاء فيها ما يلي نصّه: ←

ورغم كثرة المصاريف الّتي أنفقها الوكلاء في القضيّة وعلى رأسهم الفريق حسين، ورغم المحاولات المتكرّرة من السّلطة لإيجاد صيغ من التّفاهم والحلول المشتركة مع الورثة للتنازل عن حقّهم في الميراث[291]، فإنّ القضيّة قد طالت، ولم تحسم نهائيًا إلاّ بعد انتصاب الحماية، حيث وُجد حلّ توفيقيّ على يد القضاء الفرنسي استفاد منه خاصّة الورثة الشرعيّون. ولم تحطّ هذه القضيّة من شخصيّة نسيم شمامة بل دعّمتها وأصبحت مسيرته بمثابة الأسطورة، وبحقّ مكّنته من أن يكون ذاك اليهودي العالمي.

إنّ أبرز ما تميّزت به مسيرة هذه العائلات الّتي ارتقت إلى مصاف النّخب التصاقها بدوائر الحكم والنّفوذ، خاصّة في النّصف الأوّل من القرن التّاسع عشر. وهذا طبيعي إذا انطلقنا من الوضع القانوني لأفرادها باعتبارهم محميّين، سواء كذميّين في حماية الدّايات ثمّ البايات الحسينيّين، أو عندما تعلّق مصير بعضهم بحماية قناصل القوى الأوروبيّة المتواجدة بالبلاد.

وما يمكن ملاحظته في هذا الصّدد أنّ هذه النّخب كانت أساساً أجنبيّة الأصول، ثمّ شملت عناصر محليّة تمكّنت بفضل نشاطها التّجاري والمالي أن تُثبّت مكانتها في السّاحة الاقتصادية للإيالة، وتبعاً لازدهارها تحدّد موقعها من السّلطة وأصحابها. غير أنّها عندما «تتونست» بدأت تتطلّع أكثر فأكثر إلى التوجّه نحو الغرب، سواءً في تحالفاتها المصلحيّة أو السّياسية أو حتّى الثقافيّة. لكن هذا التحوّل إن خدم مصالح نخب المال والجاه من اليهود، فإنّه عمّق الهوّة بينها وبين أغلبيّة الطّائفة المحليّة الّتي ظلّت ترزح تحت نير الفقر والجهل والإقصاء.

* Nissim Samama distinto per I natali illustre per le opere dotto nelle sacre carta fu insignito del titolo di rabbino nelle finanze esperto sali' a tesoriere nella Reggenza di Tunisi fu operroso infaticabile onesto acquisto' onori e dignita' fu Caid e Generale per torbidi della patria muto' cielo riscosse ovunque stima e affetto fu Conte Italiano generoso benifico' largamente I poveri a Tunis a Parigi a Livorno alimento' intere famiglie visse sessantotto anni mori' il di' 24 gennaio 1873 lasciando monumenti imperituri della sua illuminata carita' splendidi e numerosi legati ora egli riposa nel soggiono dei beati.

وردت في: Attal, R., *Le caïd Nessim Samama*, *op. cit.*, p. 21.

(291) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ س.ت؛ صن 258 ؛ م: 105، و: 35، تقرير حول إرث نسيم شمامة، بتاريخ 20 ذو الحجة 1300 هجري.

ويُحيلنا هذا الطّرح إلى أنّ النّخب الاقتصاديّة اليهوديّة أصبحت في نهاية القرن التّاسع عشر بمثابة «الجماعات الضّاغطة» (*Groupe de pression*) في البلاد، ذلك أنّ مفهوم هذا المصطلح يشير إلى بعض الممارسات الخفيّة والعلنيّة، الّتي تفرضها فئات اجتماعيّة معيّنة على السّلطة لتكون قراراتها وأفكارها وتوجّهها السّياسي في مصلحة هذه الجماعات وفي خدمتها، وتستعمل لتحقيق مآربها من وراء هذا الضّغط بدرجة أولى نفوذها المالي وسيطرتها على القطاعات الاقتصاديّة أساساً[292]. ونطرح هذا المعطى بحكم أنّ النّفوذ الاقتصادي لبعض كبار التّجار من اليهود قد جلب إليهم الأنظار، وأصبحوا قطب جذب ومحلّ صراع بين ممثّلي الدّول الأوروبيّة الّتي رأت من خلال ضمّهم إلى حظيرتها تواصلاً لمصالحها بالإيالة، وبين السّلطة السياسيّة المحليّة الّتي تريد المحافظة عليهم ضمن دائرة سيادتها ونفوذها لما يقدّمونه من خدمات.

(292) حول دور هذه «الجماعات الضّاغطة» في تحديد وتوجيه سياسة بعض الدّول، انظر:
Rouvier, C., *Sociologie politique*, éd. Litec, Paris, 1998, p. 155-213. Ouzan, F., *Les juifs dont l'Amérique ne voulait pas (1945-1950)*, éd. Complexe, Bruxelles, 1996, 192 p. Meynaud, J., *Les groupes de pression*, éd. Presses de la Fondations Nationales des Sciences Politiques, Paris, 1971, 74 p.

الخاتمة

اتّضح من خلال هذه الدّراسة الّتي أفردناها للبحث في الأدوار الاقتصاديّة لنخب الأقليّة اليهوديّة بإيالة تونس في الفترة الحديثة، أنّ هذه الأقليّة الّتي عدّت من أقدم الأقليّات تركّزاً بالبلاد كان لها نشاط متميّز بوّأها مكانة هامّة في الوسط الاقتصادي للإيالة، ومكّنها من تجاوز وضعها العددي كأقليّة، وتجاوز وضعها القانوني الّذي طوّقته جملة من القيود الدينيّة والاجتماعيّة في صلب مجتمع الأغلبيّة. لكن لم يبرز الوزن الحقيقي لأنشطة هذه الأقليّة بالثّقل الّذي لاحظناه، وبالمستوى الّذي خوّل بعض أفرادها النّفاذ بعمق في أغلب المرافق الاقتصاديّة والماليّة للإيالة، إلاّ في الفترة الّتي امتدّت من القرن السّابع عشر إلى القرن التّاسع عشر.

وقد أكّدت الإحصاءات الرّسمية لهذه الفترة اعتلاء السّاحة التّجارية للإيالة نخب من التجّار اليهود، كما أثبت العديد من البيانات أنّ النّشاط الدّؤوب والمتنوّع لهؤلاء التجّار، حفزهم على منافسة نظرائهم من أفراد الجاليات الأخرى والتقدّم عليهم في كثير من الأحيان. وكشف الانخراط في مرافق نظام الالتزام من ناحية، والاستثمار في قطاع التّجارة البحريّة من ناحية ثانية عن هذا التفوّق الّذي لم يكن ظرفيًا أو مقترناً ببعض الفترات كفترات الأزمات، بل كان متواصلاً ومستمرّاً دون أن يتراجع نسقه أو يتعثّر مساره.

وقد بدا لنا على ضوء هذه الأنشطة الهامّة وكأنّ هناك توزيع أدوار أو اقتسامها بين النّخب التّجارية اليهوديّة عامّة للاستثمار في هذين الموردين اللّذين يعدّان من أهمّ الموارد الماليّة للمخزن. فبينما اهتمّت النّخب اليهوديّة المحليّة أو اليهود «التّوانسة» ببعض حقول نظام الالتزام والإشراف على إيرادات المخزن منها، وجهّت النّخب القرنيّة وبعض العناصر الأخرى من اليهود الأوروبيّين استثماراتهم صوب مرافق التّجارة البحريّة.

ولا نخال حسب ما توصّلنا إليه من خلال هذه الدّراسة أنّ توزيع هذه الأدوار كان مفتعلاً أو مخطّطاً له، بقدر ما كان عفويًا ومستمدًا من طبيعة كلّ طائفة وتقاليدها.

فإذا انطلقنا من اعتبار أنّ اليهود «التوانسة» هم من أقدم المجموعات اليهوديّة تركّزاً بالبلاد، ومن أكثر العناصر تأقلماً مع المجتمع المحلّي واندماجاً في صلبه، فمن البديهي أن تستهويهم الأسواق المحليّة ويشدّهم العمل ببضائعها والاستثمار فيها. لكن هذا النّشاط الّذي تماشى مع وضعهم كمحليّين لم يقطع أمامهم الطّريق نهائيًا للولوج في عالم التّجارة البحريّة. وتركّز ثقل مشاركتهم في هذا القطاع بصفة شدّت الانتباه مع بداية القرن التّاسع عشر، في إطار توجّه سياسي وتجاري سيّره حمودة باشا باي وقاده مع الصّفوة من حاشيته للنّهوض بالاقتصاد، ودعم قدرات النّخب المحليّة إجمالاً.

أمّا النّخب التّجارية القرنيّة أو من انتمى إلى هذه الطّائفة من اليهود الأجانب، فقد كان توجّههم واضحاً منذ بداية علاقتهم بالسّاحة التّجارية للإيالة، أي مع مطلع القرن السّابع عشر على أدنى تقدير، ذلك أنّ أغلب استثماراتهم بأحجامها المختلفة ركّزت بقطاع التّجارة البحريّة انطلاقاً من الموانئ المحليّة الّتي أمّنت لهم استثماراتهم في الميدان الّذي أطلقت عليه بعض الكتابات «فدية» أسرى القرصنة أو «تحريرهم»، ويسّرت لهم نفس هذه الموانئ نشاطهم في التّبادل السّلعي مع البلدان الأوروبيّة بحكم مواقعها القريبة من أهمّ المراكز التجاريّة بالمتوسّط.

وإذا كان تقلّد مجموعة قليلة العدد من نخب هذه الطّائفة بعض وظائف نظام الالتزام فإنّ ذلك لم يتعدّ اختصاصهم في مرافق التّجارة البحريّة، خاصّة بانتمائهم إلى مؤسّسة دار الجلد وهي المؤسّسة المخزنيّة الوحيدة في تلك الفترة الّتي كانت علاقتها وطيدة بقطاعي التّصدير والتّوريد، واستمرّ عمل هذه النّخب بهذه اللّزمة ما ناهز القرن، إلى حين انقلاب موازين القوى داخل السّاحة التّجارية للإيالة مع بداية القرن التّاسع عشر، حيث آلت حظوة هذا الإشراف إلى النّخب اليهوديّة المحليّة.

وقد مثّلت الأنشطة العديدة الّتي أفرزها كلّ من نظام الالتزام وقطاع التّجارة البحريّة، المجالين الواضحين اللّذين تمكّنا عبرهما من تتبّع وضعيّة أصحاب الأموال والأعمال من اليهود داخل الأقليّة اليهوديّة وداخل مجتمع الإيالة ككلّ. ولاحظنا أنّ مسار هذه النّخب تدرّج نحو مدّ تصاعدي أهّلها للقيام بدور ريادي في

ميدان الاستثمارات التّجاريّة، وتساهم بقسط هامّ إلى جانب نخب الجاليات الأخرى في توسيع المجال البحري لإيالة تونس في اتّجاه مراكز التّجارة العالميّة بحوضي المتوسّط.

وخوّلنا الرّصد الدّقيق والموضوعي لمختلف أنشطة النّخب اليهوديّة التمعّن في حقيقة تطبيق قانون عهد الذمّة ووضع الذمّيين داخل المجتمع الإسلامي، كما مكّننا من إعادة النّظر بصفة جذريّة في الصّورة السّلبيّة الّتي علقت بمسارهم، وجعلت منهم عناصر دونيّة ومهمّشة وغير فاعلة. وإذا انطبقت هذه الصّفات على الفئات الدّنيا وحدّدت وضعهم في عالم الأقليّات داخل المجتمعات الإسلاميّة والمسيحيّة على السّواء، فإنّها لم تنطبق على النّخب من التجّار اليهود، الّذين استطاعوا بثرائهم وجاههم فكّ قيود عهد الذمّة، والتمتّع بمكانة متميّزة بين مجمل النّخب الّتي كانت تدور في فلك السّلطة السّياسيّة.

ويحيلنا هذا المعطى الأساسي على النّظام الاجتماعي السّياسي الّذي ربط السّلطة بالمجتمع في تلك الفترة، وعبّر عن نمطه بوضوح تامّ نظام الالتزام كنظام ماليّ أدرجه المخزن ضمن نُظُمه لدعم إيراداته النّقدية، وقد لعبت فيه النّخب المحليّة المسلمة واليهوديّة دوراً هامًّا خاصّة بين القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر.

وكشف هذا النّظام القائم على جباية الأموال عن قدرة النّظام السّياسي على التكيّف مع مقتضيات القاعدة الاقتصاديّة، ذلك أنّ المقياس الرّئيس لتوزيع اللّزم أو منحها كان اقتصاديًّا بالأساس، وهو ما خوّل النُّخب اليهوديّة أن تراكم لديها السّيولة النّقدية الّتي كانت قوام المعاملات والمبادلات التّجارية في فترة انفتاح الأسواق المحليّة على الاقتصاد المركنتيلي، كما ساعدها هذا المخزون النّقدي على أن تبوّأ مكانة متميّزة على السّاحة التّجارية للإيالة.

ويعكس هذا النمط المبني على تقريب السّلطة لنخب المال وبناء علاقات تعاقديّة معهم، النّمط الاجتماعي السّياسي الّذي كان رائجاً داخل الإمبراطوريّة العثمانيّة والمقام على أساس الملل، فنظام الملّة لم يكن تميزيًّا إلاّ على مدى ولاء الملّة للسّيادة الإسلاميّة، وهو ما مكّن الأقليّات الدينيّة في الإيالات العثمانيّة من مجالات واسعة للاستقلال بتسيير شؤونهم الخاصّة حسبما تقتضيه أعرافهم وتمليه قيمهم الدّينيّة ونواميسها.

ومقابل هذا الاستقلال استفادت السّلطة أيّما استفادة من هذا الولاء المعلن، وتأتّت استفادتها من جباية الأموال، ومن العائدات عن الاستثمارات التّجاريّة للنّخب اليهوديّة الّتي توزّعت أنشطتها على أغلب الحقول الاقتصاديّة الرابحة.

وإذا قبلنا بالمعطيات الّتي ركّزت على أنّ إيالة تونس قد اندمجت خلال الحقبة العثمانيّة في اقتصاد السّوق ونمطه المركنتيلي، فينبغي أن نشير إلى أنّ الأنشطة التّجاريّة لنخب المال من اليهود على النّطاق الخارجي، ولا سيما أنشطة النّخب القرنيّة، كان لها دور كبير في هذا الاندماج، وبالتّالي كان إسهامها متقدّماً عن إسهامات بعض النّخب الأخرى الّتي نشطت في نفس المجالات وخلال نفس الظّرفيّة في انفتاح أسواق الإيالة على حركة التّبادل السّلعي بالمتوسّط أكثر من ذي قبل.

ومثلما كان للعثمانيّين دور هامّ في إدخال التقنيّات الحديثة في مجال الأسلحة والنُّظم الإداريّة ومؤسّساتها، فإنّ النّخب القرنيّة أساساً قد أتاح لها نشاطها الكثيف والمتواصل بمراكز التّجارة العالميّة، أن تواكب عن قرب تطوّر التّقنيّات الحديثة في شتّى الحقول التّجاريّة وميادين المحاسبات الماليّة، الأمر الّذي خوّلها أن تكون من أكثر النّخب تعاملاً بها في الأسواق المحليّة. ولا نروم في هذا الإطار التّأكيد على أنّ هذه النّخب قد تفرّدت لوحدها بإدخال هذه التّقنيات إلى أسواق الإيالة، بقدر ما نؤكّد على حذق عناصرها للمهارات التّجاريّة، وسرعة تأقلمها مع المستجدّات الّتي تفرض نمطها الأسواق العالميّة.

وتبعاً لهذا اتّصفت الأنشطة الاقتصاديّة للنّخب اليهوديّة وخاصّة التّجارية منها بحريّة الحركة وسرعة دوران رأس المال، اللّذين توصّلت من خلالهما إلى تحقيق نجاحات متتالية ومستمرّة انطلاقاً من استثمارات مضمونة الأرباح، وتوظيف لعلاقات مثمرة، توجّهها شبكات تجاريّة من الدّاخل وفي الخارج تزيد في دعم مكاسب المنخرطين فيها.

ولا شكّ أنّ نجاح كبار التّجّار اليهود في تحقيق مكاسب هامّة كان أساسه القوي خبرتهم المتميّزة في الميادين الّتي استثمروا فيها أموالهم، وقد تأتّت لهم هذه الخبرة نتيجة تعايشهم بين العالمين الإسلامي والأوروبي واندماجهم في مجتمعاتهما، إلى حدّ أنّ شخصيّتهم وُسمت بازدواجيّة حضاريّة جعلتهم في إلمام

يكاد يكون تامًا بآليّات التعامل التجاري، وأدقّ المعاملات الماليّة في كبريات المراكز التّجارية بحوضي المتوسّط.

كما تتّضح هذه الخبرة من خلال مرونتهم في التّعامل المالي والتّجاري، أخذاً بقاعدتي التّخفيض في أسعار البضائع مقابل بيعها بكميّات كبيرة، أو التّيسير في السّداد والدّفع المؤجّل، إضافة إلى محافظتهم على رأس المال المتأتّي من توافر السّيولة النقديّة، أو الّذي يوفّره غالباً المخزون النّقدي المكتنز.

ولم تكن المكاسب الماديّة الّتي تحقّقت لكبار تجّار اليهود وأصحاب الأموال منهم في إيالة تونس خلال الفترة الحديثة لتستمرّ، لولا وجود مناخ لاءم تجارتهم وتماشى مع استثماراتهم ودعّمها. وهو مناخ لم يتوفّر لهم في أغلب الفضاءات التجاريّة الأوروبيّة، حيث كان إقصاؤهم منها متواتراً إلى حدود السّنوات الأخيرة من القرن الثّامن عشر.

وسواءٌ في ظلّ سلطة الدّايات، أو في ظلّ سلطة البايات الحسينيّين كانت النّخب التّجارية اليهوديّة في قلب الحركة التبادليّة للإيالة، وفي صميم دورتها التّجاريّة، وقد مهّدت لها هذه المكانة سبل إنجاح مشاريعها الماليّة، ويسّرت لها طرق ارتقائها إلى نفس مرتبة العائلات المخزنيّة وحضوتها لدى أصحاب السّلطة والنّفوذ.

وفي إطار هذه الحظوة ذهبت إحدى الدّراسات التّاريخيّة إلى أنّ «صعود» النّخب اليهوديّة قد اقترن باستئثارها بالأزمة الماليّة الّتي شهدتها الإيالة في أواسط القرن التّاسع عشر واستغلالها للنتائج الّتي ترتّبت عليه. ومن وجهة نظرنا يصحّ هذا المنحى إذا توافرت إحدى الحالات التّالية:

الحالة الأولى، إذا كانت النّخب اليهوديّة بعيدة عن السّاحة التّجاريّة واستفادت مباشرة أو بدرجة أولى من هذه الأزمة.

الحالة الثّانية، إذا كانت ضروب هذا الاستغلال مقتصرة على النّخب اليهوديّة فحسب، أي أنّها استغلّت لوحدها ظروف هذه الأزمة، واستأثرت بما ترتّب عليها من نتائج دون غيرها من النّخب التّجارية الأخرى.

الحالة الثّالثة، إذا كانت النّخب اليهوديّة هي المتسبّبة المباشرة في إحداث الأزمة الماليّة.

تجدر الإشارة إلى أنّ طبيعة العمل التّجاري تخوّل المستثمرين فيه استغلال كلّ الفرص الّتي تعترضهم لتدعيم مكاسبهم وتنمية رؤوس أموالهم، وهو توجّه مشروع باعتبار أنّ الأزمة في حدّ ذاتها فتحت أبواباً لمشاريع استثماريّة عدّة أمام كلّ التّجار المتواجدين بالسّاحة التّجاريّة والماليّة للإيالة، لكن لم يتمكّن من اقتحام هذه المشاريع إلاّ من ساعدتهم قوّة رساميلهم على مواجهة متطلّباتها الماديّة الكبيرة، وكانت النّخب اليهوديّة من ضمن النّخب التّجاريّة الأخرى المحليّة أو الأجنبيّة الّتي شاركت في هذه المشاريع سواءً بالإقراض المالي أو بالاستثمار التّجاري أو بقضاء الحاجيّات الماديّة لأصحاب السّلطة.

وإذا كانت استفادة هذه النّخب من هذه المشاريع كبيرة وأثارت انتباه الملاحظين فلأنّ استثماراتهم هي الأخرى ذات حجم هامّ، وهنا أيضاً يتّضح دور الخبرة والحسّ التّجاري اللّذين يحوّلان الرّهان إلى ضمان. ورغم هذا لا يمكن اعتبار أنّ النّخب اليهوديّة كانت لها استفادة مباشرة، بل أنّ المستفيد الأوّل والمباشر هو المخزن، بما أنّ استثمارات التّجار عامّة قد دارت في فلكه، وساهمت جزئيًا ولفترة محدّدة في تغطية عجزه المالي، وحتّى إن عادت على هؤلاء التّجار وخاصّة كبار التّجار من اليهود أرباح هامّة فيما بعد، فهي لم تكن في مستوى حجم الأرباح الّتي حصّلها بعض أصحاب النّفوذ الفعلي في المخزن سواءً قبل الأزمة أو خلالها أو بعد استفحالها، وهؤلاء حسب اعتقادنا هم المتسبّبون المباشرون والأوائل في تعميق حدّة الأزمة الماليّة.

ودون ذكر للتّفاصيل والجزئيّات نكتفي بالإشارة إلى أخطر هذه الأسباب وهي الاختلاسات الّتي قام بها مصطفى خزندار بمساعدة أعوان له من السّلطة، وسيطرته المطلقة على كلّ الموارد الماليّة للمخزن متصرّفاً فيها تصرّفه في أمواله، بالرّغم من أنّ أمواله الشّخصيّة لم يعبث بها عبثه بأموال الخزينة، وقد استمدّ مشروعيّة هذا التصرّف من علاقته بأحمد باشا باي ومحمد باي ثمّ بمحمد الصّادق باي، ومن منصبه على رأس الوزارة الكبرى الّذي دام ما يربو على سبع وثلاثين سنة. هذا على مستوى الأزمة الماليّة، أما على مستوى «صعود» النّخب اليهوديّة فإنّ البيانات الاحصائيّة الرّسميّة المعتمدة في هذه الدّراسة قد أشارت إلى أنّ ارتقاء هذه النّخب تزامن وازدهار اقتصاد الإيالة مع بداية القرن التّاسع عشر، أي خلال فترة حكم حمودة باشا باي الّذي حفز كلّ النّخب المحليّة بتعدّد انتماءاتها على

التصدّي للتجّار الأوروبيّين واستنزافهم لأموال البلاد، وهو ما عبّر عنه أحمد بن أبي الضيّاف في إخباره عن مسيرة هذا الباي، ونلاحظ نفس الصّدى كذلك في جملة من الدّراسات الّتي اعتبرت أنّ عصره هو العصر الذّهبي للدّولة الحسينيّة.

كما أنّ حظوة النّخب اليهوديّة ورفعة شأنها قد ثُبّتت وتأكّدت مع تولّي أحمد باشا باي الحكم، وحرصه الشّديد على الرّفع من حجم المحاصيل المخزنيّة وإيراداتها، وهو ما نعتبره ازدهاراً حتّى ولو كان على كاهل الرّعية، إذ تبعاً لهذه السّياسة توصّلت الخزينة الماليّة بمداخيل هامّة سمحت لهذا الباي بالشّروع في تحقيق مشاريعه الطّموحة، وهو باب من أكثر الأبواب الّتي بدّدت أموال المخزن إلى حدّ العجز التّام عن مجابهة البعض من المصاريف.

وأمام فراغ السّاحة التّجاريّة من رؤوس أموال محليّة، خاصّة بعد انهيار صرح أهمّ العائلات المخزنيّة الثريّة، لم يكن أمام أحمد باشا باي إلاّ استقطاب بعض النّخب اليهوديّة لخدمة مشاريعه المكلفة، بالرّغم من أنّ مبادئ الحكم بالإيالة تخوّله مصادرة أموالهم في وقت العوز والحاجة كما كان يفعل سلفه تجاه اليهود خاصّة، لكن المحافظة على صورته الّتي أراد أن يظهر بها بمظهر الحاكم العادل صدّته عن هذا التعدّي، بل سعى إلى تقريبهم أكثر والرّفع من مكانتهم ليجعل منهم عناصر تنفيذيّة لمشاريع الحداثة الّتي أراد إقامتها.

ويجب التّأكيد هنا على أنّ مشاركة نخبة من التجّار اليهود في هذه المشاريع لا تؤدّي حتماً إلى مساهمتهم في إرساء معالم الحداثة الّتي تبنّاها أحمد باشا باي، بل إنّ دخولهم في هذه المشاريع لم يكن بدافع الحماس لإنجاحها بقدر ما كان عملاً عاديًا من ضمن أعمالهم التّجارية للكسب منها وتدعيم استثماراتهم والتقرّب أكثر من دوائر السّلطة.

على ضوء ما طرحنا هنا، شكّل أصحاب الأموال من اليهود الّذين انخرطوا في خدمة الحكّام، أو الّذين انتدبوا للإشراف على المؤسّسات الماليّة قمّة الهرم الاجتماعي. وقد أتاحت لهم مناصبهم والالتزامات الّتي تقلّدوها فرصاً عديدة لتنويع أنشطتهم وتكثيف استثماراتهم في الحقول التّجاريّة وما يرتبط بمجالاتها، ومكّنتهم من تحقيق ثروات هامّة قرّبتهم من دوائر السّلطة، لكن دون أن تجعل منهم أصحاب قرار أو نفوذ سياسيين، إذ من خلال تتبّع مسارهم التّجاري لفترة ثلاثة

قرون على وجه التّحديد نلاحظ أنّهم كانوا في بُعد مطلق عن المشاركة في الحياة السّياسية.

وهذا المسار الّذي اكتفى بالاهتمام بالجانب التّجاري والمالي وتدعيمه ينفي مقولة أنّ النّخب اليهوديّة وخاصّة القرنيّة كانت تمثّل «دولة داخل الدّولة»، أي كان لها دورٌ هامٌ يماثل تقريباً دور الدّولة في صنع القرار السّياسي. وهذه المقولة إن انطبقت فهي تنطبق على نفوذ بعض قناصل القوى الأوروبية وخاصّة النّفوذ القنصلي الفرنسي الّذي اتّخذ من بعض العناصر اليهوديّة أعواناً له لخدمة مصالحه.

وحتّى بعد أن طرحت قضيّة الأقليّة القرنيّة كقضيّة سياسيّة دوليّة سنة 1846 عقب اتّفاق إيالة تونس وتوسكانيا على احتفاظ القرنيّين بجنسيّتهم الإيطاليّة لم يكن لهؤلاء حضور بالوسط السّياسي. لكن بصدور عهد الأمان وإلغاء وضع الذمّة قانونيًّا، تطوّر مسار النّخب اليهوديّة المحليّة والأجنبيّة على السّواء بالانخراط أكثر في شبكة العلاقات التّجاريّة والسياسيّة مع الأوساط الأوروبيّة، وبالتّالي تحوّلت وضعيّتها من وضع التّابع للمخزن والمتحالف معه إلى وضع التّابع للمصالح الأوروبيّة والمتحالف مع دوائر نفوذها، وغدا الغرب نموذج المستقبل بالنّسبة لأغلب عناصر الأقليّة اليهوديّة.

ونجد صدى مختلف هذه العوامل في تقبّلهم الإيجابي للحماية الفرنسيّة أملاً في الارتقاء بوضعهم العامّ والتحرّر التامّ، وبالفعل فإنّ حالتهم الاجتماعيّة شهدت ازدهاراً كبيراً في المرحلة الاستعماريّة بتعميم التّعليم العصري الّذي شمل الفئات الوسطى وحتّى الفقيرة بعد أن كان مقتصراً على أبناء النّخب. خاصّة بعد أن تدعّم مسارها بالدّور الثّقافي والتّربوي والسّياسي للرّابطة الإسرائيليّة العالميّة الّتي عملت على نشر الثّقافة الغربيّة في الأوساط اليهوديّة.

ولا بدّ من الإشارة في الختام إلى أنّ تاريخ الجالية اليهوديّة في إيالة تونس العثمانية، سواءً من حيث مسارها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثّقافي أو حتّى السّياسي، بدأ يتجاوز القراءات الأيديولوجيّة الّتي تنطلق من الأفكار المسبقة والتصوّرات العقائديّة. كما أنّ هذه الأقليّة لم تكن متجانسة اقتصاديًّا واجتماعيًّا، ذلك أنّ وضع أفرادها اتّسم بالتّباين الواضح الّذي يصل في أغلب الأحيان إلى حدّ التّفاوت الشّديد، بين قمّة ثريّة ومنعمة وقاعدة فقيرة ومعدمة، وكذلك سلوكها فقد

كانت تحكمه عناصر التّباين أيضاً أكثر من عناصر الوحدة أو التآزر، حتّى وإن وحّدت بين أفرادها المبادئ الدّينية. وقد توصّلت نخب هذه الأقليّة إلى الاستفادة من انفتاح الاقتصاد المحلّي على الرّأسمال الأوروبي، وعرفت كيف تتكيّف مع المتغيّرات الاقتصاديّة، وتتأقلم مع الظّرفيات السّياسيّة بصفة خوّلتها حماية نفسها من التّقلّبات المحليّة، وربط مصيرها بالقوى الصّاعدة فصعدت معها.

الفهارس العامّة

كشّاف المصطلحات

ركّزنا في هذا الكشّاف على المصطلحات باللّغة العربيّة، وقد استخرجنا أغلبها من الوثائق المستعملة في هذه الدّراسة. ولا يعدو أن يكون هذا العمل إلاّ محاولة لجمع بعض المصطلحات الّتي تضمّنتها وثائق الأرشيف الوطني التّونسي وتفسيرها، حتّى وإن كان بعضها بسيطاً أو مألوفاً. أمّا المصطلحات الّتي وردت باللّغة العبريّة فقد اخترنا تضمينها إلى هوامش النصّ لتكون قريبة من القارئ. وتجدر الملاحظة أنّنا استقينا مفاهيم هذه المصطلحات وشروحها من مصادر ومراجع متنوّعة أدرجناها بالقائمة البيبليوغرافيّة، إضافة إلى استنادنا إلى ما احتفظ لنا به التّراث الشّفوي حول التّعريف بها.

◆ ◆ ◆

أطاباشي : أو أرضه باشي، لفظة تركيّة تعني المكلّف بالحجرة.

آغة أو آغا : لفظة تركيّة تشير إلى رتبة عسكريّة معيّنة وهي القائد أو رئيس مجموعة، وقد استعملت في عديد المستويات فنجد آغة الصبايحيّة، آغة زوارة، آغة العسس... إلخ.

الآلاي : اللواء.

الآلايات السبعة : وهو الجيش النظامي الّذي بعثه أحمد باشا باي، وكان مقرّ الآلاي الأوّل تونس، والثاني بسوسة والثالث بالمنستير والرابع بالقيروان والسّابع بغار الملح، أما جنود الآلاي الخامس والسّادس فهم برفقة الباي.

أملس : نوع من الأقمشة الرّطبة الملمس.

أمين : خبير مهنة أو حرفة يختار من بين أربابها لمراقبة المهنة وضمانها.

أباري : جمع إبرة، وتطلق على إبر الحياكة أو الإبر الطبية.

اشتمبر : تصحيف لمصطلح أيلول/ سبتمبر.

الأمشاك : ج. مشك أو مسك، وهو كيس مربّع الشكل يصنع من جلود الإبل أو البقر معدّ لحمل الماء على أسنمة الجمال أو ظهور البغال حيث يوضع مشك من كلّ جانب.

انيكس : من الفرنسيّة Onyx، وتعني العقيق، وفي هذه الدراسة هو قماش مطرّز بالعقيق.

باب البحر : باب من أبواب الحاضرة تونس، كان قائماً ومعروفاً بهذا الاسم في القرن السّادس للهجرة، يقع في الجزء السفلي من المدينة من جانبها الشرقي، ويفتح على "حارة الإفرنج" الّتي عرفت بإقامة الأجانب الوافدين على الإيالة.

الباب العالي : مقر حكومة السلطنة العثمانيّة، وقد تطلق على كامل السلطة.

باب سويقة : ربض من أرباض الحاضرة، وباب من أبوابها، عُرف منذ القرن الرابع للهجرة. والسّويقة هي تصغير للفظة سوق، كان يباع فيه التبن، وبه مصانع حرفيّة لصنع البرادع للبغال والحمير.

البابونج : نبات له أغصان طولها ذراع، به بعض الأشواك والأوراق الصغيرة، ينبت في الأماكن الخشنة بالقرب من حافّة الطّريق، يقع جمعه في فصل الرّبيع ويستعمل كدواء.

باردو : تحريف لفظ Prado الإسباني، ويعني المرج، ومنه القصر الإسباني الشّهير، وهو من الضواحي القريبة من الحاضرة من محدثات بني حفص، بساتين ومنتزهات للحكّام، أصبح في العهد الحسيني مقرّاً للحكم.

باش قزق : رتبة أسندت للمسؤول الأول عن «الغرفة». انظر: الغرفة.

باطان الشواشي : مؤسسة ارتبطت بصناعة الشّاشيّة.

بايليك : تُطلق اللفظة على الأملاك التابعة للبايات وآلهم.

بتاتي : ج. بتيّة، وهي البراميل من الخشب.

البحيرة : بحيرة تونس وتقع في الجهة الشرقيّة للحاضرة، وتُنطق بسكون الباء وكسر الحاء.

بدعيّة : سترة تغشي الظهر والجنبين، فيما لا تغشي الصدر لكونها دون أزرار ولا تقفل من الأمام، تكون مبطّنة من الدّاخل ببطان خاص، وموشّاة من الخارج بزخرف بديع. وسمّيت بالبدعيّة لأنها مبتدعة من قِبَل أهل المدن الّذين قاموا بقصّ أكمام السّترة لاستعمالها بديلاً عنها في فصل الصيف، كما أنّها تستعمل أحياناً بديلاً عن الفرملة.

برّ : يشير إلى أرض أو بلد، والعبارة المستعملة في هذه الدراسة هي «برّ الإسلام»، ويُقصد بها البلدان الإسلاميّة، أمّا «برّ النصارى» فيشير إلى البلدان المسيحيّة.

برتستو : من الإيطاليّة Protesto ويُراد بها عريضة الاحتجاج.

برسلانة : من الفرنسيّة Porcelaine وتعني إناءً خزفيّاً.

بركوس : الضأن.

برنشك : نوع من الأقمشة المطرّزة.

البرنوس : البرنس، يصنع غالباً من الصّوف، وهو رداء فضفاض واسع الأطراف يصل طول انسداله إلى الكاحلين أو العقب، ومنه يكون غطاء الرّأس الّذي لا يستعمل إلاّ نادراً حيث ينسدل على الظّهر باستمرار، ويكون مفتوحاً من الأمام دون أكمام أو أزرار، ويتمّ ضبطه على الجسد بواسطة شريط ثابت على الصّدر.

بزار : كلمة تركيّة ويقصد بها المغازة الكبرى العصريّة.

بشامقيّة : جمع بشامقي، وهو صانع البشمق، وهو لفظ محرّف عن بشماق في اللغة التركيّة، أي حذاء المرأة، كما انتعله في العهد التركي أهل العلم.

بشكير : منديل كبير يستعمل لتجفيف الجسد من الماء، يبلغ طوله بين أربع وخمس أذرع وعرضه بين ذراعين وثلاث أذرع.

البشماط : دارجة تونسيّة، تُطلق على الخبز البائت أو القديم ويُستهلك بعد إعادة تسخينه.

بلاط : تُنطق في العربيّة الفصحى بفتح الباء وفي الدّارجة التونسيّة بالسكون، وهو نوع من الحجارة الجيّدة تُفرش بها الأرض ويُسوّى بها الحائط.
بلنز : نوعٌ راقٍ من الخشب، وهو المسمّى بالأبنوس.
بندقي : نسبة إلى البندقيّة، وهي مدينة تجارية بإيطاليا، وفي هذه الدراسة أشارت هذه اللّفظة إلى البضائع المورّدة من هذه المدينة، مثل «الكاغط البندقي» و«اللّوح البندقي».
بوتيليا : تجمع على بوتيليات، ويبدو أنّ الكلمة تنحدر من الإنكليزيّة (*Bottle*) وهي قوارير زجاجيّة كبيرة الحجم تُورد لخزن بعض السّوائل، ومن المحتمل أن تكون قد عوّضت جرار الزّيت لخزن هذه البضاعة خلال القرن التّاسع عشر، وهي من قبيل «الفاشكات» لكن أكبر حجماً وسعة. انظر: «فاشكة».
بوفريوة : نوع من الفواكه الجافّة وهو البندق الأحمر الرّمادي.
بوقال : من الفرنسيّة Bocal، وهو وعاء زجاجي لا عروة له، تحفظ فيه السّوائل وأصناف الأطعمة وسواها.
بوماضة : تعريب لكلمة Pomata الإيطاليّة وهي المرهم، مركّب دهني طبيّ مختلف العناصر والألوان.
البوني : نسبة إلى سكّان مدينة عَنابة بالجزائر (Bône).
البياض : مصطلح تونسي يُطلق على الفحم تفاؤلاً.
بيت خزندار : المؤسسة الإداريّة الّتي تُعنى بحسابات الدّولة.
تابل : نوع من أنواع التّوابل المستعملة بكثرة في الطّبخ التّونسي.
تجّار السلطان : خطّة مُنحت إلى بعض أعيان اليهود بالمغرب في القرن التاسع عشر لتمثيل المخزن العلوي لدى الدول الأوروبيّة.
تذاكر السّراح : رخص التّصدير.
تذكرة : يشير هذا اللّفظ بصفة عامّة إلى سندات تصدرها الدّولة للإذن بصرفها سواءً كانت قيمتها نقداً أم عيناً.
ترياست : مدينة إيطاليّة تقع على البحر الأدرياتيكي (Trieste).
تسرى : منشار.
تشبيب : عمليّة كيميائيّة يستعملها صائغو الفضّة لإزالة بعض السّواد الّذي اعترى هذه المادّة لتصير في مقام الفضة الجديدة.
تمرقيل : مصادرة الأموال أو الأملاك العقاريّة.
تقريطة : دارجة تونسيّة، وهي المنديل الّذي تلفّ به المرأة رأسها وغالباً ما يكون من الحرير.
تلالط : دارجة تونسيّة وتعني المعزّقات.
تنظيمات خيريّة : جملة من الإصلاحات اعتمدتها السلطنة العثمانيّة في القرن التاسع عشر تحت ضغط الدول الأوروبيّة وكانت على مراحل ثلاث: خط شريف كلخانة سنة 1839، خط همايون سنة 1856 وقانون أساسي سنة 1876.
تولرزيّة : ج. تارزي، لفظ حرّف من فعل «طرز»، أي لبس الثياب الجديدة والتّأنق في لبسها، وفي الدّارجة التونسيّة تشير اللفظة إلى الخيّاط.

ثريات : ج. ثريّا، وهي كلمة محدثة تعني منارة بها عدّة مصابيح.
ثقيل : يُقصد به الرّصاص، وقالب ثقيل أي قالب رصاص.
جبّة : جمع جبايب، ثوب فضفاض مفتوح من أعلى الصّدر ومن اليدين، يلبسه الرّجال.
جرابة : نسبة إلى سكان جزيرة جربة.
الجليز : مربّعات من الخزف المطلي تُستعمل في تغطية الأرضيّة والجدران، ويُنسب إدخالها في البناء إلى تونس إلى سيدي قاسم الجليزي المتوفى في سنة 1496، وهو أندلسي الأصل.
جليكو : قماش حريري.
حانبه : حرس الباي وآله.
حانوت : دكان.
حجامة : دارجة تونسيّة وتعني الحلاقة.
حديد الثياب : آلة حديديّة يوضع في وسطها الفحم المتّقد لكيّ الثياب، وهي شبيهة في شكلها بالمكواة الّتي تُستعمل اليوم.
الحرام : إزار من الحرير أو الصّوف يستعمله الرّجال والنّساء.
حرب القرم : دارت بين روسيا من جانب والدولة العثمانيّة المتحالفة مع إنكلترا وفرنسا وسردينيا من جانب آخر ودامت سنتين (1854-1855) وأسفرت عن هزيمة روسيا وقد أعان أحمد باشا باي السلطان العثماني في هذه الحرب.
حرج : م. حروجات وهي اللوازم والمعدّات الخاصّة بالسّروج.
حرير بورلسين : نوع من الحرير المتوسط الجودة، تتضمّن لفيفته خيطاناً.
حصيرة : أي الحصير، وهو بساط منسوج من بعض النباتات الطّويلة السّاق، وفي سياق هذه الدّراسة تشير «الحصيرة» إلى وحدة وزن للحنّاء وهي تعادل القنطار. انظر: لفظة «حنّاء».
حصيرة : تشير في هذه الدراسة إلى وحدة وزن الحنّاء وهي تعادل تقريباً القنطار.
حكك : ج. حكّة، وهي العلبة.
حلقة النّعال : اسمها الأصلي حلقة النّحّال، قُلبت الحاء عيناً لاعتقاد أنّ كلمة النّعال هي المناسبة لذلك، لوجود سوق صنع الأحذية المجاور لها.
حلقوم : دارجة تونسيّة، وتعني المزراب، ويستعمل في البناء لوصل مياه المنازل المستعملة بالمجارير العامة.
حمّام الأنف : من ضواحي الحاضرة الجنوبيّة تقع في سفح جبل بوقرنين، وأُطلق عليها هذا الاسم لوجود حمّام معدني بها وكانت مشتى البايات.
حنا : توردها سجلّات المتجر بهذه الأحرف، وصوابها «الحنّاء» وهي نبات للصّباغ، تنتشر زراعتها في الهند والجزيرة العربيّة وبلدان شمال إفريقيا، ويُتّخذ مسحوقها للخضاب.
الحواشي : ج. حاشية، وتعني شريطاً من القماش المزركش.
خلمي : نوع من أنواع الأسلحة البيضاء، وهو سلاح قصير كالسّكين حادّ وقاطع يُطعن به.

خردة : كلمة فارسية الأصل تعني كلّ ما صغر وتفرّق من الأشياء، وتشير بها وثائق المتجر إلى الخردوات.
خردل : جنس من النباتات العشبيّة البريّة والزراعيّة من فصيلة الصليبيّات، تنبت مع الزرع في حواشي الطرق. تُستعمل بذوره في صناعة بعض الأدوية، كما يُستعمل في تطييب نكهة الطعام مسحوقاً بعد أن تنضاف إليه كمية من الزيت والخلّ.
خروبة الأكرية : أداء وظّف على الأبنية المكتراة وقد فرضه أحمد باشا باي سنة 1840 وشمل أهم المدن التونسيّة الحاضرة وسوسة والمنستير وصفاقس والقيروان.
خرّوبة : عملة نحاسيّة تساوي 16 جزءاً من الرّيال، ويبدو أنّها ضُربت سنة 1739.
خشاخش : تطلق على البقول الجافة مثل الحمص والعدس والفول والقطانية والجلبانة والفاصولياء والقرفالة.
خصّة : ينبوع الماء.
خضاير : مفردها خضارة وتعني شراء منتوجات زراعيّة مثل الغلال والزيتون قبل جنيها.
الخلّة : الحاجة والفقر.
خلخال : مفرد خلاخل، وهو حلية تلبسها المرأة في رجليها.
خلطة : يُراد بها اشتراك شخصين أو أكثر في حرفة أو تجارة أو نشاط ما.
الخليفة : م. خلفاوات، وهو موظّف على الجهات تأتي رتبته بعد القائد (أو العامل) والكاهية.
خوجة : م. خوجات وهي كلمة تركيّة تعني القارئ.
الخيالة : الجنود الفرسان. بعثت هذه الفرقة العسكريّة سنة 1839 على يد أحمد باشا باي، وهي تتكوّن من ألف فارس (حوانب ترك، مماليك وعرب)، وكان مقرّهم البرج الكبير بمنوبة.
دار الباشا : مؤسّسة ماليّة انحصرت وظيفتها في تسديد المرتّبات العسكريّة ومصاريف الأمحال، تأسست سنة 1574 وقد أبطل عملها محمد باي سنة 1856 عندما حوّل أبناء الجنود الأتراك إلى ديوان الجند النظامي.
دار الباي : مقرّ إقامة الباي وتُطلق خاصّة على المقرّ بالقصبة.
دار الجلد : مؤسّسة تُعنى بتجميع الجلود ودبغها، والدار موجودة بنهج يحمل اسمها إلى اليوم. لمزيد من التفاصيل، انظر: لزمة دار الجلد بهذه الكرّاسة.
دار الصناعة : مؤسّسة مخزنيّة لصنع البارود.
دار الفضّة : هي فرع من بناية دار السكة بباردو ومن مهامها صنع النياشين والأوسمة والحروج للباي وموظّفي الدولة، وإحصاء الكميّات الواردة عليها من الفضّة ومسالك خروجها.
دامة : قماش خشن يصنع منه الحشايا.
دبوزة : قارورة.
الدرع : دقيق القصب، يستعمل في عدّة أصناف من الحلويات التونسيّة كما يُستهلك غالباً في الأكلات الصباحيّة بعد طهيه في الماء او الحليب.

دزّينة : تعريب للكلمة الإيطالية Dozzina، وتدلّ على العدد 12، وتستعمل كوحدة لضبط كمية بعض البضائع كالصحون والكؤوس... إلخ.
دم لغزال : نوع من الصبغ الأحمر.
دمياطي : نسبة إلى مدينة دمياط بمصر.
الدويرة : مقاطعة تقع بشرق ألمانيا بين مدينتي «برلين» و«درادسد» Dresde.
الدول البربرسكية: أطلقها الجغرافيّون الإغريق على البلدان الّتي يتكوّن سكانها من البربر، ويشيرون بذلك إلى بلدان شمال إفريقيا قاطبة. وقد أعاد استعمالها الأوروبيّون منذ نهاية العصور الوسطى إلى القرن التاسع عشر مشيرين إلى نفس البلدان. ويتضمّن هذا المصطلح في مفهومه الأوروبي صيغ الاحتقار والازدراء خاصة عند إطلاقه على حكام هذه البلدان وقراصنتها. وشمل بعد ذلك الأهالي، ومعتنقي الإسلام من المسيحيين.
دويدة : نوع من العجين، وهو من فصيلة المعكرونة.
ديوان : في المصطلح مقر الإدارة والحكم.
ذراع : وحدة قياس تساوي نصف متر تقريباً.
ذراية : نوع من المناديل الكبيرة ذات لون واحد ونسج رقيق شفّاف، وهي من الأقمشة الخفيفة تغطّي بها المرأة رأسها فتسدل إلى مستوى كتفيها.
ذكير : نوع من الحديد الصلب.
الرائد التونسي : جريدة رسمية أنشأتها الحكومة سنة 1860 وتشتمل على قسم رسمي تدرج فيه الأوامر والقوانين والتسميات، وقسم غير رسمي - كما نعت - تُنشر فيه الأخبار الداخلية للإيالة.
الرّابطة : إدارة مطامير خزن الحبوب للدّولة وهي خارج باب سعدون، بقي اسمها إلى الآن حيث المستشفى المعروف بهذا الاسم اليوم.
ربّي : تنطق بكسر الرّاء والباء، وتشير إلى حَبْر اليهود.
رحبة : فضاء متّسع أعدّ لبيع العديد من المواد الغذائية أهمها القمح والشّعير، وعلى ما يبدو تواجدت ثلاث رحاب بالحاضرة التّونسيّة خلال الفترة الحديثة، وهي رحبة المركاض وتسمّى بالرّحبة الكبيرة، والثانية رحبة ربض باب سويقة والثالثة رحبة البحيرة.
رهج : يُقصد به مسحوق البارود.
روح : مستخلص أو مستقطر بعض النباتات. انظر: بابونج وخردل.
رَوّح : دارجة وتعني رجع إلى منزله أو بلده.
روز : دارجة تونسيّة وتعني الأرز.
زانية : أقمشة خفيفة لصناعة الأزياء الصّيفيّة.
الزرارع : يُقصد بها العديد من أصناف البقول الجافّة مثل الحمص والفول والقطانية واللوبية والعدس وبذور البطيخ والدلاع، ولها سوق يسمّى بسوق الزّرارعية ويقع خارج باب بحر.
زلابية : صنف من أصناف الحلويات التقليديّة التّونسيّة مازالت صناعتها متواجدة إلى

اليوم، ويكاد يكون استهلاكها مقتصراً على شهر رمضان، وهي حلويات مشبّكة تتكوّن من طحين الدّقيق أو السّميد أو النشاء، يقع قليها في الزيت ثمّ تُنقع في العسل أو في سائل السّكر الذّائب.

السكنجبير : نوع من التوابل، ويُعرض في الأسواق على صورتين، إمّا أخضر وإمّا مخلوطاً بالسّكر، ويدخل في صناعة العقاقير الطبيّة والطهي وحفظ وتحضير الخمير. يُستعمل كمشروب كذلك حيث يجلو البرد والرّطوبة من الحلق ويشفي برد المعدة والكبد.

زواوة : صنف من الجنود النظاميين جلّهم من أصل بربري.

سارح : راعي الدّواب.

سباط : حذاء.

سبولة : نوع من السّيوف القصيرة، وسمّيت كذلك لتشابه حجمها وحدّتها بسنبلة الشّعير.

سبيريتو : كحول.

السّراجين : صانعو السّروج، ولهم سوق مخصّصة بالحاضرة، وقد عُرفوا بتفنّنهم في التزيين والزّخرفة والتّصوير.

السّراحات : ما يدفع من أداء على السلع المصدّرة.

سوبيرة : من الفرنسيّة Soupière، وهي الحسائيّة أو صحفة الحساء.

سوديتو : من الإيطاليّة Sudetto، وتعني الرعيّة.

سوفية : نسبة إلى سكان وادي سوف بالجزائر.

السّيسليان : نسبة إلى سكان جزيرة صقلية.

سيمان : تعريب لكلمة إسمنت الفرنسيّة *Ciment*.

شاشية : طاقية للرأس تُصنع من الصّوف.

شايح : مجفّف.

شبّ : ملح معدني بلوري التركيب، أبيض اللون حامض الطعم، يتكوّن في الطبيعة من كبريتات الألومنيوم والبوتاسيوم، يُستعمل في صناعات عدّة منها الصباغة وحفظ الجلود من الانحلال، ويستعمله الرجال بعد الحلاقة لأنّ تركيبته تساعد على وقاية البشرة من التجاعيد.

شحم : ويُقصد به في هذه الدراسة الشحم الاصطناعي الّذي يستعمل لتزييت الآلات الحديديّة لتيسير استخدامها وللمحافظة عليها من الصّدأ.

شقّة : دارجة تونسيّة، تجمع على «شدايد»، ويقابل مفهومها اللّفيفة، وهي معيار لوزن الحرير خاصّة. ولا تمنحنا المصادر المذكورة بها قيمة وزنها الحقيقي، ويبدو أنّها تُطلق على كلّ حزمة ملفوفة.

شربة : الحساء أو الثّريد.

الشقوف : دارجة تونسيّة ومفردها شقف، وتعني السفن، ولعلّها تعريب للفظ *Esquif*.

الشكارة : كيس صغير، يُستعمل لتعبئة البضائع أو المنقولات ذات الأحجام الصغيرة، ورقعته من مادّة القماش الخشن.

شملة : حزام من القماش المزركش يستعمله الرّجل مع لباسه.
شيته حلفاء : مكنسة صغيرة تُصنع من مادة الحلفاء.
صابون حجري : صابون ذو شكل مستطيل يُصنع وفق قالب، وهو الأكثر استعمالاً في الحاجيّات اليوميّة.
صابون طري : الصابون الرّخو أو السائل، ويستعمل خاصّة لغسل الصّوف..
صاحب الطّابع : من الخطط السياسيّة والعسكريّة، وهي وظيفة مهمّتها حفظ ختم الباي، وختم المراسلات ومباشرة الموظّفين فيما لم يباشره الباي ويكون الوسيط بينهما.
الصّاردو : نسبة إلى سكّان سردينيا الإيطاليّة.
صاشم : صنف من أصناف البارود ويستعمل في المفرقعات.
الصّاشمة : إطلاق البارود وهو إعلان عن بدء حظر التجوّل بالحاضرة.
صاع : من الموازين التّونسيّة وتساوي تقريباً ليترين ونصف الليتر.
صباط : انظر: سباط.
صدريّة : سترة تغطّي الصّدر والظّهر مشقوقة من ناحية الرّأس وأحد الكتفين، وتكون مقفلة من الأمام بأزرار من الخرج يزيّن به أطرافها.
صرمة : أو صارمة، وهي تسمية لمعدن الفضّة الخام قبل تذويبه وسكبه في قوالب على شكل سبائك .
الضّبطيّة : الشّرطة، وقع بعث هذا الجهاز الأمني بالإيالة التّونسيّة سنة 1860 .
طابع : علامة مميّزة تطبع على الحيوانات التابعة للبايليك وخاصّة الخيل والإبل.
طبارن : مفردها طبرنة وهي تحريف للكلمة الفرنسيّة Taverne أي الحانة أو الخمّارة.
طبجيّة : المدفعية.
طبنجة : م. طبنجات، وهي لفظة تركيّة تعني المسدّس.
طرطوشي : نوع من الخشب الّذي يستعمل في البناء خاصّة.
طفطة لصقة : هي اللصقة المشمّعة، وتقابلها بالفرنسيّة Sparadrap.
طفطة : فارسيّة الأصل، وهي قماش خفيف من الحرير أو من الخيوط التركيبيّة (Fibre synthétique).
طَفل : مادّة طينيّة تستعمل لغسل الشّعر خاصّة.
طماقات : م. طماق، نوع من الأحذية النّسائيّة.
طنجرة : دارجة تونسيّة، ويرادُ بها القدر من النّحاس أو نحوه.
عدس : نوع من الدّوائر الصّغيرة البرّاقة، تُطرّز بها الثّياب النسائيّة.
عربيّة ـ عبريّة : بعد دخول الإسلام إلى البلاد العربيّة في القرن السّابع للميلاد استخدم اليهود اللغة العربيّة المطعّمة ببعض الكلمات العبريّة، وكانوا يكتبونها بالحروف العبريّة ويتحدّثون بها فيما بينهم، وقد شاعت بصفة خاصّة بين يهود العراق ويهود اليمن.
عسّة (أمير لواء) : هو كبير حرس الباي.
عسّة : دارجة تونسيّة تعني الحراسة.
عشر : أداء على الحبوب.

عضم : دارجة تونسيّة تعني البيض، وسُمّيت كذلك لتشابه غلاف البيضة بالعظم.

عظم الحوت : بيض السّمك، بعد تجفيفه وتشميعه وفق طريقة خاصّة، يقع استهلاكه خاصّة مع المقطّرات من المشروبات الكحوليّة.

العفص : هو حمل شجر البلّوط وهو مادّة سوداء. يصنع منه نوع الحبر، كما تستعمله النساء في زينتهنّ.

عمالة : الولاية، وتُستعمل كذلك لفظة إيالة، وكلتا اللّفظتين مرتبطتان بالسلطة العثمانيّة.

عمل أوّل : صنف أوّل من بضاعة ما، واصطُلح على تسميته بالفرنسيّة Le premier choix، ومثله لفظة عمل ثان وعمل ثالث. Deuxième et troisième choix.

عمل الفرنة : بضاعة أو مادّة ما صنعت بالفرنة (ليفورنو)، ومثلها عمل فرنسا وعمل مرسيليا... إلخ.

عنبر قيز : نوع من القماش المُستعمل بكثرة في الألبسة التونسيّة خلال الفترة الحديثة.

عود القرنفل : من الأفاويه الّتي تستعمل في تتبيل اللّحوم وحفظ الأطعمة، كما استُخدم في أغراض طبّيّة.

عود القرنفل : من النباتات المجفّفة، يقع استيراده من البلدان الحارّة، يستعمل لتطييب الطعام أو للزينة.

العولة : من العادات التّونسيّة لخزن المواد الغذائيّة وادّخارها.

غاسول : هو نبات الأشنان يحرق بعد أن يقع تجفيفه ثمّ يُستعمل رماده في صناعة الصابون.

غربي : تطلق على كلّ قادم من غرب البلاد التّونسيّة وخاصة من المغرب.

غرفة : مؤسّسة تُعنى بكلّ ما يتعلّق بلباس الباي وآله والوزراء والضبّاط العسكريّين.

فابور : تعريب للكلمة الفرنسيّة Vapeur وهي السفينة البخاريّة.

فاشكة : قارورة منتفخة من الأسفل وطويلة العنق، تستعمل لوضع ماء الزّهر وتغلّف بالسّعف، وهي لفظ وصناعة تنحدر من إيطاليا Fiasca.

فراكط : ج. فركيطة وهي لفظة تنحدر من الإيطاليّة وتعني شوكة الأكل.

فرانجة : نوع من القماش المزركش بالسّجف.

فرسان مالطا : بعد غزوها من قِبَلِ المسلمين، أصبحت مالطا وكراً للقرصنة ومركزاً عالميّاً لتجارة الرقيق وقد حافظت على هذه المكانة إلى بداية القرن التاسع عشر. وتنحدر تسمية قراصنتها بفرسان مالطا أصلاً من جماعة «فرسان القِدّيس جان» (Saint Jean) التي تأسّست ببيت المقدس سنة 1050 ميلادي لهدف الدفاع عن الكنيسة وحماية الحجيج المتوجّهين إلى فلسطين. استقرّوا بقبرص سنة 1291 ثمّ برودس سنة 1308 ثمّ بمالطا في بداية القرن السادس عشر وانخرطت في صلبها طبقة الأسياد الّتي قادت وتزعّمت القرصنة بها.

فرشك : طازج.

فرملة : صدار مشقوق الصّدر دون يدين يُلبس بين الصّدريّة والمتان.

فضلة قماش : قطعة من القماش غير محدّدة القياس وهي عادةً ما يتبقّى من قطعة أكبر.

فندق الغلّة : سوق للخضر والغلال بتونس الحاضرة ويقع قرب باب البحر.

الفوطة : كلمة تركيّة الأصل تعني المئزر، استعملته الدّارجة التّونسيّة، وهي خرقة من القماش القطني أو الحريري أو من أنسجة القطن المفرى، استعملت في أغراض متعدّدة: لباس تميّزت به نساء الحضر، وظّف كأفرشة للطعام ولتجفيف ماء الاستحمام ولحفظ الملابس كذلك.

فوه : نبات عروقه دقاق حمر يُصبغ بها.

الفيتورة : الثّفل الّذي يحصل عندما يسحق الزيتون بالمعصرة.

فينو : تنحدر هذه اللفظة من اللغة الإيطاليّة Fino، وتشير إلى بضاعة ممتازة ومتقنة الصّنع، وتشابهها في المعنى كلمة Fin، الفرنسيّة.

قثّاء : الخيار.

قديد : اللّحم المجفّف، ويدخل في إطار التقاليد التونسيّة لخزن الأكل وحفظه..

قرّا : الأشخاص الذين يقرؤون القرآن بالجوامع.

قربيلة : حُرّفت من اللفظة الفرنسيّة Carabine، ويُراد بها البندقيّة.

قرداش : نفّافة، وهي آلة يدويّة مصنوعة من الخشب والتلال الحديديّة الرقيقة وتُستعمل لنفش الصّوف الملبّد ليرقّ ولتخليصه ممّا علق به من أدران.

القرفة : عُرفت عند العرب كمادّة طبيّة تُستخدم في صناعة العقاقير وفي حفظ الأطعمة والنّبيذ، وعرف باسم خشب الصّين نسبةً إلى أصلها القديم، وشجرة القرفة تشبه شجرة الصّفصاف، ويُستخرج من ثمرتها زيت يستعمل مرهماً للجروح والحروق.

القرمسود : نوع رفيع من القماش، يسمّى في المشرق العربي «الموري» Moiré، ويتّخذ نسجه شكلاً متموّجاً.

قرمود : نوع من الآجرّ العريض، تسقّف به البيوت خاصّة في الأماكن الباردة.

قرنيط : الأخطبوط.

القريقي : نسبةٌ تعني الإغريقي *Grec*.

القزاز : الحرير. انظر: لزمة سمسريّة الحرير بهذه الدراسة.

القسطل : هو المسمّى العربي لمادّة «القسط» المأخوذة من جذور نبات «الركندبل قسط فالك» L'Ancklandia Costus Falc. وقد عُرف بأنّ له خصائص علاجيّة قويّة.

قشلة : ثكنة عسكرية.

قصّة قماش : قطعة من القماش يحدّد قياسها بما يكفي لخياطة ثوب امرأة أو رجل.

قطانية : الذرة الصفراء.

القفيز : يُجمع على «أقفزة» وهو من الموازين التّونسيّة ويتكوّن من ستّ عشرة «ويبة» ويساوي تقريباً خمسمائة ليتر. انظر: «ويبة».

قلاست أو قلاسط الجوارب سواءً كانت صوفيّة أو حريريّة أو مصنوعة من الخيط.

القلوب : حبوب عباد الشمس.

قماش خيط : نوع من الأقمشة يُصنع منها أشرعة السّفن.

القمجّة : يبدو أنّ هذا اللّفظ ينحدر من أصل لاتيني (Camicia)، وتُشير إلى قميص عريض الأكمام وواسع المناكب ويُخاط من الحرير المختلف الألوان المزركش

بأسلاك من الذّهب أو الفضّة، وعادة ما ترتديه المرأة في مناسبات الأعراس ونحوها.

قمراية : نوع من الأقمشة الرّفيعة.

جمرك : لفظة تركيّة وهي المؤسّسة الّتي تراقب الأداءات الموظّفة على البضائع المصدّرة والمورّدة.

قهوة سوري : قهوة تنتجها المستعمرات الفرنسيّة وتورّد إلى الإيالة التّونسيّة عبر فرنسا.

قهوة يماني : نوع من القهوة الراقية تُستورد من اليمن، ومنها كانت التّسمية.

القوازين : قبائل موطنها جنوب الأعراض، وتوجد فروع من القوازين في مناطق أخرى وفي ورغمّة.

القوفيّة : غالباً ما تكون منديلاً مربّع الشكل يُطوى بصورة منحرفة ويوضع فوق الطّاقية، وفي مناسبات الأعراس يتمّ تحضير القوفيّة الّتي تلبسها العروس فقط من الفضّة الخالصة، حيث يتمّ تفصيل شكلها العام على هيئة رأس البرنس في حجم صغير لضمّ الشّعر إلى الخلف، ويشدّها سيران من الفضة لتثبيتها على الرّأس تمهيداً لوضع الحلي والجواهر عليها.

قياس : عملية ضبط المساحات المزروعة لأداء الضرائب.

كاغد بندقي : أوراق للكتابة تُستورد من البندقية.

كاغد قراطسي : أوراق تُستخدم للفّ البضائع.

كاغد : ترد كذلك على الشكل التالي «كاغد» أو «كاغط» وهو الورق.

كاغط بالطّابع : صنف من أصناف الورق الجيّد.

كانات : نوع من الأقمشة القطنيّة.

كاهية : لفظة تركيّة تعني الوكيل. أما في اللهجة التّونسيّة فتشير إلى المساعد والنائب.

كبوط : انحدر من اللفظ الإسباني: Capote، وهو معطف واسع فضفاض كان يلبسه الخيّالة العسكريّون، ومن ثمّ استعمله بعض الأفراد المدنيين، كمعطف يقي من البرد.

كتّان : نوع من القماش القطني.

كتلان : نوع من الأقمشة المستوردة من إسبانيا.

كذّال : نوع من الحجارة الشّبيهة بالرّخام وإن كانت دونه قيمةً وسعراً، وهي حجارة رخوة قابلة للنّقش قام عليها تزيين البنايات.

كربوناطو : ثاني الكربونات ويُستعمل في طهي اللحوم أو بعض البقول الجافة.

كرسته : نوع من الخشب.

كرطون : هي العربة الّتي تجرّها الجياد.

كرك : كلمة من أصل تركي تعني الرّداء ذا الفرو وأكثر ما يكون من فرو السّمور، وهو حيوان برّي يُتّخذ من جلده فراء ثمينة.

كركسونة : منطقة بجنوب فرنسا ومنها كان انحدار بعض العائلات اليهوديّة إلى الإيالة التّونسيّة اشتهرت هذه المنطقة بصناعة الأقمشة.

كرّوسة : من الإيطالية Carossa وهي عربة للركوب تجرّها الخيل أو البغال.

كسبات : لباس مطرّز خاصّ ببعض مراتب الجند.

كسكسي : أكلة شعبيّة معروفة جدّاً في أقطار المغرب العربي، وتتكوّن من دقيق القمح الممزوج بالماء، يُنضج بواسطة البخار، ثمّ يسقى بالمرق وتُضاف إليه البقول واللحم أو السّمك.

كسيون : نسبة إلى منطقة «كسينه» الإيطاليّة، تبعد عن لِيفورنو شرقاً حوالى 20 كلم، ومنها كان يُستورد بعض أصناف الحرير.

كشطة : نوع من العمائم.

كشمير : نسبة إلى الإقليم الهندي Cachemire، وهو صنف من القماش الممتاز.

كعك : نوع من الحلويّات يكون غالباً في شكل دائرة، وهو إمّا من السّميد أو الحمص.

كلاّب : تحريف للفظة كلاّبة، وهي الأداة الّتي تُقلع بها المسامير من الخشب.

كمخة : منسوجات حريريّة ناعمة الملمس كالمخمل.

كنابي : وقع تعريبها في بعض المعاجم العربيّة بلفظ «كنبة» أي الأريكة، وهي مقعد لعدّة أشخاص.

كنسترات : ج. كنسترو. وهي سلال كبيرة ذات عروتين، وتُصنع عادةً من بعض أنواع الخشب الرّقيق.

كوادروات : البراويز، أو إطار اللّوحة.

كوشة : مخبزة، فرن.

كولير : أصل هذه اللفظة إيطالي (Cabaléro) وتقابلها في اللغة الفرنسيّة لفظة (Chevalier) وهو من عناوين النّبل بأوروبا في القرون الوسطى. أمّا في إطار البلاد التّونسيّة وخاصّة في أواسط القرن التّاسع عشر فهو لقب تبجيلي يطلق أساساً على بعض اليهود المقرّبين للسّلطة.

الكومسيون : من الفرنسيّة (Commission)، وتعني اللجنة، ونقصد بها في هذه الدّراسة اللّجنة الماليّة الّتي انتصبت سنة 1869 لتصفية الدّيون التّونسيّة.

لك : حرّفت هذه اللفظة في كتابتها ويقصد بها «اللّكّ» وهو صبغ أحمر تفرزه بعض الحشرات، على بعض الأشجار في جزر الهند الشّرقيّة، استُعمل في البلاد التّونسيّة خاصّة لصبغ الشّاشيّة والجلود، كما استُعمل في دهن الخشب بعد مزجه بمقدار من الكحول.

لوبية : دارجة تونسيّة وتعني الفاصولياء.

لُوحة : قطعة من الخشب.

اللّيفورنية : نسبة إلى مدينة ليفورنو الإيطاليّة، ويُراد بها الميثاق الّذي أصدره فردينان الأول [1587–1609] لاستقطاب التجّار، وقد منح بصفة خاصّة اليهود العديد من الامتيازات. يمكن تقسيمها إلى أربعة أبواب، وهي: امتيازات شخصيّة وامتيازات دينيّة وامتيازات تجاريّة وامتيازات قضائيّة وإداريّة.

ما فرق : دارجة تونسيّة، وتعني حامض الكلوريدريك (Acide chlorhydrique).

ماشية : وحدة قياس الأراضي الزراعيّة وهي المساحة الّتي يمكن حرثها بزوجين من البقر في الموسم الزراعي، وتقارب العشرة هكتارات.

ماصّو : يُقصد به ظرف الرسالة أو بضاعة مغلّفة بغطاء.
ماعون : أدوات.
مثقال : وزن مقداره درهم وثلاثة أسباع الدّرهم، يكثر استعماله في وزن الذّهب والفضّة والأحجار الكريمة.
المجبى : ضريبة شخصيّة أقرّها محمد باي 1856، تُسلّط على كلّ السكان الذكور البالغين ويُعفى منها أصيلو الحاضرة والمدن الكبرى: القيروان وسوسة والمنستير وصفاقس، كما يُعفى منها كذلك الجنود والطلبة ورجال الدين وأعوان الباي والعجز. وقد أثار تضعيف هذه الضريبة سنة 1864 انتفاضة علي بن غذاهم.
محرمة : استعارت اللغة التركية لفظة «المَحْرَمَة أو المَكْرَمَة» من أصلها العربي، وهي قطعة كبيرة من القماش أو من الحرير، غالباً ما تكون مربّعة الشكل تُستعمل كغطاء لرأس المرأة.
مخارق : انظر: لفظة «زلابية».
مدبانة : نوع من الأقمشة.
مذهب : موشّى بخيوط أو ألوان ذهبيّة.
مرّ وصبر : مادّة صمغيّة طعمها مرّ توضع على ثدي المرضعة لتنفّر الرضيع من الرّضاعة، ولفظة «صبر» تعني الصّبر على تحمّل هذا المذاق.
مراية : مرآة.
مربوع : هو الإزميل، أداة حديديّة يُنقر بها الخشب أو الحجر.
مركانتي : أصل الكلمة كما وردت في القواميس الفرنسيّة Mercanti، وتعني التاجر الغشاش، لكن في إطار البلاد التونسيّة وخاصّة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم يُتّخذ هذا النعت المبتذل وأسند كنعت للتجّار والأغنياء الأجانب، وهو ما زال متداولاً إلى اليوم وينعت به كلّ شخص ثريّ.
مرمّة : دارجة تونسيّة، تُجمع على مرمّات وتعني حظيرة البناء.
مريول : هو عبارة عن سترة داخليّة، بأكمام قصيرة من القماش القطني أو الحريري، تلبسه المرأة تحت «القمجّة» بشكل لا يظهر منه سوى زوائد رقبته.
مسقدات : دارجة تونسيّة، ويُقصد بها الأكياس المقفلة إقفالاً محكماً عن طريق حياكتها.
مسنّ : نوع من الحجارة يُستعمل لحدّ السكاكين وصقلها .
مشاشوات : خَدَم خاص بالقصر ولدى العائلات الثريّة.
المشيريّة : أفخم الألقاب في الجيش العثماني، وأوّل من تلقّب بها أحمد باشا باي.
مَصَلْحَه : دارجة تونسيّة ويُشار بها إلى المكنسة الطويلة.
مطر : مكيال للزيت، تختلف سعته حسب الجهات: الحاضرة 16 كلغ. سوسة والمنستير 18كلغ. المهديّة 18,5 كلغ. صفاقس 19 كلغ. جربة 32 كلغ.
مطرّية : دارجة تونسيّة ويُقصد بها حشايا النوم.
مغارف : دارجة تونسيّة، مُفردها مغرفة وتعني الملعقة.
مغايث : أدوات تقليديّة شبه طبيّة، تكون في شكل كأس من معدن القصدير أو البلور وتُستعمل لاستخراج الدّم من الرأس في مستوى أعلى العنق، وكثيراً ما يقع

استعمالها عند الحلاّقين، لذلك أُطلق عليها في القواميس العربيّة لفظة محجم أو محجمة.

مغرة : نوع من الصبغ الأحمر.
مقلوفين : عاميّة من القلفة وتشير اللفظة إلى صانع حرفة ما تجاوز مرحلة التدرّب.
الملف : نوع من القماش وقد أنشأ له أحمد باشا باي مصنعاً سنة 1844 بمنطقة طبربة.
ملوخيّة : بقل يزرع لطبخ ورقه بعد تجفيفه ودقّه، وهي أكلة شهيرة بالبلاد التّونسيّة وتختلف في طريقة طبخها عن بعض البلدان العربية وخاصّة مصر.
مملسة : هي المصْوَلَة، أداة خشبيّة بها صفيحة حادّة من المعدن تُستعمل لصقل الخشب.
مـتان : دارجة تونسيّة وتعني صدريّة من نوع خاص. انظر: صدريّة وفرملة.
مهراس : الهاون.
موبر : قماش ناعم الملمس كالمخمل.
مونة : المؤونة
ميرنوس : نوع من أنواع الصّوف.
النّائرة : البيّنة، الحجّة، الدّليل.
النّاضّ : أو المال النّاضّ، مصطلح استعمله ابن أبي الضّياف في عدّة مواضع من الإتحاف، ويقصد به السّيولة النّقديّة.
النّبوليتان : نسبة إلى سكان مملكة نابولي.
النّيلة : نوع من أنواع الصّباغة تعطي لوناً أزرق داكناً.
الهمايوني : من الهمايون أي السلطان، أصدر هذا الخطّ في جُمادى الآخرة سنة 1272 هجري الموافق لشباط/فبراير سنة 1856، وقد اعترف هذا المرسوم بالمساواة بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين وأطلق الحرية الدينيّة للجميع وبقي نافذاً حتى صدور دستور مدحت باشا سنة 1876.
هنشير : في المصطلح التّونسي يعني الضّيعة أو الأرض الفلاحيّة الشاسعة.
الهوير : خيل ودواب الجيش.
وسق : تعبئة السّلع وتصديرها إلى الخارج.
وقيّة : دارجة تونسيّة رصوابها أوقية، وهي وزن من الأوزان يختلف مقدارها من بلد إلى آخر، وتمثّل جزءاً من أجزاء الرّطل الاثني عشر.
الويبة : من الموازين التّونسيّة وتتكوّن من اثني عشر صاعاً. انظر: صاع.
يهود البرّ : أي اليهود الذين يقطنون الأرياف.

فهرس الأعلام(*)

(*) وقع ترتيب الأسماء الواردة في الفهرس بحسب التسلسل الأبجدي دون اعتبار لألف لام التعريف.

فهرس الأماكن(*)

(*) وقع ترتيب الكلمات بحسب تسلسلها الأبجدي دون اعتبار لألف لام التعريف. كما لم يتضمن أسماء الأماكن التي تواتر استعمالها بكثرة في هذه الدراسة مثل إيالة تونس أو البلاد التونسية، وقد أشرنا إلى تونس بلفظة الحاضرة للدلالة على عاصمة البلاد.

فهرس الجداول

الباب الأول

الباب الثاني

(*) وقع ترتيب الجداول والرسوم البيانيّة حسب ما ورد في كل باب من الدراسة.

الباب الثالث

فهرس الرسوم البيانية

الباب الأول

الباب الثاني

الخـرائط

ثبت بالمصادر والمراجع

I - المصادر الأرشيفيّة

1 - الأرشيف الوطني التونسي (أ.و.ت.)

أ - سجلاّت الالتزام والمتجر

رتّبت هذه السجلاّت حسب تسلسلها العددي، ووقع الاعتماد لضبط عناوينها بدرجة أولى على ما أورده الأستاذ: الفخفاخ، المنصف؛ موجز الدّفاتر الإداريّة والجبائيّة بالأرشيف الوطني التونسي، منشورات أ.و.ت.، تونس 1990.

دفتر رقم: 1 استخلاص الدّولة للضّرائب من السّكان سنة 1676.
دفتر رقم: 10 محاسبة وكلاء أملاك البايليك بتاريخ 1725-1726.
دفتر رقم: 11 محاسبة وكلاء أملاك البايليك بتاريخ 1730-1731.
دفتر رقم: 18 محاسبة علي وردبان باشا على محصوله من الحديد والثّقيل 1736-1737.
دفتر رقم: 20 محاسبة الوكلاء على عائدات هناشر البايليك بتاريخ 1737-1740.
دفتر رقم: 21 متعدّد المواضيع وتحتوي بعض صفحاته على جزية يهود تونس.
دفتر رقم: 29 محاسبة الخيّاطي على لزمة غابة تونس سنة 1746-1747 وسنة 1750.
دفتر رقم: 34 متعدّد المواضيع ويحتوي على جزية اليهود وبيان ما يصرف من الجزية لمرتب المفتين والمدرسين بجامع الزيتونة.
دفتر رقم: 35 مداخيل مختلفة للدولة بين 1739 و1742.
دفتر رقم: 45 مداخيل الدّولة ومصاريفها بين سنتي 1745 و1754.
دفتر رقم: 58 محاسبة الوكلاء على الثّقيل 1748-1763.
دفتر رقم: 59 محاسبة مصطفى وردبان باشا على كراء "الطبارن" من1749 إلى 1751.
دفتر رقم: 69 لزمة زيتون تستور بتاريخ 1755-1757.
دفتر رقم: 77 استخلاص الدّولة للضرائب من السكان بتاريخ 1752-1753.
دفتر رقم: 82 استخلاص الضرائب من سكان إفريقيّة والقيروان والسّاحل وجربة.
دفتر رقم: 83 لزمة هناشر من أملاك البايليك بالوطن القبلي بتاريخ 1756-1757.
دفتر رقم: 88 محاسبة بعض الوكلاء على خضاير زيتون وعشر بتاريخ 1756-1757.
دفتر رقم: 91 مداخيل أملاك البايليك بتونس والوطن القبلي بتاريخ 1764-1765.
دفتر رقم: 93 متعدّد المواضيع ويحتوي على جزية يهود الحاضرة.
دفتر رقم: 98 حصر ملخّص لكلّ مداخيل الدّولة ومصاريفها بتاريخ 1757-1768.
دفتر رقم: 100 حساب "المدخول والمخروج" من البارود تحت نظر حسن صبنيول اوده باشا المماليك 1757-1773.
دفتر رقم: 102 خطايا ودوايا وضيافة الباي.
دفتر رقم: 102 يتضمّن البعض من مداخيل الباي من خطايا و"دوايا" وضيافة.

دفتر رقم: 114 بيان لكلّ مداخيل الدّولة سنوات 1760-1764.
دفتر رقم: 120 مداخيل بعض اللّزم سنوات 1761-1768.
دفتر رقم: 135 مداخيل الدّولة من مجاب وعشر ودوايا وخطايا ولزم بتاريخ 1765-1766.
دفتر رقم: 137 مداخيل بعض الغنائم القرصنية بتاريخ رمضان 1186 هجري (موفّى سنة 1772).
دفتر رقم: 142 مداخيل "الدوايا" و"الخطايا" و"اللّزم" سنوات 1766-1772.
دفتر رقم: 177 مداخيل الدّولة من بعض اللّزم بتاريخ 1185 هجري.
دفتر رقم: 184 مصاريف يومية لسنة 1773-1774.
دفتر رقم: 186 محاصيل الدّولة من المجاب و"اللّزم" و"الدّوايا" سنوات 1774-1775.
دفتر رقم: 221 مداخيل ومصاريف يوسف خوجة من تجهيز سفن القرصنة ومن التّجارة.
دفتر رقم: 222 مداخيل الدّولة من المجابي والأعشار و"اللّزم" سنة 1780.
دفتر رقم: 225 محاصيل الدّولة من المجابي والأعشار واللّزم بتاريخ 1781-1782.
دفتر رقم: 235 مداخيل الدّولة من "الدوايا" والخطايا وبعض اللّزم بداية من سنة 1783.
دفتر رقم: 240 محاصيل الدّولة من مجاب و"دوايا" وخطايا وعشر وكراء ملك ولزم.
دفتر رقم: 241 محاصيل الدّولة من مجاب و"دوايا" وخطايا وعشر وكراء ملك ولزم.
دفتر رقم: 245 مماثل للدّفتر السّابق ويتعلّق بسنة 1786-1787.
دفتر رقم: 248 مماثل للدّفتر السّابق بتاريخ 1787-1788.
دفتر رقم: 250 مماثل للدّفتر السّابق بتاريخ 1789-1790.
دفتر رقم: 255 مماثل للدّفتر السّابق بتاريخ 1789-1790.
دفتر رقم: 259 مقابيض بيت خزندار من الباي إلى "الغرفة" بتاريخ 1790.
دفتر رقم: 272 مداخيل بيت خزندار من لزم ومجاب وخطايا و"دوايا" بتاريخ 1793-1794.
دفتر رقم: 274 مداخيل الدّولة من "الدّوايا" والخطايا واللّزم من سنة 1791 إلى سنة 1796.
دفتر رقم: 276 مداخيل ومصاريف صاحب الطّابع من التّجارة بتاريخ 1795-1805.
دفتر رقم: 278 مداخيل بيت خزندار بتاريخ 1794-1795.
دفتر رقم: 284 محاسبة بعض الملتزمين بين سنة 1795 وسنة 1813.
دفتر رقم: 285 محاسبة وكلاء أملاك "البايليك" وأصحاب اللّزم.
دفتر رقم: 286 متعدّد المحتويات ويتضمّن مداخيل الدّولة من التّجارة على يد يوسف صاحب الطابع والحاج يونس بن يونس بتاريخ 1796-1801.
دفتر رقم: 290 مداخيل الدّولة من مجاب و"دوايا" وخطايا ولزم بتاريخ 1796-1797.
دفتر رقم: 291 مداخيل الدّولة من الخطايا و"الدّوايا" واللزم والاعشار من 1796إلى 1798.
دفتر رقم: 294 بيان مداخيل بيت خزندار من كراء ملك ولزم وغيرها بتاريخ 1797-1798.
دفتر رقم: 295 محاسبة "قايد" بيت خزندار يوسف بيشي على كلّ مداخيل البيت من مجاب ولزم و"دوايا" وخطايا و"تلاقط" والمصاريف المسجلة في شأن مصالح البايليك من جُمادى الأولى 1212 إلى أواخر سنة 1234/ أكتوبر 1797-أكتوبر 1819.
دفتر رقم: 307 مداخيل بيت خزندار من المجاب واللّزم وكراء أملاك لسنة 1799.
دفتر رقم: 311 مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1800.
دفتر رقم: 312 مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1801.

دفتر رقم: 317 تتضمّن بعض صفحاته كميّات من الأسلحة الموزّدة لحساب الدولة.
دفتر رقم: 320 مداخيل بيت خزندار من مجابي وعشر ولزم بتاريخ 1802-1803.
دفتر رقم: 329 مداخيل الدّولة من سكان الجريد بتاريخ 1804-1805.
دفتر رقم: 349 مداخيل بيت خزندار بتاريخ 1809-1810.
دفتر رقم: 359 مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1810-1811.
دفتر رقم: 368 يتضمّن شراء أسلحة من مالطة على يد محمود الجلولي.
دفتر رقم: 393 مداخيل بيت خزندار سنة 1815-1816.
دفتر رقم: 395 مداخيل الدّولة من "السّراحات" والمجابي بتاريخ 1815-1816.
دفتر رقم: 396 مداخيل الدّولة من "الدوايا" والخطايا واللّزم بتاريخ 1814-1824.
دفتر رقم: 400 يتضمّن محاسبات على بضائع "السّراحات" بتاريخ 1817-1823.
دفتر رقم: 403 يتضمّن مداخيل الدّولة من بيع الزيت والقمح وفق "تذاكر السّراح".
دفتر رقم: 404 مداخيل الدّولة من مجابي وأعشار ولزم وبيع حيوانات بتاريخ 1816-1817.
دفتر رقم: 405 مداخيل بيت خزندار بين 1818-1820.
دفتر رقم: 411 مداخيل ومصاريف الدّولة بين 1817 و1821.
دفتر رقم: 416 يتضمّن نسخة من أمر عليّ في كيفيّة بيع الزّيت و"الخشخاش" والصّابون والشّاف و"القرنيط" بتاريخ 1820.
دفتر رقم: 421 مداخيل الدّولة والبعض من مصاريفها بين سنتي 1814-1821.
دفتر رقم: 435 مداخيل الباي من بيع الزيت و"الخشخاش" والقمح والشّعير والصابون والشاف.
دفتر رقم: 473 محاسبة الكولير دافيد لمبروزو على مشتريات من القيامنت للنواشن وغيرها ومن مصوغ للهدايا.
دفتر رقم: 502 محاسبة يوسف وإسرائيل شمامة لزامة النفقة عمّا دفعاه لجانب البايليك بالتذاكر من ذي القعدة 1271 إلى شوّال 1272/ جويلية - جوان 1855.
دفتر رقم: 555 يتضمّن مواضيع مختلفة وبه بعض الصفحات تتعلّق بمعدّات ولوازم مطابخ القصر بتاريخ 1864.
دفتر رقم: 558 الديون التّي على الدّولة وبيان التذاكر الصادرة من الباي والتذاكر التّي كانت بيد أربابها والتّي وقع استخلاصها من الدراهم المقترضة. وإبرام الدّولة عقد مع القائد نسيم مدير المال ورئيس القباض بتاريخ صفر 1277 هجري.
دفتر رقم: 625 إحصاء السّكان العاجزين عن دفع أداء الإعانة بالمنستير وقرى السّاحل لسنة 1856.
دفتر رقم: 635 دفتر متعدّد المحتويات وبه صفحات لبعض "سراحات" سنة 1831.
دفتر رقم: 693 إحصاء السكان الخاضعين للمجبى بالأعراض بتاريخ 1858- 1860.
دفتر رقم: 694 إحصاء السكان الخاضعين للمجبى بتاريخ 1858- 1860.
دفتر رقم: 1762 محاسبة العمّال على مداخيل الخطايا و"الدّوايا" التّي يستخلصونها.
دفتر رقم: 1766 محاسبة وكيل الثّقيل 1764-1771.
دفتر رقم: 1782 محاسبة القابض يعقوب بيشي شمامة بتاريخ 1841-1851.
دفتر رقم: 1856 عقود التزام المحصولات بعمل المنستير بتاريخ 1833 و1838.
دفتر رقم: 1857 قانون محصولات زغوان ويتضمّن معايير ومقاييس الأداءات الموظّفة على كلّ ما

يُباع بالأسواق وهو نفس القانون الّذي طبّق بالحاضرة بتاريخ 1836.

دفتر رقم: 1861 محصولات تونس بتاريخ 1838.

دفتر رقم: 1862 قانون المحصولات بطبربة ومجاز الباب بتاريخ 1838-1839.

دفتر رقم: 1863 قانون محصولات الربع بسوسة بتاريخ 1838-1839.

دفتر رقم: 1864 قانون المحصولات بنابل بتاريخ 1839-1840.

دفتر رقم: 1867 قانون المحصولات ببنزرت.

دفتر رقم: 1869 محاسبة لزامة دار الصّابون سنة 1839-1840.

دفتر رقم: 1870 تسجيل اللّزم المبرمة بين 1839 و1857.

دفتر رقم: 1875 محاسبة لزام فندق "الباض" والحطب بتاريخ 1844- 1849.

دفتر رقم: 1876 محاسبة لزامة الملح سنوات 1844-1850.

دفتر رقم: 1877 محاسبة لزام غابات تونس بتاريخ 1842-1853.

دفتر رقم: 1879 بيان لأسعار عدّة مواد مثل الخشب والحديد والفولاذ والنحاس وأدوات للحدادة والنجارة وخدمة الجلود وأدوات من البلور والفخار والأدوية والحبال وحدّد الباي هذه الأسعار لمزوّده نسيم بن شلومو شمامة بتاريخ 1845-1846.

دفتر رقم: 1880 مماثل للدّفتر السّابق.

دفتر رقم: 1883 محاسبة الوكلاء على مداخيل فندق الغلّة بتونس وعلى المحصولات بسائر مدن البلاد.

دفتر رقم: 1884 محصولات الربع بماطر.

دفتر رقم: 1885 محاسبة لزام اللّوح والحديد عن سنة 1847-1848.

دفتر رقم: 1890 محاسبة على لزمة الصّابون ولزمة شواشي العسكر سنوات 1850- 1860.

دفتر رقم: 1891 محصولات صفاقس ومنطقتها والأداءات الموظّفة عليها بين سنتي 1850 و1853.

دفتر رقم: 1893 مداخيل اللّزم بصفاقس بتاريخ 1850-1853.

دفتر رقم: 1894 محاسبة المكلّفين بتزويد الباي بالمؤونة اليوميّة.

دفتر رقم: 1897 مداخيل يومية للدّولة عن طريق وكلائها من محصولات صفاقس ومنطقتها بجميع أنواعها بتاريخ 1852-1853.

دفتر رقم: 1898 بيان اللّزم والأداءات المرتبة على جربة بين 1853 و1860.

دفتر رقم: 1900 محاسبة نسيم شمامة لزام اللوح والحديد.

دفتر رقم: 1902 محاسبة شمعون ناطاف لزّام كساوي العسكر بتاريخ 1855-1860.

دفتر رقم: 1904 تحديد أسعار 372 فصلاً لصنع أزياء الجيش بتاريخ 1855.

دفتر رقم: 1905 محاسبة لزّام الرّخام والجليز عمّا زوّد به الدّولة عن سنوات 1856-1860.

دفتر رقم: 1906 محاسبة لزّام اللّوح والحديد عمّا أدّاه للدّولة عن سنوات 1856-1860.

دفتر رقم: 1909 تحديد أسعار المواد والأدوات من الحلفاء والحصر وغيرها ليحاسب على أساسها اللزّام بتاريخ 1856-1860.

دفتر رقم: 1910 محاسبة لزام فندق الباض على ما أدّاه لديار الباي وآله بتاريخ 1856-1857.

دفتر رقم: 1911 مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1858-1859.

دفتر رقم: 1912 محاسبة لزّامة القرنيط والنّشاف سنوات 1857-1867.

دفتر رقم: 1913 محاسبة لزام الرّخام والجليز شالوم درمون عن سنوات 1859-1861.
دفتر رقم: 1914 محاسبة لزام البياض والحطب عن سنوات 1857- 1863.
دفتر رقم: 1917 محاسبة لزام كساوي العسكر بتاريخ 1859-1860.
دفتر رقم: 1919 محاسبة باولو طابية عن لزمة الجبس سنوات 1859-1869.
دفتر رقم: 1920 محاسبة لزام الجير والآجر عن سنوات 1859-1865.
دفتر رقم: 1931 تحديد أسعار سلع وأدوات مختلفة لمحاسبة لزامة المهمّات إسرائيل وحاييم خياط بتاريخ 1868-1869.
دفتر رقم: 1932 عقد لزمة الشراب بتاريخ 1830.
دفتر رقم: 1936 بيان للموانئ والسّلع الخاضعة للسّراحات بين 1854 و1860.
دفتر رقم: 1937 صادرات البضائع الخاضعة "للسّراحات" من مرسى صفاقس.
دفتر رقم: 1938 صادرات البضائع الخاضعة "للسّراحات" من مرسى قليبية بتاريخ 1859-1860.
دفتر رقم: 1939 شبيه بالدفتر السّابق ويتعلّق بميناء المهدية ويعود لنفس التاريخ.
دفتر رقم: 1940 "تذاكر السّراح" من عدّة موانئ بالإيالة بتاريخ 1855-1860.
دفتر رقم: 1941 صادرات البضائع الخاضعة "للسّراحات" من ميناء صفاقس سنة 1862.
دفتر رقم: 1943 شبيه بالدفتر السّابق ويتعلّق بميناء بنزرت.
دفتر رقم: 1943 محصول تصدير البضائع من ميناء حلق الوادي بتاريخ 1859.
دفتر رقم: 1944 شبيه بالدفتر السّابق ويتعلّق بميناء جربة ويمتدّ تاريخه إلى سنة 1862.
دفتر رقم: 1945 صادرات البضائع الخاضعة "للسّراحات" من ميناء المنستير بتاريخ 1858-1860.
دفتر رقم: 1946 مداخيل قمرق المنستير من "السّراحات" بتاريخ 1859-1862.
دفتر رقم: 1948 مداخيل قمرق سوسة من "السّراحات" بتاريخ 1859-1862.
دفتر رقم: 1949 شبيه بالدفترالسّابق ويمتدّ تاريخه إلى 1872.
دفتر رقم: 1951 مداخيل يوميّة القمرق بتونس مع ذكر أسماء التجّار والبضائع الموردة.
دفتر رقم: 1952 شبيه بدفتر السّابق ويمتدّ تاريخه من سنة 1780 إلى سنة 1783.
دفتر رقم: 1954 سراحات الخلّ والسبيرتو لسنة 1823.
دفتر رقم: 1955 مداخيل الدّولة من تصدير البضائع من ميناء حلق الوادي بتاريخ 1844 - 1845.
دفتر رقم: 1956 تسجيل يومي تسجيل يومي للسفن التّي ترسي بحلق الوادي بتاريخ 1844 - 1845.
دفتر رقم: 1957 بيان محصول قمرق السّلع القادمة من برّ الإسلام مبدؤه 6 محرّم الحرام 1260 هجري في قبض الذمّي إبراهم بن موشي شمامة.
دفتر رقم: 2070 مداخيل بعض اللزم 1767- 1777.
دفتر رقم: 2078 تسجيل لزم هناشر البايليك في تونس وماطر وباجة وتبرسق 1782-1795.
دفتر رقم: 2079 لزّامة هناشر البايليك بشمال البلاد.
دفتر رقم: 2089 محاسبة وكيل أملاك البايليك بتاريخ 1808-1826.
دفتر رقم: 2094 محاسبة وكيل هناشر البايليك بتاريخ 1828-1832.
دفتر رقم: 2095 محاسبة الوكيل حمدة على هناشر البايليك بالمرناقية بتاريخ 1845-1857.
دفتر رقم: 2101 إحصاء لهناشر البايليك المكتراة بالطعام بتاريخ 1857-1858.
دفتر رقم: 2148 أسعار السلع المستعملة في صنع أزياء العسكر بتاريخ 1845-1846.

دفتر رقم: 2150 أقمشة ولوازم أزياء الجيش المشترات من التجار.
دفتر رقم: 2153 مشتريات بضائع لزمة كساوي العسكر بتاريخ 1853-1854.
دفتر رقم: 2155 مقتنيات من الأقمشة المستعملة في صنع أزياء العسكر.
دفتر رقم: 2156 شبيه بما سبق بتاريخ 1856-1858.
دفتر رقم: 2157 شبيه بما سبق بتاريخ 1857-1859.
دفتر رقم: 2159 محاسبة لزّام دار الجلد على المصاريف الباي بتاريخ 1720-1735.
دفتر رقم: 2160 مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1734-1749.
دفتر رقم: 2161 مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1748-1769.
دفتر رقم: 2162 مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1768-1782.
دفتر رقم: 2163 مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1782-1801.
دفتر رقم: 2164 مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1801-1849.
دفتر رقم: 2166 محاسبة نواب دار الجلد بسائر المدن داخل البلاد.
دفتر رقم: 2167 حساب مداخيل ومصاريف دار الجلد بتونس وسائر أماكن البلاد ومحاسبة النواب بها يومياً بتاريخ 1828-1829.
دفتر رقم: 2177 حساب دار الجلد بتونس ونوّابها بداخل البلاد بتاريخ 1839-1840.
دفتر رقم: 2219 مصاريف حظيرة البناء بقنطرة بنزرت بتاريخ 1817-1832.
دفتر رقم: 2223 مصاريف حظائر بناء وترميم منازل الباي بتاريخ 1842-1852.
دفتر رقم: 2225 مصاريف حظيرة بناء المحمديّة 1845-1855.
دفتر رقم: 2250 إحصاء أملاك البعض من أفراد آل البيت وتحتوي بعض صفحاته على مقتنيات اللّزمة من التجّار بتاريخ 1850-1854.
دفتر رقم: 2287 إحصاء عقارات سنة 1846-1847.
دفتر رقم: 2288 إحصاء العقّارات والمحلاّت بتونس الحاضرة وأرباضها لسنة 1849-1850.
دفتر رقم: 2297 محاسبة لزّامة مقطع الثقيل بجبل دقنو 1749-1757.
دفتر رقم: 2298 محاسبة لزّامة مقطع الثقيل 1766-1796.
دفتر رقم: 2302 حساب لمصاريف وعائدات مقطع الرصاص بدجبة بتاريخ 1862.
دفتر رقم: 2504 بيع غنائم قرصنيّة أغلبها من الأقمشة.
دفتر رقم: 2577 حساب دار السكة بباردو ودار السكة بالمحمدية بالريخ 1854-1855.
دفتر رقم: 2582 كشف لمصاريف تخصّ بناء "دار الفضّة" "بدار السكّة" بباردو.
دفتر رقم: 2642 حساب لدار السكة على الفضّة والذّهب الذّي يصل إليها وما يصنع منه من عملة تونسيّة والمصاريف في ذلك الشّأن وأرباح المتسوّغين لدار السكة حميدة بن عيّاد والقايد لياه شمامة وحسن بتاريخ 1871-1885.
دفتر رقم: 2847 يتضمّن العديد من الأوامر العليّة صادرة بين 1723 و1833.
دفتر رقم: 2975 تسجيل للأسلحة التي تسلّم إلى الخزنة بباردو.
دفتر رقم: 4003 محاسبة محمود بن عيّاد وحمدة القمّادي على لزمة الغابة والزيت.
دفتر رقم: 4016 مؤونة السفن القادمة إلى تونس وتجهيز سفن القرصنة بتاريخ 1762-1816.
دفتر رقم: 4018 حساب أقمشة وأغطية للغرفة بتاريخ 1838-1839.

دفتر رقم: 4041 بيانات حول تجهيز سفن القرصنة وبعض العمليّات القرصنيّة.

ب ـ وثائق السلسلة التاريخية (س.ت)

اعتمدنا في ترتيب حافظات هذه الوثائق على تسلسلها الوارد بكشّاف السلسلة التاريخيّة (د.ت)، وتشير المختصرات الواردة بهذه القائمة إلى مواضعها بالأرشيف الوطني التونسي[ص = صندوق، م = ملف، و = وثيقة]، أمّا عنوان الوثيقة أو صفتها فقد استخرجت من الوثيقة ذاتها.

ص: 1، م: 3، و: 21 أمر عليّ بتاريخ أواسط ربيع الثاني 1203هـ (ديسمبر 1788).

ص: 1، م: 7، و: 235-238، تذاكر من حسين باشا باي في صرف الفضّة بتاريخ 1826.

ص: 5، م: 128، و: 11، من مردخاي الصّباغ إلى وزير العمالة بتاريخ 18 شعبان 1286.

ص: 15، م: 142، و: 11823، من أحمد باي إلى قايد صفاقس بتاريخ 6 جمادى الثاني 1271.

ص: 15، م: 142، و: 11832، من أحمد باي إلى قايد صفاقس بتاريخ 7 شعبان 1271هجري .

ص: 34،م: 415، و: 42575، من محمود عزيز إلى الصّادق باي بتاريخ 20 ربيع الثاني 1294.

ص: 34، م: 415، و: 42734، من محمود عزيز إلى وزير الأمور الخارجيّة بتاريخ 5 ذي القعدة 1294.

ص: 38، م: 446، و: 48179. من نائب لزّام الملح إلى خليفة السواسي بتاريخ أواسط جُمادى الآخرة 1297 هجري.

ص: 38، م: 442، و: 48178. من محمد البكوش إلى الوزير الأكبر بتاريخ 13 جُمادى الأولى 1297.

ص: 38، م: 442، و: 48351. من محمد البكوش إلى الوزير الأكبر بتاريخ 15 جُمادى الأولى 1297.

ص: 39، م: 451، و:73، من فريجة بيشي شمامة إلى الأمير ألاي أحمد بن الشيخ بتاريخ 18 جُمادى الثاني 1271هجري.

ص: 40، م: 457، و: 51242. من عامل صفاقس إلى الوزير الأكبر بتاريخ ديسمبر 1872.

ص: 43، م: 486، و: 63، من عمر العيايدة خليفة جِربَة إلى صاحب الطابع بتاريخ 10 جُمادى الأولى 1272 (كانون الثاني 1856).

ص: 43، م: 483، و: 55999، د.ت. (حوالى سنة 1856).

ص: 55، م: 606، و: 7، من أعضاء المجلس البلدي إلى وزير العمالة بتاريخ 15 جُمادى الأولى 1276.

ص: 56، م: 614، و: 26، محاسبة لزّام الجبس عن سنة 1858 - 1859.

ص: 56،م: 613، و: 43. من محمد العربي زروق رئيس المجلس البلدي إلى الوزير الأكبر خير الدين بتاريخ شوّال 1293.

ص: 58، م: 636، و: 31. من أحمد باي إلى قناصل الدول الأجنبيّة، بتاريخ جوان 1852.

ص: 58،م: 636، و: 70097. من الباي إلى "قنصل فرنسا وغيره في إعادة ترتيب بيع المسكّرات"، بتاريخ 30 ذي الحجة 1276.

صن: 59، م: 650، و: 5. من حسين رئيس المجلس البلدي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 15 رجب 1277هـ
صن: 59، م: 650، و: 8. "أمر عليّ من محمد الصادق باي في شأن تنظيم حرفة الحرايرية وفق ما جرت به العادة" بتاريخ 3 جُمادى الثاني 1292 هجري.
صن: 59،م: 664، و: 1، أمر عليّ من محمد الصادق باي في التزام الصّرارفيّة بتاريخ 20 شعبان 1286.
صن: 63، م: 704، و: 15، بيان مستحقي الجزية بتاريخ 14 جُمادى الثاني 1242 هجري.
صن: 63، م: 704، و: 25، بيان ما يخرج من رواتب من الجزية للسادات الفقهاء بتاريخ 26 ربيع الثاني 1232 (فيفري 1817).
صن: 63، م: 704، و: 26، من محمد باي إلى ناظر الجزية بتاريخ 1855.
صن: 63، م: 704، و: 27، من حسين باشا باي إلى محمود بن محمود وكيل الجزية بجربة بتاريخ 20 رمضان 1234 (كانون الثاني 1835).
صن: 78، م: 916، و: 13. عقد لزمة بتاريخ صفر 1263 هجري.
صن: 81، م: 984، كشوفات حسابيّة لمريانو ستنكا بتاريخ 1806-1813.
صن: 81، م: 784، مراسلات ماريانو ستنكا بتاريخ 1803-1805.
صن: 93، م: 93 مكرّر، مداخيل الدّولة سنة 1817-1818.
صن: 95،م: 126، و: 76. من لزام الحرير إلى الوزير الأكبر بتاريخ مارس 1862.
صن: 95، م: 126، و: 82. من لزام الحرير إلى الوزير الأكبر بتاريخ ديسمبر 1862.
صن: 95، م: 126، و: 97، من دافيد شمامة إلى وزير البحر خيرالدّين في 16 رمضان 1276 هجري (1858-1859).
صن: 95، م: 131، و: 31. قائمة في لزم الأرباع وقلال الزيت بسوسة بتاريخ 1860-1861.
صن: 95، م: 131، و: 44-45. قائمة في لزم ومحصولات عام 1286هـ/ 1869-1870.
صن: 95، م: 131، و: 57. قائمة في لزم ومحصولات عام 1283 هجري.
صن: 95، م: 131، و: 90. قائمة في لزم جربة بتاريخ 1858-1860.
صن: 95، م: 132، و: 89. تسريح من لزّامة الكمك لليهودي حاي بن مرتخاي صويد لصنع الكمك بتونس وحلق الوادي فقط، بتاريخ ماي 1859.
صن: 95، م: 132، و: 71 -72، رسم تسجيل بتاريخ رجب 1277هـ
صن: 96، م: 134، و: 15. من خير الدين إلى حميدة بن عيّاد بتاريخ 3 ذي الحجة 1283.
صن: 96، م: 134، و: 16. من خير الدّين إلى الصّادق باي بتاريخ 9 فيفري 1867.
صن: 96، م: 140، و: 71. عقد لزمة قمرق الدّخان، تمّ تحريره في جوان 1877.
صن: 96، م: 152، و: 55. أمر عليّ تولّي مردخاي الصّباغ لزمة الصّابون، بتاريخ ديسمبر 1868.
صن: 97، م: 154، و: 9، من محمد القسطلي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 1870.
صن: 97، م: 154، و: 16، "بيان ما يتعلق باستخلاص معلوم الذهب" بتاريخ 13 رمضان 1289 (نوفمبر 1872).
صن: 97، م: 154، و: 36، من الوزير المباشر إلى الوزير الأكبر بتاريخ 22 جُمادى 1 1290 هجري (جوان1873).

صن: 97، م: 154، و: 20، "تفصيل لزمة خيط الفضّة على العادة السابقة لأواسط عام 1277 هجري" (ديسمبر 1860).

صن: 97، م: 154، و: 56، "تقرير في كيفية خدمة حانوت البركة".

صن: 97، م: 155، و: 6، من محمد الصادق باي إلى المكلّف بخلاص القانون المرتّب على خدمة أشغال الفضّة بأنواعها" بتاريخ 27 شوال 1277 هجري (أفريل 1860).

صن: 97، م: 155، و: 17، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 20 جُمادى الثاني 1289هـ (أوت 1872).

صن: 97، م: 155، و: 19 تقرير الكومسيون المالي بتاريخ 18 شوال 1289 هجري (ديسمبر 1872).

صن: 97، م: 155، و: 24، من الوزير المباشر إلى الوزير الأكبر بتاريخ 22 جُمادى ا 1290 هجري (جوان1873).

صن: 97، م: 155، و: 31. من الوزير الأكبر إلى رئيس الكومسيون المالي بتاريخ 30 ذي الحجّة 1290 هجري.

صن: 97، م: 155، و: 34، من قنصل فرنسا إلى الوزير الأكبر، بتاريخ 14 مارس 1874.

صن: 97، م: 155، و: 35. من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ مارس 1875.

صن: 97، م: 158، و: 100، من مصطفى وزير المال إلى أمير اللواء محمد المكلّف بدار السكة، بتاريخ 12 جُمادى الثاني 1279.

صن: 100، م: 208، و: 1، 57، 58، الأثاث والرخام الذي حمله "بروطة" تابع محمد باي من المحمديّة إلى المرسى، ومشتريات حيدر خزندار من أثاث المحمدية على يد تابعه فرانشيسكو بتاريخ 14 رمضان 1274 هجري.

صن: 100، م: 225، و: 34، حصر للزم نسيم شمامة بداية من 1846-1847.

صن: 204، م: 357/ 2، و: 42، من قايد باجة إلى محمد باي. (د.ت).

صن: 204، م: 357/ 3، و: 1، من حسين باشا باي إلى قايد الكاف، بتاريخ 4 شوال 1242 هجري.

صن: 208، م: 115، و: 8، من قنصل فرنسا بتونس إلى وزير الأمور الخارجية بتاريخ في 4 أوت 1877.

صن: 208، م: 112، و: 83، من قنصل فرنسا بتونس إلى الوزير الأكبر بتاريخ 26 أفريل 1876.

صن: 224، م: 405، معاهدة بين تونس وبريطانيا بتاريخ 1751.

صن: 252، م: 685 معاهدة الإيالة التّونسيّة مع الولايات المتحدة بتاريخ 1797.

صن: 254، م: 705، معاهدة الإيالة التّونسيّة مع إسبانيا بتاريخ 1791.

صن: 101، م: 231، و: 335 - 350، إحصاء أملاك نسيم شمامة.

صن: 226، م 104، و: 87-92، نسخ من تقارير القنصليّة الإيطاليّة بتاريخ 3 محرم 1290 هجري.

صن: 246، م 104:، و: 15، نسخة معزبة من وصيّة نسيم بتاريخ 24 شوّال 1292 هجري.

صن: 258، م: 105، و: 35، تقرير حول إرث نسيم شمامة، بتاريخ 20 ذو الحجة 1300 هجري.

صن: 64 ، م: 778 ، و: 6، قائمة تشتمل على كلّ ألقاب اليهود رعايا الباي، بتاريخ 24 جُمادى الثانية 1282 هجري.

صن: 1، م: 12، و: 493، من أحمد باشا باي إلى قنصل إنكلترا بتاريخ 15 جُمادى الأولى 1262 هجري .صن: 208، م: 130، و: 45، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 18 شوال 1272 هجري.

صن: 100 ، م: 222، و: 28، إعلام القائد نسيم بسفر إسرائيل شمامة، بتاريخ 22 محرّم 1282.

صن: 100، م: 228، و:13، من أمير الأمراء رشيد إلى الوزير الأكبر في 13 محرم 1289 هجري.

صن: 15، م: 142، و: 118، من أحمد باشا باي إلى قايد صفاقس بتاريخ 6 جُمادى الثانية 1271 هجري.

صن: 15، م: 142، و: 11823، من أحمد باشا باي إلى محمد بن الشيخ قايد صفاقس بتاريخ 6 جُمادى الثانية 1271 هجري.

صن: 204 ، م: 9/57 ، و: 16، من أحمد باشا باي إلى القنصل الفرنسي بتاريخ 19 ذي القعدة 1267 هجري.

صن: 204، م: 9/57، و: 18، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 25 ذي القعدة 1268 هجري.

صن: 205 ، م: 89 ، و: 24، من نسيم شمامة إلى أحمد باي في 23 شوال 1264 هجري.

صن: 206، م: 91، و:43، من قنصل فرنسا بتونس إلى أحمد باي في 9 جويلية 1851.

صن: 208، م: 128، و:18، من أحمد باي إلى قنصل فرنسا بتونس في 26 شوّال 1264 هجري.

صن: 208، م: 129، و:45، من أحمد باي إلى قنصل فرنسا بتونس في 14 ذي القعدة 1267 هجري.

صن: 3، م: 33، و: 2657، رسم دين على أبي العباس محمّد اللّوز، بتاريخ 1221 هجري .

صن: 39، م: 450، و:49995، من فريجة بيشي إلى قائد صفاقس بتاريخ 17 رمضان 1270 هجري (1852).

صن: 64، م: 755، و: 33، أمر عليّ صادر عن أحمد باشا باي في منح النصارى أرضاً لتوسيع كنيستهم، بتاريخ أواخر صفر 1261 هجري / فيفري 1845.

صن: 64، م: 778، و: 7، من قنصل إنكلترا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 16 ماي 1845.

صن: 98، م: 179، وصولات مالية لتبديل السكّة سنة 1272 هجري (1855-1856) .

صن:208، م: 128، و: 18، من أحمد باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 27 شوال 1246.

ج - وثائق السلسلة "د" (س. د)

صن: 223، م: 1، و: 1، أمر عليّ بتاريخ أواخر جُمادى الأولى 1172هـ (كانون الثاني 1758).

صن: 223، م: 1، و: 4، أمر عليّ بتاريخ جُمادى الأولى 1187 (سبتمبر 1773).

صن: 223، م: 1، و: 36، أمر عليّ بتاريخ 25 شوال 1236 (جويلية 1821).

صن: 223، م: 1، و: 65، أمر عليّ بتاريخ أواخر ذي الحجّة 1178 (ماي 1765).
صن: 223، م: 1، و: 71، أمر عليّ بتاريخ 17 ربيع الثاني 1268 (كانون الثاني 1852).

2 ـ وثائق أرشيفية أجنبية

أ ـ الأرشيف الوطني الفرنسي

A.N.F., Série F 7. Dossier: 8850, sous dossier: 5683, du 05.11.1811.
Dossier: 8850, sous dossier: 5683, du 02.03.1811.
Dossier: 8852, sous dossier: 8863, du 29.07.1811.
Dossier: 8853, sous dossier: 9080, du 06.09.1811.
Dossier: 8856, sous dossier: 9763, du 06.09.1811.
Dossier: 8856, sous dossier:11727,du 12.04.1812.
Dossier: 8858, sous dossier:12984,du 05 07.1811.
Dossier: 8856, sous dossier: 13981,du 06.09.1811.
Dossier: 8859, sous dossier: 14483,du 05 07.1813

A.N.P., *Correspondance consulaires*, t. 40, du 28/8/1811.

- .*Correspondance consulaires* t. 41, du 6/10/1813.
- .*Correspondance consulaire*, t. 50, pp. 169 du 28/05/1832., p. 174 du 20/06/1832.
- .*Correspondances Consulaires*, t. 53, p. 164-165, du 14/04/1842.
- *Correspondance consulaires*, t. 56, pp. 80-81, rapport de J.H. Mattéi sur Gabès du 2/5/1851.
- *Aff. Etr.*, B1 1136, fol.13, lettre de Fort consul de France à Tunis, le 12/6/1750.
- *Aff. Etr.*, B^{1} 1134, fol.15, letter de J.L. Gautier consul de France à Tunis. Le 2/12/1738.
- *Aff. Etr.*, B^{3} 304, lettre de Devoise consul de France à Tunis, le 30/12/1800.
- *Aff. Etr.*, B^{1} 1126, fol. 86a, 86b. 87a, 87b, 88a, 88b. folio. 104a et 104b.

ب ـ أرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا

A.C.C.M. Série J., 1587, Plainte du Maire, des Echevins et des députés du commerce de la ville de Marseille, le 2/10/1698.
A.C.C.M.ÛSérie J., 1587, Sentence de Pierre Cardin Lebret, le 7/8/1704.
A.C.C.M., Série J., 1587, Lebret aux maire de Marseille et aux Echevins, le 22 /1/1693.,

ج ـ أرشيف الرابطة الإسرائيلية العالمية

COMITES LOCAUX ET COMMUNAUTES: (1860-1881)
Liasse n°: I.B 1, La situation des juifs de Beja..
I.B 2, La situation des juifs de Bizerte.
I.B 3, La situation des juifs de Djerba.
B 4, La situation des juifs de Gabès.
I.B 5, La situation des juifs de Gafsa.
I.B 6, La situation des juifs de la Goulette.
I.B 8, La situation des juifs de Mahdia.
I.B 9, La situation des juifs de Sfax.
I.B 10, La situation des juifs de Sousse
I.B 11, La situation des juifs de Tunis.

LB 12, La situation des juifs de Tunis.
A.A.I.U., A.I.F., La constitution de Tunis et l'égalité des cultes, 1861.
A.A.I.U., A.I.F., Les israélites de Tunis, Vol.7, 1847.
A.A.I.U., U.I., Voyage de Mr Albert Cohen en Afrique, Vol.4, 1847.
A.A.I.U., A.I.F., « Munificence pieuse à Tunis », n°. 9, septembre 1860, pp. 518-521.

د ـ مجموعات وثائقية منشورة

يتضمّن المصدر الأوّل من هذه المجموعات الوثائقيّة عقوداً ورسائل ووثائق تجاريّة سجّلت بالقنصليّة العامّة لفرنسا بالإيالة التّونسيّة بين سنة 1582 و1705. أمّا المصدر الثاني فيحتوي على العديد من المراسلات الدبلوماسيّة بين قناصل فرنسا بتونس وحكومتهم الّتي تمّت بين سنة 1577 وسنة 1830.

Grandchamp. Pierre., La France en Tunisie de la fin du XVI[ème] siècle à l'avènement de la dynastie Hassinite., documents inédits, Tunis, 10 vols., 1920-1933.
Plantet, Eugène., *Correspondance des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la Cour, 1577-1830*, 3 vols., Paris, 1893-1899.

II ـ المصادر المخطوطة

ابن سلامة، محمّد الطيّب؛ العقد المنضّد في أخبار مولانا المشير أحمد، مخطوط، دار الكتب الوطنيّة، عدد 18618.

III ـ المصادر المنشورة

1 ـ باللغة العربيّة

ابن أبي الضياف، أحمد؛ إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، 8 أجزاء، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافيّة، الدار العربيّة للكتاب، تونس، 1999. (أشرنا إليه في الحواشي الإتحاف).
ابن أبي دينار؛ المؤنس في أخبار إفريقيّة وتونس، الطبعة الثالثة، تحقيق محمّد شمام، تونس، 1967.
ابن خلدون، عبد الرحمان؛ المقدّمة، جزءان، الدار التونسيّة للنشر، تونس، 1984.
ـــــ. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ البربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985.
ابن رشد، محمّد؛ فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال، تحقيق محمد عمارة، دار المعارف، القاهرة.
ابن عبد العزيز، حمّودة؛ الكتاب الباشي، تحقيق محمّد ماضور، الدّار التّونسيّة للنشر، 1970.
ابن غلبون؛ التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان لها من الأخبار، تحقيق الطاهر أحمد الزاوي، الطبعة الثانية، طرابلس، 1967.
ابن قيم الجوزيّة؛ أحكام أهل الذمّة، نشره د. صبحي الصالح، دمشق، 1961 .
ـــــ. هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنّصارى، تحقيق حجازي السقا، القاهرة، 1978.

ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، أسطوانة ليزر، صخر، إصدار 3,6، 1991-1996.
ابن منظور، جمال الدين بن مكرم؛ لسان العرب، أسطوانة ليزر، إصدار 1,0، المستقبل للنشر الإلكتروني، دار صادر، بيروت، 1995.
بيرم الخامس، محمّد؛ صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تحقيق علي بن الطّاهر الشنوفي، 6 أجزاء، بيت الحكمة، تونس، 1999.
الترمذي، السّنن، موسوعة الحديث الشّريف، قرص ليزر، الإصدار الأول 1,1، صخر لبرامج الحاسب، 1991-1996.
التيجاني، محمّد بن أحمد؛ تحفة العروس ومتعة النّفوس، تحقيق جليل العطيّة، لندن ـ قبرص، 1992.
الحشايشي، محمدبن عثمان؛ الهديّة أو الفوائد العلمية في العادات التونسية، دراسة وتحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى، سراس-للنشر، 1994.
خوجة، حمدان بن عثمان؛ المرآة، تحقيق محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1982.
خير الدّين؛ أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق محمّد الشنوفي، بيت الحكمة، تونس، 1991.
الراشدي، ابتسام الغروس في مناقب سيدي ابن عروس، تونس، 1303 هجري.
السّراج، الوزير؛ الحلل السندسية في الأخبار التّونسيّة، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، تونس، 1973.
القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، 14 ج، دار الكتب، مصر، 1953.
الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، القاهرة، 1978 .
مخلوف، محمد؛ شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة، جزءان، القاهرة، 1929.
المراكشي، عبد الواحد؛ المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1963 .
السعودي، الباجي؛ الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، تونس، 1323 هجري.
مقديش، محمود بن سعيد الصّفاقسي، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأمصار، 2 ج، تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.
المقدسي، أبو عبد اللّه محمّد؛ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، الطبعة 3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.
المقريزي، تقي الدين؛ السلوك لمعرفة دول الملوك، جزءان، القاهرة، 1973 .
النفزاوي، الشيخ محمد بن محمد؛ الروض العاطر في نزهة الخاطر، مكتبة المنار، د ـ ت، تونس.
الوزان، الحسن (المعروف بليون الإفريقي)؛ وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسيّة محمد حجي ومحمد الأخضر، جزءان، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

2 ـ بلغات أجنبية (الرحالة)

D'Arvieux, L., *Voyages du Chevalier d'Arvieux à Tunis*, éd., Kimé, coll. « Manuscrits retrouvés », Paris, 1994.

Dan, P., *Histoire de Barbarie et de ses corsaires*, Paris, 1637.
Daumas, Philippe., *Quatre ans à Tunis*, Alger, 1857.
Desfontaines, L.R., *Fragments d'un voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger*, Paris, 1838.
Dunant, H .., *La Régence de Tunis*, S.T.D., 1975.
Frank, Louis., *Histoire de Tunis*. Ed. Bouslama, Tunis, 1985.
Guérin V.., *Voyage archéologique dans la Régence de Tunis*, Paris, 1862.
Lallemand, Charles., Tunis et ses environs, Paris, 1890.
Pellissier, E., *Description de la Régence* de Tunis, éd. Bouslama, 1980.
Peysonnel & Defontaine, *Voyage dans la régence de Tunis et Alger*, Paris, 1838.
Rousseau Alphonse., *Annales tunisiennes*, éd. Bouslama, Tunis, 1980.
Sebag, P., «Les Juifs de Tunisie au XIXè siècle d'après J.J. Benjamin II», *C.T*, n°28, 4e trimestre 1959, pp. 489-510.
Stanley, E., *Observations on the city of Tunis and The adjacent country, with view of cape Carthage, Tunis bay, and Goletta, taken on the spot*, London, Edward's, 1786.
Maggill, T., *Nouveau voyage à Tunis*, Trad. Ragueneau de la Chesnaye, Paris, 1815.
Monchicourt, Ch., *Documents historique sur la Tunisie I. Relations inédites de Nyssen, Filippi et Calligaris (1788, 1829, 1834)*, publié avec des notes, notices et appendices. Paris, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1929.

IV ـ المراجع والكتب والدراسات

1 ـ باللغة العربية

الإمام، رشاد؛ سياسة حمّودة باشا في تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1978.
اتينجر، ص.، اليهود في البلدان الإسلامية، ترجمة جمال أحمد الرفاعي، عالم المعرفة، الكويت، 1995.
إسماعيل، ب.، النظم المالية بمصر والشام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.
الباشا، حسن؛ الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، 3 أجزاء، القاهرة، 1965.
الباهي، مبروك؛ الديون والاستثمار الزيتي بجهة صفاقس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ش.ت.ب، تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، الجامعة التونسية، 1992. [مرقونة].
البرقاوي، سامي؛ الملكية العقارية وعلاقات الإنتاج بجهة تونس (مرناق والمرناقية) من 1875 إلى 1914، ش.ت.ب. تحت إشراف الأستاذ محمد الهادي الشريف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1982. [مرقونة].
برنشفيك، روبار؛ تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن XIII إلى نهاية القرن XV، نقله إلى العربية حمّادي السّاحلي، جزءان، دار الغرب الإسلامي، جزءان، بيروت، 1988.
البستاني، بطرس؛ قاموس محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1983.
البشروش، توفيق؛ جمهورية الدّايات في تونس 1591 - 1675، تونس 1992.
بن الخوجة، محمد الحبيب؛ «معجم لأسماء الأعلام الإسرائيلية الدارجة بتونس»، الرّزنامة التّونسية، السنة 16، 1324 هجري.
بن الخوجة، محمد الحبيب؛ يهود المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974.

بن رجب، رضا، الشرطة وأمن الحاضرة (من خلال قانون ووثائق مجلس الضبطيّة: 1860-1864)، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد الأرقش، الجامعة التونسيّة، 1992. [مرقونة].
بن طاهر، جمال، الفساد وردعه، الرّدع المالي وأشكال المقاومة والصّراع بالبلاد التّونسية (1705-1840)، منشورات كليّة الآداب منّوبة، 1995.
بن طاهر، جمال، خبز الفقراء وخبز الأغنياء [مرقون]
بن هادية، علي، القاموس الجديد للطلاب، بالاشتراك مع بلحسن البليش، الجيلاني بلحاج يحيى، تقديم محمود المسعدي، تونس، 1979.
بنبلغيث، الشيباني، الجيش التونسي في عهد المشير محمد الصادق باشا باي 1859-1881، ش.ت.ب، إشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، جامعة تونس الأولى 1990-1991. [مرقونة].
بوجرة، حسين، «الظاهرة الخمريّة وتطوّرها بالبلاد التونسيّة في العهد التركي»، الكراسات التونسية، مجلد 41-42، الأعداد 151-154، كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، تونس، 1990.
التيمومي، الهادي، النشاط الصهيوني بتونس بين 1897 و1848، دار محمّد علي الحامي للنشر، سنة 2001.
التيمومي، الهادي، «نشوء الحركة الصهيونيّة في تونس: 1897-1941»، الكرّاسات التونسيّة، مجلد 26، عدد 105-106، 1978، ص79-107.
الجنحاني، الحبيب، «وثيقة حول مشاركة ممثّلين عن اليهود في المؤسّسات الدستورية للدّولة التونسية قبيل الحماية»، م.ت.م.، عدد 10-11، كانون الثاني 1978، ص113-129.
حنا، نللي، تجّار القاهرة في العصر العثماني: سيرة أبو طاقية شاهبندر التجّار، ترجمة وتقديم رؤوف عبّاس، الدار المصريّة اللبنانية، القاهرة، 1997.
الدولاتلي، عبد العزيز، مدينة تونس في العهد الحفصي، تونس، 1981.
رقيّة، مراد، ملكيّة الزياتين بغابة مدينة سوسة لسنة 1840، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف توفيق البشروش، الجامعة التونسيّة، 1981. [مرقونة].
ريّة، ع.ع، اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطّاسيين، سورية، 1999.
زبيس، سليمان، آثار الدّولة الحسينيّة بالقطر التونسي، تونس، 1955.
سعد الله، ف.، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، الجزائر، 1996.
السعداوي، إبراهيم، تطوّر عائلة مخزنيّة بتونس في العصر الحديث: آل بن عياد بين سنوات 1740 و1837. دكتوراه موحّدة، جامعة تونس الأولى 1999. [مرقونة].
السنوسي، محمّد، الرّحلة الحجازيّة، تحقيق علي الشنوفي، الشركة التّونسية للتوزيع، تونس، 1981.
الشربيني، أحمد، تاريخ التّجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصاديّة 1840-1914، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995.
الشريف، محمد الهادي، تاريخ تونس، سيراس للنشر، تونس، 1998.
شلبي، أحمد حلمي: الأقليات العرقية في مصر في القرن 19، القاهرة، 1993.

ضاهر، مسعود؛ **النّهضة العربيّة والنهضة اليابانيّة: تشابه المقدّمات واختلاف النتائج**، عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص283-287.

الطالبي، محمد؛ **دراسات في تاريخ إفريقيّة وفي الحضارة الإسلاميّة في العصر الوسيط**، منشورات الجامعة التونسيّة، تونس، 1982.

عامر، ف.م؛ **تاريخ أهل الذمّة في مصر الإسلاميّة من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي**، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، 2000.

عبد السّلام، أحمد، **رسائل حسين إلى خيرالدّين**، 3 أجزاء، بيت الحكمة، قرطاج، 1991.

العزيزي، م.ح؛ **وظائف مؤسّسة دار الجلد في العهد الحسيني (1721-1856)**، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد هنيّة، كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، أيلول/ سبتمبر 1988. [مرقونة].

العلاّقي، عبد الكريم؛ **الأقليّة اليهوديّة بتونس من انتصاب الحماية إلى سنة 1948**، ش.ت.ب.، تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل التّميمي، الجامعة التّونسية، 1993. [مرقونة].

عليان، ربحي؛ «**صناعة الورق وحركة الوراقين في الحضارة العربية الإسلاميّة**»، المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، عدد 11، ص 85-104.

غليون، برهان؛ **نظام الطّائفية: من الدّولة إلى القبيلة**، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، 1990.

غيث، م.ع؛ **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1999.

الفخفاخ، المنصف؛ **موجز الدفاتر الإداريّة والجبائيّة بالأرشيف الوطني التونسي**، منشورات أ.و.ت.، تونس، 1990.

قاسم، عبده قاسم؛ **ماهية الحروب الصليبيّة**، عالم المعرفة، الكويت، 1990.

قدّوري، ع؛ **المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثّامن عشر**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.

كريكن، ف؛ **خير الدّين والبلاد التونسية 1856-1881**، ترجمة البشير بن سلامة، تونس، لندن، 1988.

المانسي، بهيجة الشريف؛ **الرّبا والمرابون في البلاد التّونسية 1881-1938**، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ الهادي التيمومي، الجامعة التونسيّة، 1989-1990. [مرقونة].

المحجوبي، علي؛ **النهضة الحديثة في القرن التّاسع عشر، لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان**، سراس-للنشر، تونس، 1999.

المقي، حسن؛ **الجنسيّة في القانون التونسي**، الشركة التّونسية للتوزيع، تونس، 1971.

الوصيّف، محمد؛ **مونوغرافيا مصنع بوخبزة إخوان لإنتاج الخمور**، رسالة الأستاذية في التاريخ، إشراف الأستاذ حبيب القزدغلي، الجامعة التونسية، 1998-1999. [مرقونة].

الوقاد، م.م؛ **اليهود في مصر المملوكيّة في ضوء وثائق الجنيزا، 1250-1517**، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 1999.

2 ـ بلغات أجنبيّة

Abitbol, Michel., *Témoins et acteurs, les Corcos et l'histoire du Maroc contemporain*, Jérusalem 1977.

Ali, Robert.- Le palmier Ù dattier: Histoire d'une plante en Méditerranée, Edisud, 1995.
Allali, Jean Pierre., *L'Album d'images de Gagou et Kammouna*, 2 ème édition, Paris, 1985.
Arditti, Rodolphe., *Recueil des textes législatifs et juridiques consérnant les israélites de Tunisie de 1857 à 1913, annotés et commentés*, Tunis, 1915.
Arnoulet, A., « Fiumara Sallata: un comptoir commercial en Tunisie au XVI et XVIIe siècle», *R.H.M.*, n°7-8, 1977.
Attal, Robert., «La vie économique des Juifs de Tunis de la Fin du 16e siècle au début du 18e siècle à la lumière des archives du Consulat de France», *Jérusalem, International Conference on Jewish Communities in Muslim Lands*, the Hebrew University and the Ben-Zvi Instituts, s.d. (1974),13 p. [ronéo.].
——. par M. Abitbol, Institut Ben Zvi, Jérusalem, 1982, pp. 469 - 478.
——. « Autour de la dissension entre Twansa et Grana », *R.E.J.*, CXLI. (1-2), 1982, pp.223-235.
——. « Deux registres de ketubot de la communauté juive portugaise de Tunis », *R.E.J.*, vol. CXLVII, juillet - Déc., 1988, fasc. 3-4, pp. 403 - 408.
Le caïd Nessim Samama de Tunis mécène du livre hébraïque, Jérusalem. 1995, pp. 27-31.
——. *Les juifs d'Afrique du Nord: bibliographie*, édition refondue et élargie. Institut Ben Zvi et l'Université Hébraïque, Jérusalem, 1993.
Avivi, Joseph., Registre matrimoniaux de la communauté portugaise de Tunis au XVIIIe et XIXe siècle, Jérusalem, 1989.
Avrahmi, Itshaq., *le Mémorial de la communauté Portugaise israélite de Tunis 1710-1944*, Lod, Jérusalem,1997.
——. *Des relations entre Twansa et Grana, un chapitre de l'émancipation des juifs de Tunisie*, Univ BAR-Ilan Ramat-Gan, Israël, 1974.
Ayoun, Richard., «Le commerce des juifs livournais à Tunis à la fin du XVIIe s.», in *Tunis cité de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle, 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alia baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, pp.203-214.
——. « Les juifs livournais en Afrique du Nord », Estratto della, *R.M.I.*, vol. L, terza serie, 1984, pp.655 - 657
Ayoun, Richard., & Cohen, Bernard., *Les juifs d'Algérie ; deux mille ans d'Histoire*, Paris, 1982.
Aziza, Claude., *Tertullien et le judaïsme*, nice, 1977.
Bach-Hamba, Ali., «Les israélites tunisiens», *in La justice tunisienne*, Tunis, 1909, pp.73-94.
Bachrouch, Taoufik.,*Formation sociale barbaresque à Tunis au XVIIè siècle*, pub. de l'Univ. de Tunis, 1977.
——. *Le saint et le prince en Tunisie*, pub. de l'Univ. de Tunis I, 1989.
——. «Rachat et libération des esclaves chrétiens à Tunis au XVIIe siècle», *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, n°40-43., 1975, pp. 121-162.
Barnes, T-D., *Tertyllian, a historcal and Litterary survey, Oxford, 1971, p. 283-286.*
Bat Ye'or. Giselle-Littman., *Juifs et chrétiens sous l'Islam, les dhimmis face au défi intégriste*, Paris, 1994.
Beldiceanu, Nicoara., *Les actes des premiers Sultans conservés dans les manuscrits turcs de la bibliothèque nationale à Paris*, 2t., Paris - Mouton et Lahaye, 1964.
Ben Achour, Mohamed Aziz., *Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIX ème siècle*, I.N.A.A., Tunis, 1989.
Ben Nathan., «La disparition de la Hara », *U.I*, 86e année, n°16, 2 janvier 1931, p. 491.

Ben Rejeb, Ridha., « Les juifs de Tunisie à l 'époque précoloniale à travers les fonds des Archives Nationales Tunisiennes », in *Histoire communautaire, histoire plurielle : La communauté juive de Tunisie*, actes du colloque de Tunis organisé à la faculté de la Manouba, février 1998, pub. C.P.U., 1999, pp. 65-81.

Ben Taher, Jamel., « Les stratégies de la Régence de Tunis durant l'expédition d'Egypte », in *Egypte -monde Arabe : l'expédition de Bonaparte vue d'Egypte*, Bruxelles 1999, pp. 161-169.

Benattar, L., «La Gheriba de Djerba», *Vie de Tunisie*, n°21, juin 1924, pp. 140-143.

Ben-Sasson, Menahem., « The Jewish community of Gabes in the 11th century., economic and residential patterns », in *Communautés juives des marges sahariennes du maghreb*, édité par M. Abitbol, Jérusalem, 1982, pp. 265-284.

Bercher, Léon., « En marge du pacte fondamental, un document inédit», *C.T.*, n°79-80, 1972, pp. 243-260.

Berger, Pierre., *La monnaie et ses mécanismes*, Paris, 1995.

Beugnot, Arthur., *Les juifs d'Occident*, Genève, 1979.

Bonfil, Robert., *Les juifs d'Italie à l'époque de la Renaissance*, l'Harmattan, Paris, 1995.

Boubaker, Sadok., *la Régence de Tunis au XVIIè siècle, ses relations commerciales avec les ports de l'Europe, Marseille et Livourne*, publication du CEROMA, Tunis, 1987.

——. « Les espaces maritimes de Tunis aux XVIIe et XVIIIe siècle », in *Tunis cité de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alia baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, pp. 61 - 70.

——. « Simon Merlet, marchands marseillais dans la Régence de Tunis (1693-1741) », *Provence Historique*, t. XXXIV, 1984, pp. 227-243.

Boulanger, Patrick., Le savon de Marseille, Equinox, Barbentane, 1999.

Bouzagarrou-Larguèche, Dalenda., *Watan al-Munastir, Fiscalité et société. 1676-1856*, Faculté des Lettres, La Manouba, Tunis, 1993.

Braudel, Fernand., La méditerranée et le monde méditerranée à l'époque de Philippe II, 2 vols., Armand Collin, Paris, 1990.

——. *Civilisation matérielle, économie et capitalisme : 15è-18è siècles*, 3 vols., Armand Collin, Paris, 2000.

Braudel, F. & Romano, R., *Navires et marchandises à l'entrée du port de Livourne (1547-1611)*, Paris, 1951.

Brosse, Charles de., Lettres Familières d'Italie 1739-1740, éd. club Français du Livre

Cahen, Isidore., «La Constitution de Tunis et l'égalité des cultes», *A.I.* vol. 22, 1861, pp. 135-140.

Camps, Gabriel., *Des rives de la Méditerranée aux marges méridionales du Sahara : Les berbères*, Edisud, Paris, 1996.

Canard, M., « une description de la côte barbaresque au XVIIIe siècle, par un officier de la marine russe», *R.A*, vol. 95, 1951, p. 148.

Capotorti, Francesco., *Rapport sur les droits des personnes appartenant aux minorités ethniques, religieuses et linguistiques*, New York, Nations Unies, 1979.

Carpentier, J. & Lebrun, F., *Histoire de la Méditerranée*, Seuil, Paris, 1998.

Cazès, David., *Essai sur l'Histoire des israélites de Tunisie*, paris, 1988.

Chalom, Jacques., *Les Israélites de la Tunisie, leur condition civile et politique*, Paris, 1908.

Chater, Kh., *Dépendance et mutations précoloniales*, Pub. de l'Univ. de Tunis, 1984.

Chater, Khélifa; *Insurrection et répression dans la Tunisie du XIXè siècle: La mehalla de Zarrouk au Sahel (1864)*, publication de l'Université de Tunis, 1978.

Chemouilli, Henri., *Une diaspora méconnue, les juifs d'Algérie*, Paris, 1976.

Chérif, Mohamed Hédi., « Introduction de la piastre espagnole (*Ryal*) dans la Régence de Tunis au début du XVII ème siècle», in *C.T.*, n°61-64, 1968, pp. 45-55.

——. «Expansion européenne et difficultés tunisiennes», Annales E,S,C, n°3, Mai-Juin 1970, pp. 714-745.

——. «H'ammûda Bâshâ Bey et l'affermissement de l'autonomie tunisienne», *Encyclopédie Les Africains*, Paris, 1977, pp. 103-127.

——. *Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bin Ali (1705-1740)*, Publication de l'Université de Tunis, 2 tomes, 1984.

——. « Ben Dhyâf et les juifs tunisiens », in *La Tunisie au miroir de sa communauté juive*, sous la direction du Professeur Abdelbaki Hermassi, *Confluences Méditerranée*, n°10, 1994, pp. 89-96.

——. « Propriété des oliviers au sahel des débuts du XVIIe à ceux du XIXe siècles", in actes du premier congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb, C.E.R.E.S., 1979, t.2., pp. 209-252.

——. "Fermage et fermiers d'impôts dans la Tunisie des XVIIè - XVIIIème siècle ", *Cahiers de la Méditerranée*, n°41, 1990..................

Chiche, Jérome., *La Tunisie et le progrès de la médecine et de la pharmacie: Ishaq ibn suleiman al Israeli, médecin tunisien du Xe siècle., contribution à l'étude de sa vie et son œuvre pharmacologique*, Univ. de Rennes, 1958. [ronéo].

Chmouillli, Henri., « D'ou viennent les juifs d'Afrique du Nord », in *Cultures juives méditerranéennes et orientales*, mélanges, éd. Syros, Paris, 1982, pp. 191-198.

Chouraqui, André., *La saga des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1972.

——. *La saga des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1972.

Chouraqui, A.,*Histoire des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1985.

Cohen, David; *Le parler arabes des juifs de Tunis; textes et documents linguistiques et ethnographiques*, tome I, Paris - La Haye, 1964, 177 p. Tome 2, Etude linguistique, Paris, 1975, 318 p.

Cohen-Hadria, Elie., «les milieux juifs de Tunisie avant 1914 vus par un témoin», *Le mouvement Social*, n°.60, juillet-septembre 1967, pp. 89-107.

Coque, Roger., *Nabeul et ses environs., étude d'une population tunisienne*, Paris, 1966.

Cornet, Hubert., «Les Juifs de Gafsa», *C.T*, n°.10, 2e trimestre 1955, pp. 276-315.

Crémieux, A., « Un établissement juif à Marseille au XVIIe siècle », *R.E.J.*, vol. LV., 1890, pp. 119-145.

Danon, Vitalis., «Juifs du Sud., note de voyage», *S.I*, avril 1950, 12 p. [dactylographié], [Paris, Bibliothèque de l'Alliance Israélite Universelle]

Darmon, Raoul., La situation des cultes en Tunisie, Paris, 1930.

——. «La situation des cultes en Tunisie», *U.I.*, n°31, 1931, pp. 74-77.

Debbash, Yvan., *La nation française en Tunisie (1577-1835)*, éd. Sirey, Paris, 1957, p. 455.

Deher, Evelyne., *Les Médicis*, Critérion, Paris, 1991, 235P, pp.106.

Deshen, Shlomo ., *Les gens du Mellah: La vie juive au Maroc à l'poque précoloniale*, Traduit de l'Anglais par Janine Gdalia, Albin Michel, Paris, 1991.

Di Porto, Bruno., «Giacorno di Casteinuovo ed il suo diaro de guerra., un documents inedito del 1866», *Rassegna Storica del Risorgimento*, vol. 60, 1973, pp. 376-418.

Dictionnaire français - portugais, portuguèse- francês, Larousse, 1997.

Diehl, Ch., *L'Afrique byzantine*, Paris, 1896.

Donio, Elie., « Les origines et l'habitat des juifs en Tunisie», *B.E.S.T.* n°: 34, 1944, pp. 73-78.

Dumont, Paul., «L'époque des "Tanzimet" dans l'empire ottoman (1839-1878)», in l'histoire de l'empire ottoman, sous la direction de R, Mantran, Fayard, Paris,

1989, pp.473–486.
E.U., CD- Room, article: «Fissipèdes», vol. 9, p.570. éd. 1995.
E.U., CD- Room, mot de recherche "Fourrure", article: «Canada: Réalités socio-économiques», vol. 4, p. 849, et article: «Eskimo: Découverte et contacts avec les Occidentaux» vol. 9, p.570, vol. 8, p. 803. édition 1995.
Eisenbeth, Maurice., *Les juifs de l'Afrique du Nord: Démographie et Onomastique*, Alger, 1936.
——. *Les juifs en Algérie: Esquisse historique depuis les origines jusqu'a nos jours*, Paris, 1957.
El Maleh, A., *Nouveau dictionnaire hébreu français*, 3 ème éd. 1954.
Elbaz, Mikhael., «Minorités d'intermédiaires, sous-économies et judéités», *in Les juifs et l'économique...*, op.cit., pp. 344-352..
Emerit, M., «L'"Essai d'une marine marchande barbaresque au XVIIIe siècle», *C.T.*, 1955, n°11, pp. 363 - 370.
Encyclopédie de l'Islam, vol. IV, pp. 550 - 551.
Fagault, Paul., *Tunis et Kairouan*, Paris, 1989.
Faucon, Narcisse., La Tunisie avant et depuis l'occupation française., Histoire et colonisation, Paris, 2 vols,, 1893.
Filippini, Jean Pierre., «Livourne et l'Afrique du Nord au 18è siècle», *R.H.M.*,n°7-8, Janvier 1977, pp. 125-149.
——. *Le port de Livourne et la Toscane (1676-1814)*, Doctorat d'Etat, Paris X, 1990 [ronéo].
Fitoussi, Elie., Aristide Benazet., *L'Etat tunisien et le Protectorat Français., histoire et organisation (1525-1931)*, Paris, 1931.
Fontenay, M., « La course dans l'économie portuaire méditerranéenne au XVIIe siècle », *Annales, E.S.C.*, nov-Déc. 1988, pp. 1321-1347.
Fukasawa, Katsumi, *Toilerie et commerce du Levant d'Alep à Marseille*, CNRS, Paris, 1987.
Gallagher, Nancy Elizabeth., *Medicine and power in Tunisia 1780- 1900*, Cambridge, 1983.
——. *Les origines du Protectorat Français en Tunisie. 1861-1881*, Paris, 1959.
——. «La population de Monastir vers 1860 », *C.T*, vol. 24,n°.95-96, 3e-4e trimestre 1976, pp. 345-346.
——. «La population de la Tunisie vers 1860., essai d'évaluation d'après les registres fiscaux», In *Etudes Maghrébines., Mélanges Charles- André Julien*, Paris, 1964, pp. 165-198.
——. « La crise des finances tunisiennes et l'ascension des Juifs de Tunis (1860-1880)», *R.A.*, 1955, pp. 153-173.
Garcia-Pelayo, Ramon., *Dictionnaire général français-espagnol. espagnol français*, Larousse, Paris, 1999.
Geoffroy, Eric., *Djihad et Union mystique*, Paris, 1997.
Gharbi, Mohamed Lazhar., *Banques et crédit au Maghreb (1847- 1914)*. Doctorat d'Etat sous la direction de M.H. Chérif et A. Rey-Goldzeiguer, Univ. Tunis I - Univ. de Reims, 3 tomes, Tunis ,1998.
Goietein, S.D., « La Tunisie du XI e siècle à la lumière des documents de la Geniza du caire », in Etudes d'orientalisme dédiées à la mémoire de Lévy - Provençal, Paris, 1962, vol. 2, pp. 559-579.
——. *A Mediterranean society, The jews communities of arab world, as portrayed in the documents of the cairo Geniza*, Univ. California Press, 5 tomes, 1971-1988, t. 1,

p 279, t. 2, p. 320-337.

Gonzalez Garcia, F., « Réseaux familiaux, réseaux sociaux : richesse, pouvoir et parenté dans la Sierra d "Alcaraz aux XVIII° siècle», in *Réseaux, familles et pouvoir dans le monde ibérique à la fin de l'Ancien Régime*, sous la direction de Juan Luis Castellano et Jean Pierre Dedieu, éd. C.N.R.S., Paris, 1998, pp. 69-110.

Gourdin, Philippe., « Les marchands étrangers à Tunis à la fin du moyen Age », in *Tunis cité de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle, 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alia baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, pp. 157 - 184.

Grammont, H-D de., « Correspondance des consuls d'Alger », *R. A.*, 1888, vol. XXXII p.468.

Grandchamp, Pierre., *Documents relatifs aux corsaires tunisiens*, Tunis, 1925.

Grandchamps, P., « Désignation d'un vice-consul de France pour Sousse, Monastir, Sfax et Djerba en février 1687 », *R.T*, janvier 1918, n°125, pp. 44-46.

Guénard, M., «Origines et légendes Ghriba de Djerba», *L'Echo de Djerba*, juin 1947.

Hadas-Lebel, Mireille., «Les juifs en Afrique romaine», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., pp. 101-124

Haddey, H.J.M., *Le livre d'or...*,op.cit., p. 74.

Hagège, Claude., *Les Juifs de Tunisie et la colonisation française jusqu'à la première guerre mondiale*, Univ. Paris V, 1973, [ronéo].

Hahn, F.H., *Monnaie et inflation*, Paris, 1984.

Hénia, Abdelhamid., *Le Grid, ses rapports avec le beylik de Tunis (1676-1840)*,pub. Univ. de Tunis, 1980.

* *Propriété et stratégies sociales à Tunis (XVIe-XIX)*, Univ. Tunis I, 1999.

Hermassi, Abdelbaki., *La Tunisie au miroir de sa communauté juive*, actes du colloque organisé à Paris, le 24/5/1993, sous la direction du Professeur Abdelbaki Hermassi, *Confluences Méditerranée*. n°10, printemps 1994, pp. 75-154.

Heussein, Général., *Lettre du Général Heussein aux honorables avocats du Conseil de défense du gouvernement de Tunis*, traduction de l'Arabe, Florence 1881, p. 127.

Hilberg, Raoul., *The destruction of the European jews*, New york, 1985.

Hildesheimer, Françoise., « Grandeur et décadence de la maison Bacri de Marseille »,*R.E.J.*, vol. CXXXVI, n°34, 1977, pp. 389-413.

Hirschberg, Haïm Zeev., *A history of the jews in North Africa*, 2 vols, Leiden, 1981.

Hovanessian, Martine., *Les arméniens et leurs territoires*, éd. Autrement, Paris, 1999.

Iancu, Danièle., & Iancu, Carol., *Les juifs du midi*, éd. Barthélemy, Le Pontet, 1998, 351p.

Icards, J., « Seaux et plombs marqués trouvés à Carthage », *R.T*, 1934, p. 156.

Idris, Hady Roger., « Contribution à l'"Histoire d 'Ifriqiya ». *R.E.J.*, 1936, p. 42.

——. *La Berbérie orientale sous les Zirides, (X-XIIe siècles), 2 vols*, Paris.

——. «Isaac Israeli, le médecin». *Revue d'histoire de la Médecine Hébraïque*, 26e année, n°.105, décembre 1973, pp. 139- 143.

Jadla, Ibrahim., «Les Juifs en Ifriqiya à l'époque hafside», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp. 145-151

Jammoussi, Habib., Juifs et chrétiens en Tunisie au XIX ème siècle: Essai d'une étude socio-culturelle des communautés non-musulmanes (1815-1881), Doctorat en Histoire, sous la direction du Professeur Abdeljelil Temimi, Univ. de Tunis I, 1999, 517 p. [ronéo].

——. «Le légendaire dans l'histoire des juifs de Tunisie: exemple de la Hara de Tunis», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp pp. 91-99

Juster, J., *Les juifs dans l'Empire romain, Leur condition juridique, économique et sociale*, 2. Paris, 1914.

Kaplan, Yosef., *Les nouveaux juifs d'Amsterdam*, trad. de l'espagnol par Jocelyne Hanon. Paris, 1999.

Kassab, Ahmed., « La communauté israélite de Tunisie entre la francisation et le sionisme (1930-1940)», in *Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 30*. Tunis, 1987, pp.525-548

Kebib, M., Juifs et musulmans au Maroc (1859-1948), Univ. Mohammed V, Rabat, 1994.

Kooli-Shili, Samira., «Les juifs en Afrique romaine d'après Tertulien et Saint-Augustin», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp.125-133

Kriegel, Maurice., *Les juifs à la fin du Moyen-âge dans l'Europe méditerranéenne*, Hachette, Paris, 1994.

Kuperminc, Jean-Claude., «Les sources de l'histoire contemporaine des juifs de Tunisie aux archives de l'alliance israélite universelle: 1860-1940», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U.,1999, pp.83-90

Labrousse, Ernest., *Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au 18e siècle*, Amesterdam, 1984.

Lapie, Paul., *Les civilisations tunisiennes, Musulmans, Israélites, Européens*, Paris, 1898.

Larguèche, Abdelhamid., *Les ombres de la ville: pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis, XVIIIème et XIXème siècles, pub. C.P.U. et Fac. Lettres de Manouba, 1999.*

——. *Les ombres de la ville: pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis, XVIIIème et XIXème siècles, pub. C.P.U. et Fac. Lettres de Manouba, 1999.*

——. «La communauté juive de Tunis à l'époque huseïnite: unité, contrastes et relations inter-communautaires», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp.165-180

——. «Nasîm Shammâma: Un Caïd face à lui même et face aux autres», in Les relations judéo-musulmane en Ifriqya du moyen - âge à nos jours, Paris, 2003.

Larguèche, Dalenda., « Le commerce du café avant l'ère des plantations coloniales: Espaces, réseaux sociétés (XV^e-XIX^e siècle) », *Cahier des annales islamologiques*,n°20, 2001.

- — -. « Sur les traces du quotidien des femmes ordinaires: vivre, paraître et défier», *Arab Historical Review for Ottoman Studies*, FTERSI, Zaghouan, août 2002, pp. 53-57.

Larguèche., D et A., «Les sources de la démographie historique dans la Tunisie moderne», in *La démographie historique en Tunisie et dans le monde arabe*, (collectif). Tunis, CERES, 1993, pp. 13-34.

Lassère, Jean Marie., *Peuplement et mouvements de population dans l'Afrique romaine de la chute de Carthage à la fin de la dynastie des Sevères (146a.c-235a.c)*, C.N.R.S., 1977.

Laurence, A., *Les coptes d'Egyptes*, Publisud, Paris.

Le Bohec, Y., *Antiquité Africaines, inscriptions juive et judaïsantes de l'Afrique romaine*, C.N.R.S., Paris, 1981.

Le Goff,, Jacques., *La civilisation de l'occident médiéval.*, Paris, 1987.

Leroy, Béatrice., *Les édits d'expulsion des juifs*, Atlantica, 1998.

Letellier, J., *Les juifs chez les chrétiens*, Paris, 1991.

Lévy, Armand., *Il était une fois les juifs marocains*, Paris. 1995.

Lévy, Lionel ., *La nation portugaise : Livourne, Amsterdam, Tunis*, l'Harmattan, Paris, 1999.

——. *La communauté juive de Livourne*, L'Harmattan, Paris, 1996.

Lewis, Bernard., *Juifs en terre d'Islam*. Flammarion, Paris, 1999.

Luchaire, J., *Les sociétés italiennes du XIIIe au XVe siècle*, Paris, 1954.

Lumbroso, Bruno., «Le Baron Giacomo di Casteinuevo., médecin, explorateur, diplomate et homme politique juif italien du 19e siècle», *Revue d'histoire de la Médecine Hébraique*, n°. 102, juin 1973, pp. 51-52.

Malvezin, Téophile., *Histoires des juifs à Bordeaux*, Gironde, 1999.

Mankov, A.G., *Le Mouvement des prix dans l'Etat russe du 16e siècle*, Paris, 1957.

Mann, Jacob., «Abraham b. Nathan (Abu Ishak Ibrahim b. 'Ata), Nagid of Kairowan», *J.Q.R*, vol. 11, 1920-21, pp. 429-432.

Mansouri, Mohamed Taher., « Vie portuaire à Tunis au bas moyen-âge (XIIe-XVe s) », in *Tunis cité de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alia baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999,pp. 143-156.

Mantienne, Alain., *Les croisades ou le choc de deux mondes* Corlet, Calrados, 1999.

Marçais, G., *La Berbèrie musulmane et l'Orient au Moyen Age*, Paris, 1946, p. 34.

Margolis, Max et Alexander, Marx., *Histoire du peuple juif*, Paris, 1930.

Marin, Yan., *Citoyenneté et communauté*, organisé par le CREHU, dirigé par Yvette Marin, Annales Littéraires de l'Université de Franche-Comté, 1996.

Martel, A ., « L'armée d'Ahmed Bey », *C.T.*, 1956, pp. 373-407.

Marty, Paul., «La corporation tunisienne des soyeux (heraïria)», Extrait de la *Revue des Etudes Islamique*, n°2, 1934, pp. 223-240.

Masi, Corrado., «fixation du statut des sujets toscans israélites dans la Régence de Tunis (1822-1847)», *R.T*, 1938, pp. 155-179, 323-342.

Masson, Paul., *Port francs d'autrefois et d'aujourd'hui*, Paris, 1904.

——. *Histoire du commerce français au Levant au XVIIIe siècle*, Paris, 1911.

Mathiex, J., « Trafic et prix de l'homme en Méditerrannée au XVIIe et XVIIIe siècles », *Annales E.S.C.*, 1954, pp. 157-164.

Maupassant, Guy de., *De Tunis à Kairouan*.Tunis 1993.

Maurin-Garcia, Michèle., *Le henné : Plante du paradis*, Casablanca, 1993.

Mazoux - Ben Achour., H., « Implantation andalouse et structuration du Dar al Gild: Hypothèse sur les origines de cette ferme», *Sharq Al - Andalus*, n°. 7, 1990................................

Memmi, Albert., *Portrait d'un Juif*, Paris, 1962.

Merguenon, C & Folena, G., *Dictionnaire français-Italien, italien-français*, Larousse, Paris, 1999.

Meyer,Jean., «Corsaires», in *E.U.*, t.6, p. 629c, C.D Room, éd. 1995.

Meynaud, Jean., *Les groupes de pression*, éd. Presses de la Fondations Nationales des Sciences Politiques, Paris, 1971.

Miège, Jean Louis., *Le Maroc et l'Europe (1830 -1894)*, doctoral ès-lettres, Paris 1961..

Moati, N., *Les belles de Tunis*, seuil, Paris, 1984, 352 p.

Moneaux, P., « Les colonies juives de l'Afrique romaine », *C.T.*, 1970, pp. 157-184.

Moulinas, René., *Les juifs du Pape en France*, Privat, Toulouse, 1981.

Nahon, Gerard., *Métropoles et périphérie sépharades d'Occident : Kairouan, Amsterdam, Bayonne, Bordeaux, Jérusalem*, éd. Du Cerf, 1993.

Nahum, André., «Dounach ben Temim (890-955), médecin de Kairouan», *A.M.I.F.* n°. 293, février 1981, pp. 166-170.

Nahum, André., «Médecine et pharmacie à Tunis au XIXe siècle», *Revue d'histoire de la Médecine Hébraïque* n°.154, octobre 1985, pp. 48-49.

Noah, Mordecai Manuel., *Travels in England, France, Spain and the Barbary states in the years 1813- 1814, and 15*, New York London, 1819.

——. «Un consul juif américain à Tunis» In *Regards sur les Juifs de Tunisie*, textes choisis... par R, Attal et C, Sitbon, Paris, 1979, pp. 38-42.

Nyahoho, Emmanuel & Prouix Pierre-Paul., *Le commerce international*, presses de l'univ. du Québec, Canada, 1977.

Ouzan, Françoise., *Ces juifs dont l'Amérique ne voulait pas (1945-1950)*, éd. Complexe, Bruxelles, 1996.

Paollilo, M., *Contes et légendes de Tunisie*, Paris, 1952, [la légende de la Hara: pp. 194 - 200., la légende de slat Frayha: pp. 201-208., la Kahéna: pp. 209-215].

Pellegrin., Arthur., «Tunis sous la domination turque», *B.E.S.T*, n°.48, janvier 1951, pp. 64-75.

Pennec, P., *Transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste*, Tunis, I.S.E.A., 1964.

Perrinet, M., « Industrie séricicole: Plantation du Mûrier », *Journal Officiel Tunisien*, 5ème année., n°11, p. 65, n°12, p.70, n°13, p.78, n°16, p. 95.

Pignon, Jean., « L'esclavage en Tunisie de 1590-1620 », *R.T.*, 1930, pp.18-37 et 1932, pp. 345-377.

Poirier, Véronique., *Ashkénazes et Sépharades, Cerf, Paris, 1998.*

Poiron, M., *Mémoires concernant l'état présent du Royaune de Tunis*, Paris, 1925.

Raymond, A., «La France, la Grande-Bretagne et le problème de la Réforme à Tunis (1855-1857)», in *Etudes Maghrébines., Mélanges Charles-André Julien*, Paris, 1964, [Affaire Batto Sfez: pp. 148-149, 153].

Raymond, André ., *Artisans...*, op.cit., t.1, p. 336-337.

Rémy, Jean., *La ville: phénomène économique*, Anthropos, Paris, 2000.

Revault, Jacques., *Palais et résidences d'été de la région de Tunis XVI-XIXe siècle*, C.N.R.S, Paris, 1974.

Ringelblum, Emmanuel., *Chronique du ghetto de Varsovie*, traduction de l'anglais, L. Poliakov, R. Laffont, Paris, 1978.

Rodinson Maxime., «La notion de minorité et l'Islam», in *Les Minorités à l'âge de l'Etat Nation*, Paris, 1974.

Rodny, Walter., *How Europe underdeveloped Africa*, Washington, 1974.

Roth, Cecil., *History round the clock : the worlf of Sephardim*, Tel Aviv, 1954, pp. 13-15.

Roth. C., *Histoire des marranes*

Rousso-Lenoir, F., & autres, *Minorités et droits de l'Homme: l'Europe et son double*, Bruylant, Bruxelles, Paris, 1999.

Rouvier, Catherine., *Sociologie politique*, éd. Litec, Paris, 1998.

Roy, B., « Deux documents inédits sur l'expédition algérienne de 1628 contre les tunisiens», *R.T*, t. XXIV, 1917, pp. 188 - 189.

Rozen, Minna., «The Leghorn Merchants in Tunis and their trade with Marseilles at the end of the 17th century», in *Les Relations Intercommunautaires juives en Méditerranée Occidentale, XIIIe- XXe siècles.*. Actes du Colloque... Paris, 1984, pp. 51-59.

Saada, Lucienne: *le parler arabe des Juifs de Sousse*, Paris, 1969, 382 p. [Thèse 3ème cycle, langues Orientales; ronéo].

Saâdaoui, A., *Testour du XVIIe au XIXe siècle histoire architecturale d'une ville de Tunisie*. pub.de la Faculté des Lettres da la Manouba, 1996.

Saadaoui, Ahmed., «Deux sanctuaires israélites de Testour», *Arab Historical Review for ottoman Studies*, n°.566, fevrier 1992..

Sapori, A., *Le marchand italien au Moyen-âge*, Paris, 1952.

Schwarzfuchs, Simon., «"La Nazione Ebrea Livornese" au Levant », *R.M.I.*, vol. L., 1984, pp. 713-716.

Sebag, Paul., L'évolution d'un ghetto nord-africain., la Hara de Tunis, Paris, 1959.

——. « La peste dans la Régence de Tunis aux XVIIe et XVIIIe siècles », *I.B.L.A*, n°109, 1965, pp. 35-48.

——. *Histoire des Juifs de Tunisie., des origines à nos jours*, Paris, 1991.

——. *Tunis au XVIIe siècle. Une cité barbaresque au temps de la course*, L'Harmattan, Paris, 1989, pp. 89-150.

Serfaty, Nicole., *Les courtisants juifs des sultans marocains. XIIIe-XVIIIe siècles*. Paris, 1999.

Servier, Jean., *Les berbères*, coll. Q.S.J., P.U.F., Paris, 1994.

Simon, M., « Le judaïsme berbère dans l'"Afrique ancienne », in, *Recherches d'Histoire judéo - chrétienne*, Paris-La Haye, 1962.

Simon, M., Les relations entre juifs et chrétiens sous l'Empire romain, Paris, 1983.

Slama B.; *L'insurrection de 1864 en Tunisie*, Tunis, M.T.E, 1967.

Sloush, Nahum., «Civilisation hébraïque et phénicienne à Carthage», *R.T.*, n°85, 1911, pp. 213-219.

Snoussi, Mohamed Larbi., *Les activités sionistes dans la Tunisie de l'entre deux-guerres (1920-1939)*, C.A.R., Univ. de Tunis, 1980, [ronéo].

«La presse judéo-arabe parue en Tunisie entre 1884 et 1897», *C.T*, vol. 36, n°.143-4, 1988, pp. 183-219.

Taïeb, Jacques., « Israélites de Tunisie sous le règne de l "Islam », *N.C*, n°42, automne 1975, pp. 3-21.

——. «Evolution et comportement démographiques des Juifs de Tunisie sous le Protectorat français (1881-1956)», *Population* ,n°.4-5, 1982, pp. 952-958.

——. «Les Juifs de Tunisie au XIX et XXe siècles., essai de démogra phie», in *Communautés juives (1880-1978)., Sources et méthodes de recherche*... textes édités par D, Bensimon, Paris, 1981, pp. 297-304.

——. «Les juifs livournais de 1600 à 1881», in *histoire communautaire. histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U.,1999, pp.153-164.

——. *Être juifs au Maghreb à la veille de la colonisation*, Paris, 1991.

——. *Sociétés juives au Maghreb moderne (1500-1900)*, Paris, 2000.

——. «Regards sur le Tunis juif de la Belle époque (1895-1913)», *N.C*, n°.60, Printemps 1980, pp. 41-51.

Talbi, Mohamed., « Un nouveau fragment de l'"Histoire de l'"Occident musulman: 62-196/ 682-812. l' épopée d 'Al Kahina », *C.T.*, vol., 19, 1971, pp. 19-52.

——. «Rénovation de la pensée musulmane, l'islam et les juifs : quelle relation?», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999.50.

Temimi, Abdeljelil., *Religions, identités et sources documentaires sur les Morisques andalous*, actes du IIe Symposium International du C.I.E.M., études réunies et présentées par Abdeljelil Temimi, 2 vols., Tunis, 1984.

Tibi, Salomon., *Le statut personnel des Israélites et spécialement des Israélites tunisiens*,

Tunis, 1921-1923.

Tlili Bechir., *Les rapports culturels et idéologiques entre l'Orient et l'Occident, en Tunisie au XIXè s, 1830-1880*, Tunis, 1974.

Toaff, Renzo,., *La Nazione Ebrea a Livorno e a Pisa (1591-1700)*, Florence, 1990.

——. *Le marchand de Pérouse*, Balland, Paris, 1993.

Toukabri, Hamida., «La communauté juive de l'ifiqiya au temps des fatimides et des zirides», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp.135-144.

Tsur, Yaron., «The two Jewish communities of Tunis (Touansa and Grana) on the eve of the colonial period», *Proceedings of the Ninth World Congress of Jewish Studies, Divisioln B*, vol. 3, Jerualem, 1986.

Vajda, George., *Introduction à la pensée juive du Moyen Age*, Paris, 1947.

Valensi, Lucette., « Islam et capitalisme: production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVIIe et XIX e siècle», *R.H.M.C.*, 1969, pp. 376-400.

——. «Calamités démographique en Tunisie et en Méditerranée orientale aux XVIIIème et XIXème siècles», *Annales E,S,C*, n°6, Nov-Dec, 1969.

——. «Quand le Maghreb devint arabe et musulman... », in *Les juifs de Tunisie: images et textes*, Scribe, Paris, 1989, 263P, pp. 14-27.

——. «Une histoire des juifs de Tunisie est-elle nécessaire? est-elle possible?», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp. 51-63.

——. *Fellahs Tunisiens:L'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIIIè et XIXè siècles*, Mouton, La Haye, 1978.

Valensi, L., & Udovitch, A., « Etre Juifs à djerba », *in communautés juives des marges sahariennes...op.cit.*, pp. 199 - 225.

Vance, William., *Cap sur Gibraltar*, Lombard, Paris, 1985, 48 p.

Vehel, Jaques., *La Hara conte... folklore judéo-tunisien*, Tunis, 1929.

——. *Le bestiaire du ghetto.. folklore tunisien*, Tunis, 1934.

Wallerstein, Immanuel., *Le mercantilisme et la consolidation de l'économie - monde européenne*, Flammarion, Paris, 1985.

Weill, R., *Prêt à intérêt proprement dit et sur gage*, Paris, 1902.

Wismes, A.rmel de., *Pirates et corsaires*, Paris, 1999.

Yacoub, Joseph., Les minorités quelles protection?, Paris, 1995.

——. Les minorités dans le monde: Faits et analyses, D.D.B., Paris, 1998.

Yerushalmi, Yosef Haim., *De la cours d'Espagne au ghetto italien, Paris*, Fayard, 1987.

Zafrani Haim., *Mille ans de vie juive au Maroc*, Paris, 1985.

——. *Juifs d'Andalousie et Maghreb*, Maisonneuve et Larose, Paris, 1996.

——. *Les juifs au maroc*, Paris, 1973.

Zaoui, André., «Djerba ou l'une des plus anciennes communauté juives de la Diaspora», *Revue de la Pensée Juive*. no, 5, octobre 1950, pp. 129-136.

Zarka, Christian., «Sur le. syncrétisme culturel entre Livourne et Tunis., l'alimentation», *R.M.I*, vol. 50, 1984. pp. 766-784.

Zouari, Ali., *Les relations commerciales entre Sfax et le Levant aux XVIIIe et XIXe siècles*, I.N.A.A., Tunis, 1990.

فهرس المحتويات

الباب الأوّل
الجذور التّاريخيّة لليهود
ووضعهم الدّيموغرافي والقانوني

الباب الثاني
اليهود ونظام الالتزام

الباب الثالث
اليهود والتّجارة البحريّة

... إنّ تاريخ الجالية اليهوديّة في إيالة تونس العثمانية، سواءً من حيث مسارها الاقتصادي أو الاجتماعي أوالثقافي أو حتى السياسي، بدأ يتجاوز القراءات الإيديولوجيّة التي تنطلق من الأفكار المسبقة والتصوّرات العقائديّة؛ ذلك أنّ هذه الأقليّة لم تكن متجانسة اقتصادياً واجتماعياً، فوضْع أفرادها اتّسم بالتّباين الواضح الذي وصل في أغلب الأحيان إلى حدّ التّفاوت الشّديد بين قمّة ثريّة ومنعمة وقاعدة فقيرة ومعدمة، وكذلك سلوكها فقد كانت تحكمه عناصر التّباين أيضاً أكثر من عناصر الوحدة والتآزر حتّى وإن وحّدت بين أفرادها المبادئ الدّينية. وقد توصّلت نخب هذه الأقليّة إلى الاستفادة من انفتاح الاقتصاد المحلّي على الرّأسمال الأوروبي، وعرفت كيف تتكيّف مع المتغيّرات الاقتصاديّة وتتأقلم مع الظّرفيات السياسية بصفة خوّلت لها حماية نفسها من التّقلبات المحليّة وربط مصيرها بالقوى الصّاعدة فصعدت معها.



يهود البلاَط ويهود المال
في تونس العثمانيَّة

إنّ هذا الكتاب هو عمل جريء ومجدّد في المدرسة التاريخية العربية عموماً والمغاربية بالخصوص، وكان لي الشرف مواكبة هذا البحث منذ خطواته الأولى في الجامعة التّونسيّة وفي أروقة الأرشيف الوطني التّونسي حين تفطّنا أن المدرسة التاريخية في تونس قد أهملت جانب التنوّع في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وكادت تنغلق على الجذور التاريخية للدولة الوطنية، وعلى مجتمع الأغلبية، وكأنّ البحث عن التجانس يقتضي نفي التنوّع في التاريخ.

اختار الباحث منهج الدقّة والموضوعية، فقام بقراءة متأنية في دفاتر الأرشيف ليكشف عن حقيقة الدور الاقتصادي للنخب اليهودية في تونس خلال العهد العثماني أي على مدى ثلاثة قرون، ويخرج باستنتاجات نوعية جديدة مصدرها الأرشيف وسجلات المتجر والالتزام، ومنهجها التحليل النقدي والموضوعي للمصادر والمراجع. وهدفها رسم الصورة التاريخية لدور أقلية نشطة في الانتقال باقتصاد الإيالة التونسيّة من طور الاقتصاد الهامشي إلى اقتصاد تجاري مركنتيلي مدمج في الشبكة المتوسطية.

ومن مزايا هذا الكتاب أنه اعتمد بالدرجة الأولى على الأرشيف المحلي وخاصّة دفاتر مداخيل الدولة ومصاريفها، فجاء مدعماً بالدراسات الكمية الدقيقة ويضع حدّاً للتأويلات والافتراضات التي تزخر بها الأدبيات التي تناولت هذه المواضيع من قبل. فالمكتبة العربية في أشدّ الحاجة اليوم لمثل هذه الأبحاث، وأملنا أن تأخذ النخب العربية على عاتقها هذه المهمّة لتخرج من عالم الماورائيات إلى عالم النور والعقلانية النقدية.

من تقديم
أ.د. عبد الحميد الأرقش

موضوع الكتاب دراسات عثمانيّة

ISBN 9959-29-452-4



موقعنا على الإنترنت
www.oeabooks.com